عداء الماتريدية للعقيدة السلفية

الماتريدية

الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات

للشمس السلفي الأفغاني

رسالة "الماجستير" الجامعية العالمية

موسس الجامعة الأثرية بپشاور

الجزء الثاني

مكتبة الصديق

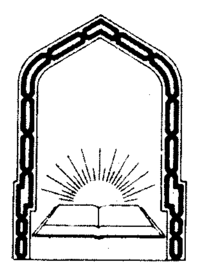
الطائف



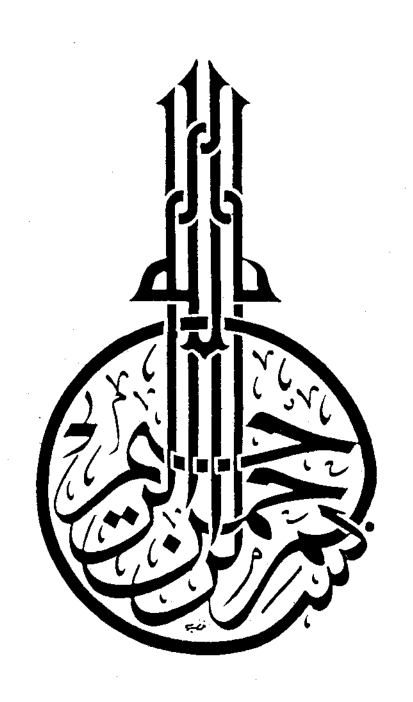
عداء الماتريدية للعقيدة السلفية
الماتريدية
الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات

الطبعة الثانية
١٤١٩هـ-١٩٩٨م

رقم الإيداع : ١٠٣٦٢ / ١٩٩٨م



مكتبة الصديق
الطائف : بجوار مسجد عبد الله بن العباس
هاتف ٧٣٢٣٣٣٧ - فاكس ٧٣٨٣٨٤٩



□ الفصل الثاني □

في إبطال دعواهم: أن نصوص الصفات أدلة ظنية لا تثبت بها العقيدة

وفيه مباحث ثلاثة، وخاتمة :

* **المبحث الأول**: في بيان مصدر الماتريدية لتلقي العقيدة، وعرض موقفهم من نصوص الصفات ، وتقديمهم العقل عليها .

* **المبحث الثاني** : في مناقشة موقف الماتريدية من النصوص المتواترة في الصفات .

* **المبحث الثالث** : في مناقشة موقفهم من أخبار الآحاد .

* **الخاتمة** : في إبطال مزاعم الكوثري حول أحاديث الصفات .



□ المبحث الأول □

في بيان مصدر الماتريدية لتلقي العقيدة وعرض موقفهم من نصوص الصفات وتقديمهم العقل(*) عليها

ناقشنا الماتريدية في الفصل الأول وأبطلنا ـ بحمد الله تعالى ـ شبهتهم حول صفات الله تعالى ونصوصها ، من أنها توهم التشبيه لو بقيت على ظاهرها .

وبينا بأدلة قاطعة وحجج ناصعة أن إثبات الصفات لله تعالى وفق المنهج السلفي ليس من التشبيه؛ بل التشبيه في الحقيقة في نفي الصفات الكمالية عن الله تعالى ؛ لأن هذا النفي تشبيه لله تعالى بالمعدومات والممتنعات .

وفي هذا الفصل نتحدث عن أصلهم الثاني ـ الذي نشأ من تلك الشبهة ـ وهو موقفهم المضل من نصوص الصفات .

وينحصر الكلام في هذا المبحث حول الأمور الثلاثة :

أ ـ مصدر الماتريدية لتلقي العقيدة :

يبدو واضحاً لكل باحث مطلع على كتب الماتريدية الكلامية أنهم جعلوا معظم مباحث الإلهيات « عقليات» فجعلوا «السمع» تابعاً للعقل فيها ، ومن هذه العقليات تلك الصفات الثمان التي يسمونها صفاتٍ عقلية ثبوتية ، كما

(*) انظر تعريفه في ص : ٢/ ٥٤٦ .

يسمونها (صفات المعاني) أيضاً[1] .

ويعتمدون في إثباتها على الحجج العقلية التي يرونها قطعية ، أما النصوص الشرعية فيذكرونها للاعتضاد ، لا للاعتماد[*] .

فمصدر تلقي العقيدة في هذه الأبواب هو العقل عندهم ، والنقل تابع له ، أما مباحث المعاد فجعلوها سمعية ، وكذا مباحث النبوات ، ويعبرون عن السمعيات بالشرعيات أيضاً .

وعرفوا الشرعيات بأنها أمور يجزم العقل بإمكانها ثبوتاً ونفياً ، ولا طريق للعقل إليها ، وأما العقليات فهي ما ليس كذلك[2] .

فمصدر العقيدة عندهم في هذه الأبواب هو النقل ، والعقل تابع له[3] .

وقد جعل بعضهم مباحث النبوات من قبيل العقليات[4] .

فأنت ترى أنهم جعلوا العقل حاكماً فيما يسمونه « العقليات » وجعلوا النقل عاطلاً ، أما ما يسمونه « السمعيات » فقد جعلوا النقل حاكماً فيه والعقل عاطلاً مع أن من مذهب أهل السنة أنه لا منافاة بين العقل السليم

---

(١) انظر تعريفها في ص : ٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٨ .

(٢) شرح المواقف : ٢/ ٣٠٩ .

(٣) راجع على سبيل المثال : العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ، فمن أول الكتاب إلى ص٩٨ ، عقليات ثم بعدها سمعيات ، وشرح المواقف من أوله إلى ٨/ ٢١٧ عقليات ثم الموقف السادس في السمعيات ، والمسايرة مع شرحها لقاسم بن قطلوبغا من أول الكتاب إلى ٢٤٩ ، عقليات ، ثم الركن الرابع في السمعيات ، وشرح الإحياء : ٢/ إلى ٢١٣ ، عقليات ثم سمعيات ، وانظر أيضاً شرح العقيدة الأصفهانية : ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٤) انظر المسايرة مع شرحها لقاسم بن قطلوبغا ٢١٦ ـ ٢٤٢ .

(*) انظر : ص٢٣٥ ، ومنهاج السنة ، الطبعة المحققة ٧/ ٣٧ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٧ .

الصريح والنقل الصحيح أصلاً(*) ، فالنقل هو الذي يعتمد عليه ، والعقل معاضد للنقل ومعاون له ، كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى ، وليس أصلاً من أصول العقيدة يستقل فيه العقل أو يهدر فيه[1] .

ولهذا احتج الله تعالى على منكري المعاد بحجج عقلية في مواضع من كتابه[2] ؛ فدل هذا على أن العقل لا يهدر حتى في أمر المعاد ، بل العقل الصحيح يدل على المعاد أيضاً .

الحاصل : أن الماتريدية لما قسموا أصول الدين إلى «عقليات» و«سمعيات» بنوا على ذلك موقفهم الفاسد من النقل في باب ما يسمونه «العقليات» ، فأي نقل خالف عقولهم في « العقليات » إن كان من أخبار الآحاد ردوه ، أو أوّلوه ؛ وإن كان من المتواترات حرفوه بشتى التأويلات الفاسدة ، وأما ما يتعلق بالمعاد ، فلا يؤولونه .

يقول متكلم الماتريدية الهندية ، الشيخ عبد العزيز الفريهاري في صدد إثبات نعيم القبر وعذابه ، وسؤال منكر ونكير :

« ثابت كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية ، أي المسموعة من الشارع ، وهي الآيات والأحاديث ؛ لأنها أمور ممكنة ، غير مستحيلة أخبر بها الصادق ، وهو النبي ﷺ .

وقد تقرر أن الأمر الممكن الذي أخبر به الشارع يجب الإيمان به من غير

---

(١) راجع منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر الحوالي ص : ٥٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال : الحج : ٥ـ٧ ، المؤمنون : ١٢ـ١٦ ، الروم : ٢٧ ، قٓ : ١٥ ، القيامة : ٣٧ـ٤٠ .

(*) وكتاب : « درء التعارض . . . » نسيج وحده في هذا الباب ، وانظر إعلام الموقعين : ٢/٣ـ٦٢ ، ٧١ـ١٣٤ ، ففيها شفاء للمرضى بداء المعارضة بين النقل والعقل .

تأويل ، وأما الأمر المحال - [يعني علو الله تعالى واستواءه ووجهه ويديه وغيرها من الصفات] - فالنص الوارد مؤول مصروف عن الظاهر ؛ كالنصوص الموهمة لإثبات جسمية ، أو جهة للواجب تعالى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾[(١)] ، فإنها مؤولة بالقدرة ، وقوله : ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾[(٢)] ، فإن الاستواء مؤول بالعظمة التامة ، والقدرة القاهرة »[(٣)] .

ب - موقف الماتريدية من نصوص الكتاب والسنة في أبواب الصفات :

وبعد أن عرفنا أن مصدر تلقي العقيدة عند الماتريدية في العقليات هو العقل ، فالعقل حاكم وأصل ، والنقل تبع له وفرع له ؛ فإذا ورد النقل على خلاف العقل لابد من أن يرد أو يحرف بتأويل وصرفه عن ظاهره ، وأما في السمعيات ، فمصدر تلقي العقيدة عندهم هو النقل .

ولما قسموا هذه القسمة الضيزى ، وأصلوا هذا الأصل الفاسد ، بنوا عليه موقفهم الفاسد من نصوص الكتاب والسنة الصحيحة المحكمة الصريحة الواردة في صفات الله تعالى ، بنوعيها من المتواترات ، وأخبار الآحاد .

أما المتواترات : كنصوص القرآن الكريم ، والسنة المتواترة - فحكموا عليها بأنها وإن كانت قطعية الثبوت ، ولكنها ظنية الدلالة ؛ لأنها أدلةٌ لفظية ، وظواهر ظنية لا تفيد اليقين ، وأنها تخالف البراهين القطعية العقلية ، وأن الأدلة العقلية براهين قطعية ، وعند التعارض تقدم الأدلة العقلية ؛ لأنها الأصل[(٤)] .

---

(١) الفتح : ١٠ .

(٢) طه : ٥ .

(٣) النبراس : ٣١٦-٣١٧ .

(٤) راجع شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، وشرح العقائد النسفية : ٥ ، ٤٢ ، شرح المواقف : ٨/ ٢٤، =

وأن الأدلة السمعية إما أن يُفَوَّض فيها ، وإما أن تُؤوَّل[1] ، وأما البراهين العقلية فتأويلها محال[2] .

وقد ساق **التفتازاني فيلسوف الماتريدية** عدة آيات الصفات ، ثم ذكر قانوناً كلياً في الجواب عن تلك الآيات ، فقال :

« والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية ، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيتها جرياً على الطريق الأسلم . . . ، أو تُؤول تأويلات مناسبةً موافقةً لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير ، وشروح الأحاديث ، سلوكاً للطريق الأحكم ـ [يعني طريقة المتكلمين على زعمه الفاسد] ـ »[3] .

وقال الجرجاني : « . . . ولا يجوز التعويل في إثباته ـ أي الاستواء ـ على الظواهر من الآيات والأحاديث مع قيام الاحتمال المذكور ، وهو أن المراد به الاستيلاء . . . . »[4] .

= ١١٠ ، ١١١ ، حاشية عبد الحكيم على الحاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية : ١٨٤ ، وحاشية أحمد الجندي على شرح العقائد النسفية : ١٠١ ، إشارات المرام : ١٨٩ ، ١٩٩ ، نشر الطوالع : ٢٢٨ ، وشرح الإحياء : ٢/ ١٠٥ـ١٠٦ ، والنبراس : ٣٤، ١٨٥ ، ١٣٧ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ .

(١) انظر البداية من الكفاية :٤٨ ، شرح العقائد النسفية : ٤٢، شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، عمدة القاري :٢٥/ ٨٨، ٩٠، ١٠٩ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، والمسايرة مع شرح قاسم بن قطلوبغا : ٣٥ـ٣٦، نشر الطوالع : ٢٢٨، ٢٢٩ ، حاشية أحمد الجندي على شرح العقائد: ١٠١ ، شرح الإحياء: ٢/ ١٠٥ـ١٠٦ ، النبراس: ١٨٥ـ١٨٦ تبصرة الأدلة : ٥٤ـ٥٥ .

(٢) نشر الطوالع : ٢٨٢ .

(٣) شرح المقاصد :٢/ ٥٠ ، وانظر شرح العقائد النسفية :٤٢، والنبراس : ١٨٤ـ١٨٥ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠، شرح المقاصد : ٤/ ٥٠ ، تحقيق عميرة .

(٤) شرح المواقف : ٨/ ١١٠ـ١١١ .

وقال : « والحق أنها أي الدلائل النقلية قد تفيد اليقين في الشرعيات ، نعم في إفادتها في العقليات نظر » .

ثم قال : « فلا جرم كانت إفادتها في العقليات محل نظر وتأمل »[١] .

ثم قال : « وقد جزم الإمام الرازي بأنه لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية في المسائل العقلية ، نعم يجوز التمسك بها في المسائل النقلية »[٢] .

ولقد ساق الزبيدي نصوص صفتي الاستواء والنزول ، وسماها «ظواهر» ، ثم ذكر قانوناً كلياً معروفاً عند الماتريدية وزملائهم الأشعرية في الجواب عن نصوص الصفات ، فقال :

« وأجيب عنه بجواب إجمالي هو كالمقدمة للأجوبة التفصيلية :

وهو أن الشرع إنما ثبت بالعقل ، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل ، فلو أتى الشرع بما يكذبه العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل ، معاً .

إذا تقرر هذا ، فنقول : كل لفظ يرد في الشرع مما يستند إلى الذات المقدسة بأن يطلق اسماً ، أو صفة لها ، وهو مخالف للعقل ، ويسمى المتشابه ، لا يخلو إما أن يتواتر ، أو ينقل آحاداً ، والآحاد إن كان نصاً لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراء ناقله ، أو سهوه ، أو غلطه ، وإن كان ظاهراً فظاهره غير مراد ، وإن كان متواتراً فلا يتصور أن يكون نصاً لا يحتمل التأويل ، بل لابد وأن يكون ظاهراً ، وحينئذ الاحتمال الذي ينفيه العقل ليس

---

(١) شرح المواقف : ٢/٥٦-٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/٥٨ .

مراداً منه»[1] .

وهكذا موقفهم من نصوص أخرى في صدور الصغائر عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وتوبتهم عنها ، فهي أيضاً إما أن تُرَدَّ وإما أن تُحرف فيذكرون قانونهم الكلي قائلين :

« . . . فما نقل عن الأنبياء عليهم السلام مما يشعر بكذب أو معصية ، فما كان منقولاً بطريق الآحاد فمردود ، وما كان بطريق التواتر فمصروف عن ظاهره إن أمكن ، وإلا فمحمول على ترك الأولى ، أو كونه قبل البعثة »[2] .

قلت : هذا الذي ذكرنا من موقفهم من المتواترات ، وأن العقل أصل والنقل فرع فلابد من صرف النقل عن ظاهره ، ولا يجوز التمسك بظاهره ، هو بعينه موقف الجهمية الأولى والمعتزلة [3] ، بل القرامطة الباطنية [*] من نصوص الشرع .

وهذه حقيقة اعترف بها الماتريدية[4] ، ولذلك نرى تأويلات الماتريدية

---

(١) شرح الإحياء : ٢/ ١٠٥-١٠٦ ، وانظر من كتب الأشعرية أساس التقديس : ٧٢-٧٣ ، والمسامرة شرح المسايرة : ٣٣ .

(٢) انظر شرح العقائد النسفية : ١٤٠ ، وشرح المواقف : ٨/ ٢٦٨ ، شرح الشفاء : ٢/ ٢٠٠ ، شرح الفقه الأكبر : ٩٣ ، كلاهما للقاري ، حاشية الكستلي على شرح العقائد ١٧١-١٧٢ ، النبراس : ٤٥٥-٤٥٧ ، وانظر من كتب الأشعرية المواقف : ٣٦١ .

(٣) انظر : شرح الأصول الخمسة : ٢٢٦ ، ومتشابه القرآن : ١٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، كلاهما لعبد الجبار .

(٤) انظر : شرح المواقف : ٢/ ٥١-٥٢ .

(*) انظر نص كلام ابن سينا الحنفي القرمطي الباطني (٤٢٨هـ) في ص ٢/ ٣٠٧ ، وقارنه بكلام الماتريدية في ص ٢/ ٢٩٩ ، وانظر درء التعارض : ٥/ ١٧ ، ١٨ ، والصواعق المرسلة : ٣/ ١١٠٤ ، ١١٠٥ .

عين تأويلات الجهمي الأولى والمعتزلة[1] .

وللماتريدية وزملائهم الأشعرية موقف آخر أضرّ من الأول مأخوذ من القرامطة الباطنية كما صرح به ابن سينا الحنفي المتفلسف الباطني القرمطي (٤٢٨هـ) وهو أن نصوص الصفات في الكتب السماوية والأحاديث النبوية ليست جادة في بيان الاعتقاد ولا القصد منها اعتقاد ما تدل عليه من صفات الله تعالى بل القصد منها استدراج العوام المشبهة ؛ لأن ذلك أنسب لدعوتهم إلى التنزيه لئلا يتبادروا إلا الإنكار والعناد[2] .

وهذا من الأدلة الواضحة على أن مادة الماتريدية هذه مأخوذة عن الجهمية الأولى ، بل عن القرامطة الباطنية أمثال ابن سينا من الملاحدة والزنادقة .

هذا هو بيان موقفهم من النصوص المتواترات .

أما أخبار الآحاد : وهو النوع الثاني من النصوص ـ فموقفهم منها مركب من مقدمات ثلاث :

الأولى : أنها ظنية لا تفيد اليقين[3] .

---

(١) انظر : شرح الأصول الخمسة : ٢٢٦ ـ ٢٣٠ ، ومشابه القرآن : ٧٣، ٧٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٣٥١، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٤٠٣ ، ٦٢٠ ، ٦٣١ ، ٦٦٣ ، وانظر أيضاً : ما تقدم في : ص : ٢٧١ ؛ وما سيأتي في : ص : ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٩٠ .

(٢) انظر : ما يأتي في ص ٢/ ٢٩٨ ـ ٣١٠ .

(٣) انظر كتاب التوحيد للماتريدي : ٩ ، البداية من الكفاية للصابوني : ٩٣ ، المغني للخبازي : ١٩٥ ، كشف الأسرار ـ شرح أصول البزدوي ـ للعلاء البخاري : ١/ ٨٤ ، ٢/ ٣٨٨، شرح العقائد النسفية للتفتازاني : ١٧ ، ٢٢ ، المسايرة لابن الهمام مع شرحها لقاسم بن قطلوبغا : ٢٠٣ ، حاشية أحمد الجندي على شرح العقائد النسفية : ٥٩ ، ٦٨ ، حاشية الكفوي على شرح العقائد النسفية : ٣٤ ، إشارات المرام : ٩٩ ، النبراس : ٨٨ ، ١٥٩ ، ومقدمة الكوثري للعالم والمتعلم لأبي حنيفة : ٧ ، وتعليقاته على « التنبيه والرد » للملطي : ١٥٣ .

الثانية : أنها لا تثبت بها العقيدة [1] .

قال التفتازاني فيلسوف الماتريدية ، والفنجفيرية وغيرهم من الماتريدية واللفظ للأول : « إن خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه لا يفيد إلا الظن ، ولا عبرة بالظن في باب الاعتقاديات . . . »[2] .

وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) : « فإن الآحاد لا تفيد الاعتماد في الاعتقاد»[3] .

قلت : وارتكبت هذه الطامةَ الفنجفيريةُ أيضاً [4] .

الثالثة : أنها إن وردت في مخالفة العقل ، فإن كان نصاً لا تحتمل التأويل رُدَّتْ ، وإن كانت ظاهرة فظاهرها غير مراد [5] .

جـ ـ موقف الماتريدية الحديثة من أحاديث الصفات :

هذا الذي ذكرنا هو موقف عامة الماتريدية من نصوص الصفات التي سموها أخبار الآحاد .

أما الماتريدية الحديثة كالكوثري والكوثرية، ومن وافقهم من بعض الديوبندية فهم جمعوا بين الماتريدية القديمة وبين مذهب آخر أجْمِلُه فيما يلي :

---

(١) كتاب التوحيد للماتريدي : ٩ ، البداية للصابوني : ٩٣ ، والمسايرة : ٢٠٣ ، كشف الأسرار : ١/٧، إشارات المرام: ٩٩ ، شرح الفقه الأكبر للقاري : ٩٠ ، مقدمة الكوثري للعالم والمتعلم : ٧ ، وتعليقاته على « التنبيه والرد » للملطي : ١٥٣ .

(٢) شرح العقائد النسفية : ١٣٨ ـ ١٣٩ ، وحاشية الكستلي عليه : ١٧٠ ، والنبراس : ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، والبصائر لإمام الفنجفيرية : ٢، التبيان لكبيرهم : ٦٤ .

(٣ ـ ٤) شرح الفقه الأكبر ٩٠ ، وانظر البصائر : ١ ـ ٢ ، والتبيان : ٦٤ ـ ٦٥ .

(٥) تقدم في ص : ٢/ ١٢.

١ ـ ادعاء أن كثيراً من أحاديث الصفات في كتب السنة من وضع الزنادقة والملاحدة ، وراجت على المحدثين[1] .

قلت : قد بينا في هذه الرسالة من هو مصدر هذه المقالة[1] الجائرة الماكرة، وكيف تطورت حتى جاء دور الرازي (٦١٦هـ) فيلسوف الأشعرية ، فزاد الطين بلة ، وادعى ذلك حتى على البخاري ، ومسلم[1] فلم ينجُ منه حتى «الصحيحان » اللذان هما أصح الكتب بعد كتاب الله .

ثم لما جاء دور أحد رؤساء الحنفية قال : « من نظر في كتاب البخاري تزندق »![1] .

فلما جاء دور الكوثري أحيا هذه المقالة الفاجرة ، ودافع عنها ، وذب عن قائلها ، وطعن في أئمة السنة ، وقد ذكرنا ذلك مفصلاً[1] .

٢ ـ أن الكوثري يعبر عن الأحاديث الصحيحة التي رواها الثقات الأثبات أمثال **حماد بن سلمة** (١٦٧هـ) راوية الصفات : « بأنها طامات وأنها سخافات » ، ويطعن في هذا الإمام العظيم أحد أئمة السنة[2] .

مع أن حماد بن سلمة شهد له ابن المبارك بأنه ما رأى أحداً أشبه بمسالك الأول منه .

وقال ابن معين والإمام أحمد وابن المديني : إذا رأيت أحداً يقع في حماد فاتهمه على الإسلام .

---

(١) انظر ما تقدم في ص ١/ ٢٥١ـ٢٥٣ ، وهي بعينها مقالة المعتزلة أيضاً . انظر أصول العدل والتوحيد : ٢٦٠ ، للقاسم بن إبراهيم الرسي المعتزلي (٢٤٦هـ) المطبوع ضمن رسائل العدل والتوحيد.

(٢) انظر تأنيب الكوثري : ١٣٣ ، وانظر ما سيأتي في ص : ٢/ ٢٨٩ـ ٢٩٠ .

وسبب عداوة الجهمية وأذيالهم له : أنه كان راوية أحاديث الصفات بشهادة الإمام أحمد[1] .

٣ ـ أن الكوثري يصرح بأن عقيدة المحدثين في الصفات عقيدة وثنية في الحقيقة أدخلت عليهم من الوثنية الأولى ، والمجوس ، والصابئة واليونانيين ، واليهود والنصارى وسجلوها في كتبهم من عهد التابعين[2] .

٤ ـ أن الكوثري ـ لخبث ما انطوى عليه ـ طعن في كثير من أحاديث الصفات الصحيحة المحكمة الصريحة من أحاديث الصحيحين[3] .

٥ ـ أن الكوثري وضع قانوناً كلياً عاماً لا استثناء فيه ولا تخصيص حول كتب أئمة أهل السنة في العقيدة السلفية ، ككتب « التوحيد » وكتب « السنة » وكتب « الرد على الجهمية » وكتب « الصفات » وكتب « الشريعة » وكتب «العلو» وكتب « الإبانة » ، و« الاستقامة » ونحوها : أنها كلها كتب التجسيم والتشبيه والوثنية والشرك والكفر[4] .

---

(١) راجع لمعرفة مكانة هذا الإمام وجلالته تهذيب الكمال : ٧/ ٢٥٩ـ٢٦٣ ، وتذكرة الحفاظ : ١/ ٢٠٣ ، تهذيب التهذيب : ٣/ ١٢ـ١٥ .

(٢) انظر مقالات الكوثري : ٣٠٥، ٣١٠ ، وتبديد الظلام : ٢ـ٤ ، ١٢٠ ، وتعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي : ١٨١ ، وتعليقاته على ذيول تذكرة الحافظ : ٢٦٢ ، مقدمته لتبيين كذب المفتري : ٧ـ١٤ ، ١٨ .

(٣) انظر مقدمة الشيخ الألباني لشرح الطحاوية : ٣٢ـ٣٣ ، وانظر تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٦ ، ١٨٩ ، ٢٩٢، ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤، ٣٨٣، ٤٢١ ، وفي ذلك عبرة لمن يعتبر وتذكرة لمن يتذكر .

(٤) انظر مقدمة الكوثري للأسماء والصفات للبيهقي : أ ـ ب ، وتعليقاته عليه : ٣٣٦ ، وتبديد الظلام: ٤ـ٥ ، ٤٠، ٤٥ ، ١٤٥ ، ١٧١ ، ومقدمته لكتاب « التنبيه والرد » للملطي : ٥ـ٦ ، وشاركه في هذا الضلال أبو غدة الكوثري ، فذكر نص الكوثري وأقره بل احتج به ، انظر تعليقاته على الأجوبة الفاضلة للكنوي : ٣٠٢ .

فلم يستثن منها ؟ كتاب « التوحيد» للبخاري ، وهو في آخر كتابه «الجامع الصحيح» ، وكتابي « السنة» ، و«الرد على الجهمية» للإمام أحمد إمام أهل السنة ، و«كتاب السنة» للإمام أبي داود ، وهو في «سننه»[1] و « الرد على الجهمية» له ، وهو ضمن « مسائل الإمام أحمد» له[2]. ومقدمة سنن ابن ماجه، وهو يعدّ « كتاب الرد على الجهمية » .

فكل هذه الكتب لأئمة الإسلام كتب التشبيه ، والتجسيم ، والكفر ، والشرك ، والوثنية عند هذا الكوثري ومن ضل بشرثرته ، كالبنوري الديوبندي[3] .

٦ ـ أن الكوثري خص من بين كتب السلف ثلاثة كتب بالعداء التام ؛ لأنها من أهم كتب أئمة السنة في العقيدة السلفية ، ألا وهي « رد الدارمي على بشر المريسي» و « كتاب السنة » للإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد ، و« كتاب التوحيد» لإمام الأئمة ابن خزيمة ، رحمهم الله ، ورضي عنهم وأرضاهم .

أما الكتاب الأول والثاني فقد تناولهما الكوثري ومؤلفيهما في عدّة من المقالات الخبيثة المسمومة المعسولة[4] ، وحكم عليهما بأنهما من كتب الوثنية ، وفيهما الوثنية الأولى ، وأساطير الوثنية ، والوثنيات ، وكَفّرَ فيها الإمام

---

(١) انظر سنن أبي داود : ٥ / ٣ـ١٢٩ .

(٢) انظر : ٢٦٢ـ٢٧٤ ، وضمن عقائد السلف : ١٠٤ـ١١٤ .

(٣) انظر مقدمة البنوري لمقالات الكوثري : و ، ذ، ك، ل.

(٤) انظر مقالة بعنوان: « نماذج مما في نقض الدارمي » مقالات الكوثري : ٢٨٢ـ٢٨٩ ، ومقالة بعنوان : « خطورة القول بالجهة ـ يعني صفة العلو ـ فضلاً عن القول بالتجسيم الصريح » مقالات الكوثري : ٢٩٠ـ٢٩٧ ، ومقالة : بعنوان: « تحذير الأمة من دعاة الوثنية » مقالات الكوثري : ٣٠١ـ٣٠٧ .

الدارمي وعبد الله بن الإمام أحمد[1] .

كما تناول هذه الكتب الثلاثة كلها في عدة مقالاته الجائرة الفتاكة المضلة[2] .

كما حكم على « كتاب التوحيد» للإمام ابن خزيمة بأنه : كتاب الشرك[3] ، وأصل هذه المقالة للرازي[4] .

٧ ـ أن الكوثري ـ في أحاديث الصفات وكتب أئمة السنة ـ يطعن في أئمة السنة ويحكم عليهم بأنهم وثنية ، فيقول : للحشوية نسب عريق في الوثنية بنصوص كتاب الدارمي وسنة عبد الله بن أحمد ، وتوحيد ابن خزيمة التي هي من مؤلفات أئمتهم ومن مطبوعاتهم أنفسهم[5] .

قلت : هذا كله في الحقيقة طعن في عقيدة الإمام أحمد مباشرة وتكفير لأئمة السنة والإسلام .

فإذا كانت كتب أمثال الإمام أحمد ، والبخاري ، وأبي داود ، والدارمي وابن ماجه ، وعبد الله بن أحمد ، وابن خزيمة ، وابن منده ، وابن أبي

---

(١) انظر مقالات الكوثري : ٣٠٢ ، ٣٢٨ .

(٢) انظر مقالة بعنوان : « كتاب يسمى كتاب السنة ، وهو كتاب الزيغ » مقالات الكوثري : ٣٢٤ ـ ٣٣٢ ، ومقالة بعنوان : « الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية» مقالات الكوثري : ٣٣٦ ـ ٣٣٩ ، ومقالة بعنوان : « فتن المجسمة وصنوف مخازيهم » ، مقالات الكوثري : ٣١٥ ـ ٣٢٣ .

(٣) انظر تأنيب الكوثري : ٢٩ ، ومقالاته : ٣٣٠ ، وتبديد الظلام : ١٠٨ ، وتعليقاته على الأسماء والصفات : ٢٦٧ .

(٤) انظر : ص ٢/ ٧٦.

(٥) مقالات الكوثري : ٣٣٦ ، وأقر البنوري الديوبندي جميع مزاعم الكوثري في مقدمته لمقالات الكوثري ، فبرهن على أنه كوثري عدو أئمة السنن .

عاصم، والآجري وغيرهم كتب التشبيه ، والتجسيم ، والشرك والكفر ، والوثنية ، فهل كتب المعطلة من الجهمية الأولى وأذيالهم كتب توحيد ، وسنة؟؟!!

والكوثري والكوثرية من الماتريدية لم ينفردوا بهذه المقالات الجاهلية بل شاركهم في جميع تلك الخزعبلات ومواقفهم الجائرة من العقيدة السلفية ، وأئمتها وكتبهم ذلك الأستاذ محمد يوسف البنوري الحنفي الماتريدي الديوبندي (١٣٩٤هـ)[١] بدون أي استثناء حذو النعل بالنعل[٢] .

حاصل موقف الماتريدية من نصوص الصفات في ضوء ما تقدم من نصوصهم :

١ ـ أن العقل أصل وحاكم في العقليات على النقل .

٢ ـ أنه إذا كان النقل مخالفاً للعقل يرد أو يؤول .

٣ ـ أن نصوص الصفات ظواهر لفظية ظنية .

٤ ـ أنه لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية في باب الصفات .

٥ ـ أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين في العقليات .

٦ ـ أن ظواهر هذه النصوص مخالفة للعقليات القطعيات ، فهي إما أن

---

(١) هو مؤلف معارف السنن شرح سنن الترمذي وأحد أئمة الديوبندية الكبار ، واستجاز الكوثري ، وأسس مدرسة معروفة بنيو تاون بكراتشي ، فهو يمثل الديوبندية ، إذ هو أحد كبار رؤسائهم ، راجع ترجمته تشنيف الأسماع : ٥٨٦ ـ ٥٩١ .

(٢) انظر : مقدمة البنوري لمقالات الكوثري : جـ ـ م : سترى عجب العجاب من عدائه لأئمة السنة وثنائه على الكوثري ، ومقالاته بل كتبه الأخرى ومقدماته ، وتعليقاته المسمومة على عدّة من الكتب ، والمرء على دين خليله ، والطير على أشكالها تقع ، ولكل ساقطة لاقطة ، وبهذا تتبين حقيقة الديوبندية أيضاً .

يُفَوَّضَ فيها أوْ تُؤوَّلَ .

٧ ـ أن نصوص الصفات ليست جادة ، وليست لأن نعتقد بما تدل عليها من الصفات ، بل هي جاءت لاستدراج العوام لمصلحة الدعوة . « معناه أن الرسل أخبرت عن الله كذباً إرضاءً للناس » .

٨ ـ ٩ ـ أن أخبار الآحاد ظنية ؛ لا تثبت بها العقيدة .

وزاد متأخرو الماتريدية من الكوثري ومن سايره من الكوثرية وبعض الديوبندية ـ ما يلي :

١٠ ـ ١١ ـ أن كثيراً من أحاديث الصفات وضعها الزنادقة ؛ وروجوها على المحدثين .

١٢ ـ ١٤ ـ أن عقيدتهم مأخوذة من الوثنية ؛ وكتبهم في العقيدة كتب وثنية وشرك وكفر وتشبيه ؛ وهم وثنية .

وبعد ما عرضنا موقفهم من النصوص ننتقل إلى الرد عليهم في مبحثين آخرين بمشيئة الله تعالى .



□ المبحث الثاني □

في مناقشة مذهب الماتريدية في النصوص المتواترة في الصفات

□ كلمة إجمالية ..

تقدم في المبحث السابق : أن مذهب الماتريدية في النصوص المتواترة الواردة في صفات الله تعالى كنصوص كتاب الله تعالى - أو كنصوص الأحاديث المتواترة - ما يلي :

١ - أن العقل أصل وحاكم في العقليات ، والنقل تبع له وفرع .

٢ - إذا كان النقل مخالفاً للعقل يُفوَّضُ فيما يدل عليه النقل أو يؤول إلى ما يوافق العقل .

٣ - نصوص الصفات ظواهر لفظية ظنية .

٤ - لا يجوز التمسك بالأدلة النقلية في باب الصفات .

٥ - الأدلة النقلية لا تفيد اليقين في العقليات .

٦ - نصوص الصفات ليست جادة ، وليست لأن نعتقد بما تدل عليها ، بل جاءت لاستدراج العوام المشبهة ، وذلك لمصلحة دعوتهم إلى التنزيه بهذا الأسلوب لئلا يتسارعوا إلى الإنكار .

قلت : كل مسلم يعلم علماً يقيناً - بمجرد اطلاعه على أباطيل هؤلاء - أن هذا الموقف من الكتاب والسنة ليس موقف من يؤمن بهما ، بل هذا موقف من يتلاعبْ بالكتاب والسنة .

ولنا في الرد على هؤلاء الماتريدية ، وإبطال مذهبهم هذا عدة وجوه نذكر منها ما يلي(*) :

○ **الوجه الأول :**

في بيان ضرر هذا المذهب لأنه يستلزم ما يلي :

أ ـ أن هذا المذهب ليس مذهب من يؤمن بالكتاب والسنة ، بل هو مذهب من يتلاعب بالكتاب والسنة .

ب ـ أن هذا يستلزم عزل نصوص الكتاب والسنة عن دلالتها وسلطانها .

جـ ـ أن رسول الله ﷺ معزول عن التعليم والإرشاد إلى صفات الله تعالى والإخبار عنها .

د ـ أن الكتاب والسنة ليسا مصدرين للهداية والإرشاد فيما يخبران عن الله

(*) **تنبيه مهم :**
قانون المتكلمين هذا قد أبطله شيخ الإسلام في كتابه العظيم : (درء تعارض العقل والنقل) بأربعة وأربعين وجهاً : تسعة عشر وجهاً منها في : ١/ ٨٦ ، ٨٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٢٨٠ ، ٣٢٠ .
ثم الوجوه : العشرون ـ إلى ـ الثاني والأربعين في : ٥/ ٣، ٢٠٤ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٨٧ .
ثم الوجه الثالث والأربعون في : ٦ / ٣ ، ثم الوجه الرابع والأربعون في : ٧/ ١٤٠ ، وقد هذبها الإمام ابن القيم وزاد عليها فوصلت إلى (٢٤١) وجهاً ، انظر الصواعق المرسلة : ٣/ ٧٩٧ ـ ٤ ـ ١٥٣٦ .
وقد كنت أود أن أذكر وجهاً منها لإبطال مقدمتهم : « أن العقل أصل للنقل والنقل فرع ، لأن النقل قد عرف بالعقل ، فلو قدمنا النقل على العقل بطل العقل والنقل جميعاً » .
ولكني لم أنشط لذلك ، فشيخ الإسلام قد أبطلها في الوجه الثالث من تلك الوجوه .
انظر : درء التعارض : ١/ ٨٧ ـ ١٣٤ ، وفي وجوه عديدة بعدها .
وفي هذا الوجه الثالث كفاية لمن له دراية . والله المستعان .

تعالى وصفاته ؛ وتلقي العقيدة .

هـ ـ أن الناس عند التنازع لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله بل إلى عقولهم ، وإلى مثل ما كانوا عليه من الجاهلية الأولى .

و ـ أن هذا يستلزم الكذب والخداع على الله ورسوله ﷺ ؛ حيث إنهما أخبرا عن صفات الله تعالى على غير ما هي عليه إرضاء للعوام واستدراجاً لهم لمصلحة دعوتهم إلى الحق .

ز ـ أن هذا يستلزم أن الله تعالى ورسوله ﷺ والصحابة من بعده يقررون الكذب والباطل وما ظاهره تجسيم وتشبيه طول عمرهم دون أن يبينوا يوماً من الدهر أن ظاهر ذلك غير مراد .

ح ـ أن نصوص الكتاب والسنة لا تفيد اليقين في أهم أبواب الإسلام وهو الإخبار عن صفات الله تعالى .

ط ـ أن ترك الناس بلا رسالة ولا كتاب كان خيراً لهم في دينهم ؛ لأن الرسالة والكتب السماوية زادتهم عمى وضلالة لاشتمالها على نصوص ـ في الإخبار عن الله ـ ظاهرها تشبيه وتجسيم ـ على زعمهم هذا .

ي ـ أن هذا فتح لأبواب الزندقة والإلحاد والقرمطة ، والسفسطة بتقديم العقول الفاسدة على نصوص الوحي ، إلى غير ذلك من المفاسد التي لا تحصى .

❑ أقوال العلماء في بيان هذه المفاسد :

وإليك نصوص بعض العلماء في بيان ضرر مذهبهم في النصوص الشرعية الصفاتية :

١ ـ **لقد صور شيخ الإسلام** ـ الخبير بخبايا زوايا هؤلاء المتكلمين ـ مذهبهم

في النصوص الشرعية أدقَّ تصويرٍ ، فقال :

« . . . فعند هؤلاء كلام الأنبياء وخطابهم في أشرف المعارف وأعظم العلوم يُمْرِض ولا يَشْفِي ويُضِلُّ ولا يَهْدي ويضر ولا ينفع ، ويفسد ولا يصلح ؛ ولا يزكي النفوس ولا يعلمها الكتاب والحكمة ؛ بل يدسي النفوس ويوقعها في الضلال والشبه ؛ بل يكون كلام من يسفسط تارة ويُبْيِنُ أخرى - كما يوجد في كلام كثير من أهل الكلام والفلسفة كابن الخطيب - [الرازي] - وابن سينا [القرمطي] - وابن عربي - [الملحد الاتحادي] - وأمثالهم - خيراً من كلام الله وكلام رسله ، فلا يكون خيرَ الكلام كلامُ الله ، ولا أصدق الحديث حديثُه ، بل يكون بعض قرآن مسيلمة الكذاب الذي ليس فيه كذب في نفسه - وإن كانت نسبته إلى الله كذباً - ولكنه مما لا يفيد كقوله : « الفيل وما أدراك ما الفيل ، له زلوم طويل ، إن ذلك من خلق ربنا الجليل » - عند هؤلاء الملاحدة خيراً من كلام الله الذي وصف به نفسه ووصف به ملائكته واليوم الآخر ، وخيراً من كلام رسوله - ﷺ - لأن قرآن مسيلمة - الذي ليس فيه كذب في نفسه - وإن لم تكن فيه فائدة ولا منفعة ، فلا مضرة فيه ولا فساد ، بل يضحك المستمع كما يضحك الناس من أمثاله ، وكلام الله ورسوله عند هؤلاء أضل الخلق[1] وأفسد عقولهم وأديانهم » .

ثم ضرب شيخ الإسلام مثلاً ساطعاً لامعاً على لسان هؤلاء المتكلمين ، لإيضاح مذهبهم في نصوص الصفات .

فقال : « فمثال ذلك عندهم مثل من أرسل مع الحجاج أدلة يدلونهم على طريق مكة ، وأوصى الأدلاء بأن يخاطبوهم بخطاب يدلهم على غير طريق

---

(١) هذا صريح كلام الرازي والآمدي : انظر أساس التقديس للرازي : ١٩٠ ، وغاية المرام للآمدي : ١٣٨ .

مكة ؛ ليكون ذلك الخطاب سبباً لنظرهم واستدلالهم ، حتى يعرفوا طريق مكة بنظرهم لا بأولئك الأدلاء .

وحينئذ يردون ما فُهِمَ من كلام الأدلاء ، ويجتهدون في نفي دلالته وإبطال مفهومه ومقتضاه » .

ثم ذكر شيخ الإسلام اختلاف الطوائف في أمر هؤلاء الأدلاء .

فذكر أن خلقاً كثيراً اتبعوا الأدلاء لأنهم يدعون أنهم أعلم بالطريق منهم ، وأن ولاة الأمر قد قلدوهم دلالة الحجاج على طريق مكة .

وظن طائفة أن الأدلاء لم يقصدوا بكلامهم الإفهام والإرشاد إلى سبيل الإرشاد ، فصار كل منهم يستدل بنظره واجتهاده ؛ فسلكوا طرقاً غير طريق مكة ، فأفضت بهم إلى أودية مهلكة ومفاوز متلفة ، فأهلكتهم .

وطائفة أخرى شكوا في كلام الأدلاء وحاروا : فلا مع الأدلاء سلكوا ، ولا مع المخالفين ركبوا ؛ فلم يظفروا بالمطلوب ولا نالوا المحبوب .

ثم قال شيخ الإسلام : « فهلك الحجيج وكثر الضجيج ، وعظم النشيج ، واضطربت السيوف ، وعظمت الحتوف ، وتزاحف الصفوف ، وحصل من الفتنة والشر والفساد ، ما لا يحصيه إلا رب العباد .

فهل من فعل هذا ـ [أي ما سبق حول الأدلاء] ـ بالحجيج يكون قد هداهم السبيل ؟ وأرشدهم إلى اتباع الدليل ؟ أم يكون مفسداً عليهم دينهم ودنياهم ؟ فاعلاً بهم ما لا يفعله إلا أشد عداهم؟

فهذا مثال ما يقوله النفاة في رسل الله الذين أرسلهم الله إلى الخلق ليعلموهم ويهدوهم سبيل الله ويدعوهم إليه . . . فجعل هؤلاء الجهاد في إفساد سبيل الله ـ جهاداً في سبيل الله ، والاجتهاد في تكذيب رسل الله ـ

اجتهاداً في تصديق رسل الله والسعي في إطفاء نور الله ـ سعياً في إظهار نور الله ، والحرص على أن لا تصدق كلمته ، ولا تقبل شهادته أو لا تفيد دلالته ـ سعياً في أن تكون كلمة الله هي العليا ، والمبالغة في طريق أهل الشرك بالله والتعطيل ـ مبالغة في طريق أهل التوحيد السالكين سواء السبيل ، فقلبوا الحقائق وأفسدوا الطرائق ، وأضلوا الخلائق ، وهذه المعاني وأمثالها ـ وأعظم منها ـ يعرفها كل من فهم لوازم هؤلاء المبدلين المعطلين . . . » .

ثم قال شيخ الإسلام : « فهذا وأمثاله من الأمور الواقعة بسبب هذه الواقعة التي أصلها ترك الاستدلال بكلام الله ورسوله على الأمور العلمية والمطالب الخبرية والمعارف الإلهية »[١] .

٢ ـ وقال شيخ الإسلام أيضاً في تصوير مذهبهم في نصوص الكتاب والسنة وضرر ذلك :

« ومضمونه أن كتاب الله لا يهتدى به في معرفة الله ، وأن الرسول معزول عن التعليم والإخبار بصفات من أرسله ، وأن الناس عند التنازع لا يردون ما نازعوا فيه إلى الله والرسول ، بل إلى مثل ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإلى مثل ما يتحاكم إليه من لا يؤمن بالأنبياء . . . »[٢] .

وقال : « ولازم هذه المقالة : أن لا يكون الكتاب هدى للناس ، ولا بياناً ، ولا شفاء لما في الصدور ، ولا نوراً ، ولا مرداً عند التنازع . . . »[٣] .

وقال : « ولازم هذه المقالة أن يكون ترك الناس بلا رسالة خيراً لهم في أصل دينهم ؛ لأن مردهم قبل الرسالة ، وبعدها واحد ، وإنما الرسالة زادتهم عمىً ، وضلالة . . . »[٤] .

---

(١) درء التعارض : ٥/ ٣٦٤ـ٣٧٠ .

(٢ـ٤) الحموية : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

وقال : « لقد كان ترك الناس بلا كتاب وسنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير بل كان وجود الكتاب والسنة ضرراً محضاً في أصل الدين »[1] .

٣ ـ **وقد صور ابن رشد الحفيد** (٥٩٥هـ) موقف هؤلاء المتكلمين من النصوص تصويراً آخر عجيباً دقيقاً ، فذكر أن مثلهم في تحريف النصوص وتقديم عقولهم السخيفة عليها كمثل رجل أتى إلى دواء مركب قد ركبه طبيب ماهر ، فزعم بفساد مزاجه أن الطبيب لم يرد بذلك الدواء ما هو المعروف في اللسان عند الناس ، وإنما أراد شيئاً آخر ، فحرف الدواء وأفسد ذلك المركب الأعظم المفيد النافع الذي ركبه الطبيب الماهر ، وأفسد به أمزجة الناس .

ثم قال : « وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطم الوادي على القرى »[2] .

٤ ـ **وقال الإمام ابن القيم** ـ في إيضاح موقف الذين يقدمون عقولهم على نصوص الكتاب والسنة ـ :

« . . . ونحن نرى أن كلما اشتد توغل الرجل فيه ـ [أي في القياس والرأي] ـ اشتدت مخالفته للسنن ، ولا نرى خلاف السنن والآثار إلا عند أصحاب الرأي والقياس .

فلله ! كم من سنة صحيحة قد عطلت به ؟ وكم من أثر درس حكمه بسببه ؟ ! .

---

(١) الحموية : ٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٦ والنفائس : ٩٥ .

(٢) انظر مناهج الأدلة لابن رشد : ١٨٠ ـ ١٨٢ ، ونقله عنه شيخ الإسلام في درء التعارض : ٦/ ٢١٢ ـ ٢٣٧ ، وابن القيم في اجتماع الجيوش : ٣٢٣ ـ ٣٢٥ ، والصواعق المرسلة ٤/ ١٣٠٥ ، قطعة منه ، وانظر ص ٢/ ٣٢٧ ، من هذه الرسالة .

فالسنن ، والآثار عند الأرائيين ، والقياسيين خاوية على عروشها ، معطلة أحكامها معزولة عن سلطانها وولايتها ، لها الاسم ، ولغيرها الحكم ، لها السكة ، والخطبة ، ولغيرها الأمر والنهي . . . »[1] .

٥ ـ **وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي** : « ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفري ليس هو ظاهر النص ، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ، ونقص علمه ، وإذا كان قد قيل في قول بعض الناس :

* وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم *

فكيف يقال في قول الله الذي هو أصدق الكلام ، وأحسن الحديث . . ، إن حقيقة قولهم إن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال ، وأنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد ، ولا فيه بيان التوحيد ، والتنزيه . .[2] .

فيقال لهم : هذا الباب الذي فتحتموه ـ وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة خفية ـ فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين ، والمبتدعين ، لا تقدرون على سده . . . » إلى آخر كلامه القيم الطيب[3] .

هذه كانت بعض نصوص العلماء في بيان ضرر مذهب هؤلاء الماتريدية في النصوص الشرعية .

* * *

(١) إعلام الموقعين : ١/ ٢٤٦ عن بعض أهل العلم .

(٢) قلت : قارن هذا بكلام التفتازاني وغيره من الماتريدية : انظر : ص ٢/ ٢٩٩ .

(٣) شرح الطحاوية : ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، وانظر أيضاً إيثار الحق على الخلق : ١٣٤ ، ١٣٨ ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (٨٤٠ هـ) .

○ **الوجه الثاني :**

أن مذهب هؤلاء الماتريدية في نصوص الوحي ومنهجهم في مصدر تلقي العقيدة في الصفات مخالف تماماً لطريقة السلف الصالح وأنه طريقة أهل البدعة .

قال العلامة المعلمي : كان من المعلوم المقطوع به في عهد السلف أن أثبت ما يحتج به في العقائد وغيرها كلام الله ، وكلام رسوله ﷺ .

ثم لما حدث التعمق في النظر ـ كان بعض المتعمقين ربما يزيغ عما يعرفه الناس فيرد عليه أئمة الدين ويبدعونه ويحتجون عليه بالنصوص ؛ واستمر الأمر على هذا زماناً ، وفي القرن الثاني نبغ من المبتدعة من يرد أخبار الآحاد حتى في الفقهيات واقتصر بعضهم على ردها إذا خالفت القياس ، فظاهر أن هذا يردها إذا خالف العقول في زعمه ؛ وقد رد الأئمة على هؤلاء ؛ وفي كتب الشافعي[1] ، والبخاري رد كثير عليهم[2] .

وكان هؤلاء المؤولون الرادون للأخبار الصحيحة معروفين بأنهم مبتدعة عند أهل السنة ؛ ثم لما كثر المتعمقون والتبس بعضهم بأهل السنة كثر القائلون بأن أخبار الآحاد إذا خالفت العقول يجب تأويلها أو ردها[3] ، وأما أهل السنة وأئمتها فهم ثابتون على ما كان عليه السلف من الاحتجاج بالنصوص ، وتضليل من يصرفها عن معانيها المعروفة أو يرد الأخبار الصحيحة . انتهى

(١ ، ٢) انظر باب خبر الواحد من الرسالة للشافعي : ٣٦٩ ، وكتاب أخبار الآحاد من صحيح البخاري : ٦/ ٢٦٤٧ ـ ٢٦٥٢ ، وباب الاقتداء بسنن رسول الله من كتاب الاعتصام : ٦/ ٢٦٥٤ ـ ٢٦٥٨ ، وانظر : فتح الباري ١٣/ ٢٣١ ـ ٢٤٤ ، ٢٤٨ ـ ٢٦٤ .

(٣) انظر ص : ٢/ ١٢ .

كلام المعلمي باختصار[1] .

قلت : هذه كلها محاولات لإنكار السنة كلاً أو بعضاً أو فتح الأبواب لإنكارها على أقل تقدير .

ولقد قام الدكتور صلاح الدين مقبول أحمد - حفظه الله - بجدول مهم لتاريخ فتنة إنكار السنة كلاً أو بعضاً أو ما يفتح الأبواب لإنكارها ، بدأ من القرن الثاني إلى القرن الخامس عشر ، بعد دراسته بسبر وصبر وفحص وتمحيص[2] . فأجاد وأفاد .

فتبين أن جميع تلك الأفكار لإنكار السنة كلاً أو بعضاً أو ما يؤدي إلى ذلك مما يدندنون به حول أخبار الآحاد أنها ظنية لا تثبت بها العقيدة ونحو ذلك كله من بدع أهل الأهواء التي راجت على المسلمين في مختلف العصور ، وأن ذلك خلاف منهج السنة البتة ، وخروج عليهم بدون حق وعلى إجماعهم بباطل .

بل قد اعترف الجرجاني الحنفي وغيره أن القول بظنية النصوص الشرعية مذهب المعتزلة[3] .

كما اعترف الكوثري بأن هذا القول لا يَمُتُّ بأي صلة إلى أي إمام ، وإنما هو صنيع المبتدعة ، وأصْلٌ يُهْدَمُ بِهِ الدِّينُ ومعْولٌ بأيدي المشككين[4] .

---

(١) التنكيل : ٢/ ٢٦٢، ١/ ٢٦ ، وانظر درء التعارض : ٢/ ١٣ ، وخطط المقريزي : ٢/ ٣٥٦.

(٢) انظر : تعليقاته على كتاب : « موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي » للعلامة محمد إسماعيل السلفي : ٩٠ - ٩١ فالمودودية على طريقة الماتريدية .

(٣) شرح المواقف : ٥١ - ٥٢ ، وشرح أصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٦٩٠ .

(٤) انظر نظرة عابرة : ٨١ ، وانظر أيضاً ما سيأتي ص : ٢/ ٤٦ .

قـلــت: نعم ، كلام الكوثري هذا حق صريح ، واعتراف مبين ، لكن الواضعين لهذا الأصل الذي يهدم به الدين ، وهذا المعول بأيــدي المشككين - هم أهل البدع من الجهمية الأولى وأذيالهم ، وفيهم كبار أئمة الكوثري :

أمثال الرازي والآمدي ، والتفتازاني ، و الجرجاني[1] .

❑ موقف السلف من العقل :

أما العقل فمنهج السلف فيه أنهم جعلوه تبعاً للنقل ، فالأصل والحاكم والميزان عندهم هو النقل ، والعقل فرع ومحكوم يوزن بالنقل ، ويميز به صحيحه من فاسده ، فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين ، والعقل عاضد له معاون[2] .

قال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ) جدُّ السمعاني صاحب « الأنساب » (٥٦٢هـ) :

« وأما أهل السنة فجعلوا الكتاب والسنة أمامهم ، وطلبوا الدين من قبلهما ، وما وقع لهم من معقولهم ، وخواطرهم وآرائهم عرضوه على الكتاب والسنة ، فإن وجدوه موافقاً لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم له ، وإن وجدوه مخالفاً لهما تركوا ما وقع لهم ، وأقبلوا على الكتاب

---

(١) انظر عن التفتازاني والجرجاني ما تقدم في ص : ٤٢٠-٤٢٣ ، وعن الرازي ما سيأتي في ص : ٢/ ٤٧-٤٨ .
وأما الآمدي فليس هو بأحسن حالاً من هؤلاء فمذهبه في نصوص الصفات مذموم إلى الغاية ، فهو يزعم أن القول بظواهر هذه النصوص انخراط في التجسيم والتشبيه ، وإن صرّح قائله بأن صفات الله لا تشبه صفات خلقه ، كما صرح الآمدي ، بأن هذه النصوص لا تفيد القطع ، فلا يصح إثبات الصفات بها لله تعالى : انظر غاية المرام : ١٣٨ .

(٢) انظر درء التعارض : ٢/ ١٣ ، وانظر الصواعق المرسلة : ٣/ ١٠٨٠ .

والسنة ، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم ، فإن الكتاب والسنة لا يهديان إلى الحق ، ورأي الإنسان قد يكون حقاً ، وقد يكون باطلاً »[1] .

❑ تنبيه وإيضاح :

لا يفهم من مذهب السلف في العقل أنهم نبذوه بالكلية وناصبوا له العداء؟ فقد **قال شيخ الإسلام** والإمام ابن القيم واللفظ له :

« وأما السلف فلم يكن ذمهم للكلام لمجرد ذلك ـ [يعني لمجرد إثارته الشكوك] ـ ولا لمجرد اشتماله على الألفاظ الاصطلاحية ، إذا كانت معانيها صحيحة ، ولا حرموا معرفة الدليل على الخالق وصفاته وأفعاله ، بل كانوا أعلم الناس بذلك ، ولا حرموا نظراً صحيحاً في دليل صحيح يفضي إلى علم نافع ، ولا مناظرة في ذلك إما لهدى مسترشد وإما لقطع مبطل .

بل هم أكمل الناس نظراً واستدلالاً واعتباراً ، وهم نظروا في أصح الأدلة وأقومها ، فإن القوم كان نظرهم في خير الكلام وأفضله وأصدقه ، وأدله على الحق ، وأوصله إلى المقصود بأقرب الطرق وهو كلام الله .

وكانوا ينظرون في آيات الله الأفقية والنفسية ، فيرون منها من الأدلة ما يبين أن القرآن حق ، فيتطابق عندهم السمع ، والعقل ، ويتصادق الوحي والفطرة . . . »[2] .

وقال شيخ الإسلام في الموازنة بين أهل الحديث وبين أهل الكلام وغيرهم :

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٥١٧ ، عن كتاب « الانتصار » للسمعاني ، وانظر شرح الطحاوية : ١١٠ ، وراجع أيضاً إعلام الموقعين : ١/ ٦ و الحجة ٢/ ٢٢٤ .

(٢) درء التعارض : ٧/ ١٦٦ ـ ١٦٧ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٧٤ ، وانظر درء التعارض أيضاً : ٢/ ٣٠١ .

« من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم بما ليس عندهم » .

ثم ذكر عدة طرق كالمعقول من القياس والرأي ، والكلام والنظر والاستدلال ، والمحاجة والمجادلة ، والذوق وغيرها ، فقال :

« وكل هذه الطرق ، لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها ، فهم أكمل الناس عقلاً ، وأعدلهم قياساً ، وأصوبهم جدلاً ، وأتمهم فراسة ، وأصدقهم إلهاماً . . . وهذا للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم ، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل »[1] .

وللإمام الخطابي كلام مهم فَلْيُرْجَعْ إليه[2] .

❑ وظيفة كل من الفطرة[3] والعقل ، والشرع عند السلف :

قال الإمام ابن القيم في بيان وظيفة كل من هذه الثلاثة :

« إن الله سبحانه منح عباده فطرة فطرهم عليها ، لا تقبل سوى الحق ، ولا تؤثر عليها غيره لو تركت ـ [يعني لو سلمت عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام] ـ وأيدها بعقول تفرق بين الحق والباطل ، وكملها بشرعة تفصل لها ما هو

---

(١) نقض المنطق : ٧ ـ ٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٩ ـ ١٠ ، ودرء التعارض ٢/ ٣٠١ ، وانظر أيضاً نقض المنطق : ٢٢ ـ ٢٣ ، وضمن مجموع الفتاوى ٤/ ٢٣ ـ ٢٥ .

(٢) درء التعارض : ٧/ ٢٨٦ ، عن كتاب « الغنية عن الكلام وأهله » للخطابي : ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠ . وانظر تعليق شيخ الإسلام عليه في الدرء : ٧/ ٢٨٧ .

(٣) قال الجرجاني في تعريف الفطرة : « الجبلَّة المتهيئة لقبول الدين » التعريفات : ٢١٥ ، وأوضح منه ما قاله العلامة المعلمي : « أما الفطَرة فأريد بها ما يعم الهداية الفطريّة والشعور الفطري والقضايا التي يسميها أهل النظر ضروريات وبديهيات ، والنظر العقلي العادي ، وأعني به ما يتيسر للأميين ونحوهم ممن لم يعرف علم الكلام ، ولا الفلسفة » . التنكيل : ٢/ ٢٠٣ ، والفطريات من القطعيات الأوليات عند المناطقة : انظر شرح التهذيب : ١٨٤ ـ ١٨٥ .

مستقر في الفطرة ، وأدركه العقل مجملاً ، فالفطرة قابلة ، والعقل مزكٍّ ، والشرع مُبَصِّرٌ مُفَصِّلٌ لما هو مركوز في الفطرة مشهود أصله دون تفاصيله ، فاتفقت فطرة الله المستقيمة ، والعقل الصريح ، والوحي المبصر المكمل . . . »[1] .

قلت : حاصل ما سبق ما أجمله العلامة المعلمي بقوله :

« من تدبر القرآن وتصفح السنة والتاريخ علم يقيناً أنه لم يكن بين يدي السلف مأخذ يأخذون منه عقائدهم غير المأخذين السلفيين[2] ، وأنهم كانوا بغاية الثقة بهما والرغبة عما عداهما ، وإلى ذلك دعاهم الشرع حتى لا تكاد تخلو آية من آيات القرآن من الحض على ذلك ، وهذا يقضي قضاء باتاً بأن عقائدهم هي العقائد التي يثمرها المأخذان السلفيان يقطعون بما يُفيدان فيه عندهم القطع ، ويظنون ما لا يفيدان فيه إلا الظن ، ويقفون عما عدا ذَلك وهو الذي نقله أصاغر الصحابة عن أكابرهم ، ثم نقله أعلم التابعين بالصحابة وأخصهم بهم ، وأتبعهم عنهم ، ثم نقله صغار التابعين عن كبارهم ، وهكذا نقله عن التابعين أعلم أتباعهم بهم وأتبعهم لهم ، وهلم جرا .

وهذا هو قول السلفيين في عقيدة السلف »[3] .

أقــــول : قارن بين مذهب المتكلمين * وبين مذهب السلفيين * فهل يستويان مثلاً * ومن هو أقوم قيلا * ؟

*** سلي إن سألت الناس عنا وعنهم * فلسـنا سـواء منصـف وظلـوم ***

❋ ❋ ❋

(١) الصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٧٧ ـ ١٢٧٨ .

(٢) يعني الفطرة والشرع كما صرح به نفسه ، انظر : التنكيل : ٢/ ٢٠٣ .

(٣) التنكيل : ٢/ ٣٤٤ ، وأقره الشيخان محمد عبد الرزاق حمزة ، والألباني ، ونحوه كلام الإمام السمعاني أبي المظفر ، وكلام العلامة عبد الحي اللكنوي الحنفي في ص ٢/ ١٤٦ ، وانظر إعلام الموقعين : ١/ ٦ ، والخطط للمقريزي : ٣/ ١١٦ .

○ **الوجه الثالث :**

أن زعمهم في نصوص الصفات الصريحة المفسرة المحكمة : « أنها ظواهر ظنية الدلالة لا تفيد اليقين » زعم في غاية الفساد والبطلان ، ولنا عن زعمهم هذا جوابان :

* **الأول :**

عدم تسليم أن نصوص الصفات ظواهر ؛ لأن نصوص الصفات في الكتاب والسنة ليست ظواهر كما يزعمون ، بل هي نصوص قطعيات صريحات ، بل مفسرات محكمات ، لا يقبل التأويل ، ولا النسخ ، لا أنها ظواهر ظنية مجردة ، كما يزعمون ، فتسمية نصوص الصفات : «ظواهر . . . » تمهيداً للحكم عليها بأنها ظنية الدلالة لا تفيد اليقين ، ثم جعلها موهمة للتشبيه ، ومخالفة للعقليات القطعيات التي هي في الحقيقة جهليات فاسدات ، ووهميات كاسدات ، وشبهات باطلات ـ ليكون مآلها إما إلى التفويض ، وإما إلى التأويل ـ الذي هو عين التحريف ـ تسمية باطلة ، وحكم جائر ، وذلك ما يلي :

أولاً : أن الماتريدية اعترفوا ، وصرحوا بأن قوله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ ونحوه مما يتعلق بتوحيد الله تعالى ، وصفاته ، من قبيل المحكمات ، والمحكم عندهم في الوضوح ، والبيان وعدم احتمال التأويل أعلى منزلة وأرفع مكانة من المفسر[1] .

(١) الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم ، أنواع للكلام باعتبار البيان والوضوح عند الحنفية :
فالظاهر : ما ظهر المراد منه بنفس الصيغة مع احتمال غيره بالمجاز .
والنص : ما زاد وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلم ـ كسوق الكلام للمعنى ، مع احتمال التخصيص ، والتأويل بالمجاز ، كقوله تعالى : ﴿**فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ**﴾ =

قلت : فإذا كان قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ونحوه مما يتعلق بتوحيد الله تعالى ، وصفاته من قبيل المحكمات التي هي أعلى مكانة من المفسرات باعترافهم هم ، فكيف تكون نصوص علو الله تعالى على خلقه ، ونصوص فوقيته على عباده ، ونصوص استوائه على عرشه والنصوص الصريحة الدالة على إثبات وجهه ويديه ، ورحمته ، وغضبه ، ورضاه ، وغيرها مع كثرتها الكاثرة ، واطرادها ، وتواترها ، وورودها على نسق واحد، مع تأكيدها بأنواع من أساليب التأكيد ، وموافقته العقل الصريح ، والفطرة السليمة ـ ظواهر ظنية معرضة للتأويل ؟؟!! .

بل هي كنصوص علمه تعالى ، وإرادته ، وسمعه ، وبصره سبحانه وتعالى فجعلُ بعضِ نصوص الصفات والتوحيد محكمات ، وجعلُ بعضها ظواهر ظنيةً ليس إلا تناقضاً واضحاً فاضحاً ، بل كلٌّ هذه النصوص مفسراتٌ، محكمات لا يقبل التأويل وليست ظواهر حتى تكون ظنية .

ثانياً : أن من راجع آيات الصفات في كتاب الله تعالى ، وأحاديثها في

= [النساء : ٣] ؛ فهو ظاهر في حل النكاح ، ونص في بيان العدد .

والمفسر : ما ازداد وضوحاً على النص بحيث لا يبقى فيه احتمال التخصيص ، والتأويل مع احتمال النسخ ، كقوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر : ٣٠]، [صٓ : ٧٣] .

والمحكم : ما أحكم المراد به فلا يتحمل التبديل ، والتغير ، والنسخ ، مثاله قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التوبة : ١١٥] ، لأنه نص في مضمونه فلم يحتمل التأويل والنسخ ، إذ هو من باب العقائد في بيان التوحيد ، والصفات .

انظر : أصول السرخسي : ١/ ١٦٣ ـ ١٦٦ ، والمغني للخبازي : ١٢٥ ـ ١٢٦ ، المنار مع شرحه : كشف الأسرار ، كلاهما لحافظ الدين النسفي ، وشرحه : نور الأنوار لملاجيون : ١/ ٢٠٥ ـ ٢١١ ، التنقيح ، مع شرحه : التوضيح ، كلاهما لصدر الشريعة ، ومع التلويح، للتفتازاني : ١/ ١٢٤ ـ ١٢٥ ، وتعريفات الجرجاني : ١٨٥ ، ٣٠٩ ، ٢٦٣ ، وفتح الغفار ، لابن نجيم : شرح المنار ، للنسفي : ١/ ١١٢ ـ ١١٣ .

سنة رسول الله ﷺ ، وتَدَبَّرهَا تَدَبُّرَ مؤمن بها وموقر لها ومعظم لشأنها وتخلّى عن أرجاس الفلسفة وأنجاس الكلام ، وَجَدَهَا في غاية الإحكام ، والإتقان ، والوضوح والتبيان ، والتفسير ، والتنصيص والبيان ، وعلم أنها تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام آخر ، وَعَرَفَ أنها تدل على مدلولاتها أقطع دلالة من كل نص ، وأنها نصوص قواطع ، وبراهين سواطع ، وحجج حاكمة لها سلطانها، وولايتها على جميع ما سواها .

ولقد بين الإمام ابن القيم في كلام قيم : أن هذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها خصوصاً آيات الصفات ، والتوحيد ، ونصوص المعاد ، التي هي في الدلالة على مرادها كدلالة لفظ « العشرة » ، و« الثلاثة » ، و«الشمس» و« القمر» و« الليل» و«النهار» و« البر» و« البحر» و« الخيل» و«البغال» و«الإبل» و« البقر» و« الذكر» و«الأنثى» على مدلولاتها ، لافرق بين ذلك البتة .

فهذا القسم من النصوص إن سلط عليه التأويل - بحجة أنها ظواهر ظنية تخالف العقليات القطعية - عاد الشرع كله مؤولاً ؛ لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً ، وأكثرها وروداً ، وأوضحها دلالة ، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع ، فقبول ما سواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير[1] .

* **الجواب الثاني :**

لو سلم أن نصوص الصفات ظواهر ، لكن ليس كل ظاهر ظنياً ؛ لأنه إذا تضافرت الظواهر الظنية على معنى - حصل القطع بذلك المعنى ، فحينئذ يكون حكمُ الظاهرِ حكمَ النص في القطع بالمراد منه ، فإن الأخبار إذا تواردت على

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٣٨٢ - ٣٨٤ مختصرها ٤٥ ط دار الكتب العلمية .
مختصر الصواعق : ١/ ٤٤ - ٤٥ ، ط : جديدة : و ١/ ٦٦ - ٦٧ ، ط : قديمة .

معنى واحد حصل اليقين بذلك المعنى ، وهذه حقيقة اعترف بها الكوثري ورد في ضوئها على منكري نزول عيسى عليه السلام[1] .

فلو سلم أن نصوص الصفات ظواهر لكن لِتَضَافُرِها على معنًى واحدٍ صارت قطعياتٍ دالة على المراد بالقطع .

الحاصل : أن نصوص الصفات كلها من قبل المفسرات والمحكمات التي لا تقبل التأويل ، ولا تحتمله ، وأنها ليست ـ فقط ـ ظواهر لفظية ظنية ؛ بل هي قواطع يقينية ؛ وتدل على مدلولاتها دلالة قاطعة ، ويوضح ذلك الوجه الرابع .



(١) انظر نظرة عابرة : ٩٠ ـ ٩١ ، وسنذكر نص كلام الكوثري في ص : ٢/ ٤٨ ـ ٤٩ .

○ **الوجه الرابع :**

في أن قولهم : « إن نصوص الصفات ظنية الدلالة » ـ خلاف الواقع .

لقد حققنا في الوجه الثالث : أن نصوص الصفات من قبيل المفسرات المحكمات وليست ظواهر ظنية فقط ، ونبرهن في هذا الوجه على أن نصوص الصفات قطعية الدلالة أيضاً ، فنقول وبالله التوفيق :

إن دلالة نصوص القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة ، وهذا لا يختص بلغة العرب بل هو أمر ضروري لجميع بني آدم ، ولهذا لم يرسل الله رسولاً إلا بلسان قومه ليبين لهم ، فتقوم عليهم حجة الله بما فهموه من خطابه لهم ، وليس هذا إلا أنه أفاد العلم اليقيني دون شك .

كما لا ريب أن السامع متى سمع المتكلم يقول : لبست ثوباً ، وركبت فرساً وأكلت لحماً ، وهو عالم بمدلول هذه الألفاظ منْ عُرْف المتكلم ولغته وعالم أن المتكلم لا يقصد بقوله : « لبست ثوباً » : ذبحتَ شاة ، ولا من قوله : « ركبت فرساً » : لبست ثوباً ـ علم مراده قطعاً ؛ فإنه يعلم أن من قصد خلاف ذلك عُدَّ ملبساً مدلساً لا مبيناً مفهماً ؛ وهذا مستحيل على الله ورسوله أعظم استحالة ، وإن جاز على أهل التخاطب فيما بينهم ممن يقصد الألغاز والتلبيس ، فإذاً إفادةُ كلام الله ورسوله اليقينَ فوق استفادة ذلك من كلام كل متكلم ، وأعظم وأقوى من كل يقين يستفاد من كلام الناس .

وكلما كان السامع أعرف بقصد المتكلم وعادته وبيانه كانت استفادته للعلم بمراده أكمل وأتم .

وكيف لا ؟ وكلام الله وكلام رسول الله ﷺ محاطان بعناية الله الخاصة

بحفظهما من كل تدليس وتلبيس ، والله حافظٌ لهما من كل دس ودسيسة ، وأن القرآن الكريم وسنة رسول الله ﷺ قد خُدمَا خدمةً لم يُخْدَمْ أيُّ كتابٍ ولا أي علم ، فسخر لهما جهابذة نحارير من أهل الشأن والحفظ والإتقان .

فنقل القرآن إلينا بإعرابه ، كما نقل إلينا بألفاظه ومعانيه ، فألفاظه متواترة ، وإعرابه متواتر ، ونقل معانيه أظهر من نقل ألفاظه ، ونقل جميع ذلك بالتواتر أصح من نقل كل لغة نقلها ناقل على وجه الأرض ليس لذلك نظير في أمم قد خلت عبر القرون ، وقد فاق هذا التواترُ كلَّ تواتر يوجد على وجه الأرض ، وهو لا يحتاج إلى نقل عن عدول أهل العربية وأئمة النحاة حتى ألفاظ القرآن الغريبة مثلُ : ﴿أُبْسِلُوا﴾[1] و ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾[2] ، و﴿عَسْعَسَ﴾[3] ونحوها - معانيها منقولةٌ في اللغة بالتواتر لا يختص بنقلها الواحد والاثنان ، فلم تتوقف دلالتها على عصمة رواة معانيها ، فكيف في الألفاظ الشهيرة كالشمس ، والقمر ، والليل ، والنهار ، والبر ، والبحر ، والجبال ، والاستواء ، والعرش ، واليد ، والغضب ، والرضى ونحوها؟[4] .

الحاصل : أن نصوص الصفات - بحمد الله تعالى - كما هي قطعية الثبوت كذلك قطعية الدلالة ، تفيد اليقين أكثر مما يفيده كلام كل متكلم ، وليست هي مجرد ظواهر ظنية كما يزعم الماتريدية وخلطاؤهم .



---

(١) الأنعام : ٧٠ .

(٢) النجم : ٢٢ .

(٣) التكوير : ١٧ .

(٤) مأخوذ من كلام الإمام ابن القيم في الصواعق المرسلة : ٢/ ٧٤٢-٧٤٩ ، مختصر الصواعق : ١/ ٧٧-٧٩ الطبعة الجديدة : ١/ ١١٩-١٢٢ ، الطبعة القديمة ، وارجع أيضاً إلى كلام مهم لشيخ الإسلام في درء التعارض : ٥/ ٢٥٤-٢٥٥ ، ومختصر الصواعق : ٧٦-٧٨ ط . دار الكتب العلمية .

○ **الوجه الخامس :**

أن زعم الماتريدية - في نصوص الصفات - « أنها ظواهر ظنية الدلالة » - معارضٌ لتصريحات كثير من الماتريدية واعترافهم « بكون الأدلة اللفظية قطعية الدلالة » فتصريحاتُهم « بأن الدليل اللفظي قد يكون قطعياً » حجةٌ عليهم في باب الصفات .

فإذا كان الدليل السمعي قطعي الدلالة في بعض أبواب الصفات وفي أبواب الآخرة ، ونزول عيسى عليه السلام - مثلاً - فهلا يكون الدليل السمعي قطعي الدلالة في جميع أبواب الصفات أيضاً ؟ .

فيجب كون الدليل السمعي قطعياً مطرداً في جميع أبواب العقائد، وإلا يكون هذا تحكماً محضاً ، وترجيحاً بلا مرجح ، وتناقضاً بحتاً لا يليق بمن يدعي العقل ، والنظر .

وإليك أيها القارئ الكريم بعض نصوص الماتريدية لتكون شاهدة لما قلنا .

١ - قال الإمام عبيد الله بن مسعود المعروف بصدر الشريعة (٧٤٧هـ) أحد كبار أئمة الحنفية الماتريدية :

« مسألة : قيل : «الدليل اللفظي لا يفيد اليقين ؛ لأنه مبني على نقل اللغة ، والنحو ، والصرف ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والإضمار ، والنقل . . ، والتأخير ، والنسخ ، والمعارض العقلي ، وهي ظنية ، أما الوجوديات ، وهي : نقل اللغة ، والصرف ، والنحو ؛ فلعدم عصمة الرواة ، وعدم التواتر ، وأما العدميات - وهي من قوله : وعدم الاشتراك إلى آخره - ؛ فلأن مبناها على الاستقراء »، وهذا باطل . . . ؛ لأن بعض اللغات ، والنحو ، والتصريف بلغ حد التواتر كاللغات المشهورة غاية الشهرة ، ورفع الفاعل ،

ونصب المفعول ، وأن « ضرب» وما على وزنه فعل ماض ، وأمثال ذلك ، فكلٌّ تركيب مؤلف من هذه المشهورات قطعيٌّ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[1] .

ونحن لا ندعي قطعية جميع النقليات ؛ ومن ادعى : أن لا شيء من التركيبات بمفيد للقطع بمدلوله فقد أنكر جميع المتواترات ، كوجود بغداد ؛ فما هو إلا محض السفسطة والعناد ، والعقلاء لا يستعملون الكلام في خلاف الأصل عند عدم القرينة ؛ وأيضاً قد نعلم بالقرائن القطعية أن الأصل هو المراد ؛ وإلا تبطل فائدة التخاطب ، وقطعية المتواتر أصلاً »[2] .

قلــت : كلام هذا الإمام وهو من كبار أئمة الحنفية الماتريدية - صريح في أمور آتية :

أ - أن كثيراً من هذه الشروط الوجودية ، والعدمية متوفرة ، فهي من قبيل المشهورات .

ب - أن كل دليل - سمعي مركب من المشهورات ، فهو قطعي الدلالة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ .

جـ - أن العاقل لا يستعمل الكلام في خلاف الأصل - وهو الحقيقة - عند عدم القرينة ، فارتفع احتمال المجاز .

د - أن الأصل في الكلام هو الحقيقة - دون المجاز - وإلا لبطلت فائدة التخاطب .

هـ - أن إنكار ذلك إنكار جميع المتواترات وليس ذلك إلا محض السفسطة .

---

(١) التوبة : ١١٥ ، والعنكبوت : ٦٢ ، والمجادلة : ٧ .

(٢) التنقيح مع شرحه التوضيح : (١/ ١٢٨ - ١٢٩).

فنقول في ضوء كلام هذا الإمام :

إذا كان قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ من قبيل القطعيات ، مركباً من المشهورات ، فهلا تكون نصوص علو الله تعالى على خلقه ، واستوائه على عرشه ونحوها ، من هذا القبيل ، ورسول الله ﷺ أكمل الناس عقلاً ، فلا يستعمل الكلام في خلاف الحقيقة بدون بيان ، ورسول الله ﷺ وأصحابه لم يبينوا يوماً من الدهر أن ظاهر هذه النصوص غير مراد ، بل أقروها طول حياتهم ، فهم عليها عاشوا وعليها ماتوا ، وهي بهم قامت وهم بها قاموا : ثم نصوص الصفات من أوضح نصوص القرآن تبياناً وتفسيراً كما تقدم ، ولا قرينة عقلية لصرفها إلى المجاز ؛ لأن العقل الصريح مطابق ومعاضد لهذه النصوص ، فجعل بعض نصوص الصفات قطعية وبعضها ظنية تحكم وتناقض واضح واضطراب فاضح .

٢ ـ وقال كبير الماتريدية الهندية : عبد العزيز الفريهاري :

« . . . ولكن الصحيح خلافه ؛ إذ من العربية ما نقل بالتواتر ، وقد تقوم القرائن على أن المراد هذا المعنى ، دون ذلك ، فلا يمتنع أن يفيد بعض النقليات القطع »(١) .

قلت : هذا النص لا يحتاج إلى تعليق جديد ، فيكفي ما ذكرنا في التعليق على كلام صدر الشريعة آنفاً ، ولكن نقول : إذا كان بعض النقليات يفيد القطع ، فتكون نصوص الصفات أولى بذلك وأحرى ؛ لأنها أكثر أنواع القرآن وروداً وأوضحها تبياناً ، ودلالةً كما تقدم قريباً في الوجهين الثالث والرابع .

---

(١) النبراس : ١٨٥ .

٣ ـ **لقد أحس الكوثري** عواقب وخيمة لقاعدة هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم : « من أن الأدلة السمعية ظواهر ظنية لا تفيد اليقين ، وأن أخبار الآحاد ظنية ، فلا يصح التمسك بها في باب العقيدة » .

لما رأى الكوثري ، وشاهد أن أعداء الإسلام من المستشرقين وجواسيسهم أخذوا بهذا المبدأ ، واحتجوا به في صدد إنكارهم لنزول عيسى عليه السلام ، وطبقوا هذه القاعدة الفاسدة على أحاديث نزول عيسى عليه السلام ، وطبقوا هذه القاعدة الفاسدة على أحاديث نزول عيسى عليه السلام تطبيقاً عملياً ، وادعوا أن تلك الأحاديث أدلةٌ لفظية ظنيةٌ وأخبار الآحاد ؛ فلا يصلح أن تؤخذ العقيدة من الدليل اللفظي[1] .

فأنطق الله تعالى الكوثري بالحق ههُنا ، وشن الغارة على هذه القاعدة الفاسدة ، وصرح بأنها قاعدة مبتدعة ، لا تمت بأي صلة إلى أي إمام من أئمة الدين ، بل هي أصل يُهْدَمُ به الدينُ ويُتَّخَذُ معولاً بأيدي المشككين ، وألف رسالة قيمة في الرد على المستشرقين وجواسيسهم ، أجاد فيها وأفاد في مسألة إثبات نزول عيسى عليه السلام وإبطال هذه القاعدة الفاسدة ، ولكن هذه الرسالة تنقلب حجةً عليه وعلى جميع الماتريدية في باب الصفات ، ومثالٌ لتناقضهم الواضح وتضاربهم الفاضح .

فمن نصوص الكوثري ما يقول : « . . . مع أن التقعر بالاحتمالات العشرة[*] لا يمت إلى أي إمام من أئمة الدين بأي صلة ؛ وإنما هو صنع يد بعض المبتدعة ، وتابعه بعض المتفلسفين من أهل الأصول ، فساير هذا الرأى مسايرون من المقلدة . . . ؟ والقول بظنية الدليل اللفظي مطلقاً باطل لأدلة

---

(١) نظرة عابرة : ١١١ ، ومقدمة ناشرها : ٢٦ـ٢٧ ، ٣٠ـ٣٣ ، ٤٦ـ٤٨ ، ٥٣ ـ ٥٥ .

(*) تقدمت في كلام صدر الشريعة قريباً في ص ٢/ ٤٢ .

مشروحة في موضعه . . . ؛ فإذاً لا كتاب ولا سنة ، ولا إجماع ، فليتقول من شاء ما شاء »[1] .

وقال الكوثري أيضاً : « والواقع ، أن القول بأن الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة ـ ودون ذلك خرط القتاد ـ تَقَعَّرُ من بعض المبتدعة وتابعه بعض المتفلسفة من أهل الأصول ، وجرى وراءه بعض المقلدة من المتأخرين ، وليس لهذا القول أي صلة بأي إمام من أئمة أهل الحق وحاشاهم أن يضعوا أصلاً يهدم به الدين ، ويتخذ معولاً بأيدي المشككين . . . »[2] .

قلت : الحمد لله الذي أنطق هذ الكوثري بالحق ههنا ، فقد صرح أن هذا الأصل ابتدعه أهل البدع ، وليس له أي صلة بأي إمام من أئمة السنة ، وهو أصل يُهْدَمُ به الدينُ ، ومِعْوَلٌ بأيدي المشككين .

ولكن الكوثري تعامى عن أنّ هذا الأصل وهذا المعول الذي يهدم به الدين إنما وضعه أئمة الكوثري وفيهم كبار الماتريدية والأشعرية ، ومن بينهم التفتازاني ، والجرجاني من الماتريدية ، والرازي من الأشعرية[3] .

وهؤلاء الثلاثة ـ ثلاثة الأثافي لعلم الكلام ـ هم الذين يدعو الكوثري إلى التحاكم والفزع إليهم في أصول الدين[4] .

---

(١) نظرة عابرة : ٦٨ ـ ٦٩ .

(٢) نظرة عابرة : ٨١ .

(٣) أما التفتازاني والجرجاني فتقدم نصوصهما في تلاعبهما بالنصوص الشرعية في ص : ٢/ ١٠ ـ ١١ ، وأما الرازي فراجع المحصل : ٧١ ، أساس التقديس : ١٨١ ـ ١٨٢ ، ١٧٢ ، ١٥٣ ، والمطالب العالية : ٩/ ١١٣ ـ ١١٨ ، ٢٠١ ـ ٢١٣ ، وهذه الكتب يثني عليها الكوثري ثناءً بالغًا . انظر تبديد ظلام الكوثري ١٠٦ ، ١٦٠ ، ١٧١ .

(٤) انظر مقالات الكوثري : ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، وتبديد ظلام الكوثري ١٦٠ .

وقد صرح الرازي في كتاب « أساس التقديس » - الذي يقول فيه الكوثري : « يحق أن يكتب بماء الذهب ، وأن يجعل من كتب الدراسة »[1] .

بأن الملاحدة وضعوا أخبار الصفات وروجوها على المحدثين حتى البخاري ومسلم ؛ لأن تلك الأحاديث مما يبطل إلهية الله وربوبيته ، فنقطع على أنها موضوعة من الملاحدة على هؤلاء المحدثين[2] .

ثم يريد الرازي الإحسان إلى النصوص الشرعية والتبرع عليها بالتأويل إن لم يردها بالكلية ، فيقول :

« ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على سبيل التفصيل ؛ وإن لم نجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله ، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات »[3] .

قلت : سبحان الله ! هل نزلت منزلة النصوص الشرعية إلى حد تحتاج إلى تبرع الرازي وإحسانه إليها وإلا ردها بالكلية ؟؟!! .

هذا هو الرازي ومعه التفتازاني والجرجاني ، وأمثالهم الذين يوجب الكوثري التحاكم والفزع إليهم في أصول الدين ومعرفة التوحيد !! .

فقد عرف المسلمون أن هؤلاء هم الواضعون لهذا الأصل ، والصانعون لهذا المعول الذي يهدم به الدين بأيدي المشككين ، وغزاهم أعداء الإسلام بسلاحهم الذي صنعوه بأيديهم .

الحاصل : أنه قد ثبت باعتراف الكوثري وشهادته أن أصل هؤلاء

---

(١) تبديد الظلام : للكوثري ١٧١ .

(٢) أساس التقديس : ١٧١ باختصار ط/ القديمة، و: ٢١٨ ط/ الجديدة.

(٣) أيضاً : ١٧٣ ط/ القديمة و: ٢٢١ ط / الجديدة .

المتكلمين « الماتريدية والأشعرية » أصلٌ يهدم به الدين ، ومعول بأيدي المشككين .

فالمتكلمون الذين وضعوا هذا الأصل الذي يهدم به الدين وصنعوا هذا المعول أولاً هم شركاء في الإثم مع الذين يستخدمون هذا المعول لهدم الدين من المستشرقين وأذنابهم ؛ بل مقلدة هؤلاء المتكلمين إلى يوم القيامة . لقول الله تعالى : ﴿ **وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ** ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم** ﴾[2] .

وقول النبي ﷺ : « **لا تقتل نفس ظلماً ، إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ؛ لأنه أول من سن القتل** »[3] .

وبعد هذا كله أتكون الماتريدية من أهل السنة ومن أتباع الإمام أبي حنيفة ؟ أم هم سلكوا مسلك الجهمية الأولى ، وأفراخهم اللاعبين بنصوص الكتاب والسنة القاطعة الساطعة .

وقال الكوثري أيضاً : « وظنية الظاهر إنما هي عند وجود ما يدل على الاحتمال الآخر ، وإلا فحكمه حكم النص في القطع بالمراد منه ، بل عند تضافر الظواهر الظنية على معنى ، يحصل القطع بذلك المعنى ، كما هو الحال في خبر الآحاد المفيد للظن ، فإن الأخبار إذا تواردت على معنى حصل اليقين بذلك المعنى . . . فتبين أن الظاهر ليس بقطعي مطلقاً ، ولا ظني مطلقاً ، وأن

---

(١) العنكبوت : ١٣ .

(٢) النحل : ٢٥ .

(٣) متفق عليه ، رواه البخاري في الأنبياء ، قبيل باب : الأرواح جنود مجندة : ٣/ ١٢١٣ ، وفي الديات : باب : قول الله تعالى : ﴿ **وَمَنْ أَحْيَاهَا** ﴾ : ٦/ ٢٥١٨ ، وفي الاعتصام : باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو سن سنة : ٦/ ٢٦٦٩ ، ومسلم : ٣/ ١٣٠٣ ـ ١٣٠٤ .

الظواهر في الرفع والنزول ـ يعني لعيسى عليه السلام ـ قطعية ؛ لتضافر الأدلة، وعدم وجود ما يدل على الاحتمال الآخر »[1] .

قلت: نقلب حجة الكوثري عليه ، فنقول : لو سلم أن نصوص الصفات ظواهر ، لكنها تضافرت وتواردت على معنى ـ فحكمها حكم النص في القطع بالمراد ، فتفيد اليقين ، ولا يوجد ما يصرفها عن معانيها الحقيقية ، بل الفطرة والعقل السليم يدلان على ذلك ، فلا يوجد الاحتمال الآخر غير معانيها الحقيقية ، كما سيتضح في الوجه السادس إن شاء الله تعالى .



(١) نظرة عابرة : ٩٠ ـ ٩١ وهذا حجة على الماتريدية كما سبق .

○ **الوجه السادس :**

في إبطال زعمهم أن ظاهر نصوص الصفات في معارضة البراهين العقلية القطعية .

إن موقف المتكلمين ـ ومنهم الماتريدية ـ من نصوص الوحي القرآنية والسنة المتواترة ، مركب من المقدمات السبع :

أ ـ أن العقل أصل وحاكم ـ في باب العقليات ـ والنقل فرع عليه ، فمصدر تلقي العقيدة فيه هو العقل .

ب ـ أنها ظواهر ، وليست نصوصاً ولا مفسرات ولا محكمات .

جـ ـ أنها ظنية ، لا تفيد اليقين ، فلا تؤخذ منها العقيدة .

د ـ أنها في معارضة البراهين العقلية القطعية .

هـ ـ فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ؛ لأن ظاهرها موهم للتشبيه .

و ـ فهي إما أن يفوض علم معانيها إلى الله .

ز ـ وإما أن تؤول بتأويلات توافق البراهين العقلية .

فأما المقدمة الأولى : فقد أبطلناها في الوجهين الأول والثاني بتوفيق الله تعالى .

وأما الثانية : فَزَيَّفْنَاهَا في الوجه الثالث ، بحمد الله عز وجل .

وأما الثالثة : فقد فندناها في الوجهين الرابع والخامس بنعمة الله تعالى .

وأما الخامسة : فقد ناقشناها في الفصل الأول ، بفضل الله سبحانه .

وأما السادسة : فنبطلها في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

وأما السابعة : فنزيفها في الفصل الرابع بمشيئة الله تعالى ومعونته .

بقي **المقدمة الرابعة** ، والرد عيها ما يلي من الوجوه الثلاثة :

الأول : أن نقول : إن شرع الله تعالى موافقٌ للفطرة المستقيمة والعقل السليم الصريح الصحيح موافقة تامةً ، فما من نقل صحيح إلا ويوافقه عقل سليم صريح وبالعكس، كما تقدم في الوجه الثاني ، إلا أن يكون العقلُ عقلاً عاطلاً كاسداً[1] ، أو النقلُ نقلاً باطلاً فاسداً[2] ، فحينئذ يتصور المعارضة بين العقل وبين النقل .

ونصوص الصفات ـ بحمد الله تعالى ـ ليست من هذا القبيل ، بل هي موافقة في دلالتها على صفات الله تعالى العقل الصريح والفطرة المستقيمة في آن واحد[3] .

الثاني : أن نقول : نسأل هؤلاء الماتريدية ـ لله ، وبالله ـ أنه إذا كان العقل يقتضي لله تعالى الحياة ، والقدرة ، والإرادة والعلم ، والسمع والبصر ، فأي عقل يمنع العلوَّ لله على خلقه ، وفوقيَّته ، على عباده واستواءه على عرشه ، ووجهَه الكريم ، ويديه ، وغضبَه ، ورضاه، ورحمته وسخطَه ، ونحوَها من صفات الكمال ؟؟!!

وإذا كان هؤلاء الماتريدية لا يفهمون تشبيه الله تعالى بخلقه من ظواهر نصوص الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر ، فَلِمَ فهموا التشبيه من نصوص علو الله تعالى واستوائه على عرشه ، ووجهه ،

---

(١) كما سيأتي قريباً إن شاء الله في ص : ٢/ ٥٣ـ٥٦ .

(٢) راجع درء التعارض : ١/ ١٤٨، ١٥٠ .

(٣) وفي هذا الموضوع كتاب عظيم لشيخ الإسلام : « درء تعارض العقل والنقل » . أو « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول » كاف لقطع دابر هؤلاء المتكلمين ، وهو مطبوع مراراً ومحقق ، وبعده « الصواعق المرسلة » للإمام ابن القيم رحمهما الله ، ومختصرها .

ويديه ، وغضبه ، ورضاه ، ورحمته ، وسخطه ، ونحوها ؟؟!!

وإذا كان لا يستلزم المحالات كقيام الحوادث به تعالى ، وكونه محلاً للأعراض ، والكيفيات النفسانية من ثبوت صفة الحياة ، وصفة القدرة، وصفة الإرادة ، وصفة العلم، وصفتي السمع والبصر ، فلا يلزم تلك المحاذير أيضاً من نصوص بقية الصفات الكمالية لله تعالى كعلوه سبحانه على خلقه ، واستوائه على عرشه ، ووجهه الكريم ، ويديه ، وصفتي الرضاء والغضب وصفتي الرحمة والسخط ، ونحوها ، فتسليم بعضها دون بعض تناقض .

الثالث : أن العقول كثيرة ، ولا شك أن منها صحيحة ، ومنها فاسدة ، ولا ميزان لمعرفة الصحيح منها والفاسد ، ولا معيار في التمييز بينهما ؛ لأن كل أحد يدعي أن عقله صحيح ، وأن ما يقوله آخر بخلافه باطل فاسد ، فما هو الحل لهذا النزاع والاضطراب والفوضى ؟؟ .

ولا ميزان ولا معيار لمعرفة صحيح المعقول من فاسدها إلا النقل الصحيح الموافق للفطرة المستقيمة ، والعقل السليم الصريح ، فكل عقل خالف شرع الله تعالى ، والوحي المبين علمنا علماً يقينياً أنه هو الفاسد الكاسد الباطل العاطل، وهذه حقيقة اعترف بها كبار الماتريدية[١] .

لا أن نقدم ذلك العقل الفاسد أصلاً على النقل الصحيح كما فعل الماتريدية !

أو نُخضع الشرع لمثل هذا العقل الفاسد ، بل يجب أن نقدر الشرع ، ونعظّم نصوص الوحي ونوقّر النقل الصحيح ، ونتهم ما خالفه من العقول الفاسدة ، والأقيسة الكاسدة والآراء الباطلة ، والشبهات العاطلة إن كنا آمنا

---

(١) انظر ص : ٢/ ٨٤ـ٨٨ .

بالله ورسوله ﷺ وكتابه واليوم الآخر .

قال شيخ الإسلام : « . . . فلو قيل بتقديم العقل على الشرع - وليست العقول شيئاً واحداً بيّناً بنفسه ، ولا عليه دليل معلوم للناس ، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب - لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ، ومعرفته ولا اتفاق الناس عليه »[1] .

وقال : « ففي الجملة : النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول قط ، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب ، وما علم أنه حق لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق .

بل نقول قولاً عاماً كلياً : إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها - قط صريح معقول ، فضلاً عن أن يكون مقدماً عليها ، وإنما الذي يعارضها شبه ، وخيالات ، مبناها على معان متشابهة ، وألفاظ مجملة ، فمتى وقع الاستفسار والبيان - ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية لا براهين عقلية »[2] .

وقال : « . . . فهذا وأمثاله مما يبين أن من أعرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه لم يعارضه إلا بما هو جهل بسيط ، أو جهل مركب .

فالأول : ﴿ **كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ** ﴾[3] .

والثاني : ﴿ **كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ**

---

(١) درء التعارض : ١/١٤٦ ، ١٥٦ ، وانظر الحموية : ٢١ ، والنفائس ٩٥ .

(٢) درء التعارض : ١/١٤٦ ، ١٥٦ .

(٣) اقتباس من سورة النور : ٣٩ .

اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾[1] .

وأصحاب القرآن ، والإيمان في نور على نور »[2] .

وقال : « . . . وأما خبر الله ورسوله ، فهو صدق موافق لما الأمر عليه في نفسه ، لا يجوز أن يكون شيء من أخباره باطلاً ، ولا مخالفاً لما هو الأمر عليه في نفسه .

ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عارض شيئاً من أخباره ، وناقضه ، فإنه باطل من جنس حجج السوفسطائية ، وإن كان العالم بذلك قد لا يعلم وجهَ بطلانِ الحججِ المعارضة لأخباره .

وهذه حال المؤمنين للرسول ﷺ الذين علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به ، يعلمون من حيث الجملة أن ما ناقض خبره فهو باطل ، وأنه لا يجوز أن يعارض خبره دليل صحيح ، لا عقلي ولا سمعي ، وأن ما عارض أخباره من الأمور التي يحتج بها المعارضون ، ويسمونها « عقليات » أو «برهانيات» أو «وجديات» ، أو «ذوقيات» أو «مخاطبات» أو « مكاشفات» أو « مشاهدات» ، أو نحو ذلك من الأمور الدهاشات ؛ أو يسمون ذلك « تحقيقاً » أو «توحيداً» ، أو«عرفاناً» ، أو « حكمة حقيقية» ، أو « فلسفة » ، أو «معارف يقينية» ونحو ذلك من الأسماء التي يسميها بها أصحابها .

فنحن نعلم علماً يقينياً لا يحتمل النقيض أن تلك « جهليات؟» و«ضلالات» و« خيالات » ، و « شبهات مكذوبات» ، و« حجج

---

(١) اقتباس من سورة النور : ٤٠ .

(٢) درء التعارض : ١/ ١٦٩ ، ٥/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٧/ ٣٨٢ـ٣٨٥ ، ومثله في رسالة « الصفات الاختيارية » ضمن جامع الرسائل : ٢/ ٣٦ـ٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٢٤٣ـ ٢٤٤ ، وانظر نقض المنطق : ٦٢ـ ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٧٤ـ٧٥ .

سوفسطائية»، و« أوهام فاسدة » وأن تلك الأسماء ليست مطابقة لمسماها ، بل هي من جنس تسمية الأوثان آلهة وأرباباً ، وتسمية مسيلمة الكذاب وأمثاله أنبياء : ﴿ **إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ** ﴾»[1] [2] .

وقال : « ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم في الغالب : ﴿ **لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ (٨) يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ** ﴾[3] - يعلم [أن(*) الذكي منهم ، والعاقل ليسا فيما يقولانه] على بصيرة ، وأن حجته ليست بينة ، وإنما هي كما قيل فيها :

* **حجج تهافت كالزجاج تخالها * حقاً وكل كاسر مكسور** *[4]

ويعلم العليم البصير بهم أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه ؛ حيث قال :

« حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ، ويطاف بهم في القبائل والعشائر ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام» .

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر - والحيرة مستولية عليهم ، والشيطان مستحوذ عليهم - رحمتهم ورققت عليهم ، أوتوا ذكاء ؛ وما أوتوا زكاءً أعطوا فهوماً وما أعطوا علوماً ؛ أعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة ؛ ﴿ **فَمَا**

---

(١) اقتباس من سورة النجم : ٢٣ ، وانظر سورة يوسف : ٤٠ .

(٢) درء التعارض : ٥/ ٢٥٥-٢٥٦ .

(٣) اقتباس من سورة الذاريات : ٨-٩ .

(٤) أنشده الخطابي في الرد على المتكلمين ، نقض المنطق : ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى ٤/ ٢٨ .

(*) في الأصل : « يعلم الذكي منهم والعاقل أنه ليس هو فما يقوله . . . »، وهو خطأ .

أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصَارُهُمْ وَلا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾[1] .

ومن كان عليماً بهذه الأمور تبين له بذلك حذق السلف . . . حيث حذروا عن الكلام . . . وذموا أهله . . . »[2] .

قلت : لذلك كثيراً ما يقول شيخ الإسلام - في هؤلاء المتكلمين الذين ادعوا المعارضة بين العقل والنقل - تارة : « . . . ولكنهم من أهل المجهولات المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون في المعقولات ، ويقرمطون في السمعيات»[3] .

وتارة يقول فيهم : « . . . وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ، ولا للفلاسفة كسروا»[4] .

قلت : حاصل هذا الوجه : أن نصوص الصفات مطابقة للفطرة المستقيمة والعقل السليم الصريح الصحيح ، والعقل لا يعارضها قط ، بل يؤيدها ويعاضدها[5] ، فوصف الله تعالى بصفات الكمال - كما وصف الله نفسه بها ، ووصفه رسول الله ﷺ من غير تمثيل ولا تكييف - كما يدل عليه المنقول

---

(١) اقتباس من سورة الأحقاف : ٢٦ .

(٢) الحموية : ١١٤ - ١١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١١٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٣٧٧ - ٣٧٨ والنفائس : ١٦٦ .

(٣) التدمرية : ١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٩ ، ودرء التعارض : ١/ ٢١٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢/ ١٥ ، ٣/ ٣٤ ، ٥/ ٢٥٦ ، ٨/ ٥٩ ، وانظر أيضاً بغية المرتاد « السبعينية» ١٨٤ شرح حديث النزول : ١٦٩ ، الفتاوى ٥/ ٥٥٢ .

(٤) الحموية : ٣٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٣ ، ورسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢/ ٣٣ ، وشرح حديث النزول : ١٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٤٤ والنفائس : ١٠٧ ، تحقيق الفقي .

(٥) راجع الحموية : ٣٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٩ - ٣٠ ، والصواعق : ٣/ ١٠٨٠ ، والنفائس : ١٠٤ ، تحقيق الفقي .

الصحيح ، كذلك يدل عليه المعقول الصريح ، ونفي الصفات الكمالية كما هو مخالف للنقل الصحيح كذلك مخالف للعقل الصريح ، فما خالف نصوص الوحي ، فهو شبهات وخيالات وأوهام ، فنعوذ بالله من قياس فلسفي ، ووهم كلامي ، وخيال صوفي .

○ بل يجب عقلاً ونقلاً تنزيه الله تعالى من تنزيه هؤلاء المتكلمين الذين سموا التعطيل تنزيهاً[١] .

لأن تنزيههم هذا ليس في الحقيقة تنزيهاً لله تعالى عن النقائص والعيوب ، بل تشويه للتوحيد ، وتشبيه لله تعالى بالمعدومات ، والممتنعات[٢] ، فهم في الحقيقة مشبهة كما هم معطلة ، وليسوا منزهة ، فبطل زعم الماتريدية أن ظواهر نصوص الصفات في معارضة العقليات . وزيادة الإيضاح في الوجه السابع .

❁ ❁ ❁

(١) انظر ص : ١/٥٤٨ـ٥٥٠ .

(٢) انظر ص : ١/٥٤٨ـ٥٥٠ .

○ **الوجه السابع :**

في مطالبتنا الماتريديَّة بتعيين العقل الذي يكون ميزاناً ومعياراً لمعرفة موافقة النصوص الشرعية ، ومخالفتها للعقل .

فنسألُ الماتريدية ـ بالله عليكم ـ خَبِّرُونَا : ما هو ذلك العقل الذي يكون ميزاناً توزن به نصوص الوحي ، وتعرف به موافقتها للعقل ، أو مخالفتها له؟؟؟

وأي عقل نرجع إليه في وزن نصوص الكتاب والسنة ؟؟؟

فإن العقول مختلفة ومتفاوتة ، حتى باعترافكم أنتم[١] .

إذ ما من قياس إلا ويعارضه قياس ، وما من عقل إلا يعارضه عقل[*] ، فإلى أي عقل نتحاكم؟ .

○ **وقد نرى عقلاء المتكلمين** ـ الذين هم مجانين العقلاء ـ من أشد الناس نزاعاً ، وأكثرهم اضطراباً وتناقضاً حتى باعترافكم أيضاً[٢] .

وهم ـ كما ترى ـ في أمر مريج ، وليس لهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل فيدعي أحدهم وجوب شيء فضلاً عن إمكانه بينما يعارضه آخر فيدعي امتناعه فضلاً عن كونه معدوماً[٣] .

---

(١) انظر البداية من الكفاية : ٣٣ ، وشرح العقائد النسفية : ١٩ـ ٢٠ ، حاشية أحمد الجندي عليه : ٦٣ ، حاشية الكستلي عليه : ٤٣ ، والنبراس : ٩٨ .

(٢) راجع شرح العقائد النسفية : ١٩ ، تهافت التهافت لعلاء الدين الطوسي : ٦٦ ، والنبراس : ٩٦ .

(٣) راجع الحموية : ٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٨ـ ٢٩ ، ودرء التعارض : ١/ ١٥٦ ـ ١٥٩ ، والصواعق المرسلة : ٢/ ٧٨١ـ ٧٩١ ، ٣/ ٨٣٧ـ ٨٤٣ ، ١٠٦٧ـ ١٠٨٠ النفائس : ١٠٣ـ ١٠٤ .

(*) انظر حاشية شرح التهذيب للحسن بن الحسين : ١٨٥ .

حتى يكون مثل هذا التناقض من شخص واحد في كتاب واحد[1] .

○ فهل نتحاكم إلى عقول هؤلاء ؟ وهم المحجوبون ، المفصولون ، المسبوقون، الحيارى المتهوكون[2] ، وقد اعترف الغزالي ـ ومن هو الغزالي بين المتكلمين ـ بأن أكثر الناس شكاً عند الموت أصحاب الكلام[3] .

○ فهل يرضى المسلمون أن يتحاكموا إلى عقول هؤلاء في صفات الله تعالى ، ونصوصها التي هي أشرف المعارف ، وأفضلها ، وهذه حالة عقولهم كما ترى ؟؟؟

○ **وقد اعترف الغزالي الأشعري ، والزبيدي الماتريدي**: بأن عقيدة المتكلم كخيط مرسل في الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ، ومرة هكذا[4] .

○ فهل يحب ذووا العقول السليمة أن يُخضعُوا نصوصَ الوحي لعقول هؤلاء المتكلمين ، وهذه حالة عقيدتهم في الشك والاضطراب ؟؟؟

○ ولذلك نرى كثيراً من أساطين الكلام ندموا ورجعوا عن العقيدة الكلامية لما تبين لهم فساد عقولهم ، وفساد ما زينت لهم أفكارهم الكاسدة ، حتى باعتراف الماتريدية والأشعرية[5] .

---

(١) درء التعارض : ١/ ١٥٨ـ١٥٩ ، وتهافت الفلاسفة لعلاء الدين الطوسي : ١٩٦ .
(٢) انظر الحموية : ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١١ ، وانظر درء التعارض : ١/ ١٥٩ ، ونقض المنطق: ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٢٧ـ٢٨ ، والصواعق المرسلة : ١/ ١٦٩ ، والنفائس: ٩١ .
(٣) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٢٨ ، عن الغزالي : وانظر الحموية : ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١١ ، والصواعق المرسلة: ١/ ١٦٨ ، والنفائس ٩١ .
(٤) انظر قواعد العقائد : ٧٨ ، العلوم : ١/ ٩٤ ، وشرح الإحياء: ٢/ ٤٥ .
(٥) انظر درء التعارض: ١/ ١٥٩ـ ١٦٢ ، والحموية : ١٤ـ ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٠ـ ١١ ونقض المنطق : ٦٠ـ ٦٢ ،وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٧٢ـ ٧٤ ، والصواعق =

○ فهل نجعل عقول هؤلاء ميزاناً توزن به نصوص شرع الله تعالى الذي جاء على لسان أعلم خلق الله وأتمهم عقلاً وأكملهم فهماً ، وأوفرهم بلاغة وبياناً ؟؟؟

○ « والعجب أن منْ هؤلاء مَنْ يصرح بأن عقله إذا عارض الحديث ـ لاسيما في أخبار الصفات ـ حمل الحديث على عقله ، وصرح بتقديمه على الحديث ، وجعل عقله ميزاناً للحديث .

فليت شعري هل عقله هذا كان مُصَرَّحاً بتقديمه في الشريعة المحمدية ، فيكون في السبيل المأمور باتباعه ؟ أم هو عقل مبتدع جاهل ضال حائر خارج عن السبيل ؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله[1] .

○ « إن نهاية أمر هؤلاء المعارضين لنصوص الوحي بالرأي انتهاؤهم إلى الشك ، والتشكيك ، والحيرة في أمرهم ، فتجدهم يشكون في أوضح الواضحات ، وفيما يجزم عوام الناس به ، ويتعجبون ممن يشك فيه ، ولا تعطيك كتبهم وبحوثهم إلا الشك ، والتشكيك ، والحيرة والإشكالات ، وكلما ازددت فيها إمعاناً ازددت حيرة وشكاً ، حتى يؤول بك الأمر إلى الشك في الواضحات»[2] .

○ **فهل نجعل عقول هؤلاء ميزاناً للوحي ؟ .**

« فإن أدلتهم ، وطرقهم قد تكافأت ، وتصادمت حتى قال شاعرهم :

= المرسلة : ١/ ١٦٦ـ١٦٨ ، ٤ / ١٢٦٢ـ١٢٦٣ ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز : ٢٢٧ـ ٢٢٨ ، وطبقات الشافعية للسبكي : ٨/ ٩١ ، ٩٦ ، وفتح الباري : ١٣/ ٣٥٠ ، شرح الفقه الأكبر للعلامة القاري : ١٠ ـ ١٢ النفائس : ٩٠ـ٩١ .

(١) اقتباس من كلام شيخ الإسلام في نقض المنطق : ٤٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٥٧ـ٥٨ .

(٢) اقتباس من كلام قيم للإمام ابن القيم في الصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٥٩ .

* ونظيري في العلم مثلي أعمى * فترانا في حِنْدِس[1] نتصادم *

ولقد صدق هذا الأعمى البصر ، والبصيرة ، ووصف حال القوم فأحسن - والله - الفقه وعبر عن حالهم بأشد عبارة مطابقة بزمرة العميان قاموا في ليلة مظلمة يتهاوشون[2] ويتصادمون »[3] .

فهل تكون هذه العقول حاكمة على نصوص الوحي ، وأصلاً تكون نصوص الوحي فرعاً عليه ؟؟!

أم نتحاكم إلى عقول هؤلاء المتكلمين الذين صار باطلهم - كما يقول **شيخ الإسلام** - مركباً من فساد العقل ، والكفر ، والجهل بالسمع ، فلا سمع ولا عقل ، فإن النفي ، والتعطيل إنما اعتمدوا فيه على شبهات[*] فاسدة ظنوها بينات ومعقولات ، فحرفوا لها النصوص السمعية عن مواضعها ، والكلم عن مواضعه[4] .

« **فإن قلتم**: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه ، وإلا أقررناه .

قيل لكم : وبأي عقل نزن القاطع العقلي ؟ »[5] .

بل نقول : إن كل من أعرض عن الوحي - لظنه أن العقل يخالفه ، وأن السمع لا يفيد اليقين ، وأن اليقين في العقليات - فهم متفاوتون في

---

(١) بكسر الحاء المهملة ، وسكون النون ، وكسر الدال المهملة جمعه « حنادس » : « الليل المظلم والظلمة » . القاموس : ٦٩٥ .

(٢) يختلطون . القاموس : ٧٨٨ .

(٣) اقتباس من الصواعق المرسلة : ٣/ ٨٤٣ .

(٤) راجع الحموية : ١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٩ - ١٠ ، والصواعق المرسلة : ١/ ١٦٤ - ١٦٥ والنفائس : ٩٠ .

(٥) من كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية : ٢٣٦ .

(*) وانظر أيضاً كلام محمد بن إبراهيم الوزير اليماني الإمام في الروض الباسم : ٢/ ٥٠ .

النزاع والاضطراب والتناقض ؛ لأن القول بتقديم العقل على النقل لا ينضبط .

فالقانون الكلي فيهم : أن كل من كان عن الوحي أبعد كان قوله أفسد، وتناقضه أشد ، واختلاف طائفته أعظم[1] .

أما الفلاسفة ، فلا يجمعهم جامع ، هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود ،والنصارى ،حتى في أصح علومهم ، فكيف في الإلهيات، فهل نَجعل عقولَهم ميزاناً للوحي ؟ كي تتلاعب بنصوص الصفات، والنبوات ، ولا تقف مع حدودها ، وقل بعقلك ما شئت ، وقد صرت فيلسوفاً .

ثم الشيعة أعظم اختلافاً ، وتفرقاً حتى قيل : إنهم يبلغون ثنتين وسبعين فرقة ، لأنهم أبعد طوائف الملة عن السنة ، فهل تختار أن تكون عقولُهم ميزاناً يوزن به الوحي ؟

ثم المعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات ؛ ونرى تلاعبهم بالنصوص الشرعية بالتعطيل والتحريف واسع الذيل ؛ فهل ترضى بجعل عقولهم أصلاً حاكمة على الوحي[2] .

أما بقية المتكلمين ـ ممن أثبتوا بعض الصفات، وعطلوا بعضها كالماتريدية، والأشعرية ولا سيما المتأخرين منهم ـ فعندهم من الحيرة والشكوك والشبهات الشيء الكثير الذي لا يحصى[3] .

---

(١) انظر : درء التعارض : ١/ ١٥٦ـ١٥٧ ، والصواعق المرسلة : ٣/ ٨٣٧ .

(٢) انظر درء التعارض : ١/ ١٥٧ـ١٥٨ ، والصواعق المرسلة : ٣/ ٨٣٧ـ٨٣٩ .

(٣) انظر ما تقدم : ص ٢/ ٥٩ ، وانظر أيضاً درء التعارض : ١/ ١٥٨ـ١٦٥ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٥٩ـ١٢٦٣ .

وتراهم في اضطراب واختلاف كثير حتى باعترافهم[1] .

ولا يخفى ذلك على الخبير المطلع على كتبهم ، فعندهم من الأقوال الفاسدة والحماقات الواضحة ما لا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح ، ولا فطرة سليمة ؛ وتلقوه عن مشايخهم الجهمية الأولى والمتفلسفة ، والمعتزلة كزعمهم : أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ، ولا يمين ولا شمال ولا خلف ولا أمام إلى آخر ذلك الهذيان ، وكالقول ببدعة الكلام النفسي[2] .

وكإثباتهم لبعض الصفات ونفيهم لبعضها ، وتقديمهم لعقولهم الفاسدة على نصوص الوحي ، ونحو ذلك ، وإياهم يعني شيخ الإسلام بقوله :

« . . . أم كيف يكون أفراخ المتفلسفة ، وأتباع الهند ، واليونان ، وورثة المجوس والمشركين، وضلال اليهود ، والنصارى ، وأشكالهم ، وأشباههم أعلم بالله من ورثة الأنبياء ، وأهل القرآن ، والإيمان»[3] .

ثم اعلم أيها المسلم : أن علم الكلام الذي ذمه السلف ، وذموا أهله وحذروا منه غاية التحذير ـ وكلام السلف في ذلك شديد مستفيض متواتر ـ هو الكلام الذي يشمل نفي صفات الله تعالى ، ولاسيما صفة علوه تعالى على خلقه ، وفوقيته على عباده ، وصفة استوائه على عرشه ، وصفة تكلمه تعالى بالقرآن ، وتكليمه عباده ، ونزوله تعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، ومجيئه

---

(١) انظر ما تقدم : ص : ٢/ ٥٨ .

(٢) ١/ ٥١٢ ـ ٥١٣ ، ٥١٨ .

(٣) الحموية : ١٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٢ ، والصواعق المرسلة : ١/ ١٧٠ بل صرح بأن المقصود بالرد هم المعاصرون . الحموية ٣٨ .

تعالى يوم القيامة للفصل ، ونحوها من صفات الكمال[1] ، وهذا الكلام الذي ذمه السلف وأهله وحذروا منه ومن أهله ، بعينه كلام الماتريدية والأشعرية الذين تسموا بأهل السنة ترويجاً لباطلهم ، وتزييناً لكلامهم .

فهل يرضى المسلمون بعد هذا أن يجعلوا عقول الماتريدية وزملائهم الأشعرية حاكمة وقاضية على نصوص الكتاب والسنة ، فما وافق عقولهم الفاسدة أقروه ، وما خالف عقولهم ردوه أو حرفوه ؟؟؟ .

وهم ـ كما سمعت ـ داخلون فيمن ذمهم السلف الصالح وحذروا منهم ومن كلامهم .

وبعد هذا ظهر للمسلمين بطلان زعمهم : أن نصوص الصفات معارضة للبراهين العقلية القطعية .

ونطالبهم بأن يجيبوا عن سؤالنا : ماذا تقصدون بالعقليات التي تكون حاكمة على شرع الله ؟ وعقليات من تقصدونها ؟ .

وفيما يلي نماذج من عقليات فاسدة لعبت بأصحابها ؛ حيث قدموها على الوحي :

١ ـ **هل تعنون عقلية الجعد بن درهم** (١٢٤هـ) شيخ المعطلة جميعاً في هذه الأمة ، وأول من ابتدع بدعة التعطيل في هذه الملة ، فزعم : أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً[2] ، وله أخبار كثيرة في

---

(١) انظر درء التعارض : ٧/ ١٤٤ـ١٤٧ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ٢١٦١ـ١٢٧٤ .

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد : ١٢ ـ والتاريخ الكبير : ١/ ٦٤ ، ٣/ ١٥٨ ، والدارمي في الرد على الجهمية : ٧ ، ١١٣ ، والآجري في الشريعة : ٩٧ ، ٣٢٨ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ١٠ / ٢٠٥ـ٢٠٦ ، والأسماء والصفات : ٢٥٤ ، وسكت عليه الكوثري ، وللقصة إسناد آخر كما في العلو للذهبي : ١٠٠ ، والقصة مشهورة ، راجع الميزان : ١/ ٣٩٩ ، واللسان : ٢ / ١٠٥ ، ومختصر العلو للألباني : ١٣٣ـ١٣٤ .

الزندقة[1] .

ومن هذا الشيخ الزنديق تعلم مروان الحمار الجعدي آخر خلفاء بني أمية (١٢٨هـ) مذهبه في القول بخلق القرآن ، ومن نماذج إلحاده وزندقته قوله للإمام ميمون بن مهران (١١٧هـ) : « لشاه قباذ - [اسم ملك من ملوك[*] فرس] - أحب إلي مما تدين به »[2] .

وكان هذا الشيخ الملحد من أسباب زوال دولة بني أمية وتمزيقهم كل ممزق[3] .

٢ - أم تريدون عقلية شيخ الجهمية الجهم بن صفوان (١٢٨هـ) الذي رفع لواء التعطيل بعد الجعد ، والذي شك في ربه ، فترك الصلاة أربعين يوماً[4] .

وقد كفره أئمة السنة ، وقال له الإمام أبو حنيفة : « اخرج عني يا كافر »[5] ، وبقوله : « جهم بن صفوان كافر »[5] .

٣ - أم تقصدون عقلية القاضي إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة (٢١٢هـ) الذي لم يسر سيرة جده وصار شيناً في أسرته ، وكذب على أبيه

(١) انظر اللسان : ٢/ ١٠٥ .

(٢) انظر : الكامل لابن الأثير : ٤/ ٣٣٢ .

(٣) راجع الصواعق المرسلة : ٣/ ١٠٧١ .

(٤) رواه عبد الله بن أحمد في السنة : ١/ ١٦٧ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة : ٣/ ٣٧٨-٣٧٩ ، وانظر : الرد على الجهمية للإمام أحمد : ١٠٣ .

(٥) رواه الخطيب في تاريخ بغداد : ١٣/ ٣٨٢ ، وانظر أصول البزدوي مع شرحها كشف الأسرار : ١/ ١١ ، ومناقب أبي حنيفة للموفق : ١٢٤ ، والكردي ٢٠١ ، وفيض الباري : ٤/ ٥١٤ ، وإكفار الملحدين : ٤٠ ، كلاهما للعلامة أنور الديوبندي ومناقب أبي حنيفة للذهبي ٢٧ ، التأنيب للكوثري ٧٥ وأقره .

(*) هو أبو كسرى أنوشروان . تاج العروس ٢/ ٥٧٤ .

وجده في دار المأمون (٢١٨هـ) بنسبة القول بخلق القرآن إليهما[١] .

٤ ـ أم تختارون عقلية بشر بن غياث المريسي الحنفي الجهمي(٢٢٨هـ) إمام المريسية من الجهمية المرجئة، ورافع لواء التعطيل بعد الجهم ، وقد كفره أئمة السنة ، وشرح خبثه طويل الذيل ، وهو مرجع للتأويلات الموجودة في كتب الماتريدية ، والأشعرية ، ومصدر لتحريفاتهم[٢] .

ومن نماذج إلحاده وزندقته قوله في السجود : « سبحان ربي الأعلى والأسفل » حتى باعتراف الماتريدية [٣] .

٥ ـ أم ترضون عقلية القاضي أحمد بن أبي دؤاد الحنفي (٢٤٠هـ) تلميذ المريسي ورافع لواء التعطيل بعده ، والذي تولى كبر فتنة خلق القرآن، والذي أفتى بقتل الإمام أحمد، والذي بلغ به الإلحاد إلى أن كتب على ستارة الكعبة : «ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم» ، بدل قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾[٤] .

٦ ـ أم تحبون عقلية محمد بن أبي الليث الأصم الحنفي[*] المعتزلي (؟هـ) قاضي[*] مصر[*] ؟ وأحد رؤوس الفتنة[*] في تعذيب[*] أهل السنة[*] ، والذي أمر أن يكتب على المساجد : « لا إله إلا الله رب القرآن المخلوق » إلى

---

(١) انظر الانتقاء لابن عبد البر : ١٦٦ ، ولسان الميزان: ١/ ٣٩٩ ، وراجع أيضاً كتاب السنة لعبد الله : ١/ ١٨٢ ، وتاريخ بغداد : ٦: ٢٤٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١/ ٢٧١ .

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري : ١/ ١٧٢ .

(٤) راجع ما تقدم في : ص: ١/ ٢٧١ .

(*) لقضاة مصر الحنفية الظلمة أفاعيل شنيعة فظيعة في تعذيب أهل السنة بمصر . انظر التنكيل : ١/ ٢٩٥-٢٩٦ .

غيره من الخبث المشروح في التاريخ حتى باعترافكم أنتم[1] .

٧ ـ أم تجعلون عقلية أبي بكر الخصاف أحمد بن عمر بن مهير الشيباني شيخ الحنفية (٢٦١هـ) حاكمة على الوحي ؟ وقد بلغ به الأمر إلى أن قال الناس : « هو ذا يحيى دولة ابن أبي دؤاد»[2] .

٨ ـ أم تجعلون نصوص الوحي خاضعة لعقلية محمد بن شجاع الثلجي البلخي الحنفي الجهمي المريسي (٢٦٦هـ) ؟ الذي رفع لواء شيخه بشر المريسي ، وقد فعل الأفاعيل وارتكب الأباطيل ، وهذى في كتب السنة ، وأئمة السنة ولا سيما الإمام أحمد والحنابلة ما هذى ، ودخل تحريفات الجهمية من طريقه على الماتريدية والأشعرية ، وقد ذكرنا نماذج من خبثه[3] .

٩ ـ أم تفتخرون بعقلية أبي علي الجبائي البصري محمد بن عبد الوهاب الحنفي (٣٠٣هـ)؟ إمام المعتزلة في وقته ، وشيخ أبي الحسن الأشعري (٣٣٤هـ)[4] .

١٠ ـ أم تعظمون عقلية أبي سعيد أحمد بن الحسين البردعي الحنفي (٢١٧هـ) ؟ رأس المعتزلة ، وشيخ أبي الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي الحنفي (٣٤٠هـ) صاحب الأصول[5] .

---

(١) انظر أخبار القضاة لوكيع : ٣/ ٢٤٠ـ٣٢٦ ، وتاريخ ولاة مصر وقضاتها للكندي : ٣٤٠ـ ٣٤١ ، ضحى الإسلام : ٣/ ١٨٣ ـ ١٨٤ ، عقيدة الإسلام : ٢٥٢ ، لأبي الخير الماتريدي .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١/ ٢٧٢ـ٢٧٣ .

(٣) راجع ما تقدم في ص : ١/ ٢٧٣ـ٢٧٧ .

(٤) ذكره اللكنوي في عداد الحنفية المعتزلة ، انظر الرفع والتكميل : ٣٨٥ ، وأقره أبو غدة الكوثري ، وترجمته في اللسان : ٥/ ٢٧١ .

(٥) تاريخ بغداد : ٤/ ٩٩ ، والجواهر المضية : ١/ ١٦٣ ، والفوائد البهية : ١٩ .

١١ ـ أم تُجِلُّونَ عقلية أبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي الكعبي الحنفي (٣١٩هـ) إمام الكعبية من معتزلة بغداد[١] .

١٢ ـ أم تُقَدِّمُون على نصوص الوحي عقليةَ أبي هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي الحنفي إمام المعتزلة الهاشمية (٣٢١هـ) ؟ الذي أداه عقله إلى القول بالأحوال التي هي إحدى حماقات المتكلمين ومحالاتهم[٢] . ومن إنتاج عقله الفاسد قوله بجواز صانعين فأكثر للعالم[*] .

١٣ ـ أم تجعلون عقلية أبي منصور الماتريدي (٣٣٣هـ) أصلا لنصوص الوحي ، وقد زاد من تفريق الأمة فزاد فرقة أخرى ؛ ماتريدية وخالف عقيدة السلف ، ولا سيما الإمام أبو حنيفة مخالفة صريحة ، وسلك مسلك الجهم في كثير من أصوله[٣] .

١٤ ـ أم تبنون دينكم على عقلية الفارابي أبي نصر محمد بن محمد بن طرخان (٣٣٩هـ)؟ الملقب بالمعلم الثاني عندكم ، وهو الذي زعم أن الفيلسوف أكمل من النبي ، وقد حكم عليه شيخ الإسلام بأنه الضال الكافر ، وهو شيخ المتفلسفة وكفرياته مشروحة[٤] ، فهل تريدون أن تكونوا مثله ؟؟ .

---

(١) تقدم ترجمته في ص : ١/ ٢٥٧ .

(٢) عده اللكنوي من الحنفية المعتزلة في الرفع والتكميل : ٣٨٥ ، وتقدم ترجمته في ص : ١/ ٣٣٩ ، ٤٩٨ .

(٣) انظر : ص : ١/ ٢٦٣ـ٢٨٠ ، ٤٣٩ـ٤٤٦ .

(٤) انظر مجموع الفتاوى : ٢/ ٦٧ ، ٨٦ ، ودرء التعارض : ١/ ١٠ ، وإغاثة اللهفان : ٢/ ٣٧٢ـ٣٧٣ ، و انظر ترجمته في عيون الأنباء : ٦٠٣ ، ونزهة الأرواح : ٢/ ١٣ ، وراجع ضياء النور لشيخ القرآن : ٢٥٤ـ٢٦٥ .
وأما المعلم الأول فهو أرسطو المؤسس للمدرسة المشائية (٣٢٢) . ق . م ، انظر ترجمته في طبقات الأطباء لابن جلجل : ٢٥ ، عيون الأنباء : ٨٦ ، نزهة الأرواح : ١/ ١٨٨ .

(*) انظر ما سيأتي في ص : ١/ ٣٥٥ـ٣٥٦ .

١٥ ـ أم تجعلون الأساس عقلية الحسين بن علي بن طاهر أبي عبد الله البصري الحنفي الملقب بالجعل (٣٦٩هـ) رأس المعتزلة ، وصاحب أبي الحسن الكرخي الحنفي (٣٤٠هـ) ؟ [١] .

١٦ ـ أم عقلية أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٣هـ) الحنفي المعتزلي؟[٢] .

١٧ ـ أم تستمرون على ما أفادته عقلية أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك (٤٠٦هـ) الذي حذا حذو الثلجي المريسي الحنفي الجهمي المذكور في تحريف الصفات كما تقدم[٣] .

وقد اعترف الكوثري بأن في تأويلات ابن فورك تأويلات باطنية[٤] ، فهل من مدكر ؟ .

١٨ ـ أم تُؤسِّسُون دينكم وما يتعلق بصفات ربكم على عقليات ابن سينا أبي علي الحسين بن عبد الله الحنفي المتفلسف القرمطي الباطني الملقب عندكم بالرئيس (٤٢٨هـ)؟[٥] .

---

(١) أخبار أبي حنيفة للصيمري : ١٦٥ ، الجواهر المضية : ٤/ ٦٣ ، ٢/ ٢٢ ، الفوائد البهية : ٦٧ .

(٢) راجع مقدمة محمد علي النجار لخصائص ابن جني : ٥ ـ ٣٩ ، ٤٠ ـ ٤٣ .

(٣) انظر ما تقدم في : ص : ١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وما سيأتي في ص : ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠ .

(٤) انظر ما سيأتي في ص : ٢/ ٣٣٦ .

(٥) انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ٢/ ١٥٧ ـ ١٦٢ ، والجواهر المضيّة : ٢/ ٦٣ ـ ٦٤ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده : ٧٠ ، والطبقات السنة : ٣/ ١٣٦ ـ ١٤٦ ، وانظر شرح بعض مخازيه في درء التعارض : ١/ ٨ ـ ١١ ، ٥/ ١٦٩ ، ٩/ ٢٥٤ ، ١٠ / ٢٧٠ ، كتاب الرد على المنطقيين : ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٩/ ١٣٤ سير أعلام النبلاء : ١٧ / ٥٣١ ـ ٥٣٦ ، وإغاثة اللهفان : ٢/ ٣٧٣ ـ ٣٨٠ ، والقصيدة النونية : ٤٣ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥ ، وشرحها للدكتور هراس : ١/ ١٣٥ ـ ١٣٨ ، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي : ٥٠ ـ ٥١ ، البداية والنهاية : ١٢ / ٤٣ ، وقال العلامة الكشميري أحد أئمة الديوبندية : ابن سينا الملحد الزنديق القرمطي غدا مدى شرك الردى وشريطة الشيطان . فيض الباري : ١/ ١٦٦ .

رئيس الملاحدة الذي فعل بالإسلام ما فعل « بولس » بالنصرانية[1] . وقد كفره الغزالي حتى باعتراف الكوثري[2] .

ويقول فيه الإمام ابن الصلاح : « كان شيطاناً من شياطين الإنس »[3] .

بل أقول : إن تسمحوا لي ولا تغضبوا ـ أقل لكم : إنكم رضيتم عقلية هذا الملحد ، حتى جعلتموه ولياً من أولياء الله تعالى ، صاحب كرامات مشهورة[4] ، ويتهالك الكوثري في الدفاع عنه[5] .

وتهافتّم على «إشاراته» تهافت الفراش على النار[6] ، وهي كالمصحف عند المتكلمين[7] .

واتبعتموه في زعمه الكفري : أن نصوص الصفات في الكتب السماوية والأحاديث النبوية لم يقصد بها الاعتقاد بها ، وأن الرسل لم يخبروا عن الله بما يطابق الواقع ، بل هذه النصوص إنما جاءت لإقناع الجمهور العوام لاستدراجهم لمصلحة دعوتهم إلى الحق ـ وهو التنزيه ـ استدراجاً ورويداً ، ولو جاءت النصوص صريحة دفعة واحدة في بيان حقيقة التوحيد والتنزيه ـ من

---

(١) اسمه « شاول » وهو يهودي ، ولد بطرطوس ، روماني الجنسية ، كان عدواً لدوداً للنصرانية ، ثم تظاهر بها وحرفها ، وقتل (٦٥م) . انظر دائرة المعارف لبطرس البستاني : ٥/ ٧٠١ ، الموسوعة العربية الميسرة : ١/ ٤٤٠ .

(٢) تبديد الظلام : ١٣٧ ، للكوثري ، وتهافت الفلاسفة : ٢٥٤ ، والمنقذ من الضلال : ٢١ كلاهما للغزالي .

(٣) فتاوى ابن الصلاح : ١/ ٢٠٩ .

(٤) انظر الجواهر المضية : ٢/ ٦٤ .

(٥) تبديد الظلام : ١٣٧ .

(٦) راجع كشف الظنون : ١/ ٩٤ـ ٩٥ .

(٧) انظر درء التعارض : ٦/ ١٩ ، وإغاثة اللهفان : ٢/ ٣٨١ ، والصواعق المرسلة : ٣/ ١٠٧٧ ، وراجع التنكيل : ٢/ ٣٢٠ـ ٣٢١ .

أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت - لبادروا إلى العناد وسارعوا إلى الإنكار[1] .

قلت : هذه والله زندقة أيما زندقة ، وإلحاد غاية الإلحاد ، وتحريف باطني قرمطي ، وتكذيب صريح للرسل عليهم السلام ، وتقول عليهم بأنهم أخبروا عن الله كذباً ، وجاءوا بتوحيد مشوه إرضاءً للعوام!!! نعوذ بالله من هذه الكفريات .

١٩ - أم عقلية أبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري الحنفي المعتزلي (٤٣٦هـ) مؤلف كتاب « المعتمد » في الأصول؟[2] .

٢٠ - أم عقلية أبي سعد السمان إسماعيل بن علي بن الحسين الحنفي المعتزلي (٤٤٥هـ) ؟ الذي أثنيتم عليه بقولكم : « تاريخ الزمان ، شيخ الإسلام ، بقية السلف والخلف »[3] .

وذكره الكوثري في قائمة كبار أئمة الحنفية ، ولأبي غدة الكوثري لون آخر في إجلاله[4] .

فهل رؤوس المعتزلة الجهمية عندكم شيوخ الإسلام وبقايا السلف ؟؟؟!!! نعم هو شيخ إسلام الجهمية وبقية سلفهم .

٢١ - أم تفسرون نصوص الوحي وفق ما تقتضيه عقليات الغزالي أبي حامد محمد بن محمد (٥٠٥هـ) المتفلسف ، المتكلم الخبير ، والصوفي الكبير الملقب بحجة الإسلام عندكم؟ .

* وقد وصل به عقله إلى أنه كان يشك في المشاهدات ، المحسوسات ،

---

(١) انظر : ص : ٢/ ٢٩٩-٣٠٦ ، ٣٠٧، ٣١١ .

(٢) راجع تاريخ بغداد : ٣/ ١٠٠-١٠١ ، الجواهر المضية : ٣/ ٢٦١ .

(٣) راجع الجواهر المضية : ١/ ٤٢٤ ، الطبقات السنية : ٢/ ١٩٧ ، العلماء العزاب : ٦٤-٦٧ .

(٤) راجع فقه أهل العراق : ٦٩ ، العلماء العزاب : ٦٤ - ٦٧ .

والعقليات الأوليات(*) حتى باعترافه هو وشهادته هو على نفسه ببيانه وبنانه[1] .

* واعترف أيضاً بأنه جَرَّبَ طرقَ المتكلمين ، والباطنية ، والفلاسفة ، والصوفية ، وطلب الحق في هذه الطرق ، فانتهى أمره إلى أن طريقة المتكلمين غير موصلة إلى الحق فاختار طريقة الصوفية من المكاشفة والرياضة[2] .

* واعترف أيضاً بأن اعتقاد العوام في الثبات كالطود الشامخ ، لا تحركه الدواهي ، والصواعق ، أما عقيدة المتكلم فكخيط مرسل في الهواء تفيئه الرياح مرة هكذا ، ومرة هكذا[3] .

* واعترف بأن أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام[4] .

* وقد انتهى به التعطيل المبني على عقليته إلى أن نزه الله تعالى عن صفة الوحدانية[5] .

* وتابع ابن سينا في تحريف نصوص الصفات تحريفاً باطنياً قرمطياً[6] .

---

(١) المنقذ من الضلال : ٧ ـ ١٠ .

(٢) المنقذ من الضلال : ١٢ ـ ١٦ ، ٣٤ ، ٤٤ ، وقواعد العقائد : ٧٦ ، ١٠١ ، وإحياء العلوم : ١/ ٩٤ ، ٩٧ .

(٣) قواعد العقائد : ٧٨ ، إحياء العلوم : ١/ ٩٤ ، شرح الإحياء للزبيدي : ٢/ ٤٥ .

(٤) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٢٨ ، عن الغزالي .

(٥) انظر مشكاة الأنوار : ٩١ ـ ٩٢ ، وانظر مقدمة الدكتور أبي العلاء عفيفي لمشكاة الأنوار : ٢٨ .

(٦) انظر ص : ٢/ ٢٩٨ ـ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ـ ٣١١ .

(*) القضية الأولية ما يكون تصور طرفيها كافياً في الجزم نحو : « الكل أعظم من الجزء » . شرح التهذيب : ١٨٤ .

* وأما خرافاته الصوفية وخيالاته التي تتصل بالرهبان النصارى ، ومشركي الهند فحدث ولا حرج[1] ، فضلاً عن خرافاته القبورية!

٢٢ ـ أم عقلية محمود بن عمر بن محمود الزمخشري الحنفي المعتزلي (٥٣٨هـ) ؟ الملقب « جار الله» المكنى « أبا المعتزلة » لتعصبه لهم ووقوعه في أهل السنة[2] .

○ والظاهر أن بينكم وبينه صلة وثيقة في غير المسائل الاعتزالية خاصة فتفسيرا النسفي ، وأبي السعود ليسا إلا نسختين أخريين لكشافه ، وكما يظهر ذلك أيضاً من عكوفهم على كشافه[3] .

○ وإجلالُكم إياه ـ بجعلكموه شيخكم ـ واضحٌ من كتبكم ، ولأبي غدّة الكوثري لون آخر في إكباره[4] .

○ وقد أدته عقليته الفاسدة إلى هذيان المحمومين فجوز في نظم القرآن ما ليس من كلام الرحمن [*] .

ومن طامات هذا الزمخشري زعمه : أن الفرقة الناجية هي المعتزلة[5] . وعداوته للماتريدية ، والأشعرية مما اعترف به المستشرقون[6] .

---

(١) اطلع على كتاب « أبو حامد الغزالي والتصوف» للشيخ عبد الرحمن دمشقية تجد فيه مالا يخطر بالبال .

(٢) النبراس : للفريهاري : ٢٨ .

(٣) انظر كشف الظنون : ٢/ ١٤٧٥ ـ ١٤٨٤ .

(٤) راجع الجواهر المضية : ٣/ ٤٤٧ ، تاج التراجم : ٧١ ، طبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده : ٩٧ ، الفوائد البهية : ٢١٠ ، العلماء العزاب لأبي غدة الكوثري : ٧٠ ـ ٨٠ .

(٥) الكشاف : ١/ ١٨ .

(٦) انظر أمثلة لذلك في مذاهب التفسير الإسلامي لجولدتسهير : ١٤٧ ـ ١٥١ .

(*) الكشاف : ٣/ ٥٤٩ ، وقد وقف له الإمام ابن أبي العز بمرصاد . شرح الطحاوية : ٣٩٧ .

○ ومن تهوراته وسبابه لكل من أثبت رؤية الله تعالى قوله الفاسد المسموم الفتاك * الذي هذى به هذا الجهمي الأفاك :

« . . . ثم تعجب من المتسمين بالإسلام المسمين بأهل السنة والجماعة ، كيف اتخذوا هذه العظيمة - [يعني القول بجواز رؤية الله] - مذهباً ، ولا يغرنكم تسترهم بالبلكفة - [يعني قولهم بلا كيف] - ، فإنه من منصوبات أشياخهم ، والقول ما قال بعض العدلية (*) فيهم :

* لَجماعةٌ سموا هواهم سنةً * وجماعةٌ حمرٌ لعمري موكفةٌ (1) *

* قد شبهوه بخلقه وتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبلكفة (2) *

○ انظر إلى عقلية هذا المعتزلي كيف جعل الصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين مشبهة متسترين بالبلكفة ، بل حمراً مؤكفةً خارجين عن أهل السنة ؟؟ فليبك على عقليته من كان باكياً .

٢٣ - أم تتحاكمون إلى عقليات أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين المعروف بابن الخطيب ، والملقب بفخر الدين ، الرازي (٦٠٦هـ) ؟

* وقد وصل به الإلحاد إلى أن ألف لتأييد دين المشركين ونصرة عبادة النجوم وجواز السحر ونحوه كتابه المعروف : « السر المكتوم في دعوة الكواكب ، والنجوم ، والسحر ، والطلاسم ، والعزائم » أو « السر المكتوم

---

(1) قوله : موكفة : الحمر التي وضع عليها « الإكاف » من وكفه توكيفاً ، وآكفه إيكافاً . القاموس : ١١١٣ و« الإكاف » : هو « البَرْذَعَةُ » . القاموس : ١٠٢٤ ، و« البَرْذَعَةُ » حلس يلقى تحت الرحل . القاموس : ٩٠٧ .

(2) الكشاف : ٢/ ١١٥-١١٦ .

(*) هم المعتزلة لقولهم بالعدل : المتضمن نفي خلق أفعال العباد ، ونفي تقديرها ، انظر شرح الأصول الخمسة : ٣٠١ ، ٣٢٣ ، والفرق بين الفرق : ٩٤ .

في السحر ومخاطبة النجوم »[1] .

* ومن أمثلة إلحاده تحريفه لمعراج رسول الله ﷺ تحريفاً باطنياً قرمطياً ، فجعل المعراج ترقي رسول الله ﷺ فكرياً ، وجعل الأنبياء كواكب ، وأنهار الجنة العناصر الأربعة[2] .

فهل من مضحك من عقليته ، ومبك عليها ؟ .

* ومن هذيانه الإلحادي دعواه على المحدثين جميعاً ـ وعلى رأسهم البخاري ومسلم ـ : أن أحاديث الصفات روجتها الملاحدة عليهم ، واعتذر للبخاري ومسلم بأنهما لم يكونا يعلمان الغيب[3] .

* هذا هو عقل الرازي وموقفه من « الصحيحين » الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى .

* ولذلك صرح الرازي أن الدلائل النقلية إما غير صحيحة ، أو صحيحة ، ولكن ظاهرها غير مراد ، فإن جوزنا تأويلها فهو على سبيل التبرع والإحسان إليها[4] .

---

(١) انظر درء التعارض : ١/ ٣١١ ، ١١١ ، ونقض المنطق : ٧٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٥٥ ، وعلم الحديث : ١٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ / ٥٥ ، والرد على المنطقيين : ٢٨٦ ، ورسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢/ ٥٢ ، وضمن مجموع الفتاوى ٦/ ٢٥٤ ، والصفدية : ٦٦ ، وبغية المرتاد : ٣٧٠ ، والفرقان بين الحق والباطل : ١١٨ ، ١١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ١٨٠ ـ ١٨١ ، وانظر أيضاً وفيات الأعيان : ٤/ ٢٤٩ ، والميزان : ٣/ ٣٤٠ ، واللسان : ٤/ ٤٢٦ ، وأسماء الكتب : ١٧٢ ، وله عدّة نسخ في خزانات العالم . انظر حاشية درء التعارض : ١/ ٣١١ للدكتور رشاد .

(٢) انظر نقض المنطق : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٦٢ ـ ٦٣ .

(٣) انظر أساس التقديس : ١٧٠ ـ ١٧١ ، وانظر ما تقدم في ص : ١/ ٢٧٧ .

(٤) أساس التقديس : ١٦٨ ـ ١٧٣ ، وانظر منهج الأشاعرة للدكتور سفر ٣٣ .

* هل نزلت قيمة نصوص الوحي إلى حد احتاجت إلى تبرع الرازي وإحسانه ؟!

* ومن طاماته الإلحادية : أنه سمى « كتاب التوحيد » لإمام الأئمة ابن خزيمة « كتاب الشرك »[1] .

* وتشبث الكوثري بهذه المقالة ، وعدّها لحماً طريّاً * ورطباً جنيّاً[2] .

* ومن إلحاده القول بخلق العرش بعد السماوات والأرض *

* وأحدثَ هذا الرازي مقالةً أخرى مناقضةً لتوحيد الألوهية .

وهي أن أرواح الأولياء هي المدبرات لهذا العالم[3] .

* والكوثري كعادته استدل بها لتحقيق مزاعمه القبورية [4] .

* ولكن الله تعالى وفق الآلوسي الحنفي (١٢٧٠هـ) فوقف لهم بمرصاد وجعل مقالتهم هذه كأمس الدابر[5] .

* ثم الرازي ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ : « من أعظم الناس في باب الحيرة ، والشك ، والاضطراب ، لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق . . . »[6] .

* وانظر ـ إن شئت ـ عدة نماذج من شكوكه وتشكيكاته على ما ذكره

---

(١) انظر مفاتيح الغيب : ٢٧ / ١٥١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١/ ٣٨٢ .

(*) أساس التقديس ٣٠ والرد عليه في بيان التلبيس ١/ ٥٧٧ .

(٣) مفاتيح الغيب : ٣١/ ٣١ـ٣٢ .

(٤) انظر مقالاته : ٣٨٢ ، وتبديد الظلام : ١٦١ .

(٥) انظر روح المعاني : ٣٠/ ٢٤ـ٢٦ .

(٦) نقض المنطق : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٢٨ .

الإمام ابن القيم[1] .

* وقد اشتهرت تشكيكاته كالمثل السائر[2] .

* ومن أخطر كتب الرازي المطبوعة : « أساس التقديس » الذي يسميه شيخ الإسلام « تلبيس الجهمية » و « تأسيس الجهمية » [3] .

و« محصل أفكار المتقدمين ، والمتأخرين » الذي يقول فيه أحد الموفقين :

*** محصل في أصول الدين حاصله * من بعد تحصيله أصل بلا دين ***

*** أصل الضلالات ، والشك المبين فما * فيه فأكثره وحي الشياطين[4] ***

* وقد أوصى وصية أظهر فيها ندامته على العقيدة الكلامية وضياع عمره في الكلام ، كما أظهر عدم الاعتماد على مؤلفاته[5] .

* هذا هو الرازي ، فخر دين هؤلاء المتكلمين الذين يبجلونه بقولهم :

« هو العلامة ملك المتكلمين ، سلطان المحققين . . . الملقب بالإمام في كتب الأصوليين والحكمة . . . »[6] .

* هذه هي عقلية هذا الرازي وعقيدته ، ومع ذلك ترى الكوثري يدعو

---

(١) الصواعق المرسلة : ٤ / ١٢٥٩-١٢٦٣ ، ٢/ ٧٩٠ .

(٢) حتى قيل : « جست العميدي ، وحقائق ابن عربي ، وتشكيكات الرازي » انظر لشرحه الصواعق المرسلة مع حاشية المحقق : ٣/ ١٠٧٨-١٠٧٩ .

(٣) لشيخ الإسلام تأليف ضخم في الرد عليه طبع منه مجلدان بعنوان : « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » أو « نقض تأسيس الجهمية » ، وانظر أسماء مؤلفات ابن تيمية : ١٩ ، وحاشية درء التعارض : ٤/ ٢١٨ .

(٤) نسبه الكوثري إلى شيخ الإسلام . انظر تبديد الظلام : ١٠٦ ، والحقيقة أنهما لرجل آخر : انظر منهاج السنة : ٥ / ٤٣٣ أهذا هو تثبت الكوثري ؟! .

(٥) نص الوصية في طبقات الشافعية للسبكي : ٨/ ٩٠-٩٢ .

(٦) النبراس : ١٣١ .

إلى التحاكم والفزع إليه في معرفة التوحيد والشرك ، وأصول الدين[1] ويعظم « محصله » غاية التعظيم[2] ، ويقول في الثناء على « أساس التقديس» : «يحق أن يكتب بماء الذهب ويجعل من كتب الدراسة»[3] ، وهذا يدل على صلة وثيقة بين الرجلين .

* وللعلامة المعلمي تصويرٌ لمناظرة فرضية بين الرازي وبين رسول الله ﷺ ينبغي الاطلاع عليها للعبرة[4] .

٢٤ ـ أم إلى عقلية أبي الحسن علي بن محمد المعروف بسيف الدين الآمدي (٦٣١هـ)؟ الذي كان مع فرط ذكائه متحيراً في المسائل الكبار[5]

○ واتهم برقة في الدين ، وثبت عليه ترك الصلاة[6] .

○ وكان تتلمذ على اليهود والنصارى في الفلسفة ، فقام عليه الفقهاء ورموه بالانحلال ، فكتبوا عليه محضراً ، فخرج من القاهرة إلى دمشق مستخفياً[7] .

○ ولأجل طاماته يقول فيه الإمام ابن القيم :

« * حتى أتى من أرض آمد آخراً * ثورٌ كبيرٌ بل حقير الشأن »[8] .

---

(١) مقالات الكوثري : ٣٨١ـ٣٨٣ .

(٢، ٣) تبديد الظلام : ١٠٦ ، ١٧١ ـ ١٧٢ .

(٤) التنكيل : ٢/ ٣٢٠ـ٣٢١ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٥) انظر درء التعارض : ١/ ١٦٢ ـ ١٦٤ ، سير أعلام النبلاء : ٢٢ / ٣٦٦ ، والصواعق المرسلة : ٣/ ٨٤١ ، شرح الطحاوية : ٢٢٧ ، شرح الفقه الأكبر للقاري : ١٠ ـ ١١ .

(٦) انظر سير أعلام النبلاء : ٢٢ / ٣٦٥ـ٣٦٦ ، والميزان : ٢/٢٥٩ ، واللسان : ٣/ ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٧) راجع توضيح المقاصد لأحمد بن عيسى الشرقي : ٢/ ١٩١ .

(٨) القصيدة النونية : ١٣٨ ، توضيح المقاصد : ٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ٢/ ٣١ـ٣٢ .

٢٥ ـ أم تلتجئون إلى عقليات محمد بن الحسن الطوسي (٦٧٢هـ) المتفلسف الملحد المعروف بخواجة نصير الدين : « نصير الكفر ».

قال الإمام ابن القيم ما حاصله :

○ هو في الحقيقة نصير الكفر ، والشرك ، والإلحاد ، والزندقة ؛ وشيخ شيوخ المعارضين بين الوحي والعقل ؛ وإمامهم في وقته ؛ والذي رام أن يجعل « إشارات » ابن سينا ـ إمام الملحدين ـ مكان القرآن فلم يقدر ؛ فقال : «هي قرآن الخواص ، وذلك قرآن العوام » ؛ ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين ؛ ورام إبطال الأذان ؛ وتحويل القبلة إلى القطب الشمالي ، وكان ساحراً يعبد الأصنام ، وكان وزيراً للملاحدة ، فشفا نفسه من أتباع الرسول ﷺ وأهل دينه ، وقتل الخليفة ، والقضاة والفقهاء والمحدثين ، واستبقى الفلاسفة ، والمنجمين والسحرة ، ونقل الأوقاف إليهم ، ونصر في كتابه « مصارعة المصارعة » قدم العالم وإنكار المعاد ، وصرح في كتبه بنفي صفات الله تعالى ، واعتقد أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، وغير ذلك مما يطول شرح خبثه ، وهذا كله من ثمرة تقديم العقول الفاسدة على نصوص الوحي .

○ وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه من الملحدين الكافرين بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم والآخر[١] .

---

(١) انظر إغاثة اللهفان : ٢/ ٣٨٠ـ٣٨١ ، الصواعق المرسلة : ٢/ ٧٩٠، ٣/ ١٠٧٧ـ ١٠٧٨[*] ، وانظر أيضاً شرح بعض خبثه في درء التعارض : ٥/ ٦٧، ٦٨ ، ٦/ ٧٨ ، ١٠/ ٥٧ ، ٥٩ ، وشذرات الذهب : ٥/ ٣٣٩ـ٣٤٠ .

(*) والقصيدة النونية : ٤٩ـ٥٠ ، وشرحها توضيح المقاصد : ١ / ٣٥٨ـ٣٦٤ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ١٥٨ـ١٥٩ .

○ **قلت**: ويدل على صلة وثيقة بين الماتريدية وبين هذا الطوسي عكوفهم على كتابه «تجريد الكلام»[1] مع أنه تجريد عن الإسلام .

٢٦ ـ أم تلوذون بعقلية حسام الدين حسين بن علي الصغناقي الحنفي الماتريدي (٧١٠هـ) ؟

الذي جعل الإمام أبا حنيفة وغيره من أئمة السلف في عداد غلاة الروافض واليهود ، والكرامية ، وجميع المشبهة ، وأقره كثير من الماتريدية منهم الملا علي القاري ، فسبوا أئمة السنة حتى سبوا إمامهم أبا حنيفة رحمهم الله ، وذلك لغلو عقليتهم في نفي علو الله تعالى ، فقد أدتهم عقولهم إلى سب أئمتهم ، وهم لا يشعرون[2] .

٢٧ ـ أم لا زلتم تتحاكمون وتفزعون إلى عقلية التفتازاني الحنفي فيلسوف الماتريدية (٧٩٢هـ) ؟ مع أنه قد وصل إلى البهت والإفك إلى حد ادعى رؤية النبي ﷺ يقظة ، وزعم أنه ﷺ تفل في فيه فتضلع علماً ونوراً[3] .

○ ما هو ذلك العلم ؟ هل جهل الفلاسفة والمتكلمين ؟ وما ذلك النور ؟ هل ظلمات هؤلاء الماتريديين؟

○ ولم يكتف التفتازاني على ذلك بل تابع ابن سينا القرمطي الباطني في تحريف نصوص الصفات تحريفاً باطنياً قرمطياً ، وهو أن نصوص الصفات في الكتب السماوية جاءت على خلاف الدين الحق استدراجاً للعوام المشبهة لمصلحة دعوتهم لئلا يتبادروا إلى الإنكار والعناد[4] .

---

(١) انظر كشف الظنون : ١/ ٣٤٦ـ٣٤٧ .

(٢) راجع التفصيل في : ص: ٢/ ٦٠٢ـ٦٠٣ .

(٣) راجع ما تقدم في ترجمته : ص: ١/ ٣٢١.

(٤) انظر ص : ٢/ ٢٩٩ ، وقارنه بكلام ابن سينا الحنفي القرمطي الباطني في ص ٢/ ٣٠٦ـ٣١١.

٢٨ ـ أو إلى عقلية الجرجاني الحنفي (٨١٦هـ) ؟

الذي لعب به عقله وتعطيله حتى صار من الاتحادية بشهادة أهل مذهبه[١] .

○ ومن طامات الجرجاني جنونه للكفرة اليونانية السفهاء بقوله : «الحكماء الإشراقيون هم الذين يكون قولهم وفعلهم موافقاً للسنة ، رئيسهم أفلاطون » وكم له من خرافات[*] .

○ ومع ذلك كله ترى الكوثري يدعو إلى التحاكم والفزع إلى عقلية هذين الرجلين في معرفة التوحيد والشرك[٢]

٢٩ ـ أو إلى عقلية العلامة زين الدين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي الماتريدي (٨٧٩هـ) ؟ الذي كان ـ مع جلالة قدره وإمامته في الحديث والفقه يدافع عن الاتحادية الحلولية لجامع الصلة بهم[٣] .

٣٠ ـ أو إلى عقلية نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي الحنفي الماتريدي (٨٩٨هـ) ؟ مؤلف : « الفوائد الضيائية» شرح « الكافية» لابن الحاجب ؛ فشرب جام الإلحاد والتعطيل .

وقد حاول الجمع بين الكلام والفلسفة فانخرط بكامله في وادي الفلسفة ، وهُوَّة الاتحاد الصريح ، يشهد لذلك عليه كتابه « الدرة الفاخرة »[٤] .

٣١ ـ أو إلى عقلية الشيخ محمد زاهد الكوثري الجركسي الحنفي ، الذي حاول إحياء مذهب التعطيل ، ومذهب القبورية وداء التعصب المذهبي

---

(١) انظر ما تقدم في ترجمته : ص : ١/ ٣٢٤ .

(٢) انظر مقالات الكوثري : ١/ ٥٣٧ـ٥٣٨ .

(٣) انظر : ص : ١/ ٤٤٢ـ٤٤٤ .

(٤) راجع ص : ١/ ٣٣٨ .

(*) تعريفات الجرجاني : ١٢٣ و٥٨ ، ٦٢ـ٦٣ ، ٢٠٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٧ـ٢٢٨ .

المقيت ، حتى قيل : إنه مجنون أبي حنيفة ، وطعن في كبار أئمة الإسلام وعدّ عقيدتهم عقيدة وثنية ، وكتبهم كتب الكفر والشرك والوثنية ، ودافع عن الجعد ، والجهم ، وبشر المريسي ، ومحمد بن شجاع الثلجي البلخي ، وابن سينا ، وابن عربي وأمثالهم .

وقد ذكرنا في هذه الرسالة نماذج من ضلالته[1] .

○ هذه كانت نماذج من تلك العقليات الفاسدة ، وقد سئمت من سردها ولولا ذلك لذكرت أكثر منها ، لكنها لا تعد ولا تحصى ؛ وفي هذه كفاية وعبرة ، فهل من مدّكر؟ .

* وبعد هذا كله ، نطالب الماتريدية ، ونسألهم : دلونا ـ بالله عليكم ـ بأي عقل من هذه العقول توزن نصوص الوحي : فإن كان المراد من العقول هذه العقول فَتَبّاً لها وقبحاً ، كما قيل :

*** تباً لهاتيكَ العقولِ فإنها * عقل على أصحابها ووبال ***

*** فقبحاً لعقل ينقض الوحي حكمه * ويشهد حقاً أنه هو كاذب ***

*** فعلى عقولكم العفاء فإنكم * عاديتم المعقول والمنقولا ***

○ لأنها شبهات محضة ، وليست بعقول ، ولا نُهى تعقل أصحابها وتنهاهم عن الضلال .

○ وإن كان المراد من العقول عقول الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم ـ الذين هم أصح البشر جميعاً عقلاً وأتمهم فهماً ـ وعقل الصحابة رضي الله عنهم ومن على منهاجهم من أئمة الدين بما فيهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله ـ الذي يقول فيه الكوثري : « إن عقل أبي حنيفة يزن

---

(١) راجع الصفحات : ١/ ٣٧٢ـ٤١٢ .

عقل أهل طبقته ».[1] فلله درُّها ؛ فعقول هؤلاء لا تستحيل صفات الله تعالى ، ولا هي تعارض نصوص الوحي ، بل عقولهم تعاضدها وتقرها .

○ وللإمام ابن القيم رحمه الله كلام قيم في غاية الدقة والإتقان اطلعت عليه بعد كتابة هذاالوجه فليرجع القارئ إليه[2] .

❁ ❁ ❁

(١) تأنيب الكوثري : ١٧٤ . مع أنها مجازفة مكشوفة .

(٢) الصواعق المرسلة : ٢/ ٧٨١ـ ٧٩١، ٣/ ١٠٦٧ـ ١٠٨٠ .

○ **الوجه الثامن :**

في بيان أن القول بتقديم العقل على النقل ، وأن زعمَ كون نصوص الصفات مناقضةً للعَقل تمهيداً لتعطيل الصفات - وتحريفِ نصوصها - معارَضٌ بنصوص كثير من الماتريدية على أن العَقل لا يهدي وحده إلى الحق وأن الوهم مزاحم قوي للعقل ،وهذا يرفع الاعتماد على العقل ، ولا ميزان لمعرفة صحيح العقل من فاسده إلا الأدلة النقلية ، فكيف يقدم العقل على النقل ؟ .

وإليك عرض بعض تلك الأقوال على لسان كبار أئمة الماتريدية لتكون شاهدة لما قلنا وحجة عليهم :

١ - قال شيخ علاء الدين علي بن محمد البتاركاني الطوسي (٨٨٧هـ) في الرد على الفلاسفة :

« وأما ما يورده المستبدون بالعقل مما يخالف قطعيات الشرع ويدّعون أنها دلائل قطعيةٌ - فهي غير مسلمة لهم ؛ فإن الوهم في الإلهيات مزاحم قوي للعقل بحيث تشتبه كثيراً أحكامه ويتعسر جداً التمييز بينهما ، ولا تخلّص عن هذا إلا بالرجوع إلى ذلك المتمسك الوثيق ، وليس له سوى ذلك طريق ؛ ومن اقتحم البحر الخضم بدون السفينة فهو لابد غريق .

ولقد أنصف من الفلاسفة من قال : لا سبيل في الإلهيات إلى اليقين ، وإنما الغاية القصوى فيها الأخذ بالأليق والأولى ونُقل هذا عن فاضلهم «أرسطو» فإن الدلائل التي أوردوها على أصول معتقداتهم المخالفة لليقينيات الدينية ، وادعوا فيها أنها قطعيات - وجوه الخلل فيها ظاهرة »[١] .

قلت : هذا النص قوي متين في الرد على الفلاسفة ، ولكنه يرتد حجة على

---

(١) تهافت الفلاسفة : ٦٧ - ٦٨ .

الماتريدية أيضاً فيما خالفوا الحق من تقديم عقولهم على كثير من النصوص النقلية .

٢ ـ ٤ ـ وذكر العصام الإسفراييني (٩٤٣هـ) والمحقق محمد بن حميد الكفوي (١١٧٥هـ) بعد قول التفتازاني : « ولأن علم الكلام أكثر العلوم خلافاً ونزاعاً » . كلام الجرجاني : « يجب أن تؤخذ العقائد من الشرع ليعتقد بها » . وأقراه[١] .

٥ ـ وقال عبد الحكيم السيالكوتي (١٠٦٧هـ) « . . . بخلاف العلوم العقلية الحاصلة بمجرد نظر العقل ، فإن فيه شائبة الوهم ؛ إذ الوهم له استيلاء على جميع القوى ، فيتصرف في المعقولات أيضاً ، فيحكم أحكاماً كاذبةً ، فلا يكون العلوم العقلية خالية عن شائبة الكدورة »[٢] .

قلت : هذا النص يرتد حجة عليهم فيما زعموا في بعض نصوص الصفات أنها معارضة للعقل .

٦ ـ وقال القاضي كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) في بيان ميزة أهل السنة ومنهجهم :

« لأنهم السواد الأعظم المتبعون لظواهر محكمات الكتاب والسنة المتفقون في أصول العقائد الآخذون لها عن المحكمات دون مجرد العقول كالمعتزلة ، ومن يحذو حذوهم ؛ لأن جعل العقل موجباً ينزع إلى التشريع ، دون المنقول عن غير الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم كالشيعة المتبعة لما يروى عن أئمتهم لزعمهم العصمة فيهم »[٣] .

---

(١) حاشية العصام على شرح العقائد النسفية : ٢٤ ، وحاشية الكفوي على حاشية العصام : ٢٤ .

(٢) حاشية السيالكوتي على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية : ١٨٤ .

(٣) إشارات المرام : ٥٢ .

قلت : هذا كلام صحيح ، ولكنه يرتد حجة على الماتريدية في جعلهم نصوص الصفات متشابهات ، وفي زعمهم حول كثير من نصوص الصفات أنها في معارضة العقل ، وأنها ظنية غير قطعية الدلالة .

فهم لم يجدوا للرد على المعتزلة والشيعة إلا حجة أهل السنة ، ولكنها في الوقت نفسه تنسف أصول الماتريدية .

فهل عقائد الماتريدية المخالفة لعقيدة السلف ، ولا سيما عقيدة الإمام أبي حنيفة ؛ كالقول بالإرجاء والكلام النفسي ، وأن كلام الله لا يسمع ، ونفي كثير من الصفات ، ومنها صفة العلو ، وقولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، وغيرها ـ مأخوذةٌ من محكمات الشرع ؟ أم من تمويهات الجهمية والباطنية ؟ .

٧ ـ وقال الملا علي القاري (١٠١٤هـ) :

« ثم العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع ـ الذي هو الأصل ـ وإن كانت مما يستقل فيه العقل، وإلا فعلم إثبات الصانع ، وعلمه وقدرته لا تتوقف من حيث ذاتها ، على الكتاب والسنة ، ولكنها تتوقف عليها من حيث الاعتداد بها ؛ لأن هذه المباحث إذا لم يعتبر مطابقتها للكتاب والسنة كانت بمنزلة العلم الإلهي للفلاسفة ، لا عبرة بها على ما ذكره المحققون »[1] .

٨ ـ ١٠ ـ وقال عبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده :

« القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشرع بدعةٌ ، وضلالةٌ ؛ فأولى أن يكون ذلك في علم التوحيد بدعةً وضلالةً ؛

قال فخر الإسلام علي البزدوي في أصول الفقه : « ولا يجوز أن يكون

(١) شرح الفقه الأكبر : ١٧ .

علم العقل علة بدون الشرع ، إذ العلل موضوعات الشرع ، وليس إلى العباد ذلك ؛ لأنه ينزع إلى الشركة » .

ثم ساق نص القاري المتقدم آنفاً ، ثم قال :

« وذكر بض مشائخنا : أنه قال : « من لم يزن أفعاله ، وأقواله ، واعتقاده بميزان الكتاب والسنة ، ولم يتهم خواطره فلا تعُدُّوه في ديوان الرجال »[1] .

قلت : هذه النصوص لا تحتاج إلى التعليق ، فهي حجة على الماتريدية في تقديمهم عقولهم على بعض النصوص ، وزعمهم أن ظاهرها يخالف العقل .

١١ ـ وقال متكلم الماتريدية الهندية : عبد العزيز الفريهاري :

« قد ذكر بعض الأكابر أن العلم الصحيح هو المأخوذ عن صاحب الشرع . . . ، وأما الاستدلال العقلي فضعيف ، ولا يجد صاحبه مخلصاً عن تعارض أدلتها ، وورود الشبهات . . . وذكر بعضهم : أن بعض العلماء دخل على الإمام الرازي رحمه الله ، فوجده باكياً ، فسأله ، فقال :

أبكي على ضياع العمر في غير شيء ، قال : كيف؟ وأنت إمام الأئمة! .

قال : كنت أحكمت مسألة بالدلائل ، وكنت كلما تذكرتها أقمت على صحتها برهاناً لا أشك فيه ، وهذا منذ سنين كثيرة ، ثم ظهر علي الآن أنها باطلة مع دلائلها ؛ فأخاف أن يكون كل ما عندي من العلم كذلك »[2] .

قلت : هذا أنموذج آخر من حيرة الرازي بلسان هذا الماتريدي ، والحقيقة أن كل ما خالف فيه الرازي وغيره الكتاب والسنة ، وعقيدة السلف فهو من هذا القبيل ، كما تقدم في شكوك الرازي[*] .

---

(١) نظم الفرائد : ٤٣ .

(٢) النبراس : ١٠٨ ، والأولى : « ظهر لي » .

(*) انظر ص : ٢/ ٧٤ـ٧٩.

وهذا النص حجة قوية على الماتريدية في زعمهم حول كثير من نصوص الصفات أنها ظواهر ظنية في معارضة البراهين العقلية القطعية .

١٢ ـ نص الكوثري إمام الماتريدية ومجددهم في وقته .

لقد أجاد الكوثري في الرد على مزاعم منكري نزول عيسى عليه السلام ، كما تقدم ، فمن أقوال الكوثري في الرد عليهم ما يقول :

« بل القول بمجرد الدليل العقلي في علم الشريعة بدعة وضلالة ، بل الأصل في علم التوحيد والصفات هو التمسك بالكتاب والسنة ، ومجانبة الهوى والبدعة ، ولزوم طريقة السنة والجماعة . . . »[1] .

قلت : كان المرجو من أمثال الكوثري ـ الذين أوتوا حظّاً وافراً من العلم ـ أن يتقيدوا بمذهب السلف في جميع الأبواب لا أن يحتجوا على المبطلين بحجة أهل السنة ، ثم تكون تلك الحجة ترتد عليهم في باب الصفات .

وفي هذا القدر كفاية لمن أراد الاهتداء إلى الحق .

وبعد هذا ننتقل إلى المبحث الثالث لنقيم الحجة على إبطال مذهب الماتريدية في أخبار الآحاد بتوفيق الله سبحانه وتعالى .



---

(١) نظرة عابرة : ٨٢ .

□ المبحث الثالث □

في مناقشة مذهب الماتريدية في أخبار الآحاد(1)

□ كلمة بين يدي هذا المبحث :

لقد ناقشنا - بحمد الله تعالى وتوفيقه - مذهب الماتريدية في نصوص الصفات المتواترة وهذا هو النوع الأول من النصوص ونناقش في هذا المبحث مذهبهم في النوع الثاني من نصوص الصفات ، وهو ما يسمّونه أخبار الآحاد؛ فنقول وبالله التوفيق :

---

(1) أخبار الآحاد جمع خبر الواحد ، وهو لغة : ما يرويه شخص واحد ، واصطلاحاً : ما لم يجمع شروط المتواتر . انظر نزهة النظر : ١٨ ، فتح الباري :١٣/ ٢٣٣ ، فعلى هذا التعريف يكون الخبر نوعين : المتواتر ، وخبر الواحد ، ثم المشهور والمستفيض ، من أنواع خبر الواحد - وبعضهم يفرق بين المستفيض والمشهور - وهكذا العزيز ، والفرد المطلق ، والفرد النسبي - من أنواع خبر الواحد . انظر : نزهة النظر : ١٨ ٢٦ .
وأما عند الحنفية : فخبر الواحد : ما يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر ، فعلى هذا التعريف يكون الخبر ثلاثة أنواع : « المتواتر » « المشهور » و« خبر الواحد » ، فالمتواتر يوجب علم اليقين ، والمشهور يوجب علم الطمأنينة ، وخبر الواحد يوجب العمل دون اليقين .
ثم المشهور عندهم : ما كان من أخبار الآحاد في قرن الصحابة ، ثم انتشر حتى نقله قوم في القرن الثاني ، والثالث ، لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، فهو فوق خبر الواحد ، في الإفادة ، فيجوز به الزيادة على كتاب الله تعالى . راجع مختصر الحسامي مع شرحه للمولوي : ٢٨٤ - ٢٩٠ ، والمغني للخبازي : ١٩١ - ١٩٥ ، والمنار مع شرحه كشف الأسرار ، وشرحه نور الأنوار : ٢/ ٥ - ١٤ ، وشرح المنار لابن فرشتة ، مع أنوار الحلك لابن الحلبي مع حاشيتي عزمي زاده ، ويحيى الرهاوي : ٦١٥ - ٦٢٠ ، والتنقيح مع شرحه التوضيح وشرحه التلويح ٢/ ٢ - ٣ ، وفتح الغفار شرح المنار =

إن مذهب الماتريدية في أخبار الآحاد مركبٌ من المقدمات الثلاث - كما سبق -[1] :

١ - أخبار الآحاد ظنية لا تفيد اليقين .

٢ - لا يُحتَجُّ بها في باب الاعتقاد ، وتصلح للعمليات .

٣ - إن وردت في مخالفة العقل ؛ فإن كان نصاً تُرَدُّ ؛ وإلا يفوض مرادها أو تُؤَولّ إلى ما يوافق العقل .

ونحن نعارض الماتريدية في جميع هذه المقدمات معارضةً علمية على وجه البصيرة بتوفيق الله تعالى ، فنقول :

أولاً : القول بعدم الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقيدة قولٌ مبتدَع مخالفٌ لطريقة السلف المتوارثة ولا سيما منهج الإمام أبي حنيفة وأصحابه الأوائل .

وثانياً : أحاديث الصفات ليست أخبار الآحاد ، بل هي من قبيل المشهورات والمتواترات ، فلا يصح زعمكم أنها ظنية .

وثالثاً : أحاديث الصفات ليست أخبار الآحاد مجردة بل هي موافقةٌ لكتاب الله والعقل الصريح والفطرة السليمة في الدلالة على صفات الله تعالى فلا يصح قولكم : إنها ظنية .

= لابن نجيم : ٢/ ٧٦-٧٨ .

فبناءً على هذا الاصطلاح يكون « المشهور » واسطة بين خبر الواحد وبين « المتواتر » .

أما عند الجصاص فالمشهور قسم من المتواتر ، فيكون المشهور أيضاً مفيداً للعلم اليقيني عنده كالمتواتر كما سبق نصه قريباً ، وانظر : مختصر الحسامي مع المولوي ٢٨٦ ، المغني للخبازي : ١٩٣ ، الجواهر المضية : ١/ ٢٢١ ، وللسرخسي رأي آخر وهو ، أن المشهور في حيز المتواتر . انظر : أصول السرخسي : ١/ ٣٢٨ .

(١) انظر : ما تقدم في ص : ٢/ ١٥ .

ورابعاً : القول بظنية أخبار الآحاد، هكذا مطلق العنان ـ لا يصح ؛ لأن أخبار الآحاد المحتفة بقرائن الصحة ـ بجميع أنواعها ـ مفيدة للعلم اليقيني ، فهي كالمشهورات والمتواترات ، كل ذلك باعترافكم .

وخامساً : لو سلمنا مقدماتكم ـ على سبيل فرض المحال ـ لنقولُ : إن المراد من العلم أعمُّ من عمل الجوارح ، فيشمل عمل القلب ، فصح الاحتجاج بخبر الواحد في باب العقيدة ، حتى باعترافكم أيضاً .

وإذا ثبت هذا ، تبين بطلان مقدمتكم الثالثة مع أن ما مضى في المبحث الثاني يكفي لإبطالها أيضاً .

هذه مجمل ما يأتي في وجوه ستة ـ إن شاء الله تعالى ـ بالتفصيل :



○ **الوجه الأول :**

أن القول بأن أخبار الآحاد ظنية لا تصلح لإثبات العقيدة والفرقَ بين أبواب العقيدة ، وبين أبواب الأحكام ، وأن أخبار الآحاد تصلح للأحكام دون العقائد ـ قولٌ مبتدع في الإسلام ابتدعه طوائف الجهمية من المتكلمين ، ثم دب إلى بعض الأصوليين والفقهاء ، ولا سيما الماتريدية والأشعرية ؛

وأنه مخالفٌ لما أجمع عليه الصحابة والتابعون ومن بعدهم من أئمة هذا الدين ؛ حيث يحصل لهم العلم من تلك الأحاديث الصحيحة الصريحة التي رويت من طرق الثقات الأثبات .

ولو سلمنا أنها لا تفيد العلم اليقيني ـ كما هو زعم المتكلمين ـ لا نسلم هذه التفرقة : من أنَّ أخبار الآحاد تصلح لإثبات الأحكام العملية ولا تصلح للمباحث العقدية العلمية ؛

لأن هذه التفرقة هي خلاف ما أجمع عليه السلف ، بل هذه التفرقة أصل من أصول الضلال . وإليكم بعض أقوال أئمة السنة :

١ ـ قال إمام عصره المجمع على إمامته أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩ هـ) جد صاحب الأنساب (٥٦٢هـ) :

قولهم : إن أخبار الآحاد لاتقبل فيما طريقه العلم ـ رأي سعت به المبتدعة في رد الأخبار ؛

إذ إن الخبر إذا صح ورواه الثقات والأئمة ، وتلقته الأمة بالقبول ، فإنه يوجب العلم ، وهذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السنة .

وأما هذا القول المبتدع فقول القدرية والمعتزلة ، وكان قصدهم منه رد

الأخبار . وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول، ولو أنصف أهل الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد قد يوجب العلم .

ثم ذكر الإمام السمعاني أدلةً قاطعةً على ذلك وبين بالحجج الدامغة أن منهج النقد عند المحدثين منهج متين رصين ، لا يغادر للظنين طنيناً بل يورث يقيناً[1] .

٢ ـ **وقال ابن القيم** على سبيل التسليم : « إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها ، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها ، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها .

فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر ؟ بحيث يحتج بها في أحدهما دون الآخر ؟ وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة ، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميَّات كما تحتج بها في الطلبيات العمليّات ، ولا سيما أن الأحكام العملية ، تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ، ورضيه ديناً ، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته .

ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ، ولم يُنقَلْ عن أحد منهم البتة أنه جوّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله ، وأسمائه وصفاته . فأين سلف المفرّقين بين البابين ؟ .

نعم سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٨ الطبعة الجديدة ، و : ٢/ ٤٠٥ ـ ٤١٢ ، الطبعة القديمة ـ عن كتاب « الانتصار» لأبي المظفر السمعاني باختصار ، وأقره الكوثري ، انظر : نظرة عابرة : ١٠٩ .

ورسوله وأصحابه ، بل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب ، والسنة وأقوال الصحابة ويحيلون على آراء المتكلمين ، وقواعد المتكلفين ، فهم الذين يعرف عنهم هذا التفريق بين الأمرين . . . ؛

وهذا التقسيم أصل من أصول ضلال القوم ، فإنهم فرّقوا بين ما سموه أصولاً وما سموه فروعاً ، وسلبوا الفروع حكم الله المعين فيها ، . . . ، وجعلوا ما سموه أصولاً من أخطأ فيه عندهم فهو كافرٌ أو فاسق ، وادعوا الإجماع على هذا التفريق[1] » .

٣ ـ وقال الإمام ابن القيم أيضاً : ونحن نشهد بالله ولله شهادة على البت والقطع أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجزمون بما يحدث به أحدهم عن رسول الله ﷺ ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله ﷺ : خبرُك خبرُ واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر ؛ ولم يكن أحد من الصحابة ولا أحد من أهل الإسلام بعدهم يشك فيما أخبر به أبو بكر الصديق ، ولا عمر ، ولا عثمان ، ولا علي ولا عبد الله بن مسعود ، ولا غيرهم عن رسول الله ﷺ ، بل كانوا لا يشكون في خبر أبي هريرة رضي الله عنه ، مع تفرده بكثير من الحديث ، ولم يقل أحد منهم يوماً واحداً من الدهر : خبرك هذا خبر واحد لا يفيد العلم .

وكان حديث رسول الله ﷺ أجل في صدورهم من أن يقابَلَ بذلك ، وكان أحدهم إذا روى لغيره حديثاً عن رسول الله ﷺ في الصفات تلقاه بالقبول ، واعتقد تلك الصفة على القطع واليقين ، كما اعتقدوا رؤية الرب وتكليمه ونداءه يوم القيامة لعباده بالصوت الذي يسمعه البعيد كما يسمعه

---

(١) مختصر الصواعق : ٢/ ٥٠٩ ـ ٥١٠ ، باختصار الطبعة الجديدة ، و: ٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣ ، الطبعة القديمة و ٤٨٩ ط . دار الكتب العلمية .

القريب ، ونزوله إلى السماء الدنيا كل ليلة وضحكه ، وفرحه ، وإمساك سماواته بإصبع من أصابع يده ، وإثبات القدم له سبحانه وتعالى .

ومن سمع هذه الأحاديث ممن حدث بها عن رسول الله ﷺ أو عن أحد من الصحابة « رضي الله عنهم » اعتقد ثبوت مقتضاها بمجرد سماعها من العدل الصادق ، ولم يرتب فيها قط .

إلى أن قال ابن القيم : حتى إن الصحابة ربما يَتَثَبَّتُونَ في بعض أحاديث الأحكام حتى يستظهروا بآخر ؛ أما أحاديث الصفات فلم يطلب أحد منهم الاستظهار فيها البتة ، بل كانوا أعظم مبادرة إلى قبولها وتصديقها والجزم بمقتضاها ، ومن له أدنى إلمام بالسنة والالتفات إليها ـ يعلم ذلك دون شك ولولا وضوح الأمر في ذلك كالشمس في رابعة النهار لذكرنا أكثر من مائة موضع .

فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله ﷺ خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة ، وإجماع التابعين ، وإجماع أئمة الإسلام ؛ ووافقوا به المعتزلة ، والجهمية ، والرافضة ، والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة ، وتبعهم بعض الأصوليين ، والفقهاء ، وإلا فلا يعرف لهم سلف في الأئمة بذلك ، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم .

ثم أفاض الإمام ابن القيم في نقل إجماع الأئمة على ذلك ولا سيما الأئمة الثلاثة : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأصحاب الإمام أبي حنيفة ، وغيرهم[1] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٣/ ٤٧٣ ـ ٤٧٥ الطبعة الجديدة ، و : ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٣ ، الطبعة القديمة ـ باختصار ، ولعل كلام ابن القيم هذا مأخوذ من كلام الإمام أبي المظفر السمعاني في كتابه « الانتصار » انظر نص كلام السمعاني في مختصر الصواعق : ٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٨ ، الطبعة الجديدة ، و : ٢/ ٤٠٥ ـ ٤١٢ ، الطبعة القديمة ، و ٤٨٥ ـ ٤٨٨ ، ط دار الكتب العلمية .

٤ ـ **وقد ذكر ابن عبد البر** الإجماع على قبول خبر الواحد في العقائد ، وله كلام قيم في بيان منهج السلف في العقيدة ، ولا سيما في الصفات ، فارجع إليه[١] .

❁ ❁ ❁

(١) انظر المختبر المبتكر المعروف «بشرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحي الحنبلي : ٢/ ٣٥٢، عن ابن عبد البر ، وانظر : جامع بيان العلم وفضله : ٤١٧، والتمهيد/ لابن عبد البر : ٧/ ١٤٥، ١٥٨ .

○ **الوجه الثاني :**

أن نعارض الماتريدية بمنهج الإمام أبي حنيفة وأصحابه الأوائل في مصدر تلقي العقيدة ، فإن منهجهم في تلقي العقيدة أنهم يأخذون العقيدة عن كتاب الله تعالى والسنة الصحيحة بما فيها أخبار الآحاد ، كما يستخدم الإمامُ دليل الفطرة الصحيحة السليمة أيضاً . فلا يوجد في منهج الإمام وأصحابه شيء مما زعمه هؤلاء المتكلمون : من أن ظواهر النصوص أدلة لفظية ظنية أو أخبار الآحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة ، بل نجد عندهم خلاف ما عند هؤلاء المتكلمين .

إذاً فهم خارجون جهاراً على أئمتهم مخالفون لمنهجهم في تلقي العقيدة .

وأنهم مبتدعون في تفريقهم حول أخبار الآحاد : من أنها تفيد العمل ولا تفيد العلم ، ومخالفون لإمامهم في آنٍ واحد ، فليسوا أهل السنة .

وهاهي نماذج من نصوص الإمام أبي حنيفة وبعض كبار أصحابه .

١ ـ قال الإمام أبو حنيفة :

« من قال : لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقد كفر . وكذا من قال : إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض؟ .

والله يدعى من أعلى لا من أسفل ليس من وصف الربوبية والألوهية في شيء وعليه ما روي في الحديث ، أن رجلاً أتى النبي ﷺ بأمة سوداء ، فقال : وجب عليّ عتق رقبة مؤمنة أفتجزئ هذه ، فقال لها النبي ﷺ : « **أمؤمنة أنتِ** »؟ ، فقالت : نعم ، قال : « **أين الله** » ؟ فأشارت إلى السماء ، فقال : « **اعتقها فإنها مؤمنة** »[1] .

---

(١) الفقه الأبسط رواية أبي مطيع البلخي عن الإمام أبي حنيفة ، تحقيق وتعليق الكوثري : ٤٩ - =

قلت : أيها المسلم ! هذا نص أبي حنيفة بشهادة الحنفية الماتريدية جميعاً وعلى آخرهم الكوثري ، فقد ترى أن الإمام استدل في أكبر مسألة ، وأوضحها في العقيدة - وهي العلو لله تعالى واستواؤه على عرشه - بدليل الفطرة ، وحديث الجارية اللذين تلاعب بهما المتكلمون وعلى رأسهم الكوثري أنواع التلاعب[1] ، ولم يكتف الإمام بإثبات علو الله تعالى بل كفّر من أنكر ذلك أو شك فيه ، وفي ذلك عبرة للمتكلمين عامةً وللماتريدية خاصة .

ولا شك أن حديث الجارية خبر الواحد وإن قيل بتواتره .

٢ - وقال الإمام محمد بن الحسن رحمه الله :

« اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على أن الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير[2] ، ولا وصف[3] ولاتشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك ، فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ ؛ وفارق الجماعة ، فإنهم لم يصفوا[4] ولم يفسروا[5] ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا ، فمن قال بقول

= ٥٢ ، وشرح الفقه الأبسط لأبي الليث السمرقندي : ١٧ ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي : ٣٢٢ ، والأصول المنيفة مع شرحها إشارات المرام للبياضي الحنفي الماتريدي : ١٩٧ - ٢٠٠ ، وروح المعاني للآلوسي الحنفي : ٧/ ١١٥ ، وجلاء العينين للنعمان الآلوسي : ٣٥٦ ، وغاية الأماني في الرد على النبهاني لشكري الآلوسي : ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، وانظر : تخريج الحديث في ص : ٢/ ٦٠٨ - ٦٠٩ .

(١) انظر : ص : ٢/ ٦٠١ - ٦٠٢ ، ٦٠٩ .

(٢ - ٥) لا يغرنك أيها القارئ تحريفات البهاتين على السلف حيث يزعمون أن مذهب السلف هو التفويض في المعنى والكيف جميعاً ويتشبثون بمثل هذه الكلمات الموجودة في كلام السلف ، فإن معنى لفظ « التفسير » في مثل هذا المقام هو تفسير الجهمية وتأويلهم الذي هو عين التحريف والمراد من الوصف التكييف ، فمعنى قول الإمام محمد هذا هو : « من غير تأويل ولا تكييف ولا تشبيه ، فإن السلف لم يؤولوا ولم يكيفوا » ؛ لأن قوله : « فمن قال بقول =

الجهم فقد فارق الجماعة ؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء »[1] .

تفكر أيها المسلم : في كلام هذا الإمام ، فإنه مشتمل على الأمور الثلاثة على الأقل :

الأول : الإجماع على إثبات الصفات لله التي جاء بها الكتاب والأحاديث المروية عن طريق الثقات .

الثاني : الإجماع على إثبات الصفات بالأحاديث بدون تقييد كونها متواترةً أو مشهورة أو أخبار الآحاد بعد أن كانت صحيحة مرويةً عن الثقات .

الثالث : الإجماع على الإيمان بصفات الله تعالى من غير تكييف ولا تشبيه ولا تفسير الجهمية وتأويلهم الذي هو عين التحريف والتعطيل المؤدي إلى كون الله تعالى موصوفاً بصفة لا شيء ؛ لأن نفي علو الله والقول بأنه لا فوق ولا تحت ولاداخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه صفةُ معدوم بل ممتنع كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى[2] ..

= الجهم ، فقد فارق الجماعة ؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء » صريحٌ في نفي تأويلات الجهمية . انظر : ص : ٢/ ٢١٩-٢٣١ .

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد : ٣/ ٤٣٢-٤٣٣ ، والموفق بن قدامة في إثبات العلو : ١١٧ ، ومن طريقه الذهبي في العلو : ١١٣ ، وفي إسناده كلام ، ونقله شيخ الإسلام في الحموية : ٥٤ وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٠ وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٤٦-٤٤٧ ، وحكم بثبوته في مجموع الفتاوى : ٤/ ٤-٥ ، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٢٢-٢٢٣ ، والحافظ في الفتح : ١٣ / ٤٠٧ ، وأقره ، والكوثري في بلوغ الأماني ٥٣-٥٤ ، وتعليقاته على الأسماء والصفات : ٣١٤ غير أنه حمله على التفويض ، فحرف مراد السلف ، ونقله أيضاً أبو الخير الماتريدي في عقيدة الإسلام : ٢٤٠ ، وأقره ، وذكره السيوطي في الإتقان : ٣/ ١٣ ، وأبو المعين في بحر الكلام : ٢٦ ، مختصراً وحمله أيضاً على التفويض وقد عرفت أن تفويضهم تقول وتقويل .

(٢) انظر ص : ٢/ ٥٥٣ وما بعدها .

٣ ـ **وقال الإمام محمد** رحمه الله أيضاً في أحاديث النزول وغيرها :

« هذه الأحاديث قد روتها الثقات ، فنحن نرويها ونؤمن بها ، ولا نفسرها »[١] .

فهذا نص صريح في إثبات الصفات بالأحاديث التي رويت عن الثقات بدون قيد التواتر ، فيصح الأخذ في باب العقيدة بالسنة بعد أن كانت صحيحة مروية عن طريق الثقات ، وهذا هو منهج السلف الصالح ، ولا سيما أئمة الحنفية ، وفي ذلك عبرة للماتريدية أيما عبرة .

٤ ـ **وقال الإمام الطحاوي** فيما ذكره عن الإمام أبي حنيفة وصاحبيه : الإمامين أبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله في أحاديث الرؤية :

« وكل ما جاء من ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال : ومعناه ، على ما أراد الله تعالى ، ولاندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا »[٢] .

٥ ـ **وقال** : وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد : ٣/ ٤٣٣ ، وذكره أبو الخير في عقيدة الإسلام وأقره ، والكوثري ذكره في بلوغ الأماني : ٥٣ ، واستدل به على التفويض المزعوم الباطل ، ولكن قد ذكرنا مراراً أن مراد السلف في قولهم : « نمرها كما جاءت » أو قولهم : « لا نفسرها» نفي تأويلات الجهمية وتحريفاتهم ، وليس مرادهم أنهم لا يعرفون معاني هذه النصوص ، كما قالوا ذلك في نصوص الرؤية ، وانظر العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، وارجع للتفصيل إلى مبحث التفويض : ص : ٢/ ٢١٩ـ٢٣١ . وكلام الطحاوي الآتي صريح مريح .

(٢) العقيدة الطحاوية بحواشي ابن مانع : ٩ ، وبحواشي الألباني : ٢٦ ـ ٢٧ ، وبشرح ابن أبي العز الحنفي : ٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، وبشرح الغنيمي الماتريدي : ٧٠ ـ ٧١ .

حق»[1] .

فهذا النص كما ترى ينادي بأندى الصوت أن الحديث بعد ما صح عن رسول الله ﷺ يستدل به على إثبات العقيدة من دون قيد التواتر والشهرة ، فثبت ثبوتاً واضحاً كفلق الصبح بل كالشمس في رابعة النهار أن منهج الماتريدية كغيرهم من المتكلمين منهج مبتدع مخالف لمنهج السلف عامة ولا سيما الإمام أبي حنيفة وأصحابه الأوائل .

فوا عجباً للحنفية الماتريدية حيث يتهالكون في تقليد[*] الإمام أبي حنيفة رحمه الله في المسائل الفقهية ، ولو كانت مخالفةً للكتاب والسنة الصحيحة المحكمة الصريحة مع نهي الإمام أبي حنيفة رحمه الله وغيره من الأئمة عن مثل هذا التقليد الأعمى حتى باعتراف الحنفية[2] وينبذون أصول هذا الإمام ومنهجه ومنهج أصحابه الأئمة الأوائل في باب العقيدة وراءهم ظهريةً ، وفي ذلك عبرة ، فهل من معتبر ؟ .

فلو كانوا حنفية كاملة على تعبير العلامة عبد الحي اللكنوي[**] ، لما نبذوا منهج الإمام وأصحابه الأوائل هكذا بالمرة .

---

(١) انظر العقيدة الطحاوية بحواشي ابن مانع : ١٧ ، وبحواشي الألباني : ٤٣ ، وشرح ابن أبي العز الحنفي : ٣٧٣ ، وشرح الطحاوية للغنيمي الحنفي الماتريدي ٩٩ .

(٢) انظر كلاماً مهماً فيها حول أنواع التقليد الأربعة المذمومة عند الإمام الشاه ولي الله الدهلوي الحنفي رحمه الله في حجة الله البالغة : ١/ ١٥٤-١٥٦ ، والإنصاف : ٩٧/ ١٠٢ ، وسكت عليه أبو غدة ، وانظر أيضاً لبيان تلاعب المقلدين الجامدين بالأحاديث إلى توجيه النظر : للجزائري : ١٣٠-١٣١ .

(*) انظر نماذج ذلك في ص : ٢/ ٥٨٧-٥٩١ .

(**) انظر المقدمة ص : ١/ ١٩٩ .

مع أن أبواب الاعتقاد أهم من الأحكام ، فخروجهم على الإمام أبي حنيفة في الأصول وتشبثهم بأقواله في الفروع ، ولو كانت مخالفة للأحاديث الصحيحة من عجب العجاب ! .

٦ ـ هذا ، **وللإمام ابن أبي العز** الحنفي كلام مهم في شرح قول الطحاوية فارجع إليه [١] .

❁ ❁ ❁

(١) انظر : شرح الطحاوية : ٣٩٨ـ٤٠٠ المكتب ، و : ٣٩١ـ٣٩٥ ، البيان .

○ **الوجه الثالث :**

أن عامة أحاديث الصفات ليست أخبار آحاد ـ كما يزعم من لم يجمع طرقها ولم يعش معها ؛ لأن أحاديث الصفات إما متواترة لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط ، أو مشهورة ، فلا يصح زعمهم : « أنها أخبار آحاد ، وهي ظنية لا تثبت بها العقيدة » .

لأنها ليست أخبار أحاد باصطلاح الحنفية الماتريدية واعترافهم بل هي فوق أخبار الآحاد في المنزلة وإفادة العلم[1] ، فقد صرحوا بأن المتواتر يوجب اليقين بلا شك عندهم ، وأما المشهور فيوجب علم الطمأنينة ؛ فيجوز الزيادة به على كتاب الله عندهم ، والمشهور في حيّز المتواتر ، بل قد صرح الإمام أبو بكر الجصاص الحنفي بأن المشهور قسم من المتواتر ؛ [2] .

○ وأيضاً صرح الحنفية بأن حديث الرجم وأحاديث المسح على الخفين ، ونحوها مما كان أخبار الآحاد في القرن الأول ، ثم اشتهر ـ صار من المشهور في القرنين الثاني والثالث[3] .

ومثل هذا يثبت به العقيدة حتى باعترافهم هم وشهادتهم بلسانهم وبنانهم .

○ **فقد قال الإمام شمس الأئمة السرخسي الحنفي** رحمه الله (٤٩٠هـ) : « فأما الآثار المروية في عذاب القبر ، ونحوها فبعضها مشهورة ، وبعضها آحاد وهي توجب عقد القلب . . . »[4] .

○ ومثله بنصه قول الإمام صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي

(١ ، ٢) انظر : ما تقدم في ص : ١/ ١٩١ ـ ١٩٢ .

(٣) مختصر الحسامي مع شرحه للمولوي : ٢٨٨ ، والمغني للخبازي : ١٩٣ ، والمنار مع شرحه كشف الأسرار ، كلاهما لحافظ الدين النسفي : ٢/ ١٣ .

(٤) أصول السرخسي : ١/ ٣٢٩ .

(٧٤٧هـ) : « فيكفي له خبر الواحد ، وفي هذا نظر لأنه يجب أن لا يختص هذا بأحكام الآخرة بل يكون كل الاعتقاديات كذلك »[١] .

ثم لم يُجبْ عن هذا الإشكال وهذا يدل على أنهم علموا قوة هذه الأخبار ولو كانت أخبار آحاد .

الحاصل : أنه لما كان غالب أحاديث الصفات إما متواتراً لفظاً ومعنى أو معنًى فقط ، أو مشهوراً - وهذه الأنواع أعلى مرتبة من أخبار الآحاد ؛ فالمتواتر يفيد العلم القطعي اليقيني ، والمشهور يفيد علم الطمأنينة ، وكلا النوعين تثبت به العقيدة عند الحنفية الماتريدية - لم يصح دعواهم حول أحاديث الصفات أنها ظنية بحجة أنها أخبار الآحاد ؛ فإن دعواهم بهذا الإطلاق والعموم منهدمة على عروشها منهارة على أسسها ، وهذا واضح جداً ، فدعواهم هذه كما تدل على استخفافهم بالنصوص وتقديم العقول الفاسدة عليها ، كذلك تدل على جهلهم بالنصوص وبعدهم عنها ؛ لأن أحاديث الصفات ليست كلها أخبار آحاد بل غالبها متواتر .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

« الأخبار المقبولة في باب الأمور الخبرية العلمية أربعة أقسام :

أحدها : متواتر لفظاً ومعنىً .

والثاني : أخبار متواترة معنىً ، وإن لم تتواتر بلفظ واحد .

والثالث : أخبار مستفيضة متلقاة بالقبول بين الأمة .

والرابع : أخبار آحاد مروية بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ .

فأما القسمان الأولان : فكالأخبار الواردة في عذاب القبر ، والشفاعة ،

---

(١) التوضيح شرح التنقيح كلاهما لصدر الشريعة : ٢/ ٤ مع تلويح التفتازاني .

والحوض ، ورؤية الرب تعالى ، وتكليمه عبادَه يوم القيامة ، وأحاديث علوه فوق سماواته على عرشه ، وأحاديث إثبات العرش . . . ونحو ذلك مما يعلم بالاضطرار أن رسول الله ﷺ جاء بها كما يعلم بالاضطرار أنه جاء بالتوحيد وفرائض الإسلام وأركانه ، وجاء بإثبات الصفات للرب تبارك وتعالى فإنه ما من باب من هذه الأبواب إلا وقد تواتر فيه المعنى المقصود عن النبي ﷺ تواتراً معنوياً لنقل ذلك عنه بعبارات متنوعه من وجوه متعددة يمتنع في مثلها في العادة التواطؤ على الكذب عمداً أو سهواً . . . أفادت العلم اليقيني . . .

وهذا عند أهل الحديث أعظم من علم الأطباء بوجود بقراط[1] وجالينوس[2] فإنهما من أفاضل الأطباء ، وأعظمُ من علم النحاة بوجود سيبويه ، والخليل ، والفراء ، وعلمهم بالعربية .

لكن أهل الكلام وأتباعهم في غاية قلة المعرفة بالحديث وعدم الاعتناء به وكثير منهم بل أفضلهم عند أصحابه لا يعتقد أنه روى في الباب الذي يتكلم فيه عن النبي ﷺ شيء أو يظن أن المرويّ فيه حديثٌ أو حديثان كما تجده لأكابر شيوخ المعتزلة ، كأبي الحسين البصري الحنفي[3] يعتقد أنه ليس في الرؤية إلا حديث واحد وهو حديث جرير ، ولم يعلم أنه فيها ما يقارب ثلاثين

(١) ويقال له أيضاً : «أبقراط» وهو ابن راقليس كان من سكان مدينة قونية من بلاد الأناضول في آسيا الصغرى توفي (٣٥٧) ق.م . وهو السابع من الأطباء الكبار عاش (٩٥)سنة ، انظر : طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل : ١٦ ـ ١٧ وعيون الأنباء : ٤٣ وما بعدها ونزهة الأرواح : ١/ ٢١٧ ، وما بعدها .

(٢) ولد حوالي : ١٣٠م في برعاس ميسا وتوفي حوالي (٢٠٠م) وهو خاتم الأطباء السبعة قبله وعاش (٨٧)سنة ، انظر : ترجمته في تاريخ الأطباء والفلاسفة / لإسحاق بن حنين : ١٥٢ ـ ١٥٣ ، وطبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل : ٤١ ـ ٤٤ ، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة : ١٠٩ ، وما بعدها ، ونزهة الأرواح : ١/ ٣٤٠ ، وما بعدها .

(٣) هو محمد بن علي بن الطيب المعتزلي الحنفي (٤٣٦هـ) تقدم ترجمته في ص : ٢/ ٧١ وهو صاحب المعتمد في أصول الفقه .

حديثاً ؛ وقد ذكرناها في كتاب « صفة الجنة » [حادي الأرواح][١] .

○ فإنكار هؤلاء لما عليه أهل الوراثة النبوية من كلام نبيهم أقبح من إنكار ما هو مشهور من مذاهب الأئمة عند أتباعهم .

○ وما يعلم أن كثيراً من الناس قد تطرق سمعه هذه الأحاديث وتفيده علماً، لأنه لم تجتمع طرقها وتعددها واختلاف مخارجها من قبله .

○ فإذا اتفق له إعراضٌ عنها أو نفرةٌ عن روايتها ، وإحسانُ ظن بمن قال بخلافها .

○ أو تَعَارُضُ خيال شيطاني فهناك يكون الأمر كما قال الله تعالى : ﴿ **قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ** ﴾[٢] .

○ فلو كانت أضعاف ذلك لم تُحَصِّل لهم إيماناً ولا علماً . . .

○ فإذا اجتمع في قلب المستمع لهذه الأخبار العلمُ بطريقها ومعرفةُ حال رواتها وفهمُ معناها - حصل له العلمُ الضروريُّ ، الذي لا يمكن رفعه ؛ ولهذا كان جميع أئمة الحديث - الذين لهم لسان صدق في الأمة - قاطعين بمضمون هذه الأحاديث شاهدين بها على رسول الله ﷺ جازمين بأن من كذّب بها أو أنكر مضمونها فهو كافر مع علم من له اطلاع على سيرتهم وأحوالهم بأنهم من أعظم الناس صدقاً وأمانةً وديانةً ، وأوفرهم عقولاً وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق ومجانبة للكذب وأن أحداً منهم لا يحابي في ذلك أباه ولا ابنه ولاشيخه ، ولا صديقه ، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله ﷺ تحريراً لم يبلغه أحدٌ سواهم لا من الناقلين عن الأنبياء ولا عن غير الأنبياء وهم شاهدوا

---

(١) حادي الأرواح : ٣٣٧-٣٧٣ .

(٢) فصلت : ٤٤ .

شيوخهم على هذه الحال وأعظم وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ حتى انتهى الأمر إلى من أثنى الله عليهم أحسن الثناء وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة .

ومن تأمل ذلك أفاده علماً ضرورياً بما ينقلونه عن نبيهم أعظمَ من كل علم ينقله كل طائفة عن صاحبه، وهذا أمر وجداني عندهم ، لا يمكنكم جحده ؛ بل هو بمنزلة ما تحسونه من الألم واللذة والحب والبغض ، حتى إنهم يشهدون بذلك ويحلفون عليه ، ويباهلون من خالفهم عليه .

○ وقول هؤلاء القادحين في الأخبار والسنن : « يجوز أن يكون رواة هذه الأخبار كاذبين أو غالطين » بمنزلة قول أعدائه : « يجوز أن يكون الذي جاء به شيطاناً كاذباً »[1] . . . فإن أنكروا حصوله لأنفسهم لم يقدح ذلك في حصوله لغيرهم ، وإن أنكروا حصوله لأهل الحديث ، كانوا مكابرين لهم . . .

والمناظرة إذا انتهت إلى هذا الحد لم يبق فيها فائدة ، وينبغي العدول إلى ما أمر الله به رسوله ﷺ من المباهلة ، قال الله تعالى : ﴿ **فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ** ﴾[2] »[3] .

قلت : رحم الله ابن القيم الإمام وشيخ الإسلام ورفعهما مكاناً عليّاً ؛ فقد عرفا حقيقة هؤلاء المتكلمين من المعتزلة ، والماتريدية والأشعرية أفراخ الجهمية المعطلة .



(١) في الأصلين : «شيطانٌ كاذبٌ» كلاهما بالرفع ، وهو غلط لأنه خبر قوله : « يكون» .

(٢) آل عمران : ٦١ .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٧٠ـ٤٧٢ ، الطبعة الجديدة ، و: ٢/ ٣٥٥ـ٣٥٩ ، الطبعة القديمة و: ٤٥٣ـ٤٥٥ ، ط/ دار الكتب العلمية .

○ **الوجه الرابع :**

أن نقول : لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحاد ، لكن لا نسلم أنها أخبارُ آحاد مجردةٌ ظنيةٌ ، بل هي قطعيةٌ ، لأنها موافقةً لكتاب الله تعالى ، والعقلِ الصريح والفطرة السليمة ، وإجماع السلف في الدلالة على صفات الله تعالى ، كعلو الله تعالى على خلقه ، واستوائه على عرشه ، ووجهه الكريم ، ويده ، ورضاه ، وغضبه ، ومحبته ، وكراهيته ، وغيرها من صفات الله تعالى ، التي تنفي حقائقها الماتريدية ويحرفون نصوصها .

فقد جاءت بها نصوص كتاب الله كما جاءت بها سنة رسول الله ﷺ فحينئذ لا يصح زعمهم : « أن تلك الأحاديث أخبارُ أحاد . وهي ظنية ، لا تثبت بها العقيدة» لأن أحاديث الصفات ليست مجردة عن موافقتها العقل الصريح والفطرة السليمة ، وإجماع السلف ومطابقتها لكتاب الله ؛ ولأن تلك الصفات ثابتةٌ بنصوص كتاب الله تعالى الصريحة المحكمة الواضحة المتفقة كما هي ثابتةٌ بالأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة مع موافقتها للعقل الصريح والفطرة السليمة ، وإجماع السلف ، فيكون مجيءُ الأحاديث بتلك الصفات من قبيل توافر الأدلة ، وتواردها على مدلول واحد ، وفيما يلي نبذة من كلام أئمة السنة :

١ ـ قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

« هذه الأخبار الصحيحةُ في هذا الباب يوافقها القرآن ويدل على مثل ما دلت عليه ، فهي مع القرآن بمنزلة الآية مع الآية والحديث مع الحديث ، المتفقين وهما كما قال النجاشي[1] في القرآن : « إن هذا والذي جاء به موسى من مشكاة واحدة »[2] ؛

(١ ، ٢) رواه أحمد في مسنده : ١/ ٢٠٣ ، ٥/ ٢٩١ ، وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح ، انظر شرح المسند : ٣/ ١٨٠ والنجاشي هو أصحمة ملك الحبشة . انظر السير : ١/ ٤٢٨ .

ومعلوم أن مطابقة هذه الأخبار للقرآن وموافقتها له أعظم من مطابقة التوراة للقرآن .

فلما كانت الشهادة بأن هذه الأخبار والقرآن يخرجان من مشكاة واحدة ـ فنحن نشهد لله على ذلك شهادةً على القطع والبت إذا شهد خصومنا شهادة الزور أنها تخالف العقل .

وما يضرها أن تخالف العقول المنكوسة إذا وافقت الكتاب وفطرة الله التي فطر عباده عليها والعقول المؤيدة بنور الوحي .

وكذلك شهادةُ ورقة بن نوفل[1] بموافقة القرآن لما جاء به موسى . . .[2] كان قوله : المبطل : « هذه الأحاديث لا تفيد العلم » بمنزلة قول من قال في قصص القرآن : « إنها لا تفيد العلم » .

وهكذا قال المبطلون سواء وإن اختلفت جهة إبطال العلم عندهم من نصوص الوحي ، فنصوص القرآن لا تفيد علماً من جهة الدلالة ، وهذه لا تفيد علماً من هذه الجهة ومن جهة السند ، وهذا إبطال لدين الإسلام رأساً .

○ بل ذكر هذه الأحاديث بمنزلة ذكر أخبار المعاد ، والجنة ، والنار التي شهدت بما شهد به القرآن ؛ وبمنزلة الأخبار الواردة في قصص الأولين وأخبار الأنبياء الموافقة لما في القرآن . . . ، وهل يخفى على ذي العقل السليم أن تفسير القرآن بهذه الطرق خير مما هو مأخوذ عن أئمة الضلال ، وشيوخ التجهم ، والاعتزال . . . وأضرابهم من أهل التفرق ، والاختلاف الذين أحدثوا في الإسلام ضلالات وبدعاً ؛ وفرقوا دينهم وكانوا شيعاً . . ؛ فإذا لم يجز

(١ ، ٢) انظر : صحيح البخاري : ١/ ٥ وصحيح مسلم : ١/ ١٤٢ .

تفسير القرآن وإثبات ما دل عليه وحصول العلم اليقين بسنن رسول الله ﷺ الصحيحة الثابتة وكلام الصحابة وتابعيهم أفيجوز أن يرجع في معاني القرآن إلى تحريفات جهم وشيعته؟ . . من كل أعمى أعجميٍّ القلب واللسان بعيدٍ عن السنة والقرآن مغمور عند أهل العلم والإيمان »؟[1] .

٢ ـ ٥ ـ وقال الحافظ ابن حجر :

❑ (تنبيهان :

أحدهما : الذي يظهر في تصرف البخاري في كتاب التوحيد، أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيُدْخل كلّ حديث منها في باب يؤيده بآية من القرآن بلا إشارة إلى خروجها من أخبار الآحاد ، على طريق التنزل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديات ، وأن من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً[*] .

وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب « الرد على الجهمية » ، بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع[2] وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة ، فقال : « ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن مثله ؛ يقول الله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ** ﴾[3] ﴿ **وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ** ﴾ [آل عمران : ٢٨ ، ٣٠] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٥٥ ـ ٤٥٦ ، الطبعة الجديدة : و : ٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦ ، الطبعة القديمة و ٤٣٩ ـ ٤٤٠ ط/ دار الكتب العلمية .

(٢) وثقه أحمد وغيره ، وقال أحمد ، ثقة صاحب السنن وله غرائب ويعد من خطباء أهل البصرة توفي (١٦٤هـ) انظر : ترجمته في التاريخ الكبير : ٤/ ١٣٤ ، والصغير ٢/ ١٤٧ ، للبخاري وميزان الاعتدال ، للذهبي : ٢/ ١٨١ .

(٣) الحج : ٧٥ ، ولقمان : ٢٨ ، والمجادلة : ١ .

(*) هذه النكتة المهمة ذكرها ابن القيم قبل ابن حجر . انظر مختصر الصواعق ٤٥٦ .

﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[1] ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2] ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[3] ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾[4] ونحو ذلك» .

فلم يزل ـ أي سلام بن أبي مطيع ـ يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس)[5] .

٦ ـ وللخطيب البغدادي كلام في مثل هذا المعنى يأتي نص كلامه قريباً إن شاء الله [6] .

٧ ـ ٨ ـ ومثله كلام للإمام أبي محمد أحمد بن عبد الله المفضلي المزني (٣٥٦هـ)[7] . رواه عنه البيهقي بإسناده إليه ، وأقره [8] .

٩ ـ ولإمام الأئمة ابن خزيمة (٣١١هـ) كلام مهم أيضاً [9] .

١٠ ـ وقال ابن القيم : ولهذا كان أئمة السلف يذكرون الآيات ثم الأحاديث كما فعل البخاري ومن قبله ومن بعده ، فإن الإمام أحمد وابن راهويه وغيرهما يحتجون على صحة ما تدل عليه أحاديث النزول والإتيان

---

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) صٓ : ٧٥ .

(٣) النساء : ١٦٤ .

(٤) طه : ٥ .

(٥) فتح الباري : ١٣/ ٣٥٩ .

(٦) انظر : ص : ٢/ ١٢٩ .

(٧) ترجمته في الأنساب : ١١/ ٢٧٨ـ٢٧٩ والسير : ١٦/ ١٨١ـ١٨٤ .

(٨) انظر السنن الكبرى : ٣/ ٣ والأسماء والصفات : ٤٥٦ ، وسكت عليه الكوثري .

(٩) ذم التأويل للموفق ١٨ عنه .

ونحوها بالقرآن[1] .

الحاصل : أنَّ أخبار الصفات الصحيحة يؤيدها كتابُ الله ، فهي تفيد العلم اليقينيَّ ويثبت بها الاعتقادُ.

❁ ❁ ❁

(١) مختصر الصواعق : ٤٥٦ ، ط الجديدة و : ٤٤٠ ، ط/ دار الكتب العلمية .

○ **الوجه الخامس :**

أن نقول : إن أحاديث الصفات لو سلم أنها أخبارُ آحادٍ ؛ لكن لا نسلم أنها ظنيةٌ لا تفيد اليقين ولا تثبت بها العقيدة ؛

لأنها ليست أخبار آحاد فقط مجردة عن قرائن الصحة ، بل هي محتفة بالقرائن ؛ ومن المعروف المقرَّر المعترف به ، أن أخبار الآحاد المحتفة بقرائن الصحة مفيدةٌ للعلم اليقيني النظريِّ .

وقد صرح بهذا كبار أئمة الأمة ، وفيهم كثيرٌ من أساطين الماتريدية وعلى آخرهم الكوثري ، وكثيرٌ من أئمة الأشعرية ، بل بعض كبار المعتزلة ؛ فنصوص هؤلاء حجة عليهم في باب الصفات .

وفيما يلي نماذج ممن صرح بكون الخبر المحتف بالقرائن مفيداً للعلم اليقيني لتكون شاهدة لما قلنا وتقطع أعذار الماتريدية وتتم عليهم الحجة :

١ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام رأس المعتزلة (٢٣١هـ)[١] .

٢ ـ الإمام الحافظ الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)[٢] .

٣ ـ إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني (٤٧٨هـ)[٣] .

٤ ـ الغزالي (٥٠٥هـ) الذي يلقبونه بـ «حجة الإسلام» وكلاهما من كبار أئمة الأشعرية[٤] .

---

(١) انظر : أصول السرخسي : ١/ ٣٣٠ ، المحصول للرازي الجزء الثاني القسم الأول : ٤٠٣ عن النظام وأقراه .

(٢) انظر : الكفاية : ٣٢ـ٣٣ ، ونص آخر للخطيب ذكره الدكتور ملا خاطر في مكانة الصحيحين : ١٦٣ ، وأحال على الكفاية : ٣٢ ، ولم أجده فيما عندي من نسخ « الكفاية» المطبوعة .

(٣، ٤) التقرير والتحبير / لابن أمير الحاج الحنفي الماتريدي : ٢/ ٢٦٨ ، وتيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي الماتريدي : ٣/ ٧٦ عن إمام الحرمين ، والغزالي بل صرح الكوثري بأن المحتف بالقرائن قسيمٌ لخبر الواحد عند الغزالي . انظر نظرة عابرة : ١١٣ ، وصرح الغزالي أيضاً بأن مما يعلم صدقه بالسمع خبر الواحد إذا عمل بموجبه أهل الإجماع ، انظر : المنخول : ٢٤٥ ومثله في كلام الخطيب الآتي في ص ٢/ ١٢٩ .

٥ - وفخر الدين الرازي فيلسوف الأشعرية (٦٠٦هـ)[١] .

٦ - سيف الدين الآمدي (٦٣١هـ) وهو من كبار أئمة الأشعرية[٢] .

٧ - الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب (٦٤٦هـ)[٣] .

٨ - عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي من أئمة الأشعرية صاحب «المواقف» (٧٥٦هـ)[٤] .

٩ - سعد الدين التفتازاني الحنفي فيلسوف الماتريدية (٧٩٢هـ)[٥] .

١٠ - الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ومفاد كلامه : أنه لا خلاف في هذه المسألة ؛ لأن الخلاف فيها لفظي ؛ لأن من قال : يفيد العلم ، أراد العلم النظري ، ومن أبى - خص العلم بالمتواتر ولم يَنْفِ أن المحتفَّ بالقرائن أرجح[٦] .

١١- كمال الدين بن الهمام (٨٦١ هـ) وهو من أكبر الحنفية والماتريدية[٧] .

---

(١) المحصول الجزء الثاني ، القسم الأول : ٤٠٢-٤٠٣ .

(٢) انظر : الإحكام في أصول الأحكام : ٢/ ٤٨-٤٩ .

(٣) منتهى الأصول والأمل : ٧١ ، ومختصر المنتهى الأصولي بشرح عضد الدين الإيجي : ٢/ ٥٥ . وبشرح بيان المختصر لأبي الثناء الأصبهاني : ١/ ٦٥٦ .

(٤) شرح الإيجي لمختصر المنتهى الأصولي : ٢/ ٥٦ .

(٥) حاشية السعد التفتازاني على شرح مختصر المنتهى الأصولي : ٢/ ٥٦ .

(٦) نزهة النظر : ٢٦-٢٧ ، وشرحها لملا علي القاري : ٣٩-٤٥ ، وانظر فتح المغيث ١/ ٥١ ، وتوجيه النظر : ١٢٨ ، وأقره العلامة أنور شاه ، إمام الديوبندية ، مقدمة فيض الباري : ١/ ٤٦ .

(٧) التحرير مع شرحه التقرير لابن أمير الحاج : ٢/ ٢٦٨ ، وشرحه تيسير التحرير لأمير بادشاه : ٣/ ٧٦ .

١٢ ـ وتلميذه ابن أمير الحاج الحنفي (٨٧٩هـ)[(١)] .

١٣ ـ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)[(٢)] .

١٤ ـ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١هـ)[(٣)] .

١٥ ـ محمد أمين المعروف « بأمير بادشاه » الحنفي (٩٨٧هـ)[(٤)] .

١٦ ـ العلامة أنور شاه الكشميري الحنفي الديوبندي (١٣٥٢هـ)[(٥)] .

١٧ ـ الكوثري مجدد الماتريدية (١٣٨١هـ)[(٦)] .

وغيرهم ممن لا يُحْصَوْنَ.

❏ أنواع الأخبار المحتفة بالقرائن :

ذكر الحافظ ابن حجر أربعة أنواع للخبر المحتف بقرائن الصحة :

● **الأول** : ما أخرجه الشيخان في « صحيحيهما » ، مما لم يبلغ حد التواتر ، ولم ينقده أحد من الحفاظ ولم يقع التجاذب بين مدلوليه .

● **الثاني** : المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة .

● **الثالث** : المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ؛ حيث لا يكون غريباً ، كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد مثلاً ، ويشاركه فيه غيره عن الشافعي ، ويشاركه فيه غيره عن مالك ، فإنه يفيد العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته .

---

(١) انظر : التقرير والتحبير شرح التحرير : ٢/ ٢٦٨ .

(٢) انظر : فتح المغيث : ١/ ٥١ـ٥٢ .

(٣) انظر : تدريب الراوي : ١/ ١٣٣ .

(٤) تيسير التحرير : ٣/ ٧٦ .

(٥) مقدمة فيض الباري : ١/ ٤٥ـ٤٦ .

(٦) نظرة عابرة : ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ .

- **الرابع**: المتلقى بالقبول.

قال: « وهذا التلقي وحده أقوى في إفادته العلمَ من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر »[1].

قلت:

أما النوع الأول:

وهو الحديث المتفق عليه فقد صرح أهل هذا الشأن بأنه أعلى أقسام الصحيح؛ فيذكرون للحديث مراتبَ سبعاً:

- **الأولى**: ما أخرجه الشيخان في « صحيحيهما ».
- **الثانية**: ما انفرد به البخاري.
- **الثالثة**: ما انفرد به مسلم.
- **الرابعة**: ما كان صحيحاً على شرطهما جميعاً.
- **الخامسة**: ما كان على شرط البخاري.
- **السادسة**: ما كان على شرط مسلم.
- **السابعة**: ما كان صحيحاً، ولم يكن على شرط واحدٍ منهما[2].

---

(١) نزهة النظر: ٢٦-٢٧، وشرحها للقاري: ٣٩-٤٥، وانظر فتح المغيث: ١/ ٥٠-٥٢ وتوجيه النظر: ١٢٨.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٣-٢٤، الإرشاد: ١/ ١٣٠، التقريب: ٤٠، كلاهما للنواوي، التقييد والإيضاح: ٢٨، التبصرة والتذكرة: ١/ ٦٤ كلاهما للعراقي، جواهر الأصول: ١٨-١٩، لأبي الفيض الفارسي الفصيح الهروي الحنفي، وتنقيح الأنظار لابن الوزير مع شرحه توضيح الأفكار للأمير الصنعاني: ١/ ٨٨-٨٩، نزهة النظر: ٣١-٣٢، والنكت على ابن الصلاح: ١/ ٣٦٣-٣٦٦، المختصر: ١١٣-١١٤، للكافيجي الحنفي، فتح المغيث: ١/ ٤٢-٤٣، تدريب الراوي: ١/ ١٢٢-١٢٣، مقدمة في أصول الحديث: ٨٧-٨٩، للشيخ عبد الحق الدهلوي الحنفي، فتح الباقي: ١/ ٦٤، للشيخ زكريا الأنصاري، خلاصة الفكر: ٤٨-٤٩، للشنشوري، قواعد التحديث: ٨٢، للعلامة القاسمي.

فهذا النوع من الأحاديث قد صرح جمع غفير من الجهابذة النحارير من المحدثين ، ومن كبار أساطين المتكلمين من الماتريدية والأشعرية بأنها تفيد العلم اليقيني النظري .

فكيف يصح زعم الماتريدية : أن أحاديث الصفات أخبار آحاد ظنية؟ لا تثبت بها العقيدة ؟! .

وفيما يلي نماذج من هؤلاء الأعلام :

١ ـ أبو إسحاق إسماعيل بن محمد الاسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨هـ) فقد نقل على ذلك إجماع أهل الحديث ، فقال : « أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها « الصحيحان » مقطوع بها عن صاحب الشرع »[١] .

٢ ـ الإمام أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ) إمام الحنفية في وقته[٢] .

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي ـ صاحب « الجمع بين الصحيحين» (٤٨٨هـ)[٣] .

٤ ـ الإمام أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) أحد كبار أئمة الأشعرية ، ذكره الكوثري فيمن يقولون بإفادة أحاديث « الصحيحين » القطع[٤] .

٥ ـ الإمام أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ)[٥] .

---

(١) النكت على ابن الصلاح : ١/ ٣٧٧ ، نزهة النظر : ٢٧ ، فتح المغيث : ١/ ٥١ ، عنه .

(٢) انظر فيض الباري (المقدمة) : ١/ ٤٥ ، للشاة أنور شاه الكشميري الديوبندي ، نظرة عابرة : ١١١ ، للكوثري عنه .

(٣) نزهة النظر : ٢٧ ، عنه .

(٤) انظر نظرة عابرة : ١٠٩ .

(٥) شروط الأئمة الستة : ٢١ .

٦ ـ أبو نصر بن يوسف (هو عبد الرحيم بن عبد الخالق اليوسفي) (٥٧٤هـ)[١] .

٧ ـ الإمام الحافظ صدر الدين أبو طاهر أحمد بن محمد الأصفهاني السِّلفِي (٥٧٦هـ)[٢] .

٨ ـ الإمام أبو عمرو بن الصلاح (٦٤٣هـ) .

ونص كلامه : « وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به . . . ، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ ، ولهذا كان الإجماع على الاجتهاد حجةً مقطوعاً بها ، وأكثر إجماعات العلماء كذلك ، وهذه نكتة نفيسة نافعة . . . »[٣] .

٩ ـ شيخ الإسلام (٧٢٨هـ)[٤] ، وسيأتي نصه قريباً إن شاء الله تعالى .

١٠ ـ الإمام ابن القيم (٧٥١هـ)[٥] .

١١ ـ الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ) .

ومن كلامه : « وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد إليه »[٦] .

---

(١) التقييد والإيضاح : ٢٨ ، التبصرة والتذكرة : ١/ ٦٩ ، تنقيح الأنظار مع توضيح الأفكار : ١/ ١٢٣ ، والنكت على ابن الصلاح : ١/ ٣٧٩ ، عنه .

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٤٨٣ ، الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

(٣) علوم الحديث له : ٢٤ـ٢٥ .

(٤) علم الحديث لشيخ الإسلام : ٧٧ ، ٧٨ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨/ ١٧ ، ٢٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٩ ، مقدمة في أصول التفسير : ٦٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٣٥٠ .

(٥) مختصر الصواعق المرسلة ٤٨٣ الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

(٦) اختصار علوم الحديث مع شرحه : الباعث الحثيث لأحمد بن محمد شاكر : ٣٥ .

١٢ ـ والإمام عمر بن رسلان البلقيني (٨٠٥هـ)[١] .

١٣ ـ وأبو الفيض محمد بن محمد بن علي الفارسي المعروف بفصيح الهروي الحنفي (٨٣٧هـ)[٢] .

ومن قوله : « ما روياه ، أو واحد مقطوع بصحته ، أي يفيد العلم القطعي نظراً لا ضرورة . . . »[٣] .

١٤ ـ الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) .

قال : « . . منها ما أخرجه الشيخان في « صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر ، فإنه احتفت به قرائن ، منها : جلالتهما في هذا الشأن ، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما ، وتلقى العلماء لكتابيهما بالقبول ، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر ، إلا أن هذا يختص بما لم ينقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين »[٤] .

١٥ ـ والسخاوي (٩٠٢هـ)[٥] .

١٦ ـ والسيوطي (٩١١هـ).

وقال : « وهو الذي أختاره ، ولا أعتقد سواه»[٦] .

---

(١) محاسن الاصطلاح : ١٠١ ، ط : دار الكتب المصرية القاهرة (١٣٧٤هـ) .

(٢) ترجمته في هدية العارفين : ٢/ ١٨٩ .

(٣) جواهر الأصول : ٢٠ـ٢١ .

(٤) نزهة النظر : ٢٦ـ٢٧ ، وشرحها للقاري : ٤١ ، وانظر أيضاً النكت على ابن الصلاح : ١/ ٣٧٤ـ٣٨٠ .

(٥) انظر فتح المغيث : ١/ ٥١ ـ ٥٢ .

(٦) تدريب الراوي : ١ / ١٣٤ ، وانظر ألفية السيوطي مع شرح الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر : ٣ ، ومنهج ذوي النظر ، للشيخ محمد محفوظ الترمسي شرح منظومة علم الأثر للسيوطي : ١١ .

١٧ ـ والعلامة محمد معين السندي الحنفي (١١٦١هـ)[١] فله بحث قيم في إفادة أحاديث « الصحيحين » القطع[٢] ودراساته تقمع الحنفية .

١٨ ـ الإمام الشاه ولي الله الدهلوي إمام الحنفية في وقته (١١٧٦هـ) .

فقد قال : « أما «الصحيحان» فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يُهَوِّنْ أمرَهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين ، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة « وكتاب الطحاوي» ومسند الخوارزمي[٣] ، وغيرهما تجد بينها وبينهما بعد المشرقين »[٤] .

وقال في الثناء على صحيح البخاري :

« ولعمري ! إنه نال من الشهرة ، والقبول درجة لا يرام فوقها »[٥] .

---

(١) انظر ترجمته ومكانته عند الحنفية في نزهة الخواطر : ٦/ ٣٥١ـ٣٥٥ ، وذكره البنوري في كبار علماء الحنفية وأئمتهم . انظر تكملة البنوري لفقه أهل العراق للكوثري تحقيق أبي غدة : ٧٨ ، ولتقدمة الكوثري لنصب الراية ٤٩ .

(٢) دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ، الدراستان العاشرة ، والحادية عشرة : ٣٠٨ـ ٤٠٢ ؛ الدراسة العاشرة في إثبات إفادة الصحيحين القطع ، والدراسة الحادية عشرة في إثبات ترجيح أحاديث الصحيحين على غيرها ، والرد على مزاعم الإمام ابن الهمام الحنفي ومن سايره من الكوثرية الديوبندية وغيرهم .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الكلابازي السبذموني الحارثي البخاري الخوارزمي المعروف بالأستاذ (٣٤٠هـ) وهو جامع « مسند أبي حنيفة » ؛ كان كثير الحديث ، لكنه ضعيف الرواية ، غير موثوق به ، صاحب عجائب ومناكير وغرائب ، ليس بموضع الحجة بل يتهم بوضع الحديث ،ووضع هذا الإسناد على هذا المتن . راجع : تاريخ بغداد : ١٠/ ١٢٦ـ١٢٧ ، الأنساب : ٧/ ٢٩ ، الميزان : ٢/ ٤٩٦ـ٤٩٧ .

وذكر العلامة اللكنوي جروح أهل العلم فيه وسكت عليها ، انظر الفوائد البهية : ١٠٤ـ١٠٦ .

قلت : فماذا تكون قيمة مسنده ؟ فكيف تفتخر الحنفية به ؟ .

(٤ـ٥) حجة الله البالغة : ١/ ١٣٢ـ١٥١ ، والإنصاف : ٥٥ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثري .

وكم لهذا الإمام من نصوص تقطع دابر أصول الحنفية .

١٩ ـ والأمير اليماني الصنعاني (١١٨٢هـ)[1] .

٢٠ ـ والإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ)[2] .

٢١ ـ والحافظ المحدث أبو العلي محمد عبد الرحمن المباركفوري (١٢٥٣هـ)[3] .

٢٢ ـ ومحدث الشام العلامة جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)[4] .

٢٣ ـ والشيخ طاهر بن صالح الجزائري (١٣٧٨هـ)[5] .

٢٤ ـ العلامة محمد أنور شاه الكشميري الديوبندي الملقب بإمام العصر (١٣٥٢هـ) الذي يعظمه الديوبندية والكوثرية غاية التعظيم ، ونحن نسوق نصه بطوله لأهميته ، ولمكانته عندهم[6] إتمامًا للحجة وإيضاحاً للمحجة .

قال رحمه الله : « القول الفصل في أن خبر « الصحيحين » يفيد القطع اختلفوا في أن أحاديث الصحيحين هل تفيد القطع أم لا ؟

فالجمهور [7] إلى أنها لا تفيد القطع ، وذهب الحافظ رضي الله عنه إلى أنها تفيد القطع ، وإليه جنح شمس الأئمة السرخسي رضي الله عنه من الحنفية ، والحافظ ابن تيمية من الحنابلة ، والشيخ عمرو بن الصلاح رضي الله عنه ، وهؤلاء وإن كانوا أقل عدداً[8] إلا أن رأيهم هو الرأي .

---

(١) توضيح الأفكار : ١/١٢٣ ، و قصب السكر مع شرحه سح المطر ، لشيخنا عبد الكريم بن مراد الأثري : ٣٥ حفظه الله .

(٢) إرشاد الفحول : ٥٠ .

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي : ١/٥٨ـ٣١٤ ، ٣١٨ .

(٤) قواعد التحديث : ٨٥ـ٨٦ .

(٥) توجيه النظر : ١٣٥ .

(٦) انظر نماذج غلوهم في الثناء عليه : ص: ١/ ٣٧٠ـ٣٧١ .

(٧ـ٨) **قلت** : بل الأمر بالعكس ، وهذا مبني على أنه لم يتتبع أقوال العلماء ، راجع مختصر الصواعق المرسلة : ٤٨٢ الجديدة و ٤٦٥ دار الكتب العلمية .

وقد سبق في المثل السائر :

*** تعيرنا أنا قليل عديدنا * فقلت لها : إن الكرام قليل ***

. . . **فإن قيل** : إن فيهما أخباراً آحاداً(*) ، وقد تقرر في الأصول أنها لاتفيد غير الظن .

قلت : لا ضير ؛ فإن هذا باعتبار الأصل ، وذاك بعد احتفاف القرائن ، واعتضاد الطرق ، فلا يحصل القطع إلا لأصحاب الفن الذين يسر لهم الله سبحانه التمييز بين الفضة والقَضة[1] ، ورزقهم علماً من أحوال الرواة ، والجرح والتعديل ، فإنهم إذا مروا على حديث وتتبعوا طرقه ، وفتشوا رجاله ، وعلموا حال إسناده ـ يحصل لهم القطع ، وإن لم يحصل لمن لم يكن له بصر ولا بصيرة . . ؛

ألا ترى أن الواحد جليل القدر إذا أخبرك بأمر ، فنظرت إلى حاله وثقته ، وعلمه ودينه ـ أيقنت بخبره كفلق الصبح ، ولا يبقى في نفسك قلق واضطراب ، وكفاك جماعة ؛ فإن واحداً قد يزن جماعة بل يرجحهم ، والآخر كريشة طائر لا يوازي جناح بعوضة ، وإن إبراهيم كان أمة قانتاً ، ومن أمته من يجيء يوم القيامة أمة وحده .

*** ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد ***

. . . ، ولما كان هذا أمراً لا يسع إنكاره لأحد ـ جعل الحافظ هذا النزاع راجعاً إلى النزاع اللفظي ، فلم يبق في نفس إفادة القطع خلاف ، ولا شقاق ، وإنما هو في أن تلك الإفادة بديهية ، أو نظرية فمن ذهب إلى أنها تفيد القطع أراد به النظري ، ومن أنكرها أراد به الضروري .

(١) الحصى : راجع القاموس : ٨٤١.

(*) هكذا في الأصل ولعل الصواب : « أخبار الآحاد» .

وهذا ، فإنه تحقيق حقيق بالقبول ، ومن حاد عنه ، فقد عدل عن المسلك القويم »[1] .

قلت : نص العلامة الكشميري هذا يستأصل مزاعم الماتريدية ولا سيما الكوثرية والديوبندية منهم .

٢٥ ـ والكوثري مجدد الماتريدية وإمامهم في وقته (١٣٧١هـ)[2] ، فقد اعترف في صدد إثبات نزول عيسى عليه السلام بأن أحاديث الصحيحين تفيد القطع ، وهذا حجة عليه ، وعلى الماتريدية في باب الصفات .

٢٦ ـ ومحدث مصر ، العلامة أبو الأشبال أحمد بن محمد بن شاكر (١٣٧٧هـ)[3] .

٢٧ ـ والعلامة محمد إسماعيل السلفي (١٣٨٧هـ)[4] فله خدمة مشكور عليها في هذا الباب[5] .

٢٨ ـ والدكتور خليل ملا خاطر « من المعاصرين » له عمل عظيم في الذب عن مكانة « الصحيحين » ، وله بحث قيم في إفادة أحاديث الصحيحين القطع [6] وهذا الكتاب عديم النظير لقلع نسج متعصبة الحنفية .

---

(١) مقدمة فيض الباري : ١/ ٤٥ـ٤٦ وأقره تلميذه البنوري الكوثري .

(٢) نظرة عابرة : ١٠٩ـ١١٢ .

(٣) الباعث الحثيث : ٣٥ـ٣٧ ، شرح ألفية السيوطي : ٤ـ٥ .

(٤) هو العلامة محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفي « نسبة إلى السلف الصالح » كان أميناً عاماً لجمعية « أهل الحديث » بباكستان ثم أميراً لها ، وكان له مجال عظيم في الدعوة إلى التوحيد والسنة والإرشاد والسياسة والتأليف والتعليم ، راجع مقدمة الدكتور صلاح الدين مقبول أحمد لكتاب « موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي » ٢٤ ـ ٣٠ ، للمترجم له ، وقد فضح « المودودية » فيه .

(٥) موقف الجماعة الإسلامية « المودودية» من الحديث النبوي : ٨٩ـ١٠٣ .

(٦) مكانة الصحيحين : ١٣٥ـ١٣٩ .

قلت : الحاصل : أن أحاديث « الصحيحين» تفيد العلم القطعي بشهادة من ذكرنا وفيهم كبار أعيان الحنفية الماتريدية الديوبندية منهم ، والكوثرية ، وغيرهم ، بل ثبت بلسان الحافظ ابن حجر ، والعلامة الكشميري الديوبندي أن هذه المسألة لا خلاف فيها ، فمن أثبت العلم القطعي - أراد النظري ، ومن نفى ذلك أراد البديهي ولم ينف النظري .

❑ **تنبيه مهم :**

لقد تبين مما سبق من علو مكانة « الصحيحين » أن أحاديثهما تفيد القطع ، وأنها أصح الصحاح .

إذا تقرر هذا علم أن أحاديث « الصحيحين» مقدمة على غيرها عند التعارض ، ولا أعلم في هذا خلافاً لأحد إلا لمتأخري الحنفية ، فقد قالوا بعدم ترجيح أحاديث « الصحيحين» عند التعارض على غيرها ، وذلك لأنهم يعلمون جيداً أن مذهبهم مخالف لكثير من أحاديث « الصحيحين » ، فوضعوا هذا الأصل ليخرجوا بهذا عن هذا المضيق ؛ فقالوا : لا ترجيح لأحاديث «الصحيحين» عند التعارض بل - يجوز أن يقدم حديث آخر على حديث «الصحيحين» .

وأول من وضع هذا الأصل - فيما أعلم - من الحنفية هو الكمال بن الهمام (٨٦١هـ) ثم تابعه الحنفية ، ولا سيما الديوبندية منهم ، والكوثرية[1] .

---

(١) انظر فتح القدير : ١/ ٤٥٤ ، التحرير : ٣/ ٣٠ ، كلاهما لابن الهمام ، التقرير والتحبير شرح التحرير لابن أمير الحاج : ٣/ ٣٠ ، تيسير التحرير لأمير باد شاه : ٣/ ١٦٦ ، التعليقات المهمة للكوثري : على شروط الأئمة للمقدسي ، والحازمي : ٤٩-٥٠ ، ٧٠-٧١ ، ومقدمة إعلاء السنن : ١/ ٤١ ، وقواعد في علوم الحديث لظفر أحمد العثماني الديوبندي ، وتعليقات أبي غدة الكوثري عليها : ٦٤-٦٦ ، ومقدمة أوجز المسالك للشيخ زكريا الديوبندي شيخ جماعة التبليغ : ١/ ١٣٧-١٣٨ .

قلت : لقد وفق الله تعالى العلامة محمد معين السندي الحنفي (١١٦١هـ) صاحب الإمام ولي الله الدهلوي الحنفي (١١٧٦هـ) فوقف لهم بمرصاد ، وجعل مقالتهم هذه كأن لم تغن بالأمس . انظر دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ، الدراسة الحادية عشرة : ٣٢٨-٢٠٤ .

قلت : وهذا الأصل الفاسد مبني على أصلهم الآخر أفسد منه ، وهو : أن للحنفية أصولاً وقواعدَ في تصحيح الحديث وتضعيفه ، كما أن للمحدثين قواعد ، فرب حديث ضعيف عند المحدثين صحيح عند الحنفية ، وبالعكس فلا لوم على الحنفية إذا خالفوا بعض الأحاديث[1] .

قلت : هذا الذي عرضناه من مكانة أحاديث « الصحيحين » ، وأنها مما احتف بالقرائن ، وأنها تلقتها الأمة بالقبول ، وأنها تفيد العلم القطعي اليقيني - على لسان كبار أئمة الحنفية ، وغيرهم - يقطع دابر هذا الأصل الفاسد ، ولقد تصدى للرد على هذا الأصل المُحَدِّث المباركفوريُّ (١٢٥٣هـ)[2] .

قلت : ويكفي لرد مزاعمهم في تقديم حديث خارج « الصحيحين » على أحاديثهما ورد أحاديث « الصحيحين » بذلك دفاعاً عن مذهبهم - **ما قاله الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني الملقب بركن الدين** (٤١٨هـ) :

« أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها « الصحيحان » مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ، ورواتها » .

قال : « فمن خالف حكمُه خبراً منها ، وليس له تأويلٌ سائغٌ للخبر نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول »[3] .

قلت : لكثير من متعصبة الحنفية موقف مذموم من « الصحيحين » وفي

---

(١) انظر قواعد أصول الحديث : ٢٠-٤٦١ ، ومقدمة إعلاء السنن : ١/ ١٧ ، ٢٨٤ ، لظفر أحمد العثماني الديوبندي ، تحقيق وتعليق أبي غدة الكوثري ، وانظر أيضاً التعليقات المهمة للكوثري على شروط الأئمة : ٧٠ .

(٢) انظر مقدمة تحفة الأحوذي : ١/ ٣١٠-٣٢٢ .

(٣) فتح المغيث : ١/ ٥١ ، عنه .

قلوبهم حزازة منهما يبدو أثرها بين حين وآخر ، وما تخفي صدورهم أكبر ؛ ولكن كتابَي « الدراسات» و « المكانة» قضاءٌ عليهم[1] .

وللحنفية عدة أصول باطلة فاسدة حماية للمذهب يحتاج إبطالُها إلى كتاب مستقل[*] ولي في ذلك كتاب * علّه يُفتح لإخراجه باب *

❑ **وأما النوع الثاني :**

من المحتف بالقرائن ـ وهو المشهور ـ فهو خارج عن موضوع النزاع ؛ لأنه ليس من أخبار الآحاد عند الحنفية بل المشهور عند الجصاص ـ وهو من كبار أئمة الحنفية ـ قسم من المتواتر ، فهو يفيد العلم اليقيني القطعي كما سبق[2] .

❑ **أما النوع الثالث :**

من المحتف بالقرائن ـ وهو المسلسل بالأئمة ـ فقد حكى السهيلي[3] إفادته العلم اليقيني عن بعض الشافعية[4] .

---

(١) انظر على سبيل المثال : الجواهر المضية : ٤/ ٥٦٤ ـ ٥٧٠ ، التعليقات المهمة للكوثري على شروط الأئمة : ٦٩ ، ٧٥ ، ومقالاته : ٨٤ ، وقواعد في علوم الحديث : ٤٦٣ ـ ٤٦٨ ، ومقدمة إعلاء السنن ١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٨ كلاهما لظفر أحمد الديوبندي ، تحقيق وتعليق أبي غدة الكوثري ومقدمة تنسيق النظام ٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢/ ٨٩، وما سيأتي في ص : ٢/ ١٢٧ .

(٣) السهيليون كثير ، ولعله أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ) مؤلف الروض الأنف .

(٤) مكانة الصحيحين : ١٣٣ ـ ١٣٤ ، للدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر عن « المنهج الحديث في علوم الحديث » للدكتور محمد بن محمد السماحي : ٧٢ ، ط : القاهرة، عن السهيلي .

(*) فردوا كثيراً من الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة بغلوهم في القياس ، وبأصلهم الفاسد : أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا يجوز ؛ وبقاعدتهم الباطلة : أن العبرة لرأي الراوي لا لروايته .

انظر أعلام الموقعين: ١/ ٢٤٦ـ٢٤٨ ، ٢/ ٣٠٧ ، ٣٠٩، ٣/ ٣٨ـ ٤٠، فترى عجب العجاب في هذا الباب وفيه عبرة لأولي الألباب .

وحكاه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) عن بعض المحدثين[*] .

قلت : وجزم به الحافظ ابن حجر ؛ حيث قال : « فإنه يفيد العلم عند سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته ، وأن فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم . . . »[١] .

قلت : وإلى هذا يشير كلام العلامة الكشميري الديوبندي ؛ حيث يقول : « فإن واحداً قد يزن جماعة بل يرجحهم . . . ؛

*** ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد *»**[٢]

❑ وأما النوع الرابع :

من المحتف بالقرائن - وهو المتلقى بالقبول - فهذا النوع بمدلوله أعم من الأنواع الثلاثة الأول فهو يشملها جميعاً سواء كان في « الصحيحين» أو كان مشهوراً ، أو كان مسلسلاً بالأئمة ، فهو يفيد العلم اليقيني القطعي النظري ، وهو مذهب كثير من أهل الكلام من المعتزلة ، والماتريدية والأشعرية ومذهب أهل الحديث قاطبة والسلف عامة ، وهو مذهب عامة المحققين من كبار أئمة الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، ولم يخالف في ذلك إلا شرذمة قليلة من المتأخرين تبعاً لبعض المتكلمين ، فلا عبرة بهم ، كما صرح به شيخ الإسلام وغيره[٣] .

---

(١) نزهة النظر : ٢٧ ، وشرحها للقاري : ٤٥ ، وانظر تدريب الراوي : ١/ ١٣٤ .

(٢) تقدم في ص : ٢/ ١٢٢ .

(٣) انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٤٧٤ - ٤٧٥ ، واختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث : ٣٦، محاسن الاصطلاح : ١٠١ ، النكت على ابن الصلاح : ١/ ٣٧٦ ، فتح المغيث : ١/ ٥١ ، تدريب الراوي : ١/ ١٣٣ ، وقواعد التحديث : ١٨٥ ، توجيه النظر : ١٣٤ ، وسيأتي قريباً نص كلام شيخ الإسلام .

(*) انظر التبصرة : ٢٩٨ للشيرازي .

ولا شك أن أحاديث الصفات لا تخلو من هذا النوع فهي مفيدة للعلم القطعي اليقيني ، فكيف يصح دعوى الماتريدية وغيرهم من المتكلمين : أنها أخبار آحاد، لا تفيد إلا الظن؟ .

وفيما يلي عرض بعض نصوص العلماء إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة وقطعاً لأعذار الماتريدية وإلقامهم الأحجار .

١ ـ **الإمام عيسى بن أبان** (٢٢١هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية الأوائل[١] ، فقد حكي عنه أنه قال :

«خبر الواحد إذا عمل عليه أكثر الصحابة وعابوا من لم يعمل به يقطع به»[٢] .

٢ ـ **أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي الحنفي** ، إمام الهاشمية من المعتزلة (٣٢١هـ)[٣] .

٣ ـ **أبو الحسن عبيد الله بن الحسن الكرخي** أحد كبار أئمة الحنفية (٣٤٠هـ)[٤] .

٤ ـ **وقال الإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصاص** إمام الحنفية في وقته (٣٧٠هـ)[٥] عند الكلام حول حديثين في طلاق الأمة ، وعِدَّتها :

« وقد استعملت الأمة هذين الحديثين في نقصان العدة ـ وإن كان وروده من طريق الآحاد ـ فصار في حيز التواتر ؛ لأن ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار

---

(١) انظر مكانته الجليلة عند الحنفية في الجواهر المضية : ٢/ ٦٧٨ ـ ٦٨٠ ، والفوائد البهية : ١٥١ .

(٢) المعتمد لأبي الحسين البصري الحنفي المعتزلي : ٢/ ٨٦ عنه .

(٣، ٤) انظر رأيهما في المعتمد : ٢/ ٨٤ ، وتيسير التحرير : ٣/ ٨٠ .

(٥) انظر مكانته وترجمته في الجواهر المضية : ١/ ٢٢٠ ـ ٢٢٤ ، الطبقات السنية : ١/ ٤١٢ ـ ٤١٥ ، والفوائد البهية : ٢٧ .

الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر لما بيناه في مواضع»[1] .

٥ ـ الإمام أبو بكر بن فورك (٤٠٦هـ) من كبار أئمة الأشعرية ـ فقد حكى عن إمام الحرمين أنه قال :

« الخبر الذي تلقته الأئمة بالقبول محكوم بصحته . . وإن تلقوه بالقبول قولاً وقطعاً حكم بصدقه »[2] .

٦ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الاسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨هـ) فقد حكى عنه إمام الحرمين :

« أن ما اتفق عليه أئمة الحديث مستفيض وهو قسم آخر بين المتواتر وبين خبر الواحد ، وأنه يقيني العلم نظراً »[3] .

٧ ـ وقال أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري الحنفي المعتزلي (٤٣٦هـ) :

« فأما خبر الواحد إذا أجمعت الأمة على مقتضاه ، وحكمت بصحته ، فإنه يقطع على صحته ، لأنها لا تجمع على خطأ »[4] .

٨ ـ وقال الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) : « . . . وقد يستدل على صحته بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن ، أو السنة المتواترة ، أو أجمعت

---

(١) أحكام القرآن : ١/ ٣٨٦ ، طبعة : دار الكتاب العربي بيروت و٢/ ٨٣ ، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت ، تحقيق : محمد صادق قمحاوي ، وأقره ظفر أحمد الديوبندي ، وأبو غدة الكوثري ، انظر قواعد علوم الحديث : ٦٢ .

(٢) البرهان : ١/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥ ، وانظر مشكل الحديث : ٤٤ ، ٤٩٨ ـ ٤٩٩ .

(٣) البرهان : ١/ ٥٨٤ ، وهذا التقسيم رأي ابن فورك أيضاً . انظر مكانة الصحيحين : ١٣٤ .

(٤) المعتمد : ٢/ ٨٤ .

الأمة على تصديقه ، أو تلقته وعملت بموجبه»[1] .

٩ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي أحد الأئمة الشافعية (٤٧٦هـ) .

قال : « . . . خبر الواحد الذي تلقته الأمة بالقبول ، فيقطع بصدقه سواء عمل الكل به أو عمل البعض ، وتأوله البعض ، فهذه الأخبار توجب العمل ، ويقع العلم بها استدلالاً »[2] .

١٠ ـ الإمام أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ) أحد أكابر أئمة الحنفية [3] .

١١ ـ وللإمام أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٨٩هـ) جد صاحب الأنساب : كلام في غاية الأهمية في قبول خبر الواحد في العقيدة ، وأن الخبر إذا صح ورواه الثقات وتلقته الأئمة بالقبول فهو يوجب العلم اليقيني ، وهذا قول عامة أهل الحديث ، وخلاف ذلك قول أهل البدعة ، وقد ذكرنا نص كلامه[4] .

١٢ ـ وقال الإمام محفوظ بن أحمد الكلوذاني من أئمة الحنابلة في وقته (٥١٠هـ) :

« فأما خبر الواحد إذا أجمعت الأمة على حكمه وتلقته بالقبول . . فظاهر كلام أصحابنا : أنه يقع به العلم . . . »[5] .

---

(١) الكفاية : ٣٢ـ٣٣ .

(٢) اللمع : ٢١٠ ، وشرح اللمع : ٢/ ٥٧٩ .

(٣) انظر ما يأتي في كلام شيخ الإسلام قريباً في ص ٢/ ١٣٢ ، وانظر نظرة عابرة للكوثري : ١١١ ، وراجع مقدمة فيض الباري : ٤٥ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٢/ ٩٢ ، وأقره الكوثري ، انظر نظرة عابرة ١٠٩ .

(٥) التمهيد : ٣/ ٨٣ـ٨٤ .

١٣ ـ ١٨ ـ وقال شيخ الإسلام (٧٢٨هـ) :

« . . . فإن جمهور ما في البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله : لأنه غالبه من هذا النحو ؛ ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول ، والتصديق ؛ والأمة لا تجتمع على خطأ ؛ فلو كان الحديث كذباً في نفس الأمر ـ والأمة مصدقة له قابلة له ـ لكانوا قد اجتمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب ؛ وهذا إجماع على خطأ ، وذلك ممتنع » .

وقال : « ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً ـ إذا كان في الاعتقاد ـ أو عملاً ـ إذا كان في الأحكام ـ أنه يوجب العلم ، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد .

إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك ، ولكن كثيراً من أهل الكلام ، أو أكثرهم يوافقون الفقهاء ، وأهل الحديث والسلف على ذلك ، وهو قول أكثر الأشعرية ، كأبي إسحاق[٢] ، وابن فورك[٣] .

وأما ابن الباقلاني : فهو الذي أنكر ذلك ، وتبعه مثل أبي المعالي[٤] وأبي حامد[٥]

---

(١) هو إبراهيم بن محمد الاسفراييني الملقب بركن الدين (٤١٨هـ) ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي : ٤/ ٢٥٦ ـ ٢٦٢ ، وتقدم قوله قريباً .

(٢) تقدم قوله قريباً .

(٣) ويعرف بالباقلاني أيضاً وهو أبو بكر محمد بن الطيب القاضي المالكي : (٤٠٣هـ) . راجع ص ٢/ ٥٩٤ .

(٤) عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين (٤٧٨هـ) .

(٥) الغزالي (٥٠٥هـ) . انظر ٢/ ٧٢ ـ ٧٣ .

وابن عقيل[1] ، وابن الجوزي ، وابن الخطيب[2] ، والآمدي ونحو هؤلاء .

والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد[3]، وأبو الطيب[4]، وأبو إسحاق[5]، وأمثاله من الشافعية ، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب[6] ، وأمثاله من المالكية .

وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي[7] ، وأمثاله من الحنفية .

وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب ، وأبو الحسن بن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنبلية .

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع فالاعتبار[8] في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع

---

(١) هو الإمام أبو الوفاء علي بن عقيل من كبار الحنابلة(٥١٢ هـ) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/ ١٤٢ـ١٦٣ .

(٢) فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) فيلسوف الأشعرية . راجع ص٢/ ٧٤ـ٧٨ .

(٣) هو أحمد بن محمد الأسفراييني شيخ الشافعية في طريقة العراق (٤٠٦هـ) طبقات الشافعية للسبكي : ٤/ ٦١ـ٧٤ .

(٤) هو طاهر بن عبد الله الطبري الشافعي الفقيه الأصولي الجدلي (٤٥٠هـ) طبقات الشافعية للسبكي : ٥/ ١٢ـ٥٠ .

(٥) الشيرازي صاحب « اللمع » وتقدم قوله قريباً في ص ٢/ ١٢٩ .

(٦) أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي رئيس القضاة (٤٢٢هـ) ترتيب المدارك : ٧/ ٢٢٠ـ ٢٢٢ .

(٧) المعروف في لقبه عند الحنفية : « شمس الأئمة » ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد أحد أئمة الحنفية (٤٨٣هـ) وصاحب « المبسوط» . راجع الجواهر المضية .

(٨) راجع لمسألة : أن الاعتبار بالإجماع على شيء إنما هو بإجماع أهل ذلك الفن ، لا غيرهم ـ علم الحديث لشيخ الإسلام : ١١٩ ـ ١٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى: ١٨/ ٥١ ، رفع الملام: ٧٩ـ ٨٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٢٠ / ٢٥٨ ، مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٤٨٣ ، مقدمة فيض الباري : ١/ ٤٥ .

أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة . . . »[1] .

١٩ ـ ٢٣ ـ قلت : قد نقل كلام شيخ الإسلام هذا جماعة من العلماء وأقروه : كالإمام ابن القيم (٧٥١هـ)[2] ، والحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ)[3] ، والإمام عمر ابن رسلان البلقيني (٨٠٥هـ)[4] .

والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)[5] والسخاوي (٩٠٢هـ)[6] والسيوطي (٩١١هـ)[7] ، والعلامة محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار (٩٧٢هـ)[8] والأمير الصنعاني (١١٨٢هـ)[9] ، وجمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)[10] ، وطاهر بن صالح الجزائري (١٣٣٨هـ)[11] .

والكوثري مجدد الماتريدية وإمامهم في وقته (١٣٧١هـ) وذكر نص كلام

---

(١) مقدمة في أصول التفسير : ٦٧ـ٦٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٣٥١ـ٣٥٢ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٠١ـ١٠٣ ، وانظر علم الحديث : ٧٢ ، ٧٨ ، ١٠٣ـ١٠٤ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٨ /١٧ ، ٢٢ ، ٤٠ـ٤١ ، ٤٨ـ٥١ ، ورفع الملام : ٦٩ـ٧١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٢٠ـ٢٥٧ـ٢٥٨ ، المسودة : ٢٢٠ـ٢٢٤ ، لأبناء تيمية ، وأصول الفقه لابن تيمية : ١/ ٢٥٠ـ٢٥٢ ، للدكتور صالح بن عبد العزيز .

(٢) الصواعق المرسلة (مختصر الصواعق المرسلة) : ٢/ ٤٨١ـ٤٨٤ .

(٣) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر : ٣٦ .

(٤) محاسن الاصطلاح : ١/ ٣٧٤ـ٣٧٧ ، تحقيق : د/ عائشة بنت الشاطئ : دار الكتب المصرية (١٩٧٤م) .

(٥) النكت على ابن الصلاح : ١/ ٣٧٤ـ٣٧٧ .

(٦) فتح المغيث : ١/ ٥١ .

(٧) تدريب الراوي : ١/ ١٣٢ـ١٣٣ .

(٨) المختبر المبتكر شرح المختصر المعروف بشرح الكوكب المنير : ٢/ ٣٤٩ـ٣٥٠ .

(٩) توضيح الأفكار : ١/ ١٢٣ـ١٢٦ ، ٢٦ـ٢٧ .

(١٠) قواعد التحديث : ٨٥ـ٨٧ .

(١١) توجيه النظر : ١٣٢ـ١٣٥ وأحال عليه الكوثري كما في ص : ٢/ ١٣٦ .

شيخ الإسلام ، ولكن لشدة عدائه إياه ، لم ينسبه إليه[1] .

والعلامة محمد إسماعيل السلفي (١٣٨٧هـ)[2] ، والشيخ أحمد بن محمد شاكر (١٣٧٧هـ)[3] .

○ والدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر (الأشعري العقيدة) .

فقد ألف كتابه العظيم « مكانة الصحيحين » أجاد فيه وأفاد ، وذكر كلام شيخ الإسلام ، ثم قال : « وهذا الذي قاله كلام نفيس ، ومهم يعبر عن نظرةٍ بعيدةٍ ، وسبر لأسانيد وروايات وطرقِ الأحاديث»[4] .

٣٣ ـ وللإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) بحث قيم في الأخذ بأخبار الآحاد في العقيدة ، وأن الخبر المتلقى بالقبول من قسم المتواتر ، وأنه لا نزاع فيه عند السلف[5] .

٣٤ ـ الشيخ أبو غدة الكوثري فقد نقل عن الإمام الشافعي ، والسخاوي : أن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر في أنه يُنْسخُ به المقطوعُ[6] .

قلت : إذا كان الحديث الضعيف يرتفع إلى منزلة المتواتر بمجرد التلقي ، فما ظنك بأحاديث الصفات المتواترة ، والمشهورة والمتفق عليها ، المتلقاة بالقبول ، المحتفة بالقرائن ؟ وفي هذا كله عبرة للماتريدية أيما عبرة .

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١٠٩ـ١١١ـ١١٢ وهذه خيانة مكشوفة .
(٢) موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي : ١٠١ .
(٣) الباعث الحثيث : ٣٦ـ٣٧ .
(٤) مكانة الصحيحين : ١٤٥ ، ١٣٥ـ١٦٥ .
(٥) شرح الطحاوية : ٣٩٨ـ٤٠١ المكتب و ٣٩١ـ٣٩٥ ، البيان .
(٦) بحث لأبي غدة في آخر كتاب (الأجوبة الفاضلة) : ٢٣٢ .

□ **خاتمة هذا الوجه :**

٣٥ ـ لما كان الكوثري يعدّ إماماً للماتريدية ؛ بل مجدداً لهم في وقته ، ولا سيما للكوثرية منهم ، والديوبندية[١] أردت أن أختم هذا الوجه بنصوص الكوثري التي اعترف فيها بالحق لما رأى وسمع أن أعداء الإسلام احتجوا بقاعدة المتكلمين ـ من أن خبر الواحد الظني لا يثبت به العقيدة ـ على إنكار نزول عيسى عليه السلام[٢]

○ **فتصدى لهم الكوثري** ، وألف في الرد عليهم كتاباً بعنوان « نظرة عابرة . . . » أجاد فيه وأفاد ، ورد على تلك القاعدة الفاسدة للمتكلمين من أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين ، ولا تثبت بها العقيدة ـ ولكن هذا الكتاب كله حجة عليه ، وعلى الماتريدية في باب الصفات وهذا تناقض .

○ **وهذه بعض نصوص الكوثري :**

(من قال : « إن خبر الآحاد لا يفيد العلم » يريد خبر الآحاد من حيث هو بالنظر إلى رأي جماعة ، وإلا فخبر الآحاد الذي تلقته الأمة بالقبول ، يقطع بصدقه ، كما نص[٣] على ذلك أبو المظفر السمعاني في « القواطع »[٤] ؛

وقد حكى السخاوي في « فتح المغيث » عن جماعة من المحققين إفادة خبر الآحاد العلم عند احتفافه بالقرائن ، بل قال جماعة : إن ما اتفق عليه البخاري ومسلم يفيد ـ في غير مواضع النقد منه ـ العلمَ ؛ لاحتفائه بالقرائن ، ومنهم

---

(١) كونه إماماً للكوثرية ظاهر ، وأما كونه إماماً للديوبندية ؛ فيكفي في ذلك مقدمة البنوري الديوبندي لمقالات الكوثري .

(٢) انظر نظرة عابرة : ١١٣ ، ومقدمة ناشرها : ٢٦ـ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٦ .

(٣) ذكرنا نصه فيما سبق في ص : ٢/ ٤٦ .

(٤) أثنى السبكي على هذا الكتاب ثناء عاطراً : الطبقات الشافعية : ٥/ ٣٤٣ .

الغزالي)[1] .

وقـــال : « وأين اجتماع نصوص العلماء مع قول أمثال أبي حامد الأسفراييني ، وأبي إسحاق الأسفراييني ، والقاضي أبي الطيب ، وأبي إسحاق الشيرازي ، وشمس الأئمة السرخسي ، والقاضي عبد الوهاب ، ورواية ابن خويز منداد[2] . عن مالك ، وقول أبي يعلى وأبي الخطاب ، وابن الزاغوني ، وابن فورك ، وغيرهم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ، وفي الخبر المحتف بالقرائن »[3] .

وقـال : (بل جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له ، أو عملاً به أنه يوجب العلم كما تجد تفصيل ذلك في « توجيه النظر » في ص : ١٣٤)[4] .

قلـت : كلام الكوثري هذا حق لا ريب فيه غير أنه لم يقتصر على مسألة «نزول عيسى عليه السلام » فقط ، بل هو شامل لجميع الأحاديث الواردة في جميع الأبواب ، ومنها باب صفات الله تعالى ، فكلام الكوثري هذا حجة عليه خاصة ، وعلى الماتريدية عامة كما هو حجة على منكري نزول عيسى عليه السلام ، وغيرهم من الملحدين في أسماء الله وصفاته .

وقال الكوثري: « ونحن نسمع من فلتات ألسنة دعاة هذه النعرة بين حين وآخر تهوين أمر أخبار الآحاد الصحيحة من السنة . . . ، . . . فبتهوين أمر

---

(١) نظرة عابرة : ١٠٩ .

(٢) هو محمد بن أحمد (٣٩٠هـ) كان شديداً على المتكلمين متمسكاً بالسنة ، فطعن فيه بعض المالكية . ترجمته في ترتيب المدارك : ٧/ ٧٧ ، والديباج المذهب : ٢/ ٢٢٩، والوافي بالوفيات : ٢/ ٥٢ .

(٣) نظرة عابرة : ١١١ـ١١٢ وهذا كلام شيخ الإسلام والكوثري كتمه .

(٤) مقالات الكوثري : ٧٠ . وقد أحلنا على التوجيه في ص ٢/ ١٣٣ .

أخبار الآحاد يتخلصون من كتب السنة ، من صحاح ، وسنن وجوامع ومصنفات ، ومسانيد ، وتفاسير بالرواية ، وغيرها . . . ؛

فهل يسلك مثل هذه السبيل مِنْ سبل الشيطان غير صنائع أعداء الإسلام ؟ على أن أخبار الآحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها تواتر معنوي ؛ بل قد يحصل العلم بخبر الآحاد عند احتفافه بالقرائن ؛ بل يوجد بين أهل العلم من يرى أن أحاديث الصحيحين - غير المنتقدة - من تلك الأحاديث المحتفة بالقرائن »[1] .

قلت : أول من استخف بالأحاديث النبوية واستهان بأمرها هم هؤلاء المتكلمون - أئمة الكوثري وهو منهم - في باب الصفات - فهم قدّموا عليها عقولَهم الفاسدة وردوها أو حرفوها ، وعلى كل حالٍ كلام الكوثري هذا حجة عليه وعلى الماتريدية في باب الصفات وهذا تناقض واضح فاضح .

الحاصل : أن أحاديث الصفات لو سلمنا أنها أخبارُ آحاد لكنها محتفةٌ بالقرائن مفيدةٌ للعلم القطعي بشهادة أئمة الإسلام ، وكباراً المتكلمين من المعتزلة والماتريدية والأشعرية ، أولهم النظام ، وآخرهم الكوثري .

* ولكن الكوثري مع تناقضه الفاضح * شهد على نفسه ببيانه الواضح *

*** فكان كعنز السوء قامت لظلفها * إلى مدية تحت التراب تثيرها ***



(١) مقالات الكوثري : ١٣٥ - ١٣٦ .

○ **الوجه السادس :**

لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحاد مجردة ، وسلمنا أيضاً أنها غير محتفة بالقرائن ، وسلمنا أيضاً أنها لا تفيد اليقين ولا تفيد إلا العمل فقط ، لكن لا نسلم أن لفظ « العمل » مقصور بعمل الجوارح فقط ، بل المراد من «العمل» أعم من « عمل الجوارح» فيشمل « عمل القلب » ، فيصح الاحتجاج بخبر الواحد في باب الاعتقاد ؛ لأنه من « عمل القلب» ، وهذا كله بشهادة كبار الماتريدية واعترافهم بما فيهم الكوثري .

فكيف يصح إبعاد أخبار الآحاد عن حيز لاحتجاج بها في باب العقيدة؟ .

وكيف يصح زعمهم أنها ظنية لا تثبت بها العقيدة ؟ .

هذا كله على فرض تسليم أنها ظنية كفرض المحال ، مع أنها متواترة ، ومشهورة ، ومحتفة بالقرائن ، ومتفق عليها ، متلقاة بالقبول ، مفيدة للعلم القطعي يصح الاحتجاج بها في الاعتقاد والأحكام جميعاً بإجماع السلف ونصوص كبار المتكلمين من المعتزلة والماتريدية والأشعرية كما سبق ، فهي أحد مصدري تلقي العقيدة في دين الإسلام .

وإليك بعض نصوص الماتريدية في أن « العمل » أعم من « عمل الجوارح » فيشمل « عمل القلب » فيصح الاحتجاج بخبر الواحد في باب الاعتقاد ؛ لأنه من عمل القلب ؛ فأقول وبالله التوفيق :

○ **لقد تصدى الكوثري** للرد على مزاعم منكري نزول عيسى عليه السلام الذين تمسكوا بقاعدة فاسدة باطلة وضعها المتكلمون من أن أخبار الآحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة ؛ فقالوا : « إن أحاديث نزول عيسى عليه السلام أخبار آحاد ظنية لا تثبت بها العقيدة ، ولا تصلح إلا للأحكام

العملية» . إلزاماً للمتكلمين واحتجاجاً عليهم .

فرد عليهم الكوثري ردوداً عدة :

○ منها أن المراد من العمل في كلام المتكلمين : « أن أخبار الآحاد لا تصلح إلا للعمل » أعم من « عمل الجوارح » فيشمل « عمل القلب » وهو الاعتقاد .

○ **فيقول الكوثري** : (قال علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري[1] في شرح أصول فخر الإسلام البزدوي[2] : « اعتقاد القلب فضل على العلم ، لأن العلم قد يكون بدون عقد القلب ، كعلم أهل الكتاب بحقية النبي ﷺ ، مع عدم اعتقادهم حقيقة . . ، والعقد قد يكون بدون العلم أيضاً كاعتقاد المقلد، وإذا كان كذلك جاز أن يكون خبر الواحد موجباً للاعتقاد الذي هو عمل القلب ، وإن لم يكن موجباً للعلم .

قال أبو اليسر :[3] « الأخبار الواردة في أحكام الآخرة من باب العمل فإن العمل نوعان : عمل الجوارح ، واعتقاد القلب ، فالعمل بالجوارح إن تعذر لم يتعذر العمل بالقلب اعتقاداً » .

---

(١) من كبار علماء الحنفية الماتريدية توفي (٧٣٠هـ) ترجمته في الجواهر المضية ٢/ ٤٢٨ ، الفوائد البهية : ٩٤ ، وشرحه هذا أعظم الشروح لأصول البزدوي ، انظر كشف الظنون : ١/ ١١٢-١١٣ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد الحسين بن عبد الكريم (٤٨٢ هـ) من كبار أئمة الحنفية الماتريدية ترجمته في الجواهر المضية : ٢/ ٥٩٤ - ٥٩٥ ، والفوائد البهية : ١٢٤ - ١٢٥ ، قال أحمد أمين : « وقد انتصر للمذهب الماتريدي كثير من علماء الحنفية مثل فخر الإسلام البزدوي ، والتفتازاني ، والنسفي ، وابن الهمام إلى غيرهم » ظهر الإسلام : ٤/ ٩٥ .

(٣) هو أخو فخر الإسلام ، وهو أيضاً من كبار أئمة الماتريدية ، تقدمت ترجمته في ص : ١/ ٣٠٩.

وذلك عند شرحه لقول فخر الإسلام « وفيه ضرب من العمل أيضاً ، وهو عقد القلب عليه ، إذ العقد فضل عليه » .

فظهر أن خبر الآحاد الصحيح قد يفيد اعتقاداً جازماً في أناس ، ولا يفيد البرهان العلمي اعتقاداً في آخرين ، فواحد يعتقد اعتقاداً جازماً بنزول عيسى عليه السلام بمجرد أن سمع حديثاً واحداً في ذلك من صحيح البخاري مثلاً ، وآخر لا يعتقد ذلك ولو أسمعته سبعين حديثاً ، وثلاثين أثراً من الصحاح والسنن والمسانيد والجوامع وسائر المدونات في الحديث مما يحصل التواتر بأقل منها بكثير ، فالناجي هو ذاك الواحد دون الآخر »[1] .

○ ويقول الكوثري أيضاً : (والواقع أن من قال : « إن خبر الواحد يفيد العمل فقط » . يريد بالعمل ما يشمل عمل الجوارح ، وعمل القلب ـ وهو الاعتقاد ، كما نص على ذلك البزدوي نفسه ؛ حيث قال في آخر مبحث الآحاد : « فأما الآحاد في أحكام الآخرة فمن ذلك ما هو مشهور ، ومن ذلك ما هو دون ذلك ، لكنه يوجب ضرباً من العلم على ما قلنا ، وفيه ضرب من العمل أيضاً ، وهو عقد القلب . . . ، فصح الابتلاء بالعقد كما صح الابتلاء بالعمل بالبدن » .

وبذلك يعلم وجه تدوين أخبار الآحاد في كتب الحديث في المغيبات ، وأمور الآخرة . . ؛

فالآن قد ظهر من يفهم معنى العقيدة ، ومن لا يفهمه حقاً ، ومن تزبب قبل أن يتحصرم يلقى ما يلقاه من تزعم قبل أن يتعلم . .)[2] .

---

(١) نظرة عابرة : ٨٧ـ٨٨، وأصول البزدوي : ١٥٨ ، وشرحها كشف الأسرار للبخاري : ٢/ ٣٧٧ .

(٢) نظرة عابرة : ١٠٨ .

○ **وقال الكوثري أيضاً** : « والاعتقاد عمل قلبي يؤخذ من خبر الآحاد، كما سبق من فخر الإسلام ، فيكون إنكار أخذ الاعتقاد من خبر الآحاد إنكاراً للدليل العقلي المفيد للعلم الموجب للعمل بخبر الآحاد أعم من أن يكون عمل الجوارح ، وعمل القلب ـ وهو الاعتقاد ـ . . . ؛

فيعلم أن حفاظ الأمة ما كانوا عابثين في تدوينهم لأخبار الآخرة ، والأمور الغيبية في كتبهم ، ولا كان الأئمة لاعبين في تدوينهم السمعيات في كتب العقائد »[1] .

قلت : نعمد إلى حجة الماتريدية والكوثري هذه ـ التي احتجوا بها على منكري نزول عيسى عليه السلام ـ فنقلبها حجة على الكوثري خاصة والماتريدية عامة .

فنقول : لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار آحاد مجردة ، ظنية ، لا تفيد إلا العمل ، لكن نقول : إن العمل نوعان : عمل الأركان ، وعمل الجنان؛ فهي تفيد عمل جنان ، وهو الاعتقاد ، فصح أخذ العقيدة من أخبار الآحاد ؛ وخبر الآحاد الصحيح قد يفيد اعتقاداً جازماً لأناس بقوا على فطرتهم السليمة ، فإن أحدهم إذا سمع حديثاً واحداً من صحيح البخاري في صفات الله تعالى اعتقده اعتقاداً جازماً .

○ أما الذين زاغت قلوبهم ، وفسدت فطرهم ، وعقولهم بالفلسفة والكلام ، فإن أحدهم لو أسمعته سبعين حديثاً ، وثلاثين أثراً من الصحاح ، والسنن لا يحصل لهم شيء من العلم ، بل ربما يردها أو يحرفها .

○ فالآن قد ظهر من يفهم معنى العقيدة فهماً صحيحاً ، ومن تزبب قبل

---

(١) نظرة عابرة : ١٠٩ـ١١٠ .

أن يتحصرم يلقا ما يلقاه من تزعم قبل أن يتعلم كما تبين أن أئمة السنة وحفاظ الأمة ما كانوا عابثين ولا لاعبين في تدوينهم لأحاديث الصفات وغيرها في كتب العقائد ، ولله الحمد والمنة * على ما هدانا إلى السنة * وله الشكر على أن قتل الكوثري بسلاح لسانه * وسيف بيانه وسكين بنانه * ورده بغيظه برد كيده في نحره * وهتك مكره وأمره بعجره وبجره* فهو متناقص مفضوح صريع قتيل ذليل * بقاله هذا وقيله الآتي عما قليل *

* أرادوا بنا كيداً فكيدوا بكيدهم * وزلوا فضلوا لم يجدوا مواليا *

* * *

❑ **خاتمة هذا الفصل**

في رد مزاعم الكوثري ضد أحاديث الصفات :

لقد أبطلنا ـ والحمد لله ـ مزاعم الماتريدية وموقفهم من نصوص الصفات في المباحث السابقة ، بقي من مزاعم الكوثري ، أن كثيراً من أحاديث الصفات وضعها الزنادقة والملاحدة وروجوها على المحدثين ، وأن عقيدة المحدثين في صفات الله تعالى في الحقيقة عقيدة الوثنية الأولى وسجلوها في كتبهم وراجت عليهم في عهد التابعين ، وأنهم وثنية ، وكتبهم كتب الشرك والتجسيم والتشبيه(١) .

❑ ونحن لا نطيل الكلام على الكوثري ، لأن كل من يقدر المحدثين حق قدرهم ويعرف فضلهم وأنهم خيار الناس في هذه الأمة بعد الصحابة رضي الله عنهم ـ يعرف بطلان ما هذى به هذا الرجل بمجرد سماعه وتصوره ولكن مع ذلك نريد أن نبطل قوله بقوله هو ، ونقضي عليه بسلاحه هو ، فنقول :

❑ **لقد زعم بعض منكري** نزول عيسى عليه السلام : أن عقيدة نزول عيسى عليه السلام في الحقيقة من عقائد النصارى ، لكن راجت هذه العقيدة على المسلمين بسعي النصارى .

❑ **فأجاب الكوثري** عن هذا بما نصه :

« والقول بسعي النصارى في بث تلك العقيدة في المسلمين من ظهور الإسلام ـ إذا قورن بصحة نزوله عليه السلام عن الرسول ﷺ ، على لسان ثلاثين من أصحابه رضي الله عنهم ، بأسانيد في الصحاح ، والسنن ،

---

(١) كما تقدم في ص : ٢/١٧ـ٢١ .

والمسانيد ، والجوامع ، والمصنفات ، وغيرها ـ علم مبلغ إيغال قائله في الباطل .

○ أينطق المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ـ بما بثه النصارى ، ويروج عليه ؟ .

○ أم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يروج عليهم هذا الدس ؟ .

○ أم حفاظ الأمة ، وأئمتها يروج عليهم هذا البث ، وهذا الدس؟ فيروونها في كتبهم خالفًا عن سالف بطريق التواتر ؟ .

○ ولا يتصور ما هو أبلغ من هذا المروق ، وهاهي حجة كاتب المقال ومن يرى مثل هذا الرأي في أصحاب المصطفى ﷺ ورضي عنهم ، ورواة السنن عنهم طبقة فطبقة ، وفي كتب الحديث من صحاح ، وسنن ومسانيدَ وجوامعَ، وكتب التفسير بالرواية ، والدراية وسائر الكتب ـ فقد كشف النقاب عن وجهه، فلم يدع حاجة إلى المناقشة معه » [(١)] .

قلت : لا حاجة إلى التعليق على اعتراف الكوثري هذا، فحجته هذه منقلبة عليه فيما هذى ضد المحدثين ورواياتهم ، وعقيدتهم السلفية في باب صفات الله تعالى : أنها عقيدة وثنية راجت عليهم من الوثنية الأولى .

❑ فنقلب حجة الكوثري عليه .

ونقول : إذا لم يجز لأعداء الإسلام أن يدسوا عقيدة نزول عيسى عليه السلام على المحدثين ـ فكيف يمكن لهم أن يدسوا عليهم عقيدة وثنية من زمن التابعين إلى اليوم ؟! .

○ أينطق المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بما بثه النصارى واليهود

---

(١) نظرة عابرة/ ١٤٦ .

والمجوس ، والصابئة ، والوثنية ، في صفات الله تعالى - ويروج عليه ؟ .

○ أم صحابته رضي الله عنهم يروج عليهم هذا الدس ؟ .

○ أم حفاظ الأمة وأئمتها - أمثال أحمد ، والبخاري ، والدارمي ، وابن خزيمة وغيرهم - يروج عليهم هذا البث ، وهذا الدس ؟ .

فيروونها بالأسانيد الصحيحة في الصحاح ، والسنن والمسانيد ، والجوامع ، والمصنفات ، وكتب التفسير بالرواية ، وسائر الكتب نحو كتب التوحيد للبخاري وابن خزيمة ، وابن منده ، وكتب السنة لعبد الله بن أحمد ، وابن أبي عاصم وأبي داود ، وكتب الرد على الجهمية للإمام أحمد والدارمي ، وابن منده ، وخلق أفعال العباد للبخاري ، والعلو للمقدسي ، والذهبي ، وغيرها من كتب أئمة السنة .

○ فقد علم المسلمون مبلغ إيغال الكوثري في الباطل ، وكشف بنفسه النقاب عن وجهه فلم يدع حاجة إلى المناقشة معه ؛ فقد صرع نفسه بنفسه ، ومن حفر بئراً لأخيه وقع فيها .

❑ وأود أن أختم هذه الخاتمة بنصين مهمين - في فضل أهل الحديث وصحة عقيدتهم - لإمامين كبيرين ، أحدهما ممن يعظمه الكوثرية ، والديوبندية بشكل خاص ، وهو العلامة اللكنوي الحنفي .

١ - **قال الإمام أبو المظفر السمعاني** منصور بن محمد بن عبد الجبار (٤٨٩هـ) جد السمعاني صاحب الأنساب أبي سعد (٥٦٢هـ) :

« أبى الله أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث ، لأنهم أخذوا دينهم ، وعقائدهم خلفاً عن سلف ، وقرناً عن قرن بإسناد متصل إلى أن انتهوا إلى التابعين ، وأخذ التابعون من أصحاب النبي ﷺ ، ولا طريق إلى معرفة ما دعى إليه رسول الله ﷺ - الناس من الدين المستقيم ، والصراط القويم -

إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث»[1] .

قلت : فكيف دس الكفار عقيدة وثنية على المحدثين ؟! .

٢ ـ وقال العلامة عبد الحي الحنفي اللكنوي (١٣٠٤هـ) :

« ومن نظر بنظر الإنصاف ، وغاص في بحار الفقه والأصول مجتنباً عن الاعتساف ـ يعلم علماً يقينياً أن أكثر المسائل الفرعية ، والأصلية التي اختلف العلماء فيها ـ فمذهب المحدثين فيها أقوى من مذاهب غيرهم ؛ وإني كلما أسير في شعب الاختلاف ، أجد قول المحدثين فيه قريباً من الإنصاف ، فلله درهم ، وعليه شكرهم ؛

كيف لا ، وهم ورثة النبي ﷺ حقاً ، ونواب شرعه صدقاً ، حشرنا الله في زمرتهم ، وأماتنا على حبهم وسيرتهم »[2] .

قلت : آمين . وقد تقرر أن حب أهل الحديث علامة كون المرء سنياً . والطعن فيهم علامة أهل البدع من المتكلمين وغيرهم .

١ ـ قال الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي (٢٧٧هـ) :

« علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر ، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر « حشوية » يريدون بذلك إبطال الأثر . . . وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة « مشبهة »[3] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٥١٧ ، عن كتاب « الانتصار لأهل الحديث » للسمعاني ، ومثله كلام مهم للخطيب البغدادي ، انظر شرف أصحاب الحديث : ٨ـ٩ .

(٢) إمام الكلام : ٢١٦ ط/ إحياء السنة ، و: ٢٢٨ ، ط/ المحققة .

(٣) أصل السنة واعتقاد الدين المطبوع في مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند العدد الصادر في رمضان (١٤٠٣هـ) و : ٤١ تحقيق الشيخ محمود الحداد .
ورواه عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ٢/ ١٧٩ ، وشيخ الإسلام الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٥ .
وذكره الذهبي في العلو : ١٣٩ ، والألباني في مختصره : ٢٠٧ ، والقاسمي في قواعد التحديث : ٥٨ ؛ وانظر مرقاة المفاتيح للقاري : ٨/ ٢٥١ ، وحجة الله البالغة : ١/ ٦٤ .

٢ ـ وقال الإمام أحمد بن سنان القطان (٢٥٩هـ) :

« ليس في الدنيا مبتدعٌ إلا وهو يبغض أهل الحديث »[١] .

٣ ـ وذُكِرَ لإمام أهلِ السنة أحمد بن حنبل عن مبتدع أنه قال : « أصحاب الحديث قوم سوء » .

فقال الإمام أحمد ـ وهو ينفض ثوبه ـ : « زنديق زنديق زنديق » ودخل البيت [٢] .

٤ ـ وقال الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ) :

« إذا رأيت الرجل يحب أهل الحديث » وذكر عدةً من أئمة الإسلام أمثال أحمد بن حنبل وابن راهويه : « فإنه على السنة ، ومن خالف هذا فاعلم أنه مبتدع»[٣] .

٥ ـ وفي رواية : « إذا رأيت الرجل يقول في هؤلاء : « الشكاك» ؛ فإنه على غير الطريق ، وإذا قال : « المشبهة » فاحذروه ؛ فإنه جهمي . . . »[٤] .

٦ ـ ورواه شيخ الإسلام الصابوني وزاد في هؤلاء الأئمة ـ أئمة الإسلام الآخرين أمثال حماد بن سلمة ، والبخاري ، وأبي حاتم ، وابنه عبد الرحمن ،

---

(١) رواه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٢ ، والخطيب في شرف أصحاب الحديث : ٧٣ ، وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ : ٢/ ٥٢١ ، والسير ٢/ ٢٤٥ والسبكي في طبقاته : ٢/ ٦ ، والسبكي من أئمة الكوثري والكوثرية .

(٢) رواه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٣ ، والخطيب في شرف أصحاب الحديث : ٧٤ ، وابن أبي يعلى في طبقاته : ١/ ٣٨ ، ٢٨٠ ، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد : ١٧٩ ـ ١٨٠ ، وذكره الذهبي في السير : ١١/ ٢٩٩ .

(٣) رواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث : ٧١ ـ ٧٢ .

(٤) رواه أبو أحمد الحاكم الكبير في شعار أصحاب الحديث : ٣٠ ـ ٣٣ ، وانظر شرح السنة للإمام البربهاري : ٥٢ ـ ٥٣ ، وضمن طبقات الحنابلة : ٢/ ٣٦ ـ ٣٧ .

وعثمان بن سعيد الدارمي ، وابن خزيمة ، وآخرين [1] .

٧ ـ **وقد تقدم أن الكوثري** رمى هؤلاء الأئمة بالوثنية والكفر والشرك والتجسيم والتشبيه ؛ فمثله يكون مبتدعاً ، جهمياً زنديقاً بشهادة هؤلاء الأئمة ـ أعلام الإسلام ـ وهذه حقيقة اعترف بها كثير من المنصفين من كبار أئمة الحنفية[2] .

* * *

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١٠٩ ـ ١١١ .

(٢) انظر مرقاة المفاتيح للعلامة القاري : ٨/ ٢٥١ ، وتقدم نصه في ص : ١/ ٥٣٧ ـ ٥٤٠ ، وحجة الله البالغة : ١/ ٦٤ ، للإمام ولي الله الدهلوي .

□ الفصل الثالث □

في بدعة « التفويض » وإبطاله

□ وفيه مباحث ثلاثة:

* المبحث الأول: في بيان معنى « التفويض » لغة واصطلاحاً.
* المبحث الثاني: في إبطال التفويض الباطل.
* المبحث الثالث: في رد شبهات المفوضة.

❁ ❁ ❁



□ المبحث الأول □

في بيان معنى « التفويض » لغة واصطلاحاً

□ كلمة بين يدي هذا المبحث :

لقد فصلنا القول في الفصل السابق في إبطال زعم الماتريدية أن نصوص الصفات ظواهر ظنية ، وأدلة لفظية لا تفيد اليقين فلا تثبت بها العقيدة وأنها تخالف البراهين العقلية القاطعة ، فهي إما أن ترد ، وإما أن يفوض علم معانيها إلى الله تعالى ، وإما أن تؤول إلى ما يوافق البراهين العقلية .

فهذان الأصلان ـ « التفويض » و « التأويل » ـ مبنيان على موقفهم من نصوص الصفات .

ونحن بتوفيق الله تعالى نذكر في هذا الفصل معنى « التفويض » لغة ، ومعناه عند الماتريدية ، وعند السلف ، للتمييز بين التفويض الحق وبين التفويض الباطل ، ثم نذكر وجوهاً لإبطال التفويض الباطل ونثبت بالبراهين القاطعة أن هذا التفويض تقوُّل على السلف ، ثم نذكر شبهتَي المفوضة مع الرد عليهما إن شاء الله تعالى ، فنقول وبالله التوفيق :

أ ـ معنى « التفويض » لغة :

« التفويض » مصدر من باب التفعيل ، يقال : « فوض إليه الأمر : أي رده إليه »[1] .

---

(١) الصحاح : ٣/ ١٠٩٩ ، مفردات الراغب : ٣٨٧ ، القاموس: ٨٣٩، تاج العروش : ٥/ ٧١.

ويقال: «فوض إليه الأمر: سيره إليه، وجعله الحاكم فيه»[1].

ومنه قوله تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

فمعنى التفويض في الشيء لغة: التوقف فيه وعدم الحكم عليه لا نفياً ولا إثباتاً، ورد الحكم عليه إلى الغير ليحكم فيه.

فالمفوِّضُ للشيء يكون غير المثبت له، ولا نافياً بل يكون جاهلاً بالحكم عليه، ونسبة التفويض إلى آخر بأن فلاناً مفوض لكَذا معناه: أنه جاهل بالحكم عليه، غير مثبت له ولا ناف له هذا لغةً.

ب ـ معنى «التفويض» في اصطلاح السلف:

التفويض في باب صفات الله تعالى عند السلف هو التفويض في الكيف فقط، دون المعنى، فالسلف كانوا يعرفون معاني الصفات، ويفوضون علم كيفيتها إلى الله تعالى؛ فيكون الكيف هو المجهول عندهم لا المعنى، فكانوا مثبتين للصفات لا مفوضين لها، وهذا هو التفويض الحق الذي ندين الله تعالى به، ونصوص السلف في ذلك متواترة، منها المقالة الرَّبَعِيَّةُ، والمالكية التي سارت كالمثل السائر:

«الاستواء معلوم والكيف مجهول»[2].

جـ ـ التفويض عند الماتريدية:

التفويض في صفات الله تعالى عند الماتريدية هو التفويض في معانيها وكيفيتها وجهلهما جميعاً، ونفي ما تدل عليه نصوصها، وتلاوتها دون فهم

---

(١) لسان العرب: ٧/ ٢١٠، وانظر أيضاً جمهرة اللغة لابن دريد: ٣/ ٩٨، مجمل اللغة لابن الفارس: ٣/ ٣٠٧، أساس البلاغة للزمخشري: ٣٥٠، مختار الصحاح: ٢١٥.

(٢) انظر تخريجها في ص: ٣/ ١٩ ـ ٢٠.

وسيأتي في المبحث الثاني تحقيق هذا المطلوب إن شاء الله تعالى.

معانيها ، وجعلها متشابهات كالحروف المقطعة ، وتقويلهم السلف إياه ، فهم معطلة جاهلة مجهلة[*] ، وفيما يلي بعض نصوص الماتريدية .

١ ـ **قال إمامهم أبو منصور الماتريدي** : « . . مع ما كان الله يمتحن بالوقوف في أشياء كما جاء من نعوت الوعد والوعيد ، وما جاء من الحروف المقطعة وغير ذلك مما يؤمن المرء أن يكون ذا مما المحنة فيه الوقف لا القطع » .

وقال : « يجب نفي التشبيه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء »[١] .

٢ ـ **وقال أبو المعين النسفي** : وما تعلق به الخصوم من الآيات المتشابهة محتملة لوجوه كثيرة غير ممكنة الحمل على ظواهرها على ما قررنا .

فإما أن نؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلاتها على ما هو اختيار كثير من كبراء الأمة ، وعلماء الملة .

وإما أن نصرف إلى وجه من التأويل يوافق التوحيد ولا تناقض الآية المحكمة ، وكتب العلماء والتفسير ، والكلام مملوءة في تأويلاتها ، وكتابنا هذا لا يسع لبيان ذلك »[٢] .

٣ ـ **وقال** : « . . . فإذا ظهرت صحة ما ادعينا من تعذر حمل الآيات على الظواهر ، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات ، ثم بعد ذلك اختلف مشائخنا رحمهم الله ، منهم من قال في هذه الآيات : إنها متشابهة يعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها ، ونؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلها ، ونعتقد أن ما أراد الله بها حق . . »[٣] .

---

(١) كتاب التوحيد : ٧٤ ـ ٧٥ والسلام للوفي ١٥٣ ، والسواد للسمرقندي ٢٧ .

(٢) التمهيد لقواعد التوحيد : ١/ ٦ .

(٣) تبصرة الأدلة : ١/ ٧٧

(*) راجع شرح الواسطية للهراس : ٢١ ، القديمة و ٦٧ ، الجديدة .

٤ ـ **قال نور الدين الصابوني** وحافظ الدين النسفي واللفظ للأول :

« لأهل السنة فيها ـ أي في نصوص الصفات ـ طريقان :

● **أحدهما** :

قبولها ، وتصديقها ، وتفويض تأويلها إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه ، وهو طريق سلفنا الصالح .

● **والثاني** :

قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله تعالى موافقاً لاستعمال أهل اللسان من غير قطع بكونه مراد الله تعالى »[١] .

٥ ـ **وقال التفتازاني** بعد ما ذكر عدة آيات الصفات : « والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية ، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم . . . أو تؤول تأويلات مناسبة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير وشرح الأحاديث سلوكاً للطريق الأحكم »[٢] .

٦ ـ **وقال الإمام ابن الهمام** : « إنها من المتشابهات ، وحكم المتشابه انقطاع رجاء المراد منه في هذه الدار »[٣] .

٧ ـ **وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا** : « وقال سلفنا في جملة المتشابه : نؤمن به ، ونفوض تأويله إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث

---

(١) البداية : ٤٨ ، العمدة : ٦/ ب .

(٢) شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، وشرح العقائد النسفية : ٤٢ ، وانظر حاشية أحمد الجندي عليه : ١٠١ ، وحاشية الكستلي عليه : ٧٤ ، والنبراس : ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ ، وشرح المقاصد للتفتازاني : ٤/ ٥٠ ، تحقيق عميرة .

(٣) المسايرة : ٣٦ .

بشرط أن لا يذكر إلا ما في القرآن والحديث ، فلا نقول : الاستواء صفة ، . . . أجمع السلف على أن لا يزيدوا على تلاوة الآية . . . ، ولا يبدلوا لفظة : «على» بلفظة : «فوق» ونحو ذلك»[1] .

٨ ـ **وقال الملا علي القاري** : «ومذهب الخلف جواز تأويل الاستواء بالاستيلاء ومختار السلف عدم التأويل ، بل اعتقاد التنزيل مع وصف التنزيه له سبحانه عما يوجب التشبيه ، وتفويض الأمر إلى الله ، وعلمه في المراد به كما قال الإمام مالك . . . ، واختاره إمامنا الأعظم ، وكذا كل ما ورد من الآيات والأحاديث المتشابهات . . . »[2] .

٩ ـ **وقال** : «فالتفويض إلى الله ، والاعتقاد بحقيقة مراد الله من غير أن يعرف مراده من كمال العبودية في العبد ، فلذا اختاره السلف »[3] .

١٠ ـ **وقال المرعشي** : «والأولى اتباع السلف في الإيمان بهذه الأشياء ورد علمها إلى الله تعالى . . . وحاصل الرد إليه تعالى التوقف عن الحكم بأنها صفات زائدة على الذات غير الصفات المذكورة ، أو مؤولة بما ذكروه »[4] .

١١ ـ **وذكر الكوثري** : « . . ولا كيف ولا معنى »[5] .

١٢ ـ **وقال** : «مراد من يقول من أهل السنة بإجراء أخبار الصفات على ظاهرها ـ حيث يريد إجراء اللفظ المستفيض عن النبي ﷺ في صفات الله على اللسان كما ورد مع التفويض أو التأويل ـ على ما سبق »[6] .

---

(١) شرح المسايرة : ٣٢ .
(٢، ٣) ضوء المعالي : ٣١ ، ٣٢ ، وشرح الفقه الأكبر : ١٧٢ .
(٤) نشر الطوالع : ٢٦٢ ، وانظر تنشيط الفنجفيري ٣٤٧ـ٣٤٨ .
(٥) تبديد الظلام : ٥٣ ، ١٧١ .
(٦) تبديد الظلام : ١٣٦ .

١٣ ـ وذكر : « . . . تفسيره قراءته بلا كيف ولا معنى »[١] .

١٤ ـ الحاصل : أن معنى التفويض عند الماتريدية تفويض معاني الصفات ونصوصها وتفويض كيفيتها جميعاً إلى الله تعالى ، وعدم العلم بالمعنى والكيف وعدم إثبات ما تدل عليه نصوص الصفات فهم معطّلة مجهّلة للسلف ، جاهلة ولذلك يجعلون نصوص الصفات من قبيل المتشابهات[٢] .

١٥ ـ ويقررون قاعدة كلية في باب صفات الله تعالى ونصوصها وهي أنها إما أن يفوض علم معانيها إلى الله تعالى أو تؤول حسب ما تقتضيه الأدلة العقلية[٣] .

١٦ ـ ولكنهم لا يطبقون هذا القانون الكلي على ما يثبتونه من الصفات السبع أو الثمان التي يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى .

١٧ ـ والطامة الكبرى أنهم يقولون : إن التفويض مذهب السلف ، والتأويل مذهب الخلف ، وإن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم[٤] .

---

(١) تبديد الظلام : ١٧١ .

(٢) انظر : تبصرة الأدلة : ٧٧/ أ ، وبحر الكلام : ٢٦ ، التمهيد لقواعد التوحيد : ٦/أ ، مدارك التنزيل : ١/ ١٩٧ ، وعمدة القاري : ٢٥/ ٨٨ ، ١٠٩ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، المسايرة : ٣٦ ، وشرحها لقاسم بن قطلوبغا : ٣٢ ، البحر الرائق : ٥/ ١٢٠ ، ضوء المعالي : ٣١ ، كشاف اصطلاحات الفنون : ٤/ ١٧٩ ، ونظم الفرائد : ٢٣ .

(٣) تبصرة الأدلة : ٧٧/ أ ، التمهيد لقواعد التوحيد : ٦/ أ ، البداية للصابوني : ٤٨ ، العمدة لحافظ الدين النسفي : ٦/ ب ، شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، شرح العقائد النسفية : ٤٢ ، حاشية أحمد الجندي عليه : ١٠١ . حاشية الكستلي عليه : ٧٤ ، النبراس : ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وشرح المواقف للجرجاني : ٨/ ٢٣ ـ ٢٤ .

(٤) البداية : ٤٨ ، العمدة : ٦/ ب ، شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، شرح العقائد النسفية : ٤٢ ، ضوء المعالي : ٣٣ ، وحاشية أحمد الجندي على شرح العقائد : ١٠١ ، وحاشية الكستلي عليه : ٧٤ ، والنبراس : ١٨٥ ـ ١٨٦ ، وتبديد الظلام : ١٣٢ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ شرح المقاصد : ٤/ ٥٠ ، ط المحققة .

١٨ ـ ولغلوهم في هذا التفويض الباطل منعوا ترجمة ما ورد في القرآن من اليد والوجه والعين لله تعالى إلى اللغة الفارسية(١) .

١٩ ـ وقد أفرط الكوثري كعادته حتى منع التلفظ بأن الله تعالى في السماء سواء كان على سبيل التفويض ، أو كان على سبيل تأويله بعلو الشأن والمكانة ، فقال :

« فالأحوط أن لا ينطق به حتى مع التصريح بهذا التنزيه ، بل الواجب عدم النطق به أصلاً سداً لباب التشبيه بمرة واحدة »(٢) .

○ **فمذهب الماتريدية** في باب الصفات ونصوصها يدور بين التفويض الباطل المتقول على السلف ، وبين التأويل الذي هو بعينه تعطيل ، وتحريف لنصوصها ، ولكن في الحقيقة أن مذهبهم الذي طبقوه عملياً على الصفات ونصوصها هو التأويل ، وإنما يحومون حول التفويض للتخلص عن نصوص السلف الصريحة المتواترة .

○ وهذه كتب الماتريدية في التفسير وشروح الأحاديث مكتظة بالتأويلات حتى باعتراف النسفي والتفتازاني كما تقدم نص كلامهما قريباً(*) .

○ **وإذا تقرر هذا ـ** فما قاله العلامة الملا علي القاري من أن مذهب الماتريدية عدم التأويل(٣) .

○ وما نسبه العلامة عبد الرحيم شيخ زاده إلى الحنفية من القول بإثبات

---

(١) بحر الكلام : ١٩ ، الفتاوى الهندية : ٢/٢٥٨ ، وإشارات المرام : ١٩١ .

(٢) مقدمته للأسماء والصفات : ط فهل الكوثري وأمثاله يقرؤون قوله تعالى : ﴿ ... مَنْ فِي السَّمَاءِ ... ﴾ [الملك : ١٦ ، ١٧] أم لا ؟! .

(٣) شرح الفقه الأكبر : ٦١ .

(*) في ص : ٢/١٥٣ ـ ١٥٤ .

الصفات وعدم التأويل وأن التأويل مذهب الأشاعرة[1] .

○ فقول خلاف الواقع الملموس بل لاخلاف في هذا بين الماتريدية والأشعرية أصلاً وإنما بعض الحنفية ينطقون ببعض الحق في هذا الباب فلا يعدُ مثل هذا مذهباً للماتريدية ، وإنما هو دليل التناقض الفاضح الواضح .

○ كما بطل زعم الشيخ أحمد عصام الكاتب : أن الماتريدي في مسألة الاستواء وكذا في سائر الصفات أقرب ما يكون إلى السلف ، وأن الماتريدية والأشعرية اختلفوا في المتشابهات[2] .

مع أنه أجاد وأفاد في بيان مذهب السلف ، وحقق أن مذهبهم هو الإثبات لا التفويض ، وصرح بأن التفويض بمثابة انسحاب من المشكلة أساساً ، فلا يقول بإثبات ولا بنفي ، وأن التفويض أن تقول : أفوض علم ذلك إلى الله[3] .

قلت : قد سبق أن علقت على قوله وذكرت أمثلة لبيان أن الماتريدية على خلاف طريقة السلف في باب الصفات[4] .

وسيأتي أمثلة متعددة لتأويلاتهم وتعطيلهم للصفات ، وتحريفهم لنصوصها في الفصل الأول من الباب الثالث إن شاء الله تعالى[5] .

وبعد أن عرفنا التفويض ننتقل إلى المبحث الثاني لنذكر أدلة على إبطاله بتوفيق الله تعالى ؛

---

(١) نظم الفرائد : ٢٣ .

(٢) انظر عقيدة التوحيد في فتح الباري : ١٠٠-١٠١ .

(٣) عقيدة التوحيد في فتح الباري ٨٩ ، ١٠٣ .

(٤) انظر ص : ١/٤٢٦-٤٢٩ ، ٤٣٩-٤٤٦ .

(٥) انظر ص : ٢/٤٨٥-٥٠٨ .

لما في ذلك من عبرة بالغة للماتريدية عامة وللفنجفيرية خاصة ؛ فإن الفنجفيرية مع دعواهم التوحيد والسنة أيضاً وقعوا في طامة التفويض المبتَدع المتقوَّل على السلف[1] .

* * *

(١) فإن الشيخ الرستمي كبير الفنجفيرية ذكر أن مذهب السلف الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها . التنشيط ٣٤٧ـ٣٤٨ .

□ المبحث الثاني □

في إبطال التفويض

لقد سبق في المبحث الأول أن بَيَّنَّا الفرق بين التفويض السلفي الحق وبين التفويض الكلامي الخلفي الباطل المتقول على السلف .

ولما كان نسبة هذا التفويض الباطل على السلف بالغ التقول اقتضى ذلك أن نذكر وجوهاً تتضمن براهين قاطعة وحججاً ساطعة على إبطال ذلك التفويض وبطلان نسبته إلى السلف الصالح ، فأقول وبالله التوفيق :

○ **الوجه الأول :**

أن القول بهذا التفويض المطلق ـ التفويض في المعنى والكيف جميعاً ـ يستلزم الجهل بالله تعالى ، وصفاته العلا .

كما يستلزم الجهل بمذهب السلف ، والتقول عليهم .

ويستلزم أيضاً تجهيل السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة هذا الدين ـ بالله تعالى وصفاته الكمالية كما يستلزم استبلادهم ، وأنهم كانوا يتلون كتاب الله ويقرؤون أحاديث رسول الله ﷺ ولا يفهمون معاني ذلك .

ويستلزم تفضيل الخلف أهل الكلام والبدع على خيار هذه الأمة بحجة أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ، وغيرها من اللوازم الفاسدة .

وكل هذه اللوازم في غاية الفساد والبطلان فالملزوم مثلها ، وفيما يلي نصوص بعض الأئمة لبيان فساد القول بالتفويض ونسبته إلى السلف :

١ ـ قال شيخ الإسلام : « ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين ـ كما يقول بعض الأغبياء ممن لا يعرف قدر السلف ، بل ولا عرف الله ، ورسوله ، والمؤمنين به حقيقة المعرفة ، من أن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم . . .

فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم ـ على طريقة السلف ـ إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن ؛ والحديث من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين . . . ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، وغرائب اللغات .

فهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالات التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر ، وقد كذبوا على طريقة السلف ، وضلوا في تصويب طريقة الخلف ، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم ، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف .

وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص ، بالشبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم[١] من الكافرين .

---

(١) الأخوة ههنا الاشتراك جملة في التعطيل والتأويل ولا يقصد شيخ الإسلام بالأخوة الأخوة في الكفر ، فإن شيخ الإسلام معروف بالتحري والرأفة والرحمة والتوقي عن التكفير لأهل القبلة ، وليس من المتهورين كعادة أعدائه . راجع منهاج السنة : ٣/ ٢٧ ، ٦٠ ـ ٦٢ ، الرد على البكري : ٢٥٥ ـ ٢٥٩ ، ومجموعة الرسائل والمسائل : ٥/ ٣٧٦ ـ ٣٨٠ ، وانظر ص٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥ ، ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦ .

فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ، وكان لابد للنصوص من معنى ـ بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ ، وتفويض المعنى ـ وهي التي يسمونها طريقة السلف ـ أو بين صرف اللفظ إلى معان بنوع من التكلف ـ وهي التي يسمونها طريقة الخلف .

فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع ، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات ، وهي شبهات ، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه .

فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين ـ كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلادهم ، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين بمنزلة الصالحين من العامة ، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله ، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي .

وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله .

ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة .

كيف يكون هؤلاء المتأخرون ـ لا سيما والإشارة بالخلف إلى ضرب من المتكلمين الذين كثر في باب الدين اضطرابهم وغلظ عن معرفة الله حجابهم » .

ثم ذكر أمثلة لحيرتهم وشكوكهم واضطرابهم وندامتهم على لسانهم ثم قال :

« كيف يكون هؤلاء المحجوبون المفصولون المسبوقون الحيارى المتهوكون ـ أعلم بالله وأسمائه وصفاته؟؟ .

وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء ، وخلفاء الرسل ، وأعلام الهدى ،

ومصابيح الدجى .

الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا .

الذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء ، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم .

وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة .

ثم كيف يكون خير قرون الأمة أنقص في العلم والحكمة ـ لا سيما العلم بالله وأحكام أسمائه وآياته ـ من هؤلاء الأصاغر بالنسبة إليهم ؟؟ .

أم كيف يكون أفراخ [1] المتفلسفة ، وأتباع الهند ، واليونان وورثة [2] المجوس، والمشركين ، وضلال اليهود ، والنصارى ، والصابئين وأشكالهم وأشباههم ـ أعلم بالله من ورثة الأنبياء وأهل القرآن والإيمان ؟؟!!» [3] .

٢ ـ وقال شيخ الإسلام أيضاً : « فإن معرفة مراد الرسول، ومراد الصحابة هو أصل العلم وينبوع الهدى .

وإلا فكثير ممن يذكر مذهب السلف ، ويحكيه لا يكون له خبرة بشيء من هذا الباب .

كما يظنون أن مذهب السلف في آيات الصفات ، وأحاديثها أنه لا يفهم

(١ ، ٢) لأن مقالة التعطيل ترجع إلى هؤلاء وكثير من أهل البدع والكلام ورثوها منهم كما سيأتي تفصيله في ص : ٢/ ٢٨٠ ـ ٢٩٣ ، وليس قصد شيخ الإسلام تكفير أهل الكلام .

(٣) الحموية : ١٣ ـ ١٦ ، ضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٨ ـ ١٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٩ ، مع سقط وقع في النص ، ونقله ابن القيم في الصواعق المرسلة : ١/ ١٦١ ـ ١٧٠ ، وانظر درء التعارض : ٥/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ .

أحد معانيها ، لا الرسول ، ولا غيره . . . ؛

فيجعلون مضمون مذهب السلف أن الرسول بلغ قرآناً لا يفهم معناه . بل تكلم بأحاديث الصفات وهو لا يفهم معناها ، وأن جبريل كذلك ، وأن الصحابة والتابعين كذلك ، وهذا ضلال عظيم ، وهو أحد أنواع الضلال ، ظن أهل التخييل[1] ، وظن أهل التحريف[2] ، والتبديل، وظن أهل[3] التجهيل[4] » .

٣ ـ وقال : « أما المنحرفون عن طريقهم ـ [أي السلف] ـ فهم ثلاث طوائف : أهل التخييل ، وأهل التأويل ، وأهل التجهيل » .

ثم فصل القول في الرد على أهل التخييل والتأويل ، ثم قال :

«**وأما الصنف الثالث** ـ وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف ، يقولون : إن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله إليه من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك ، كذلك قولهم في أحاديث الصفات : إن معناها لا يعلمه إلا الله . مع أن الرسول تكلم بها ابتداء ، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه»[5] .

(١ ، ٢ ، ٣) أهل التخييل هم المتفلسفة وتابعهم بعض المتصوفة والمتكلمة والمتفقهة ظنوا أن نصوص الصفات خيالات ليست بحقائق واقعية ، وأهل التحريف والتبديل هم أهل التأويل وهم جمهور المعطلة من المتكلمين ، ظنوا أن نصوص الصفات لن يقصد بها ظاهرها وحقائقها ، بل المراد منها معانيها المجازية ، وأهل التجهيل هم المفوضة وهم كثير من المنتسبين إلى السنة ، ظنوا أنه لا يعرف معاني نصوص الصفات إلا الله تعالى وهؤلاء الطوائف كلهم منحرفون عن طريقة السلف ، انظر التفصيل في الحموية : ٣٦ ـ ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣١ ـ ٣٥ النفائس ١٠٥ ـ ١٠٨ .

(٤) شرح حديث النزول : ٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤ .

(٥) الحموية : ٣٦ ـ ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣١ ـ ٣٥ ، وانظر أيضاً الصواعق المرسلة : ٢/ ٤١٨ ـ ٤٢٤ النفائس ١٠٥ ـ ١٠٨ .

٤ ـ **وقال أيضاً** : « والمقصود هنا التنبيه على أصول المقالات الفاسدة التي أوجبت الضلالة في باب العلم والإيمان بما جاء به الرسول ﷺ ، وأن من جعل الرسول غير عالم بمعنى القرآن الذي نزل إليه ، ولا جبريل ـ جعله[١] غير عالم بالسمعيات ، ولم يجعل القرآن هدى ، ولا بياناً للناس ، ثم هؤلاء ينكرون العقليات في هذا الباب بالكلية ، فلا يجعلون عند الرسول ، وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علوماً عقلية ولا سمعية ، وهم شاركوا الملاحدة في هذه من وجوه متعددة ، وهم مخطئون فيما نسبوا إلى الرسول ﷺ ، وإلى السلف من الجهل ، كما أخطأ في ذلك التحريف ، والتأويلات الفاسدة وسائر أصناف الملاحدة[٢] .

٥ ـ **وقال الإمام ابن القيم** :

« **والصنف الثالث** : أصحاب التجهيل : الذين قالوا : نصوص الصفات ألفاظ لا نعقل معانيها ، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها ، ولكن نقرؤها ألفاظاً لا معاني لها ، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله ، وهي عندنا بمنزلة ﴿ **كٓهيعٓصٓ** ﴾[*] و ﴿ **حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ** ﴾[**] .

وظن هؤلاء أن هذه طريقة السلف ، وأنهم لم يكونوا يعرفون حقائق الأسماء والصفات . . .

وبنوا هذا المذهب على أصلين :

---

(١) في هامش الحموية : قوله « جعله » خبر أن ، وضميره البارز راجع إلى الرسول لا إلى جبريل .

(١) الحموية : ٤٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٨ النفائس ١١٠ .
وانظر أيضاً تفسير سورة الإخلاص ضمن دقائق التفسير : ٦/ ٤٦٦ .

(*) مريم : ١ .

(**) الشورى : ١ ، ٢ .

أحدهما : أن هذه النصوص من المتشابه .

والثاني : أن للمتشابه تأويلاً لا يعلمه إلا الله .

فنتج من هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وسائر الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان . . . ؛

ولازم قولهم أن الرسول كان يتكلم بذلك ، ولا يعلم معناه .

ثم تناقضوا أقبح التناقض ، فقالوا : تجرى على ظواهرها ، وتأويلها مما يخالف الظواهر باطل ، ومع ذلك فلها تأويل لا يعلمها إلا الله . . . ؛ وهؤلاء غلطوا في المتشابه ، وفي جعل هذه النصوص من المتشابه ، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله .

فأخطأوا في المقدمات الثلاث ، واضطرهم إلى هذا التخلص من تأويلات المبطلين ، وتحريفات المعطلين ، وسدوا على نفوسهم الباب ، وقالوا : لا نرضى بالخطأ ، ولا وصول لنا إلى الصواب .

فهولاء تركوا التدبر المأمور به والتذكر ، والعقل لمعاني النصوص الذي هو أساس الإيمان ، وعمود اليقين .

وأعرضوا عنه بقلوبهم ، وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك ، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة ، والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها ، والتفكر فيها[1] .

٦ - **وللإمام ابن القيم** كلام مهم آخر غالبه سبق في كلام شيخ الإسلام[2] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ٢/ ٤٢٢-٤٢٤ ، وانظر مختصر الصواعق : ١/ ٥٤-٥٥ .

(٢) الصواعق المرسلة : ١/ ١٦١-١٧٠ ، وانظر مختصر الصواعق : ١/ ٧-٩ .

٧ ـ **وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي** (٧٩٢هـ) :

« فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه ، جميع الأمة ، ولا الرسول ، ويكون الراسخون في العلم لاحظ لهم في معرفة معناه سوى قولهم : « آمنا به كل من عند ربنا » وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين ، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك »[1] .

٨ ـ **وقال الحافظ ابن حجر** عن بعض أهل العلم ، ولعله شيخ الإسلام :

(قول من قال : « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم » ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات .

فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف ، والدعوى في طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفي غاية التعظيم له ، والخضوع لأمره ، والتسليم لمراده ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ، ولا يمكنه القطع بصحة تأويله)[2] .

٩ ـ **وقال ابن عربي** المعروف عند أهل الخرافة بالشيخ الأكبر ، وخاتم الأولياء (٦٣٨هـ) وهو في الحقيقة « الشيخ الأكفر » والكذوب قد يصدق :

« وقسم آخر : قال : نؤمن بهذا اللفظ كما جاء من غير أن نعقل له معنى

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٣٤ ط المكتب ، و : ٢٠٠ ، ط دار البيان .

(٢) فتح الباري : ١٣ / ٣٥٢ ، قلت : هذا بعينه كلام شيخ الإسلام كما سبق في ص : ١/ ١٥٢ .

حتى نكون في هذا الإيمان به في حكم من لم يسمع ، ونبقى على ما أعطانا دليل العقل من إحالة مفهوم هذا الظاهر من هذا القول .

فهذا القسم متحكم أيضاً بحسن عبارة ، وأنه رد على الله بحسن عبارة ، فإنهم جعلوا نفوسهم في حكم نفوس لم تسمع ذلك الخطاب .

وقسم آخر : قالوا : نؤمن بهذا اللفظ على حد علم الله فيه ، وعلم رسوله ﷺ .

فهؤلاء قد قالوا : إن الله خاطبنا عبثاً ، لأنه خاطبنا بما لا نفهم ، والله يقول : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ** ﴾[1] .

وقد جاء بهذا ، فقد أبان كما قال الله ، لكن أبى هؤلاء أن يكون ذلك بياناً»[2] .

١٠ ـ قلت : نقله الشعراني ، وأقره[3] وهو خرافي قد يصدق .

وفي كلام هذين الرجلين عبرة للمتكلمة المتصوفة .

١١ ـ وصرح العلامة المقبلي أن السلف لم يكونوا مفوضة ، والتفويض جهل بالمعنى ، وهو أخو التأويل ، فالمفوض متأول لا مسلِّم[4] .

١٢ ـ ١٣ ـ وقال العلامة المحمود الآلوسي مفتي الحنفية ببغداد (١٢٧٠هـ) **وابنه السيد نعمان الآلوسي** (١٣١٧هـ) :

« قيل : إن السلف بعد نفي ما يتوهم من التشبيه يقولون : لا ندري ما

---

(١) إبراهيم : ٤ .

(٢) الفتوحات المكية : ٤ / ٧ .

(٣) انظر اليواقيت والجواهر : ٩٥ .

(٤) الأرواح النوافخ : ٣٩٥ .

معنى ذلك ؟ والله أعلم بمراده .

واعترض بأن الآيات والأخبار المشتملة على نحو ذلك كثيرة جداً ويبعد غاية البعد أن يخاطب الله تعالى ، ورسوله ﷺ العباد فيما يرجع إلى الاعتقاد بما لايدرى معناه . . . »[1] .

الحاصل: أن القول بالتفويض المطلق - أي تفويض المعنى ، والكيف جميعاً - قول في غاية الفساد والبطلان ، وموقف بالغ الضلال والبهتان لاستلزامه ما يلي :

١ - الجهل بالله تعالى وبأسمائه الحسنى وصفاته العلا .

٢ - ٣ - الجهل بمذهب السلف ، والتقول الفاحش عليهم .

٤ - تجهيل السلف من الصحابة والتابعين ، بل تجهيل رسول الله ﷺ .

٥ - استبلاد السلف وأنهم كانوا يقرؤون نصوص الصفات بدون فهم معناها .

٦ - تفضيل الخلف الحيارى المتهوكين على السلف الذين هم أعلم الناس بصفات ربهم بعد الأنبياء عليهم السلام .

٧ - ٨ - أن القرآن لم يكن هدى وشفاء وبياناً ، وأن الله خاطب الناس بكلام لا يفهمون معناه ، إلى غير ذلك من اللوازم الفاسدة .



(١) روح المعاني : ١٦ / ١٥٩ ، وجلاء العينين : ٣٧٢.

○ **الوجه الثاني :**

أن القرآن لا يمكن أن يوصف بكونه هدى وشفاء ونوراً إلا إذا كان مفهوم المراد ويكون في غاية من الوضوح والبيان .

ولذلك وصف الله تعالى كتابه بأنه مبين[1] .

ووصفه بأنه بيان[2] ، وأنه تبيان[3] ، ووصف آياته بأنها بينات[4] ، ووصفها بأنها مبينات[5] ، ووصف كتابه بأنه على لسان عربي مبين[6] .

وقال تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُم** ﴾ [7] .

وقال : ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[8] .

وأمر عباده بالتدبر في القرآن وآياته[9] .

فكيف يعقل بعد هذا أن آيات الصفات مع تلك الكثرة الكاثرة والأهمية لا يُعلمُ المرادُ منها ، ولا يُعرف معانيها ، وأن السلف كانوا يتلونها بدون معرفة

---

(١) انظر يوسف : ١، الحجر : ١ ، النحل : ١٠٣ ، الشعراء : ٢، ١٥٩، النمل: ١ ، القصص : ٢ ، يس: ٦٩ ، الزخرف:٢ ، الدخان : ٢ .

(٢) آل عمران : ١٣٨ .

(٣) النحل : ٨٩ .

(٤) البقرة : ٩٩ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، يونس: ١٥ ، مريم : ٧٣ ، الحج: ١٦ ، ٧٢ ، النور: ١ ، العنكبوت: ٤٩ ، سبأ : ٤٣ ، الجاثية: ٢٥ ، الأحقاف: ٧، الحديد: ٩ ، المجادلة : ٥ .

(٥) النور : ٣٤ ، ٤٦ ، الطلاق : ١١ .

(٦) يوسف : ٢ ، الرعد: ٣٧ ، طه:١١٣، النحل : ١٠٣ الشعراء : ١٩٥، الزمر: ٢٨ ، فصلت : ٣ ، ٤٤ ، الشورى : ٧ ، الزخرف :٣ ، الأحقاف: ١٢ .

(٧) إبراهيم : ٤ .

(٨) النحل : ٤٤ .

(٩) النساء : ٨٢ ، ص: ٢٩ ، محمد : ٢٤ .

المراد ؟ .

والحاصل : أن الذي يدعي التفويض في المعنى ، ويتقوله على السلف ـ فهو في الحقيقة ـ مع جهله وتجهيله للسلف ـ لم يجعل القرآن بياناً * ولا هدى وفرقاناً *

* كما صرح به شيخ الإسلام * وأشار إليه ابن القيم الإمام *[1]

* * *

(١) راجع ما سبق قريباً في ص٢/ ١٦٣ ـ ١٦٥ .

○ **الوجه الثالث :**

أن نقول : مما لا ريب فيه أن السلف تعرضوا لتفسير نصوص الصفات فتفسيرهم لها فرع معرفتهم لمعانيها ، لأن تفسير الشيء فرع العلم به ، فإذا كان لا يعرف الإنسان شيئاً ما كيف يفسره؟!

لأن الحكم على الشيء فرع لتصوره .

فتفسير السلف لنصوص الصفات يبطل التفويض كما يبطل تقوله عليهم ويثبت أنهم براء من هذا التفويض الباطل المتقول ، وأنهم كانوا يعلمون معاني الصفات.

والذي لم يتعرضوا لتفسيره هو كيفية الصفات ، أما معانيها فقد فسروها ووضحوا المراد منها ، وفيما يلي بعض نصوص السلف :

١ ـ هذا مجاهد ـ وهو إمام التفسير بعد الصحابة ـ قال : في تفسير «استوى» : « علا على العرش»[١] .

٢ ـ وهذا أبو العالية . قال في تفسير ﴿**ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ**﴾[٢] (ارتفع)[٣] .

---

(١) ذكره البخاري تعليقاً مستدلاً به ، انظر صحيح البخاري : ٦/ ٢٦٩٨، ووصله الفريابي في تفسيره ، انظر تغليق التعليق : ٥/ ٣٤٥ ، فتح الباري :١٣/ ٤٠٥ ، عمدة القاري : ٢٥/ ١١٢ ، ولم أجده في تفسير مجاهد المطبوع .

(٢) البقرة : ٢٩ .

(٣) ذكره البخاري تعليقاً جزماً مستدلاً به ، انظر صحيح البخاري : ٦/ ٢٦٩٨ ، قال الحافظ والعيني : وصله الطبري : انظر تغليق التعليق : ٥/ ٣٤٤ ، فتح الباري : ١٣/ ٤٠٥ ، عمدة القاري : ٢٥/ ١١١ ، قلت : لم أجده في تفسير الطبري في طبعاته الثلاث ، وذكر السيوطي : أنه أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم ، والبيهقي : انظر الدر المنثور : ١/ ١٠٦ ، قلت : لم أجده في الأسماء والصفات للبيهقي ، ورواه الحافظ ابن حجر بسنده إلى أبي العالية ، انظر تغليق التعليق : ٥/ ٣٤٤ .

٣ ـ وهكذا **فسر الربيع** بن أنس قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ** ﴾ بقوله : « ارتفع إلى السماء »[(١)] .

٤ ـ وقال **أبو عبيدة** معمر بن المثنى (٢١٠هـ) في قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾[(٢)] : « ظهر على العرش وعلا عليه »[(٣)] .

٥ ـ و**الإمام البخاري** استدل بقول مجاهد ، وأبي العالية في تفسير لفظ «استوى» على أن المراد : علا وارتفع[(٤)] .

٦ ـ وبهذا **فسره ابن قتيبة** أديب أهل السنة (٢٧٦هـ)[(٥)] .

٧ ـ وقال **ابن جرير** إمام مفسري أهل السنة : « وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ** ﴾ علا عليهن وارتفع . . »[(٦)] .

٨ ـ ومشى على هذا حافظ المغرب **ابن عبد البر** (٤٦٣هـ)[(٧)] .

٩ ـ وقال **البغوي** (٥١٦هـ) « قال ابن عباس ، وأكثر مفسري السلف : أي ارتفع إلى السماء . . . »[(٨)] .

١٠ ـ **قال شيخ الإسلام** :

« ويبين ذلك أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره : ١/ ١٩١ ، بسند فيه انقطاع .

(٢) يونس : ٣ .

(٣) مجاز القرآن : ١/ ٢٧٣ ، ٢/ ١٥ ، ٥٧ .

(٤) انظر صحيح البخاري : ٦/ ٢٦٩٨ ، وفتح الباري : ١٣/ ٤٠٥ ، وعمدة القاري : ٢٥/ ١١٢ .

(٥) انظر تفسير غريب القرآن : ٢٧٧ .

(٦) جامع البيان : ١/ ١٩٢ .

(٧) التمهيد : ٧/ ١٣١ ـ ١٣٢ .

(٨) معالم التنزيل : ١/ ٥٩ ، ٢/ ١٦٥ .

كتاب الله ، ولا قال : هذه من المتشابه الذي لايعلم معناه ، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ، ولا من الأئمة المتبوعين : إن في القرآن آيات لا يَعلم معناها رسولُ الله ﷺ ، ولا أهلُ العلم والإيمان جميعهم ، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك من بعض الناس ، وهذا لا ريب فيه »[1] .

١١ ـ وقال : « وأيضاً فالسلف من الصحابة والتابعين ، وسائر الأمة قد تكلموا في جميع النصوص ـ آيات الصفات ، وغيرها ـ وفسروها بما يوافق دلالتها ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرةً توافق القرآن والحديث ، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم .

مثل عبد الله بن مسعود ـ الذي كان يقول : « لو أعْلَمُ أعْلَمَ بكتاب الله مني تبلغه آباط الإبل لأتيته » .

وعبد الله بن عباس الذي دعا له النبي ﷺ ، وهو حبر الأمة ، وترجمان القرآن .

كانا هما وأصحابهما من أعظم الصحابة والتابعين إثباتاً للصفات ، ورواية لها عن النبي ﷺ .

ومن له خبرة بالحديث والتفسير يعرف هذا .

ومافي التابعين أجل من أصحاب هذين السيدين . . . ؛

ولو كان معنى هذه الآيات منفياً ، ومسكوتاً عنه لم يكن ربانيو الصحابة أهلُ العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاماً فيه ،

---

(١) الإكليل : ٢٠ـ٢١ ، ٣٢ ـ ٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٨٥ ، ٢٩٤ـ٢٩٥ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٢٩ ، ١٣٤ ـ ١٣٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ١٥ ، ٢١ـ٢٢ .

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي ﷺ أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة .

ولم يذكر أحد منهم أنه امتنع من تفسير آية .

قال أبو عبد الرحمن السلمي : « حدثنا الذين كانو يقرءوننا ـ عثمان بن عفان ، وعبد الله بن مسعود وغيرهما ـ أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل » .

وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه ، بل يثبتون المعنى وينفون الكيف» .

«ثم ذكر مقالة الإمامين ربيعة ومالك ، المعروفة وشرحها شرحاً وافياً ،

ثم قال : « ثم السلف متفقون على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة ، قال بعضهم : « ارتفع على العرش : علا على العرش» ، وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه ثابتة عن السلف ، قد ذكر البخاري في « صحيحه » في آخر كتاب الرد على الجهمية »[1] .

١٢ ـ ١٤ ـ وقال العلامة **محمود الآلوسي مفتي الحنفية ببغداد** (١٢٧٠هـ) وابنه **نعمان الآلوسي** (١٣١٧هـ) : وحفيده شكري :

« . . . وأيضاً قد ورد في الأخبار ما يدل على فهم المخاطب المعنى . . . ، وقد صح عن بعض السلف أنهم فسروا ، ففي صحيح البخاري : قال مجاهد : « استوى على العرش » « علا على العرش » ، وقال أبو العالية : «استوى على العرش » « ارتفع »[2] .

---

(١) الإكليل : ٤٨ ـ ٥٢ ؛ وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٠٧ ـ ٣١٠ ، وضمن دقائق التفسير : ١ / ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٣١ ـ ٣٤ .

(٢) روح المعاني : ١٦ / ١٥٩ ، وجلاء العينين : ٢٧٢ ، وانظر غاية الأماني : ١/ ٤٥٢ .

قلت : الحاصل : أن السلف كانوا يعرفون معاني صفات الله تعالى والمراد من نصوصها ، ولذلك فسروها كتفسيرهم لبقية النصوص غير أنهم كانوا يفوضون علم كيفيتها إلى الله تعالى .

وهذا دليل قاطع على إبطال التفويض المتقول على السلف ، وأنهم لم يكونوا مفوضة ، بل كانوا مثبتين للصفات بلا تكييف ولا تمثيل ومنزهين لله تعالى عن كل عيب ونقص بلا تحريف ولا تعطيل ، ويزيده إيضاحاً وتحقيقاً ما في الوجه الآتي .



○ **الوجه الرابع :**

أن السلف كانوا يميزون بين صفة وصفة وكانوا يصرحون بأن هذه الصفة غير تلك الصفة ، وليست عينها ، ولا يجوزون تفسير إحداها ، بالأخرى .

فلو كانوا لا يعرفون معانيها ، كيف يميزون بين صفة وأخرى؟؟ .

فهذا من الحجج الدامغة على أنهم كانوا على حظ عظيم وافر من العلم بها مع تفويضهم علم كيفيتها إلى الله تعالى .

○ وأذكر لذلك مثالين على لسان الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لتكون فيهما عبرة للحنفية الماتريدية الذين ادعوا التفويض ونسبوه إلى السلف .

الأول : ما قاله الإمام أبو حنيفة : « . . . ولا يقال : إن يده قدرته أو نعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والاعتزال ، ولكن يده صفته بلا كيف . . . »[1] .

الثاني : ما قاله أيضاً : « وغضبه ، ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، ولا يقال : غضبه عقوبته ، ورضاه ثوابه ونصفه كما وصف نفسه »[2] .

قلت : هذان مثلان واضحان ونصان صريحان في عدم جواز تفسير صفة بأخرى ، وأن ذلك مذهب المعتزلة ، وليس من مذهب أهل السنة في شيء ، وأنه يجب وصف الله بما وصف به نفسه بلا كيف ، وكما أن معنى « القدرة» معروف كذلك معنى « اليد» معروف ، وهكذا معنى «الغضب» ومعنى

---

(١) الفقه الأكبر بشرح القاري : ٥٩ .

(٢) الفقه الأبسط : ٥٦ ، وسكت عليه الكوثري .

«الرضا» معروفان وهما من صفات الله بلا كيف . وهو قول أهل السنة ، فبطل التفويض المفتعل المتقول على السلف .

قال شيخ الإسلام : « والله سبحانه وتعالى أخبرنا : أنه عليم قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته .

فنحن نفهم معنى ذلك ونميز بين العلم ، والقدرة ، وبين الرحمة ، والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله مع تنوع معانيها .

فهي متفقة متواطئة من حيث الذات متباينة من جهة الصفات » .

ثم أورد أمثلة متعددة لإيضاح هذا المطلب ، كأسماء النبي ﷺ ، وأسماء القرآن والسيف ، وحقق أن هذه الأسماء مع تعددها تدل على ذات واحدة مع اختلاف معانيها[1] .

○ **وقال** : « . . . فإنا نفهم من قوله : ﴿**إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[2] معنى ونفهم من قوله : ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[3] معنى ليس هو الأول ، ونفهم من قوله : ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ**﴾[4] معنى ، وصبيان المسلمين بل وكل عاقل يفهم هذا »[5] .

❁ ❁ ❁

(١) التدمرية : ١٠٠-١٠٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٩ .

(٢) الأنفال : ٧٥ ، التوبة : ١١٥ ، العنكبوت : ٦٢ .

(٣) آل عمران : ١٦٥ ، النور : ٤٥ ، العنكبوت : ٢٠ ، فاطر : ١ .

(٤) إبراهيم : ٤٧ .

(٥) الإكليل : ٣٦ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٩٧ .

○ **الوجه الخامس :**

أنه من الواقع المحسوس أن الناس إذا سمعوا كلاماً ولا يفهمون معناه ، يبادرون إلى السؤال عن معناه ومراد المتكلم ليفهموا معناه ويعرفوا المراد منه ، والنفوس تحرص على هذا والقلوب تتطلع إلى المعرفة والاطلاع على العلوم ، ولا سيما إذا كان الكلام بين الأستاذ وتلامذته .

ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا أحرص الناس على حصول الخير والاطلاع على العلوم النافعة التي تتصل بصميم دينهم .

○ وباب الأسماء الحسنى والصفات العلا من أعظم المعارف الإسلامية ، وكان الصحابة أحرص الناس على الاستفادة من رسول الله ﷺ ، وكانوا يسألونه في أمور جليلها ودقيقها ـ وكانوا خير تلامذة وأصحاب لخير معلم ومرشد ـ إذا أشكل عليهم شيء من أمر الدين أو صعب عليهم فهم نص من نصوص الوحي[1] .

○ ومع ذلك لم يثبت عنهم أنهم شَكُّوا في صفات الله تعالى أو سألوا رسول الله ﷺ لفهم معناها .

○ بل كانوا يتلقون كتاب الله تعالى وأحاديث رسول الله ﷺ بما فيهما نصوص الصفات مع تلك الكثرة الكاثرة .

○ فهل يَتَصوَّرُ من له أدنى مسكة من عقلٍ صحيحٍ أنهم يتلونها ويُرَدِّدُونَهَا بدون فهم معانيها ، وبدون معرفةِ المراد منها ـ طيلةَ حياتهم ـ ولم يسألوا رسول الله ﷺ ؟؟ .

○ فهذا من البراهين الواضحة على أنهم لم يكونوا مفوضة بالمعنى الذي

(١) انظر كلاماً قيماً وتحقيقاً بديعاً وأمثلة متعددة لذلك في درء التعارض : ٧/ ٤٤ ـ ٧١ .

يعنيه الماتريدية ، ولم يكونوا جاهلين بالله وبصفاته تعالى إلى الحد الذي زعمه أهل الكلام عليهم وقوّلوهم التفويضَ الذي هم منه براء .

بل نقول جزماً لا يحتمل النقيض : إنهم لو لم يفهموا معانيها لبادروا إلى السؤال عنها ، ولسابقوا إلى الاطلاع على المراد منها .

○ نعم قد ورد أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن رؤية الله تعالى ، فعن أبي هريرة : « أن الناس قالوا : يارسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة . . . » الحديث[1] .

وعن أبي سعيد الخدري مثله[2] .

○ فمثل هذين الحديثين يدلنا دلالة قاطعة على أنهم كانوا يعرفون معاني صفات الله تعالى ، ويفهمون المراد من نصوصها ، وإلا لبادروا إلى السؤال عنها ليعرفوا المراد كما فعلوا في مسألة الرؤية .

الحاصل : أن سؤال الصحابة وعدم سؤالهم في باب الصفات كلاهما دليل قاطع على أنهم كانوا يعرفون معانيها ويفهمون المراد منها .

وهكذا نرى الصحابة اختلفوا في باب الأحكام ولم يختلفوا قطعاً في باب الصفات قط .

○ ويزيد هذا المطلب إيضاحاً كلام **الإمام المقريزي** حيث يقول :

---

(١) رواه البخاري ، صفة الصلاة ، باب فضل السجود : ١/ ٢٧٧ ، والرقاق ، باب الصراط جسر جهنم : ٥/ ٢٤٠٣ ، والتوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ : ٦/ ٢٧٠٤ ، ومسلم : ١/ ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري : التفسير : باب : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ** ﴾ : ٤/ ١٦٧١ ـ ١٦٧٢ ، والتوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ : ٦/ ٢٧٠٦ ـ ٢٧٠٧ ، ومسلم : ١/ ١٦٧ .

« اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً ﷺ رسولاً إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريم في كتابه العزيز الذي نزل به على قلبه ﷺ الروح الأمين وبما أوحى إليه ربه تعالى.

فلم يسأله ﷺ أحد من العرب بأسرهم قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك كما كانوا يسألونه ﷺ عن الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما لله فيه سبحانه أمر ونهي، وكما سألوه ﷺ، عن أحوال القيامة والجنة والنار إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه ﷺ في أحكام الحلال والحرام وفي الترغيب والترهيب وأحوال القيامة.

والملاحم والفتن ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها.

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم[1] عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم

---

(١) **قلت**: أما الطرق السقيمة فقد وردت منها عدة أحاديث في سؤال الصحابة عن بعض الصفات.

منها حديث أبي رزين: « . . أو يضحك الرب عز وجل . . . » رواه أحمد ٤/ ١١ والدارمي في النقض على المريسي: ١٧٧، وابن ماجه ١/ ٦٤، وابن أبي عاصم في السنة: ١/ ٢٤٤، والآجري في الشريعة ٢٧٩، والدارقطني في كتاب الصفات: ٤٦، وفيه «وكيع بن عدس ـ أو حدس» مقبول من الرابعة، كما في التقريب: ٥٨١، يعني إذا توبع ولا متابعة له؛ فالحديث لين، وانظر تعليق شيخنا الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي على كتاب الصفات، للدارقطني: ٤٦.

ومنها حديث أبي رزين أيضاً: « . . . أين كان ربنا . . . » رواه الترمذي: ٥/ ٢٨٨، وابن ماجه: ١/ ٦٤ ـ ٦٥، وفيه « وكيع » المذكور. راجع تعليقات الألباني على التنكيل: ٢/ ٣٤٧، والقائد: ١٧٥. =

على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم : أنه سأل رسول الله ﷺ ، عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه نفسه الكريمة في القرآن الكريم وعلى لسان نبيه محمد ﷺ ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات نعم ولا فرَّقَ أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة من الوجه واليد ونحو ذلك مع نفي مماثلة المخلوقين ، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه ونزهوا من غير تعطيل ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت .

ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة ، فمضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا . . . »[1] .

قلت : للإمام ابن القيم أيضاً كلام قيم في هذا الصدد فراجعه[2] .

= **ومنها حديث عائشة** : « . . . أو يضحك ربنا . . . » رواه ابن خزيمة في التوحيد : ٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥ ، ورواه الطبراني ، وأبو نعيم ، كما في جلاء العينين : ٣٧٢ ، وفيه عدة ضعفاء ، راجع تعليق المحقق لكتاب التوحيد : ٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧٥ ، لابن خزيمة .

(١) الخطط للمقريزي : ٢/ ٣٥٦ ، وذكر معناه شيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان في شرح كتاب التوحيد للبخاري : ١٧ ـ ١٨ ، وثبات العقيدة الإسلامية أمام التحديات : ٧ ـ ١٠ .

(٢) إعلام الموقعين : ١/ ٤٩ ، وبدائع الفوائد : ٢/ ٤ ـ ٥ ، وانظر ما سيأتي في ٢ / ١٩٣ ـ ١٩٤ الصواعق المرسلة : ١/ ٢٠٨ ـ ٢١١ ، ومختصر الصواعق : ١/ ١٥ ـ ١٦ ، وانظر أيضاً روح المعاني : ١٦ / ١٥٩ ، وجلاء العينين : ٣٧٢ .

وراجع أيضاً : درء التعارض : ٧/ ٤٤ ـ ٧١ ، ففيه مبحث في غاية من الدقة والإتقان يقطع دابر الجهمية المعطلة وأفراخهم الماتريدية وزملاءهم الأشعرية .

ولنعم ما قيل :

* وهـذا الحـق ليس به خفـاء * فدعـني من بُنيَّاتِ الطـريق *

قـلـت : هذه حقيقة واقعـة اعترف بها تقي الديـن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ) ؛ أحد أئمة الأشعرية حيث قال :

« . . . وقد فهمها الصحابة ، ولذلك لم يسألوا عنها النبي ﷺ ، لأنها كانت معقولة عندهم بوضع اللسان ، وقرائن الأحوال ، وسياق الكلام ، وسبب النزول .

ومضت الأعصار الثلاثة التي هي خيار القرون على ذلك . حتى حدثت البدع والأهواء . . . »[١] .

قـلـت : السبكي من أئمة الكوثري في المباحث الكلامية وعداء شيخ الإسلام وابن القيم ؛ ولذلك نرى الكوثري يبجله غاية التبجيل[٢] .

وقد سكت الكوثري على قوله هذا ، فيكون حجة عليه في باب التفويض .

وهذا الذي ذكرنا من عدم سؤال الصحابة وعدم استشكالهم في باب الصفات . من ناحية ؛

○ **ومن ناحية أخرى :**

أن الكفار بأصنافهم كانوا ألد أعداء الإسلام ، وكانوا يترصدون الفرصة ـ بين حين وآخر ـ للطعن في القرآن والإسلام والرسول ﷺ والمؤمنين .

○ وقد عارضوا رسول الله ﷺ في كثير من المواطن طعناً في القرآن والإسلام[٣] .

---

(١) السيف الصقيل مع تعليقات الكوثري عليها المسماة بتبديد الظلام : ١٤٨ .

(٢) انظر تبديد الظلام : ١٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٩٩ ، ١٨٢ .

(٣) راجع درء التعارض : ٧/ ٥٥ ـ ٧١ ، وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٩٩ .

فلو كانت نصوص الصفات لا تُعلم معانيها ، ولا يُعرف المراد منها ، ولا كانوا يعرفونها ، لبادروا إلى الطعن في القرآن ، ولكان ذلك فرصة سعيدة لأعداء الإسلام ، كما سيأتي في الوجه السابع .



○ **الوجه السادس:**

أن دعوى التفويض المطلق وتقوله على السلف الصالح دعوى باطلة يكذبها واقع نصوص السلف .

فإن نصوص السلف قد تواترت في إثبات الصفات بلا تكييف ، ولا تمثيل مع تنزيه الله تعالى بلا تحريف ولا تعطيل ؛ وكلامهم في ذلك إما نص وإما ظاهر ، وهذه كتب أئمة السنة تفوح بأقوال السلف وحصرُ أقوالهم خارجٌ عن نطاق طاقة البشر .

ولكن أكتفي بأمثلة عديدة من أقوالهم تبين أن مذهبهم إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل ، وأنهم كانوا يعرفون معاني الصفات ويفهمون المراد من نصوصها مع تفويضهم في الكيف ، أما نسبة التفويض المطلق إليهم - فافتراء قبيح * وبهت صريح * وكذب شنيع * وتقول فظيع * عليهم :

١ - **قال الإمام ربيعةُ** بن أبي عبد الرحمن المعروفُ بربيعة الرأي (١٣٦هـ) شيخ الإمام مالك :

« الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول . . . »[١] .

٢ - ومثله كلام **الإمام مالكٍ** رحمهما الله تعالى [٢] .

وقال مالك (١٧٩هـ) أيضاً :

« الله في السماء وعلمه في كل مكان . . . »[٣] .

قلت: هذه المقالة الربَعيَّةُ والمالكية - التي سارت مسيرة الأمثال ، وسارت بها الركبان - هي منهج كل مسلم سني سلفي ، وهي تمثل مذهب السلف قديماً وحديثاً ، وبهذا المهيع المستقيم السوي الوسط نجاة من ديجور التعطيل

(١ ، ٢) انظر تخريجهما في ص: ٣/ ١٩ - ٢١ .

(٣) انظر تخريجه في ص: ٢/ ٦٢٣ - ٦٢٥ .

وفجور التمثيل .

وهي رد صريح على مزاعم أهل الجهل والتجهيل والتفويض ، والتأويل ؛ فإنهما قد صرحا بأن الاستواء معلوم ، وإنما المجهول هو كيفيته .

٣ ـ **قال شيخ الإسلام** : « . . . وكذلك الأئمة كانوا إذا سئلوا شيئاً من ذلك لم ينفوا معناه ، بل يثبتون المعنى وينفون الكيف .

كقول مالك . . . « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول » . . .

وكذلك ربيعة قبله .

وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول ، فليس أحد من أهل السنة ينكره ، وقد بين : أن الاستواء معلوم ، كما أن سائر ما أخبر به معلوم ، ولكن الكيفية لا تعلم ، ولا يجوز السؤال عنها ، لا يقال : كيف استوى . . . ؛

○ **فإن قيل** : معنى قوله : « الاستواء معلوم » أن ورود هذا اللفظ في القرآن معلوم . . . ؛

○ **قيل** : هذا ضعيف ، فإن هذا من باب تحصيل الحاصل ، فإن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن ، وقد تلا الآية .

وأيضاً فلم يقل ذكر الاستواء في القرآن ، ولا إخبار الله بالاستواء ،

○ وإنما قال : « الاستواء معلوم فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم ، ولم يخبر عن الجملة .

○ وأيضاً فإنه قال : « والكيف مجهول » ولو أراد ذلك لقال : معنى الاستواء مجهول ، أو تفسير الاستواء مجهول ، أو بيان الاستواء غير معلوم ، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء ، لا العلم بنفس الاستواء .

وهذا شأن جميع ما وصف الله به نفسه .

لو قال في قوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[1] : كيف يسمع، وكيف يرى؟ .

لقلنا : السمع ، والرؤيا معلوم ، والكيف مجهول .

ولو قال : كيف كلم موسى تكليماً ؟ لقلنا : التكليم معلوم ، والكيف غير معلوم »[2] .

قلت : هذا الذي حققه شيخ الإسلام في تفسير المقالة الرَّبَعيَّة والمالكية حقيقة واقعة ، وقد اعترف بها أبو بكر بن العربي الأشعري (٥٤٣هـ) فقال :

٤ - « ومذهب مالك رحمه الله : أن كل حديث منها معلوم المعنى ، ولذلك قال للذي سأله : « الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة . . . »[3] .

وابن العربي هذا من أئمة الكوثري في المباحث الكلامية ، ولذا يثني عليه ثناءً عاطراً[4] ، فكلامه حجة عليه خاصة وعلى الماتريدية عامة .

والعجب من العلامة الملا علي القاري حيث حمل كلام الإمام مالك هذا على التفويض المطلق الباطل ، فقال :

مذهب السلف عدم التأويل ، وتفويض الأمر إلى الله وعلمه في المراد به ، كما قال الإمام مالك : الاستواء معلوم والكيف مجهول ، واختاره إمامنا

---

(١) طه : ٤٦ .

(٢) الإكليل : ٥٠-٥١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٣٠٨-٣١٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٣٢-٣٣ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٤٢-١٤٣ .

(٣) عارضة الأحوذي : ٣/ ١٦٦ .

(٤) انظر تبديد الظلام : ٤٨ ، ٥١ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٧٣ .

الأعظم[1].

قلت: مع أن كلام الإمام مالك صريح في كون المعنى معلوماً، وإنما المجهول هو الكيف، فهو يفوض في الكيف دون المعنى، فبطل زعم الماتريدية.

٥ - وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: «من قال: لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض - فقد كفر، قال الله تعالى: ﴿**الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾[2].

فإن قال: أقول بهذه الآية ولكن لا أدري أين العرش؟ في السماء أم في الأرض؟ فقد كفر أيضاً.

ونذكره من أعلى لا من أسفل، لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء...»[3].

ثم ذكر حديث الجارية مستدلاً به على علو الله تعالى[4].

قلت: أي عقل يحمل هذا النص الواضح على التفويض المفتعل الباطل مع أن الإمام أبا حنيفة يكفر من قال: لا أعرف الله هل في السماء أم في الأرض؟.

بل يكفر من قال: لا أدري أين العرش مع اعتقاده أن الله على العرش.

ثم ذكر الإمام أبو حنيفة ثلاثة دلائل على إثبات علو الله تعالى:

---

(١) ضوء المعالي: ٣١، وشرح الفقه الأكبر: ١٧٢.

(٢) طه: ٥.

(٣) الفقه الأبسط بشرح أبي الليث السمرقندي: ١٧، ٢٠، والفقه الأبسط بتحقيق الكوثري ٤٩-٥٢.

(٤) انظر نص حديث الجارية وتخريجه في ص: ٢/ ٥١١- ٦٠٩.

* **الأول : الدليل الفطري :**

وهو أن الله تعالى يدعى من أعلى لا من أسفل ، فالقلوب مفطورة بالتضرع إليه تعالى وأنه فوق العالم ، وترفع الأيدي إليه على أنه فوق عباده .

* **والثاني : الدليل العقلي :**

وهوأن الأسفل ليس وصفاً للربوبية والألوهية ، فمتقضى كونه تعالى رباً وإلهاً أنه فوق خلقه أجمعين .

* **والثالث : الدليل النقلي :**

وهو قوله تعالى : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ ، وحديث الجارية ، وفيه قول النبي ﷺ : « **أين الله** » وجواب الجارية : « في السماء» .

ومع ذلك كله نرى الماتريدية ينسبون التفويض المفتعل المتقول الباطل إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى[1] ؟!؟ .

مع أنه من أهل الإثبات ، وكلامه صريح في هذا غاية الصراحة وحمله على التفويض المطلق الباطل تحريف محض .

نعم أبو حنيفة الإمام كبقية أئمة الإسلام يفوض في الكيف[2] .

فاكتفاء الإمام بالتفويض في الكيف دليل قاطع على أنه لم يفوض في المعنى وهذا برهان قاطع على أن الماتريدية لم يعرفوا مذهب إمامهم ؛ وثبت أن مذهبه إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل ، وتفويض الكيف .

٦ - كلام الإمام عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) الذي عده الحنفية ومنهم

---

(١) انظر ضوء المعالي : ٣١، وشرح الفقه الأكبر : ١٧٢ .

(٢) انظر : الفقه الأكبر بشرح القاري : ٥٩ ، والفقه الأبسط بتحقيق الكوثري : ٥٦ .

الكوثري في زمرة كبار أئمة الحنفية [1] فرية بلا مرية .

قال علي بن الحسن بن شقيق (٢١٥هـ)[2] :

« سألت عبد الله بن المبارك : كيف ينبغي أن نعرف ربنا عز وجل ؟ .

قال : « على السماء السابعة على عرشه ، ولا نقول كما قالت الجهمية : إنه هاهنا في الأرض »[3] .

قلت : ليتدبر كل عاقل طالب الحق رباني القلب في نص هذا الإمام العظيم ، هل هو يثبت علو الله على عرشه ، وفوقيته على خلقه ؟ .

أم يفوض في معنى العلو وكيفيته؟ .

بل احتج هذا الإمام العظيم بعلو الله تعالى على عرشه على معرفته تعالى ، فهل يكون هذا من المفوضة ؟ فاعتبروا يا أولي الأبصار .

٧ ـ **وقال الإمام عبد الرحمن** بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ) وهو يحكي إجماع السلف على إثبات فوقية الله تعالى على خلقه وعلوه على عرشه ـ خاصة وجميع الصفات عامة ـ :

« كنا ـ والتابعون متوافرون ـ نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا »[4] .

الحاصل : أن نصوص أئمة السنة دالة ـ إما نصاً وإما ظاهراً ـ على أنهم كانوا

---

(١) انظر : الجواهر المضية : ٢/ ٣٢٤ـ٣٢٦ ، وفقه أهل العراق : ٦١ .

(٢) أبو عبد الرحمن المروزي ، من رجال الكتب الستة ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، التقريب : ٣٩٩ .

(٣) انظر تخريجه في ص : ٢/ ٤٢٦ .

(٤) انظر تخريجه في ص : ٢/ ٢٥٧ـ٢٥٨ .

يعرفون معاني الصفات ويفهمون المراد من نصوصها غير أنهم كانوا يفوضون في الكيف فقط دون المعنى ؛

فنسبة التفويض المطلق الباطل إليهم تقول قبيح وكذب صريح ، وبهت شنيع ، وافتراء فظيع وضلال وإضلال .

وفي ذلك عبرة للماتريدية ❊ ولا سيما الفنجفيرية ❊
الذين ينسبون التفويض إلى السلف كذباً وزوراً[1] .

❊ ❊ ❊

(١) انظر تنشيط الأذهان للشيخ عبد السلام الفنجفيري : ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨.

○ **الوجه السابع :**

أنه من المعلوم علماً اضطرارياً أن المشركين واليهود والنصارى وغيرهم من الكفرة كانوا ألد أعداء للإسلام ورسول الله ﷺ وعامة المسلمين .

وكانوا يترصدون الفرص للقدح في الإسلام بكل وسيلة ممكنة لهم .

ومن المعلوم بلا ارتياب أنهم لم يقدحوا في نصوص الصِّفات ، ولا قالوا : إن هذا الرجل - رسول الله ﷺ - وأتباعه - الصحابة رضي الله عنهم - يتكلمون بكلام لا يُفْهَمْ معناه .

فلو كانت نصوص الصفات لا يعلم المراد منها ، وأن الصفات لا تُعرف معانيها ، وأن الصحابة لا يَعرفون ذلك - لبادر هؤلاء الكفار إلى الطعن في الإسلام وسارعوا إلى القدح في القرآن والمسلمين من هذا الباب ، فدل ذلك دلالة قاطعة على أن هؤلاء الكفار لم يكونوا مفوضين على الإطلاق فضلاً عن المسلمين أصحاب رسول الله ﷺ .

ومن المعلوم أيضاً أن المسلمين من أصحاب رسول الله ﷺ ينقدون الكفار بأن آلهتهم لا تتصف بصفات الألوهية الكمالية ، من السمع والبصر ، والقدرة ، والعلم ، والكلام، ونحوها ، والتكليم ، بل هي متصفة بصفات النقص فلا تستحق الألوهية بخلاف رب العالمين إله الحق سبحانه وتعالى ، فإنه متصف بصفات الكمال ، فهو المستحق للعبادة وحده لا شريك له .

ولم يكن المشركون يعارضون المسلمين في هذا قط ؛ كما عارضوهم في مسائل أخرى(١) :

(١) لشيخ الإسلام مبحث عظيم الفائدة يجب الاطلاع عليه . انظر درء التعارض : ٧/ ٥٥ - ٧١ ففيه عبرة للماتريدية عامة * وللفنجفيرية خاصة *

فلم ينفوا عن الله تعالى صفاته الكمالية ، وكانوا معترفين بذلك ، اللهم إلا من عاند منهم وأكره نفسه على مخالفة الفطرة وما هو مركوز في القلوب .

فهذا يدل دلالة قاطعة على أنهم لم يكونوا مفوضةً ، فضلاً عن أن يكون رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم مفوضةً جاهلين بالله وبأسمائه الحسنى ، وصفاته العلا .

ولهذا قال الله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1] .

قال شيخ الإسلام : « وأهل السنة يقولون لهؤلاء : ونحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بإثبات الصفات ، ونصوص في الكتب الإلهية ، أكثر وأعظم من نصوص المعاد .

ويقولون لهم : معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد ، وقد أنكروه على الرسول ﷺ ، وناظروه عليه ، بخلاف الصفات ، فإنه لم يكن العرب تنكر .

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد .

فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به ، وأن ما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به ؟ »[2] .

○ **وقال الإمام السهيلي** (٥٨١هـ) : « فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يفهمون ولا يستعملون ، إذ اليد بمعنى الصفة لا يفهم معناه .

قلنا : ليس الأمر كذلك بل كان معناها مفهوماً عند القوم الذين نزل

---

(١) النحل : ٦٠ .

(٢) الحموية : ٣٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٣ النفائس ١٠٧ .

القرآن بلغتهم .

ولذلك لم يستفت واحد من المؤمنين عن معناها ، ولا خاف على نفسه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ؛

وكذلك الكفار لو كانت عندهم لا تعقل إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ﷺ .

ولقالوا له : زعمت : أن الله ليس كمثله شيء ، ثم تخبر أن له يداً كأيدينا وعيناً كأعيننا .

ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ، ولا كافر علم أن الأمر كان فيها عندهم جلياً لا خفياً . . . »[1] .

ولشيخ الإسلام كلام مهم في هذا الصدد أيضاً فراجعه[2] .

تنبيه : لقد جمع العلامة عبد السلام أحد كبراء الفنجفيرية عدّة نصوص لبيان مذهب السلف ؛

فاختلط عليه الحابل بالنابل ، وخلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً ؛ عسى الله أن يتوب علينا وعليه ؛

حيث ذكر عن السيوطي : أن مذهب السلف تفويض معناها المراد إلى الله مع تنزيهه عن حقيقتها[3] .

قلت : كلامه متناقض لأنه ذكر نصوصاً قبله وبعده تناقضه ؛ وباطل أيضاً بهذه الوجوه السابقة واللاحقة .

---

(١) بدائع الفوائد : ٢/ ٤ـ٥ لابن القيم عنه .

(٢) درء التعارض : ٧/١٢٨ ، ٥٥ـ٧١ ، وانظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٩٩ .

(٣) انظر تنشيط الأذهان : ٣٤٧ـ٣٤٨ .

وهذا برهان أنِيٌّ على أنه لم يعرف التوحيد ومذهب السلف ❊ فلذا وقع في طامات الماتريدية الخلف ❊

وهذا الجهل المطبق برهان لِمِّيٌّ على وقوعه في التفويض الواضح ❊ والتناقض الفاضح ❊



○ **الوجه الثامن** :

أن التفويض المطلق المفتعل المصنوع على السلف أخو التأويل الذي يتضمن تعطيل الصفات وتحريف نصوصها كما سيأتي تحقيقه .

فكذلك التفويض يتضمن تعطيل الصفات ، غير أن التأويل يتضمن تحريف نصوصها أيضاً .

فالتفويض والتأويل مشتركان في تضمنهما للتعطيل ، فكل مفوض معطل ولا عكس .

لأن المفوض لا يثبت لله الصفات بل ينفيها ؛

لأنه يقول : ظاهر نصوص الصفات غير مراد فهو ينفي العلو ، والاستواء والنزول واليدين ، والغضب والرضا ونحوها من صفات الله ؛

ويقول : إن النصوص لا تدل على هذه ، وهي غير مرادة منها ، وأن المراد غير معلوم ، فقد وقع المفوض في التعطيل من هذه الجهة من حيث لا يشعر كما وقع في الجهل بصفات الله وتجهيل السلف .

○ **قال العلامة المقبلي** : « المذهب الثالث : من يقول ليس المراد هو ظاهر العبارة بحسب ما يفهم من اللغة لكنا جهلنا المعنى المراد ، فنمسك عن الفحص عنه كما أمسك السلف .

وهذا المذهب في الحقيقة هو الأول - [أي التأويل] - وإن كان أسلم من الذي قبله باعتبار أنه سهل ، فهو ليس بمذهب ثالث ، لأن صاحبه إنما سكت عن التعيين ، وقد حكم بالتأويل في الجملة فهو متأول لا مسلم »[1] يعني أن المفوض نافٍ للصفات .

---

(١) الأرواح النوافخ ذيل العلم الشامخ : ٣٩٥ .

○ **وقال الدكتور محمد خليل هراس** رحمه الله : « الفرق بين التحريف والتعطيل : أن التعطيل نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وأما التحريف : فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها .

والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق .

فإن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ، بمعنى أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل دون العكس .

وبذلك يوجدان معاً فيمن أثبت المعنى الباطل ونفى المعنى الحق .

ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، وزعم أن ظاهرها غير مراد ، ولكنه لم يعين لها معنى آخر ، وهو ما يسمونه بالتفويض . . . »[1] .

الحاصل : أن التفويض المطلق الباطل يتضمن التعطيل فهو أخو التأويل .

فثبت أن السلف لم يكونوا مفوضة كما أنهم لم يكونوا مؤولة معطلة . .

بل كانوا مثبتين للصفات بلا تمثيل ، ومنزهين لله تعالى بلا تعطيل .

وبهذا تبين بطلان القول بالتفويض ، وبطلان نسبته إلى السلف ، وبالله التوفيق .

تنبيه : لقد تبين بهذا التحقيق الفرق بين التفويضين اللغوي والكلامي ، فالتفويض اللغوي عدم الحكم على الشيء لا نفياً ولا إثباتاً ، وهو التفويض السلفي بعينه ، أما التفويض الكلامي فهو نفي الصفات ثم رد معانيها وكيفيتها إلى الله .

❁ ❁ ❁

(١) شرح العقيدة الواسطية : ٢١ ، وانظر الكواشف الجلية : ٨٩-٩٠ .

○ **الوجه التاسع :**

أن القول بالتفويض ، ونسبته إلى السلف ـ

قول متناقض مضطرب تناقضاً واضحاً ، واضطراباً فاضحاً .

فإن من أثبت شيئاً من الصفات ، وادعى في بقيتها إما التفويض، وإما التأويل ـ

لزمه التفويض أو التأويل فيما أثبته ؛

لأنه لو طولب بالفرق بين ما أثبته وبين ما فوض فيه أو أول لم يجد جواباً صحيحاً وفرقاً صريحاً .

فالماتريدية قد أثبتوا لله حياة ، وعلماً ، وإرادة وسمعاً ، وبصراً ، فلم يجعلوها متشابهاتٍ ، ولم يفوضوا فيها ولم يؤولوها .

○ فهلا جعلوها متشابهات لا يَعلم معناها إلا الله كما جعلوا غيرها متشابهات؟ .

○ وهلا فوضوا فيها كما فوضوا في غيرها ؟

أو لم لا يؤولونها كما أولوا غيرها ؟

○ وهلا نسبوا التفويض فيها إلى السلف كما نسبوا في غيرها إليهم ؟ .

ولهذا لا يوجد لهؤلاء ولأمثالهم قانونٌ مستقيم .

وسيأتي مزيد تفصيل لبيان تناقضهم واضطرابهم في فصل إبطال التأويل إن شاء الله تعالى .

الحاصل : أنه تبين للقراء الكرام بهذه الوجوه التسعة إبطال القول بالتفويض المطلق المختلق ، ونسبته إلى سلف هذه الأمة بحمد الله تعالى .

وبعد هذا ننتقل إلى المبحث الثالث لنذكر بعض شبهاتهم التي تشبثوا بها لإثبات التفويض ونناقشها بتوفيق الله تعالى .



□ المبحث الثالث □

في إبطال بعض الشبهات التي تشبث بها الماتريدية لإثبات ما زعموه من بدعة التفويض ونسبته إلى السلف

لقد أوردنا ـ بتوفيق الله تعالى ـ في المبحث السابق أدلة قاطعة على بطلان التفويض المختلق المفترى على السلف .

ونذكر في هذا المبحث شبهات الماتريدية مع الرد عليها لتتم الحجة وتتضح المحجة ، فنقول وبالله التوفيق :

للماتريدية شبهات في إثبات بدعة التفويض ونسبته إلى السلف ، أقواها **شبهتان** :

أ ـ أن نصوص الصفات من المتشابه[*] الذي لا يعلم تأويله إلا الله[1] .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾[2] على قراءة الوقف

---

(١) كما تقدم في : ٢/ ١٥٣ـ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(*) المراد من المتشابه ههنا : ما لم يعرف المراد منه ، انظر المنار مع شرحيه كشف الأسرار ونور الأنوار : ١/ ٢٢١ ، و« للمتشابه» معان كثيرة ، والقرآن كله محكم باعتبار ، وكله متشابه باعتبار ، وبعضه محكم ، وبعضه متشابه باعتبار : انظر جامع البيان : ٣/ ١٧٢ ، ١٧٧ ، معالم التنزيل : ١/ ٢٧٨ـ ٢٧٩ ، الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ٩ـ ١١ ، تفسير ابن كثير : ١/ ٣٤٥ـ٣٤٦ ، مدارك التنزيل : ١/ ١٩٧ ، روح المعاني : ٣/ ٨٢ .

على لفظ الجلالة [1] .

ب ـ أن كثيراً من السلف قد صرحوا بأن هذه النصوص لا تفسر ، بل تفسيرها تلاوتها ، وقالوا : نمرها كما جاءت .

وهذا صريح في أنهم كانوا يفوضون في المعنى والكيف جميعاً [2] .

***

---

(١) انظر شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، وضوء المعالي : ٣٢ ، والنبراس : ١٨٦ ، ونظم الفرائد : ٢٣.

(٢) تبدد الظلام : ١٣٦ ، ١٧١ ، ٥٣ .

❑ أما الشبهة الأولى :

فعنها عدة أجوبة نذكر منها ما يلي :

○ الجواب الأول :

أن قياس نصوص الصفات على الحروف المقطعة في أوائل السور باطل ، لأن نصوص الصفات من الكلام العربي المبين أسلوباً وتركيباً ، ومركبة من جمل تنحل إلى المفردات العربية المعروفة في لغة العرب الواضحة معانيها لكل عربي مدني وقروي وحضري وبدوي كوضوح ألفاظها ، بخلاف تلك الحروف المقطعة في أوائل السور ، فإنها رموز ، حتى صرح الإمام ابن أبي العز بأنها ليست آيات عند جمهور العادّين[1] .

○ ولأن المتشابه نوعان :

١ ـ متشابه في نفسه وأصله الذي استأثر الله بعلم تأويلها كالحروف المقطعة في أوائل السور .

٢ ـ ومتشابه في وصفه وهو متشابه إضافي الذي يعرفه الراسخون[2] .

كالصفات فإنها من المتشابه الإضافي بالنسبة إلى الكيف دون المعنى؛ فقياس الثاني على الأول قياس مع الفارق ، والقياس مع الفارق باطل[3] .

❁ ❁ ❁

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٣٥ .

(٢) انظر المرجع السابق: ٢٣٤ ، وانظر شرحي المنار : كشف الأسرار ، ونور الأنوار : ١/ ٢٢٣-٢٢٥ .

(٣) راجع المنار مع شرحيه كشف الأسرار ، ونور الأنوار : ٢/ ٢٣٦ ، ٢٤٨ .

○ **الجواب الثاني** :

أننا لا نسلم أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا تُعْلَمُ معانيها ، بل هي آيات محكمات واضحات ، والقول بأنها متشابهات لا تعلم معانيها ـ قول مبتدع لا سلف لقائله .

وليست مما يندرج تحت قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾(١) .

لأنه لم يقل أحد من السلف أن معاني نصوص الصفات لا يعلمها أحد إلا الله ، لا رسوله ﷺ ، ولا صحابته رضي الله عنهم .

فلا يصح استدلالهم بهذه الآية قطعاً ، وفيما يلي بعض أقوال الأئمة :

١ ـ قال الإمام ابن قتيبة (٢٧٦هـ) أديب أهل السنة :

«ولسنا ممن يزعم : أن المتشابه في القرآن لا يعمله الراسخون في العلم وهذا غلط من متأوليه على اللغة ، والمعنى .

ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا ينفع به عباده ، ويدل على معنى أراده ، فلو كان المتشابه لا يعلمه غيره لزمنا للطاعن مقال ، وتعلق علينا بعلة .

وهل يجوز لأحد أن يقول : إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه؟!» .

○ ثم ذكر نصوصاً دالة على أن الصحابة رضي الله عنهم أيضاً يعلمون معاني المتشابهات ، ثم قال :

« ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ في المتشابه إلا أن يقولوا : « آمنا به كل من عند ربنا » ـ لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين ، بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعاً يقولون : « آمنا به كل من عند ربنا » .

وبعدُ : فإنا لم نر المفسرين توقفوا عن شيء من القرآن ، فقالوا : هذا

(١) آل عمران : ٧ .

متشابه لا يعلمه إلا الله ، بل أمروه كله على التفسير حتى فسروا « الحروف المقطعة في أوائل السور . . . »[1] .

٢ ـ ومثله كلام للإمام القرطبي (٦٧١هـ)[2] .

٣ ـ ومثله كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)[3] .

٤ ـ والعلامة محمود الآلوسي مفتي الحنفية ببغداد (١٢٧٠هـ)[4] .

٥ ـ وقال شيخ الإسلام :

« من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه ، فنقول له : أما الدليل على بطلان ذلك : فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ، ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه .

وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه . .

فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه وأنه لا يُسكَتُ عن بيانه ، وتفسيره ، بل يُبيَّنُ باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه ، أو إلحادٍ في أسماء الله وآياته »[5] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن : ٩٨ ـ ١٠٠ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١٨ .

(٣) شرح الطحاوية : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

(٤) روح المعاني : ٣/ ٨٤ .

(٥) الإكليل : ٣٢ ـ ٣٤ ، ٢٠ ـ ٢١ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٤ ـ ١٣٥ ، ١٢٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، ٢٨٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٢١ ـ ٢٢ ، ١٥ ، ونقله القاسمي وأقره، انظر محاسن التأويل : ٤/ ٢٤ ـ ٢٥ ، وانظر الصواعق المرسلة : ١/ ٢١٣ .

○ **الجواب الثالث :**

أن القول بأن نصوص الصفات متشابهات لا تُعلم معانيها ـ قولٌ يكذبه الواقع بل هي محكمات واضحات وليست متشابهات ـ نعلم ذلك بالاضطرار.

○ **قال شيخ الإسلام :**

« والدليل على أن هذا ليس بمتشابه لا يعلم معناه أن نقول : لا ريب أن الله سمى نفسه في القرآن بأسماء مثل الرحمن ، والودود ، والعزيز ، والجبار والعليم، والقدير ، ونحو ذلك .

ووصف نفسه بصفات ، مثل سورة الإخلاص ، وآية الكرسي ، وأول الحديد وآخر الحشر ، وقوله: **﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾**[1] ، **﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾**[2] ، **﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ﴾**[3] ، **﴿وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾**[4] ، **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾**[5] ، **﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾**[6] ، **﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾**[7] ، **﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**[8] ، **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ**

---

(١) التوبة : ٤ .

(٢) الزخرف : ٥٥ .

(٣) محمد : ٢٨ .

(٤) التوبة : ٤٦ .

(٥) طه : ٥ .

(٦) فاطر : ١٠ .

(٧) طه : ٤٦ .

(٨) صٓ : ٧٥ .

يَشَاءُ﴾[1]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[2]، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾[3] إلى أمثال ذلك . . . ؛

ثم يقال لهذا المعاند : فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود وعلى الحق الموجود أم لا ؟

فإن قال : لا ـ كان معطلاً محضاً ، وما أعلم مسلماً يقول هذا .

وإن قال : نعم ـ قيل له : فهمت منها دلالتها على نفس الرب ولم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني من الرحمة ، والعلم وكلاهما في الدلالة سواء . . . »[4] ؟!

قلت : يزيد هذا الجواب إيضاحاً الجوابُ الرابع الآتي .

❋ ❋ ❋

---

(١) المائدة : ٦٤ .

(٢) الرحمن : ٢٧ .

(٣) طه : ٣٩.

(٤) الإكليل : ٣٥ـ٣٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٦ـ٢٩٨ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٢٣ـ٢٤ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٥ـ١٣٦ ، ونقله القاسمي وأقره في محاسن التأويل : ٤ / ٢٥ـ٢٨ .

○ الجواب الرابع :

أن هؤلاء الماتريدية عاكسوا السلف في جعل نصوص الصفات اللّهيّة الكمالية ـ متشابهات[1] .

وجعل المتشابهات ـ عند السلف ـ محكمات[2] .

كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] ، وقوله : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[4] .

ونحوهما من المتشابهات ـ بمعنى أنها مجملات فيها نفي مجمل تشتبه على من لا يفهمها[5] .

فردوا بها نصوص العلو ، والاستواء ، والنزول ، والوجه ، واليدين ، وغيرها من نصوص الصفات التي هي في غاية الصراحة والبيان والإيضاح والإحكام والتفصيل كما سيأتي تفصيله[6] .

فالماتريدية في هذه المعاكسة تبع للجهمية الأولى بشهادة إمام أهل السنة :

○ قال الإمام أحمد في الرد على الجهم وطريقته الباطلة :

« . . . ووجد ثلاث آيات من المتشابه :

قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾[7]

(١ ـ ٢) انظر مدارك التنزيل : ١/ ١٩٧ ، تبعاً للجهمية الأولى والمعتزلة . انظر كشاف الزمخشري الحنفي المعتزلي : ١/ ٤١٢ .

(٣) الشورى : ١١ .

(٤) مريم : ٦٥ .

(٥) درء التعارض : ٥/ ١٧٥ .

(٦) في ص : ٢/ ٤٨٥ ـ ٥٠٨ ، وانظر أيضاً إيثار الحق على الخلق لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني : ١٣٩ .

(٧) الأنعام : ٣ .

و﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ﴾[1] .

فبنى كلامه ـ أي تعطيل الصفات ، وتحريف نصوصها ـ على هذه الآيات وتأول القرآن على غير تأويله ؛

وكذب بأحاديث رسول الله ـ ﷺ ـ .

وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه ، أو حدث عنه رسوله ـ كان كافراً وكان من المشبهة .

فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة ، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ، ووضع دين الجهمية »[2] .

قلت : الحاصل : أن الماتريدية قد عاكسوا السلف ، فالآيات التي كانت من المتشابهات عند السلف جعلوها محكمات ،

والآيات التي كانت من المحكمات عند السلف جعلوها متشابهات ؛

فقلبوا الحقائق وغيروا المصطلحات وبدلوا الأوضاع !؟!

*** فهلا عكست الأمر لو كنت حازماً * ولكن قلبت الأمر لو كنت تعقل ***

❁ ❁ ❁

---

(١) الأنعام : ١٠٣ .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٠٤ـ١٠٥ ، وانظر أيضاً درء التعارض : ١/ ١٨ ، ٢٢١ ، ٥/ ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ .

وذكر الإمام ابن القيم ثمانية عشر مثالاً لرد المحكمات بالمتشابهات ، انظر إعلام الموقعين : ٢/ ٢٩٤ـ٣٠٧ ، وفي ذلك عبرة للماتريدية عامة * وللفنجفيرية خاصة .

○ الجواب الخامس :

أن جاعل نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه مضطربٌ في فعله هذا ومتناقض في قوله حيث لا يسعه أن يطرد قوله إلا أن يكون معطلاً غالياً.

○ فقد ذكر شيخ الإسلام عدة أمثلة من آيات الصفات التي سبق ذكرها في الجواب الثالث.

ثم قال : « فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه : أتقول هذا في جميع ما سمى الله ووصف به نفسه أم في البعض ؟

فإن قلت : هذا في الجميع -

كان هذا عناداً ظاهراً ، وجحداً لما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، بل كفر(*) صريح . . . ».

○ ثم ذكر شيخ الإسلام ، أن هذا المدعي إن اعترف بأن بعضه متشابه دون البعض طولب بالفرق ، ولا يستطيع إلى ذلك سبيلاً لا عقلاً ولا سمعاً ، إلى آخر كلامه المتين الرصين[1] .

○ فلابد من وقوعه في التناقض الشنيع والاضطراب الفظيع إلا أن يرجع إلى المنهج السلفي ويقول : إن نصوص الصفات ليست من المتشابه الذي لا يعلم معناه ، ويستقر على إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل.

---

(١) الإكليل : ٣٦ - ٣٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٦ - ١٣٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٢٣ - ٢٥.

(*) هكذا في الأصول بالرفع ولعل تقدير العبارة : « بل هو كفر صريح» وإلا فالصواب : «كفراً صريحاً» .

○ ولابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ) كلام في بيان تناقض من يدعي أن نصوص الصفات متشابهات فراجعه[1] .

❁ ❁ ❁

(١) مناهج الأدلة : ١٧٦ ، وذكره شيخ الإسلام في درء التعارض : ٦/ ٢١٣ ، ١٠/ ٢٦٥ .

○ **الجواب السادس:**

أنه لو سلم أن نصوص الصفات من المتشابهات فلا نسلم أن تأويلها غير معلوم.

لأن المراد من «التأويل» في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾[1] الآية ـ بمعنى التفسير وبيان المعنى المفهوم من اللفظ العربي ـ، ويكون قوله: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ ويكون الوقف على قوله تعالى: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ عطفاً على قوله: ﴿**اللَّهُ**﴾، ويكون قوله: ﴿**يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾في محل نصب حالاً من الراسخين فيكون التقدير: وما يعلم تفسيره ومعناه إلا الله والراسخون في العلم ـ قائلين: كل من عند ربنا[2].

○ وذلك لأن التأويل يطلق في اصطلاح السلف ولغة القرآن على معنيين[3]:

أحدهما: التفسير وبيان المعنى، فيكون التأويل، والتفسير وبيان معنى اللفظ واحداً وتكون هذه الكلمات من الألفاظ المترادفة.

ويكون هذا المعنى «للتأويل» هو المراد في هذه الآية على هذا التقدير، فيكون الراسخون في العلم يعلمون معاني تلك النصوص ويعرفون المراد منها، فبطل تشبث المدعين للتفويض بهذه الآية كما بطل زعمهم أن نصوص

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ١٠٠ـ١٠١، وجامع البيان: ٣/ ١٨٣ـ١٨٤، أحكام القرآن للجصاص الحنفي: ٢/ ٢٨٣ـ٢٨٤، معالم التنزيل: ١/ ٢٨٠، تفسير ابن كثير: ١/ ٣٤٨، مدارك التنزيل: ١/ ١٩٨، وإرشاد العقل السليم: ٢/ ٨، روح المعاني: ٣/ ٨٣.

(٣) كما سيأتي تحقيق ذلك مع ذكر معنى ثالث باطل مبتدع «للتأويل» انظر: ٢/ ٢٣٨ـ٢٤٥.

الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله .

لأن الآية الكريمة ـ على هذا التقدير ـ تدل على خلاف مطلوبهم .

○ **قال شيخ الإسلام :**

« قال مجاهد : « عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره مرات ، أقف عند كل آية ، وأسأله عنها » .

فهذا ابن عباس ـ حبر الأمة ـ وهو أحد من كان يقول ، « لا يعلم تأويله إلا الله ـ يجيب مجاهداً عن كل آية من القرآن .

وهذا هو الذي حمل مجاهداً ، ومن وافقه كابن قتيبة على أن جعلوا الوقف عند قوله : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ .

فجعلوا الراسخين في العلم يعلمون التأويل .

لأن مجاهداً تعلم من ابن عباس تفسير القرآن كله ، ومجاهد إمام التفسير ، قال الثوري : « إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك . . . »[1] .

○ **ثم ذكر شيخ الإسلام معاني التأويل ، فقال :**

« وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان :

أحدهما : تفسير الكلام ، وبيان معناه . . . ، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربين أو مترادفين ، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذي عناه مجاهد : أن العلماء يعلمون تأويله . . . »[2] .

○ وقال أيضاً في بيان كون « التأويل » بمعنى « التفسير » :

(١ ، ٢) الإكليل : ١٩ ـ ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٩ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٢٨ ـ ١٣٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ١٤ ـ ١٨ ، ونقله القاسمي وأقره . انظر محاسن التأويل : ٤/ ١٦ ـ ١٩ .

« وهذا هو معنى التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم .

وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم .

وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ .

كما نقل ذلك عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومحمد بن جعفر بن الزبير[١] ومحمد بن إسحاق ، وابن قتيبة ، وغيرهم . . . »[٢] .

الحاصل : أنه لو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات وأنها تندرج تحت آية آل عمران-

فلا نسلم أن معناها غير معلوم لما مر في توجيه لهذه الآية ، وفي كتب أئمة السنة والتفسير نصوص كثيرة عن الصحابة والتابعين على أن الراسخين كانوا يعلمون معاني تلك المتشابهات[٣] .

وثانيهما : الحقيقة التي يؤول إليها الكلام[٤] .

---

(١) الأسدي المدني ثقة من السادسة ، ومن رجال الستة مات سنة بضع عشرة ومئة التقريب : ٤٧١ .

(٢) الحموية : ٤٠-٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٥-٣٦ .
وانظر أيضاً : التدمرية : ٩٠-٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٤-٥٦ ، ودرء التعارض : ٥/ ٢٣٤-٢٣٥ ، ٣٨١-٣٨٢ ، ٧/ ٣٢٨ .

(٣) انظر على سبيل المثال تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٩٩-١٠٠ ، وجامع البيان : ٣/ ١٨٣-١٨٤ ، وزاد المسير : ١/ ٣٥٤ ، ومعالم التنزيل : ١/ ٢٨٠ ، ومفاتيح الغيب : ٧/ ١٩٠ ، والجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١٨ ، البحر المحيط : ٢/ ٣٨٤ ، تفسير ابن كثير : ١/ ٣٤٧-٣٤٨ ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي : ٢٣٤ ، والدر المنثور : ٢/ ١٥٢ ، وفتح القدير : ١/ ٣١٦ ، وروح المعاني : ٣/ ٨٤ ، محاسن التأويل : ٣/ ١٦-١٧ .

(٤) كما سيأتي إن شاء الله في ص ٢/ ٢٤٠ .

○ **الجواب السابع :**

أن نقول : لو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات التي لا يَعلمُ تأويلها إلا الله ، بناءً على أن يكون الوقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾

○ **ولشيخ الإسلام** تحقيق دقيق لتقرير هذا المطلوب فراجعه[1] .

الحاصل: أن قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ** ... ﴾ فيه قراءتان منقولتان عن السلف ولكل قراءة توجيه وجيه .

❑ **أما القراءة الأولى :**

فهي الوقف على لفظ الجلالة : « الله » .

وكون قوله تعالى : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ** ... ﴾ جملة مستأنفة .

وتوجيه هذه القراءة : أن لفظ « التأويل » على هذه القراءة بمعنى حقيقة ما يؤول إليه كلام في نفس الأمر وهو الكيفية .

فيكون الراسخون في العلم لا يعلمونها ، لأن ذلك مما استأثر الله بعلمه .

❑ **وأما القراءة الثانية :**

فهي الوقف على قوله : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾ ، وجعل قوله : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ** ... ﴾ عطفاً على لفظ الجلالة : « الله » .

وتوجيه هذه القراءة : أن لفظ : « التأويل » على هذه بمعنى التفسير وبيان المعنى المفهوم من اللفظ العربي .

فيكون الراسخون يعلمون معاني تلك النصوص مع تفويضهم في الكيف .

---

(١) انظر درء التعارض : ٥/ ٢٣٤-٢٣٥ ، ٣٨٢ ، ٧/ ٣٢٨ ، والتدمرية : ٨٩-٩٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٤-٥٨ ، الحموية : ٤١-٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٦-٣٧ ، الإكليل : ٨-١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٧٥-٢٨٣ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٨-١٤ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٢٢-١٢٨ ، ونقله القاسمي وأقره في محاسن التأويل : ٤/ ٩-١٦ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٢-٢٣٥ .

قال **شيخ الإسلام** وغيره من أئمة الإسلام واللفظ له : « وكلا القولين حق باعتبار كما بسطناه ، في موضع آخر ، ولهذا نقل عن ابن عباس هذا وهذا وكلاهما حق»[1] .

وقال : « وقد روي عن ابن عباس ما ذكره عبد الرزاق وغيره في تفسيرهم عنه أنه قال : تفسير القرآن على أربعة أوجه :

١ ـ **تفسير** تعرفه العرب من كلامها .

٢ ـ **وتفسير** لا يعذر أحد بجهالته .

٣ ـ **وتفسير** يعلمه العلماء .

٤ ـ **وتفسير** لا يعلمه إلا الله عز وجل .

فمن ادعى علمه فهو كاذب . . . »[2] [3] .

○ **فأصل اللفظ** ـ وهو المعنى المفهوم منه لغة ـ معلوم دون شك ، وإنما المجهول وصف ذلك المعنى ـ وهو الكيف ـ .

---

(١) الحموية : ٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٦ ، والتدمرية : ٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٥ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : ٤/ ١٨ ، الدر المصون للسمين : ٣/ ٣٩ ، تفسير ابن كثير : ١/ ٣٤٨ ، شرح الطحاوية : ٢٣٤ ، وإرشاد العقل السليم : ٢/ ٨ ، فتح القدير للشوكاني : ١/ ٣١٦ ، روح المعاني : ٣/ ٨٥ .

(٢) الحموية : ٤١ ـ ٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٧ ، والتدمرية : ٩٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٥ ، وانظر مفاتيح الغيب للرازي : ٧/ ١٩٢ .

(٣) رواه ابن جرير قال حدثنا محمد بن بشار قال : حدثنا مؤمل قال : حدثنا سفيان عن أبي الزناد قال قال ابن عباس . . . جامع البيان : ١/ ٣٤ ، وفيه مؤمل لم أعرف من هو حيث لم أنشط لدراسة هذا الإسناد كما هو حقه ، وبقية رجاله أئمة أعلام ثقات .
وأخرجه ابن المنذر من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما في الدر المنثور : ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢ ، والكلبي وهو محمد بن السائب ، متهم بالكذب ، انظر التقريب : ٤٧٩ .
ورواه عبد الرزاق كما سبق في كلام شيخ الإسلام آنفاً ، ولم يذكر الإسناد ، والله أعلم .

○ فلو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات ـ

نقول : إن المتشابه نوعان : متشابه بأصله كالحروف المقطعات . ومتشابه بوصفه وكيفيته كآيات الصفات .

○ فعلى هذا التقدير : هي معلومة . . الأصل ـ أي المعنى ـ

○ لكنها مجهولة الوصف ـ أي الكيف ، فالتأويل المنفي في الآية هو الكيف لا المعنى .

○ وهذه حقيقة اعترف بها كبار أئمة الحنفية والماتريدية . أمثال فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ) وشمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ) وحافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) وعبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ) وأبو المنتهى المغنيساوي (كان حياً ٩٣٩هـ) والملا علي القاري (١٠١٤هـ) وشيخ زاده عبدالرحمن بن محمد (١٠٧٨هـ) والقاضي كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) .

○ فقالوا في التمثيل للمتشابه ـ واللفظ للأول :

« ومثاله : إثبات رؤية الله تعالى بالأبصار . . . فصار بوصفه متشابهاً ، فوجب تسليم المتشابه على اعتقاد الحقيقة فيه .

وكذلك إثبات اليد ، والوجه حق عندنا ، معلوم بأصله متشابه بوصفه ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف .

وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات فصاروا معطلة » .

○ وزاد شمس الأئمة السرخسي ، وحافظ الدين النسفي ، والقاري ؛ واللفظ له :

« وأهل السنة ، والجماعة أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص ، أي بالآيات

القطعية ، والدلالات اليقينية ، وتوقفوا فيما هو المتشابه ، وهو الكيفية ، ولم يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله به الراسخين في العلم ، فقال : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾[1] [2] .

الخلاصة : أنه لا دليل في هذه الآية أصلاً للمدعين للتفويض ونسبته إلى السلف والحمد لله .

وبعد ما قضينا على هذه الشبهة ننتقل إلى الرد على الشبهة الثانية .

❁ ❁ ❁

---

(١) أصول البزدوي مع شرحها كشف الأسرار للبخاري : ١/ ٥٩ـ٦١ ، وأصول السرخسي : ١/ ١٧٠ ، وكشف الأسرار شرح المنار للنسفي : ١/ ٢٢٤ ، شرح الفقه الأكبر للمغنيساوي : ١٤ ، وشرحه للقاري : ٦٠ ، ونظم الفرائد : ٢٣ ، وإشارات المرام : ١٩٢ .

(٢) آل عمران : ٧ .

❑ **وأما الشبهة الثانية :**

فما أفسدَها ، وما أظهَر بطلانها !!

لأنه ليس المرادُ التفويضَ في المعنى من قول السلف : « نمرها كما جاءت» أو «أمروها كما جاءت» أو « أنها لا تفسر » أو « أن تفسيرها تلاوتها» أو « نؤمن بها ولا كيف ولا معنى» أو « على ما أراد الله» ، ونحوها من الأقوال التي تنقل عن سلف الأمة وأئمة السنة .

ليس قصدهم بذلك أنهم جاهلون بمعاني نصوص الصفات ومرادها ، وأنهم كانوا يتلونها تلاوة مجردة كالأميين الذين لا يعلمون الكتاب بدون فهم المعنى والمراد .

○ فمن فسر أقوال السلف بهذا التفسير فقد كذب عليهم وافترى أشنع الكذب وأبشع الافتراء .

○ بل كان قصدُهم بهذه الأقوال هو الرد على « تفسيرات الجهمية وتأويلاتهم التي كانت عينَ التحريفات» .

○ فقالوا : « أمروها » أي أثبتوها وأقروها وآمنوا بها ، و« لا تُفَسَّرُ» تفسير الجهمية ، ولا تُحَرَّفُ كما حرفوها « بل تفسيرها تلاوتها» فإنها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار يفهمها التالي والسامع بمجرد تلاوتها .

○ كما قصدوا بقولهم : « بلا كيف » الردَّ على الممثلة .

○ فكلام السلف يتضمن إحقاق الحق وإبطالَ الباطل وانتصار مذهب أهل السنة والقضاء على مذهب أهل التعطيل ، والتمثيل في آن واحدٍ، وهو إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل .

○ ويشهد لما قلنا نصوص السلف ، وفيما يلي بعض الشواهد من نصوصهم :

أ ـ نصُّ الإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) صاحب أبي حنيفة رحمهما الله وهو أحدُ الأئمة الثلاثة للحنفية على الإطلاق:

«اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه؛

فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة؛

فإنهم لم يصفوا، ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا؛

فمن قال بقول الجهم، فقد فارق الجماعة لأنه وصفه بصفة لا شيء»[1].

○ **فيا ترى هل قوله**: «على الإيمان بالقرآن...» يدل على إيمان الإثبات أم إيمان التفويض؟.

○ **وهل يقول عاقل**: إن الإيمان بالقرآن إيمانُ تفويضٍ؟.

○ **أليس قوله**: «فمن قال بقول جهم...، لأنه وصفه بصفة لا شيء» صريحاً في أنه يقصد الردَّ على تفسير الجهمية وتحريفهم؟.

○ **فالماتريدية** في نفيهم لصفة علو الله تعالى على خلقه وفوقيته على عباده ـ تابعوا الجهم، فوصفوا الله تعالى بصفة لا شيء.

○ **بل زادوا** على مقالة الجهم، وقالوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق، ولا تحت، إلى آخر

(١) تقدم تخريجه في ص: ٢/ ٩٨ـ٩٩.

ذلك الهذيان الذي لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة ولا إجماع في آن واحد[1] .

○ **فوصفوه** بصفة الممتنع في بداهة العقول ، وبتصريح كبار أئمة السنة والكلام[2] .

○ **وقوله** : « فإنهم لم يصفوا ، ولم يفسروا » معناه : أن أهل السنة لم يصفوا الله بصفة لا شيء ولم يؤولوا صفات الله تعالى كما يصنع الجهم وأذياله .

○ **وقوله** : « ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا » معناه : أنهم أفتوا بإثبات ما في الكتاب والسنة من صفات الله تعالى ، ثم سكتوا عن تأويلها وبيان كيفيتها .

○ **وقوله** : « في صفة الرب عز وجل » عام لجميع الصفات ومطلق ، فهل الماتريدية يفوضون في جميع الصفات؟ .

ب ـ هـ ـ نصوص هؤلاء «الأئمة» الأربعة : الأوزاعي ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وليث بن سعد .

○ **روى الإمام ابن عبد البر** حافظ المغرب (٤٦٣ هـ) عن الوليد بن مسلم ، قال : سألت الأوزاعي ، وسفيان الثوري ، ومالك بن أنس ، وليث ابن سعد ، غير مرة عن الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية ، فقال[*] : « أمروها كيف جاءت بلا كيف »[3] .

○ فيا ترى هل هؤلاء الأئمة كانوا مفوضين في معنى « الرؤية» وكيفيتها

---

(١) انظر : ص : ١/ ٥١٢ـ٥١٥ .

(٢) راجع : ص : ٢/ ٥٥٣ـ٥٦٨ .

(*) أي كل واحد منهم .

(٣) التمهيد : ٧/ ١٥٨ .

جميعاً ؟ أم قصدهم الرد على تحريفات منكري « الرؤية» والمشبهة ؟ .

○ وهل الماتريدية يفوضون في معنى « الرؤية» أيضاً ؟ .

و ـ **نص الإمام أبي عبيد قاسم بن سلام** (٢٢٤هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية ومن أجل أصحاب الإمام محمد بن الحسن الشيباني ـ عند الكوثري والكوثرية [١] .

○ فقد قال هذا الإمام في أحاديث الرؤية ، والكرسي ، وصفة الضحك ووضع القدم في جهنم وأشباه هذه الأحاديث :

« هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث ، والفقهاء بعضهم على بعض وهي عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل :

« كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك ؟ .

قلنا : لا يُفسَّر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره » [٢] .

○ **انظر** أيها المسلم طالب الحق والإنصاف إلى نص هذا الإمام ، وصراحته بأن أحاديث الرؤية وغيرها من الصفات يجب الإيمان بها وأنها حق ، فمن قال : « كيف ؟» قلنا : لا يُفَسَّرُ كَيْفيَّتُهَا ولم يُفَسِّرْ أحدٌ من السلف كَيْفيَّتَهَا وأن التفويض إنما هو في الكيف لا المعنى ؛

---

(١) فقه أهل العراق : ٦٤ .

(٢) رواه الدارقطني في كتاب الصفات : ٦٨ ـ ٦٩ ، بإسناد كالجبل الراسي الشامخ والبيهقي في الأسماء والصفات : ٣٥٥ .

وقال شيخ الإسلام : « إسناده صحيح» الحموية : ٥٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٤٧ .

ومع ذلك كله ترى الكوثري يقدح فيه ، انظر تعليقاته على الأسماء والصفات : ٣٥٥، وسنكشف الستار عن خيانة الكوثري ـ إن شاء الله ـ وكذبه الصريح في ص : ٢/ ٢٥٨ ـ ٢٦١ ، ليكون عبرة للكوثرية خاصة والماتريدية عامة .

○ **فهذا النص** متضمن لإحقاق الحق وهو الإثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل وإبطال الباطل وهو الرد على أهل التعطيل ، وأهل التمثيل .

○ وفي ذلك عبرة للماتريدية ولا سيما الكوثرية منهم .

ز ـ الإمام أحمد إمام أهل السنة :

لقد صرح الكوثري بأن الإمام أحمد سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ،ونحوها ، فقال : « نؤمن بها ، ولا كيف ، ولا معنى »[1] .

فترى أن قول الإمام أحمد هذا : « . . . ولا كيف ولا معنى » في جميع الصفات حتى في « رؤية » الله تعالى ، فهل ترى أنه يفوض في « رؤية » الله تعالى أيضاً ؟ معنى وكيفاً ؟ .

○ **وهل يصح** عند من له أدنى مسكة من عقل أن الإمام أحمد يقول : إن أحاديث « الرؤية » لا كيف لها ولا معنى لها » ؟

○ **وهل الماتريدية** ، وعلى رأسهم الكوثري ـ الذي استدل بقول الإمام أحمد هذا على التفويض المفتعل المتقول ـ يفوضون في « الرؤية » أيضاً ؟ سبحانه قاسم العقول ! .

○ فهذا دليل صريح على أن الإمام أحمد يقصد بقوله : « لا كيف ولا معنى » الرد على المشبهة والمعطلة ، والمراد من المعنى المنفي في كلامه هو تفسيرات الجهمية وتأويلاتهم وتحريفاتهم ؛ لا المعنى المفهوم من النص .

ح ـ نص آخر للإمام أحمد مثل قوله : « تُمَرُّ كما جاءت » في غير أحاديث الصفات .

---

(١) وقال : « قال الخلال في السنة بسنده إلى حنبل عن عمه الإمام أحمد . . . » تبديد الظلام : ٥٣ .

قال شيخ الإسلام : « وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات : « تُمَرُّ كما جاءت » في أحاديث الوعيد ، مثل قوله : « من غش فليس منا »[(١)] .

وأحاديث الفضائل .

ومقصوده بذلك : أن الحديث لا يُحَرَّفُ كَلِمُهُ عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ، ويُسمِّي تَحْرِيفَهُ تأويلاً بالعرف المتأخر .

فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل »[(٢)] .

قلت : فهل يُعقَلُ أن السلف ـ ومنهم الإمام أحمد ـ يفوضون في معاني نصوص الوعيد ، والفضائل أيضاً ؟

وهل الماتريدية ـ ومنهم الكوثري والكوثرية ـ يفوضون فيها تفويضاً باطلاً عاطلاً ؟ معنى وكيفاً ؟!؟ .

ط ـ ل ـ روى الإمام الترمذي حديث أبي هريرة مرفوعاً : « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة تربو في كف الرحمن . . . » .

○ وفي رواية : « إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه . . . » الحديث[(٣)] .

○ **ثم قال الترمذي** : (وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ، ونزول الرب تبارك وتعالى

---

(١) رواه مسلم : ١ / ٩٩ ، والترمذي : ٣/ ٥٩٧ ، وأبوداود : ٣/ ٧٣١ ـ ٧٣٢ ، وابن ماجه : ٢/ ٧٤٩ ، من حديث أبي هريرة واللفظ للترمذي .

(٢) الإكليل : ٣٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ٢٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣ / ٢٩٥ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٤ .

(٣) رواه البخاري : الزكاة : باب : لا يقبل الله صدقة من غلول : ٢/ ٥١١ ، والتوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ : ٦/ ٢٧٠٢ ، ومسلم : ٢/ ٧٠٢ .

كل ليلة إلى السماء الدنيا .

قالوا : « تَثْبُتُ الروايات في هذا ، ويُؤْمَنُ بهَا ، ولا يُتَوَهَّمُ ، ولا يقال : كيف » .

○ هكذا روي عن مالك ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الله بن المبارك : أنهم قالوا في هذه الأحاديث : « أمِرُّوها بلا كيف » .

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة .

○ وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا : « هذا تشبيه » .

وقد ذكر الله عز وجل في غير موضع من كتابه : « اليد» و «السمع» و«البصر» ؛ فتأولت الجهمية هذه الآيات ، ففسروها على غير ما فسر أهل العلم ، وقالوا : « إن الله لم يخلق آدم بيده » ، وقالوا : « إن معنى اليد هنا القوة» . .)[1] .

قلت : تدبر أيها المسلم في نص هذا الإمام وفيما نقله عن أئمة الإسلام .

○ **فقوله** : « ففسروها على غير ما فسر أهل العلم » صريح بأن أئمة الإسلام قد فسروا نصوص الصفات على وجهها ، وأن تفسير الجهمية تحريف لها ، فكلام هؤلاء الأئمة موافق لقولهم : « أمِرُّوهَا بلا كيف » وقولهم : «يُؤْمَنُ بها ولا يقال : كيف» .

○ فأئمة الإسلام على إثبات بلا تمثيلٍ ، وتنزيه بلا تعطيلٍ ، وكلام هؤلاء الأئمة في جميع الصفات ، في السمعً والبصرً ، وغيرها بنص الإمام الترمذي .

○ فهل يَظُنُّ الماتريديةُ ـ بما فيهم الكوثريةُ ـ أن أئمة الإسلام كانوا يفوضون

---

(١) سنن الترمذي : ٣/ ٤١ ـ ٤٢ ، وانظر بقية كلام الترمذي فيما تقدم في ص ١/ ٥٣٠ ـ ٥٣١ .

في صفتي « السمع » و« البصر » أيضاً ؟! .

○ وهل الماتريدية يفوضون في هاتين الصفتين ؟

هكذا يحصد الزَّوْبَعَةَ من زرع الريح ؟!؟ .

○ فنصوص هؤلاء الأئمة دليل قاطع على أنهم يريدون بنفي « التفسير » ، وبنفي « المعنى » ، وبقولهم : « أمروها ، كما جاءت » ، ونحوه من العبارات ـ تفسيرات الجهمية وتحريفاتهم ولا يقصدون نفي معنى النص لغةً .

○ وقد ظهر من نص الإمام الترمذي ومما نقله عن أئمة الإسلام : أن الماتريدية حتى الفنجفيرية تابعوا الجهمية في نفي صفة « اليد » ، وتأويلها بالقوة ، والقدرة كما سيأتي(١) .

واحتجوا بشبهة الجهمية من أن إثباتها تشبيه كما تقدم(٢) .

فهم في هذا خارجون على أهل السنة وليسوا منهم(٣) .

○ بل زاد الماتريدية بدعة أخرى على بدعة التعطيل ، وهي بدعة التفويض وافترائه على أئمة الإسلام شاعرين أم غير شاعرين .

م ـ الإمام الطحاوي : (٣٢١ هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية ، وعقيدته هي عقيدة الأئمة الثلاثة : « أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد » رحمهم الله باعتراف الماتريدية والكوثري»(٤) .

○ **يقول الإمام الطحاوي** : « والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ، ولا كيفية . . . ، كما نطق به كتاب ربنا . . . ؛

(١) في ص : ٣/ ٥٥ ـ ٥٦ .
(٢) في ص : ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠ ، ٥١٥ ـ ٥١٧ .
(٣) انظر ص : ١/ ٤٣٨ ـ ٤٤٦ .
(٤) انظر ص : ١/ ٣٠٧ .

وتفسيره على ما أراد الله تعالى وَعَلمَه ، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ ، فهو كما قال : ومعناه على ما أراد .

لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا . . . »[1] .

قلت : فهل كان الإمام الطحاوي وأئمة الحنفية الثلاثة مفوضين في «الرؤية» ؟ وهل الماتريدية يفوضون فيها معنى وكيفية ؟ .

الحاصل : أن هذه الآثار التي نقلت عن السلف لا حجة للمفوضة فيها ، بل هي على عكس مطلوبهم ؛ لأن قصد السلف نفي تفسيرات الجهمية وتحريفاتهم ، وليس قصدهم أنها مجرد ألفاظ تتلى بدون فهم المعاني .

قال شيخ الإسلام :

« فقول ربيعة ومالك : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب » - موافق لقول الباقين : أمروها كما جاءت بلا كيف . فإنما نفوا علم الكيفية ، ولم ينفوا علم حقيقة الصفة ؛

ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم معناه ، على ما يليق بالله لما قالوا : « أمروها كما جاءت بلا كيف» .

فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم ، وأيضاً فإنه لا يحتاج إلى نفي الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى ، وإنما يحتاج إلى نفي الكيفية إذا أثبت الصفات .

وأيضاً فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقاً لا يحتاج إلى أن يقول : « بلا كيف » .

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز : ٢٠٣-٢٠٤ ، وبشرح الغنيمي الميداني الحنفي : ٦٨-٧١ ، وبحواشي ابن مانع : ٩ ، وبتعليقات الألباني : ٢٦-٢٧ .

فمن قال : « إن الله ليس على العرش» لا يحتاج أن يقول : « بلا كيف » فلو كان مذهب السلف نفي الصفات في نفس الأمر لما قالوا : « بلا كيف » .

وأيضاً فقولهم : « أمرُّوهَا كما جاءت » يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت بألفاظ دالة على معان ؛

فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال : « أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد » ، أو « أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله تعالى لا يوصف بما دلت عليه حقيقة » ، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت .

ولا يقال حينئذ : « بلا كيف » لأن نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[1] .

وقال : (فقولهُم رضي الله عنهم : « أمرُّوهَا كما جاءت» رد على المعطلة ، وقولهم: « بلا كيف» ردٌّ على الممثلة)[2] .

قلت : لقد تبين من خلال نصوص أئمة السنة أنهم كانوا يقصدون بنفي التفسير نفي تفسير الجهمية وتحريفهم وتعطيلهم للصفات ونصوصها ، ولم يكن قصدهم أنها لا تُعْلَم معانيها ولا يعرف المراد منها .

فحملُ كلام الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ وكلام السلف على الاصطلاحات المبتدعة تحريفٌ محضٌ ويكون من قبيل توجيه قول القائل بما لا يرضى به قائله .

فمن حمل كلام السلف على التفويض المفتعل المختلق المصنوع الموضوع

(١) الحموية : ٤٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٤١-٤٢ .

(٢) الحموية : ٤٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى ١/ ٤٤٢.

المبتدع فقد حَرَّفَ كلامهم لأنه بمثابة شهادة الزور ، لأنه تأويل كلام متكلم بما لا يطابق مرادَه .

قال الإمام ابن القيم : « فإذا قيل معنى اللفظ كذا ـ كان إخباراً بالذي عناه المتكلم ، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم »[1] .

قلت : هذه حقيقة واقعة حتى اعترف بها الكوثري ؛ حيث قال : « وأين التجليات التي اصطلح عليها الاتحادية من تخاطب العرب ومن تفاهم السلف والخلف بهذا اللسان العربي المبين ؟ .

حتى يكون حملُ النصوص ، والآثار على التجليّات المصطلح عليها فيما بعد عهد التنزيل بدهور ـ استعمالاً لها في حقائقها ؟ .

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيل السلف الصالح ومسلك أئمة أصول الدين ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل النقد في الجرح ، والتعديل ، والتقويم ، والتعليل . . »[2] .

قلت : هذا الكلام في غاية الدقة والإتقان ، ولكن ليت الكوثري والكوثرية والماتريدية يطبقونه مطرداً ويستقيمون على منهج السلف الصالح ، ولكنهم خالفوه في مواضع لا تحصى ، فقد ادعوا على السلف التفويض وحملوا نصوصهم عليه فحرفوها تحريفاً معنوياً وشهدوا عليهم زوراً ؛

○ **وهكذا ترى الكوثري** ـ حامل راية الخلف ، والطاعن في السلف ـ يحمل نصوص الإمام أبي حنيفة والإمام أبي يوسف على الكلام النفسي[3] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٢٠٢ .

(٢) تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي : ٤٥٥ .

(٣) انظر تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٥١ .

○ وهكذا يتلاعب بنصوص الإمام أحمد فيحملها على الكلام النفسي[1] نضالاً عن بدعته الكلامية الجهمية الماتريدية .

مع أن القول ببدعة الكلام النفسي قول مفتعل موضوع مصنوع متقول على الله ورسله ، وسلف هذه الأمة من أئمة السنة .

وأول من أحدثه هو ابن كلاب[2] .

○ فكيف تحمل نصوص السلف على شيء لم يكن موجوداً في عهدهم؟! فحمل نصوص الوحي وكلام السلف على التفويض ونحوه تحريف؛

* فلنا أن نقلب على الكوثري كلامه فنقول :

○ إن القول بالكلام النفسي ، ونسبته إلى السلف وحمل نصوصهم عليه ، وكذا القول بالتفويض ونسبته إلى السلف وحمل نصوصهم عليه بعيد من تخاطب العرب ، وتفاهم السلف بهذا اللسان العربي المبين ، فكيف يصح حمل النصوص والآثار على هذه المصطلحات المبتدعة الكلامية المحدثة بعد عهد التنزيل بدهور؟ .

○ فمن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيلَ السلف الصالح ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل النقد في الجرح والتعديل ، والتقويم والتعليل .

○ وفي هذا القدر كفاية لمن عنده طلب الحق والإنصاف والدراية ، وأما من تعود : أن يقول : « عنزة وإن طارت » فلا دواء لدائه .

---

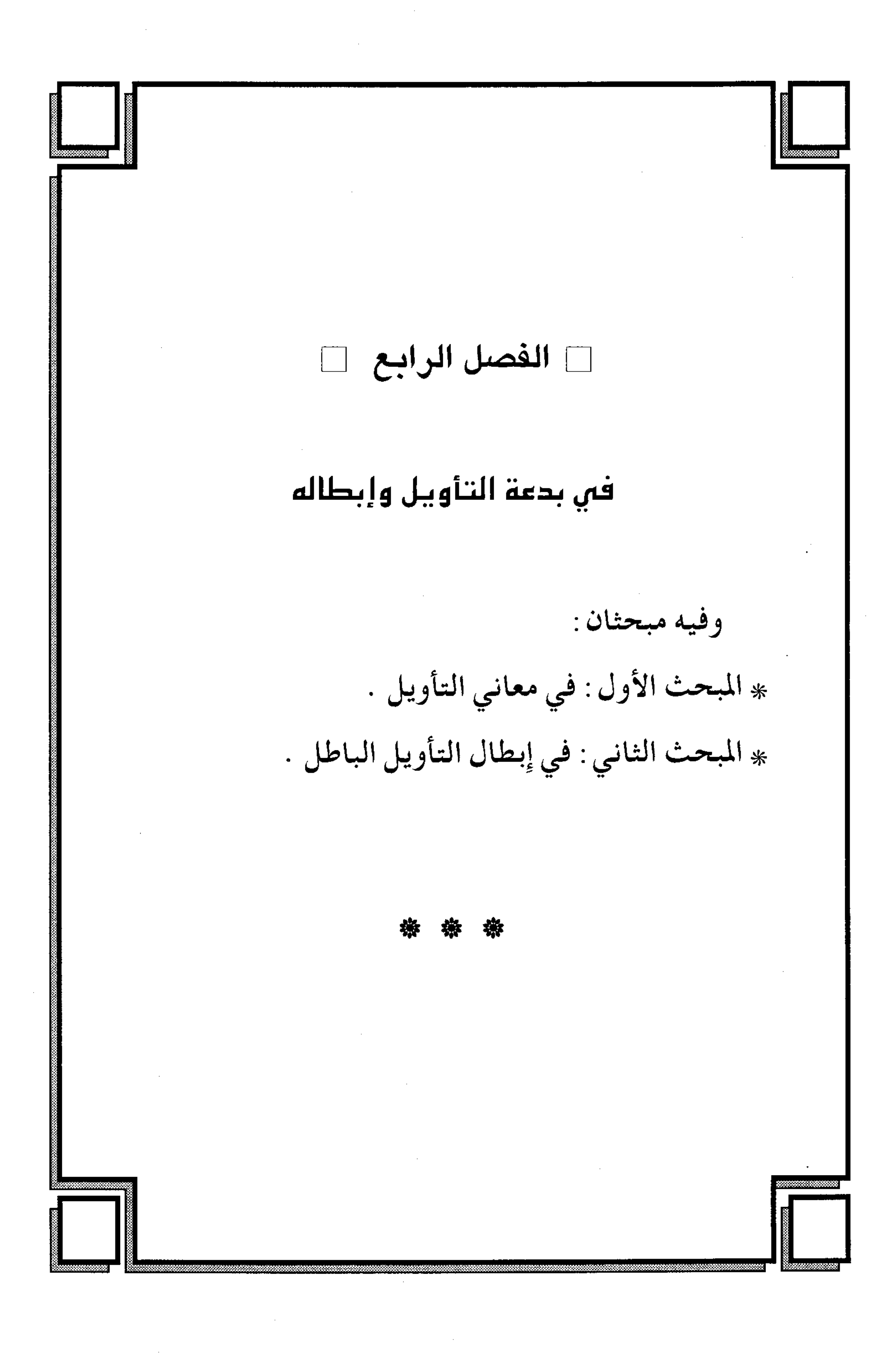
(١) تبديد الظلام : ١٧٣ .

(٢) انظر ص : ٢/ ٣٢٠-٣٢١ ، ٣/ ٨٨-٩١ .

* وبعد أن ذكرنا أدلة قاطعة على إبطال التفويض وإبطال شبهة المدعين للتفويض ونسبته إلى السلف الصالح ـ ناسب ذلك أن ننتقل إلى الحديث عن التأويل لنورد الحجج الدامغة على إبطاله أيضاً ليتم الرد على أهم أصول الماتريدية التي نشأ منها موقفهم من توحيد الأسماء والصفات ، والله الموفق وهو المستعان .







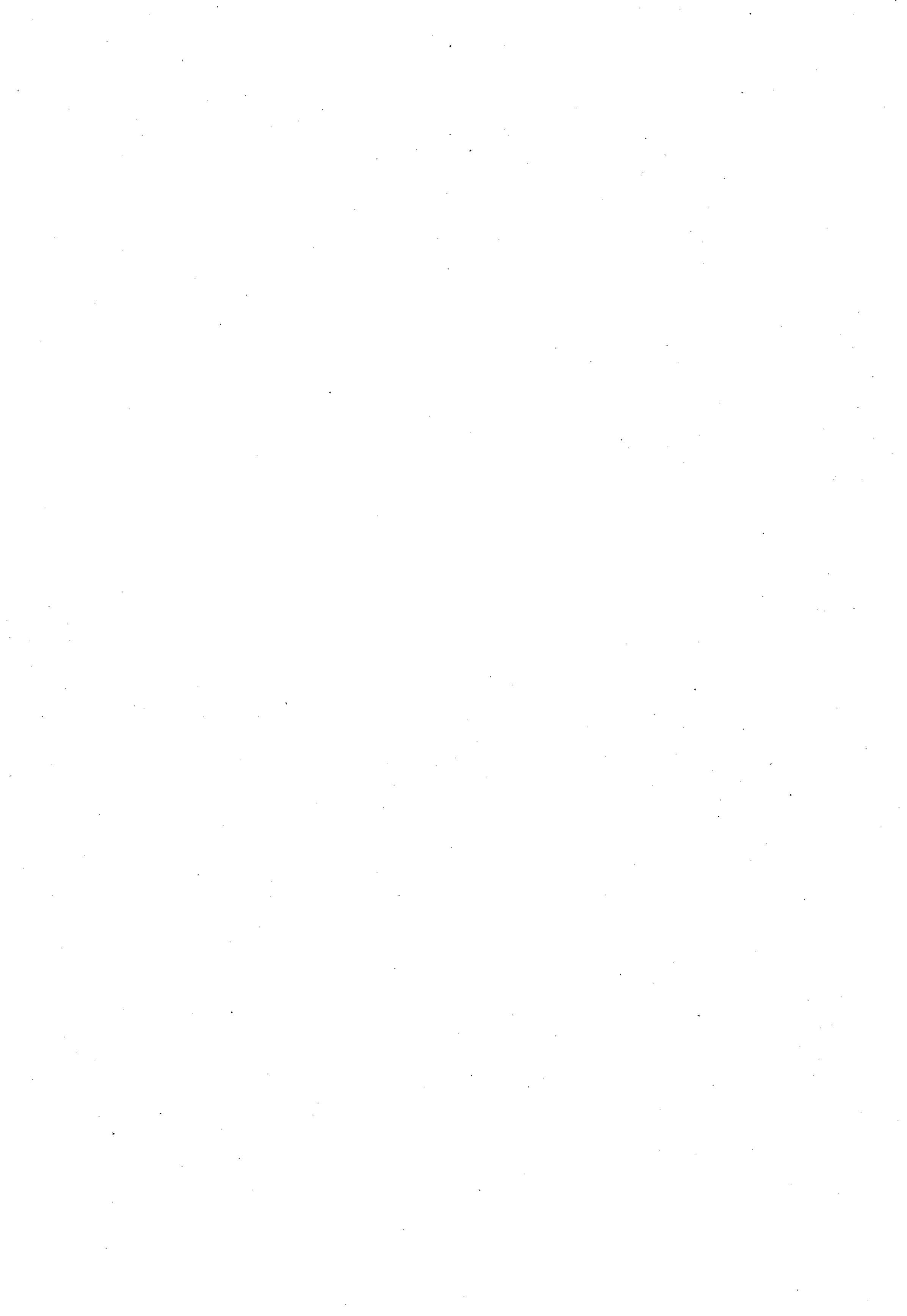
□ الفصل الرابع □

في بدعة التأويل وإبطاله

وفيه مبحثان :

* المبحث الأول : في معاني التأويل .
* المبحث الثاني : في إبطال التأويل الباطل .

❋ ❋ ❋



□ المبحث الأول □

في معاني التأويل

لقد تحدثنا في الفصل السابق عن عقيدة الماتريدية في التفويض ونسبته إلى السلف ، فأوردنا الحجج الباهرة والبراهين القاهرة على إبطال التفويض المزور وإبطال نسبته إلى السلف بحمد الله تعالى وتوفيقه .

وفي هذا الفصل نتحدث عن التأويل ، فنذكر معناه لغة واصطلاحاً في لغة السلف ، وعرف أهل الكلام ثم نتولى الرد على التأويل للصفات بالمعنى المبتدَع الكلامي بالبراهين القاطعة إن شاء الله تعالى ، فنقول وبالله التوفيق :

أ ـ التأويل لغة :

التأويل مصدر من باب التفعيل ، وأصله « أوْلٌ» من « آل يؤول» . بمعنى الإصلاح ، والرجوع ، والخُثُور .

□ **أما الإصلاح :**

فقد قال أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ) وأبو إبراهيم إسحاق الفارابي اللغوي (٣٥٠هـ) والأزهري (٣٧٠هـ) وابن فارس (٣٩٥هـ) والجوهري (٣٩٦هـ) واللفظ للأول : « أصله من الإصلاح، يقال : « آله ، يؤوله ، أولاً . إذا أصلحه »[1] .

(١) الكامل : ٣/ ١٠٩١ ، ديوان الأدب : ٤/ ١٩٩ ، تهذيب اللغة : ١٥/ ٤٣٧ ، معجم مقاييس اللغة : ١/ ١٦٠، الصحاح : ١٦٢٨ .

❑ وأما الرجوع :

فقال ابن دريد (٣٢١هـ) : « آل الرجل عن الشيء : ارتد عنه »[1] .

وقال الأزهري (٣٧٠هـ) « ثعلب عن ابن الأعرابي : الأول : الرجوع »[2] .

وقال ابن فارس (٣٩٥هـ) : « آل يؤول : أي رجع »[3] .

❑ وأما الخثور :

فقد قال ابن فارس (٣٩٥هـ) : « قال الخليل : آل اللبن ، يؤول ، أولاً ، أؤولاً ، خَثُر ، . . . » قال أبو حاتم : « آل اللبن على الإصبع » ، وذلك أن يروب ، فإذا جعلت فيه الأصبع قيل : « آل عليها » وآل القطران : إذا خَثُر »[4] .

وقال الجوهري (٣٩٦هـ) : « وآل القطران والعسل : أي خثر ، والأيل : اللبن الخاثر . . »[5] .

❑ أما « التأويل » من باب التفعيل فهو لغة : تفسير الكلام ، ورجوع الشيء إلى أصله ، ورد الحكم إلى أهله ، والمرجع والمصير ، والعاقبة .

١ ـ قال الفراء (٢٠٧ هـ) ، وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) في معنى التأويل : «عاقبته[6] . . » .

---

(١) جمهرة اللغة : ٣/ ٤٨٢ ، وانظر لسان العرب : ١١/ ٣٢ .

(٢) تهذيب اللغة : ١٥ / ٤٣٧ .

(٣) معجم مقاييس اللغة : ١/ ١٥٩ ، مجمل اللغة : ١/ ١٠٧ ، والصحاح : ٤/ ١٦٢٨ .

(٤) معجم مقاييس اللغة : ١/ ١٦٠ ، ومجمل اللغة : ١/ ١٠٧ ، تهذيب اللغة : ١٥/ ٤٣٧ .

(٥) الصحاح : ٤/ ١٦٢٨ ، وانظر لسان العرب : ١١/ ٣٦ ، والقاموس : ١٢٤٥ .

(٦) معاني القرآن : ١/ ٣٨٠ ، تفسير غريب القرآن : ١٣٠ ، ١٦٨ .

٢ ـ وقال أبو عبيدة (٢١٠هـ) وابن جرير (٣١٠هـ) ، واللفظ له : « وأما معنى التأويل في كلام العرب ، فإنه التفسير ، والمرجع ، والمصير »[١] .

٣ ـ وقال ابن فارس (٣٩٥هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ) واللفظ للأول : «وأول الحكم إلى أهله : أي أرجعه ورده إليه ، والتأويل : انتهاء الشيء ، ومصيره وعاقبته ، وآخره »[٢] .

٤ ـ وقال الجوهري (٣٩٦هـ) « التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته ، وتأولته تأولاً بمعنى »[٣] .

٥ ـ وقال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) : « التأويل من الأول : أي الرجوع إلى الأصل ، ومنه « الموئل» للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان ، أو فعلاً . . »[٤] .

٦ ـ وقال ابن منظور (٧١٠هـ) والفيروز آبادي (٨١٧هـ) والزبيدي (١٢٠٥هـ) ، واللفظ للثاني : « . . . وأوله إليه : رجعه . . ، وأول الكلام تأويلاً ، تأوله : دبره ، وقدره وفسره ، والتأويل : عبارة الرؤيا »[٥] .

٧ ـ وللإمام ابن القيم مبحث قيم في معاني التأويل فراجعه[٦] .

ب ـ التأويل اصطلاحاً :

وجدنا بعد التتبع ، والاستقراء ، ثلاثة معان للتأويل اصطلاحاً .

---

(١) مجاز القرآن : ١/ ٨٦ـ٨٧ ، جامع البيان : ٣/ ١٨٤ .

(٢) معجم مقاييس اللغة : ١/ ٥٩ ، مجمل اللغة : ١/ ١٠٧ ، أساس البلاغة : ١٢ .

(٣) الصحاح : ٤/ ١٦٢٧ .

(٤) مفردات في غريب القرآن : ٣١ .

(٥) لسان العرب : ١١/ ٣٢ـ٣٣ ، القاموس : ١٢٤٤ ، وتاج العروس : ٧/ ٢١٥ .

(٦) الصواعق المرسلة : ١/ ١٧٥ـ١٧٧ ، وانظر مختصر الصواعق : ١/ ٩ـ١٠ .

منها معنيان صحيحان: وهما في اصطلاح القرآن والسنة والسلف .

ومعنى باطل، وهو في اصطلاح أهل البدع من المتكلمين في الفقه، وأصوله ، والصفات[1] .

أما المعنيان الصحيحان وهما مطابقان لمعنى التأويل لغة۔

● **فأحدهما**:

تفسير اللفظ وبيان معناه ، وشرحه ، وإيضاحه ، وترجمته وهذا هو الغالب في اصطلاح مفسري القرآن من السلف ومن تبعهم .

كما يقول ابن جرير ، وأمثاله من المصنفين في التفسير[2] :

« واختلف أهل التأويل »[3] .

وهو المراد من قول جابر بن عبد الله رضي الله عنه في حديث حجة الوداع « ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ، وعليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله»[4] .

كما هو معنى قول النبي ﷺ في دعائه لابن عباس رضي الله عنهما :

---

(١) انظر التدمرية : ٩١-٩٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٥٥-٥٦ ، والحموية: ٤٠-٤١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٥-٣٦ ، الإكليل : ٤-٢٥، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٨٨-٢٨٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ١٧-١٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٠-١٣١ ، ودرء التعارض ١/ ١٤ ، ٥/ ٢٣٤-٢٣٥ ، ٣٨١-٣٨٣ ، ٧/ ٣٢٨، الصواعق المرسلة: ١/ ١٧٧-١٨٠ ، مختصر الصواعق : ١/ ١٠-١١ ، شرح الطحاوية: ٢٣٢-٢٣٥ ، وروح المعاني : ٣/ ٨٨ ، محاسن التأويل: ٤/ ١٩ .

(٢) التدمرية : ٩٢ ، الحموية : ٤٠، الإكليل: ٢٥-٢٦ ، وانظر المراجع التي سبقت آنفاً .

(٣) انظر جامع البيان : ١/ ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٣٣٣ ، ٣/ ٢٢٠ ، ٣٨٣ ، ٥/ ١٧١ ، ٢٤٤ .

(٤) رواه مسلم : ٢/ ٨٨٧، وأبو داود : ٢/ ٤٥٩ ، والنسائي : ٥/ ١٥٦ ، وابن ماجه : ٢/ ١٠٢٢ .

«**اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل**»[1] .

وعلى هذا ينصب الوقف على « العلم » في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ﴾[2] .

فيكون قوله : « والراسخون» عطفاً على لفظ الجلالة : « الله» .

ويكون معنى الآية : أن الراسخين أيضاً يعلمون تأويله أي تفسيره ومعناه، وشرحه وإيضاحه .

ويكون وجود التأويل على هذا من باب الوجود الذهني واللفظي والرسمي والعلمي[3] .

○ **وأما كيفيته فلا يعلمونها** ـ فعلى هذا التوجيه يكون « التأويل » في هذه الآية بمعنى التفسير وفهم المعنى ومعرفة المراد من اللفظ كما تقدم تقريره[*] .

وعلى هذا المعنى يحمل قول عبد الله بن عباس ـ حبر هذه الأمة وترجمان القرآن ـ رضي الله عنهما : « أنا ممن يعلم تأويله »[4] .

---

(١) رواه أحمد : ١/ ٢٦٦ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥، والطبراني في الكبير : ١٠/ ١٩٣، ٣٢٠ ، والحاكم في المستدرك : ٣/ ٥٣٤ ، (وصححه هو والذهبي) ، والبيهقي في دلائل النبوة : ٦/ ١٩٣ .
وقال الهيثمي : « ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح » وذكر أنه رواه البزار أيضاً في مجمع الزوائد : ٩ / ٢٧٦ ، وصححه أحمد شاكر في شرح المسند : ٤ / ١٢٧ ، والألباني وذكر أن الضياء المقدسي رواه في المختارة بسند صحيح عن ابن عباس . انظر تعليقاته على شرح الطحاوية : ٢٣٤ ، واحتج به شيخ الإسلام في الإكليل : ٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٨٩ .

(٤) رواه ابن جرير في جامع البيان : ٣/ ١٨٣ ، وذكره البغوي في معالم التنزيل : ١/ ٢٨٠، وابن كثير في تفسيره : ١/ ٣٤٨.

(*) انظر ما سبق في ص : ٢/ ٢١١ـ٢١٣.

وقول مجاهد بن جبر إمام التفسير : « الراسخون في العلم يعلمون تأويله . . . »[1] .

● **وثانيهما : الحقيقة التي يؤول إليها الكلام .**

ومعنى ذلك : وجودُ المخبر عنه ووقوعُه وإتيانهُ في وقته الخاص إذا كان الكلام خبراً ، أو امتثال ما يدل عليه الكلام وإيقاع الفعل المطلوب إن كان الكلام طلباً[2] .

* **ثم الخبر قد يكون مستقبلاً** ، وقد يكون حالاً ، وقد يكون ماضياً .

○ **فمثال الخبر المستقبل** : قوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ** ﴾[3] .

فالمراد من « التأويل » في هذه الآية : ما يؤول إليه أمر الكفار وعاقبتهم من ورودهم على العذاب ودخولهم جهنم ، وبذلك فسره ابن عباس ، ومجاهد ، وقتادة ، والسدي ، والربيع بن أنس ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم، كما روى عنهم الطبري[4] .

○ **ومثال الخبر الحالي** : قوله تعالى عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق

---

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان : ٣/ ١٨٣ ، وذكره البغوي في معالم التنزيل : ١ / ٢٨٠ ، وابن كثير في تفسيره : ١/ ٣٤٨.

(٢) انظر الإكليل : ٢٥-٢٦ ، والتدمرية : ٩٢-٩٣ ، والحموية : ٤١ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٢-٢٣٣ .

(٣) الأعراف : ٥٣ .

(٤) في جامع البيان : ٨/ ٢٠٣-٢٠٤ ، وانظر معالم التنزيل : ٢/ ١٦٤ ، وتفسير ابن كثير : ٢/ ٢٢١، وارجع أيضاً إلى معاني القرآن للفراء : ١/ ٣٨٠ ، تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ١٦٨ ، والكشاف: ٢/ ٨٢ ، ومفاتيح الغيب للرازي: ١٤/ ١٠٠، وروح المعاني : ٨/ ١٢٨.

ابن إبراهيم على نبينا وعليهم الصلاة والسلام : ﴿ **يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا** ﴾[1] .

فالتأويل في هذه الآية هو وقوع تعبير الرؤيا في الخارج وتحقيقها[2] .

○ **ومثال الخبر الماضي** : قول القائل : « طلعت الشمس » فتأويله نفس طلوع الشمس ، ويكون هذا التأويل من باب الوجود العيني الخارجي[3] .

* **ثم الخبر قد يكون قولاً** كما في الأمثلة السابقة ، وقد يكون فعلاً وعملاً[4] .

○ **مثاله** : قوله تعالى عن الخضر[5] : ﴿ **ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا** ﴾[6] .

قال شيخ الإسلام : « فالتأويل ههنا تأويل الأفعال التي فعلها العالم من خرق السفينة بغير إذن صاحبها ، ومن قتل الغلام ، ومن إقامة الجدار ، فهو تأويل عمل ، لا تأويل قول »[7] .

❑ هذه الأمثلة كلها للكلام الخبري .

○ **وأما مثال الكلام الطلبي** : (أي الأمر والنهي) :

---

(١) يوسف : ١٠٠ .

(٢) انظر جامع البيان : ١٣/ ٦٩ ، ومعالم التنزيل : ٢/ ٤٥٠ ، وتفسير ابن كثير ٢/ ٤٩٢ .

(٣) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٢٨٩ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣١ .

(٤) راجع مفردات في غريب القرآن : ٣١ ، وشرح الطحاوية : ٢٣٣ .

(٥) حياته أسطورة ، البداية ١/ ٣١٢ ، الإصابة ٢/ ٢٩٨ ، الفتح ٦/ ٤٣٤ .

(٦) الكهف : ٨٢ .

(٧) الإكليل : ٢٨ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٩١ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ٢/ ١٩ .

فكقول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : « **سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي** » يتأول القرآن»[1] .

أي يعمل ما أمر به في قول الله تعالى : ﴿ **فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ** ﴾[2][3] .

فمعنى تأويل الأمر والنهي امتثال الأمر واجتناب النهي .

○ **قال شيخ الإسلام** : (ومنه قول عائشة رضي الله عنها ـ[سبق آنفاً]ـ ، وقول سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) :

« السنة هي تأويل الأمر والنهي[4] ، فإن نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر والكلام خبر وأمر .

ولهذا قال أبو عبيد ـ القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) وغيره : « الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة»[5] . . . لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به ونفس ما نهى عنه ؛ لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ . . . »[6] .

○ فالتأويل بهذا المعنى غير التفسير وغير بيان المعنى بل التأويل بهذا المعنى هو وقوع الشيء على ما هو عليه ووجوده في نفس الأمر إن كان خبراً .

---

(١) رواه البخاري ، صفة الصلاة ، باب التسبيح والدعاء في السجود : ١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، والتفسير «باب تفسير سورة ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ » : ٤/ ١٩٠١ ، ومسلم : ١/ ٣٥٠ .

(١) النصر : ٣ .

(٣) شرح مسلم للنووي : ٤/ ٢٠١ ، والكواكب الدراري للكرماني : ٥/ ١٧٢ ، وفتح الباري : ٢/ ٢٩٩ ، وعمدة القاري : ٦/ ٩٥ ، وإرشاد الساري للقسطلاني : ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣ ، وانظر النهاية لابن الأثير : ١ / ٨١ .

(٤) لم أجد من رواه ؛ ونشكر من دلنا عليه .

(٥) غريب الحديث لأبي عبيد قاسم بن سلام : ٢/ ١١٨ .

(٦) التدمرية : ٩٤ ـ ٩٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣ / ٥٦ ـ ٥٧ .

أو إيقاع المأمور به والعمل بمقتضى الأمر إن كان طلباً .

فكثيراً ما يعرف تفسير الشيء ويعرف معناه ولكن لا يعرف تأويله بهذا المعنى لأنه قد يكون من المغيبات ، ولذلك يعرف معاني آيات الصفات وآيات المعاد ، ونصوص الجنة والنار وغيرها ولا يعرف تأويلها بهذا المعنى فلا يعرف كيفيتها إلا الله سبحانه وتعالى .

لأن حقائق الأشياء وكيفياتها لا تعرف على ما هي عليه بمجرد الكلام والإخبار عنها إلا أن يكون المستمع قد تصورها أو تصور نظيرها بغير كلام وإخبار لكن يعرف من صفاتها وأحوالها قدر ما فهمه المخاطب : إما بضرب المثل وإما بالتقريب ، وإما بالقدر المشترك. . .»[1] .

○ وعلى هذا المعنى للتأويل تنصب قراءة من وقف من جمهور السلف على لفظ الجلالة في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾[2] .

وجعل قوله تعالى : ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ** ... ﴾[3] جملة مستأنفة[4] .

لأن كيفية صفات الله تعالى لا يعلمها إلا الله وإن كان الراسخون في العلم يعلمون معانيها وتفسيرها .

❑ **قال الرازي** في تفسير قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ** ﴾[5] : «والتأويل رجع الشيء ومصيره من قولهم آل الشيء يؤول ، وقد احتج بهذه الآية من ذهب

---

(١) انظر الإكليل : ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ١٣/ ٢٨٩-٢٩٠ ، وضمن دقائق التفسير : ١/ ١٣١ .

(٢، ٣) آل عمران : ٧ .

(٤) انظر جامع البيان لابن جرير : ٣/ ١٨٣-١٨٤ ، ومعالم التنزيل للبغوي : ١/ ٢٨٠ ، وتفسير ابن كثير : ١/ ٣٤٧-٣٤٨ .

(٥) الأعراف : ٥٣ .

إلى قوله : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾[1] أي ما يعلم عاقبة الأمر فيه إلا الله»[2] .

فالتأويل المنفي عن الراسخين بهذا المعنى هو نفي الكيف لا تفسير الكلمات ولا المعنى المفهوم من اللفظ العربي فلا يلزم على هذا من نفي «التأويل» نفي المعنى ، فالسلف كانوا يعلمون معاني نصوص الصفات ويعرفون المراد منها غير أنهم لا يعرفون كيفيتها ، فإنها من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله كما سبق تفصيله [3] .

● **وأما المعنى الثالث للتأويل :**

فهو مبتدَع مصنوع ، أصل كل بلاء ، وهو عين التحريف ومرجع التعطيل . وله تعريفات شتى ترجع إلى معنى واحد .

أ ـ « نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل ، لولاه ما تُركَ ظاهرُ اللفظ »[4] .

ب ـ « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله . . . »[5] .

ج ـ « صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به »[6] .

د ـ « ترجيح بعض وجوه المشترك بغالب الرأي »[7] .

---

(١) آل عمران : ٧ .

(٢) مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير للرازي : ١٤/ ١٠٠ .

(٣) انظر : ص : ٢/ ٢١٤ـ٢١٨ .

(٤) النهاية لابن الأثير : ١/ ٨٠ ، لسان العرب : ١١ / ٣٣ .

(٥) التعريفات للجرجاني الحنفي : ٥٠

(٦) التدمرية : ٩١ ، والحموية : ٤٠ ، والإكليل : ٢٤ ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز : ٢٣٥ .

(٧) راجع أصول الشاشي لأبي علي الشاشي الحنفي (٣٤٤هـ) : ٣٩، والمغني في أصول الفقه لأبي محمد عمر بن محمد الخبازي الحنفي : (٦٩١هـ) ١٢٢ ، والمنار وشرحه كشف الأسرار كلاهما لحافظ الدين النسفي : ١ / ٢٠٤ .

هـ ـ « حمل اللفظ على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد »[1] .

و ـ « صرف اللفظ عن ظاهره »[2] .

○ ثم الماتريدية والأشعرية يشترطون في التأويل أن يكون مناسباً للغة لئلا يكون كتأويلات الباطنية ، فهذا هو المعيار في معرفة التأويل الصحيح من الباطل عندهم .

ثم اختلفوا فرأى الماتريدية أن المعنى المؤول إليه لا يقطع بكونه مراد الله . بخلاف الأشعرية[3] .

قلت : غالب تأويلاتهم تحريفات كتأويلات القرامطة الباطنية كما سترى إن شاء الله ، فهم لم يطبقوا قاعدتهم عملياً »[4] .

● **تنبيه** :

لفظة : « **التأوّل** » من باب التفعل ، قد تكون بمعنى التأويل الذي هو في لغة الكتاب والسنة وعرف السلف بمعنييه كما يظهر ذلك من نصوص ذكرناها عن كتب اللغة وغيرها في بيان معنى التأويل كما يدل عليه ما ذكرنا من قول عائشة رضي الله عنها : (يتأول القرآن) آنفاً .

ولكن (التأوّل) الذي يذكر في كتب الفقه والعقيدة كتأول النفاة والخوارج

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري : ٩١ .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز : ٢٣٢ .

(٣) انظر كتاب التوحيد للماتريدي : ٧٤ ، فضائح الباطنية للغزالي : ٥٣ ، تبصرة الأدلة : ١/٧٧ ، البداية من الكفاية لنور الدين الصابوني : ٤٨ ، المسايرة لابن الهمام مع شرحها المسامرة لابن أبي شريف : ٣٤ـ٣٥ ، إشارات المرام : للبياضي : ١٩٩ ، شرح الإحياء للزبيدي : ٢/١٠٦ ، وانظر ما تقدم في ص : ٢/١٢٨ .

(٤) انظر ص : ١/ ٢٨٠ـ٣٢٢.

وعدم تكفير المتأول الذي استحل حراماً تأولاً ـ

هل هو [التأول] بعينه «التأويل» المبتدع؟ .

❑ فقد ذكر الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي أن هذا «التأوّل» غير « التأويل» المبتدَع .

فقال في تعريف (التأويل) المبتدع : « التأويل ، ومعناه المبتدَع : صرف اللفظ عن ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة ، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام » .

وقال في تعريف « التأوّل» : « فالتأوّل هو : وضع الدليل في غير موضعه باجتهاد أو شبهة تنشأ من عدم فهم دلالة النص ، وقد يكون المتأول مجتهداً مُخطئاً فيعذر ، وقد يكون متعسفاً متوهماً فلا يعذر . . ، ولهذا كان من مذهب السلَف عدم تكفير المتأول حتى تقام عليه الحجة ، ومثل هذا من أول بعض الصفات عن حسن نية متأولاً قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهو مؤول متأول ولا يكفر . . »[1] .

قلت : الذي يظهر لي : أن التَّأَوُّل بمعنى وضع الدليل في غير محله باجتهاد أو بشبهة ، هو يستلزم التأويل الفاسد وبالعكس ؛ فإن من أول الكلام وصرفه عن معناه الراجح إلى المرجوح لقرينة ، فقد تأول ، ووضع الدليل في غير موضعه .

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر منهج الأشاعرة في العقيدة : ٥٠ ، ٥٣ـ٥٤ .

□ المبحث الثاني □

في إبطال التأويل الباطل

بعدما عرفنا (التأويل) في اللغة وفي اصطلاح السلف وفي اصطلاح المتكلمين .

نقول : إن موضوع بحثنا ههنا هو (التأويل) في اصطلاح المتكلمين (التأويل) المبتدَع الذي هو عين التحريف وأساس التعطيل .

○ **ونقول** : إن المتكلمين من الماتريدية والأشعرية لما فهموا من نصوص الصفات المعاني التي تليق بالمخلوقات حسب بيئتهم التي عاشوا فيها ـ كما قدمنا تفصيل ذلك في الفصل الأول ـ ، وظنوا أن ذلك ينافي التنزيه والتوحيد في زعمهم الفاسد ـ وضعوا قاعدتي (التفويض) ، و(التأويل) .

□ **فقالوا** : إما أن نفوض معاني تلك النصوص إلى الله تعالى ، وإما أن نؤول إلى معان توافق البراهين العقلية .

وقالوا : (الأول مذهب السلف والثاني مذهب الخلف) .

وقالوا : (إن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم)[1] .

وقد فصلنا في إبطال هذا (التفويض) المفتعَل المتقوَّل على السلف وإبطال نسبته إلى السلف في الفصل السابق .

---

(١) راجع ما سبق : في ص : ٢/ ١٥٦ .

* وفي هذا الفصل نورد - إن شاء الله - وجوهاً دالة على إبطال تأويلهم المبتدَع الذي هو تحريفٌ لنصوص الكتاب والسنة كما أنه تعطيلٌ لصفات الله سبحانه وتعالى . فنقول طالبين من الله العون والهداية إلى ما اختُلف فيه من الحق ، ومتوكلين عليه :



○ **الوجه الأول:**

أن أساس التأويل لنصوص الصفات هو شبهات الماتريدية الآتية :

١ ـ أن ظاهر النصوص تشبيه أو موهم للتشبيه .

٢ ـ أن نصوص الصفات إما ظنية الدلالة ، وإما ظنية الثبوت ، وعلى التقديرين لا تثبت بها العقيدة .

٣ ـ أنها في معارضة البراهين القطعية .

فلابد لها من تفويض معانيها إلى الله ، أو تأويلها إلى ما يوافق البراهين القطعية ، أو ترد .

○ وقد تكلمنا على هذه الشبهات كلها في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب ، وأبطلناها بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ، فَبِإبْطال تلك الشُبُهات ظَهَر بطلانُ ما ينبني عليها من التأويل ، لأن انهيار الأساس انهيار لما ينبني عليه ، وفساد الأصول يستلزم فساد الفروع[1] .

سواء كانت الأصول من النظريات : كالأدلة للدعاوى .

أو من الحسيات كالأسس للمباني .

قال الله تعالى : ﴿ **أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ . . .** ﴾[2] .

❑ **ولنعم ما قال الإمام ابن القيم رحمه الله:**

---

(١) انظر الاستقامة : ١ / ٩ ـ ١٠ ، ونقض المنطق : ٤٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ٥٣ ، وتأنيب الكوثري : ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٢) التوبة : ١٠٩ .

* واعلم بأن طريقهم عكس الطريـ * ـق المستقيم لمن له عينان *
* جعلوا كلام شيوخهم نصاً له الـ * إحكامُ موزوناً به النصان *
* وكلام باريهم وقول رسولهم * متشابهاً محتملاً لمعان *
* فتولدت من ذينك الأصلين أوْ * لاد أتت للغيّ والبهتان *
* إذ من سفاح لا نكاح كونها * بئس الوليد وبئست[1] الأبوان *

وقال :

* إن وافقا قول الشيوخ فمرحباً * أو خالفت فالدفع بالإحسان *
* إما بتأويل ، فإن أعيا فتفـ * ـويض ، ونتركها لقول فلان *

وقال :

* ميزانكم ميزان باغ جاهل * والعول كل العول في الميزان[2] *

* * *

(١) هكذا في الأصول بتأنيث الفعل ؟!

(٢) القصيدة النونية : ١٠٢ ، ١٩٥ ، وشرحها توضيح القاصد : ٢/ ٥٩ ، ٤٠٢ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ٣١٦ ، ٢/ ٢٤٠ .

○ **الوجه الثاني :**

أن تأويل نصوص الصفات يستلزم عواقبَ وخيمةً ، ومفاسدَ عظيمةً أذكر منها ما يلي :

١ ـ أن الكتاب والسنة لا يصلحان لأن يكونا مصدرين لتلقي العقيدة فيما يخبران به عن الله تعالى وصفاته العلا .

٢ ـ أنه ليس فيهما ما يصلح للاعتقاد الصحيح ، بل فيهما ما يفسد العقيدة، ولا يصلحها ، ويمرض، ولا يشفي، ويضلل ، ولا يهدي ، ولا يزكي النفوس بل يدسها ، ولا يطهر القلوب بل يدنسها ، ويضرّ ولا ينفع .

٣ ـ أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء مما في الكتاب والسنة .

٤ ـ عزل الكتاب والسنة عن الدلالة ، والإرشاد ولاسيما في باب الصفات .

٥ ـ أن الناس لا يردون ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة ، بل إلى عقولهم .

٦ ـ أن نصوص الكتاب والسنة لا تفيد اليقين في أهم أبواب الإسلام ، وأشرف المعارف ، وأعظم العلوم ، وهو صفات الله تعالى .

٧ ـ أن ترك الناس بلا رسالة وبلا كتاب كان خيراً لهم من إرسال الرسل ، وإنزال الكتب التي ظاهر نصوصها يوهم التشبيه .

إلى غير ذلك من المحاذير ، وقد ذكرنا نصوص الأئمة في بيانها ، فلا حاجة إلى الإعادة[1] .

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر : ص ١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٥ ، وارجع أيضاً إلى كلام مهم لمحمد بن إبراهيم الوزير اليماني في إيثار الحق : ١٢٩ ـ ١٣٩ ، وقد ذكره شيخنا محمد بن عبد الله الغنيمان في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري : ١ / ٨٧ ـ ٨٩ والعواصم والقواصم ٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥ للوزير أيضاً .

○ **الوجه الثالث :**

أن مقالة تعطيل الصفات ، وتأويل نصوصها بدعةٌ واضحةٌ ؛ فقد أحدثها المتكلمون المعطلون بعد القرون الثلاثة ، وإن كان قد نبغ أصلها في أواخر عصر التابعين[1] .

وأمرٌ مخالفٌ مخالفةً صريحةً لسلَف هذهِ الأمةِ حتى باعتراف الماتريدية أنفسهم .

فقد صرحوا بأن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أحكم كما تقدم[2] .

فهم قد اعترفوا بأن طريقهم مخالفة لطريق السلف .

وإن هم أخطأوا في نسبة التفويض المزور إلى السلف كما ضلوا في تفضيل طريقة الخلف على طريقة السلف كما سبق بيان ذلك[3] .

قال شيخ الإسلام :

« يوضح ذلك أن كثيراً من أصحاب أبي محمد[4] من أتباع أبي الحسن الأشعري يصرحون بمخالفة السلف في مسألة الإيمان ، ومسألة تأويل الآيات والأحاديث . . . ، ويذكرون الخلاف بين السلف وبين أصحابهم من المتكلمين . هذا منطوق ألسنتهم ، ومسطور كتبهم ، أفلا عاقل يعتبر ؟ ومغرور يزدجر؟ .

---

(١) الحموية : ٢٣ ، ٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٢٠ ، ٢٢ .

(٢) في ص : ٢/ ١٥٦ .

(٣) في ص : ٢/ ١٦٠-١٦٩ .

(٤) عبد الله بن يوسف الجويني : (٤٣٨ هـ) ، والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله (٤٧٨ هـ) .

أن السلف ثبت عنهم ذلك حتى بتصريح المخالف .

ثم يحدث مقالة تخرج عنهم أليس هذ صريحاً أن السلف كانوا ضالين عن التوحيد ، والتنزيه ، وعَلِمَهُ المتأخرون ؟ ! .

وهذا فاسد بضرورة العلم الصحيح ، والدين المتين . . . »[1] .

○ **وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)** :

« ولاشك أن مشائخ المعتزلة ، وغيرهم من أهل البدع معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات ، والقدر ـ لم يتلقوه لا من كتاب ولا سنة ، ولا عن أئمة الصحابة ، والتابعين لهم بإحسان .

وإنما يزعمون أن عقلهم دلهم عليه ، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع »[2] . يعني الفقهيات دون الاعتقاديات .

قلت : ولهذا انتسب الماتريدية إلى أبي منصور الماتريدي في العقديات كما انتسبوا إلى الإمام أبي حنيفة في الفقهيات ، فهم حنفية وماتريدية .

○ **وقد تحدى شيخ الإسلام** خصومه من كبار الماتريدية ، والأشعرية في تلك المناظرة التاريخية المهمة حول (العقيدة الواسطية) ـ التي فيها عبرة لما بين يديها وماخلفها ، وكان اليومُ يوماً مشهوداً ـ وقال :

« قلت : ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم . . وهذه عقيدة محمد ﷺ .

---

(١) نقض المنطق : ١٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤ / ١٥٦ ، ١٦ / ١١٠ ، وانظر إيثار الحق لابن الوزير اليماني : ٨٩ .

(٢) شرح الطحاوية : ١٨٩ ، وانظر كلاماً قيماً متيناً رصيناً لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان في شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/ ٨٦ ، ٨٩ .

وقلت : مرات : قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين . فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ . . فأنا أرجع عن ذلك . . . »[1] .

وقال : « فما يمكن أحداً قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ـ لا نصاً ولا ظاهراً ـ أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش ، ولا أن الله ليس له سمع وبصر ، ويدٌ حقيقةً . . . »[2] .

○ وقال : « والله يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ـ ما رأيت كلام أحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً ، ولا بالقرائن على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر . . وإنما ينفون التشبيه »[3] .

○ وقال : « ولهذا لما اجتمعنا في المجلس المعقود ، وقد قلت : أمهلت كل من خالفني ثلاث سنين ، إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكرته ـ كانت له الحجة ، وفعلت ، وفعلت ، وجعل المعارضون يفتشون الكتب ، فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب « الأسماء والصفات » في قوله تعالى : ﴿ . . .فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[4] فإنه ذكر عن مجاهد والشافعي : « أن المراد قبلة الله » فقال أحد كبرائهم : ـ في المجلس الثاني ـ : قد أحضرت نقلاً عن السلف بالتأويل .

فوقع في قلبي ما أعد ، فقلت : لعلك قد ذكرت ما روي في قوله تعالى : ﴿ . . . فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ قال : نعم . . . » .

---

(١) العقود الدرية : ١٤٧ ، الكواكب الدرية : ١٢٠ ، مجموع الفتاوى : ٣/ ١٦١ ، ومجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤١٧ .

(٢) الحموية : ١٠٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ١٠٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٧٠ وضمن النفائس : ١٦٠ .

(٣) انظر المراجع الثلاثة نفسها بالترتيب : ١٠٨ ، ٥/ ١٠٩ـ ١١٠ ، ١/ ٤٧٠ـ ٤٧١ .

(٤) البقرة: ١١٥ .

❑ **فأجابه شيخ الإسلام** عن هذا بأن هذه الآية ليست من آيات الصفات؛ فشد عليهم الخناق، ولم يجدوا جواباً، ولا للخروج عن هذا المضيق باباً[1].

قلت: لقد صرح كثير من كبار العلماء ـ وفيهم كبار أساطين الكلام ـ بأن طريق التأويل مخالفة لطريق سلف هذه الأمة وبدعة[2].

الحاصل: أن التأويل بدعة في الإسلام مخالف لإجماع السلف من الصحابة والتابعين، بل مخالف لإجماع الأنبياء والمرسلين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين[*].

وبناءً على ذلك أقول جهاراً مراراً وتكراراً على وجه البصيرة: إن هؤلاء المؤولين لنصوص الصفات بما فيهم الماتريدية من أهل البدع، وليسوا من أهل السنة المحضة.

وإنهم خارجون على إجماع السلف بتفويضهم وتأويلهم وبدعهم الأخرى كما سترى في الوجه الآتي.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر العقود الدرية: ١٦٣ ـ ١٦٤، مجموع الفتاوى: ٦/ ١٥ ـ ١٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: الرسالة النظامية لإمام الحرمين: ٣٢، وخطط المقريزي: ٢/ ٣٥٦، وفتح الباري: ١٣/ ٣٩٠، ٣٧٠، وشرح الفقه الأكبر للقاري: ٥٩، حجة الله البالغة: ١/ ٦٣ ـ ٦٤.
وقد نقل الكوثري نصاً عن فتح الباري ثم لم يجد الجواب عنه، وهذا نوع من الاعتراف، انظر تبديد الظلام: ١٣١، كما أنه سكت على نص إمام الحرمين في النظامية.
وللإمام محمد بن إبراهيم الوزير اليماني كلام مهم فراجعه: العواصم والقواصم: ٣/ ٣٧٧.

(*) وتحقيق هذا الإجماع في الوجه الرابع.

○ **الوجه الرابع :**

أن مقالة التأويل ليست بدعةً فقط ، ولا مخالفَةً للسلف فحسب ؛ بل خروج صريح على إجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين .

فإنهم - جميعاً أولهم عن آخرهم - أجمعوا على إثبات ما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى والصفات العلا ، وإقرار نصوصها بدون تأويل وتحريف ، ولا تعطيل وتكييف .

وحصر كلام السلف في ذلك خارج عن نطاق طاقة البشر ، فلا يعدها العاد ، ولا يحصيها أحد من العباد ، ولا يحيط بها إلا رب العباد [1] .

وهذه الكتب السلفية الخالدة بعنوان « التوحيد » و « السنة » و«الشريعة» و« الإبانة» و «الرد على الجهمية » و« العلو » ونحوها [2] - على كثرتها - بين يديك فتراها تفوح بنصوص السلف الصالح على إثبات الصفات ، وإقرار نصوصها .

وإني ذاكر أسماء بعض كبار أئمة الإسلام الذين صرحوا بإجماع السلف على إثبات الصفات ، وتقرير نصوصها بلا تأويل ولا تعطيل ، وبلا تكييف ولا تمثيل ، ولم يختلف فيه منهم اثنان ، ولم يتناطح في ذلك كبشان مع ذكر نصوص بعضهم إن اقتضى ذلك المقام ، وإلا أكتفي بذكر أسماء الأعلام .

١ - الإمام أبو حنيفة رحمه الله (١٥٠هـ) ونصه :

لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف ، وهو قول أهل السنة والجماعة ، وهو يغضب ويرضى ، ولا

---

(١) راجع : درء التعارض : ٦/ ٢٦٠ ، الحموية : ٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٤ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٨٣ ، وشرح الطحاوية : ٣١٨، وانظر ما سيأتي في ص٥١٥ .

(٢) بعض هذه الكتب في درء التعارض : ٧/ ١٠٨ - ١٠٩ . والحموية : ٢٨ - ٣٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٤ ، ومقدمة تحقيق الدكتور أحمد بن سعد حمدان لكتاب : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي : ١ / ٤٩ - ٥١ .

يقال : غضبه عقوبته ورضاه ثوابه ، ونصفه كما وصف نفسه »[1] .

● **تنبيه مهم :**

نَصُّ الإمام أبي حنيفة هذا قد وجدته في « شرح الفقه الأبسط » للإمام أبي الليث السمرقندي محرفاً ، بلفظ : « غضبه عقوبته ورضاه ثوابه » بحذف كلمة : « ولا يقال »[2] .

وقلده في هذا التحريف(*) أحد الحنفية الماتريدية الديوبندية المبتدعة المعاصرة تقليداً أعمى[3] .

○ **وقال الإمام أيضاً** : « . . . ولا يقال : إن يده قدرته ، أو نعمته ، لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والاعتزال . . . »[4] .

٢ - إمام أهل الشام الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) ونصه :

« كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا »[5] .

---

(١) الفقه الأبسط : ٥٦ ، تحقيق الكوثري ، وسكت عليه فلم يجد حيلة في دفعه .

(٢) انظر شرح الفقه الأبسط للسمرقندي - المطبوع خطأً باسم الماتريدي : ٣٣ .

(٣) انظر نظم الدرر في شرح الفقه الأكبر لمن يدعى الشيخ القاضي عبيد الله المفتي الباكستاني ، بتصحيح وتحقيق الشيخ محمد عيسى المفتي الباكستاني : ١٨٣ .

(٤) الفقه الأكبر بشرح القاري ٥٩ ، وبشرح أبي المنتهى المغنيساوي : ١٣ - ١٤ ، وإشارات المرام : ١٩٢ .

(٥) رواه البيهقي في الأسماء والصفات : ٤٠٨ ، وسكت عليه الكوثري فلم يستطع القدح فيه ، وصحح شيخ الإسلام إسناده ، انظر بيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٧ ، ودرء التعارض : ٦/ ٢٦٥ ، والحموية : ٤٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٣٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٤١ ، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٣٥ ، وذكره الذهبي في العلو : ١٠٢ ، وأقر صحته شيخنا الألباني في مختصره : ١٣٧ - ١٣٨ ، وجود الحافظ ابن حجر إسناده في الفتح : ١٣/ ٤٠٦ .

(*) **ذكرني هذا التحريف** تحريف الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي الحنفي الديوبندي لحديث ابن عمر في رفع اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، بزيادة كلمة : « لا » انظر مسند الحميدي : ٢/ ٢٧٧ ، قاتل الله التمذهب الأعمى والتعصب .

٣ ـ القاضي شريك بن عبد الله أحد الكبار (١٧٨هـ) .

وسئل : أن المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث في النزول ، والرؤية . فحدث شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا وقال :

« أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ ، فهم ـ [يعني الجهمية] ـ عمن أخذوا؟ »[١] .

٤ ـ والإمام محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩هـ) أحد الأئمة الثلاثة للحنفية ، ونصه من أهم النصوص في نقل إجماع السلف .

ولفظه : « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب . . . »[٢] .

٥ ـ والإمام الشافعي المطلبي (٢٠٤هـ)[٣] .

٦ ـ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) وهو من كبار أئمة الحنفية عند الكوثرية[٤] .

○ فقد قال في أحاديث الصفات من الرؤية ، والضحك ، ووضع القدم في جهنم ونحوها . .

« هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث بعضهم على بعض ، وهي عندنا حق لا نشك فيها ، ولكن إذا قيل كيف وضع قدمه ؟ وكيف ضحك .

---

(١) رواه الدارقطني في كتاب الصفات : ٧٣ ، وقال الذهبي : رواه محمد بن إسحاق الصاغاني انظر : العلو : ١٠٨ ، وقال شيخنا الألباني : « وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات . . . وأخرجه ابن منده في « التوحيد » (ق/ ٩٧/ ١) ولفظه : « وما ينكرون؟ إنما جاء بهذه من جاء بالصلاة والسنن عن رسول الله ﷺ ، وسنده صحيح أيضاً ، مختصر العلو : ١٤٩ .

(٢) تقدم النصُ بكامله وتخريجهُ في : ص : ٢/ ٩٨ ـ ٩٩ ، ٢٢٠ .

(٣) روى نصه ابن أبي حاتم في كتاب السنة كما في تهذيب السنن لابن القيم : ٧/ ١١٤ .

(٤) انظر فقه أهل العراق : ٦٤ .

قلنا : لا يفسر هذا ، ولا سمعنا أحداً يفسره »[1] .

---

(١) رواه الدارقطني في كتاب « الصفات» : ٦٨ ـ ٦٩ ، بإسناد ثنائي كالجبل الشامخ[*] الراسي ، والبيهقي في كتاب « الأسماء والصفات» : ٣٥٥ ، بإسناد فيه الإمام أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩هـ) .
فلم يستطع الكوثري أي قدح في أي راو من هذا الإسناد ، غير أنه قدح في هذا الإمام الأصبهاني ، فقال : « متكلم فيه » ، و« قدّ ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال ، وله ميل إلى التجسيم» انظر تأنيب الكوثري : ١٠٢ ، وتبديد الظلام : ١٨٠ ، وتعليقاته على «الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٤٢ ، ٣٥٥ ، ٤٢٨ ، وقال : لا يقبل توثيق أمثال أبي الشيخ ، وأبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم ؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، وهم الذين يحتجون بأخبار الكذابين مع علمهم بأنهم كذبة . انظر الترحيب : ٣٠٣ـ ٣٣٤ . **قلت : أما قوله** : « **متكلم فيه** » مع كونه كذباً في نفسه ـ ليس بجرح ؛ فكم من أئمة الإسلام من تُكُلِّم فيه وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ، وكم من أعيان الأعيان في الميزان ، واللسان ، واللسان مُتَكَلَّمٌ فيهم ، وللذهبي كتاب : « ذكر أسماء من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّقٌ » .
وأما قوله : « **ضعفه العسال** » فكذب صريح ، وقد أجهدت نفسي في التفتيش والتنقير فلم أظفر به ، بل تعب في ذلك قبلي أعلام مثل ذهبي العصر العلامة المعلمي ، والمحدث الألباني ، والشيخ سليمان الصنيع ، والشيخ محمد نصيف ، فلم يجدوا تضعيف العسال له .
والكوثري عَمّى مصدره؛ بل الشيخ سليمان الصنيع اجتمع بالكوثري عدة مرات وسأله عن مصدر هذه المقالة فلم يجد جواباً .
وكل هؤلاء العلماء أجمعوا على أن الكوثري يرتجل الكذب ويغالط . انظر طليعة التنكيل : ٢٢ ـ ٢٤ ، ومقدمته للألباني : ٧ ، والتنكيل : ١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، ومقدمة تحقيق الشيخ رضاء الله المباركفوري لكتاب « العظمة» لأبي الشيخ : ٩٤ ـ ٩٧ ، **هذه من ناحية** .
ومن ناحية أخرى : أن أئمة الجرح والتعديل أهل الفن والشأن أجمعوا على توثيق أبي الشيخ ، وأنه من الثقات المأمونين المتقنين الحفاظ الكبار معادن الصدق المسندين القانتين . انظر الأنساب : ٤/ ٢٨٥ ، اللباب : ١/ ٤٠٤ ، السير : ١٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، والعبر : =

(*) وقد صححه شيخ الإسلام كما تقدم في ص : ٢/ ٢٢٢ .

= ٢/ ١٣٢ ، وتذكرة الحفاظ : ٣/ ٩٤٥-٩٤٦ ، وراجع مقدمة الشيخ رضاء الله المباركفوري لكتاب «العظمة» لأبي الشيخ : ٧٨-٧٩ ، ٩٤-٩٧ .

ومن ناحية ثالثة : أن أبا الشيخ لم يُذْكَرْ في كتب الضعفاء ، بل لم يذكر فيمن تُكُلِّم فيهم وهم ثقات ، فلا يوجد ذكره في الميزان ، ولا في اللسان بل ولا في « ذكر أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّقٌ » ، مع وجود أمثال ابن الشهاب الزهري ، وحماد بن سلمة ، وعلي بن الجعد وغيرهم فيه .

فهذه كلها ـ ومعها مثلها ـ تدل على كذب الكوثري وخيانته وسقوطه عن الديانة والأمانة ؛ فكيف يصح لهذا المتهور البنوري الديوبندي الكوثري أن يثني على الكوثري كذباً وزوراً (*) .

وأما قوله : « **له ميل إلى التجسيم** » : فهذا هذيان الجهمية وأذيالهم وفرخهم الكوثري . وإلا فأبو الشيخ سلفي العقيدة ومن أئمة أهل السنة والجماعة .

قال الذهبي : « صاحب سنة واتباع لولا ما يملأ تصانيفه بالواهيات» السير : ١٦/ ٢٧٩ ، وانظر التفصيل في مقدمة كتاب « العظمة» للشيخ رضاء الله المباركفوري .

ولا عجب من الكوثري فقد نبز ـ على عادته الخبيثة المتوارثة ـ كبار أئمة الإسلام بالوثنية ، والكفر ، والشرك فضلاً عن التجسيم كما تقدم نماذج ذلك في ص : ١/ ٣٤٤-٣٥٩ .

وأما قوله : « **لا يقبل توثيق أمثال أبي الشيخ ...** » فغير مقبول ؛

لأن أئمة الإسلام قد قبلوا أقواله في الجرح والتعديل ؛ وهذه أقواله منتشرة في بطون كتب الجرح والتعديل ؛ بل أبو الشيخ من كبار أئمة الجرح والتعديل ؛ ولذلك ذكره الذهبي في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» : ١٩٥ ، وكذا السخاوي في « المتكلمون في الرجال » : ١٠٤ ، وكلاهما ضمن أربع رسائل في علوم الحديث : وهي كلها بتحقيق =

(*) بأن الكوثري : « محتاط متثبت في النقل متيقظ . . . » وهل تجد فيه مغمزاً؟ » و « لم يستطيعوا فلة فيه رواية ولا دراية » و « لا تجد لصارمه نبوة ، ولا لجواده كبوة » . انظر مقدمة البنوري لمقالات الكوثري : ز .

قلت : **هذا البنوري** إمام من أئمة الديوبندية ، فلقد أسفر عن حقيقة الديوبندية ، بأنهم كوثرية ـ فلا ينخدع بهم أحد ـ بتلك المقدمة الفتاكة المسمومة التي ضحى فيها بأعراض أئمة الإسلام لأجل سواد عيني الكوثري الجهمي اللعان الطعان الكذاب .

= أبي غدة الكوثري ، وسكت عليه ، كما ذكره السخاوي أيضاً في « الإعلان بالتوبيخ» : ٣٤٦ ، في عداد أئمة الجرح والتعديل ، وانظر أيضاً « علم التاريخ عند المسلمين » للمستشرق « فرانز روزنتال » الترجمة العربية للدكتور صالح أحمد علي : ٧١٤ وفي ذلك عبرة للكوثرية والديوبندية والغدية .
فالجهمية وأفراخهم إذا لم يقبلوا توثيق أئمة السنة : أمثال أبي الشيخ ، وأبي نعيم والخطيب - فأئمة الجرح والتعديل من أهل السنة يعتمدون على أقوالهم ، فماذا يضيرون أهل السنة ؟
ولله در القائل :
*** يا ناطح الجبل العالي ليكلمه * أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل ***
ولنعم ما قيل :
*** وناطح صخرة يوماً ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل ***
والعجب من الكوثري ههنا ! يذكر الحافظ العسال للقدح في أبي الشيخ - مع كذب الكوثري - ولكن الكوثري في موضع آخر يقدح في دين الحافظ العسال وعقيدته ويَعُدُّهُ من المجسمة والمشبهة . انظر مقدمة الكوثري لكتاب : « الأسماء والصفات» للبيهقي : ب ،
وقد قيل في مثل الكوثري :
*** إن سمعوا الخير يخفوه وإن سمعوا * شراً أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا ***
وهكذا ترى الكوثري يقدح في أبي الشيخ ولكن في موضع آخر يعتمد على قوله ويحتج به لهوى في نفسه .
انظر تأنيب الكوثري : ٨٦ ، ٨٧ ، وهذا تناقض فاضح واضطراب واضح .
وأما قضية « التعصب وشدته» فالكوثري فاز بالحظ الأوفر منه حتى لقب بمجنون أبي حنيفة كما تقدم في ص : ١/ ٤٠٠ - ٤٠١ ، فالكوثري مصداق ما قيل :
« رمتني بدائها وانسلت » .
وأما أبو الشيخ فلم يقل أحد أنه متعصب فضلاً عن كونه شديد التعصب .
وأما دعواه : أنهم يحتجون بالكذب مع العلم بكونه كذباً ، فهذا حكم جائر على قلوب أئمة الإسلام بدون حجة - هذا هو الكوثري ، ومع ذلك يصفه الكوثرية بالديانة والأمانة والتثبت في النقل ، انظر ما سبق في ص : ١/ ٣٧٤ ، سبحان الله ما أرخص الكذب ! . بل الكوثري هو الذي يحتج بالكذب مع علمه بأنه كذب انظر ما سيأتي في ص٣/ ٦٠٨ .

٧ ـ **إمام المحدثين علي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ)**[٢] :

٨ ـ **الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ)** .

ونصه : « هذا قول الأئمة في الإسلام ، والسنة والجماعة : نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه . . »[٣] .

٩ ـ **والإمام أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)** صاحب الصحيح .

○ **ونصه** : « لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ، ومكة ، والمدينة ، والكوفة ، والبصرة ، وواسط ، وبغداد ، والشام ، ومصر ، لقيتهم كرات ، قرناً بعد قرنٍ ثم قرناً بعد قرنٍ . . . » .

○ ثم ذكر أسماء (٤٩) إماماً من أئمة الإسلام كأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن راهويه ، كما ذكر عقيدتهم في كلام الله واستوائه على العرش[٣] .

---

(١) روى نصه ابن أبي حاتم عنه كما في الحموية : ٥٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٤٩ ، وانظر اجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٣٤ ـ ٢٣٥ ، وراجع العلو للذهبي : ١٢٩ ، ومختصره للألباني : ١٨٩ ، وانظر طبقات الحنابلة : ١/ ٤٢١ ، وسيأتي نصه في ص : ٢/ ٥٣١ .

(٢) روى نصه أبو بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر (٣٥١هـ) كما في بيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٨ ، والعلو للذهبي : ١٢٨ ، واجتماع الجيوش : ٢٣١ ، قلت : النقاش متهم في الحديث ، راجع تذكرة الحفاظ : ٣/ ٩٠٨ ـ ٩٠٩ ، السير : ١٥/ ٥٧٣ ـ ٥٧٦ ، اللسان : ٥/ ١٣٢ .

ولكن رواه عن قتيبة أبو أحمد الحاكم وموسى بن هارون أيضاً : كما في العلو للذهبي : ١٢٨ ، ومختصره للألباني : ١٨٧ ، وانظر اجتماع الجيوش : ٢٣١ ، وانظر درء التعارض : ٦/ ٢٦٠ .

(٣) روى نصه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١/ ١٧٢ ـ ١٧٤ .

١٠ ـ ١١ ـ والإمامان العظيمان : أبو زرعة (٢٦٤هـ) وأبو حاتم (٢٧٧هـ) الرازيان :

○ ونصهما في غاية من الأهمية ونهاية في الصحة وفيه عقيدة أئمة الإسلام في جميع الأمصار من الحجاز ، والعراق ، ومصر[١] .

١٢ ـ الإمام الترمذي « صاحب السنن » (٢٧٩هـ) وتقدم نصه[٢] .

○ هو نص في غاية الأهمية والدقة في تمثيل مذهب السلف ونقل الإجماع[٣] .

١٣ ـ الإمام أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ)[٤] صاحب إمام أهل السنة أحمد بن حنبل .

---

(١) رواه عنهما ابن أبي حاتم في كتاب « أصل السنة واعتقاد الدين» : (١٦٦أ ـ ١٦٩) مخطوط الظاهرية بدمشق في مجموع برقم (١١) والمطبوع في مجلة الجامعة السلفية بنارس الهند (١٤٠٣هـ) ومن طريقه رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١/ ١٧٦ ـ ١٨٢ ، ومن طريقه الموفق بن قدامة المقدسي في « إثبات صفة العلو » ١٢٥ ـ ١٢٦ ، ومن طريقه وطريق غيره الذهبي في العلو : ١٣٧ ـ ١٣٨ . وانظر « أصل السنة . . . » ٣٧ ـ ٤٣ ، ط/ دار الفرقان .

وقال شيخ الإسلام : « وهذا مشهور عن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم من وجوه» بيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٤١ ، وانظر تهذيب السنن : ٧/ ١١٤ ، واجتماع الجيوش : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، وقال الألباني : « هذا صحيح ثابت عن أبي زرعة وأبي حاتم » وقال: « وهذا إسناد جيد » . مختصر العلو : ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، وانظر درء التعارض : ٦/ ٢٥٧ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٩٠ .

(٢) انظر : ص: ٥١٩ ـ ٥٢٠ .

(٣) انظر سنن الترمذي : ٣/ ٤١ ـ ٤٢ ، ٥/ ٢٥١ ، ونقله الحافظ في الفتح : ١٣ / ٤٠٧ ، والإمام ولي الله الدهلوي الحنفي في حجة الله البالغة : ١/ ٦٣ ، وأقراه وفيه عبرة بالغة للحنفية الماتريدية .

(٤) ترجمته في الجرح والتعديل : ٣/ ٢٥٣ ، طبقات الحنابلة : ١/ ١٤٥ ـ ١٤٦ . السير : ١٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، تذكرة الحفاظ : ٢/ ٦١٣ ، طبقات الحفاظ : ٢٧١ ، وانظر العلو للذهبي : ١٤٣ ، ومختصره : ٢١٣ للألباني .

ونصه من أهم النصوص في نقل الإجماع وتمثيل مذهب السلف ولاسيما عقيدة الإمام أحمد[1] .

١٤ - إمام أهل البصرة المحدث الفقيه زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ) شيخ أبي الحسن الأشعري[2] .

○ ونصه في غاية الأهمية[3] .

١٥ - إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب الصحيح و « التوحيد» (٣١١هـ)[4] .

١٦ - الإمام بن الإمام أبو بكر عبد الله بن سليمان المعروف بابن أبي داود (٣١٦هـ) .

○ ونصه في آخر قصيدته البارعة الرائعة الطنانة الرنانة[5] .

١٧ - والإمام أبو جعفر الطحاوي إمام الحنفية في عصره (٣٢١هـ) وعقيدته معول عليها عند الماتريدية ولاسيما الكوثرية[6] .

---

(١) درء التعارض : ٢/ ٢٢-٢٣، واجتماع الجيوش : ٢٣٤ ، عن « مسائله» .

(٢) انظر الجرح والتعديل : ٣/ ٦٠١ ، تذكرة الحفاظ : ٢/ ٧٠٩-٧١٠ ، العلو : ١٥٠ ، طبقات الشافعية للسبكي : ٣/ ٢٩٩-٣٠١ .

(٣) رواه أبو عبد الله بن بطة العكبري انظر العلو : ١٥٠ ، واجتماع الجيوش : ٢٤٥-٢٤٦ ، ومختصر العلو : ٢٢٣ للألباني .

(٤) التوحيد : ١/ ١١ ، وهذا من أهم كتب الإسلام في العقيدة مطبوع محقق في حلل سندسية وقد زعم الرازي ثم الكوثري : أنه كتاب الشرك . ص١/ ٣٤٥ ، ٣٤٨ .

(٥) قصيدة الإمام أبي بكر بن أبي داود : ٢١ ، ورواها ابن أبي يعلى في الطبقات : ٢/ ٥٣ - ٥٤ ، والذهبي في السير : ١٣ / ٢٣٣-٢٣٦ ، والعلو : ١٥٣ - ١٥٤ ، وقال : « هذه القصيدة متواترة عن ناظمها ، رواها الآجري ، وصنف لها شرحاً ، وأبو عبد الله بن بطة في الإبانة . . . » ، وأقره المحدث الألباني في مختصر العلو : ٢٢٨-٢٢٩ .

(٦) راجع لمعرفة مكانته عند الحنفية إلى «الحاوي» للكوثري ، وانظر ما سبق في ذلك .

فقد ذكر عقيدة السلف عامةً ، وعقيدة أئمة الحنفية الثلاثة - أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد - خاصةً ، وفيها عبرةٌ للماتريدية ، ولاسيما الكوثرية منهم[1] .

١٨ - الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) .

○ ونصه في نقل إجماع السلف في غاية من الدقة والإتقان ، وشنه الغارة على المعطلة للصفات والمحرفة لنصوصها مما فيه عبرة بالغة للأشعرية ، وأنهم ليسوا أشعرية في الحقيقة[2] .

كما أن فيه عبرة للماتريدية أيضاً ؛ حيث أن الحنفية والكوثرية منهم عدوه في عداد الحنفية[3] .

١٩ - الإمام الحافظ بن الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم (٣٢٧هـ) .

○ فقد روى إجماع السلف عن الإمامين الرازيين أبي حاتم ، وأبي زرعة كما تقدم قريباً[4] .

---

(١) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز الحنفي : ٦٩ ، وبحواشي ابن مانع : ٥ - ٦ ، وبتعليقات الألباني : ١٧ ، وبشرح الغنيمي الميداني الحنفي : ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، وبشرح البابرتي : ٢٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين : ٢٩٠-٢٩٧ ، تحقيق هلموت ريتر ، و : ١/ ٣٤٥-٣٥٠ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، والإبانة : ٢/ ٢٠ ، وما بعدها ، تحقيق الدكتورة فوقية ، و : ١٧ ، وما بعدها ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، ط : دار البيان : ٥٢ ، ط : الجامعة الإسلامية .

(٣) انظر الجواهر المضية : ٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥ ، ٤/ ٣٣ - ٣٤ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبر زاده : ٥٥ ، وتعليقات - الكوثري على تبيين كذب المفتري - ١١٧ ، ١٢٤ .

(٤) في ص : ٢/ ٢٦٣ .

٢٠ ـ الإمام شيخ السنة في عصره أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (٣٢٩هـ)[١] .

فله نص مهم في كتابه « شرح السنة » من أهم كتب العقيدة السلفية[٢] .

٢١ ـ الإمام الحافظ المحدث الفقيه شيخ الأئمة أبو بكر إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي (٣٧١هـ)[٣] .

○ ونصه من أهم نصوص أئمة الإسلام في نقل الإجماع ، يقضي على التأويل ، والتعطيل[٤] .

٢٢ ـ الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي (٣٧١هـ)[٥] .

○ وكلامه في إجماع السلف مما يقطع دابر التعطيل والتأويل وقد أتى بدر الفوائد وغرر الفرائد[٦] .

---

(١) طبقات الحنابلة : ٢/ ١٨ ـ ٤٥ ، المنتظم : ٦/٣٢٣ ، السير : ١٥/ ٩٠ ـ ٩٣ ، ومع جلالة هذا الإمام العظيم وكونه قوالاً بالحق ترى الكوثري يسبه على عادته المتوارثة من الجهمية ، ويقول فيه وفي أصحابه : « البربهارية الأنذال» انظر مقالات الكوثري : ٣٠٤ ، ٣١٧ ، وتبديد الظلام : ٤٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، وهذا دليل على أن الكوثري من الأنذال .

(٢) شرح السنة له : ٤٧ ، وضمن طبقات الحنابلة : ٢/ ٣٣ .

(٣) انظر جلالته ومكانته في تبيين كذب المفتري : ١٩٢ ـ ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء : ١٦/ ٢٩٢ ـ ٢٩٦ ، وتذكرة الحفاظ : ٢/ ٩٤٧ ـ ٩٥٠ ، وطبقات الشافعية للسبكي : ٣/ ٧ ـ ٨ .

(٤) رواه ابن قدامة في ذم التأويل : ١٧ ، ومن طريقه الذهبي في العلو : ٢٦٧ ، والسير : ١٦ / ٢٩٥ ، وتذكرة الحفاظ : ٣/ ٩٤٩ ، عن « اعتقاد السنة » للإسماعيلي ، وقال شيخنا الألباني : هو محفوظ في ظاهرية دمشق في المجموع رقم (١٦/ ٣٨ ـ ٤٤) . انظر : العلو : ٢٤٨ ، قلت ومع هذا ذكره ابن عساكر في الأشعرية! انظر تبيين كذب المفتري : ١٩٢ .

(٥) انظر مكانته وإمامته من بين أئمة الإسلام ولاسيما عند الزهاد في السير : ١٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٧ .

(٦) نقل شيخ الإسلام نصاً طويلاً من كتابه : « اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات» في الحموية : ٧٤ ـ ٨٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٧١ ـ ٨٥ ، وانظر اجتماع الجيوش : ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، ومع هذا ذكره الإمام ابن عساكر في عداد الأشعرية ، انظر تبيين كذب المفتري : ١٩٠ ـ ١٩٢ ، وهذا غريب! بل عجيب ! .

٢٣ ـ الإمام عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)[١] .

٢٤ ـ الإمام أبو سليمان حمد بن محمد البستي الخطابي (٣٨٨هـ) .

○ ونصه يقطع دابر التفويض ، والتشبيه ، والتعطيل ، والتأويل ، فمما قال رحمه الله :

« . . . فأما ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة الصحيحة ، فإن مذهب السلف إثباتها ، وإجراؤها على ظواهرها ، ونفي الكيفية والتشبيه عنها .

وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله .

وحققها قوم من المثبتين فخرجوا في ذلك إلى ضرب من التشبيه والتكييف .

وإنما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين .

ودين الله تعالى بين الغالي فيه ، والمقصر عنه .

والأصل في هذا : أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات ويحتذى في ذلك حذوه ، ومثاله .

فإذا قلنا : يد ، وسمع وبصر ، وما أشبهها .

فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه .

ولسنا نقول : إن معنى اليد القدرة ، والنعمة ، ولا معنى السمع والبصر العلم .

ولا نقول : إنها جوارح ، ولا نشبهها بالأيدي ، والأسماع ، والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل .

---

(١) انظر الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة : ١٧٥ ـ ١٧٦ .

ونقول : إن القول إنما وجب بإثبات الصفات ، لأن التوقف ورد بها ووجب نفي التشبيه عنه ؛ لأن الله ليس كمثله شيء .

وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات»[1] .

قلت: المقالة الخطابية هذه تلقاها أئمة السنة ممن لا يُحْصى عددهم[2] .

وسارت بها الركبان وذهبت كالمثل السائر وصارت كالمقالة الربَعِيَّة ، والمالكية : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول . . . » .

٢٥ ـ الإمام أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)[3].

٢٦ ـ الإمام أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي (٤٢٩هـ).

شيخ الأئمة أمثال ابن عبد البر ، وابن حزم[4] .

○ ونصه يقضي على التفويض ، والتعطيل، والتأويل ، والمجاز في صفات الله تعالى[5] .

---

(١) نقله شيخ الإسلام في الحموية : ٦٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٨ ـ ٥٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٥٠ ، وانظر العلو للذهبي : ١٧٢ ـ ١٧٣ ، ومختصره للألباني : ٢٥٧ ، وقطعة منه في الأسماء والصفات : ١٥٣ ، وسكت عليه الكوثري وكلهم نقلوه عن « الغنية عن الكلام وأهله» للخطابي .

(٢) انظر الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٩ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٥٠ .

(٣) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ١/ ٩ ، وهو بحرزخار مواج بآثار السلف وهو جذع في أعين الجهمية وأفراخهم الماتريدية والكوثرية .

(٤) انظر جلالته وإمامته في ترتيب المدارك : ٨/ ٣٢ ـ ٣٣ ، وتذكرة الحفاظ : ٣/ ١٠٩٨ ـ ١١٠٠ ، وسير أعلام النبلاء : ١٧/ ٥٦٦ ـ ٥٦٩ .

(٥) انظر درء التعارض : ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، والمراكشية : ٧٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٨٩ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٨ ، والعلو : ١٧٨ ـ ١٧٩ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٨٤ ، واجتماع الجيوش : ١٤٢ ، ومختصر العلو : ٢٦٤ ، كلهم عن كتابه «الوصول إلى معرفة الأصول » .

٢٧ ـ **الإمام الحافظ أبو نُعَيمٍ أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)**[١] .

٢٨ ـ **الإمام الحافظ الحجة المجود شيخ السنة أبو نصر عبيد الله بن سعيد** الوائلي البكري السجستاني الحنفي المذهب ، السلفي العقيدة وشيخ الحرم (٤٤٤هـ)[٢] .

○ **ونصه ما يلي** : « وأئمتنا كسفيان الثوري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وعبد الله بن المبارك وفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي متفقون على أن الله سبحانه « بذاته »[٣] فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان ، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء ، فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم بريء ، وهم منه براء »[٤] .

---

(١) انظر درء التعارض : ٦/ ٢٥٢ ، وبيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٤٠ ، والمراكشية : ٧٤ـ٧٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٩٠ـ١٩١ ، الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٦٠ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٥١ ، والعلو : ١٧٦ ، واجتماع الجيوش : ٢٧٩ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٨٦ ، ومختصر العلو : ٢٦١ عن كتابيه : « الاعتقاد » ، و« محجة الواثقين ومدرجة الوامقين » .

(٢) تقدمت ترجمته وبيان جلالته وإمامته مع شتائم الكوثري وطعونه في هذا الإمام العظيم في ص : ١/ ٣٨٥ـ٣٨٧ .

(٣) **قلت** : « كلمة » « بذاته » مثل كلمة : « بائن عن خلقه » وهما معقولتا المعنى لا بأس بهما للتوضيح ، ولاسيما بعد ظهور الجهمية ، راجع ما حققه شيخنا الألباني في مختصر العلو : ١٨ ـ ١٩ ولولا قصد التوضيح لم يذكر مثل هذا .

(٤) انظر درء التعارض : ٦/ ٢٥٠ ، بيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٧/ ٦٥٦ ، والعلو : ١٨٠ ، الصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٨٣ ـ ١٢٨٤ ، اجتماع الجيوش : ٢٤٦ ، مختصر العلو للألباني : ٢٦٦ـ٢٦٧ ، عن كتابه « الإبانة » .

٢٩ ـ الإمام شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ)[1] .

○ ونصه من أهم النصوص في نقل إجماع السلف ، وكتابه «**عقيدة السلف أصحاب الحديث**» مع صغره من أهم كتب العقيدة السلفية المشتملة على نصوص السلف بالأسانيد وله وصية مهمة طيبة في غاية الأهمية بين فيها

---

(١) انظر جلالته ومكانته بين أئمة الإسلام على لسان تاج الدين السبكي في طبقاته : ٤/ ٢٧١ـ ٢٩٢ ، وساق وصيته الطيبة المشتملة على العقيدة السلفية في : ٤/ ٢٨٧ـ ٢٨٨ ، ضمن ترجمته .

والسبكي ومن أئمة الكوثري في نصب العداء لشيخ الإسلام ابن تيمية والذهبي انظر نماذج ذلك في طبقات الشافعية له كما تقدم في ص١/ ٣٩١ـ ٣٩٢ .

ثم العجب من هذا السبكي أنه عظم شيخ الإسلام الصابوني هذا غاية التبجيل ، ورمى شيخ الإسلام الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) بأنواع من الطعن والشتم والتجسيم والتشبيه في ترجمة الصابوني هذا من طبقاته : ٤/ ٢٧٢ـ ٢٧٣ .

مع أن عقيدة شيخ الإسلام الأنصاري الهروي ، وعقيدة شيخ الإسلام الصابوني في باب الصفات عقيدةٌ واحدة ، وهي عقيدة السلف الصالح ، سواءً بسواء .

ويدل على ذلك دلالة قاطعة كتاب الصابوني : «**عقيدة السلف أصحاب الحديث**»، وتلك الوصية المهمة الطيبة المشتملة على العقيدة السلفية التي ساقها السبكي نفسه في طبقاته في ترجمة الصابوني ، وسكت عليها هذا السبكي بدون إنكار لها ، فهذا يُعدّ إقراراً لها ؛ فإجلال أحدهما والاستخفاف بالآخر ليس إلا تناقضاً واضحاً واضطراباً فاضحاً ، وآية للتعصب؛ ومن يرتاب في جلالة شيخ الإسلام الهروي وعلو مكانته وعقيدته السلفية في الصفات ـ فليرجع إلى ترجمته في بطون الكتب على سبيل المثال : طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى : ٢٤٧ـ ٢٤٨ ، المنتظم : ٩/ ٤٤ـ ٤٥ ، تذكرة الحفاظ : ٣/ ١١٨٣ـ ١١٩١ ، سير أعلام النبلاء : ١٨/ ٥٠٣ـ ٥١٨ ، والبداية والنهاية : ١٢/ ١٣٥ ، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ٢/ ٥٠ـ ٦٨ ، طبقات الحفاظ للسيوطي : ٤٤١ـ ٤٤٢ ، وغيرها .

فتجد عجائب وغرائب من حيل الماتريدية والأشعرية ومكرهم وتلبيسهم ضد هذا الإمام مما فيه عبرة بالغة والله المستعان .

نعم يعاب عليه خرافاته الصوفية . راجع منهاج السنة ٥/ ٣٤٢ ، ٣٥٨ .

العقيدة السلفية[1] .

٣٠ ـ الإمام القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي (٤٥٨هـ)[2] .

○ له نصوص مهمة في نقل الإجماع وكلامه جامع لما تضمنته نصوص الأئمة قبله أمثال ربيعة ، ومالك ، وأحمد ، والخطابي وغيرهم[3] .

٣١ ـ الإمام حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي المعروف بابن عبد البر (٤٦٣هـ) .

○ وهو من أهم مصادر الكوثري في التأنيب[4] .

فلهذا الإمام العظيم جهود طيبة في تحقيق العقيدة السلفية ونقل الإجماع على إثبات الصفات ؛

○ فمن نصوصه القاطعة لدابر التفويض ، والتأويل والتعطيل ، والمجاز في صفات الله تعالى ما يقول :

«أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في القرآن ، والسنة والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز .

---

(١) انظر عقيدة السلف أصحاب الحديث : ١١١ ، وضمن مجموعة الرسائل المنيرة : ١/ ١٣٤ ، وضمن وصيته الهامة المذكورة في طبقات الشافعية للسبكي : ٤/ ٢٨٧ـ٢٨٨ ، وهذه الوصية حرية بأن تطبع في صورة رسالة مستقلة ، ولعل الله يوفق أحدًا من عباده لذلك .

(٢) انظر مكانته وإمامته في تاريخ بغداد : ٢/ ٢٥٦ ، طبقات الحنابلة لابنه : ٢/ ١٩٣ ـ ٢٣٠ الأنساب : ٩/ ٢٤٦ ، وسير أعلام النبلاء : ١٨/ ٨٩ـ٩٢ .

(٣) انظر طبقات الحنابلة لابنه : ٢/ ٢٠٧ـ٢٠٩ ، وانظر الحموية : ٩٠ ـ ٩١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٨٩ـ٩٠ ، والعلو : ١٨٣ ـ ١٨٤ ، ومختصر العلو : ٢٦٩ـ٢٧١ ، عن كتابه « إبطال التأويل» وانظر منه : ٤٣ .

(٤) انظر تأنيب الكوثري : ٥ ، ٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، وغيرها .

إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة[1] .

○ وأما أهل البدع ، والجهمية ، والمعتزلة ، كلها والخوارج - فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقرّ بها « مشبهٌ » وهم - عند من أثبتها - نافون للمعبود .

○ والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة ، والحمد لله »[2] .

٣٢ - الإمام الناقد حافظ المشرق أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) .

○ ونصه مثل نص الإمام الخطابي المتقدم آنفاً ، فهو يستأصل التفويض والتعطيل والتأويل كما هو مشتمل على قواعد سلفية في باب الصفات [3] .

---

(١) قلت : « الحد » من الألفاظ المجملة الكلامية ، له معنيان : حق ، وباطل ، فالحق مقبول . والباطل مردود ، وذلك بعد الإيضاح والتفصيل ، ومع ذلك التعبير عن الألفاظ الشرعية الواردة هو الطريق السلفي المتبع . انظر ص : ١/ ٥٧٥ .

(٢) التمهيد : ٧/ ١٤٥ ، ١٤٨ .

(٣) انظر : نصه في « رسالة الصفات» له : لوحة : (٤٣ - ٤٤) وهي مخطوطة الظاهرية برقم : (١٦) مجاميع ، قاله الألباني في مختصر العلو : ٢٧٢ ، ورواه عنه الموفق ابن قدامة المقدسي في ذم التأويل : ١٥ ، والذهبي بنصه عنه في السير : ١٨/ ٢٨٣ - ٢٨٤ ، وتذكرة الحفاظ : ٣/ ١١٤٢ - ١١٤٣ ، والعلو : ١٨٥ ، وأقره شيخنا الألباني في مختصره : ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، وأشار إليه شيخ الإسلام في الحموية : ٦٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٩٥ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٥٠ ، ونقل العلامة المعلمي قطعة منه في التنكيل : ١/ ١٢٧ . وهذا دليل قاطع على أنه سلفي العقيدة ، وليس أشعرياً لا من قريب ولا من بعيد كما زعم الإمام الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري : ٢٦٨ - ٢٧١ ، وسكت عليه الكوثري : نعم هو موافق للأشعري في مرحلته الأخيرة وهي مرحلة الإبانة التي استقر عليها مذهبه كما تقدم في ص : ١/ ٤٣٣ - ٤٣٧ .
مع ذلك كله لا ينبغي الانتساب إلى الأشعري حتى في مرحلته السلفية كما صرح بذلك شيخ الإسلام ، انظر ما تقدم في ص : ١/ ٤٣٩ .

٣٣ ـ الإمام شمس الأئمة السرخسي « أبوبكر محمد بن أحمد» إمام الحنفية في وقته ، وصاحب الأصول ، والمبسوط (٤٨٣هـ)[١] حجة عليهم .

٣٤ ـ الإمام الزاهد شيخ الإسلام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (٤٩٠هـ) تلميذُ الخطيب وشيخهُ[٢] .

○ ونصه من أهم النصوص وفي غاية الدقة والإتقان في نقل إجماع السلف[٣] .

٣٥ ـ الإمام المفسر المحدث الفقيه أبو محمد الحسين بن مسعود محيي السنة الفراء البغوي (٥١٦هـ) .

○ له كلام في شرح السنة في غاية من الأهمية في نقل الإجماع وإبطال التأويل[٤] .

٣٦ ـ الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) .

○ فقد نص على إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وذكر نصوصاً كثيرة من آثار السلف الصالح في الصفات ولاسيما صفة العلو[٥] .

---

(١) انظر أصول السرخسي : ١/ ١٧٠ ، ونقله القاري في شرح الفقه الأكبر : ٦٠ ، وأقره وقد ذكرنا نصه فيما تقدم في ص ٢/ ٢١٧ وهو حجة على الماتريدية .

(٢) راجع لبيان علو مكانته وإمامته على لسان التاج السبكي إلى طبقاته : ٣٥١ـ٣٥٣ ، وانظر أيضاً سير أعلام النبلاء : ١٩/ ١٣٦ـ١٤٣ .

(٣) انظر درء التعارض : ٦/ ٢٥١ ، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٨٥ ، ونقل الذهبي قطعة منه في العلو : ١٨٧ ، وانظر مختصر العلو : ٢٧٤ وعن كتابه : « الحجة على تارك المحجة » .
قلت : فمثله كيف يعد في الأشعرية ! فما فعل الإمام الحافظ ابن عساكر في التبين : ٢٨٦ـ ٢٨٧ ، فغير صحيح ، والتعليق عليه كما مر على عده للخطيب في الأشعرية .

(٤) انظر معالم التنزيل : ٣/ ١٦٥ ، وشرح السنة : ١/ ١٧١ ، ونقله شيخنا في شرح كتاب التوحيد في صحيح البخاري : ١/ ٣٢١ـ٣٣٣ .

(٥) انظر إثبات صفة العلو : ٤١ ، وما بعدها ، وذم التأويل : ٨ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٠ .

٣٧ ـ شيخ الإسلام المجدد فارس السنان واللسان والبنان إمام عيون الرواية وفنون الدراية المجتهد المطلَق المدققِ الموفق ابن تيمية (٧٢٨هـ) .

○ له منة عظيمة في تحقيق العقيدة السلفية وإفحام المتفلسفة اليونانية والمتصوفة الخرافية ، والمتكلمة المعطلة المحرفة حيث شد عليهم الخناق ؛ فكتبه الخالدة التالدة تفوح بنصوص السلف[١] .

٣٨ ـ علامة المعقول ، والمنقول الإمام حسن بن محمد الطيبي (٧٤٣هـ)[٢] .

٣٩ ـ الإمام ابن عبد الهادي (٧٤٤هـ) .

○ فقد ألف كتاباً نافعاً في ترجمة شيخ الإسلام ساق فيه نص شيخ الإسلام حول المناظرة التاريخية في العقيدة الواسطية التي تتضمن نقل الإجماع ، والتي تحدى فيها شيخ الإسلام كبارَ الماتريدية والأشعرية فأفحمهم ، ونصر الله أهل السنة ، وأرغم أهل الضلالة[٣] والبدعة .

٤٠ ـ الإمام الذهبي مؤرخ الإسلام (٧٤٨هـ) .

○ له مساع جميلة في تحقيق العقيدة السلفية وكتبه تموج بنصوص السلف القاطعة لدابر التأويل والتعطيل والتفويض[٤] .

---

(١) من أهم كتبه : بيان تلبيس الجهمية ، ودرء تعارض العقل والنقل ، والحموية ، والتدمرية ، والعقيدة الواسطية والمنهاج ، والتسعينية ، والسبعينية .

(٢) انظر جلالته وقدره في الدرر الكامنة : ٣/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، بغية الوعاة : ١/ ٥٢٢ـ٥٢٣ ، وانظر نصه المهم على الإجماع على الصفات في فتح الباري : ١٣ / ٣٩٠ .

(٣) انظر العقود الدرية : ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، وغيرها .

(٤) **فكتابه « العلو للعلي الغفار »** متضمن لنصوص السلف الكثيرة ، وكذا ينقل نصوص السلف كثيراً ما ضمن تراجمهم في سير أعلام النبلاء وتاريخ الإسلام ، وتذكرة الحفاظ ، فهذه الكتب كما هي مصادر التراجم كذلك هي مصادر نصوص في العقيدة السلفية رغم أنوفهم .

٤١ ـ الإمام المتقن الحجة القيم ابن القيم (٧٥١هـ) .

○ فقد ألف وهذب ورتب ما تناثر في كتب شيخ الإسلام وغيره من الدرر الغرر في تحقيق العقيدة السلفية والإجماع عليها والذب عنها وإبطال شبه عناكب الفلسفة والكلام بأسلوب قيم متين رصين[(١)] .

٤٢ ـ الإمام الحافظ المحدث الفقيه المؤرخ المفسر أبو الفداء إسماعيل ابن كثير (٧٧٤هـ)[(٢)] .

٤٣ ـ الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) وشرحه للعقيدة الطحاوية من أهم كتب العقيدة السلفية[(٣)] على رغم أنوف الماتريدية .

٤٤ ـ الإمام الحافظ المحدث الفقيه أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٧٩٥هـ) مؤلف «الفتح الباري شرح صحيح البخاري»[(٤)] .

○ وله نصوص مهمة بالإجماع[(٥)] .

٤٥ ـ الإمام أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥ هـ) فله نص مهم على إجماع السلف على الصفات[(٦)] .

٤٦ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله (٨٥٢ هـ) :

فقد نقل نصوصاً لكثير من أئمة الإسلام لتحقيق إجماعهم على إثبات الصفات بلا تأويل ولا تعطيل ، ولا تكييف ولاتمثيل ، كما كشف الستار عن

---

(١) من أهم كتبه في ذلك النونية ، الصواعق ، الاجتماع ، الإعلام ، الإغاثة .

(٢) انظر تفسيره : ٢/ ٢٢١ .

(٣) انظر نصه على الإجماع في شرحه للطحاوية : ٦٩ ، ٥٢٤ .

(٤) انظر كشف الظنون : ١/ ٥٥٠ ، وشذرات الذهب : ٦/ ٣٣٩ ، وهو غير (فتح) ابن حجر .

(٥) انظر على سبيل المثال : فضل علم السلف على علم الخلف : ٤٥ ـ ٤٦ .

(٦) انظر خطط الشام : ٢/ ٣٥٦ ، وسبق نص كلامه في ص : ٢ / ١٨٠ ـ ١٨١ .

أسرار المتكلمين وتمويهاتهم وتهويلاتهم[1] .

○ فمما قاله بعد ذكر نصوص أئمة الإسلام : « وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث ، وهم فقهاء الأمصار ، كالثوري ، والأوزاعي ، ومالك ، والليث ، ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة ؟ .

وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة»[2] .

٤٧ ـ الإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني مؤلف عمدة القاري ، وإمام الحنفية في وقته (٨٥٥هـ) .

الذي يرجحه الكوثري على الحافظ ابن حجر كما يرجح عمدته على فتحه[3] .

○ فقد ذكر نبذة من عقيدة شيخ الإسلام تتضمن إجماع السلف على إثبات الصفات ، وأقرها[4] وكلامه حجة على الماتريدية والكوثرية .

---

(١) انظر فتح الباري : ١٣/ ٣٤٩ـ٣٥٤ ، ٣٩٠ ، ٤٠٦ـ٤٠٨ ، ونقل نصه الشاه ولي الله في حجة الله البالغة : ١/ ٦٣ـ٦٤ ، والآلوسي في روح المعاني : ٢٩ / ١٥ـ١٦ ، والكوثري في تبديد الظلام : ١٣١ ، ولم يجد عنه جواباً .

(٢) المصدر نفسه : ١٣/ ٤٠٧ـ٤٠٨ .

قلت : هذا يدل على أن الحافظ ابن حجر ليس أشعريًا ، وإن كان عنده شيء من التأثر بالأشعرية تارة وبالتفويض تارة ، وهذا نوع من الاضطراب . راجع : منهج الأشاعرة للدكتور سفر الحوالي : ٢٦ـ٢٨ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري : ٨٦ ، لشيخنا حفظه الله .

(٣) انظر مختصر التاج اللجيني : ٨ـ٩ .

(٤) انظر تقريظه على كتاب «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي : ١٦٥ ، وهذا التقريظ أهم التقريظات وفيه عبرة للكوثري ، والكوثرية ، ومن تابعه من بعض الديوبندية في السباب لأئمة الإسلام .

٤٨ ـ العلامة الملا علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ).

○ فقد صرح بأن الخلف في تأويلهم للصفات مخالفون للسلف ، كما ذب عن شيخ الإسلام وابن القيم ذباً قوياً وحقق أن عقيدتهما عقيدة السلف[١] وهو حجة على الماتريدية ، والديوبندية ، والكوثرية .

وهو الذي لقبه الكوثري بناصر السنة[٢] .

٤٩ ـ الإمام الشاه ولي الله الدهلوي (١١٧٦هـ) إمام الحنفية في وقته ، ولاسيما الديوبندية .

○ فله بحث قيم في نقل إجماع السلف ، والدفاع عن أهل الحديث والرد على المتكلمين[٣] وهو يقطع دابر الكوثرية والديوبندية .

٥٠ ـ العلامة محمود الآلوسي المفسر (١٢٧٠هـ) مفتي الحنفية ببغداد[٤] ونصوصه قاطعة لأعناق الماتريدية .

٥١ ـ العلامة السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الآلوسي (١٣١٧هـ)[٥] وكتابه جذع في أعين أهل البدع والضلالة .

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر : ٥٩ ، ومرقاة المفاتيح : ٨/ ٢٥١ـ ٢٥٢ .

(٢) تبديد الظلام : ١٠٠ فوقع الكوثري في خزي مبين لتناقضه .

(٣) حجة الله البالغة : ١/ ٦٣ـ ٦٤ .

قلت : بعض كلامه يرمي إلى التفويض وقد عرفت بطلانه .

(٤) فله بحوث قيمة في تحقيق العقيدة السلفية في الصفات ونقل الإجماع : انظر روح المعاني : ٧/ ١١٤ـ ١١٦ ، ٨/ ١٣٤ـ ١٣٦ ، ١٦/ ١٥٤ـ ١٦٢ ، ٢٩/ ١٥ـ ١٦ وفي ذلك عبرة للديوبندية والكوثرية .

قلت : يشير الآلوسي في غضون كلامه إلى التفويض وقدمنا التفصيل في إبطاله .

(٥) **فكتابه « جلاء العينين »** من أهم كتب العقيدة السلفية في ذكر نصوص السلف ، ونقل إجماعهم، والذب عن أئمة السنة ولاسيما شيخ الإسلام ، جزاه الله عن الإسلام خير الجزاء.

٥٢ ـ علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)[١] .

الحاصل : أن الماتريدية في تأويلاتهم لبعض الصفات وتعطيلهم لها وتحريفهم لنصوصها مخالفون للسلف وخارجون على إجماعهم المحقق الثابت المتيقن الذي لا ريب في ثبوته .

فإن كان في الدنيا إجماع فهذا أصحه وأثبته وأوضحه ، وأصدقه .

وهؤلاء الذين ذكرنا أسماءهم على سبيل المثال فيهم أعلام المذاهب الأربعة ، وكبار الزهاد ، والفقهاء والمحدثين وأساطين المتكلمين .

ولا يخفى مفاسد مخالفة الإجماع وحكم من خرج عليه .

فقد قال الله تعالى : ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً** ﴾[٢] .

وهذه حقيقة اعترف بها الحنفية الماتريدية ، واستدلوا بهذه الآية الكريمة على الإجماع وأهميته[٣] .

قلت : هؤلاء كانوا بعض من صرحوا بإجماع السلف على عدم تأويل نصوص الصفات ، فهل تستطيعون أن تناطحوا هؤلاء الأئمة ، أو تأتوا

---

(١) له بحث قيم إلى الغاية في تحقيق العقيدة السلفية ونقل الإجماع عليها ، فقد ذكر نصوص شيخ الإسلام والإمام ابن القيم . انظر محاسن التأويل : ١/ ٣٣٩ـ٣٤٧ ؛ بل نقل «الإكليل . . » لشيخ الإسلام بكامله ، انظر محاسن التأويل : ٤/ ٨ـ٥٢ .

(٢) النساء : ١١٥ .

(٣) انظر على سبيل المثال المغني في أصول الفقه للخبازي : ٢٧٣ ، والمنار مع شرحيه كشف الأسرار كلاهما لحافظ الدين النسفي ، نور الأنوار للملا جيون الهندي : ٢/ ١٨٩ وفتح الغفار بشرح المنار : لابن نجيم المصري الملقب بأبي حنيفة الثاني : ٣/ ٥ ، ومدارك التنزيل لحافظ الدين النسفي : ١/ ٣٥٨ ، إرشاد العقل السليم ٢/ ٣٣٢ـ٣٣٣ .

بمثلهم؟! ولو كان بعضكم لبعض ظهيراً ، ولله در القائل :

*** أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جرير المجامع ***

أما أئمة الماتريدية فأمثال الجهم والجعد ، والمريسي ، والثلجي .

وأما أئمة السنة والحديث والآثار فالماتريدية يرمونهم بالتجسيم والوثنية ، والتشبيه [1] .

*** أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم * من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا ***

* * *

(١) راجع ما سبق في ص ١/ ٣٧٧، ٣٩٣ ، ٤٤٤ .

○ **الوجه الخامس:**

أن مقالة التأويل - التي تستلزم تعطيل الصفات ، وتحريف نصوصها - ليست بدعةً في الإسلام فقط ، ولا مخالفةً لطريقة السلف ولا خروجاً على إجماعهم فحسب .

بل هي في الحقيقة ليست مقالةً للمسلمين إطلاقاً بل خارجةٌ عن دين الإسلام البتة ، دخيلةٌ عليه وعلى المسلمين بلا مريةٍ ، مأخوذة عن غير المسلمين قطعاً .

وفيما يلي تاريخ إجماليٌ لمقالة التأويل والتعطيل ونبذة عن تطورها ؛ ليعرف القراء أن إسنادها يصل إلى اليهود ، والنصارى ، والصابئين والفلاسفة اليونانيين ؛ فمصدرها هؤلاء الكفار[1] .

ونجمل ذلك في الفقرات التالية ، فنقول :

● **أولاً**: تأويلات الماتريدية ، وزملائهم الأشعرية مأخوذة عن شيوخهم المعتزلة .

ولاسيما محمد بن شجاع البلخي الثلجي الحنفي المريسي الجهمي (٢٦٦هـ) الذي تقدم شرحُ بعض خبثه[2] .

والقاضي أحمد بن أبي دؤاد الحنفي المعتزلي المريسي الجهمي (٢٤٠هـ) الذي ارتكب الأباطيل وفعل الأفاعيل ، وتولى كبر فتنة خلق القرآن[3] .

كلاهما عن بشر بن غياث المريسي الحنفي الجهمي (٢٢٨هـ) رأس الضلالة

---

(١) انظر الحموية : ١٦ ، ٢٤-٢٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٢ ، ٢٠-٢٢ ، درء التعارض : ١ / ٣١٢-٣١٣ النفائس : ٩٨-٩٩ .

(٢) انظر ما سبق في ص : ١/ ٢٧٣- ٢٧٨ ، ٢/ ٦٧ .

(٣) راجع ما تقدم في ص : ١/ ٢٧٢ ، ٢/ ٦٦ .

بعد الجهم[1] .

عن الجهم بن صفوان الترمذي (١٢٨ هـ)

عن الجعد بن درهم (١٢٤هـ) .

عن أبان بن سمعان (؟ هـ) .

عن طالوت اليهودي الذي هو أول من صنف في القول بخلق التوراة ، وكان زنديقاً أفشى الزندقة (؟ هـ) .

عن خاله، وأبي زوجه : لبيد بن الأعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ ، وكان يقول بخلق التوراة (؟ هـ)[2] .

● **وثانياً : قال شيخ الإسلام :**

« قال الإمام أحمد : وكان يقال : إنه ـ[أي الجعد]ـ من أهل حران وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات ، وكان بحران أئمة هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقايا أهل هذا الدين أهل الشرك ونفي الصفات ، والأفعال »[3] .

● **وثالثاً : قال شيخ الإسلام أيضاً :**

« ثم أصل هذه المقالة ـ التعطيل للصفات ـ إنما هو مأخوذ من تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين ، فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في

---

(١) انظر ص : ١/ ٢٧١، ٢/ ٦٦ .

(٢) انظر الكامل لابن الأثير : ٥/ ٢٩٤ ، « مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر » لابن منظور : ٦/ ٥١ الحموية : ٢٤ـ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٠ـ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٣٥ـ٤٣٧ ، والبداية والنهاية : ٩/ ٣٥٠ ، ١٠/ ١٩ ، الوسائل إلى معرفة الأوائل للسيوطي : ١٣١ ـ ١٣٢ ، تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات : ٤٢٨ .

(٣) درء التعارض : ١/ ٣١٢ ، والحموية : ٢٤ ، ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٢٠ـ٢١ ، ٢٢ ، والنفائس : ٩٨ـ٩٩ .

الإسلام - أعني أن الله سبحانه وتعالى ليس على العرش حقيقة ، وإنما استوى بمعنى استولى ، ونحو ذلك - أول ما ظهرت هذه المقالة من الجعد بن درهم ، وأخذها عنه الجهم بن صفوان ، وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه »[1] .

● **ورابعاً** : لم تكن المعتزلة في بدء الأمر جهمية ينفون الصفات ، ولا قالوا بخلق القرآن ، وإنما أخذوا هذه البدع والضلالات من مقالة التعطيل وتأويل نصوص الصفات عن الجهم بن صفوان إمام الجهمية .

وهكذا الأمر في كثير من الحنفية حيث أخذوا التعطيل عن الجهم ، وذلك بشهادة إمام أهل السنة أحمد بن حنبل .

○ **فقد قال في الجهم** : « وزعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله ﷺ كان كافراً وكان من المشبهة ، فأضل بكلامه بشراً كثيراً ، وتبعه على قوله رجال من أصحاب أبي حنيفة ، وأصحاب عمرو بن عبيد بالبصرة ، ووضع دين الجهمية »[2] .

● **وخامساً** : ثم رفع لواء التعطيل بعد الجهم - المريسي الحنفي الجهمي (٢٢٨هـ) وجرد القول بخلق القرآن وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم وإنما أخذ مقالته واحتج لها ودعا إليها ، وكان أبوه يهودياً صباغاً ، وقد كفره أكثر أئمة الإسلام ، وقال قتيبة بن سعيد : بشر المريسي كافر ، وقال أبو زرعة : بشر المريسي زنديق[3] .

---

(١) الحموية : ٢٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٠ والنفائس : ٩٨ .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة : ١٠٤-١٠٥ ، وانظر ما سبق في ص١ / ٥٠٩ .

(٣) انظر تاريخ بغداد : ٧/ ٥٦-٦٧ ، وفيات الأعيان : ١/ ٢٧٧-٢٧٨ ، سير أعلام النبلاء : ١٠/ ١٩٩-٢٠٢ ، ميزان الاعتدال : ١/ ٣٢٢-٣٢٣ ، البداية والنهاية : ١٠/ ٢٨١ ، لسان الميزان : ٢/ ٢٩-٣١ ، والفوائد البهية : ٥٤ .

قلت : لقد سجل الإمام اللالكائي تكفيره عن (٢٦) إماماً من كبار أئمة الإسلام ، أمثال : ابن عيينة ، وابن المبارك ، ويحيى بن سعيد ، وابن مهدي ، ووكيع ، وابن المديني ، وغيرهم[١] .

● **وسادساً : قال شيخ الإسلام :**

« ثم لما عربت الكتب الرومية ، واليونانية في حدود المائة الثانية زاد البلاء مع ما ألقي الشيطان في قلوب الضُّلال ابتداءً من جنس ما ألقاه في قلوب أشباههم »[٢] .

● **وسابعاً : قال شيخ الإسلام أيضاً :**

« ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان السلف يسمونها مقالة « الجهمية » بسبب بشر بن غياث المريسي ، وطبقته .

وكلام الأئمة مثل مالك وسفيان بن عيينة ، وابن المبارك ، وأبي يوسف والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، والفضيل بن عياض ، وبشر الحافي وغيرهم كثير في ذمهم وتضليلهم »[٣] .

ثم ذكر أن « أئمة الهدى قد أجمعوا على ذم المريسية ، وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم »[٤] .

● **وثامناً : قال شيخ الإسلام أيضاً :**

« ومذهب النفاة من هؤلاء في الرب ، أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منها[٥] .

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة : ٣/ ٣٨٢-٣٨٣ ، وانظر أيضاً كتاب السنة للإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد : ١/ ٦٨-١٧١ .

(٢-٤) انظر الحموية : ٢٦ ، ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥ / ٢٢ ، ٢٣-٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٣٦ -٤٣٧ النفائس : ٩٩ .

(٥) انظر تعريفها في ص : ٢/ ٤٦٠ ، ٢/ ٤٧٦ .

وهم الذين بعث إبراهيم الخليل ﷺ إليهم ، فيكون الجعد قد أخذها من الصابئة والفلاسفة .

وكذلك أبو نصر الفارابي[1] .

دخل حران[2] ، وأخذ عن فلاسفة الصابئين تمام فلسفة ، وأخذها الجهم أيضاً - فيما ذكره الإمام أحمد وغيره . . .

فهذه أسانيد ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين .

والفلاسفة الضالون هم إما من الصابئين ، وإما من المشركين»[3] .

قلت : ولكون مقالة التعطيل مأخوذة من الملاحدة والزنادقة - لا نجد للمتكلمين أئمةً في أهل السنة فتراهم ينقلون من أمثال الفارابي وابن سينا الملحد ، ونصير الكفر الطوسي من الملاحدة ، أو الرازي والجرجاني والتفتازاني من المعطلة .

ولا تراهم يقولون : قال مالك كذا ، وقال أحمد بن حنبل كذا ، وقال البخاري كذا[4] .

○ ولو نقلوا عن أئمة السنة شيئاً حرفوه وحملوه على مصطلحاتهم

---

(١) محمد بن طرخان الملقب بالمعلم الثاني (٣٣٩هـ) اللاعب بدين الله ، الضال الكافر . انظر ص : ٢/ ٦٨ .

(٢) مدينة عظيمة تاريخية قديمة ، من جزيرة « أقور » وهي قصبة من ديار مضر بينها وبين «الرها» يوم ، وبين «الرقة» يومان ، وهي على طريق «الموصل والشام والروم» وهي منازل الصابئة ومجمعهم . انظر معجم البلدان : ٢/ ٢٣٥ ، الروض المعطار : ١٩١ .

(٣) الحموية : ٢٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٢ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٣٥ - ٤٣٦ والنفائس : ٩٩ .

(٤) راجع منهج الأشاعرة : للدكتور سفر الحوالي : ٣٥ .

البدعية وعقائدهم الباطلة من التفويض وغيره .

○ **ولذلك قال شيخ الإسلام أيضاً :**

« وحينئذ فمذهب النفاة للصفات ليس من أئمته أحد من خيار هذه الأمة، وسابقيها .

وإنما أئمتهم الكبار : القرامطة[1] ، الباطنية[2] من الإسماعيلية[3] ، والنصيرية[4] ، ونحوهم ، ومن يوافق هؤلاء من الملاحدة الفلاسفة، وملاحدة المتصوفة القائلين بالوحدة ، والحلول[5] و الاتحاد[6] .

(١ ـ ٤) هذه الألقاب كلها لطائفة من الزنادقة ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض فسموا بالباطنية لدعواهم : أن لظواهر القرآن والأحاديث بواطن تجري مجرى اللب من القشر .
ولقبوا بالقرامطة ، لانتسابهم إلى رجل اسمه : حمدان قرمط ، أحد دعاتهم ، وسموا بالإسماعيلية لانتسابهم إلى زعيمهم محمد بن إسماعيل بن جعفر ، ويزعمون أن أدوار الإمامة السبعة انتهت به إذ كان هو السابع من محمد ﷺ ، ولهم ألقاب أخرى : انظر فضائح الباطنية للغزالي : ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، وللعلامة إحسان إلهي ظهير رحمه الله مؤلف ضخم فخم بعنوان « الإسماعيلية تاريخ وعقائد » .
وأما النصيرية : فهي طائفة من الباطنية القرامطة الزنادقة يقطنون في جبال سوريا ثم انتشروا في سوريا وغيرها ، فقيل نسبتهم إلى تلك الجبال ، وقيل نسبتهم إلى النصارى ، لتشابه قويّ بين عقائدهم وعقائد النصارى ، والأقرب أن نسبتهم إلى رجل اسمه أبو شعيب محمد ابن نصير البصري المنبري (٢٦٠هـ) .
انظر الطائفة النصيرية : للدكتور سليمان الحلبي : ٣٣ ـ ٣٤ ، ومجموع الفتاوى : ٣٥/ ١٦١ وهم أكفر من اليهود والنصارى وأكثر المشركين ، مجموع الفتاوى : ٣٥/ ١٤٩ ، ١٦٢ ، ولشيخ الإسلام بحوث قيمة كشفت الستار عن أسرار هؤلاء الملاحدة : انظر مجموع الفتاوى ٣٥/ ١٢٠ ـ ١٦٢ .

(٥ ، ٦) الحلول : أنواع : الحلول الجواري : وهو كون أحد الجسمين ظرفاً للآخر ، كحلول الماء في الكوز .
الحلول السرياني : وهو كون الجسمين بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر كحلول ماء الورد في الورد . انظر تعريفات الجرجاني : ١٢٥ . =

كابن سينا ، والفارابي ، وابن عربي ، وابن سبعين[1] ، وأمثال هؤلاء ، ثم من هو أمْثَلُ هؤلاء كأئمة الجهمية .

مثل الجهم بن صفوان ، والجعد بن درهم ، وأبي الهذيل العلاف ، وأبي إسحاق النظام ، وبشر المريسي ، وثمامة بن الأشرس ، وأمثال هؤلاء»[2] .

○ **وتاسعاً** : تقدم أن رافع لواء التأويل والتعطيل بعد جهم هو بشر المريسي الحنفي الجهمي (٢٢٨هـ) وطبقته .

ثم أخذ عنه خلق كثير من الحنفية مقالة التعطيل ، والتأويل ونشروها بين المسلمين بقوة السلطان والسنان ، كالقاضي أحمد بن أبي دؤاد رأس فتنة خلق القرآن ، والذي فعل ما فعل وقد تقدم بعض ذلك[3] .

= والحلول الحيزي : كحلول الأجسام في الأحياز .
والحلول الوصفي : كحلول السواد في الجسم ، انظر محيط المحيط : لبطرس البستاني : ١٨٩ .
والمراد ههنا مذهب الجهمية الأولى والمتصوفة الملاحدة زعموا أن الله حل في كل شيء أو هو بكل مكان ، فهم قائلون بوجودين : وجود الحق وهو الحال ، ووجود المخلوق وهو المحل ، فهو أقل كفراً من مذهب الاتحاد ؛ لأن الاتحاد حقيقته أن وجود الكائنات عين وجود الله ليس وجودُها غيره وليس شيء سواه البتة .
فالخالق هو المخلوق ، والمعبود هو العابد ، والناكح هو المنكوح ، والله عندهم ـ عين الشياطين ، والخنازير والكلاب والكفار ـ معاذ الله ـ حقيقة مذهب الاتحاديين : ٤ ـ ٥ .
وضمن مجموعة الرسائل والمسائل : ٤/ ٦ ، والقصيدة النونية : ٢١ / ٢٤ ، وانظر ص : ٢/ ٦١ ـ ٦٣ .

(١) هو عبد الحق بن إبراهيم الأندلسي (٦٦٩هـ) أحد الملاحدة الزنادقة . انظر البداية والنهاية : ١٣ / ٢٦١ ، ولشيخ الإسلام كتاب قيم في الرد عليه بعنوان : « السبعينية » ويعرف بالمسائل الإسكندرية ، مطبوع بعنوان : « بغية المرتاد . . . » بتحقيق فضيلة الشيخ الدكتور موسى بن سلمان الدويش حفظه الله .

(٢) درء التعارض : ٥/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

(٣) راجع ص ١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٨ ، وانظر المقدمة : ١/ ١٩١ ـ ١٩٩ .

وبعضهم بقوة الشبهات والشكوك والتلبيس والتدليس ، كمحمد بن شجاع البلخي الثلجي الحنفي المريسي الجهمي (٢٦٦هـ)[١] .

فقد ألف ضد أئمة السنة كتاباً في تحريف أحاديث الصفات سماه « الرد على المشبهة » وأحدث مقالة ماكرة أغور في الإضلال والبهتان حول أحاديث الصفات والمحدثين ؛ وهي أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث وروَّجوها على رواة الحديث[٢] ، وقد تقدم شرح بعض خبثه[٣] فانتشرت تأويلات المريسي بسبب تلميذه هذا الثلجي[٤] .

○ ولذلك نرى اليوم أن تأويلات الماتريدية وزملائهم الأشعرية إنما هي تلك التأويلات الجهمية المريسية الثلجية بعينها .

❑ أما تأويلات بشر المريسي الحنفي الجهمي (٢٢٨هـ) فيخبر عنها **شيخ الإسلام بقوله** :

○ « وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك ـ [الأشعري (٤٠٢هـ)] في كتاب التأويل ـ [مشكل الحديث] ـ وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي [الأشعري (٦٠٦هـ)] ـ في كتابه الذي سماه « تأسيس التقديس » ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء .

مثل أبي علي الجبائي ـ [الحنفي إمام المعتزلة (٣٠٣هـ)[٥]] ، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني ـ [كبير المعتزلة (٤١٥هـ)] ، وأبي الحسين البصري ـ [محمد

---

(١) راجع ص ١/ ٢٦٨ـ٢٧٨ ، وانظر المقدمة : ١/ ١٩١ـ١٩٩ .

(٢ـ٤) راجع ص ١/ ١٩١ـ١٩٩ ، وانظر المقدمة : ١/ ٢٦٨ـ٢٧٨ .

(٥) تقدمت ترجمته في ص : ٢/ ٦٧ .

ابن علي الحنفي المعتزلي (٤٣٦هـ)[1]] ، وأبي الوفاء ابن عقيل - [الحنبلي[2] [٤٠٠هـ)] ، وأبي حامد الغزالي[3] - [الأشعري (٥٠٥هـ)] - وغيرهم .

○ هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه .

وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل ، وإبطاله أيضاً ، ولهم كلام حسن في أشياء ، فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي .

○ **ويدل على ذلك** « **كتاب الرد** » الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري ، صنف كتاباً ، وسماه : «نقض [الدارمي] عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها ، وأعلم بالمنقول ، والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت - [تأويلات المريسي] - إليهم من جهته وجهة غيره .

○ ثم رد ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي علم حقيقة ما كان عليه السلف ، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم ، وضعف حجة من خالفهم .

○ ثم - [العاقل] - إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفروهم ، أو ضللوهم .

وعلم - [أي العاقل] - أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين - [من

---

(١) سبقت ترجمته في ص : ٢/ ٧١.

(٢) راجع ص: ٢/ ١٣٢ .

(٣) انظر ص : ٢/ ٧٢ - ٧٣.

الماتريدية والأشعرية] ـ هو مذهب المريسي ـ تبين الهدى لمن يريد الله هدايته»[1] .

❑ **وأما تأويلات محمد بن شجاع الثلجي البلخي الحنفي الجهمي المريسي** (٢٦٦هـ) فيخبر عنها العلامة المعلمي اليماني ذهبي العصر (١٣٨٦هـ) بقوله :

○ « ثم جاء محمد بن شجاع بن الثلجي فلم يجرؤ على الرد ـ [أي لأحاديث الصفات] ـ وإنما لفق ما حاول به إسقاط حماد بن سلمة ـ كما يأتي في ترجمة حماد إن شاء الله ـ وجمع كتاباً ـ [الرد على المشبهة] ـ تكلف فيه تأويل الأحاديث ـ وتبعه من الأشعرية ابن فورك في كتابه المطبوع ـ [مشكل الحديث] ـ .

ثم اشتهر بين المتكلمين أن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة لا تصلح حجة في صفات الله عز وجل ، ونحوها من الاعتقاديات ، وصرحوا بذلك في كتب الكلام والعقائد ، كالمواقف وشرحها .

والأمر أشد من ذلك كما يأتي في الاعتقاديات إن شاء الله »[2] .

○ وقال أيضاً : « والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه ـ [الرد على المشبهة] ـ الذي صنفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها »[3] .

ومع ذلك كله يعظّم الكوثريّ هذا الثلجيَّ غاية التعظيم ويثني على كتابه المذكور ـ الذي ألفه لتحريف الأحاديث والطعن فيها وفي أئمة السنة بعنوان

---

(١) الحموية : ٢٦ـ٢٧ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٣ـ٢٤ ، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ٤٣٦ـ٤٣٧ والنفائس : ٩٩ـ١٠٠ .
(٢) التنكيل : ١/ ٢٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٢ .

«الرد على المشبهة» فمن كلام الكوثري في الثناء عليه :

« وإن هو كان شجى في حلوق المشبهة ـ [يعني أهل الحديث] ـ وجذعاً في أعينهم بما ألف في الرد عليهم ، وبإقامته النكير عليهم لروايتهم أمثال هذه السخافات » يعني أحاديث الصفات[1] .

قلت : هذا إن دل على شيء فإنما يدل على صلة وثيقة بين الكوثرية الماتريدية وبين الثلجية المريسية الجهمية الأولى ؛ والطير على أشكالها تقع .

○ وللإمام ابن القيم ، مبحث قيم في أن تأويلات المؤولين من هذه الأمة عين تأويلات اليهود والنصارى ؛ فمن جملة كلامه في ذلك ما نصه :

« فلو تأملت تأويلاتهم ـ أي اليهود والنصارى ـ لرأيتها ـ والله ـ من جنس تأويلات الجهمية ، والرافضة ، والمعتزلة ، ورأيت الجميع من مشكاة واحدة ، ولولا خوف التطويل لذكرنا تلك التأويلات ليعلم أنها وتأويلات المحرفين من هذه الأمة ؛

* رضيعا لبانِ ثدي أمٍ تقاسما * بأسحَمَ داجٍ عوضُ لا نتفرق *

ولو رأيت تأويلاتهم لنصوص التوراة في الإخبار والأمر والنهي ـ لقلت : إن أهل التأويل الباطل من هذه الأمة إنما تلقوا تأويلاتهم عنهم .

وعجبت من تشابه قلوبهم ، ووقوع الحافر على الحافر ، والخاطر على الخاطر . . . »[2] .

● **وعاشراً** : من الأدلة الواضحة القوية على أن مقالة التأويل والتعطيل

---

(١) تعليقاته على تبين كذب المفتري : ٣٧٠ ، والإمتاع : ٦٤ .
(٢) الصواعق المرسلة : ١/ ٣٦١ .

مأخوذةٌ من اليهود ـ اتصال اليهود بالمعتزلة وصلتهم بهم وتشابههم بهم[١] .

○ **قال شيخ الإسلام**: « . . . فإن اليهود لهم بالمعتزلة اتصال ، وبينهما اشتباه ، ولهذا كانت اليهود تقرأ الأصول الخمسة التي للمعتزلة ويتكلمون في أصول اليهود بما يشابه كلام المعتزلة .

كما أن كثيراً من زهاد الصوفية يشبهه النصارى ويسلك في زهده وعبادته من الشرك والرهبانية ما يشبه سلوك النصارى» .

ثم ذكر أن اليهود مشبهة يشبهون الله بخلقه في صفات النقص .

والنصارى مشبهة يشبهون المخلوق بالله في صفات الكمال[٢] .

ولذلك قال الإمام ابن عيينة : «من فسد من علمائنا كان فيه شبهٌ من اليهود ، ومن فسد من عبادنا كان فيه شبهٌ من النصارى»[٣] .

● **وحادي عشر** : تقدم في كلام شيخ الإسلام قريباً أن ابن طرخان الفارابي (٣٣٩هـ) ـ الذي لقبه خلطاؤه بالمعلم الثاني ؛ وهو في الحقيقة شيطان الفلسفة الأولى في هذه الأمة ومعلم الشر ـ قد دخل حران وأخذ فلسفته الكفرية عن فلاسفة « حران » الكفار ، وتضلع من كفر الفلسفة ، ولذا قال فيه شيخ الإسلام : « الضال الكافر »[٤] .

---

(١) انظر التفصيل في ضحى الإسلام لأحمد أمين : ٣/ ٨ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة : ١٢٥ ، عن خطط المقريزي .
قلت: هذه حقيقة اعترف بها الإمام أبو منصور الماتريدي نفسه ، فقد قال في المعتزلة : «نذكر طرفاً مما يدل العاقل على مذهب الاعتزال في أصوله ، ومضاهاتهم أهل الأديان ؛ ليعلم المتأمل أن مذاهبهم نتيجة مذاهبهم» . كتاب التوحيد : ٨٦ .

(٢) درء التعارض : ٧/ ٩٤ـ٩٥ .

(٣) تفسير ابن كثير : ٢/ ٣٥١.

(٤) انظر الصفحات : ٢/ ٦٨-٦٩، ٢٨٥ .

○ **ومن المعلوم أن ابن سينا الحنفي القرمطي الباطني (٤٢٨هـ)**. الذي كفره الغزالي وقال فيه الإمام ابن الصلاح: «وكان شيطاناً من شياطين الإنس» قد تخرج وتتلمذ على كتب ابن طرخان شيطان الفاراب المذكور.

وقد سيطر هذا الملحد على قلوب الماتريدية وبهر ألبابهم إلى حد جعلوه وليّاً لله صاحب كرامات[1].

○ وتلاهما في نشر التعطيل والتحريف نصير الكفر والإلحاد والشرك وزير الكفار «الطوسي» (٥٩٧هـ).

○ **وهؤلاء الثلاثة تلاعبوا بدين الله** وفعلوا بالإسلام ما فَعل بولس بالنصرانية، ومع ذلك كله ترى هؤلاء المتكلمين من الماتريدية يتهافتون على كتبهم تهافت الفراش على النار كأنها كتب سماوية ومصاحف مكرمة مطهرة.

ويعاملونهم معاملة أئمة الإسلام الأبرار الأطهار إن لم أقل أنهم يعاملونهم معاملة الأنبياء والمرسلين، كما تقدم شذرات من ذلك في مواضع[1].

○ وقد دبت أفكار هؤلاء الملاحدة إلى الماتريدية والأشعرية بحكم المجالسة، والمؤانسة والصحبة والمحبة والمودة و التتلمذ على كتبهم والاحتجاج بأقوالهم، بجعلهم محققين مدققين مفكرين في أعلى مراتب العقول السليمة.

* وأذكر مثالاً واحداً مهماً ليكون شاهداً على ما ذكرت.

❑ **وهو أن ابن سينا** رَدَّ جميعَ نصوص الصفات الواردة في جميع الكتب السماوية والأحاديث النبوية بحيلة ماكرة كافرة.

○ **وهي**: أن جميع تلك النصوص الواردة في صفات الله تعالى لم يَقصُدِ

---

(١) انظر ص: ٢/ ٦٨-٦٩، ٧١-٧٩، وراجع ما سبق في ص ١/ ٣٠٤.

الأنبياءُ والمرسلون بها الأمر الجاد والإخبار عن الواقع بصدق ، ولا الاعتقاد بمضمونها بل القصد . من ذلك استجلاب قلوب الناس ؟ .

لأن الناس كانوا مشبهة فلو أتى الأنبياء والمرسلون بنصوص صريحة في نفي التشبيه وفي إثبات أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت ولا يشار إليه ولا نحو ذلك -

لبادر هؤلاء الناسُ إلى إنكار الشرع ولسارعوا إلى الفساد .

ولقالوا : إن الذي تدعوننا إليه هو العدم المحض ؟ .

فلأجل مصلحة الدعوة واستدراج العوام جاءت الكتب السماوية وملل الأنبياء والمرسلين بما يوافق عقيدة الناس[1] المشبهة من أن الله فوق .

قلت : انظر أيها المسلم إلى قيء الكفر الطافح وإلى هذا الكفر البواح ، والإلحاد الصراح ، وإلى هذا الاستئصال للإسلام من أصله .

وإلى هذا التحريف الباطني ، والتخريف القرمطي .

وهذا بعينه موجود عند كبار أئمة الماتريدية والأشعرية[2] .

غير أن الماتريدية والأشعرية اكتفوا بتحريف نصوص بعض الصفات أما الباطنية القرامطة فحرفوا نصوص المعاد والصفات أيضاً[3] .

الحاصل : أن مقالة التأويل في الأصل مقالة الكفار أعداء الإسلام فهي دخيلة على الإسلام والمسلمين مع كونها بدعة قبيحة شنيعة فظيعة ومخالفة قطعاً لإجماع السلف .

❋ ❋ ❋

(١-٣) سيأتي قريباً نصوصهم جميعاً ، انظر : ص : ٢/ ٢٩٩-٣٠٦-٣٠٧-٣١١ .

○ **الوجه السادس :**

أن تأويل المتكلمين لنصوص الصفات في الحقيقة عين التحريف المعنوي لها .

❏ لكنهم احترزوا عن لفظ « التحريف » لكون شناعته معروفة عند الخاصة والعامة .

❏ فسموه « تأويلاً » تزييناً له ليروج على المسلمين بهذه الحيلة المزخرفة . ولكن الحقائق لا تتغير بتغيير أسمائها ، فالكفر كفرٌ كائناً ما كان مصدره ، والشرك شرك حيثما كان مظهره ، والخمر خمر مهما زينت بالأسماء البراقة ، والزنى زناً ولو لبس بحلل سندسية فتسميتهم لتحريفاتهم تأويلات من قبيل تسمية الأصنام آلهةً والدجالين رسلاً وأنبياءَ .

○ **فالعبرة للمسميات لا للأسماء .**

ونبرهن على كون تأويلاتهم لنصوص الصفات تحريفاتٍ بحججٍ ثلاث :

الحجة الأولى :

أن مسمى التأويل الكلامي بعينه هو مسمى التحريف المعنوي .

وبيانه ما يلي :

معنى التحريف :

التحريف من الحرف « ح ر ف » .

وهو في الأصل : الطرف ، والجانب[1] .

وحرف كل شيء : طرفه ، وشفيره وحده[2] .

(١ ، ٢) لسان العرب : ٩/ ٤١ ، ٤٤ ، القاموس : ١٠٣٢ ، وانظر ديوان الأدب للفارابي : ١/ ١١٩ ، ومجمل اللغة لابن فارس : ١/ ٢٢٦ .

والتحريف ينبئ عن الإمالة ، والإزالة ، والتقليب ، والعدول عن الشيء وصرفه ، وتحويله .

١ ـ قال أبو عبيدة (٢١٠هـ) « يحرفون : يقلبون ، ويغيرون »[١] .

٢ ـ وقال : « يزيلون »[٢] .

٣ ـ وقال الأزهري (٣٧٠هـ) : « قال الليث : التحريف في القرآن : تغيير الكلمة عن معناها ، وهي قريبة الشبه كما كانت اليهود تغير معاني التوراة بالأشباه ، فوصفهم الله بفعلهم ، فقال : ﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ** ﴾[٣] .

٤ ـ قال : وإذا مال إنسان عن شيء يقال تحرف ، وانحرف ، واحرورف »[٤] .

٥ ـ وقال ابن فارس (٣٩٥هـ) « حرّفته أنا عنه : أي عدلت به عنه . . . وذلك كتحريف الكلام ، وهو عدله عن جهته »[٥] .

٦ ـ وقال الجوهري : (٣٩٦هـ) « تحريف الكلام عن مواضعه : تغييره »[٦] .

٧ ـ وقال المعافري (توفي بعد : ٤٠٠هـ) «حرف : وحرفت الكلام ، الشيء حرفاً : حولته عن وجهه »[٧] .

٨ ـ وقال الفيروزآبادي : (٨١٧ هـ) « حرف الشيء عن وجهه : صرفه ، والتحريف : التغيير »[٨] .

(١ ـ ٢) مجاز القرآن : ١٢٩ ـ ١٥٨ .

(٣) المائدة : ١٣ .

(٤) تهذيب اللغة : ٥/ ١٤ ، ولسان العرب : ٩/ ٤٣ .

(٥) معجم مقاييس اللغة : ٢/ ٤٢ ـ ٤٣ ، وانظر مجمل اللغة : ١/ ٢٢٧ .

(٦) الصحاح : ٤/ ١٣٤٣ .

(٧) كتاب الأفعال : ١/ ٣٥١ .

(٨) القاموس : ١٠٣٣ .

٩ ـ وقال الراغب الأصبهاني (٥٠٢هـ) « تحريف الشيء : إمالته كتحريف القلم، وتحريف الكلام : أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين . . . »[١] .

❁ ❁ ❁

(١) المفردات في غريب القرآن : ١١٤ .

❑ نوعا التحريف :

○ ذكر الإمام ابن القيم : أن التوراة وسائر كتب الله تعالى استهلت بالبشارات ولاسيما البشارات بمحمد ﷺ ، ولكن اليهود لشدة عنادهم وجحودهم مع معرفتهم الحق - إما كتموا تلك النصوص ما وجدوا إليه سبيلاً .

وإلا حرفوا لفظها ، وإذا عجزوا عن تحريف لفظها حرفوا معناها بالتأويل ، فهذه أمور ثلاثة ، وهي - مع كونها ضلالاً وإلحاداً - قناطر إلى الضلال والإلحاد .

○ ثم قال : « وورثهم أشباههم من المنتسبين إلى الملة في هذه الأمور الثلاثة : وكان عصبة الوارثين لهم في ذلك ثلاث طوائف :

الرافضة ، والجهمية ، والقرامطة .

فإنهم اعتمدوا في النصوص المخالفة لضلالهم هذه الأمور الثلاثة ، والله سبحانه ذمهم على التحريف والكتمان .

والتحريف نوعان :

١ - تحريف اللفظ :

وهو تبديله .

٢ - وتحريف المعنى :

وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ »[1] .

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٣٥٧ - ٣٥٨ ، وأهم منه كلامه في الصواعق ١/ ٢١٥ - ٢١٦ ، وجدته بعدُ ؛ وللإمام ابن القيم كلام قيم آخر في « مختصر الصواعق المرسلة » : ٢/ ٣٣٣ ، وسيأتي نصه في ص : ٢/ ٤٧ ، وانظر أيضاً كلام الإمام ولي الله الدهلوي في الفوز الكبير : ٢٢ ، وسيأتي بعض نصه في ص ٢/ ٣٣٥ ، وراجع أيضاً كلام العلامة أنور شاه الكشميري في فيض الباري : ٤/ ٤٧٢ .

○ بعد أن عرفنا معنى التحريف ونوعيه نقول : إن تأويل المتكلمين بعينه هو التحريف المعنوي .

وذلك أن التأويل عندهم ـ كما سبق بيانه [1] .

هو : « صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به » .

أو : « صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله . . . » .

أو نحو ذلك من التعريفات للتأويل والتعبيرات عنه .

فالتأويل ـ كما ترى ـ بعينه هو التحريف المعنوي حذواً بحذو ؛ لأن التأويل ، والتحريف المعنوي كلاهما عبارة عن مسمى واحد ، وهو « صرف اللفظ عن معناه المتبادر الظاهر الراجح إلى معنى آخر » .

○ وأما اشتراطهم في صحة التأويل : « أن يكون مناسباً للغة » للفرق بينه وبين التحريف ، فهذا قول باللسان فقط لا تحقيق له في الواقع ولا تطبيق له في العمل ، كما سترى [2] .

الحجة الثانية :

أن واقع التأويل الكلامي هو عين واقع التحريف ، فمقتضاهما واحد ، والهدف منهما واحد ، لا فرق بين هذا وذلك إلا في الاسم ، والأسماء لا تُغَيِّرُ الأحكام .

ونوضح هذه الحجة بعدة أمثلة واقعة واضحة مما جناه هؤلاء المتكلمون على نصوص الوحي .

---

(١) انظر ص : ٢/ ٢٤٤ـ٢٤٥ .

(٢) انظر أمثلة لتحريفاتهم في ص : ٢/ ٢٩٨ـ٣٢٦ .

المثال الأول : ما زعم الماتريدية والأشعرية ـ تبعاً للقرامطة الباطنية الزنادقة الملاحدة ـ من أن نصوص الصفات في الكتب الإلهية والأحاديث النبوية ليست جادةً في الإخبار عن الله تعالى وصفاته حسب ما يطابق الواقع .

بل كل ذلك إنما جاء لإرضاء العوام وجلب قلوبهم واستدراجهم إلى الحق بنصوص ظاهرها تشبيهٌ يوافق عقائدهم ؛

ولوجاءت الكتب السماوية بصريح التوحيد وخالص التنزيه لبادروا الإنكار ولسارعوا إلى العناد .

فالدين الحق هو التوحيد الخالص والتنزيه الصريح وهو : أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ، ولامتصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوقه ولا تحته .

ولكن الأنبياء والمرسلين لو جاؤوا بهذا التوحيد الصريح ، والتنزيه الخالص لقال العوام من العرب وغيرهم : إن هذا الذي تدعوننا إليه هو العدم المحض .

فلمصلحة دعوتهم جاءت الكتب السماوية والأحاديث النبوية بما ظاهره يوافق عقيدة العوام المشبهة من أن الله فوق العالم ، وليست تلك النصوص في الكتب الإلهية والأحاديث النبوية لتحقيق العقيدة الفوقية لله تعالى .

❑ وفي ذلك يقول التفتازاني فيلسوف الماتريدية (٧٩٢هـ) :

○ فإن قيل : إذا كان الدين الحق ـ يعني دين المتكلمين المعطلة ـ نفي الحيز والجهة[١] ـ [يعني نفي علو الله على عرشه وفوقيته على عباده] ـ فما بال الكتب السماوية ، والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك؟

---

(١) انظر تعريفهم في ص : ٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤ .

من غير أن يقع في موضع واحد تصريحٌ بنفي ذلك . . .

كما كررت الدلالة على وجود الصانع ، ووحدته ، وعلمه ، وقدرته ، وحقية المعاد ، وحشر الأجساد في عدة مواضع ، وأكدت غاية التأكيد ، والتحقيق لما تقرر في فطر العقلاء مع اختلاف الأديان ، والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ، ومد الأيدي إلى السماء .

○ أجيب : بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة ، حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة ـ .

○ كان الأنسب في خطاباتهم ، والأقرب إلى إصلاحهم ، والأليق بدعوتهم إلى الحق ـ [يعني إلى التعطيل ونفي علو الله على عرشه] ـ ما يكون ظاهراً في التشبيه ، وكون الصانع في أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمة الحدوث . . . »[1] .

قلت : انظر أيها المسلم إلى هذا الكفر الباطني ، وهذا التحريف القرمطي ، وهذا الحمق السفسطي .

كيف لعب الكلام والفلسفة بهؤلاء الماتريدية ، وزملائهم الأشعرية ؟

---

(١) شرح المقاصد : ٢/ ٥٠ ، وإشارات المرام : ١٩٨ ، وبراءة الأشعريين : ٨٠ـ٨١، ونقله العلامة المعلمي ثم شن عليه الغارة ، انظر التنكيل : ٢ / ٣٥٧ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٥ ، وانظر من كتب الأشعرية : إلجام العوام : ١٠٢ـ١٠٤ ، وميزان العمل : ١٧٣ ، للغزالي ، وأساس التقديس : ١٩٢ ، للرازي .

ويقول الكوثري في الثناء على « أساس التقديس » : « يحق أن يكتب بماء الذهب وأن يجعل في كتب الدراسة » انظر تبديد ظلام الكوثري : ١٧١ .

ويقول في الثناء على « إشارات المرام» : « هذه بشرى عظيمة » ، انظر مقدمته لإشارات المرام : ٩ ، والكوثري يدعو الأمة الإسلامية إلى التحاكم والفزع إلى التفتازاني والجرجاني والرازي في العقيدة ، انظر المقالات : ٣٨١ـ٣٨٢ .

حتى أغرقهم في التعطيل وأوقعهم في تحريف الإسلام في صميمه واستئصاله من أصله .

○ هل هذا هو التأويل الذي يزعمون أن اللغة تساعده وتوافقه ؟ .

فأية لغة تساعد هذا التحريف الفاحش ؟ .

وأيُ مجازٍ يُعِينُ هذا التحريف الماكر ؟ .

❑ **ولذلك يقول شيخ الإسلام** - بحق - في هؤلاء المتكلمين المعطلين المحرفين :

« ولذلك كان منتهى هؤلاء « السفسطة » في العقليات و« القرمطة» في السمعيات»[1] .

فلقد صدق شيخ الإسلام ، فهذه - والله - سفسطة شنيعة ، وقرمطة فظيعة[2] .

---

(١) انظر درء التعارض : ١/ ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢/ ١٥ ، ٥/ ٣٤ ، ٨/ ٥٩ ، بغية المرتاد : ١٨٤ ، وهو « السبعينيّة » ، والتدمرية ١٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٩ .

(٢) « القرمطة» : سلوك طريقة القرامطة في تحريف نصوص الشرع ، والقرامطة ظاهر مذهبهم الرفض ، وباطنه الكفر المحض ، والقرامطة من فرق الباطنية وهم الذين ينتسبون إلى «حمدان قرمط» لقرمطة من خطه أو في خطوه .
القرمطة : دقة في الكتابة ، ومقاربة الخطو ، كما في القاموس : ٨٨١ ، انظر عن القرامطة : فضائح الباطنية ، للغزالي : ١٢ / ١٤ ، والمنتظم لابن الجوزي : ٥/ ١١٠-١١٩ .
وأما « السفسطة» : فمعناها : التغليط ، والتمويه ، واصطلاحاً : قياس مركب من الوهميات . أصله : لفظ يوناني مركب من كلمتين : « سُوفسْطا » بضم السين المهملة وفتح الفاء ، أي الحكمة المُموِّهة ، لأن « سوفا » بمعنى : العلم والحكمة ، و« أسطا » بفتح الهمزة وكسرها والفتح أفصح - معناه : المزخرف ، والغلط ، وصار اللفظ بعد التعريب : «السفسطة » على وزن المصدر الرباعي كما اشتقت « الفلسفة » من « فيلاسوفا» بفتح الفاء ، وضم السين المهملة ، أي : محب الحكمة . انظر شرح العقائد النسفية للتفتازاني : ٩٠ ، والنبراس للفريهاري : ٥٣ - ٥٤ ، وراجع أيضاً التعريفات الجرجاني : ١٥٨ .

○ وإذا تدبرت أيها المسلم في كلام هذا التفتازاني الحنفي فيلسوف الماتريدية ـ علمت أنه يتضمن فقرات تاليات :

١ ـ أن الدين الحق هو دين المتكلمين ـ المعطلين المحرفين ـ وهو نفي الحيز والجهة ـ يعنون نفيَ علو الله تعالى على خلقه وبينونته عنهم ـ .

٢ ـ أن الكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت على خلاف ذلك الدين الحق ـ في زعم هؤلاء المعطلة ـ .

○ مع أن كل مسلم يعلم بالاضطرار أن الدين الحق هو الإسلام ، وأن الإسلام لا يأتي إلا بالحق .

فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾[1] .

وقال : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ... ﴾[2] .

وقال : ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾[3] .

وقال : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً ﴾[4] .

وقال : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾[5] .

فكيف يتفوه مسلم يدعي الإسلام بأن الحق ما عندي ، ولكن الإسلام جاء على خلاف ذلك الدين الحق ؟ .

٣ ـ أن الدين الحق ـ عند المتكلمين ـ كما هو مخالف للكتب السماوية

---

(١) آل عمران : ١٩ .
(٢) آل عمران : ٨٥ .
(٣) المائدة : ٣ .
(٤) الأنعام : ١١٥ .
(٥) الإسراء : ١٠٥ .

والأحاديث النبوية ـ كذلك مخالف لفطَر جميع العقلاء مع اختلاف أديانهم وآرائهم ، فإنهم مفطورون على التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء ؛ لأن فطرهم تشهد أن الله تعالى فوق العالم ، وهذا أمر اضطراري بديهي .

○ وأن نفيهم لعلو الله تعالى ، وقولَهم : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا متصل به ولا منفصل عنه ، من أوضح حماقاتهم التي لا يقرها عقل ولا نقل ولا فطرة ولا إجماع ؛ فبنو آدم كلهم عن آخرهم عربهم وعجمهم على الإقرار بعلو الله غير شرذمة قليلة من المتكلمين كما سيأتي تفصيله [1] .

٤ ـ أنهم يزعمون مع هذا كله أن الكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت على خلاف ذلك الدين الحق ، يعنون نفي علو الله فما هو المخلص لهؤلاء المتكلمين من نصوص الكتب السماوية ؟ .

٥ ـ أن المخلص زعمهم الباطل الكفري : أن الكتب السماوية والأحاديث النبوية ما جاءت لتقرير العقيدة الصحيحة ، ولا لتحقيق الدين الحق .

٦ ـ أنه إنما جاءت استدراجاً للعوام المشبهة والجمهور المجسمة ، وجَلْباً لهم إلى الدين الحق ـ دين المتكلمين المعطلين المحرفين وهو نفي علو الله ـ .

٧ ـ أن ظواهر الشرع غير مرادة .

٨ ـ أنه لا يحتج بظواهر الشرع في باب العقيدة ، لأنها لم تأت لتحقيقها .

٩ ـ أن ظاهر الشرع كله تشبيهٌ لله بخلقه .

١٠ ـ أن توحيد الكتب السماوية وتوحيد الأنبياء والمرسلين كله تشبيه ،

---

(١) في ص : ٢/ ٥١٤ ، ٥٢٤ـ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، ٥٣٩ ، ٥٥٣ ، ٥٨٢ .

وتوحيدهم توحيدٌ مشوهٌ مموهٌ ؛ لأن ظاهره موافق لمعتقد العوام المشبهة ويؤيد زعمهم .

١١ ـ أنه لا يوجد في الكتب السماوية أدلة قاطعة على التنزيه الصريح البات .

١٢ ـ أن فيها تنبيهات دقيقة فقط على التنزيه المطلق العام المجمل ، لا ينتبه لها إلا المحققون المدققون « المحرفون المعطلون » المتكلمون .

○ مع أن الأدلة الشرعية على علو الله تعالى وغيره من الصفات في غاية الإتقان والإحكام والصراحة في الإثبات [١] .

١٣ ـ أنه إنما اختار الله تعالى وأنبياؤه ورسله هذا الأسلوب ، وأظهروا التوحيد بمظهر التشبيه وقدموا التنزيه بصورة إجمالية مصلحةً لدعوة الجمهور والعوام فقط ، لئلا يتنفروا ، ولا يتبادروا إلى الإنكار والعناد .

١٤ ـ أنه لو جاءت الرسل والكتب السماوية بالتوحيد الصحيح الحقيقي الخالص الصريح الحق البعيد عن التشبيه الموافق للتنزيه الواضح كما ينبغي ـ يعني نفي علو الله ـ .

○ ولو صرح الرسل بالدين الحق أمام الجمهور العوام المشبهة ، وقالوا لَهُمْ : إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه ، ولا فوق العالم ولا تحته ، ولا يمينه ولا شماله ولا أمامه ولا خلفه ؛

○ وأنه تعالى منزه عن الجهة والحيز ونحوها ـ مما صرح به المتكلمون المعطلون المحرفون ـ لبادر هؤلاء العوام المشبهة إلى الإنكار ، ولسارع هؤلاء الجمهور المجسمة إلى العناد .

---

(١) انظر التنكيل : ٢/ ٣٥٧ .

○ لأن عقولهم قاصرة عن تنزيه الله تعالى عن الجهة والحيز والفوقية وكون الله تعالى بائناً عن العالم .

١٥ ـ وأنه لقالوا للرسل : إن الذي تدعوننا إليه ، وتقولون : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا فوق ولا تحت ـ هو العدم المحض .

لأن من هذه صفته فهو العدم المحض ـ بل الممتنع البحت ـ .

١٦ ـ أنه لأجل مصلحة هؤلاء ، ولئلا يتنفروا ، ولئلا يتبادروا إلى الإنكار والعناد جاءت الرسل والكتب السماوية بنصوص ظاهرها يؤيد ما زعم هؤلاء العوام المجسمة ، والجمهور المشبهة . كبرت كلمة تخرج من أفواههم .

أقول : يلزم من هذه الكفريات كفريات أخرى لزومًا لا محيد لهم عنها :

منها : أن الله تعالى أقر الكفر الصريح في جميع كتبه على لسان صفوته ورسله وسفرائه بينه وبين الأمم ، وكذا أنبياؤه ورسله والصحابة والتابعون .

○ فهم كلهم يتكلمون بتلك النصوص التي ظاهرها كفر على زعم المتكلمين وتؤيد كفراً وديناً باطلاً حسب زعمهم بدون أن يقولوا يوماً من الدهر : إن ظاهرها غير مراد وإنها لمجرد مصلحة دعوة المشبهة ، فإياكم أن تعتقدوا ما دل عليه ظاهر هذه النصوص سبحانك هذا بهتان عظيم .

ومنها : أن الله تعالى وجميع رسله وأنبيائه ارتكبوا الدجل والكذب والإخبار عما لا يطابق الواقع ، بل الإخبار عما يخالف الواقع كل ذلك لمجرد دعوة العوام المشبهة والجمهور المجسمة ، واستدراجهم بهذه الحيلة الماكرة إلى الدين الحق ـ دين التعطيل والتحريف ـ .

○ إلى غير ذلك من اللوازم الكفرية الإلحادية تعالى الله عنها .

وهذه ـ والله ـ هي الزندقة والانحلال ، ومقالة أبعد غوراً في الضلال

والإضلال [1] .

□ **وقد حكى العلامة المعلمي** عن بعضهم أنه علق على كلام التفتازاني هذا - معترفاً - بأن هذا فتح لباب الباطنية .

لأنه كما جاز إظهار الباطل حقاً في آيات كثيرة ، و تقريره في عقول عامة المسلمين في باب صفات الله تعالى جاز مثله في سائر الأحكام كخلود العذاب الجسماني ، والجنة الجسمانية ، والصراط الأدق من الشعر . . . إلى آخر ذلك الاعتراف [2] .

قلت : هذه عين القرمطية الباطنية مع كونها سفسطة يعترفون بها أم لا ؟ هذا هو تأويل هؤلاء المحرفين الذين يدعون أنه مطابق للغة العربية !!!

□ والآن أقدم نصاً مهماً لأحد الباطنية القرامطة ، ليعلم المسلمون أن هؤلاء الماتريدية وزملاءهم الأشعرية تابعوا القرامطة الباطنية في تعطيل الصفات وتحريف نصوصها .

* فليوازن القراء الكرام بين نص التفتازاني هذا وبين نص أحد الباطنية القرامطة .

○ **ألا وهو ابن سينا القرمطي الباطني الحنفي (٤٢٨هـ)** [3] .

---

(١) وللعلامة المعلمي كلام في الرد على التفتازاني فراجعه : انظر التنكيل : ٢/ ٣٥٧-٣٦٠ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٥-١٨٨ ففيه عبرة بالغة .

(٢) انظر التنكيل : ٢/ ٣٥٩ ، القائد إلى تصحيح العقائد : ١٨٧ ، ولم أر هذا التعليق في شرح المقاصد ٢/ ٥٠ ، ط/ القديمة ، و: ٤/ ٥٠-٥١ ، ط/ المحققة .

(٣) قال فيه ابن الصلاح : « كان شيطاناً من شياطين الإنس » وقد كفره الغزالي .
وقد لعب بالإسلام ما لعب بولس بالنصرانية ، ونماذج تلاعبه موجودة أمامنا في كتبه ، وهذا النص الموجود أمامنا شاهد على ذلك ، وهو من دعاة القرامطة الباطنية ؛ ومع ذلك كله ترى الحنفية الماتريدية يعظمونه ، ويتهافتون على كتبه ؛ بل يعدونه ولياً من أولياء الله صاحب كرامات ؛ والكوثري يسعى في الدفاع عنه ، كما سبق ذلك كله في ص : ٢/ ٦٩-٧١ .

❑ فقد قال ابن سينا بدون حياء مبطلاً الاحتجاج بالشرع :

❊ « أما أمر الشرع فينبغي أن يُعْلَمَ فيه قانون واحد .

وهو : أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور كافة ، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق[1] ـ

١ ـ الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد ؛

٢ ـ من الإقرار بالصانع مُوَحَّداً مُقَدَّساً عن « الكم » ، و « الكيف » ، و«الأين » و «المتى» ، و« الوضع» ، و« التغيير »[2] .

---

(١) خبر « أنّ» « ممتنع إلقاؤه . . . » الآتي ، وما بين الخطين في محل النصب لقوله : «التحقيق» .

(٢) قبل تعريف هذه الكلمات الفلسفية نذكر تعريف الجوهر والعرض .

فالجوهر : ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع ، والموضوع : هو محل العرض .

والعرض بخلافه ، وهو : الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به . كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم به . التعريفات للجرجاني : ١٠٨ ، ١٩٢ ، ٣٠٥ .

«**الكم**» هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته .

و «**الكيف**» هيئة قارة في الشيء لا يقتضي قسمة ، ولا نسبة لذاته .

و «**الأين**» هو حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان .

تعريفات الجرجاني : ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٦٠ ، قصد هذا القرمطي بنفي الأين نفي علو الله تعالى .

و « **المتى**» حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في الزمان ـ تسهيل المنطق لشيخنا عبد الكريم مراد : ٣١ .

و «**الوضع**» هو هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين : نسبة أجزاء بعضها إلى بعض ، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجية : كالقيام والعقود .

و«**التغيير**» : هو : انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى .

تعريفات الجرجاني : ٣٢٦ـ٣٢٧ ، ٨٧ .

٣ ـ حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في « النوع »[١] .

٤ ـ أو يكون لها جزء وجودي ، كمي ، أو معنوي[٢] .

٥ ـ ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ، أو داخلة فيه[٣] .

٦ ـ ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنه هناك[٤] ـ .

٧ ـ ممتنع[٥] إلقاؤه إلى الجمهور .

---

(١) **النوع** : هو : كلي مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو ، كالإنسان يطلق على زيد وبكر وعمرو ، راجع : تهذيب المنطق للتفتازاني مع شرحه للجلال : ٤٩ ، وانظر تعريفات الجرجاني : ٣١٦ـ٣١٧ .

(٢) **الجزء** : بالضم : ما يتركب الشيء منه ومن غيره .

والجزء الذي لا يتجزأ هو : جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً تتألف الأجسام من أفراده ، بانضمام بعضها إلى بعض .

والمراد بالجزء الوجودي الكمي : جزء من أجزاء الكم المتصل القار الذات ، كالخط أو السطح ، أو الثخن ، فإن هذه الثلاثة أجزاء المقدار ، والمقدار كم متصل قار الذات .

أو جزء من أجزاء الكم المتصل غير القار الذات ، كأجزاء الزمان .

أو جزء من أجزاء الكم المنفصل ، كأجزاء العدد من العشرين أو الثلاثين .

والمراد بالجزء الوجودي المعنوي : جزء من أجزاء الماهيات الجوهرية المركبة من الجنس والفصل ، راجع تعريفات الجرجاني : ٢٣٩ـ٢٤٠ ، ١٠٩ .

وقصد هذا الملحد القرمطي الباطني نفي الصفات الثبوتية ، لأنها يلزم منها التركيب عندهم وينافي توحيد المعطلة وتنزيههم ـ الذي هو عين التعطيل والتشبيه ـ ليجعلوا الله تعالى معدوماً محضاً بل ممتنعاً بحتاً فيقعوا في أشنع التشبيه المنافي للتنزيه .

(٣ ، ٤) هاتان المقدمتان الكفريتان موجودتان عند الماتريدية ، انظر : ص ١/ ٥١٢ ، ٢/ ٦٠٦ ، وهما مخالفتان للعقل الصريح ، والنقل الصحيح ، والفطرة السليمة ، والإجماع المحقق في آن واحد وهما من حماقات المعطلة الواضحة كما سيأتي إن شاء الله في ص : ٢/ ٥٣٩ ، ٥٥٤ ، ٦٠٦ حتى شيخ الفنجفيرية صرح في شريطه بمنع أين .

(٥) هذا خبر « أن » في قوله : « أن التحقيق » المذكور .

٨ ـ ولو ألقى هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة ، أو العبرانيين ، والأجلاف ـ لتسارعوا إلى العناد[١] .

٩ ـ واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدوم لا وجود له أصلاً[٢] ، ولهذا ورد ما في التوراة تشبيهاً كله .

١٠ ـ ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى هذا الأمر المهم بشيء .

١١ ـ ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه بيان مفصل[٣] .

١٢ ـ بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر[٤] .

١٣ ـ وبعضه جاء تنزيهاً مطلقاً عاماً جداً لا تخصيص فيه ، ولا تفسير له[٥] .

١٤ ـ وأما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى[٦] .

١٥ ـ ولكن أبى القوم إلا أن يقبلوها[٧] [٨] .

(١ ـ ٥) مضمون هذه الفقرات كلها موجود في كلام التفتازاني السابق آنفاً في ص : ٢/ ٣٠٠ ، فقارن بين كلام هذا الملحد القرمطي وبين كلام التفتازاني الماتريدي الحنفي أتواصوا به . . . ؟

(٦ ـ ٧) موقف الماتريدية من أخبار الصفات الصحيحة المحكمة الصريحة لا يختلف عن موقف هذا الملحد القرمطي الباطني .
فأخبار الصفات عند الماتريدية إما ظنية الثبوت وإما ظنية الدلالة ، وهي بين الرد والتفويض ، والتأويل ـ الذي هو تحريف كما تقدم تفصيله في ص ٢/ ١١ ـ ١٢ . وأحاديث الصفات عند الكوثري «طاماتٌ» و «سخافاتٌ» . انظر ص ٢/ ٥ . وكتب السنة والتوحيد ، والصفات ، والرد على الجهمية لأئمة الإسلام عند الكوثري ، كتب الشرك ، والكفر والوثنية ، والتشبيه ، والتجسيم . انظر ص : ٢/ ١٧ ـ ١٩ .
وأئمة الإسلام عند الكوثري ، وثنيون ، مشبهة ، ومجسمة . انظر ص : ٢/ ١٩ . وتابعهُ الكوثريةُ ، وبعضُ الديوبندية . انظر ص : ٢/ ١٨ ـ ١٩ .
فموقفهم من العقيدة السلفية في الصفات وكتبها وأئمتها وأحاديثها عين موقف هذا القرمطي وهكذا يكون أئمة الكوثرية وسلفهم .

(٨) في نسخة « الأضحوية » تحقيق سليمان دنيا : « ولكن القومَ لا يقبلوه » ، وفي نسخة =

١٦ ـ وإذا كان الأمر في التوحيد هكذا فكيف فيما هو بعده من الأمور الاعتقادية ؟ »[1] .

❏ ثم قال ابن سينا بعد كلام كفري إلحادي طويل نتيجة لكلامه السابق الكفري الإلحادي :

١٧ ـ « فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون، مقرّباً ما لا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل . . . ؛

١٨ ـ فكيف يكون ظاهر الشرائع حجة في هذا الباب . . . ؛[2]

١٩ ـ إن ظاهر الشرائع غير محتج به في هذه الأبواب »[3] .

= «الأضحوية» تحقيق حسن عاصي : « ولكنّ القومَ لا يقبلوها » .

وفي « درء التعارض » ، و« الصواعق المرسلة » : « ولكن لقوم أن لا يقبلوه » وكل هذه تصحيفاتٌ عندي ، ولا معنى له بل تفسد المعنى المراد عن ابن سينا ؛ والصحيحُ ما أثبت : «ولكن أبى القوم إلا أن يقبلوها » والتصحيح من مختصر الصواعق المرسلة .

وقصد ابن سينا : أن أحاديث الصفات كلها تشبيه لله تعالى بخلقه ، ومع ذلك قَبِلها هؤلاء المسلمون ـ أهل السنة ـ ولم يترددوا في قبولها فأبوا إلا أن يقبلوها .

(١) هذا هو المفترق الوحيد بين الماتريدية وزملائهم الأشعرية وبين القرامطة الباطنية ، فالأولون حرفوا نصوص الصفات وأبقوا نصوص المعاد والآخرون حرفوها جميعاً وقالوا : إذا كان الأمر هكذا في التوحيد ـ وهو أهم ـ فكيف فيما بعده من المعاد وغيره ؟

(٢) هذه النتيجة أمرٌ متفق عليه بين القرامطة الباطنية والجهمية الأولى وبين الماتريدية فكلهم يعتقدون أن ظاهر النصوص الشرعية تشبيه أو موهم للتشبيه فهو غير مراد وغير حجة غير أن الماتريدية يقولون ذلك في باب الصفات كما تقدم تفصيل ذلك في ص : ٥١٠ ـ ٥١٨ ، ٢/ ١٠ ـ ١٥ .

أما الباطنية فيقولون ذلك في باب الصفات وباب المعاد وجميع أبواب الشرع كما صرح به ابن سينا القرمطي ههنا .

(٣) الرسالة الأضحوية في أمر المعاد : ٤٤ ـ ٥١ ، تحقيق الدكتور سليمان دنيا ، ط : دار الفكر العربي القاهرة مطبعة الاعتماد بمصر ، (١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م) ، الطبعة الأولى ، و ٩٧ ـ ١٠٣ ، تحقيق الدكتور حسن عاصي ، ط : المؤسسة الجامعية للدراسات ، والنشر والتوزيع ، =

قلت : تدبر أيها المسلم في كلام هذا الملحد الزنديق القرمطي الباطني : «ابن سينا » الحنفي الذي جعله الماتريدية ولياً لله ؛

ثم قارن بين كلامه وبين كلام التفتازاني الحنفي الماتريدي الذي سقناه آنفاً، لتطلع على حقيقة التابع والمتبوع كيف تشابه قلوبهما ؟!؟ ؛

وأنهم جميعاً واقعون في تحريف شنيع قرمطي فظيع ،

○ **غير أن الماتريدية والأشعرية** اكتفوا بتحريف نصوص الصفات وإقرار نصوص المعاد والأحكام مع أن بعض المتعصبة المذهبية حرفوا بعض نصوص الأحكام أيضاً .

○ أما الباطنية والقرامطة فحرفوها جميعاً .

وألزموا الماتريدية والأشعرية تحريف نصوص المعاد والأحكام أيضاً .

وهذا الإلزام لازم لهم لا محيد لهم عنه ؛ لأنهم أعملوه في الصفات (*) .

○ **فبالله عليك** أيها المتكلم الماتريدي الحنفي ، والأشعري الكلابي ! :

أيُّ مجاز يجوّز هذا التحريف القرمطي ؟

= بيروت ، الطبعة الثانية : (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م) ، وذكر نصَّ ابنِ سينا هذا شيخُ الإسلام في : درء التعارض : ٥/ ١٠ ـ ١٨ ، ثم درأه درءاً .

وعند الإمام ابن القيم في الصواعق المرسلة : ٣/ ١٠٩٧ ـ ١١٠٥ ، ثم أرسل عليه الصواعق المحرقة ، ومختصر الصواعق المرسلة : ١/ ١٥٤ ـ ١٥٦ ، طبعة دار الندوة ، وهي الطبعة الجديدة ، بيروت : (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م) و ١/ ٢٣٧ ـ ٢٤٠ ، الطبعة القديمة في المطبعة السلفية ، بالقاهرة ، ومكة المكرمة ، بتصحيح الشيخين : محمد حامد الفقي ، ومحمد عبد الرزاق حمزة : (١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م) .

وانظر التنكيل : ٣/ ٢٦٢ ـ ٢٦٤ ، والقائد إلى تصحيح العقائد : ٩٠ ـ ٩٢ ، للعلامة المعلمي ، تحقيق المحدث الألباني ، فنكله تنكيلاً .

(*) راجع ص ١/ ٥٢٢ ، ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٦٩ .

وأيةُ لغة تحتمل هذا التأويل الباطني ؟

○ وهذا دليل قاطع على أن ما اشترطوه في التأويل من موافقة اللغة ـ قول بلسانهم فقط ، لا حقيقة له في ميدان العمل والتطبيق ، وأنهم متناقضون في القول والعمل ، وأن تأويلاتهم لا تساعدها اللغة بل هي تحريفات قرمطية باطنية .

المثال الثاني : زعم الماتريدية وزملاؤهم الأشعرية :

أن قوله تعالى : ﴿ **أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ** ... ﴾[1] .

وقوله تعالى : ﴿ **أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ** ... ﴾[2] .

كلاهما ليس إخباراً عن الواقع ، وليس هذا كلاماً جاداً مطابقاً للواقع ولا تحقيقاً لكون الله تعالى في العلو ؛

بل هذا خبر كاذب في نفسه غير مطابق للواقع .

غير أنه خرج مخرج زعم المشركين الذين كانوا يعتقدون : أن الله في السماء ، لكونهم مشبهةً .

فعقيدة « أن الله في السماء » عقيدة الكفار عند الماتريدية وليست هذه من العقيدة السلفية عندهم .

قال تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر « المعروف بابن مكتوم » الحنفي (٧٤٩هـ)[3] ، والنسفي ، وأبو السعود ، من الماتريدية ، والرازي ، والبيضاوي ، وأبو حيان من الأشعرية ، واللفظ للأول :

(١ ، ٢) الملك : ١٦ ـ ١٧ .

(٣) كان إماماً في التفسير والفقه والنحو ، واللغة ، انظر ترجمته في الجواهر المضية : ١/ ١٩٢ ، وتاج التراجم : ١٢ ، والطبقات السنية : ١/ ٣٨١ ـ ٣٨٣ .

○ « . . . أو جاء هذا على طريق اعتقادهم ، إذ كانوا مشبهةً ، فيكون المعنى :

ءأمنتم من تزعمون : « أنه في السماء » ؛

وهو المتعالي عن المكان »[1] .

قلت : هذا عين تحريف الجهمية الأولى ، والمعتزلة بحرفه ونصه وفصه[2] .

○ **فنحن نسأل الماتريدية** : أنتم باعترافكم اشترطتم في التأويل أن يكون موافقاً مطابقاً للغة العربية وأن تحتمله اللغة العربية ، حتى لا يكون التأويل تحريفاً .

فبالله عليكم ، أيُّ تأويلٍ هذا ؟ وأية لغة تحتمل هذا التحريف .

وأيُّ مجاز يساعد هذا التحريف الجهمي الاعتزالي القرمطي الباطني ؟ .

○ **هذا هو دين هؤلاء المتكلمين** وتلك عقيدتهم وذاك تحريفهم ، فقد رأيتهم أنهم وصلوا في الإلحاد إلى حد حكموا على عقيدة الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين بأنها عقيدة المشركين .

❑ **ولقد وفق الله** سبحانه وتعالى العلامة محمود الآلوسي الحنفي مفتي الحنفية ببغداد (١٢٧٠هـ) ؛

فوقف لهؤلاء المحرفين بالمرصاد فرد تحريفهم الباطني القرمطي ، وكيدهم في نحورهم قائلاً :

---

(١) الدر اللقيط : على هامش : البحر المحيط : لأبي حيان : ٨/ ٣٠١ ، وانظر أيضاً ، مدارك التنزيل للنسفي : ٣/ ٥٦١ ، وإرشاد العقل السليم : ٩/ ٧ ، لأبي السعود .
وانظر من كتب الأشعرية : مفاتيح الغيب للرازي : ٣٠/ ٧٠ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي : ٢/ ٥١١ ، والبحر المحيط لأبي حيان : ٨/ ٣٠٢ .

(٢) انظر كشاف الزمخشري الحنفي الجهمي المعتزلي : ٤/ ١٣٨ .

○ (. . . وقيل : « هو مبني على زعم العرب ، حيث كانوا يزعمون أنه سبحانه في السماء » ؛

فكأنه قيل : « ءأمنتم من تزعمون أنه في السماء ، وهو متعال عن المكان» .

وهذا في غاية السخافة ، فكيف يناسب بناء الكلام في مثل هذا المقام على زعم بعض [1] الجهلة كما لا يخفى على المنصف) .

❑ ثم ذكر الآلوسي نصوص أئمة الإسلام على إقرار الصفات وقال : «وأئمة السلف لم يذهبوا إلى غيره تعالى » .

قلت : يعني أن المراد من كلمة : « من » في قوله تعالى : ﴿ ... **مَّن فِي السَّمَاءِ** ﴾ عند سلف هذه الأمة . هو الله تعالى لا غير .

❑ **ثم قال الآلوسي** : « وحديث الجارية من أقوى الأدلة لهم في هذا الباب ، وتأويله بما أول به الخلف خروج عن دائرة الإنصاف عند أولي الألباب» [2] .

قلت : الحق الصريح الذي لا يحتمل النقيض : هو أن المراد مِنْ : « مَنْ » في الآية هو : « الله تعالى» والمراد من « السماء» العلو ، أو كلمة « في» بمعنى كلمة « على » والمعنى : أما تخافون الله الذي هو في العلو على السماء العالي على خلقه وفوق عباده ؛

وكلمة : « من » الموصولة ، وقوله : ﴿**أَن يُرْسِلَ**﴾ وقوله : ﴿**أَن**

(١) في الأصل : « على زعم بعض زعم الجهلة » ولعل تكرارَ لفظ : « زعم » خطأ .
(٢) روح المعاني : ٢٩ / ١٥-١٦ ، وانظر تخريج حديث الجارية والرد على خيانات الكوثري في ص : ٢/٦٠٨-٦٢٢ .

يَخْسِفَ﴾ في هاتين الآيتين مع كثرة الأحاديث الصريحة المحكمة الصحيحة الدالة على علو الله تعالى على خلقه ـ كل هذه القرائن تؤكد وتقرر أن المراد من كلمة « مَنْ » الموصولة في الآيتين هو الله تعالى .

○ **وهـذا هـو الـذي** قرره من فسر القرآن على الطريقة السلفية من المفسرين[١] .

❑ وقد بطل بهذا زعم الكوثري المحرف أن المراد مِنْ ﴿**مَّن فِي السَّمَاءِ**﴾ في الآية خاسف سدوم ، والملائكة[٢] .

○ **وكيف يجوز على الله تعالى** أن ينزل الكتب على الرسل للناس تتلى مر القرون وكر الدهور ، وهي على خلاف الحق وتظهر الباطل مظهر الحق ، وتكون نصوصها خارجة مخرج مزاعم الكفار بدون بيان ذلك ؟ .

○ أليس هذا قول بوقوع التلبيس من الله تعالى ومن رسله ومن المؤمنين ؟ سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً ؟!؟ .

○ فأية فائدة في كتب الله المنزلة التي تُقِرُّ الكفر وتظهر الكذب بمظهر الصدق ، والباطلَ في صورة الحق ؟

---

(١) انظر جامع البيان : ٢٩ / ٧ ـ ٨ ، معالم التنزيل : ٤/ ٣٧١ ، زاد المسير : ٨/ ٣٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٨/ ٢١٦ ، مع ميله إلى شيء من التأويل ، فتح البيان ، للنواب صديق بن حسن ملك بوبال : ١٠/ ١٢ ، ومحاسن التأويل لعلامة الشام القاسمي : ١٦/ ٢٤٥ ، تيسير الكريم المنان لعلامة القصيم السعدي : ٧/ ٤٣٦ ، وتتمة أضواء البيان «للعلامة الشنقيطي » لتلميذه الشيخ عطية محمد سالم : ٨/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩ .
وانظر أيضاً : الإبانة للأشعري : ٢/ ١٠٧ ، تحقيق د/ فوقية ، والأسماء والصفات للبيهقي : ٤١٠ ـ ٤١١ ، ٤٢١ ، وانظر ما سيأتي في ص : ٢/ ٥١٧ .

(٢) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٤١١ ، ٤٢١ .

فقد كان ترك الناس حينئذ بلا رسالة وكتاب خيراً لهم [*] ؛ والله المستعان على ما تصفون .

☐ **ولقد ذَكَّرنِي تحريفُ هؤلاء** لهذه الآية كلامَ الإمام ابن عساكر (٥٧١هـ) رحمه الله تعالى ، في الرد على من زعم أن الإمام الأشعريّ إنما ألف كتاب « الإبانة» لا ليعتقدَ ما فيها ، بل ألفها ليتقي بها ، ثم اشتهر على الألسنة :

أن الأشاعرة جعلوا كتاب الإبانة من الحنابلة وقاية [١] .

○ **فقال الإمام ابن عساكر :**

« وما ذكره في معنى كتاب الإبانة ـ فقول بعيد من أقوال أهل الديانة ، كيف يصنف المسلم كتاباً يخلده وهو لا يقول ما فيه ولا يعتقده . . . »[٢] .

قلت : تدبر أيها المسلم في كلام الإمام ابن عساكر هذا .

○ فإذا لم يجز على فرد من أفراد بني آدم أن يظهر الباطل والكذب والكفر بمظهر الحق ، والصدق والإسلام ـ

فكيف يجوز على الله تعالى أن يفعل ذلك الخداع والتلبيس والكذب في

(١ ، ٢) تبيين كذب المفتري : ٣٨٨ ، وسكت عليه الكوثري ، وانظر أيضاً رسالة في الذب عن الأشعري لابن درباس من : ١٠٧ ـ ١٠٨ .

قلت : ومن هؤلاء الزاعمين الزائفين الكذابين البهاتين الكوثري مجدد الماتريدية . فقد صرح في مواضع أن الأشعري لم يكن يعتقد ما في الإبانة بل إنما ألفها ليتدرج بالحنابلة ، وانتشال متقشفة الحشوية المتورطين في أوحال التشبيه إلى عقيدة أهل السنة ـ يعني عقيدة المتكلمين المعطلين المحرفين .

انظر تعليقاته على تبيين كذب المفتري : ٢٨ ، ١١٨ ، ٣٩٢ ، ومقدمته لكتاب « الإنصاف» للباقلاني : ١١ ، وتبديد الظلام : ١٠٨ .

(*) انظر ما سبق في ص : ١/ ٥٢٣ .

كتبه المنزلة للهداية والإرشاد والتمييز بين الحق والباطل ومعرفة الهدى من الضلال؟

○ وكيف يجوز على الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم ؟ .

○ وكيف يجوز على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين أن يتكلموا بما في تلك الكتب السماوية التي أظهرت الكذب والباطل والكفر بمظهر الصدق والحق والإسلام على زعمهم ، ويتلونها ليلاً ونهاراً ولم يقولوا يوماً من الدهر أن ظاهرها غير مراد والمراد باطنها ، وإنما جاءت هذه النصوص فقط وفقاً لمزاعم الكفار ، لا إخباراً عن الواقع والصدق والحق ؟ .

❑ وهذا الذي يجَوِّزونه على الله تعالى وعلى سفرائه الأنبياء والمرسلين ، وعلى كتبه المطهرة القيمة المنزلة من الله ، وعلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الدين ـ

هو كذب ، ولكن أشنع أنواع الكذب وأبشعها وأقبحها وأوقحها ، ألا وهو كذب المتملق .

○ « فإن الكذب ضروب وألوان ، ومسالك ، وأديان ، يجمعها ثلاثة :

١ ـ **كذب المتملق** : وهو ما يخالف الواقع ، والاعتقاد .

كمن يتملق لمن يعرفه فاسقًا ، أو مبتدعاً ، فيصفه بالاستقامة .

٢ ـ و**كذب المنافق** : وهو ما يخالف الاعتقاد ، ويطابق الواقع .

كالمنافق ينطق بما يقوله أهل السنة ، والهداية .

٣ ـ **كذب الغبي** : وهو ما يخالف الواقع ، ويطابق الاعتقاد ، كمن يعتقد صلاح صوفي مبتدع ، فيصفه بالولاية »[1] .

(١) اقتباس من « حلية طالب العلم » للدكتور بكر بن عبد الله أبي زيد : ٤٣ ـ ٤٤ ، نقلاً عن «مسائل الإصلاح » لمحمد الخضر حسين : ١/ ٩٥ ـ ١٠٥ .

قلت : فاعتبروا يا أولي الأبصار إن في ذلك لعبرة لأولي الألباب .

المثال الثالث : تأويل « الاستواء » بالاستيلاء .

فهذا تحريف محض لنصوص استواء الله على عرشه ؛ لأنه لم يأت في اللغة العربية تفسير الاستواء بالاستيلاء .

شهد بذلك كبار أئمة اللغة ، كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى [1] .

❑ **فنقول للماتريدية :**

أنتم اشترطتم في تأويل نصوص الصفات أن يكون التأويل موافقاً للغة العرب ، وأن تكون لغةُ العرب تحتملها .

○ **فبالله عليكم ! أخبرونا** : أيّةُ لغة هذه تحتمل تأويل الاستواء بالاستيلاء ؟ وأيّ مجازٍ يساعد هذا التأويل ؟

إذاً تأويل « الاستواء » بالاستيلاء تحريف محض وتخريف بحت .

○ فأنتم اشترطتم في التأويل موافقة اللغة العربية ، ولكن ذلك قولكم بأفواهكم فقط يخالفه عملكم .

❑ فأنتم لا النصوص اتبعتم ولا الأصول طبقتم ، فوقعتم في التحريف والتناقض الشنيعين الفظيعين .

❑ **ولذلك قال شيخ الإسلام** : « وأما التأويل بمعنى : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح .

كتأويل من تأول : « استوى» بمعنى « استولى» ونحوه ـ

فهذا ـ عند السلف والأئمة ـ باطل لا حقيقة له .

---

(١) انظر : ص : ٣ / ٢٤ـ٢٨ .

○ بل هو من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد في أسماء الله وآياته . . . » .

○ **وقـــال** : « وهـــي مـــن بـــاب الكـــذب على الله وعـــلى رسولـه ، وكتابه . . . » .

○ **وقـــال** : « بل هي باطل مثل شهادة الزور ، وكفر الكفار ، يعلم الله أنها باطل . . . » .

○ **وقال** : « وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف ـ الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى .

كما فهمه الصحابة والتابعون ، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه ، وهذا من أعظم المحادة لله ولرسوله ـ ﷺ ـ »[1] .

المثال الرابع : تأويل صفة « اليد » ، أو « اليدين » بالنعمة ، أو القدرة أو الذات ، ونحوها تحريف محض لنصوص هذه الصفة مع كثرتها الكاثرة في الكتاب والسنة ، واحتفافها بالقرائن المتنوعة المانعة من حملها على المجاز والتأويل لو سلمنا وجود المجاز في اللغة جدلاً وفرضًا ؛

○ فلو سلمنا أن لفظة « اليد » قد تكون بمعنى « النعمة » أو « القدرة» في بعض تراكيب العرب .

○ لكن لا نسلم أن ذلك المعنى هو المراد في تلك النصوص المتواترة المتضافرة الواردة على سياق واحد واطراد محتفةً بقرائنَ تُعيِّنُ أن المراد منها هو اليد ، واليدان ، لا القدرة ولا النعمة ، والنعمتان ، ولا الذات .

فحمل هذه النصوص عليها ليس إلا تحريفاً من قبيل تحريف القرامطة

---

(١) درء التعارض : ٥/ ٣٨٢-٣٨٣ .

الباطنية ؛ لأن « اليد » أو «اليدين » في مثل هذه التراكيب العربية ، ومع تلك القرائن والسياق لم تأت بمعنى « القدرة » أو « النعمة » أو « النعمتين » أو «الذات» أو نحوها قطعاً .

كما سيأتي تفصيل ذلك مع نصوص كبار أهل العلم[1] .

الحاصل : أن تأويلات الماتريدية لنصوص الصفات إما تحريفات باطنية محضة من أصلها لا تحتملها لغة العرب أصلاً .

وإما تحتملها لغة العرب في بعض تراكيبها ، ولكن في مثل نصوص الصفات مع كثرتها واطرادها وتضافرها على معنى واحد واحتفافها بقرائن متنوعة وتراكيب خاصة وأساليب متفرقة من السياق ونحوه لا تحتملها لغة العرب إطلاقاً .

○ **وهذا النوع من التأويل** أيضاً يرجع إلى التحريف الباطني القرمطي لأن من حرف نصوص « الصيام » إلى الإمساك بالأسرار وعدم إفشائها بحجة أن « الصيام » في لغة العرب جاء بمعنى « الإمساك» ـ

○ **فقد ألحد في الإسلام وقرمط** في نصوص شرع الله تعالى وأتى بفساد وإلحاد وزندقة لا يُحصِي عواقبها الوخيمة إلا ربُ العباد دون العباد .

المثال الخامس: وهو من أوضح الأمثلة الدالة على أن تأويلهم **تحريف محض**، وهو حمل كلام الله تعالى على الكلام النفسي الذي ليس بحرف ولا صوت ، فهؤلاء جاءوا في هذا الباب بالعجب العجاب من تحريف نصوص السنة والكتاب .

❑ **لأن الكلام بدون حرف وصوت** لم يعرفه بنو آدم جميعاً لا عربهم

---

(١) انظر : ص : ٣/ ٦١ـ٦٥ .

ولا عجمهم ولا مسلمهم ولا كافرهم ، على اختلاف نحلهم من أول الزمان ، فخرقوا إجماع المسلمين والكفار جميعاً فجاءوا بما لا يقره عقل ولا نقل ولا إجماع ولا لغة ، بل هو مما يتصوروه فضلاً عن أن يثبتوه[1] .

○ **ولم يُعرف الكلام النفسيُّ** عبر القرون والأعصار ، ولا قال به أحد من أهل القرى والأمصار ؛

وأول من قال ببدعة « الكلام النفسي » هو ابن كلاب (٢٤٠هـ) وأنكر عليه أهل السنة وأهل البدعة جميعاً[2] .

ثم دبت هذه البدعة إلى الماتريدية وزملائهم الأشعرية[3] .

الحاصل : أن حمل الماتريدية آلاف النصوص الواردة في الكتاب والسنة الدالة على كلام الله تعالى وتكلمه ، وتكليمه ، وندائه ، وأمره ونهيه وإخباره -

---

(١) انظر درء التعارض : ١/ ٢٦٧ ، ٢/ ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦، ٨٧ ، ١١٠، ١١٥ ، ٦/ ٢٦٨، كتاب الإيمان : ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣١-١٣٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ١٣٢ ، ١٣٤، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ومجموع الفتاوى : ٦/ ٢٩٦-٢٩٧ ، ١٢ / ٥٨٣ والتسعينية بكاملها ؛ ومختصر الصواعق : ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، شرح الطحاوية : ١٩٩-٢٠٠ .

(٢) انظر كتاب الإيمان : ١٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ١٣٤ ، وشرح حديث النزول : ١٧٢ ، ١٧٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ومجموع الفتاوى : ١٢ / ١٧٨ ، ٥٨٣، كتاب الإيمان : ١٢٨، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ١٣٤ ، ومجموعة الرسائل والمسائل : ٢/ ٣٥٣ ، ٣٧٧ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٢٨٢ ، مختصر الصواعق المرسلة ٢/ ٤٢٦ ، ٤٥٠ ، الطبعة الجديدة ، و: ٢/ ٢٩٠-٢٩١ ، ٣٢٧-٣٢٨ ، الطبعة القديمة ، وشرح الطحاوية : ١٩٨ ، وراجع ما سيأتي في ص : ٣/ ٨٨ -٩١ ، ٨٨-٩٧ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١٥١-١٥٢.

(٣) انظر كتاب الإيمان : ٤١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ٤٢٣ ، وانظر ما سيأتي في ص: ٣/ ٨٨ - ٩٠.

على « الكلام النفسي » ليس إلا تحريفاً للكلم عن مواضعه .

❑ **قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في الرد على الكلاميين النفسيين المحرفين المعطلين الجهميين وأفراخهم الماتريدية والأشعرية :**

* « هب أن ذلك يمكن في موضع ، أو اثنين ، وثلاثة ، وعشرة[١] .

○ أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة آلاف وأربعة آلاف موضع كلها على المجاز ، وتأويل الجميع بما يخالف الظاهر ؟ »[٢] .

المثال السادس : وهو من أوضح الأمثلة : التي تُبَيِّنُ حماقات هؤلاء المتكلمين ومكابرتهم العقل الصريحَ ، والنقل الصحيحَ ، وإجماع بني آدم كلِّهم جميعاً مسلمهم وكافرهم عربهم وعجمهم ، وفطَرَهُمْ السليمة ؛ كما سيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى[٣] .

○ **وهو حملُ نصوصِ علوِّ الله تعالى على عرشه وفوقيته على عباده** على فوقية المكانة وعلو الشرف وعلو القهر ونحوها من التحريفات وإنكارهم الصريح جهاراً بدون حياء لفوقية الله تعالى وعلوه على خلقه وبينونته عن خلقه ؛

وقولهم : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل

---

(١) إذا كانت هناك قرينة كقول القائل : « زورت في نفسي مقالة ، أو كلاماً » مثلاً فكلمة « في نفسي » قرينةٌ صريحة دالة على أن مراد المتكلم ليس الكلام المتعارف المطلق المعروف فيما بين تخاطب الناس ، بل القائل أراد تقدير الكلام ، أو تصور كلماته ليتكلم به ، ولما يتكلم به بعد ، انظر : كتاب الإيمان لشيخ الإسلام : ١٣١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ١٣٧ ، وأيضاً مجموع الفتاوى : ١٥ / ٣٥ ، ودرء التعارض ٥/ ١٢٤ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة : ٤٣٠ ، ط الجديدة و : ٤١٥ دار الكتب .

(٣) انظر : ص : ٢/ ٥١٤ ـ ٥٢٦ .

عنه، ولا فوق ولا تحت إلى آخر هذيان المحمومين وحماقة المتكلمين [1] .

فهم في هذا لم يحرفوا النصوص فقط، بل حرفوا العقول الصريحة، والفطرة الصحيحة.

○ **وكابروا البديهيّات الأوليات** ، ومع ذلك ترى هؤلاء - مجانين العقلاء - يدعون العقل، والنظر، والدراية، ياليت هؤلاء لو كانوا عقلاء المجانين لما ارتكبوا هذه الحماقات سبحان قاسم العقول !

هذه الأمثلة شهود عدول على تحريفاتهم للنصوص وفي هذا القدر كفاية وأقصى عدد الشهود أربعة، وبالله التوفيق [2] .

الحجة الثالثة :

تصريح كثير من الأئمة بأن تأويلات هؤلاء المتكلمين تحريفاتٌ .

لقد سمى هؤلاء المتكلمون المحرفون المعطلون تحريفاتهم لنصوص الصفات تأويلات كما سموا تعطيلاتهم للصفات تنزيهاتٍ .

وذلك تزييناً وترويجاً لما جنوه على صفات الله تعالى ونصوصها، من التعطيل والتحريف ؛ وتستروا بما ورد في كلام السلف من لفظة « التأويل » .

فهؤلاء حرفوا النصوص حتى حرفوا لفظة « التأويل » أيضاً، حيث وضعوها في غير موضعها .

فإن « التأويل» الوارد في كلام السلف، إما بمعنى التفسير والإيضاح، وإما بمعنى ما يؤول إليه الكلام - كما تقدم تفصيله وتحقيقه [3] .

---

(١) راجع ص : ١/ ٥١٢-٥١٥ .
(٢) وانظر بعض الأمثلة الأخرى في الصواعق المرسلة : ١/ ٢١٧-٢١٩ .
(٣) انظر ص : ٢/ ٢٣٧-٢٤٣ .

ولا شك أن نصوص الوحي ، وحمل نصوص سلف هذه الأمة ـ على الاصطلاحات الكلامية البدعية المستحدثة بعد القرون المشهود لها بالخير ـ ليس إلا تحريفاً شنيعاً فظيعاً ؛

لأنه من قبيل توجيه قول القائل بما لا يرضى به قائله ،

بل ذلك قد لا يخطر ببال القائل ، ولا تصوره فكيف يحمل كلام القائل بما لا يريده ؟ .

فمن فسر كلام الله وكلام رسول الله ﷺ وكلامَ السلف في نصوص العلو والاستواء والكلام مثلاً ـ

بعلو القهر والاستيلاء ، والكلام النفسي أو ادعى عليهم التفويض ، أو ظن أنهم أرادوا استدراج العوام ـ فقد حرف كلامهم ونابذ أقوالهم وعاكس مرادهم ، وقرمط عليهم ، وألحد في نصوصهم وأقوالهم ، بل كذب عليهم وافترى أشنع كذب وأبشع افتراء وشهد عليهم شهادة الزور والبهتان في صميم عقيدة الإيمان كما سبق في كلام ابن القيم الإمام ، وشيخ الإسلام[1] .

❑ **وهذه حقيقة اعترف بها مجدد الماتريدية الكوثري ؛ حيث يقول :** « وأين التجليات التي اصطلح عليها الاتحادية من تخاطب العرب ، ومن تفاهم السلف والخلف بهذا للسان العربي المبين ؟

حتى يكون حملُ النصوص ، والآثار على التجليات المصطلح عليها فيما بعدَ عهدِ التنزيل بدهور ـ استعمالاً لها في حقائقها ؟ .

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبل السلف الصالح ومسلك أئمة أصول الدين ، ونابذ لغة التخاطب ، وهجر طريقة أهل

---

(١) في ص : ٢/١٨٧ ، ٢٩٧ ، ٣١٨.

النقد في الجرح والتعديل ، والتقويم والتعليل . . . »[1] .

❑ وفي هذا الصدد أيضاً كلام مهم للعلامة محمد أنور شاه الكشميري الديوبندي (١٣٥٢هـ)[2] .

قلت : لقد أنطق الله هذا الكوثري ببعض الحق .

ولكن الكوثري نفسه نابذ كلامه هو وناقض قوله هو وعارض قاعدته بالتأويلات وحملِ كلام الله ، وكلام رسول الله ﷺ ، وكلام أئمة الإسلام على المصطلحات البدعية الكلامية المستحدثة ؛ فوقع في تناقض فاضح واضطراب واضح حتى في كتابٍ واحد ؛ وفي ذلك لعبرةٌ أيّما عبرةٍ[3] .

○ **إذاً لنَقلب حجة الكوثري عليه وعلى خلطائه في التحريف فنقول :**

أين التأويلات الكلامية التي اصطلح عليها المعطلة على اختلاف دركاتهم في التعطيل ـ من تخاطب العرب وتفاهم السلف بهذا اللسان العربي المبين ؟ .

ومن زعم ذلك فقد زاغ عن منهج الكتاب والسنة ، وتنكب سبيل السلف الصالح ونابذ لغة التخاطب . . ؟

○ **ولأجل ذلك أطلق أئمة السنة لفظ « التحريف » على « تأويل »** المتكلمين لصفات الله تعالى ، وفيما يلي بعض نماذج من نصوص هؤلاء الأئمة نذكرها إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة .

---

(١) تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي : ٤٥٥ .

(٢) انظر فيض الباري : ٤/ ٤٤٢ .

(٣) تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات للبيهقي : ٢٥١ ، وتأنيب الكوثري : ١٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، والترحيب : ٣٠١ ، ومقدمته لتبيين كذب المفتري لابن عساكر : ١٥ .

١ ـ الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ) والد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨هـ) وكلاهما من كبار الأشعرية وأساطين الكلام .

وتابا عن الكلام في آخر أيامهما ، وعن العقيدة الأشعرية ، وفي ذلك عبرة تامة للماتريدية والأشعرية [١] .

○ قال رحمه الله : « والذي شرح الله صدري في حال هؤلاء الشيوخ الذين أوّلوا « الاستواء » بالاستيلاء و « النزول » بنزول الأمر ، و« اليدين » بالنعمتين ، والقدرتين ـ

هو علمي بأنهم ما فهموا من صفات الرب تعالى إلا ما يليق بالمخلوقين ، فما فهموا عن الله ، « استواء » يليق به ولا « نزولاً » يليق به ولا « يدين » تليق بعظمته بلا كيف ، ولا تشبيه .

فلذلك حرفوا الكلم عن مواضعه ، وعطلوا ما وصف الله تعالى نفسه به . . . »[٢] .

٢ ـ وقال الإمام شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ) في وصيته الطيبة السلفية :

---

(١) انظر عن أبي محمد الجويني : رسالته في إثبات الاستواء والتوحيد والحروف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ١/ ١٨١ .
وانظر عن إمام الحرمين : تلبيس إبليس : ١٠٤ـ١٠٥ ، ونقض المنطق : ٦١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٧٣ ، الحموية ١٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١١ ، وشرح العقيدة الطحاوية : ٢٢٨ ، وفتح الباري : ١٣/ ٣٥٠ ، وشرح الفقه الأكبر للقاري : ١١ ، وانظر العلو للذهبي : ١٨٧ ـ١٨٨ .

(٢) رسالة في إثبات الاستواء ، والفوقية ، والحرف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ١/ ١٨١ ، المطبوعة خطأً باسم الجويني وهي للواسطي .
تنبيه : عرفت أخيراً أن هذه الرسالة للواسطي لا للجويني !؟! .

« ويسلك في الآيات التي وردت في ذكر صفات البارئ جل جلاله والأخبار التي صحت عن رسول الله ﷺ في بابها . . ، مسلكَ السلف الصالح ، وأئمة الدين - من قبولها وروايتها على وجهها بعد صحة سندها ، وإيرادها على ظاهرها ، والتصديق بها والتسليم لها ، واتقاء اعتقاد التكييف ، والتشبيه فيها ، واجتناب ما يؤدي إلى القول بردها ، وترك قبولها ، أو تحريفها بتأويل يستنكر ، ولم ينزل الله به سلطاناً ، ولم يَجْرِ به للصحابة ، والتابعين ، والسلف الصالحين لسان »[1] .

○ وقال : « ولا يحرفون الكلام عن مواضعه بحمل « اليدين » على النعمتين أو القوتين ، تحريف المعتزلة ، والجهمية أهلكهم الله . . .

وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف والتكييف والتشبيه . . »[2] .

٣ - ولقد ضرب أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الفلسفي (٥٩٥هـ) مثلاً بديعاً لتحريف هؤلاء المتكلمين المحرفين لنصوص الصفات ، فقال : « ومثالُ من أوّلَ شيئاً من الشرع ، وزعم أن ما أوّله هو ما قصد الشرع . . ، مثال من أتى إلى دواء قد ركبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر .

○ فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركبُ الأعظمُ .

لرداءةِ مزاجٍ كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس .

فزعم أن بعض تلك الأدوية - التي صرّح باسمه الطبيبُ الأولُ في ذلك الدواء العام المنفعة المركب - لم يرد به ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان

---

(١) من وصيته السلفية التي ساقها تاج الدين السبكي في طبقاته : ٣/ ٢٨٨ ، وهي حجة عليه وعلى الكوثرية والسبكية لصلة كلامية قبورية بينهما .

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث : ٤ .

أن يدل بذلك الاسم عليه . وإنما أريد به دواءٌ آخَر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة ، فأزال ذلك الدواء الأولَ من ذلك المركب الأعظم .

○ وجعل فيه بدلَه الدواءَ الذي ظن أنه الذي قصده الطبيبُ .

وقال للناس : هذا هو الذي قصده الطبيب الأولُ .

فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتأول ، ففسدت به أمزجةُ كثيرٍ من الناس .

○ فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس عن[1] ذلك الدواء المركب ، فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غيرِ الدواء الأول ؛ فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول ؛ فجاء ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني ؛ فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين .

○ فجاء متأول رابع ، فتأول دواءً آخر غيرَ الأدوية المتقدمة .

فعرض منه للناس نوعٌ رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة .

○ فلما طال الزمان بهذا المركب الأعظم ، وسلط الناس التأويل على أدويته ، وغيّروها وبدّلوها ، عرض منه للناس أمراض شتى .

○ حتى فسدت المنفعة المقصودة بهذا الدواء المركب في حق أكثر الناس .

❑ وهذه هي حال الفرق الحادثة في هذه الطريقة مع الشريعة .

* وذلك أن كل فرقة منهم تأولت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى .

---

(١) هكذا في مناهج الأدلة ، ودرء التعارض : ٦/ ٢٢١ ، ولعل الأولى : « بذلك الدواء » .

وزعمت : أنه الذي قصده صاحب الشرع ؛

○ حتى تمزق الشرع كل ممزق ، وبَعْدَ جداً عن موضعه الأول . . وأول من غيّر هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد [الغزالي] فطم الوادي على القرى »[1] .

٤ ـ شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية (٧٢٨هـ) :

له الشيء الكثير في كتبه من إطلاق كلمة « التحريف و « القرمطة» على تأويلاتهم ، فمما قال :

« فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع ؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بيناتٍ وهي شبهاتٌ ، والسمع حرفوا فيه الكلام عن موضعه .

فما انبنى أمرُهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين ـ كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين ، واستبلادَهم . . . »[2] .

ولهذا نرى شيخ الإسلام يقول فيهم : « منتهى هؤلاء السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات »[3] .

٥ ـ وهكذا الإمام ابن القيم (٧٥١هـ) حيث نراه هزبراً مزبراً مُرّاً مكراً ، بل شواظاً من النار على المحرفين ، وله بحوث وتحقيقات قيمةٌ في تحقيق أن تأويلاتهم عينُ التحريفات والقرمطاتِ .

فمن صوارمه المنكية قوله :

---

(١) مناهج الأدلة : ١٨٠ ـ ١٨٢ ، ونقله شيخ الإسلام وابن القيم الإمام . انظر ص : ٢/ ٢٨ .

(٢) الحموية : ١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٩ ـ ١٠ ، وانظر ما تقدم في ص : ٢/ ٥٦ .

(٢) انظر ص : ٢/ ٥٦ .

* سميتم التحريف تأويلاً كذا الـ * ـتعطيلَ تنزيهاً هما لقبان *

ـ وقال أيضاً :

* وسطوا على الوحيين بالتحريف إذ * سمَّوْهُ تأويلاً بوضع ثان *

* ورث المحرف من يهودَ وهم أولو الـ * ـتَحرِيف والتبديل والكتمان *

إلى آخر كلامه القيم[1] .

○ **وذكر الإمام ابن القيم أن المؤول ارتكب أربعة محاذيرَ :**

● **الأول** : اعتقاده : أن ظاهر النصوص تشبيهٌ وباطل ومحال ، وضلال وإضلال .

● **الثاني** : تعطيله للصفات .

● **الثالث** : نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح إلى ضد البيان والهدى والإرشاد .

● **الرابع** : تلاعبه بالنصوص ، وانتهاك حرمتها وإساءة الظن بها .

○ **ثم قال** : « فلو رأيناهم وهم يلوكونها ـ [أي نصوص الصفات] ـ بأفواههم ، وقد حلت بها المثلات ، وتلاعبت بها أمواج التأويلات ، وتقاذفت بها رياح الآراء ، واحتوشتها رماح الأهواء ، ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد فبذل كل واحد في ثمنها من التأويلات ما يريد . . » ؛

فلا إله إلا الله والله أكبر كم هدمت بهذه المعاول من معاقل الإيمان وثلمت بها حصون حقائق السنة والقرآن .

---

(١) القصيدة النونية : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٧ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢/ ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٧ ، وشرحها للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ٢٨١ ، ١٨٣ ، ٣٠٢ .

○ **وكم أطلقت** في نصوص الوحي من لسان كل جاهل أخرق ، منافق أرعن .

○ **وطرقت لأعداء الدين الطريق** ، وفتحت الباب لكل مبتدع وزنديق، ومن نظر في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص - رأى من ذلك ما يضحك عجباً ، ويبكي حزناً ويثير حميةً للنصوص غضباً .

○ وقد أعاد عذب النصوص ملحاً أجاجاً ، وخرجت الناس من الهدى والعلم أفواجاً » . . ؛

❏ « **فلو تأملت تأويلاتِ القرامطة** والملاحدة والفلاسفة والرافضة والقدرية والجهمية ، ومن سلك سبيل هؤلاء من المقلدين لهم في الحكم والدليل - ترى الإخبار بمضمونها عن الله ورسوله لا يقصر عن الإخبار عنه بالأحاديث الموضوعة . . فهؤلاء اختلقوا عليه ألفاظاً وضعوها ، وهؤلاء اختلقوا معاني ابتدعوها » . . . ؛

❏ « **فلو رأيت ما يصرف إليه المحرفون** أحسن الكلام وأبينه وأفصَحه . . من المعاني الباطلة والتأويلات الفاسدة - لكدت تقضي من ذلك عجباً ، وتتخذ في بطن الأرض سرباً ، فتارةً تعجب ، وتارةً تغضب ، وتارةً تبكي ، وتارة تضحك ، وتارة تتوجع لما نزل بالإسلام وحلّ بساحة الوحي ممن هم أضل من الأنعام » . . . ؛

❏ « **فكشف عورات هؤلاء وبيان فضائحهم ، وفساد قواعدهم من أفضل الجهاد في سبيل الله** » . . . ،(*) .

(*) وانظر أيضاً كلام شيخ الإسلام في أهمية الرد على أهل البدع ، ووجوب كشف عوراتهم ، وكونه من الجهاد في سبيل الله تعالى : مجموعة الرسائل والمسائل « رسالة في الغيبة » : ٥/ ٢٧٩ - ٢٨١ وتجد هناك كلام الإمام أحمد أيضاً .

□ « **وأكثر هذه التأويلات** المخالفة للسلف الصالح من الصحابة والتابعين وأهل الحديث قاطبة وأئمة الإسلام الذين لهم في الأمة لسان صدق .

يتضمن من عبث المتكلم بالنصوص وسوء الظن بها ، من جنس ما تضمنه طعن الذين يلمزون الرسولَ ودينه ، وأهل النفاق والإلحاد» . . . ؛

○ « ومن رزقه الله بصيرة نافذة علم سخافة عقول هؤلاء المحرفين ، وأنهم من أهل الضلال المبين وأنهم إخوان الذين ذمهم الله بأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه . . . » . . . ؛

○ « ومَن قَبِل التأويلاتِ المفتراة على الله ورسوله ـ التي هي تحريفٌ لكلام الله ورسوله عن مواضعه ـ فهو من جنس الذين قبلوا قرآن مسيلمة المختلق المفترى وقد زعم أنه شريك لرسول الله ﷺ » .

إلى آخر كلامه الذي هو شواظ من نار متلهبة راميةً الأشرارَ بالشرار[1] .

□ **وقال** : إن اليهود سطوا على نصوص التوراة إما بالكتمان ما وجدوا إليه سبيلاً .

وإما بتحريف لفظها ، أو بتحريف معناها بالتأويل إذا عجزوا عن تحريف لفظها وورثهم أشباههم من المنتسبين إلى الملة في هذه الأمة .

□ ثم قال : « فلو تأملت تأويلاتهم ـ[اليهود]ـ لرأيتها ـ والله ـ من جنس تأويلات الجهمية ، والرافضة ، والمعتزلة .

ورأيت الجميع من مشكاة واحدة ولولا خوف التطويل لذكرنا لك تلك التأويلات ، ليعلم أنها وتأويلات المحرفين من هذه الأمة :

---

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٢٩٦ـ٣٠٣ ، إلى ٣٠٩ ، ومختصر الصواعق المرسلة : ١/ ٣٢ـ ٣٣ ، الطبعة الجديدة ، و: ١/ ٤٨ـ٤٩ ، الطبعة القديمة .

* رضيعا لبان ثـدي أم تقاسـماً * بأسـحم داج عوض لا نتفـرق *

. . . » إلى آخر كلامه القيم[1] .

❑ **وقال** : « إن الله سبحانه ذم المحرفين للكلم ، والتحريف نوعان :

تحريف اللفظ .

وتحريف المعنى .

فتحريف اللفظ : العدول به عن جهته إلى غيرها :

إما بزيادة ، وإما بنقصان .

وإما بتغيير حركة إعرابية ، وإما غير إعرابية .

○ فهذه أربعة أنواع .

❑ وقد سلك فيها الجهمية ، والرافضة .

فإنهم حرفوا نصوص الحديث ، ولم يتمكنوا من ذلك في ألفاظ القرآن .

وإن كان الرافضة حرفوا كثيراً من لفظه .

وادعوا أن أهل السنة غيروه من وجهه .

○ **وأما تحـريف المعـنى** : فهذا الذي جالوا فيه وصالوا وتوسعوا ، وسموه تأويلاً ، وهو اصطلاح فاسد حادث ، لم يعهد به استعمال في اللغة .

وهو العدول بالمعنى عن وجهه ، وحقيقته ، وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر مشترك بينهما .

○ وأصحاب تحريف الألفاظ شر من هؤلاء من وجه ، وهؤلاء شرٌّ من وجه . . . »[2] .

---

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٣٥٧-٣٥٨ ، ٣٦١ ، وقد سقنا نصه الكامل في ص : ٢/ ٩٢ .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٣٣٣ ط/ الندوة ، و٣١٩ ، دار الكتب .

٦ ـ وقال الإمام صدر الدين محمد بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الأذرعي الدمشقي (٧٩٢هـ) :

« . . . فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى « التأويل » : أنه صرف اللفظ عن ظاهره .

وبهذا تسلط المحرفون على النصوص .

وقالوا : نحن نتأول ما يخالف قولنا .

فسموا « التحريف» « تأويلاً » تزييناً له ، وزخرفةً ليقبل .

وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل . . . »[1] .

٧ ـ وقد ذكر الإمام ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد (٧٩٥ هـ) من صفات اليهود الذميمة :

أ ـ تحريف الكلم من بعد مواضعه .

ب ـ ونسيانهم حظاً مما ذكروا به .

كما قال الله تعالى : ﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ** ﴾[2] .

❑ **ثم قال** : « وهذان الأمران موجودان في الذين فسدوا من علمائنا لمشابهتهم لأهل الكتاب .

أحدهما : تحريف الكلم ، فإن من تفقه لغير العمل يقسو قلبه ، فلا يشتغل بالعمل ، بل بتحريف الكلم وصرف ألفاظ الكتاب والسنة عن مواضعها ، والتلطف في ذلك بأنواع الحيل اللطيفة .

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٣٢ ، وانظر أيضاً شرح الطحاوية : ٢٠٤ .

(٢) المائدة : ١٣ .

من حملها على مجازات اللغة المستبعدة ، ونحو ذلك والطعن في ألفاظ السنن حيث لم يمكنهم الطعن في ألفاظ الكتاب .

ويذمون من تمسك بالنصوص وأجراها على ما يفهم منها ، ويسمونه جاهلاً أو حسوداً .

○ وهذا يوجد في المتكلمين في أصول الديانات وفي فقهاء الرأي ، وفي صوفية الفلسفة ، والمتكلمين . . . »[1] .

٨ ـ **وقال الإمام الشاه ولي الله الدهلوي الحنفي** (١١٧٦ هـ) في صدد ذكره لصفات اليهود وأنهم كانوا يحرفون التوراة تحريفاً لفظياً معنوياً :

« . . . والتحريف المعنوي تأويل فاسد بحمل الآية على غير معناها بتحكم ، وانحراف عن الصراط المستقيم »[2] .

○ **وقال** : « وبالجملة : فإن شئت أن ترى أنموذج اليهود فانظر إلى علماء السوء . . . ، وأعرضوا عن نصوص الكتاب والسنة وتمسكوا بتعمق عالم وتشدده ، واستحسانه ، فأعرضوا عن كلام الشارع المعصوم ، وتمسكوا بأحاديث موضوعة ، وتأويلات فاسدة كانت سبب هلاكهم »[3] .

قلت : **للإمام ولي الله الدهلوي الحنفي** هذا كلام آخر ذكر فيه أسباب التحريف وأنواعه :

١ ـ **منها** : التأويل الباطل .

٢ ـ **ومنها** : القياس الفاسد .

---

(١) فضل علم السلف على علم الخلف : ٨١ ـ ٨٢ .

(٢) قلت : هكذا قال الإمام أحمد عن الجهم : « وتأول القرآن على غير تأويله . . » الرد على الجهمية : ١٠٤ .

(٣) الفوز الكبير : ٢٢ ، ٢٥ ط الخيرية ، و : ٧ ـ ٩ ط المنيرية .

٣ ـ ومنها : رد النص الصحيح لأجل تقليد غير معصوم، واجتهاده.

٤ ـ ومنها : توجيه النصوص بوجوه مأخوذة من الأديان الباطلة .

٥ ـ ومنها : الأخذ بالموضوع ، والرأي المجرد .

○ ثم قال : « ومما دخل في ديننا علوم بني إسرائيل ، وتذكير خطباء الجاهلية ، وحكمة اليونانيين ، ودعوة البابليين ، وتاريخ الفارسيين ، والنجوم، والرمل [١] .

والكلام . . . »[٢] .

٩ ـ وقد أنطق الله الكوثري ببعض الحق فصرح بأن ابن فورك على جلالة قدره في علم الكلام يقع منه ما هو من قبيل تأويل الباطنية[٣] .

قلت : قد سبق أن مادة ابن فورك في تأويل نصوص الصفات عينُ مادة الجهمية الأولى من المريسية ، والثلجية[٤] .

❑ وابن فورك هو من مصادر الأشعرية والماتريدية في تلك التأويلات .

ومن تلك التأويلات ما هو من قبيل تحريفات الباطنية القرامطة ، بشهادة

---

(١) الرمل : له مصطلحات : ففي الشرع : المشي في الطواف سريعاً ، وهز الكتفين كالمبارز بين الصفين ، تعريفات الجرجاني: ١٥٠ .

وفي العروس : هو الثغر المجزوء ، رباعياً كان أو سداسياً وقائله رامل .

وفي العلوم : علم يبحث فيه عن الأشكال الستة عشر من حيث إنها كيف يستعلم منها المجهول من أحوال العالم . انظر كشف الظنون : ١/ ٩١٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون: ٣/ ٧٦ .

قلت : فهذا من علوم الضلالة : كعلم المنجمين والكهان الضالين المضلين .

(٢) حجة الله البالغة : ١ / ١١٩ ـ ١٢٢ .

(٣) تعليقاته على الأسماء والصفات : ٢٥٩ .

(٤) انظر ما سبق في ص : ١ / ٢٧١ ـ ٢٧٨ ، ٢/ ٦٦ ـ ٦٧ ، ٦٩ .

هذا الكوثري .

١٠ ـ وللإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (٨٤٠هـ) كلام قيم فراجعه [1] .

الحاصل : أن تأويلات هؤلاء المتكلمين لنصوص الصفات عين التحريفات والقرمطات لا فرق بين هذه وتلك ـ في الحقيقة والمآل .

وهذه الحجج الثلاث ، وما تضمنته من البراهين القاطعة والأدلة الناصعة شاهدةٌ على ما قلنا : من أن تأويلهم لنصوص الصفات تحريفٌ بحتٌ محضٌ لا تساعده اللغة ، كما أنه تعطيل للصفات نفسها .

وتحقيق هذه المقدمة في الوجه الآتي وبالله التوفيق .

❋ ❋ ❋

(١) في إيثار الحق على الخلق : ٢٩ ـ ٣٠ .

○ **الوجه السابع :**

أن تأويل نصوص الصفات يستلزم التعطيل للصفات .

كما أنه تحريف لنصوصها ـ كما عرفت آنفاً ـ .

وذلك لأمرين :

الأوّل : أن المؤول إذا أول النص فقد حرفه وصرفه عن معناه ، كما سبق تحقيقه في الوجه السابق .

وإذا ثبت هذا ، فقد أبطل المعنى الحق الذي كان النص يدل عليه . وهذا هو التعطيل[1] .

الثاني : أن التعطيل لغة يُنْبِئُ عن الخلو ، والفراغ ، والترك ، والإهمال .

١ ـ قال الأزهري (٣٧٠هـ) : « أبو عبيد عن الفراء : امرأة عاطل ، بغير هاء : لا حلي عليها . قال : وامرأة عُطُلٌ : مثلها » .

٢ ـ وقال : « وقوس عطل : لا وتر عليها » .

٣ ـ قال : « و إذا ترك الثغر بلا حام يحميه ـ فقد عُطِّل ، والمواشي إذا أهملت بلا راع ـ فقد عطلت ، وكذلك الرعية إذا لم يكن لها والٍ يسوسها ـ فهم معطّلون .

وقد عُطِّلوا : أي أُهملوا ، وبئر معطلة : لا يستقى منها ، ولا ينتفع بمائها .

وتعطيل الحدود : ألا تُقامَ على مَنْ وجبت عليه . . »[2] .

---

(١) شرح الواسطية للدكتور محمد خليل هراس : ٢١ ، والكواشف الجلية لعبد العزيز السلمان : ٨٩ .

(٢) تهذيب اللغة : ٢/ ١٦٥ ـ ١٦٦ ولم أجده في معاني القرآن للفراء .

٤ ـ **وقال ابن فارس (٣٩٥هـ)** : « عطل . . . يدل على خلو ، وفراغ ، تقول : عطلت الدار ، ودار معطلة ، ومتى تركت الإبل بلا راع فقد عطلت ، وكذا البئر إذا لم تورد . . . ، وكل شيء خلا مِنْ حافظ فقد عطل ، ومن ذلك تعطيل الثغور . . »[١] .

٥ ـ **وقال** : « والأعطال : الرجال[*] لا سلاح معهم ، والتعطيل : التفريغ . . . »[٢] .

٦ ـ **وقال الجوهري** : (٣٩٦هـ) : « وقد يستعمل العطل في الخلو من الشيء وتعطيل الرجل : إذا بقي لا عمل له ، والاسم : العُطْلة .

والأعطال : الرجال الذين لا سلاح معهم ، والتعطيل التفريغ . . »[٣] .

٧ ـ **وقال الراغب الأصفهاني** : (٥٠٢هـ) « العطل : فقدان الزينة ، والشغل . . ، وعطلته من الحلي ومن العمل ، فتعطل . . . ؛

ويقال لمن يجعل العالم بزعمه فارغاً من صانع أتقنه وزَيَّنَهُ : مُعَطِّلٌ . . . »[٤] .

٨ ـ ١٠ ـ **وجمع ابن منظور الأفريقي المصري (٧١١هـ)** جميع تلك المعاني . .[٥] وكذا الفيروز آبادي ، والزبيدي، وقالا :

« التعطيل : التفريغ ، والإخلاء ، وترك الشيء ضياعاً»[٦] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة : ٤/ ٣٥١ـ٣٥٢ .

(٢) مجمل اللغة : ٣/ ٦٧٤ .

(٣) الصحاح : ٥/ ١٧٦٧ .

(٤) المفردات من غريب القرآن : ٣٣٨ .

(٥) انظر لسان العرب : ١١/ ٤٥٣ـ٤٥٥ .

(٦) القاموس : ١٣٣٥ ، وشرحه : تاج العروس : ٨/ ٢٣ .

(*) هكذا في الأصل ، والصواب : « رجال لا سلاح معهم » أو : « الرجال الذين لا سلاح معهم » .

قلت : علم من هذا أن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ، لأنه يتحقق ضمن التفويض أيضاً .

والتحريف أخص مطلقاً من التعطيل .

○ لأن التحريف تغيير النص عن المعنى الحق إلى الباطل ، ولا شك أن وجود الأخص مستلزم لوجود الأعم ، ولا عكس .

لأن وجود الإنسان مستلزم لوجود الحيوان ، ولا عكس ، ووجود الحيوان لا يستلزم وجود الإنسان .

لجواز وجود الحيوان في الفرس والغنم والبقر ونحوها .

فثبت أن تحقيق التحريف يستلزم تحقيق التعطيل البت .

❑ **قال الدكتور محمد خليل هراس، والعلامة السعدي (١٣٧٦هـ)** واللفظ للأول .

○ « . . تحريف الكلام : إمالته عن المعنى المتبادر منه إلى معنى آخر لا يدل عليه اللفظ إلا باحتمال مرجوح ، فلابد فيه من قرينة تبين أنه المراد . .

○ **وأما التعطيل** : فهو مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك . .

والمراد به هنا : نفي الصفات الإلهية ، وإنكار قيامها بذاته تعالى .

فالفرق بين التحريف والتعطيل .

أن التعطيل : نفي للمعنى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة .

○ **وأما التحريف** : فهو تفسير النصوص بالمعاني الباطلة التي لا تدل عليها ، والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ؛

فإن التعطيل أعم مطلقاً من التحريف ،

بمعنى : أنه كلما وجد التحريف وجد التعطيل ، دون العكس ، وبذلك يوجدان معاً فيمن أثبت المعنى الباطل ، ونفى المعنى الحق ، ويوجد التعطيل بدون التحريف فيمن نفى الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، وزَعَمَ أن ظاهـرَها غيرُ مرادٍ ، ولكنه لم يعين لها معنى آخر وهو ما يسمونه بالتفويض»[1] .

قلت : ولأجل أن التأويل هو عين التحريف ، وأن التحريف يستلزم التعطيل فقد شهد كثير من أئمة الإسلام والعلماء الأعلام على ذلك .

○ وفيما يلي نصوص بعضهم إقامة للشهود والبينات على هذه المقدمة والدعوى ، وفي هؤلاء الشهود كبار أئمة الحنفية وكبار الماتريدية أيضاً :

الشاهد الأول : **الإمام أبو حنيفة** (١٥٠هـ) رحمه الله فقد قال :

« . . . فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه ، واليد ، والنفس فهو له صفات بلا كيف ، ولا يقال : إن يده قدرته ، أو نعمته ، لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر والاعتزال .

ولكن يده صفته بلا كيف ، وغضبه ، ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف»[2] .

---

(١) شرح العقيدة الواسطية : ٢٠ـ٢١ ، والكواشف الجلية للشيخ عبد العزيز المحمد السلمان : ٨٩ـ٩٠ ، والتنبيهات اللطيفة على العقيدة الواسطية ، للسعدي : ١٧ .

(٢) الفقه الأكبر مع شرحه للقاري : ٥٨ـ٥٩ ، ومع شرحه لأبي المنتهى : ١٣ـ١٤ ، ونقله الإمام ابن أبي العز في شرح الطحاوية : ٢٤٠ ، والبياضي في إشارات المرام : ١٨٧ـ١٩٢ ، والقاري : في مرقاة المفاتيح : ٨ / ٢٥٢ ، وأبو الخير في عقيدة الإسلام : ١٦٢ ، وكلهم أقروه وهم ماتريدية غير ابن أبي العز فإنه سلفي .

قلت : هذا نص صريح في أن تأويل نصوص الصفات تعطيل للصفات وفيه عبرة للماتريدية ولا سيما الكوثرية منهم والديوبندية .

الشاهد الثاني : الإمام أحمد بن إبراهيم الواسطي المعروف بابن شيخ الحزاميين[*] (٧١١هـ) :

قال : « إذا علمنا ذلك واعتقدناه تخلصنا من شبهة التأويل وعماية[1] التعطيل ، وحماقة التشبيه والتمثيل .

وأثبتنا علو ربنا سبحانه وفوقيته واستواءه على عرشه ، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة ، مثل تحريف « الاستواء » بالاستيلاء وغيره » .

○ وقال : « ويحصل أيضاً نفي التشبيه والتكييف في صفاته ، ويحصل أيضاً ترك التأويل ، والتحريف المؤدي إلى التعطيل »[2] .

الشهود : الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، وهم من كبار أئمة الحنفية ، والماتريدية : الإمام فخر الإسلام البزدوي (٤٨٢هـ) والإمام شمس الأئمة السرخسي (٤٩٠هـ) ، وحافظ الدين عبد الله النسفي (٧١٠هـ) وعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (٧٣٠هـ) فهم يقولون ـ واللفظ للأول ـ :

« وكذلك إثبات اليد والوجه حق عندنا .

---

(١) في الأصلين : « عماوة » ولم أجدها في اللغة ، أما « العماية : والعماءة » فبمعنى : «الغواية» . القاموس ، ١٦٩٥ .

(٢) رسالة الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١/ ١٨١ ، ١٨٣ منسوبة إلى الجويني .

و : ٣٩ ، ٤٦ ، طبعة المكتب الإسلامي بعنوان : «النصيحة . . .» منسوبة إلى ابن شيخ الحزاميين .

(*) ترجمته في ص٣/ ٦٩٦ .

معلوم بأصله متشابه بوصفه .

ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف -[أي الكيف]- ، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه .

فإنهم ردوا الأصول لجهلهم بالصفات ، فصاروا معطلة » .

وزاد السرخسي :

« وأهل السنة والجماعة - نصرهم الله أثبتوا ما هو الأصل المعلوم بالنص - [أي أثبتوا معناه] - وتوقفوا فيما هو المتشابه وهو الكيفية . . »(١) .

قلت : هذا النص واضح في معناه ، لا يحتاج إلى أي تعليق فهو صريح في أن تأويل الصفات تعطيل لها .

الشاهد السابع : أبو المنتهى المغنيساوي الحنفي الماتريدي (كان حياً سنة (٩٣٩هـ) .

فقد أيد نص أبي حنيفة السابق بكلام فخر الإسلام البزدوي - الذي سبق نصه آنفاً - وأقره(٢) .

الشاهد الثامن: العلامة الملا علي القاري (١٠١٤هـ) الذي لقبه الكوثري بناصر السنة(٣) .

فقد أقر كلام الإمام أبي حنيفة ، كما أقر كلام الإمامين البزدوي والسرخسي ، وكلام هؤلاء الأئمة صريح في أن تأويل الصفات تعطيل

---

(١) كنز الوصول إلى معرفة الأصول ، المعروف بأصول البزدوي : ١٠ ، ط : مير محمد كتب خانه كراتشي ، باكستان ، ومع شرحها كشف الأسرار للبخاري : ١/ ٦٠-٦١ ، وأصول السرخسي : ١/ ١٧٠ ، وكشف الأسرار شرح المنار لحافظ الدين النسفي : ١/ ٢٢٤ .

(٢) انظر شرحه للفقه الأكبر : ١٤ .

(٣) انظر تبديد ظلام الكوثري : ١٠٠ .

لها[1] .

○ **وقال القاري أيضاً** : « ولا يقال : « الرضى » إرادة الإكرام ، و«الغضب» إرادة الانتقام » .

فإنّ هذا نفيٌ للصفة .

وقد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ، ويرضاه . . . ؛ وينهى عما يسخطه ، ويكرهه ، ويبغضه » .

○ ثم ذكر كلاماً قيماً في ذم التأويل وبيان تناقض المؤولين ، وأنهم يقعون فيما فروا منه ـ وهو التشبيه ـ .

○ **ثم قال** :

« بل يجب تركه ـ [أي التأويل] ـ لأنك تسلم من التناقض ، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله وصفاته » . . ؛

○ **وقال** : « وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله . . . »[2] .

الشاهد التاسع : شيخ زاده عبد الرحمن بن محمد (١٠٧٨هـ) :

فقال : « ذهب مشايخ الحنفية إلى أن إثبات اليد والوجه ، وغيرهما له تعالى حق لكنه معلوم بأصله ، ومجهول بوصفه .

ولا يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف .

كما قال فخر الإسلام البزدوي ، وشمس الأئمة السرخسي ، كما هو مصرح في شرح الفقه الأكبر للشيخ علي القاري ، والمفهوم من عقيدة الإمام الطحاوي »[3] .

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر : ٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٦١ ـ ٦٢ .

(٣) نظم الفرائد : ٢٣ .

قلت : أما العقيـدة الطحاوية فهي عقيـدة سلفية محضة مع ملاحظة عليها في باب الإيمان .

وأما مشايخ الحنفية كالماتريدي والماتريدية ـ

فهم يعطلون كثيراً من الصفات ويحرفون نصوصها ومنها صفة « اليد » و « الـوجـه »[1] ولكن قولهم هذا حجة عليهـم ، وليس هذا إلا تناقضاً شنيعاً ، وأما أئمة الحنفية الثلاثة وأمثالهم فمن أهل السنة .

الشاهد العاشر : القاضي كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) .

فقد ذكر كلام الإمام أبي حنيفة السابق ، وشرحه وقال :

« لأن فيه ـ[أي في التأويل]ـ إبطال الصفة . . . ، ولا يجوز إبطال الأصل لعدم العلم بوصفه كما في أصول البزدوي . . »[2] .

الشاهد الحادي عشر : العلامة محمد أنور شاه الكاشميري الديوبندي (١٣٥٢هـ) الذي يعظمه ويبجله الديوبندية والكوثري والكوثرية إطراءً وغلواً بما فيه العجب العجاب[3] .

○ فقد قال : « ألا ترى أن الأشعري لما بالغ في التنزيه ، وشدد فيه لزمه نفي كثير من الصفات التي أثبتها السمع حتى قارن المعطلة . . » .

إلى آخر كلام قيم ذكر فيـه أنّ تنزيهـات المتكلمـينَ عينُ التعطيـل ، وأن القرآن لم يسلك تلك التنزيهات الكلامية الباطلة[4] .

---

(١) انظر : ص : ٢/ ٤٨٥ـ٥٠٧ ، ٣/ ٥٥ـ٥٧ .

(٢) إشارات المرام : ١٩٢ .

(٣) انظر ما سبق في ترجمته في ص : ١/ ٣٧٠ـ٣٧١ .

(٤) فيض الباري : ٤/ ٤٧٣ ، وقد ذكرنا نصه بتمامه في ص : ٥٤٠ـ٥٤١ .

قـلـت : هذا الكـلام رد أيضاً على الماتريدي والماتريـدية ، فالطعن في الأشعري والسكوت عن الماتريدي بعيد عن الإنصاف ، مع أنهما كأسنان المشط في العقائد الكلامية البدعية ،

على أن الأشعري رجع إلى العقيدة السلفية فله فضل على الماتريدي ؛ لأنه لم يرجع .

الحـاصـل : أن في هؤلاء الشهود كفاية ، فالتسعة منهم هم من كبار أئمة الحنفية الماتريدية ،

وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ، وأنه قد ثبت أن التأويل يستلزم تعطيل الصفات كما هو تحريف لنصوصها ، والله المستعان .



○ **الوجه الثامن :**

أن تأويل الصفات فتحٌ للباب بمصراعيه للزندقة والإلحاد ، وتمهيد للطريق للزنادقة والملاحدة من الباطنية القرامطة والمتفلسفة وإعطاؤهم السلاح والعتاد لتأويل نصوص المعاد والأحكام .

○ وأن التأويل أساسٌ لكل بدعة دخلت على الإسلام ، وأنه غالباً سببٌ لكل بلية ورزية أصيب بها الإسلام والمسلمون .

وذلك لأمور ثلاثة :

○ **الأول** : أنه لا يوجد عند المؤولين ميزانٌ عدل وقانونٌ مستقيمٌ ، وحدٌ دقيقٌ يوقف عنده ، وفاصلٌ يفصل بين ما يؤول وبين ما لا يؤول وقاعدةٌ مطردة في باب تأويل الصفات .

وما اشترطوه من موافقته اللغة ـ فهو قول باللسان فحسب لا حقيقة له في الخارج والتطبيق ، كما تقدم فترى بعضهم يؤولون الأسماء والصفات جميعاً كالجهمية وبعضهم يؤولون الصفات دون الأسماء كالمعتزلة .

وبعضهم يؤولون بعض الصفات دون بعض كالماتريدية والأشعرية .

○ فكل من ظن شيئاً من الصفات مخالفاً لعقله الفاسد وقياسه الكاسد ـ أوله ، وحرفه إلى ما يريد .

○ وقد تقدم أن العقول متفاوتة ، وما من قياس إلا ويعارضه قياس ؟ .

ولذلك تراهم في أمر مريج مضطربين متهوكين متحيرين متناقضين [1] .

○ فيرى عقل هذا وجوب شيء فضلاً عن إمكانه .

---

(١) انظر ما سبق : ص : ٢/ ٥٨ـ٦٣ .

بينما يرى عقل ذاك امتناعه فضلاً عن وجوده[1] .

○ **والثاني** : أن تأويل نصوص المعاد والأحكام أسهل من تأويل نصوص الصفات .

○ **والثالث** : أن القرامطة الباطنية ألزموا المتكلمين ـ لأجل تأويلهم نصوصَ الصفات ـ تأويلَ نصوصِ المعاد ، والأحكام أيضاً .

ولا محيدَ للمتكلمين من التزام إلزام القرامطة بوجه من الوجوه ؛ لأنهم لما أولوا نصوص الصفات لزمهم تأويلُ نصوص المعاد والأحكام أيضاً .

كما سيأتي تفصيل هذه الأمور الثلاثة إن شاء الله تعالى في ضوء نصوص العلماء الآتية :

١ ـ قال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله :

« وأما من أبى إلا تحريفها ـ [أي تحريف نصوص الصفات] ـ بما يسميه تأويلاً ـ فتأويل نصوص المعاد ، والجنة والنار ، والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل .

ولا يشاء مبطلٌ أن يتأول النصوص ، ويحرفها مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص .

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين .

وهكذا فعلت اليهود ، والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل .

---

(١) الوجود بمعنى امتناع العدم : وهو : ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحقيقها في الخارج ، وضده : الامتناع : وهو : ضرورة اقتضاء الذات عدم الوجود الخارجي ، وبينهما : الإمكان : وهو ما يجوز وجوده كما يجوز عدمه ، أي : عدم اقتضاء الذات الوجود والعدم . انظر : تعريفات الجرجاني : ٣٢٣ ، ٥٣ ، ٥٤ .

وحذرنا الله أن نفعل مثلهم .

وأبى المتكلمون إلا سلوك طريقهم .

وكم جنى التأويل الفاسد . . . » .

ثم ذكر أحداثاً تاريخية وقواصم مؤلمة ، وكوارث مفجعة التي كانت نتيجة للتأويل[1] .

٢ - وقد أجملها الإمام ابن القيم (٧٥١هـ) رحمه الله تعالى فقال :

* هذا وأصل بلية الإسلام من * تأويل ذي التحريف ، والبطلان *

* وهو الذي قد فرق السبعين بل * زادت ثلاثاً قول ذي البرهان *

* وهو الذي قتل الخليفة جامع الـ * قرآن ذا النورين ، والإحسان *

* وهو الذي قتل الخليفة بعده * أعني علياً قاتلَ الأقران *

* وهو الذي قتل الحسين وأهله * فغدوا عليه ممزق اللحمان *

وقال :

* وهو الذي أنشأ الخوارج مثل إنـ * شاء الروافض أخبث الحيوان *

* ولأجله شتموا خيار الخلق بعـ * ـد الرسل بالعدوان والبهتان *

* ولأجله سل البغاة سيوفهم * ظناً بأنهم ، ذوو إحسان *

* ولأجله قد قال أهل الاعتزا * ل مقالة هدت قُوى الإيمان *

* ولأجله قالوا بأن كلامه * سبحانه خَلْقٌ من الأكوان *

* ولأجله قد كذبت بقضائه * شبهُ المجوسِ عابدي النيران *

---

(١) شرح الطحاوية : ٢٠٤ ط/ المكتب ، و : ١٦٤ ، تحقيق بشير .

* ولأجله قد خلدوا أهل الكبا * ئـر في الجحيم كعابد الأوثان *
* ولأجله قد أنكروا لشفاعة الـ * مختار فيهم غاية النكران *
* ولأجله ضُرِبَ الإمام بسوطهم * صديقُ أهل السنة الشيباني *
* ولأجله قد قال جهمٌ ليس رب * العرش خارجَ هذه الأكوان *
* كلا ولا فوق السماوات العلا * والعرش من رب ولا رحمان *

○ **وقال** :

* ولأجله جحدت صفات كماله * والعرش أخلوه من الرحمان *
* ولأجله أفنى الجحيمَ وجنةَ الـ * مأوى مقالةُ كاذبٍ فتّان *
* ولأجله قالوا الإله معطل * أزلاً بغير نهاية وزمان *
* ولأجله قد قال ليس لفعله * من غاية هي حكمة الديان *
* ولأجله قد كذبوا بنزوله * نحو السماء بِنصف ليلٍ ثان *
* ولأجله زعموا الكتابَ عبارةً * وحكاية عن ذلك القرآن *
* ما عندنا شيء سوى المخلوق والـ * قرآن لم يُسمع من الرحمان *
* ما ذا كلام الله قطُّ حقيقةً * لكن مجاز ويح ذا البهتان *

○ **وقال** :

* وهو الذي جَرَّ ابنَ سينا والألى * قالوا مقالته على الكفران *
* فتأولوا خَلْقَ السماوات العلا * وحدوثَها بحقيقة الإمكان *
* وتأولوا علمَ الإله وقولَه * وصفاته بالسلب والبطلان *
* وتأولوا البعث الذي جاءت به * رسل الإله لهذه الأبدان *

* بفراقها لعناصر قد ركبت * حتى تعود بسيطة الأركان *
* وهو الذي جَرَّ القرامطة الألى * يتأولون شرائع الإيمان *
* فتأولوا العَمَلِيَّ مثل تأول الـ * ـعِلْميِّ عندكم بلا فرقان *
* وهو الذي جَرَّ النصيرَ وحزبَه * حتى أتوا بعساكر الكفران *
* فجرى على الإسلام أعظمُ محنة * وخمارها فينا إلى ذا الآن *
* وجميع ما في الكون من بدعٍ وأحْـ * ـداث تخالف مُوجَبَ القرآن *
* فأساسها التأويلُ ذو البطلان لا * تأويلُ أهلِ العلم والإيمان *

○ ثم ذكر معنى التأويل في لغة القرآن واصطلاح السلف[1] .

٣ ـ وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) أيضاً :

« . . . فيقال : هذا البابُ الذي فتحتموه . . . فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين لا تقدرون على سده .

فإنكم إذا سوغتم صرفَ القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي ـ فما الضابط فيما يسوغ تأويلهُ وما لا يسوغ ؟

○ فإن قلتم : ما دل القاطع العقليُّ على استحالته تأولنا ، وإلا أقررنا .

○ قيل لكم : وبأي عقل نزن[2] القاطع العقلي ؟ .

---

(١) القصيدة النونية : ٨٥ـ٨٧ ، وانظر لشرح هذه الأبيات توضيح المقاصد : ٢/ ٣ـ١٥ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ٢٦١ـ٢٨٣ ، وتوضيح الكافية للسعدي : ٧٣ـ٧٥ .
وراجع لتفصيل هذا كله ـ الصواعق المرسلة : ١/ ٣٤٨ـ٣٨١ ، فتجد مبحثاً فيه عبرة للمؤولين المعطلين المحرفين .

(٢) كان الأولى أن يقال : « تزنون » أو « يوزن » .

فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد ، ويزعم المعتزلي على قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى ، وعلى امتناع قيام علمٍ أو كلامٍ أو رحمةٍ به تعالى .

○ وباب التأويلات - التي يَدَّعَي أصحابُها وجوبَها بالمعقولات - أعظمُ من أن تنحصر[1] في هذا المقام .

❏ وحينئذ يلزم محذوران عظيمان :

● **أحدهما** : أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالفعل ، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه فيؤول الأمر إلى الحيرة المحذورة .

● **الثاني** : أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول ﷺ ؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد ، والتأويلات مضطربة ، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة ، والإرشاد . . . ؛

○ لهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد ،

إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه قبلوه .

وإن خالفته أولوه .

○ وهذا فتح باب الزندقة نسأل الله العافية »[2] .

---

(١) هكذا في الأصول ، والصواب : « ينحصر » بالتذكير ، لأن ضميره يرجع إلى « الباب » .

(٢) شرح الطحاوية : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، وقريب منه كلام شيخ الإسلام في درء التعارض : ٥/ ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وراجع أيضاً منهاج السنة الطبعة المحققة : ٧/ ٣٧ .

قلت : لقد تقدم في ضوء عدة من الأمثلة أن تأويلات هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم عين التحريفات القرمطية ، فاللغة لا تساعدها ولا توافقها[1] .

○ كما تقدم أيضاً اعتراف الكوثري بأن في تأويلات ابن فورك ما هو من قبيل تأويلات الباطنية[2] .

٤ ـ وقد ذكر شيخ الإسلام نتائج وخيمة للتأويل وبين أن الباطنية ألزموا مَن استجاب إلى بعض التأويل ودعوه إلى الباقي .

○ فقال : « ولهذا كان هذا الأصل الفاسد مستلزماً للزندقة والإلحاد في آيات الله وأسمائه .

○ فمن طرده أداه إلى الكفر ، والنفاق ، والإلحاد .

ومن لم يطرده تَناقَضَ ، وفارقَ المعقول الصريح .

وظهر ما في قوله من التناقض والفساد .

○ ومن هذا الباب دخلت الملاحدة ، والقرامطة الباطنية على كل فرقة من الطوائف الذين وافقوهم على بعض هذا الأصل .

○ حتى صار مَن استجابَ لهم إلى بعضه يدعوه إلى الباقي .

إن أمكنت الدعوة وإلا رضوا منه بما أدخلوه فيه من الإلحاد ؛

○ فإن هذا الأصل متناقضٌ معارضٌ لدين جميع الرسل صلوات الله

---

(١) انظر ما سبق : في ص : ٢/ ٢٩٤ـ٣٣٧ .

(٢) راجع ما تقدم في ص: ٢/ ٣٣٦ .

عليهم وسلامه ، قد رأيت كتاباً لبعض أئمة[1] الباطنية سماه الأقاليد الملكوتية سلك فيه هذا السبيل »[2] .

٥ ـ وقال : « . . . فالملاحدة تقول لهم ـ [أي للمتكلمين] ـ :

قولنا في نفي المعاد ، كقولكم في نفي الصفات :

فلا يستدل بالشرع على هذا لمعارضة العقل له .

○ والمؤمنون بالله ورسوله يقولون لهم ـ [أي للمتكلمين] ـ :

قولنا لكم في الصفات ، كقولكم للملاحدة في المعاد :

فإذا قلتم للملاحدة : إثبات المعاد معلوم بالاضطرار من دين الإسلام . . قلنا لكم : إثبات الصفات ، والعلو ، والأفعال معلوم بالاضطرار من دين الرسول ـ ﷺ ـ »[3] .

❑ **وقال** : « . . . إن العلم بدلالة النصوص على العلو ، والصفات أمرٌ ضروري ؛ فالقدح فيه من جنس القدح فيما دل عليه القرآن من خلق السماوات والأرض ومن نعيم الجنة والنار .

ولاريب أن دلالة القرآن والحديث على ذلك أعظم من دلالته على الميزان، والشفاعة ، والحوض » .

○ **ثم قال** : « إن تطريق التأويل إلى ذلك أبلغ من تطريقه إلى نصوص الصفات »[4] .

---

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن أحمد السجزي أو السجستاني المعروف ببندانه من أئمة الإسماعيلية الملاحدة ودعاتهم قتل على زندقته سنة (٣٣١هـ) ، انظر الفرق بين الفرق : ٢٦٧ ، والأعلام للزركلي : ١/ ٢٩٣ .

(٢) درء التعارض : ٥/ ٣٢٢ـ٣٢٣ .

(٣) المرجع نفسه : ٥/ ٣٠١ـ٣٠٢ .

(٤) درء التعارض : ٧/ ١٢٧ ـ ١٢٨ والأولى : (دلالتهما) .

٦ ـ وذكر **شيخ الإسلام** كلاماً قيماً في التدليل على أن تأويل نصوص المعاد والأحكام أسهل من تأويل نصوص الصفات ، وأن إنكار الصفات أعظم إلحاداً من إنكار معاد الأبدان .

○ **فمن كلامه ما يلي :**

« وقد تبين أن الجهمية عندهم ـ [عند أئمة الإسلام] ـ من نوع الملاحدة الذين يُعْلَمُ بالاضطرار أن قولهم مخالف لما جاء به الرسل ، بل إنكار صفات الله أعظم إلحاداً في دين الرسل من إنكار معاد الأبدان ؛ فإن إثبات الصفات لله أخبرت[1] به الرسل ـ أعظم مما أخبرت بمعاد الأبدان ، ولهذا كانت التوراة مملوءة من إثبات صفات الله .

وأما ذكر المعاد ـ فليس هو فيها كذلك حتى قيل :

إنه ليس فيها ذكر المعاد .

والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته ، وأفعاله أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب ، والنكاح في الجنة .

○ والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظمُ قدراً من آيات المعاد ، فأعظم آية في القرآن آية الكرسي المتضمنة لذلك » .

ثم ذَكَرَ أن أفضل سورة ، سورة أم القرآن ـ التي لم ينزل في التوراة ، ولا في الإنجيل ، ولا في الزبور ، ولا في القرآن مثلها .

وهي السبع المثاني ، والقرآن العظيم ، وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد .

ثم ذكر سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن ، وأنها صفة الرحمان ،

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الأولى : « فإن إثبات الصفات لله الذي أخبر به الرسل » أو : « فإن إثبات الصفات لله التي أخبر بها الرسل» ؛ لأن الخبر : « أعظم» .

من أحدها أحبه الرحمان[1] .

٧ ـ **وقال شيخ الإسلام أيضاً** : « وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائفَ من الناس عقولَهم ودينَهم حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ النفي والضلالة »[2] .

٨ ـ **وقال** : « والمقصود : أن أولئك المبتدعين من أهل الكلام لما فتحوا باب القياس الفاسد في العقليات ، والتأويل الفاسد في السمعيات ـ صار ذلك دهليزاً للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك من السفسطة في العقليات ، والقرمطة في السمعيات .

وصار كل من زاد في ذلك شيئاً ـ دعاه إلى ما هو شر منه ، حتى انتهى بالقرامطة إلى إبطال الشرائع المعلومة كلها .

كما قال رئيسهم[3] بالشام :

قد أسقطنا عنكم العبادات ، فلا صوم ، ولا صلاة ، ولا حج ، ولا زكاة .

ولهذا قال من قال من السلف :

« البدعة بريد الكفر ، والمعاصي بريد النفاق »[4] .

٩ ـ **وقال** : « والمقصود هنا : أن هؤلاء الملاحدة ـ [القرامطة الباطنية] ـ يحتجون على النفاة بما وافقوهم عليه من نفي الصفات ، والإعراض عن دلالة الآيات كما ذكر ذلك ابن سينا في الرسالة الأضحوية . . . » .

---

(١) درء التعارض : ٥/ ٣٠٩ـ٣١٢ ، ومثله في ٥/ ٢٢٢ ، وراجع ما سيأتي في ص ١/ ٢١٥ .

(٢) التدمرية : ٤٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٣٣ .

(٣) لم أعرفه من هو ؟ .

(٤) شرح حديث النزول : ١٦٩ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٥٢ .

ثم ذكر نص ابن سينا المشتمل على الكفر الصريح والإلحاد القبيح[1] وقد ذكرنا جزءاً منه[2] .

١٠ - وقال : « والمقصود هنا : أن المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم - أي على أصناف من الملاحدة والزنادقة - لم يكن الأمر كما قالوه .

بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة .

ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين .

كابن عربي وابن سبعين وغيرهما .

وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة - فإنهم يستنصرون ، ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين .

ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله .

فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما وُجد ذلك عياناً »[3] .

○ ولأجل مثل هذه المناسبة يقول شيخ الإسلام في هؤلاء المتكلمين : إنهم لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا[4] .

○ **ويقول** : إن منتهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات[5] .

---

(١) درء التعارض : ٥/ ١٠-١٨ ، ثم كرَّ شيخ الإسلام عليه بالإبطال .

(٢) انظر ص : ٢/ ٣٠٦ - ٣١١ ، وقارنه بكلام الماتريدية في ص : ٢ / ٢٩٩-٣٠٠ .

(٣) شرح حديث النزول : ١٦٥ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٤٧ .

(٤) انظر ص : ٢/ ٥٦-٥٧ .

(٥) راجع : ص : ٢/ ٥٦ .

١١ ـ وللإمام ابن القيم رحمه الله مباحث قيمة في تحقيق أن تأويل الصفات فتح الأبواب للزندقة والإلحاد والقرامطة الباطنية .

○ وأن تأويل نصوص المعاد والأحكام بل تأويل نصوص الملائكة ونحوها ـ أسهل من تأويل نصوص الصفات .

وأن اشتمال الكتب السماوية على نصوص الأسماء والصفات أكثر من اشتمالها على غيرها .

○ وأن القرامطة الباطنية وغيرهم من أنواع الملاحدة والزنادقة ألزموا المتكلمين تأويلَ نصوص الأحكام والشرائع .

وأنهم احتجموا على المتكلمين بعين شبهاتهم .

○ بل احتجموا على بعض المتفقهة المقلدة الجامدة الذين يؤولون كثيراً من نصوص الأمر والنهي الصحيحة الصريحة[١] .

❑ **فمن كلام ابن القيم قوله القيم :**

« . . . فعمد أرباب التأويل إلى أصول الإيمان والإسلام فهدموها بالتأويل . . فعمدوا إلى أجل الأخبار ـ وهو ما أخبر به عن الله من أسمائه وصفاته ، ونعوت كماله ، فأخرجوه عن حقيقته وما وضع له .

وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الخبر ، والإيمان به أصل الإيمان بما عداه .

واشتمال القرآن ، بل الكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على ما عداه وتنوع الدلالة بها على ثبوت مخبره أعظم من تنوعها في غيره .

---

(١) انظر : الصواعق المرسلة : ١/ ٣٦٥ـ٣٧٠ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٤١ـ٤٣ ، الطبعة الجديدة و : ١ / ٦٢ـ٦٣ ، الطبعة القديمة .

وذلك لشرف متعلقه ، وعظمته ، وشدة الحاجة إلى معرفته » .

❑ **وقال** : « فإذا سُلِّط التأويل على النصوص المشتملة عليها ـ فتسليطه على النصوص التي ذكر فيها الملائكة أقرب بكثير » .

❑ **وقال** : « ولذلك تأولها ـ [أي نصوص الملائكة] ـ الملاحدةُ ، كما تأولوا نصوص المعاد ، واليوم الآخر .

وأبدوا لها تأويلاتٍ ليست بدون تأويلات الجهمية نصوص الصفات .

○ **وقالوا للمتأولين من الجهمية** :

بيننا وبينكم حاكم العقل .

فإن القرآن ، بل الكتب المنزلة مملوءة بذكر الفوقية ، وعلو الله على عرشه ، وأنه تكلم ويتكلم ، وأنه موصوف بالصفات . . . ؛

إلى غير ذلك من نصوص الصفات ـ التي إذا قيس إليها نصوصُ حشرِ هذه الأجساد ، وخرابِ العالم ، وإعدامِه ، وإنشاء عالمٍ آخرَ .

وجدتَّ نصوص الصفاتِ أضعاف أضعافها .

فهذه الآيات والأخبار الدالة على علو الرب تعالى على خلقه وفوقيته ، واستوائه على عرشه ، قد قيل : إنها تقارب الألف .

وقد أجمعت عليها الرسل من أولهم إلى آخرهم .

فما الذي سوغ لكم تأويلها ؟

وحرم علينا تأويل نصوص حشر الأجساد ، وخراب العالم ؟ .

فإن قلتم : الرسل أجمعوا على المجيء به فلا يمكن تأويله .

قيل : وقد أجمعوا على أن الله فوق عرشه . . . ؛

فإن منع إجماعهم هناك من التأويل ـ وجب أن يمنع هاهنا ـ

فإن قلتم: العقل أوجب تأويل نصوص الصفات ، ولم يوجب تأويل نصوص المعاد .

قلنا: هاتوا أدلة العقول التي تأولتم بها الصفات .

ونحضر نحن أدلة العقول التي تأولنا بها المعاد ، وحشر الأجساد ، ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى ؟ .

فإن قلتم : إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الرسل بالضرورة .

قلنا: وإنكار صفات الرب ، وأنه آمرٌ ناهٍ ، فوقَ سماواته . . . ؛ تكذيب لما علم أنهم جاؤوا به ضرورةً .

فإن قلتم : تأويلنا للنصوص التي جاؤوا بها لا يستلزم تكذيبهم وردَّ أخبارِهم .

قلنا: فمن أين صار تأويلنا للنصوص التي جاؤوا بها في المعاد ـ يستلزم تكذيبهم ، وردَّ أخبارِهم دون تأويلكم إلا لمجرد التحكم ، والتشهي .

فصاحت القرامطة ، والملاحدة ، والباطنية ، وقالت :

○ ما الذي سوَّغ لكم تأويل الأخبار وحرم علينا تأويل الأمر والنهي ، والتحريم ، والإيجاب ؟ .

ومورد الجميع من مشكاة واحدة .

فنحن سلكنا في تأويل الشرائع العملية نظير ما سلكتم في تأويل النصوص الخبرية .

قالوا : وأين تقع نصوص الأمر والنهي من نصوص الخبر ؟ .

○ **قالوا**: وكثير منكم قد فتحوا لنا باب التأويل في الأمر ، فأولوا أوامر ونواهي كثيرة صريحة الدلالة ، أو ظاهرة الدلالة في معناها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها .

○ فهلم نضعها في كفة ، ونضع تأويلاتنا في كفة ، ونوازن بينهما ، ونحن لا ننكر أنّا أكثر تأويلاً منهم وأوسع .

لكنا وجدنا بابًا مفتوحاً فدخلناه ، وطريقاً مسلوكاً فسلكناه ، فإن كان التأويل حقاً ـ فنحن أسعد الناس به .

وإن كان باطلاً ـ فنحن وأنتم مشتركون فيه ، ومستقل ، ومستكثر . فهذا من شؤم جناية التأويل على أصول الإيمان والإسلام »[1] .

١٢ ـ وللإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الوزير اليماني (٨٤٠هـ) كلام ينبغي الاطلاع عليه[2] .

قلت: لا إله إلا الله ، سبحان الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله لقد صدق هؤلاء الأئمة أئمةُ السنةِ والإسلام .

فلقد احتج طوائفُ أعداء الإسلام من الزنادقة والملاحدة بشبهات هؤلاء المتكلمين .

وفيما يلي عدة أمثلة لتكون شواهد قوانع لما ذكره هؤلاء الأئمة الأعلام ، ولاسيّما شيخ الإسلام وابن القيم الإمام :

● **المثال الأول**: أنه قد أبطل ابن سينا أحد دعاة القرامطة الباطنية نصوص المعاد بحجة أنها ظواهرُ شرعيةٌ ، وأنها لا يُحْتَجُّ بها في أمر المعاد كما

---

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٣٦٥ ـ ٣٧٠ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٤١ ـ ٤٣ .

(٢) انظر إيثار الحق على الخلق : ١٣٦ .

لا يُحْتَجُّ بظواهرَ شرعيةٍ في أمر الأسماء والصفات .

فجعل ابن سينا حجةَ المتكلمين وتأويلهم لنصوص الصفات حجةً لإبطال نصوص المعاد .

وقد ذكرنا نص ابن سينا وفيه عبرة للمتكلمين لو كانوا يعلمون[1] .

● **المثال الثاني** : أنه ذكر شيخ الإسلام أن أبا يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني المقتول (٣٣١هـ) على زندقته أحد دعاة الإسماعيلية سلك في كتابه : « الأقاليد الملكوتية » مسلك المتكلمين في تأويل المعاد والشرائع[2] .

● **المثال الثالث** : شهادة الغزالي واعترافه بأن القرامطة احتجوا بحجة المتكلمين ألف الغزالي في الرد على الباطنية قال فيه رداً على تأويلاتهم لنصوص المعاد والأحكام :

« . . . فإن ثلثي القرآن في وصف الجنة والنار ، والحشر ، والنشر ، مؤكد بالقسم والأيمان .

وأنتم مع ذلك تقولون : لعل تحت ذلك رمزاً . . . »[3] .

○ **وقال الغزالي أيضاً** :

« . . . إذ لا نجد فرقة ينقض مذهبها بنفس المذهب سوى هذه ، إذ مذهبُها إبطالُ النظر ، وتغيير الألفاظ عن موضوعاتها بدعوى الرموز ، وكل ما يتصور أن ينطلق به لسانهم إما نظر ، أو نقل .

○ أما النظر فقد أبطلوه ، وأما اللفظ فقد جُوِّزَ أن يراد باللفظ غير

---

(١) تقدم في ص: ٢/ ٣٠٦-٣١١ ، وقارنه بكلام الماتريدية في ص: ٢/ ٢٩٩-٣٠٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢/ ٣٥٤.

(٣) فضائح الباطنية : ٥٢ .

موضوعه فلا يبقى لهم معتصم »[1] .

قلت : هذا كان كلام الغزالي في الرد على القرامطة ، ثم حكى الغزالي حجةَ القرامطة وإلزامهم للمتكلمين .

○ **فقال** : « فإن قيل : فهذا ينقلب عليكم ، فأنتم تُجوِّزُون أيضاً تأويل الظواهر .

كما أولتم آية الاستواء ، وخبر النزول ، وغيرهما »[2] .

○ ثم أجاب الغزالي عن إلزام القرامطة فقال :

« قلنا : ما أبعد هذا القلب .

فإن لنا معياراً في التأويل :

وهو : أن ما دل نظر العقل ، ودليله على بطلان ظاهره ، علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك .

بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة ، فقد دل الدليل على بطلان الاستواء والنزول ،

فإن ذلك من صفات الحوادث .

فحُمِلَ على الاستيلاء ، وهو مناسب للغة .

○ وأما الحشر ، والنشر ، والجنة والنار .

فليس في العقل دليل على إبطاله ،

ولا مناسبة بين الألفاظ الواردة فيه ، وبين المعنى الذي أولوه عليه ، حتى يقال : إنه المراد .

(١ـ٢) المصدر المذكور : ٥٣ ، والأولى : (تنقض . . . يراد به) .

بل التأويل فيه تكذيب محض . . . »[1] .

قلت : تدبر أيها المسلم في كلام هذا الغزالي المتكلم وفي كلام هذا القرمطي الباطني الذي ألزم المتكلمين تأويل نصوص المعاد والأحكام ، وظاهر من كلام الفريقين - المتكلمين - والباطنية - قوةُ إلزام الباطنية واطرادهم للتأويل وضعف كلام المتكلمين ، وتناقضهم في تأويل بعض النصوص وعدم تأويل بعضها .

○ وأنهم فتحوا باباً لهؤلاء القرامطة الباطنية لتأويل نصوص المعاد والأحكام ؛ لأنه يجوز للقرامطة أن يقولوا :

❑ إذا استحال في عقولكم ظواهر نصوص الصفات فأولتم -

كذلك استحال في عقولنا ظواهر نصوص الحشر والنشر والأمر والنهي ، لأن تأويلها أسهل من تأويل نصوص الصفات ، واللغة إن تحتمل تأويلكم فأولى أن تحتمل تأويلنا .

○ كما يجوز لأهل السنة أن يَقْلِبُوا على هؤلاء المتكلمين حجتهم فيقولوا :

كيف تحتجون على القرامطة ، وأنتم أنفُسكم أبطلتم النظر الصريح والأثر الصحيح .

*** أما إبطالكم للنظر الصريح -**

فلأن الأدلة العقلية والفطرية على إثبات علو الله تعالى التي استدل بها أئمة السنة أمثال أبي حنيفة ، وأحمد بن حنبل والدارمي وابن خزيمة وغيرهم قد أبطلتم وقلتم : إنها أدلة وهمية كما سيأتي تفصيل ذلك[2] .

*** وأما إبطالكم للأثر الصحيح -**

---

(١) فضائح الباطنية : ٥٣ .

(٢) انظر ص : ٢/ ٥٤٦ .

فقد تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب موقفكم من نصوص الصفات وتلاعبكم بها مما يُبكي ويُضحك، وتبين للمسلمين أن هذا ليس موقف من يؤمن بها(*) .

○ فهذه النصوص الصحيحة المحكمة الصريحة مع تلك الكثرة الكاثرة والتواتر والتضافر بين الرد أو التأويل أو التفويض عندكم .

○ فهي ساقطة عن حيز الاحتجاج ، لأنها أدلة سمعية لفظية تخالف البراهين العقلية القطعية عندكم(*) .

○ وتقدم تصريحكم بأن نصوص العلو في الكتب السماوية لم تأت لتحقيق الاعتقاد بل لاستدراج العوام مصلحةً لدعوتهم ، وهذا عين إبطال الشريعة من أصلها كما فعل القرامطة وتقدم بلسان ابن سينا أنه قال : إذا كان هذا حال نصوص التوحيد فما بالك بنصوص المعاد فأبطل نصوص المعاد وأزالها عن سلطان الاحتجاج[1] .

○ كما فعلتم ذلك بنصوص العلو[2] .

○ **وأما قولكم** : إن لنا معياراً في التأويل ، وهو أن ما دل نظر العقل على بطلان ظاهره ـ أولناه . بشرط مناسبة التجوز واللغة .

فباطل لا حقيقة له في الواقع بل هو قولكم بأفواهكم لا تطبيق له في عملكم .

○ فقد تقدم أن تأويلاتكم تحريفاتٌ قرمطيةٌ ، وأن اللغة لا تساعد تأويلاتكم بل تخالفها أشد المخَالفة[3] .

---

(١) راجع ص : ٢/ ٢٩٩ـ٣٠٦ـ ٣٠٧ ـ ٣١١ .

(٢) انظر ص : ٢/ ٢٩٩ـ٣٠٦ ، ٣١١ـ٣١٧ .

(٣) انظر ص : ٢/ ٢٩٤ـ٣٣٧ .

(*) انظر ص: ٢ / ٧ ـ ٢١ ، وما بعدها .

وأن « الاستواء » بمعنى « الاستيلاء » لم يأت في كلام العرب[1] .

وأن لفظة « بيده» ولفظة « بيديّ» لم تأت في كلام العرب بمعنى القدرة[2] .

إذاً فتأويل هذه النصوص تحريفٌ قرمطيٌ لا تساعده لغة العرب قط .

○ فدل ذلك على أن معياركم منهار * وإلزام القرامطة إياكم ليس لكم منه فرار ، وإذا حرّفتم نصوص الصفات بحجة نظر عقلكم الفاسد ـ جاز للقرامطة تحريف نصوص المعاد بالأولى . فانهار بنيانكم الذي بنيتم على شفا جرف هار ، ولا محيد لكم من إلزام القرامطة إلا أن ترجعوا إلى العقيدة السلفية المحضة التي هي حصن حصين متين رصين لا يرام .

● **المثال الرابع** : أنه قد ارتكب ابن شجاع البلخي الثلجي الحنفي المريسي (٢١٦هـ) حيلة ماكرة لإسقاط أحاديث الصفات وردها ، فزعم عدواناً وبهتاناً : أن الزنادقة وضعت اثني عشر ألف حديث وروجوها على المحدثين[3] .

○ ولما جاء دور الرازي فيلسوف الأشعرية (٦٠٦هـ) زاد الطين البلة وادّعى ذلك حتى على البخاري ومسلم .

فلم ينج منه حتى «الصحيحان» اللذان هما أصح كتب الإسلام بعد كتاب الله على الإطلاق[4] .

○ ولماجاء دور الكوثري أحيا تلك المقالة الفاجرة وذب عنها ودافع عن أصحابها وزاد من عند نفسه أن العقيدة الوثنية ـ يعني عقيدة إثبات الصفات لله تعالى ـ دخلت على المحدثين من زمن التابعين إلى يومنا هذا .

كما تقدم تفصيل ذلك مع قلع نسج الكوثري وسلفه[5] .

---

(١) انظر ص : ٢/ ٣١٧ـ٣١٩ .

(٢) انظر ص : ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠ .

(٣ـ٥) انظر ص : ١/ ٢٧٦ـ٢٧٧ ، ٣٧٦ ـ ٣٩٤ ، ٢/ ١٥ .

ولما فتح هؤلاء باب الشر والكذب وادعاء أن العقيدة السلفية التي سموها الوثنية ـ دخلت على المحدِّثين من طريق الزنادقة والملاحدة ـ هان على كل ملحد وزنديق التَّشَبُّثُ بهذا المبدأ في كل أصل من أصول الإسلام إذا شاء ؛

وقد وقع هذا حتى على اعتراف الكوثري ؛

○ فقد أخذ المستشرقون وغيرهم من الملحدين المنتسبين إلى الإسلام بهذه الحيلة الكافرة ؛

○ وقالوا : إن عقيدة رفع عيسى عليه السلام إلى السماء حيّاً إنما كانت عقيدة النصارى ولكنهم بثوها في المسلمين[1] .

○ وقد تولى الكوثري الرد على هذه الحيلة فأجاد ولكنه تناقض ؛

لأن كلامه في الرد على منكري نزول عيسى عليه السلام ينقلب حجةً عليه في باب الصفات وقد تقدم تفصيلُ ذلك[2] .

○ **فانظر يا رعاك الله !** .

كيف يفتح هؤلاء أبواب الشر والإلحاد والزندقة لأنواع من المشركين والكفار؟ .

فدخلوا على المتكلمين بسهولة ويسر من تلك الثغور التي فتحوها لهم فغزاهم أعداء الإسلام بسلاحهم الذي وفروه ، وعتادهم الذي أعدوه .

● **المثال الخامس**: أنه قد حكم المتكلمون على أخبار الصفات بأنها أخبار آحادٍ ، وهي ظنية لا تصلح للاحتجاج في باب العقيدة .

○ فأخذ بعض المغرضين بهذا المبدأ في دعم إنكارهم لنزول عيسى عليه

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١٤٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢/١٤٣ ـ ١٤٤ .

السلام بحجة أن أحاديث نزوله أخبارُ آحادٍ لا تصلح للاحتجاج في العقيدة[1].

فهذا ـ كما ترى ـ من شؤم ما كسبت أيدي المتكلمين .

● **المثال السادس** : أنه قد أخذ هؤلاء المغرضون بمبدأ آخرَ للمتكلمين ، فقالوا : لو سلم أن أحاديث نزول عيسى عليه السلامُ قطعيةُ الثبوت ولكنها ظنيةُ الدلالة ؛ فليست من قبيل المحكمات التي لا تحتمل التأويل[2] فانظر كيف دخل أعداءَ الإسلام من ثغرات المتكلمين ؟ .

● **المثال السابع** : ما أخذ هؤلاء المغرضون المنكرون لنزول عيسى عليه السلام بمبدأ المتكلمين : من أن الأدلة السمعيةَ ظنيةٌ لا تؤخذ منها العقيدة كل ذلك باعتراف الكوثري[3] .

وقد رد الكوثري على مزاعمهم وأجاد في الرد وتمسك بحجج أهل السنة ولكن تلك الحجج كلها تنقلب حجةً عليه ، وعلى خلطائه من المتكلمين الماتريدية والأشعرية الذين أسسوا مبادئ هذا الشر والفساد ، وفتحوا الأبواب لهؤلاء الملاحدة .

● **المثال الثامن** : أنه قد حرف هؤلاء المتكلمون الأحاديث المتواترة الدالة على صفة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا ، وعطلوا هذه الصفة بتأويلهم إلى نزول الأمر ، ونزول الملائكة ـ إلى غير ذلك من التأويلات[*] .

فهان الأمر على الميرزا غلام أحمد القادياني المتنبي الكذاب الدجال إمام

---

(١) انظر نظرة عابرة : ١١١ .

(٢) انظر نظرة عابرة : ١٢٣ .

(٣) انظر المرجع السابق : ٨٠ .

(*) انظر ما سيأتي في ص٣/ ٣٢ـ٣٣ .

الفرقة القاديانية الكافرة (١٣٢٦هـ)[١] .

وكان هذا الضال الدجال الهالك الحالك ، الخبيث الباهت الآفك في بداية أمره مناظراً للحنفية يذب عن الحنفية ضد أهل الحديث في الهند[٢] .

○ وكان جندياً من جنود المتكلمين ولا سيما الماتريدية منهم خبيراً بأصولهم وكان حنفياً محتالاً ماهراً عارفاً بالحيل الحنفية[*] .

○ فكان يعرف كيف يُحرّف الإسلام وكيف يُدْخِلُ الإلحادَ والزندقةَ على الإسلام والمسلمين فأخذ بتأويلاتهم وتحريفاتهم لنصوص الشرع .

□ فقد قال العلامة أنور شاه الكاشميري الديوبندي (١٢٥٢هـ) :

« . . . ثم أقبل - [يعني هذا القادياني المتنبي الكذاب] - على سائر النصوص البينة والأحاديث الصريحة ، الواردة في نزول عيسى ابن مريم عليه السلام ، فجعل يلعب بها ، ويتخبط في تحريفها خبط عشواء .

(١) كان هذا الكافر قد قرأ النحو والصرف والمنطق والحكمة واشتغل بالدنيا وخدم الدولة الإنجليزية وتظاهر بالذب عن الإسلام ، وادعى أولاً أنه ملهم ، ثم ادعى أنه مجدد القرن الثالث عشر ، ثم ادعى أنه المهدي ، ثم ادعى أنه هو المسيح الموعود به ، وأن عيسى ابن مريم عليه السلام توفي ، ثم ادعى النبوة ، بل ادعى أفضليته على الأنبياء ، ثم صار بينه وبين العلامة ثناء الله الأمرتسرى (١٣٦٧) السلفي - ترجمته في نزهة الخواطر : ٨/ ٩٥-٩٦ » عام ١٣٢٦هـ) - مباهلة وتحداه أن يموت الكاذب في حياة الصادق ، فمات القادياني الكذاب في حياة هذا العالم السلفي سنة (١٣٢٦هـ) بالهيضة الوبائية وعاش هذا العالم السلفي إلى سنة (١٣٦٧هـ) والحمد لله راجع نزهة الخواطر : ٨ / ٣٤٠-٣٤٥ وهكذا فضحه الله وأخزاه .
وانظر عن القاديانية : القاديانية للعلامة إحسان إلهي ظهير رحمه الله تعالى .

(٢) انظر جريدة : « الإسلام » لاهور باكستان العدد : ٤٢ ، ج : ١٣ ، ص١/ ١٧٣ ، بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٤٠٧هـ فتجد هناك عجائب وغرائب .

(*) فيه إشارة إلى أن حركة القاديانية امتداد لصنيع متعصبة الحنفية المبتدعة الذين يعاملون الإمام معاملة النبي ﷺ . راجع ص ٢/ ٥٨٧-٥٩١ .

فزعم : أن مراده ﷺ من نزول عيسى عليه السلام من جميع هذه الأحاديث : نزول مثله ـ لا عين عيسى ابن مريم النبي الإسرائيلي ؛ فإنه قد مات . . . »[1] .

قلت : تأويل هذا الدجال المحتال لأحاديث نزول عيسى عليه السلام نظير تأويلات الماتريدية لأحاديث نزول الرب تعالى إلى السماء الدنيا فهذا أيضاً من جناية المتكلمين وفتحهم الباب للدجالين المحتالين * اللجاجين المختالين *

هذه كانت بعض الأمثلة لبيان أن هؤلاء المتكلمين يُخْرِبُون بيوتهم بأيديهم ويعطون العتاد للملاحدة ليدخلوا عليهم وفي ذلك عبرة ، والله يهدي السبيل .



(١) انظر التصريح بما تواتر في نزول المسيح : ٤٣ .

○ **الوجه التاسع :**

أن نطالب الماتريدية بتوفير شروط التأويل .

ونناقشهم فيما يقبل التأويل وما لا يقبله ، ببيان أنواع التأويل الباطل .

وتحقيق أن نصوص الصفات مما لا يقبل التأويل بحال لا قطُّ ، ولا عوضُ . والكلام معهم في مقامات ثلاثة :

○ **المقام الأول :**

في أننا نطالبهم بتَوَفرِ شروطٍ تُوجِبُ تأويلَ النصوص :

ودونها خرط القتاد ، فلا يجدون إليها سبيلاً .

○ لأن صرفها عن ظاهرها اللائق بالله تعالى وجلاله وتأويلها عن حقيقتها المفهومة إلى باطن يخالف ظاهرها ، وإلى مجاز يخالف الحقيقة[1] .

○ لابد فيه من أربعة أشياء ، وذلك بعد تسليم جواز المجاز فيما نحن فيه جدلاً[2] .

---

(١) **الحقيقة** : فعيلة بمعنى فاعل ، لغة : من حق : إذا ثبت .
واصطلاحاً : هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب .
وضدها : المجاز : وهو : مفعل بمعنى فاعل : لغة : من جاز : إذا تعدى .
واصطلاحاً : اسم لما أريد به غير ما وضع له ، لمناسبة بينهما .
انظر : تعريفات الجرجاني : ١٢١، ٢٥٧-٢٥٨ .

(٢) وإلا فلا يجوز القول بجواز المجاز في كتاب الله فضلاً عن صفات الله ، وكنت قد كتبت مبحثاً في إبطال المجاز ولكني لم أنشط لتبييضه واكتفيت بإبطال التأويل ولكن أحيل القراء الكرام إلى مباحث قيمة إلى الغاية في كتاب الإيمان : ٨٣-١١٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٧/ ٨٧، ١١٩ ، والرسالة « المدنية» في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله تعالى وهي مطبوعة في آخر « الحموية » كما هي مطبوعة محققة ، ومطبوعة أيضاً ضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٣٥١-٣٧٤ ، وكلها لشيخ الإسلام ، وشيخ الإسلام شيخ الإسلام . =

أحـــدهــا : أن يكـون ذلك اللفظ مستعملاً بالمعنى المجازي ؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف بلسان العرب .

○ فلا يجوز أن يراد منه خلاف لسان العرب أو خلاف الألسنة كلها ، وإلا فيمكن لكل مبطل أن يفسِّرَ أي لفظ بأي معنى ليحرف بذلك الإسلام .

ثانيـهـا : أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه في التركيب الذي فيه نزاع بيننا وبين المؤولين ؛

○ فإنه إذا كان اللفظُ في تركيب من التراكيب مستعملاً في معناه المجازي لم يجز حمله على المجاز في تركيب آخر بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء ، فلابد من دليل آخر ومرجح لحمله على المجاز في التركيب المتنازع فيه خاصةً .

ثالثـهـا : أنه لو فرضنا وجود الدليل الخاص والمرجح فلابد أيضاً سلامته عن المعارض ؛ لأنه إذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة ـ امتنع تركها وحملها على المجاز .

رابعـهـا : أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام ، وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته ـ

○ فلابد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته ، وإنما أراد مجازه :

= وللإمام ابن القيم رحمه الله تحقيقات بديعة فأبطل القول بالمجاز في « ٥١ » وجهًا ثم زاد «٢٥» وجهاً آخر ؛ ثم ذكر عدة أمثلة ادعى المتكلمون فيها المجاز فأبطلها . انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٢٤١-٢٨٧ ، ٢٩٢-٣٠٧ ، ٣٠٧-٤٥٣ ، الطبعة الجديدة و ٢٣١-٤٣٧ ، ط/ دار الكتب العلمية ، وللعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ) رحمه الله رسالة مفيدة بعنوان « منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز » مطبوعة في آخر أضواء البيان ، وفي هذه كفاية وزيادة لمن أراد الهداية والسعادة .

فإن الله تعالى جعل القرآن نوراً وهدى وبياناً وشفاءً لما في الصدور .

وأرسل الرسل لتبين لهم ما نزل إليهم ، وتحكم بينهم فيما اختلفوا فيه لتتم حجة الله عليهم .

○ والرسول العربي الأمي خاتم الأنبياء والمبعوث بأفصح اللغات وأبين الألسنة وأوضح العبارات وأنصح للأمة وأبين للسنة .

○ فلا يمكن ولا يجوز عليه أن يتكلم بكلام لا يريد ظاهره ثم لا يبين ذلك(1) .

❑ فمن جوز ذلك على الأنبياء والرسل وعلى خيار أصحابهم .

فقد أبطل النبوة وأسقط الرسالة وحرف الشريعة وأدخل الزندقة والإلحاد في صميم الإسلام ، كما فعل القرامطة الباطنية وغيرهم من الكفرة .

○ ولا شك أن هذه الشروط ليست متوفرةً في نصوص الصفات التي أوّلتها الماتريدية وحرفوها وعطلوا ما دلت عليه ؛

○ إذاً تأويلها ـ والحال هذه ـ تحريف محضٌ ، وتكذيب بحتٌ لها .

○ **المقام الثاني :**

في ذكر ضابط دقيق لما يقبل التأويل وما لا يقبله .

وهو أن وضع الكلام ليس إلا للدلالة على مراد المتكلم .

---

(1) راجع المدنية : ٣٩ـ٤٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٣٦٠ـ٣٦١ ، وانظر تفصيل هذه الشروط في الصواعق المرسلة : ١/ ٢٨٨ـ٢٩٥ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٢٩ـ٣٢ ، ط : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، و : ١/ ٤٣ـ٤٦ ، ط : السلفية ، تصحيح محمد بن حامد الفقي ، ومحمد بن عبد الرزاق حمزة .
والقصيدة النونية : ٨٧ـ٩٠ ، وشرحها : توضيح المقاصد : ٢/ ١٥ـ٢٤ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٧٤ـ٧٥ ، وشرح النونية للدكتور محمد بن خليل هراس : ١/ ٢٧٤ـ٢٨٠ .

❑ فالكلام ثلاثة أقسام :

○ **القسم الأول** : ما هو نص في مراد المتكلم لا يحتمل غيره .

○ **والقسم الثاني** : ما هو ظاهر في مراده وإن احتمل أن يريد غيره .

○ **والقسم الثالث** : ما ليس بنص ولا ظاهر في مراده ، بل هو مجمل يحتاج إلى بيان .

○ **فالقسم الأول** : يستحيل عليه دخول التأويل ، وتحميله التأويل كذب ظاهر على المتكلم .

○ وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها ، كنصوص آيات الصفات ، والتوحيد .

○ فهذه النصوص دلالتها على مرادها كدلالة العشرة والثلاثة ، والشمس والقمر ، والليل والنهار ، والبر والبحر ، والخيل والبغال ، والحمير ، والبقر والغنم ، والذكر والأنثى على مدلولاتها .

❑ **فهذا القسم إن سلِّط التأويلُ عليه ـ**

عاد الشرع كله مؤولاً ؛

لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً ، وأكثرها وروداً ، ودلالةُ القرآن عليه متنوعة غاية التنوع ؛

○ فقبول ما سواه للتأويل أقرب وأسهل من قبوله بكثير ،

ولهذا لما سلّطَت الجهمية التأويلَ على نصوص الصفات ـ سلَّطَتِ الباطنيةُ التأويلَ على نصوصِ المعاد والأحكام .

○ **وأما القسم الثاني** : فهذا يُنظرُ في وروده :

فإن اطرد استعماله على وجه واحد ـ استحال تأويله بما يخالف ظاهره ، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء نادراً خارجاً عن نظائره منفرداً عنها .

○ فيؤول حتى يُرد إلى نظائره .

وتأويل هذا النوع ـ في هذه الصورة الشاذة ـ غير ممتنع ؛

لأنه إذا عُرف ـ من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارد استعماله ـ معنى ألفه المخاطب ؛

○ فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع بما عهد من عرف المخاطب إلى عادته المطردة .

○ وهذا هو المعقول في الأذهان ، والفطر وعند كافة العقلاء .

وقد صرح أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه ـ

إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه .

❑ **وبناء على هذا نقول** : لو سُلِّم أن نصوص الصفات من هذا القسم الثاني ـ أيضاً لا يمكن تسليط التأويل عليها ؛

لأن نصوص استواء الله تعالى على عرشه وفوقيته على خلقه ، وندائه ورؤيته كلها مطردة على وجه واحد .

فلم يأت في موضع واحد منها لفظة : « استولى » ولم يأت في موضع واحد لفظ : « أمرنا من ينادي » .

○ وإذا تأملتَ نصوص الصفات ـ التي لا تسمح الجهمية بأن تسميها نصوصاً وأدلة قطعية فإذا احترموها قالوا : ظواهر سمعية وأدلة لفظية وقد عارضتها البراهين القواطع العقلية ـ

وجدْتَّها كلَّها من هذا الباب ، فاعتبروا يا أولي الألباب .

○ **وأما القسم الثالث** : فهذا لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي بينه .

وقد يكون بيانه معه ، وقد يكون منفصلاً عنه .

○ **المقصود** : أن الكلام الذي هو عرضة للتأويل هو الكلام المجمل الذي له عدةُ معانٍ ويحتمل احتمالاتٍ ، وليس معه ما يبين مراد المتكلم .

○ فهذا النوع فيه مجال واسع للتأويل .

❑ ولكن ـ والحمد لله وله المنة والفضل وله الحجة البالغة ـ ليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع من الجمل المركبة شيء .

بل إذا تأمل من بصَّره الله تعالى طريقة القرآن والسنة وجدها متضمنة لرفع ما يوهم الكلام من خلاف ظاهره[1] .

○ إذاً جميع نصوص الصفات ليس من قبيل ما يقبل التأويل ؛ فلا يصح تأويلها بحال من الأحوال ؛

○ لأن تأويلها تحريف لها وتعطيل لما دل عليها كما سبق تحقيقه .

○ **المقام الثالث :**

في أنواع التأويل الباطل ، وأن تأويلات الماتريدية لنصوص الصفات من التأويل الباطل .

❑ **للإمام ابن القيم رحمه الله** كلام قيّم في هذا الموضوع حاصله ما يلي :

---

(١) مأخوذ هذا المبحث القيم من كلام ابن القيم في كتابه القيم : الصواعق المرسلة : ١/ ٣٨٢ـ ٣٨٩ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٤٤ـ٤٦ ، الطبعة الجديدة ، و: ١/٦٦ـ٧٢ ، الطبعة القديمة و: ٤٥ـ٤٧ دار الكتب العلمية .

○ وبالجملة : فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة - هو التأويل الصحيح ، وهو تفسير النصوص وتوضيحها لا عزلها ولا تحريفها ولا حملها على المجاز .

○ وتأويل الباطل الفاسد هو ما خلف ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .

والتأويل الباطل أنواع :

❑ **النوع الأول** : ما لم يحتمله اللفظ بوضعه .

كتأويل قوله ﷺ : « **حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله** - [أي في جهنم] - ، **فتقول : قط قط ، فهنالك تمتلئ ويُزْوى بعضها إلى بعض** . . » الحديث[1] .

بأن « الرِّجْل» جماعة من الناس . مع أن هذا لا يعرف في شيء من لغة

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : انظر صحيح البخاري ٤/ ١٨٣٦ ، كتاب التفسير ، سورة : ق ، وصحيح مسلم : ٤/ ٢١٨٧ ، واللفظ له ، وانظر ما يأتي في ص: ٢/ ٣٨٣ .

وقد ارتكب المؤولون عجائب من التحريفات لهذا الحديث الصحيح ، وادعى ابن فورك أنه غير ثابت كما ادعى ابن الجوزي بأنه محرف من « قدمه» ولهم تحريفات عجيبة لقوله : «قدمه» أيضاً ، ويظهر ميل الحافظ ابن حجر إلى عدم تأويله ، وقد دافع عنه ورد على من طعن فيه بقوله : « وهو مردود لثبوتها في الصحيحين » ، كما رد رداً صريحاً على بعض التأويلات : انظر فتح الباري : ٨/ ٥٩٦ ، وراجع أيضاً إلى عمدة القاري : ١٩/ ١٨٨ ، وانظر ٢/ ٤٩٤ .

قلت : قاتل الله التأويل ما أسرع دبيبه إلى القلوب حتى تأثر به أمثال الإمام ابن حبان مع جلالته وإمامته ودفاعه عن السنة وأهلها فله أيضاً نصيب في تأويله . انظر الإحسان بترتيب ابن حبان : ١/ ٢٤٣ ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

العرب البتة[1] .

□ **النوع الثاني** : ما لم يحتمله اللفظ ببينته الخاصة من تثنية أو جمع ، وإن احتمله مفرداً ؛

كتأويل قوله تعالى : ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾[2] بالقدرة[2] .

□ **النوع الثالث** : ما لم يحتمله سياقه وتركيبه ، وإن احتمله في غير ذلك السياق .

كتأويل قوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ** ﴾[3] ، بأن المراد من إتيان الرب إتيان بعض آياته التي هي أمره .

---

(١) **قلت** : وجدت عند كثير من علماء اللغة كون لفظ : « الرجل » بمعنى جماعة من الجراد . قال الخليل الفراهيدي (١٧٥هـ) : « الرجل : القطيع من الجراد ونحوه من الخلق » . كتاب العين : ٦/ ١٠٢ .
وكذا قال أبو عبيد الهروي (٢٢٤هـ) في غريب الحديث : ٤/ ٢٢٢ .
وانظر أيضاً : جمهرة اللغة لابن دريد : ٢/ ٨٣ ، تهذيب اللغة للأزهري : ١١/ ٣٠ ، مجمل اللغة لابن فارس : ٢/ ٤٢٢ ، الصحاح للجوهري : ٤/ ١٧٠٤ ، لسان العرب لابن منظور : ١١/ ٢٧٢ ، القاموس للفيروز آبادي : ١٢٩٨ ، تاج العروس للزبيدي : ٧/ ٣٣٨ .
فإن صح هذا النقل عن العرب فلا يصح كلام الإمام ابن القيم في التمثيل لهذا النوع ولكن نحن على يقين أن لفظ « الرجل » في هذا الحديث ليس المراد منه « جماعة من الجراد والخلق » . بدليل الضمير الراجع إلى الله تعالى ، وبدليل الرواية الأخرى : « **قدمه** » وبدليل قوله ﷺ « **الجبار** » ، وبدليل « **يضع رب العزة** » وغيرها من القرائن القاطعة بأن المراد رجل الله تعالى وقدمه لا غير ، فيكون هذا مثالاً لما جاء لفظ بمعنى في تركيب من تراكيب العرب ولكن لا يصح حمله على ذلك المعنى في تركيب آخر ، وهو النوع الثاني من التأويل الباطل ، فالأولى في التمثيل لهذا النوع الأول تحريفهم لنصوص :
«استوى» إلى « استولى» لأن هذا لم يأت في لسان العرب كما سيأتي إن شاء الله تعالى في ص : ٣/ ٢٤ ـ ٢٧ .

(٢) ص : ٧٥ ، وسيأتي تحقيقه مفصلاً في ص : ٣/ ٦١ ـ ٦٥ .

(٣) الأنعام : ١٥٨ .

فإن هذا التأويل باطل ؛ لأن سياق هذه الآية يأباه كل الإباء .

لأن إتيان بعض الآيات مذكور في هذه الآية بنصها .

○ **فحمل إتيان الرب على إتيان بعض آيات الرب مفسد لمضمون الآية** مع كون هذه الآية مشتملة على التقسيم ، والترديد ، والتنويع .

❑ **النوع الرابع** : ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب .

وإن ألف في الاصطلاح الحادث .

○ **وهذا موضع زلت فيه الأقدام * وضلت فيه الأفهام ***

فحملوا كثيراً من نصوص الكتاب والسنة على المصطلحات المبتدعة التي اخترعها المتكلمون ، ولم تُعرف في لغة العرب ولاسيما في لغة الكتاب والسنة .

○ فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله وشهادة الزور عليهما ما حصل .

كتأويل قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ** ﴾[1] .

بأن المعنى : « أقبل على خلق العرش » .

فإن هذا لا يعرفُ في لغة العرب ، بل ولا غيرها من الأمم .

○ **وهو باطل من وجوه :**

* **منها** : أنه تكذيب لله ولرسوله ﷺ .

فقد قال الله تعالى : ﴿ **وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ** ﴾[2] .

---

(١) الأعراف : ٥٤ ، ويونس : ٣، والرعد : ٢ ، والفرقان : ٥٩ ، والسجدة : ٤ ، والحديد : ٤ .

(٢) هود : ٧ .

وذلك قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة .

كما قال رسول الله ﷺ : « **كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة** » قال : «**وكان عرشه على الماء**»[1] .

❑ وقد كفى المؤولين إثماً وتحريفاً مثلُ هذه التأويلات التي تقتضي تكذيب الله ورسوله ﷺ وحسبها بطلاناً وفساداً .

❑ **وأكثر تأويلات القوم من هذا الطراز .**

* **وسيمر بك ما هو قرةُ عينٍ لكلِ موحدٍ متبعٍ للسنة ، وسخنةُ عينٍ لكلِ ملحدٍ متبعٍ للبدعة من كشف أسرارهم وهتك أستارهم .**

○ ليعلم المسلمون أن هؤلاء المتكلمين مكَذِّبُون لله ولرسوله ومفترون عليهما وشاهدون عليهما شهادة الزور ، ومحرفون لكثير من نصوص الكتاب والسنة ، ومعطلون لكثير من صفات الله العليا الكمالية ، وهم لا يشعرون .

❑ **النوع الخامس** : ما ألف استعماله في ذلك المعنى الذي يريده المؤول ، ولكن في غير التركيب الذي ورد به النص الذي يريد المؤول أن يحرفه إلى المعنى الذي ورد استعماله في غير تركيب هذا النص .

○ **وهذا من أقبح الغلط ، وأوقع النمط وأبشع التلبيس وأشنع التدليس وعجيب التحريف وغريب التخريف .**

* كقول المعطل في قوله تعالى : ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾[2] :

○ إن للعرش سبعة معان[3] : ، منها : « الملك» مثلاً .

وللاستواء خمسة معان[3] منها : « التمام» مثلاً .

---

(١) رواه مسلم : ٤/ ٢٠٤٤ ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٢) طه : ٥ .

(٣) وقد تشبث الكوثري المموه بهذا التمويه والتشويه . انظر ص : ٣/ ٨ ، ٣/ ١٦ .

فيكون المعنى : « بخلق العرش والسماوات والأرض ظهر تمام الملك . . »[1] .

❏ **فيقال لهذا الجاهل المتجاهل، الظالم المتعالم الفاتن المفتون :**

* إن قولك هذا تلبيس على العوام وتمويه على الجهال وكذب ظاهر .

فإنه ليس لعرش الرحمن ـ الذي استوى عليه ـ في هذه الآيات وفي هذا السياق ، وهذا التركيب مع كون « العرش » محلى بلام العهد ـ إلا معنى واحد :

○ وهو عرش الرب الرحمن تبارك وتعالى الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل ، وأقرت به الأمم إلا من نابذ الرسل وما أنزل عليهم من الكتب وكذا ليس للاستواء في تلك الآيات البينات الواضحات المحكمات وفي هذا التركيب وهذا السياق ـ مع كون : « استوى » معدى بأداة « على » إلى معنى واحد : وهو العلو والارتفاع .

* وإن كان للعرش المطلق ، والاستواء المطلق عدة معان في الجملة في تراكيب أخرى وسياق آخر .

❏ فالعرش والاستواء في هذه الآيات وهذا التركيب وهذا السياق ليسا إلا ما ذكرنا ، فتأويل العرش والاستواء إلى غير ذلك من المعاني تحريفٌ وتخريف وتكذيبٌ وتخريبٌ وتلبيسٌ وتدليسٌ وتبديلٌ وتمويهٌ[2] .

○ **لا يجدي عليكم إلا مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا .**

❏ **النوع السادس** : ما كان مخالفاً للفظ الذي اطرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى الذي يريده المؤول .

أو عهد استعماله فيه نادراً .

---

(١) انظر كتاب التوحيد للماتريدي : ٧٣ .

(٢) انظر التفصيل في ص : ١/٤٤٦ ـ ٤٥٤ .

❑ فحمل المعنى الذي اطرد استعماله وعهد وتبادر على غيره ليس إلا تلبيساً وتدليساً يناقض البيان والهداية بل هو من أمحل المحال وعين الضلال والإضلال ، فإنه لو أريد من ذلك النص المعنى غير المعهود المتبادر المطرد استعماله ـ حفّ بالقرائن التي تبين للسامع المراد منه ، لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف المتبادر ، وهذا أمر لابد منه للتفاهم والتخاطب .

○ **ومن تأمل لغة العرب وكمالها وحكمة واضعها ـ تبين له صحة ذلك**

* **مثاله** : قوله تعالى : ﴿ **وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا** ﴾[1](*) .

* مع تأكيد الفعل بالمصدر الذي يستأصل احتمال كل مجاز وتأويل ، وتخصيص عبده موسى بن عمران عليه الصلاة والسلام بأنه كليمٌ الله يقوي اعتبار الحقيقة .

* **ومثله** : قوله ﷺ : « **ما منكم من أحد إلا وسيكلمه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجمان** »[2] .

* وفي رواية : « **ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، ليس بينه وبينه ترجمان ، ولا حجاب يحجبه** »[3] .

○ وهذا شأن أكثر نصوص الصفات إذا تأملها مَنْ شَرَح الله صدره

---

(١) النساء : ١٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري في الرقاق : باب من نوقش في الحساب عذب : ٥/ ٢٣٩٥ ، ومسلم : ٢/ ٧٠٣، ولفظه : « ... **وليس بينه وبينه ترجمان** » .

(٣) أخرجها البخاري في التوحيد باب قول الله تعالى : ﴿ **وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ ٦/ ٢٧٠٩ـ٢٧١٠ ، وباب : كلام الرب عزوجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم : ٦/ ٢٧٢٩ ، ولكن بدون قوله : « **ولا حجاب يحجبه** » من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

(*) **قلت** : ذكر هذه الآية لا يصح مثالاً لهذا النوع ، بل هو مثال للنوع الرابع ؛ لأن حمل نصوص الكلام على الكلام النفسي تحريف من قبيل حملها على المصطلحات المبتدعة بعد عهد التنزيل . انظر ص : ٣/ ٨ـ١٢٣ .

لقبولها، وفرح بما أنزل على رسول الله ﷺ .

○ ويراها قد حُفَّت من القرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين .

❑ **النوع السابع [(١)] : كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال .**

كتأويل قوله ﷺ : « ... **حتى يضع الجبار فيها قدمه** »[(٢)] - بأن المراد من «الجبار» إبليس عليه اللعنة ، والمراد من « القدم» قدم[(*)] إبليس ، لأن إبليس أبي واستكبر فصار جباراً[(٣)] .

وهذا تحريف محض وتخريف بحتٌ .

❑ **لأنه يرجع على أصل النص بالإبطال .**

○ **لأن الحديث روي بلفظ : « ... فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها ...»**[(٤)] .

○ **وبلفظ : « ... حتى يضع الله تبارك وتعالى رجله ...»**[(٥)] .

○ **وبلفظ : « حتى يضع رب العزة فيها قدمه ...»**[(٦)] .

---

(١) **تنبيه** : ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله ههنا حديث : « **أيما امرأت نكحت نفسها بغير إذن وليها ...**» مثالاً لهذا النوع السابع ، ولكني تركته لأنه لا يتعلق بأحاديث الصفات وأوردت حديث وضع القدم ليتناسب مع موضوعنا العقدي .

(٢) رواه ابن خزيمة في كتاب التوحيد : ١/ ٢٠٧-٢٠٨ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وأصل الحديث متفق عليه تقدم تخريجه في ص : ٢/ ٣٧٨ .

(٣) ذكره الحافظ في الفتح : ٨/ ٥٩٦ ، وشن الغارة عليه .

(٤) رواه البخاري : التفسير سورة : ق : ٤/ ١٨٣٦ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) رواه مسلم : ٤/ ٢١٨٧ ، عنه .

(٦) رواه البخاري في الأيمان والنذور ، باب الحلف بعزة الله ... ، ٦/ ٢٤٥٣ ، عن أنس رضي الله عنه ، ومسلم ٤/ ٢١٨٨ .

(*) **قلت** : يلزم من هذا التحريف والتخريف هذيان آخر : وهو أن إبليس لا يكون من أهل النار بكامله ، بل تكون قدمه في النار فقط ، وقدمه لا تكون في النار أيضاً إلا بعد قول جهنم : ﴿ **هل من مزيد** ﴾ سبحان الله ! سبحان قاسم العقول !!

○ **وبلفظ** : « **... حتى يضع فيها رب العالمين قدمه ...**»[1] .

○ **وبلفظ** : « **... حتى يضع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه ...**»[2] .

❑ فكيف يمكن هذا المحرفَ المخرفَ : أن يقول : إن المراد من الجبار ، إبليس مع هذه النصوص الصريحة المحكمة الصحيحة .

○ ولا يرتكب هذه الجريمة إلا من تعلم التدليس والتلبيس من إبليس .

○ وأنت إذا تأملت عامة تأويلات الماتريدية ـ لرأيتها من هذا الجنس ، بل أشنع وأبشع ، وهكذا يُخْزِي الله المغرضين الممرضين أهل الغرض والمرض .

❑ **النوع الثامن** : تأويلَ اللفظ الذي له معنًى ظاهر لا يُفهم منه عند إطلاقه سواه ـ بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا من اصطلح عليه من أهل الكلام والفلسفة مثلاً .

* كتأويل لفظ «الأحد» الذي يفهم الخاصة والعامة معناه .

○ فجاء أهل الكلام والفلسفة فحرفوه إلى معنى خفي اصطلحوا عليه وهو : الذات المجردة عن الصفات .

❑ فإن هذا محال وجوده في الخارج ، وإنما يفرضه الذهن ويتصوره تصوراً فرضياً ، ولو سلم إمكانه في الخارج لا يعرفه الناس إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جداً، فحمل نصوص الشريعة على تلك المصطلحات المبتدعة تحريف وهذيان وبهتان وعدوان لا يرتكبه إلا المحرّفون المخرّفون * المعطلون *[3] .

---

(١) رواه البخاري أيضاً : التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ٦/ ٢٦٨٩ عنه .

(٢) رواه مسلم : ٤/ ٢١٨٧ ، عنه .

(٣) **قلت** : هذا النوع يرجع إلى النوع الرابع !؟! .

□ **النوع التاسع** : تأويل المعنى الذي هو في غاية العلو والشرف والعظمة والكبرياء والجلال.

بالمعنى الذي هو أحط من الأول بكثير وأنزل منه بمراحل .

* كتأويل الماتريدية علو الرب تعالى على خلقه ، وفوقيته على عباده بعلو الشرف ، وفوقية الشرف والمكانة .

لا أنّ الله تعالى فوق عباده عالٍ على خلقه حقيقةً.

بل الله تعالى عندهم لا فوق العالم ولا تحته ولا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه .

إلى آخر الهذيان والحماقة ، كما ارتكب ذلك الماتريدية ، وزملاؤهم وشيوخهم القرمطية الباطنية الجهمية[1] .

○ فهؤلاء جعلوا فوقية الله تعالى وعلوه على خلقه فوقية معنوية وعلواً ذهنياً كفوقية الدرهم على الفلس ، وعلو الذهب على الخشب ، والفضة على القضة ، وهذا كقول مُغَفَّل أحمقَ للسلطان : أنت أشرف من الكناس ، والخباز والبزار ، وأعلى قدراً من الشرطة ونحوه .

○ **وهذا في الحقيقة سخرية من السلطان لا ثناء عليه :**

○ هو شبيه بعزل السلطان عن ملكه وتوليته مرتبةً دون الملك بكثير .

○ فتأويل الماتريدية هذا مع كونه تحريفاً وتخريفاً استهزاءٌ بالله تعالى ، بل هو قولٌ بعدم وجود الله تعالى أصلاً ، ووصفه بصفة المعدوم بل الممتنع ، كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى[2] .

---

(١) انظر : ص: ١/ ٥١٢-٥١٥ ، وقارنه بمقالة القرامطة الباطنية في ص: ٢/ ٣٠٩ .

(٢) راجع ص: ٢/ ٥٥٣ - ٥٦٧ .

❑ **النوع العاشر** : تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ، ولا معه قرينة تقتضيه .

○ **فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه .**

○ إذ لو قصده لأحفَّ بالكلام قرائنَ تدل على المعنى المخالف لظاهره ، حتى لا يُوقعُ السامعَ في اللبس ، والخطأ ؛

❑ فإن الله سبحانه أنزل كلامه بياناً ، وهدًى وشفاءً لما في الصدور ونوراً .

فإذا أريد به خلاف ظاهره ، ولم تحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد ـ

○ لم يكن بياناً ولا هدى ولا نوراً ، بل يكون خلاف ذلك وسبباً للضلال والإضلال .

❑ **فهذه بعض الوجوه التي يفرق بين التأويل الصحيح ، والباطل ،** والله المستعان وعليه التكلان[1] ❋ ونعوذ بالله من التحريف والتعطيل والخذلان❋

❋ ❋ ❋

(١) مأخوذ هذا المبحث مع تصرف واختصار عن الصواعق المرسلة : ١/ ١٨٧ ـ ٢٠١ ، وانظر مختصر الصواعق : ١ / ١١ ـ ١٥ ، الطبعة الجديدة ، و : ١/ ١٤ ـ ٢٠ ، الطبعة القديمة و : ١٣ ـ ١٧ ، ط/ دار الكتب العلمية .

○ **الوجه العاشر :**

أن تأويل نصوص الصفات مذهبٌ متناقضٌ وموقفٌ وطريقٌ غير مطردة ، وأن هؤلاء المعطلين لصفات الله والمحرفين لنصوصها فراراً عن الوقوع في التشبيه لم ينجوا من الوقع فيه بعد التأويل ، فجمعوا بين التناقض والتشبيه الواضحين * مع التعطيل والتحريف الفاضحين *

○ فهم وقعوا في التشبيه بل في شر منه .

○ فهذان الأمران لازمان لهم لزوماً لا محيد لهم عنهما :

أما الأمر الأول : فلأنهم أولوا نصوص بعض الصفات وعطلوا ما تدل عليه من الصفات ، ولم يؤولوا بعضها فأثبتوا ما تدل عليه .

وهذا هو التناقض الواضح * والاضطراب الفاضح *

○ فهلا أولوا هذه كما أولوا تلك ؟ .

مع أن القول فيما أولوا كالقول فيما أثبتوا بلا فرق البتة .

وأما الأمر الثاني : فلأنهم لما فهموا من هذه النصوص تشبيه الله بخلقه ـ حرفوها وعطلوا ما تدل عليه من صفات الله العلا الكمالية فشبهوا الله تعالى بمن يتصف بالنقص والعيوب ، بل شبهوه بالمعدومات والممتنعات(*) .

❑ وفيما يلي بعض نصوص العلماء لبيان تناقض هؤلاء المؤولين، ووقوعهم في التشبيه ، إتماماً للحجة وإيضاحاً للمحجة ، وبالله التوفيق :

١ ـ قال الإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) :

« والعجب ممن أنكر المعنى المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله :

(*) انظر التفصيل في ص : ٢/ ٥٥٣ـ٥٦٧ .

﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾[1] .

بمعنى العلو ، والارتفاع ، هرباً عند نفسه من أن يلزمه بزعمه إذا تأوله بمعناه ، المفهوم كذلك ـ أن يكون إنما علا وارتفع بعد أن كان تحتها إلى أن تأوله بالمجهول من تأويله المستنكر .

○ ثم لم ينج مما هرب منه .

○ فيقال له : زعمت أن تأويل قوله : « استوى » أقبل ،

أفكان مدبراً عن السماء فأقبل إليها ؟ »[2] .

٢ ـ وقال الإمام أحمد بن إبراهيم بن شيخ الخزاميين الواسطي (٧١١هـ) :

« . . . لا ريب أنا نحن وهم ـ [يعني شيوخه من الأشعرية] ـ متفقون على إثبات صفات الحياة ، والسمع ، والبصر ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام لله[3] . . . ، ومثل ذلك بعينه فوقيته ، واستواؤه ، ونزوله ، ففوقيته معلومةٌ أعني ثابتة كثبوت حقيقة السمع ، وحقيقة البصر ، فإنهما معلومات ، ولا يُكَيَّفان .

○ كذلك فوقيته معلومة ثابتة غير مُكَيَّفَة كما تليق به . . . ؛

○ وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما وصف الله تعالى نفسه به وبين نفي التحريف والتشبيه » .

---

(١) البقرة : ٢٩ .

(٢) جامع البيان : ١/ ١٩٢ .

(٣) قلت : أما الكلام فلا يثبتونه بل هم افتعلوا بدعة الكلام النفسي ، كما أنهم لم يثبتوا صفة الإرادة على طريقة السلف بل أثبتوها على طريقة التفلسف ، كما سيأتي في ص : ٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣ ، ٣/ ٧٨ ـ ٨٨ .

❑ إلى أن قال رحمه الله : « . . . ونؤمن بحقائقها ، وننفي عنها التشبيه، ولا نعطلها بالتحريف والتأويل ، ولا فرق بين الاستواء ، والسمع ، ولا بين النزول والبصر ؛

الكل ورد في النص ؛

○ فإن قالوا لنا : شبهتم-

○ نقول لهم : في السمع شبهتم ، ووصفتم ربكم بالعرض .

○ فإن قالوا : لا عرض ، بل كما يليق به .

○ قلنا : في الاستواء والفوقية : لا حصر ، بل كما يليق به .

❑ فجميع ما يُلْزِمُوننا به في الاستواء ، والنزول ، واليد ، والوجه ، والقدم والضحك ، والتعجب-

من التشبيه-

❑ نلزمهم به في الحياة ، والسمع ، والبصر ، والعلم .

○ فكما لا يجعلونها هم أعراضاً .

○ كذلك نحن لا نجعلها جوارح ، ولا ما يوصف به المخلوق .

○ وليس من الإنصاف أن يفهموا من الاستواء ، والنزول ، والوجه واليد- صفاتِ المخلوقين .

فيحتاجون إلى التأويل والتحريف .

فإن فهموا من هذه الصفات ذلك- [يعني التشبيه]- يلزمهم[1] أن يفهموا من الصفات السبع صفات المخلوقين من الأعراض .

---

(١) في الأصل : «فيلزمهم» .

○ فما يُلزِمُونا في تلك الصفات من التشبيه والجسمية ـ نُلزمهم به في هذه الصفات من العرضية .

○ وما ينزهوا ربهم به في الصفات السبع ، وينفوا[1] عنه عوارض الجسم فيها .

○ فكذلك نحن نعمل في تلك الصفات التي ينسبوننا[2] فيها إلى التشبيه سواء بسواء ؛

ومن أنصف عرف ما قلنا ، واعتقده وقبل نصيحتنا ، ودان لله بإثبات جميع صفاته هذه وتلك ونفى عن جميعها التشبيه ، والتعطيل ، والتأويل ، والوقوف ـ [يعني التفويض] ـ .

وهذا مراد الله تعالى منَّا في ذلك .

○ لأن هذه الصفات ، وتلك جاءت في موضع واحد ، وهو الكتاب والسنة ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويل ، وحرفنا هذه ، وأولناها .

○ كنا كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض .

وفي هذا بلاغ وكفاية إن شاء الله تعالى »[3] .

قلت : في كلام هذا الإمام عبرة بالغة ، فإنه كان من أساطين علم الكلام ، ومن كبار أئمة الأشعرية .

٣ ـ وقال أبو الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد الحفيد (٥٩٥هـ)

---

(١) في الأصل : « ينفون » .

(٢) في الأصل : « ينسبونا» .

(٣) رسالة الاستواء ، والفوقية ، والحرف والصوت في القرآن ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١/ ١٨١ ـ ١٨٣ المطبوعة خطأ باسم الجويني .

في بيان تناقضهم :

« . . . وأما إذا أولت فإنما يؤول الأمر فيها إلى أحد الأمرين :

إما أن يسلط التأويل على هذه وأشباه هذه من الشريعة .

○ فتمزق الشريعة كلها وتبطل الحكمة المقصودة منها .

وإما أن يقال في هذه كلها :

إنها من المتشابهات .

○ وهذا كله إبطال للشريعة ، ومحوها من النفوس من غير أن يشعر الفاعل لذلك بعظيم ما جناه على الشريعة .

مع أنك إذا اعتبرت الدلائل التي احتج بها المؤولون لهذه الأشياء ـ تجدها كلها غير برهانية ؛

بل الظواهر الشرعية أقنع منها أعني التصديق بها أكثر . . . »[1] .

٤ ـ **ولشيخ الإسلام** تحقيقات نافعة بديعة في بيان تناقضهم .

منها : أن من أثبت بعض الصفات ونفى بعضها وأول نصوصه أو فوض فيه نحتج عليه بقاعدة قيمة متينة وهي :

« أن القول : في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر » .

ونقول له : « لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبته .

بل القول في أحدهما كالقول في الآخر » إلى آخر كلام شيخ الإسلام[2] .

---

(١) مناهج الأدلة : ١٧٣ .

(٢) التدمرية : ٣١ـ٣٣ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ١٧ـ١٨ ، وقد تقدم نصه في ص : ١/ ٥٧٦ ، ومثله في مجموع الفتاوى أيضاً : ٦ / ٤٥ـ٤٦ ، والحموية ١١٠ـ١١١ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١١٣ـ١١٥ .

٥ ـ وقال **شيخ الإسلام** أيضاً : « وهذا الكلام لازم لهم في العقليات ، وفي تأويل السمعيات .

○ فإن من أثبت شيئاً ، ونفى شيئاً بالعقل .

إذا ألزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسنة ـ نظير ما يلزمه فيما أثبته .

وطولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا .

○ لم يجد بينهما فرقاً .

○ ولهذا لا يوجدُ لنفاة بعض الصفات دون بعض ـ الذين يوجبون فيما نفوه ، إما التفويض ، وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ قانونٌ مستقيم .

فإذا قيل لهم :

لم تأولتم هذا وأقررتم هذا ؟

ـ والسؤال فيهما واحد ـ

○ لم يكن لهم جواب صحيح .

❑ فهذا تناقضهم في النفي .

وكذلك تناقضهم في الإثبات .

فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها .

فإنهم إذا حرفوا النص عن المعنى الذي كان مقتضاه ، إلى معنى آخر ـ لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه .

○ **فإذا قال قائل :**

تأويل محبته ورضاه ، وغضبه ، وسخطه : هو إرادته للثواب ، والعقاب ـ

كان يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه من الحب، والمقت ، والرضا ، والسخط .

ولو فسر ذلك بمفعولاته ـ وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ـ فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فر منه ؛

فإن الفعل المعقول لابد أن يقوم أولاً بالفاعل .

والثواب ، والعقاب ، المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ، ويرضاه ، ويسخطه ، ويبغضه المثيب المعاقب .

○ فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد ـ مثّلوا . وإن أثبتوه على خلاف ذلك ـ

[تناقضوا] ـ .

فكذلك سائر الصفات »[1] .

٦ ـ **وقال أيضاً في تحقيق قاعدة** : « القول في بعض الصفات كالقول في بعضها الآخر » ، وبيان تناقضهم :

« . . . وأن من أثبت صفة دون صفة ـ مع مشاركة إحداهما الأخرى فيما به نفاها ـ كان متناقضاً .

○ فمن نفى النزول ، والاستواء ، أو الرضى ، أو الغضب . . . فراراً بزعمه من تشبيه ، وتركيب وتجسيم ـ

فإنه يلزمه فيما أثبته نظيرُ ما ألزمه بغيره فيما نفاه هو وأثبت المثبت » . إلى آخر كلام قيم متين رصين[2] .

٧ ـ **وقـــال** : « ولهـذا لم يكن لهم قانون قويم ، وصراط مستقيم في النصوص لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى

---

(١) التدمرية : ٤٥ـ٤٦ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٣/ ٢٦ـ٢٧ النفائس ١٥ .

(٢) شرح حديث النزول : ٢٣ـ٢٤ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٣٥١ـ٣٥٣ .

تأويل، والتي لا تحتاج إليه .

إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب .

لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب . . . » ؛

٨ ـ **وقال** : « فهؤلاء مع تناقضهم لا يجعلون الرسول ﷺ نفسه نصب في خطابه دليلاً يفرق به بين الحق والباطل ، والهدى والضلال .

بل يجعلون الفارق هو ما يختلف باختلاف الناس في أذواقهم وعقولهم» ؛

٩ ـ **وقال** : « فهم ـ مع قولهم المتضمن للكفر والإلحاد ـ يقولون قولاً مختلفاً يؤفك عنه من أفك ومتناقض غاية التناقض ، فاسد غاية الفساد »[١] .

١٠ ـ وللإمام ابن القيم بحوث شريفة في تحقيق تناقضهم :

○ **فمما قاله رحمه الله قوله :**

« الفصل السادس في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها ، وما لا يسوغ » .

ثم ذكر عدة صفات لله تعالى منها ما أثبتوه ، ومنها ما نفوه ، ثم قال :

□ «فيقال للمتأول :

هل تتأول هذا كله على خلاف ظاهره ، وتمنع حمله على حقيقته ؟ .

أم تقر الجميع على ظاهره وحقيقته ؟ .

أم تفرق بين بعض ذلك وبعضه ؟ .

○ فإن تأولت الجميع وحملته على خلاف حقيقته ـ

كان ذلك عناداً ظاهراً وكفراً صراحاً ، وجحداً للربوبية . . . » .

---

(١) درء التعارض : ٥/ ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، وله كلام مهم مضى في ص ١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤ .

❑ ثم قال رداً على من يثبت بعض الصفات ويعطل بعضها :

« قيل لك : فما الذي سوغ لك تأويل بعضها دون بعض ؟ .

وما الفرق بين ما أثبته ، ونفيته ، وسكت عن إثباته ونفيه من جهة السمع أو العقل ؟ » .

❑ **ثم قال** : « فإن قلت : لأن إثبات الإرادة والمشيئة لا يستلزم التشبيه والتجسيم .

وإثبات هذه الحقائق ـ [يعني الرحمة ، والمحبة ، والغضب ، والرضى ، والضحك ، والوجه ، واليدين ، ونحوها] ـ يستلزم التشبيه والتجسيم ، فإنها لا تعقل إلا في الأجسام ، فإن الرحمة : رقة تعتري طبيعة الحيوان ، والمحبة : ميل النفس لجلب ما ينفعها .

والغضب : غليان دم القلب طلباً للانتقام .

والفرح : انبساط دم القلب لورود ما يسره عليه .

○ قيل لك : وكذلك الإرادة : هي ميل النفس إلى جلب ما ينفعها ، ودفع ما يضرها . وكذلك جميع ما أثبته من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشاهد .

فإن العلم : انطباع صورة المعلم في نفس العالم ، أو صفة عرضية قائمة به .

وكذلك السمع ، والبصر ، والحياة أعراض قائمة بالموصوف .

فكيف لزم التشبيه من إثبات تلك الصفات ؛

ولم يلزم من إثبات هذه ؟ .

□ فإن قلت : لأني أثبتها على وجه لا يماثل صفاتنا ، ولا يشبهها .

قيل لك :

فهلا أثبت الجميع على وجه لا يماثل صفات المخلوقين ، ولا يشابهها ؟

ولم فهمت من إطلاق هذا ـ التشبيه والتجسيم ؟ .

وفهمت من إطلاق ذلك ـ التنزيه ، والتوحيد ؟» .

إلى آخر كلام قيم دامغ قامع كاف شاف للمرضى بداء التحريف والتعطيل[1] .

١١ ـ وقال : « الفصل السابع في إلزامهم في المعنى الذي جعلوه تأويلاً نظير ما فروا منه .

« هذا فصل بديع لمن تأمله يعلم به أن المتأولين لم يستفيدوا بتأويلهم إلا تعطيل حقائق النصوص ، والتلاعب بها ، وانتهاك حرمتها ، وأنهم لم يتخلصوا مما ظنوه محذوراً .

بل هو لازم لهم فيما فروا إليه ، كلزومه فيما فروا منه ،

بل قد يقعون فيما هو أعظم محذوراً . . . » .

إلى آخر هذا الفصل المهم غاية الأهمية[2] .

١٢ ـ وقال : « الفصل الثامن عشر في انقسام الناس في نصوص الوحي

---

(١) الصواعق المرسلة : ١/ ٢٢٠ ـ ٢٣٣ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٢٢ ـ ٢٧ ، الطبعة القديمة سنة (١٣٤٨هـ) السلفية ، القاهرة ، ومكة المكرمة ، تصحيح محمد عبد الرازق حمزة ، و : ١/ ١٦ ـ ١٩ ، والطبعة الجديدة سنة (١٤٠٥هـ) دار الندوة الجديدة بيروت ومثله كلام لشيخ الإسلام مرّ في ١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤ .

(٢) الصواعق المرسلة : ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٧ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٢٧ ـ ٢٩ ، الطبعة القديمة ، و : ١/ ١٩ ـ ٢٠ ، الطبعة الجديدة .

إلى أصحاب تأويل . . . » .

ثم قال: « **الصنف الأول** :

أصحاب التأويل :

○ وهم أشد الأصناف اضطراباً ، إذ لم يثبت لهم قدم في الفرقة بين ما يتأول وما لايتأول ، ولا ضابط مطرد ، منعكس تجب مراعاته[1] ، وتمنع مخالفته .

○ بخلاف سائر الفرق فإنهم جروا على ضابط واحد :

وإن كان فيهم من هو أشد خطأً من أصحاب التأويل . . . »[2] .

وقال: « . . . وإلا تناقضوا .

فإنهم أي معنى أثبتوه لزمهم في نفيه ما ألزموا به أهل السنن المثبتين لله ما أثبته لنفسه ، ولا يجدون إلى الفرق سبيلاً »[3] .

وقال : « . . كما فعل أهل الأهواء والبدع ؛

حيث جعلوها عضين ، أقروا ببعضها ، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه »[4] .

١٣ ـ وللإمام ابن القيم كلام قيم آخر في بيان تناقضهم وعجزهم عن

---

(١) الطرد : ما يوجب الحكم لوجوب العلة ، وهو التلازم في الثبوت .
والعكس : ضد الطرد : وهو التلازم في الانتفاء ، بمعنى : كما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، تعريفات الجرجاني : ١٨٣ ـ ١٩٨ .

(٢) الصواعق المرسلة : ٢/ ٤١٨ ، ومختصر الصواعق : ١/ ٧٩ ـ ٨٠ ، الطبعة القديمة ، و: ١/ ٥٣ ، الطبعة الجديدة .

(٣) مختصر الصواعق : ٢/ ٣٨٥ ، ط : دار الندوة الجديدة بيروت : ١٤٠٥ هـ .

(٤) إعلام الموقعين : ١/ ٤٩ .

الفرق بين ما يؤول وبين ما لا يؤول[1] .

١٤ ـ وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٢٩٢هـ) :

« . . . وهذا لازم لجميع العقلاء :

فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه ، كالرضى والغضب ، والحب ، والبغض ، ونحو ذلك ، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه ، والتجسيم ـ قيل له :

○ فأنت أثبت له الإرادة[2] ، والكلام[3] ، والسمع ، والبصر[4] ، مع أن ما تثبت له ليس مثل صفات المخلوقين .

○ فقل فيما نفيتَه ـ وأثبتَهُ الله ورسولهُ ـ مثل قولك فيما أثبتَّهُ ، إذ لا فرق بينهما . . . » إلى آخر كلامه[5] .

١٥ ـ وقال الشيخ عبد الوهاب الشعراني الصوفي القبوري الخرافي (٩٨٣هـ) :

« إن من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولاً وآخراً :

أما أوّلاً : فبتعقله صفة التشبيه في جانب الحق ، وذلك محال .

وأما آخراً : فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق

---

(١) انظر القصيدة النونية : ٩٧ ـ ١٠٢ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢/ ٤٧ ـ ٥٩ ، وتوضيح الكافية الشافية : ٨١ ـ ٨٤ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ٣٠٢ ـ ٣١٥ .

(٢ ، ٤) **قلت** : وأما الكلام فلا يُثْبِتُهُ الماتريديةُ ولا الأشعريةُ بل عطلوا صفة الكلام وقالوا جهاراً بأن القرآن مخلوق تبعاً لشيوخهم الجهمية الأولى والمعتزلة ، وأما الإرادة فأثبتوها مع التفلسف ، وأما السمع والبصر ففيهما خلاف بينهم وجمهورهم على إثباتها مع التفلسف. كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في ص : ٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢ ، ٣/ ٧٨ ـ ٨٨ .

(٥) شرح الطحاوية : ١٠١ ـ ١٠٢ ، ونقله الملا علي القاري في شرح الفقه الأكبر : ٦١ ـ ٦٢ ، وأقره وفيه عبرة .

سبحانه وتعالى»[1] .

وقال : « **إن المؤول** انتقل عن شرح الاستواء الجثماني على العرش المكاني بالتنزيه عنه إلى التشبيه بالأمر السلطاني الحادث :

وهو الاستيلاء على المكان ، فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر .

فما بلغ عقله في التنزيه مبلغ الشرع فيه في قوله تعالى[2] : ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** ﴾ . . . »[3] .

١٦ ـ وقال العلامة الملا علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ) الذي لقبه الكوثري « ناصر السنة » :[4] .

« ويقال لمن تأول الغضب بإرادة الانتقام ؛

والرضى بإرادة الإنعام والإكرام :

○ لم تأولت ذلك الكلام؟ .

فلابد أن يقول :

○ لأن الغضب : غليان القلب ؛

والرضى : الميل والشهوة ؛

وذلك لا يليق بالله تعالى .

○ **فيقال له** : وكذلك الإرادة والمشيئة فينا : هي ميل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه . . . ، فالمعنى الذي صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذي

---

(١) روح المعاني : ١٦ / ١٥٧ ، وجلاء العينين : ٣٦٩ ، عن الشعراني الخرافي .

(٢) الشورى : ١١ .

(٣) روح المعاني : ١٦/١٥٧ ، وجلاء العينين : ٣٦٩ ، عن « الدرر المنثورة » للشعراني .

(٤) انظر تبديد الظلام : ١٠٠ .

صرفته عنه سواء ، فإن جاز هذا جاز ذلك » .

❑ **وقـال** : « . . . فإذا كان ما يقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات ، لم يتعين التأويل ، بل يجب تركه .

○ لأنك تسلم من التناقض ، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله وصفاته . . ، وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله . . . »[1] .

١٧ ـ ١٨ ـ وقال العلامة محمود الآلوسي مفتي الحنفية (١٢٧٠ هـ) وابنه نعمان الآلوسي (١٣١٧هـ) رحمهما الله واللفظ لوالده :

« . . . وأن تفسير الاستواء بالاستيلاء تفسير مرذول ؛

○ إذ القائل به لا يسعه أن يقول : كاستيلائنا .

○ بل لابد له أن يقول : هو استيلاء لائق به عز وجل .

○ فليقل من أول الأمر : هو استواء لائق به جل وعلا .

وقد اختار ذلك السادة الصوفية . . . »[2] .

وهو أعلم ، وأسلم ، وأحكم . . . »[3]

١٩ ـ ٢٠ ـ وقال المولوي برخوردار علي الملتاني (؟هـ)[4] .

نقلاً عن الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ) :

---

(١) شرح فقه الأكبر : ٦١ ـ ٦٢ ، عن شرح الطحاوية لابن أبي العز ، وأقره ، ولم أجد بهذا النص في شرح الطحاوية ، وانظر شرح الطحاوية : ١٠١ ـ ١٠٢ ، وسقنا نصه في ص ٢/ ٣٩٨ ومثله كلام مهم لشيخ الإسلام مضى في ص ١/ ٥٦٣ .

(٢) أين في « الصوفية » السادة ؟! .

(٣) روح المعاني : ٨/ ١٣٦ ، وجلاء العينين : ٣٦٠ .

(٤) من علماء الحنفية وله حاشية مهمة على النبراس للفريهاري الهندي معروفة متداولة بين الحنفية ، ولا أعرف عنه أكثر من هذا .

«. . . فكان هؤلاء في فرارهم من التشبيه إلى هذا التعطيل ـ كالمستجير من الرمضاء بالنار ، والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية ، ومن قرصة النملة إلى قضمة الأسد»[1] كما قيل :

* **والمستجير بعمرو عند كربته * كالمستجير من الرمضاء بالنار** *

قلت : هذه كانت شهادات بعض العلماء على تناقض المعطلين لبعض الصفات المحرفين لنصوصها وكان فيهم بعض الماتريدية والأشعرية .

○ وهذه الوجوه العشرة كافية لإبطال التأويل الباطل مع اشتمال كل وجه على عدة وجوه[2] .

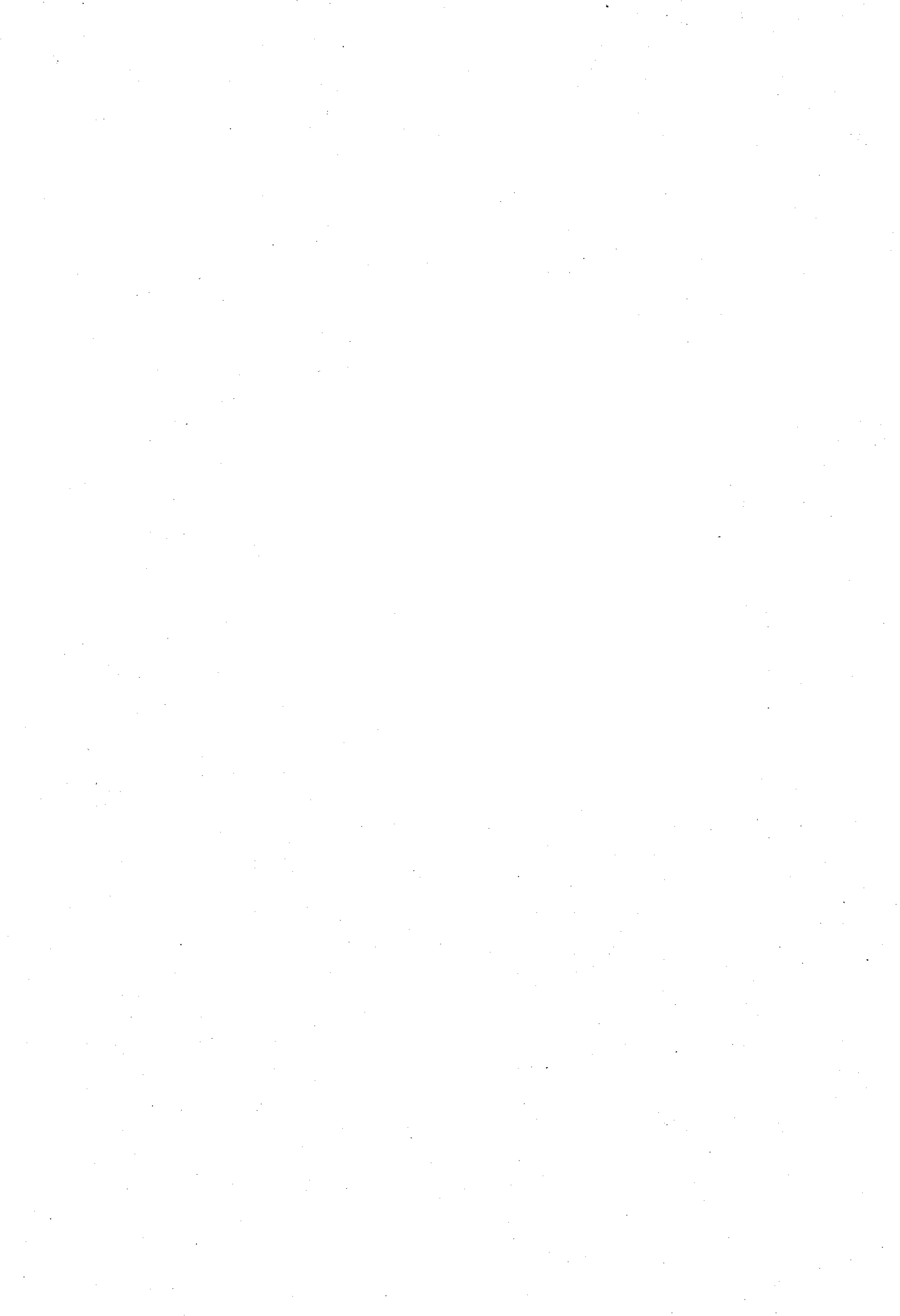
❑ وبعد أن أبطلنا أصول الماتريدية الفاسدة الكاسدة وقواعدهم الباطلة العاطلة في باب الصفات ننتقل إلى ما بنوه عليها من فروع ، وما نشأ منها من موقفهم من الأسماء والصفات ، والله المستعان وعليه التكلان .

❁ ❁ ❁

---

(١) حاشية برخوردار على النبراس للفريهاري : ١٦٩ ، والتحف في مذاهب السلف : للشوكاني : ٩ ، ضمن الرسائل السلفية للشوكاني و ٥٤ ـ ٥٥ ط المحققة .

(٢) ولمزيد من التفصيل يرجع القراء الكرام إلى مباحث جمة مفيدة ، وفرائد مهمة فريدة ومعارف رائقة بديعة ، وعوارف رائعة منيعة تسر الخواطر ، وتقر النواظر ، للإمام ابن القيم ، فقد أبطل التأويل من عدة وجوه في اثنين وعشرين فصلاً في كتابه القيم : الصواعق المرسلة : ١/ ١٧٥ ، ١٨١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٨٢ ، ٢/ ٣٩٩ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ ، ٥٠٠ ، ٥١٤ .
ومختصر الصواعق : ١/ ١٠ ـ ٩١ ، وما بعدها : ط : السلفية بالقاهرة ومكة المكرمة تصحيح الشيخين محمد حامد الفقي ، ومحمد عبد الرازق حمزة ، (١٣٤٨هـ) ، و: ١/ ٩ ـ ٦٠ ، وما بعدها ، ط : دار الندوة الجديدة ، بيروت ، (١٤٠٥هـ) ، و١١ ـ ٥٩ ط دار الكتب العلمية .



الباب الثالث

في الأسماء والصفات ومذهب الماتريدية فيها ومناقشتهم في تعطيلهم لبعض الصفات

وفيه فصول أربعة :

* الفصل الأول : [٤٠٧ ـ ٥٠٩]

في أسماء الله تعالى وصفاته وموقف الماتريدية منها .

* الفصل الثاني :[٥١١ ـ ٦٧٣]

في مناقشتهم في تعطيلهم لصفة العلو .

* الفصل الثالث :[٣/ ٥ ـ ١٧٣]

في مناقشتهم في تعطيلهم للصفات الأربع :

الاستواء ، النزول ، اليدين ، الكلام .

* الفصل الرابع :[٣/ ١٧٥ ـ ٣٤٦]

في مناقشتهم في تعطيلهم لصفة الألوهية .

* ثم الخاتمة : [٣/ ٣٤٧] .



☐ المدخل إلى الباب الثالث ☐

والربط بينه وبين الباب الثاني

لقد تحدثنا بتوفيق الله تعالى في الباب الثاني عن أهم أصول الماتريدية التي نشأ منها موقفهم من توحيد الأسماء والصفات.

وأقمنا الحجج القاطعة والبراهين الساطعة على إبطالها، وتبين أنها فاسدة.

ونتحدث في هذا الباب - إن شاء الله تعالى - عن موقف الماتريدية من الأسماء والصفات، الذي نشأ من تلك الأصول الفاسدة الكاسدة الباطلة العاطلة.

وتقتضي طبيعة هذا الباب أن يكون مشتملاً على فصول أربعة.

فأقول: مستعينًا بالله الذي تتم بنعمته الصالحات.





الفصل الأول

في أسماء الله الحسنى وصفاته العلا
ومذهب الماتريدية فيها

وفيه مقدمة ومبحثان :

المقدمة :

في شرح بعض المصطلحات .

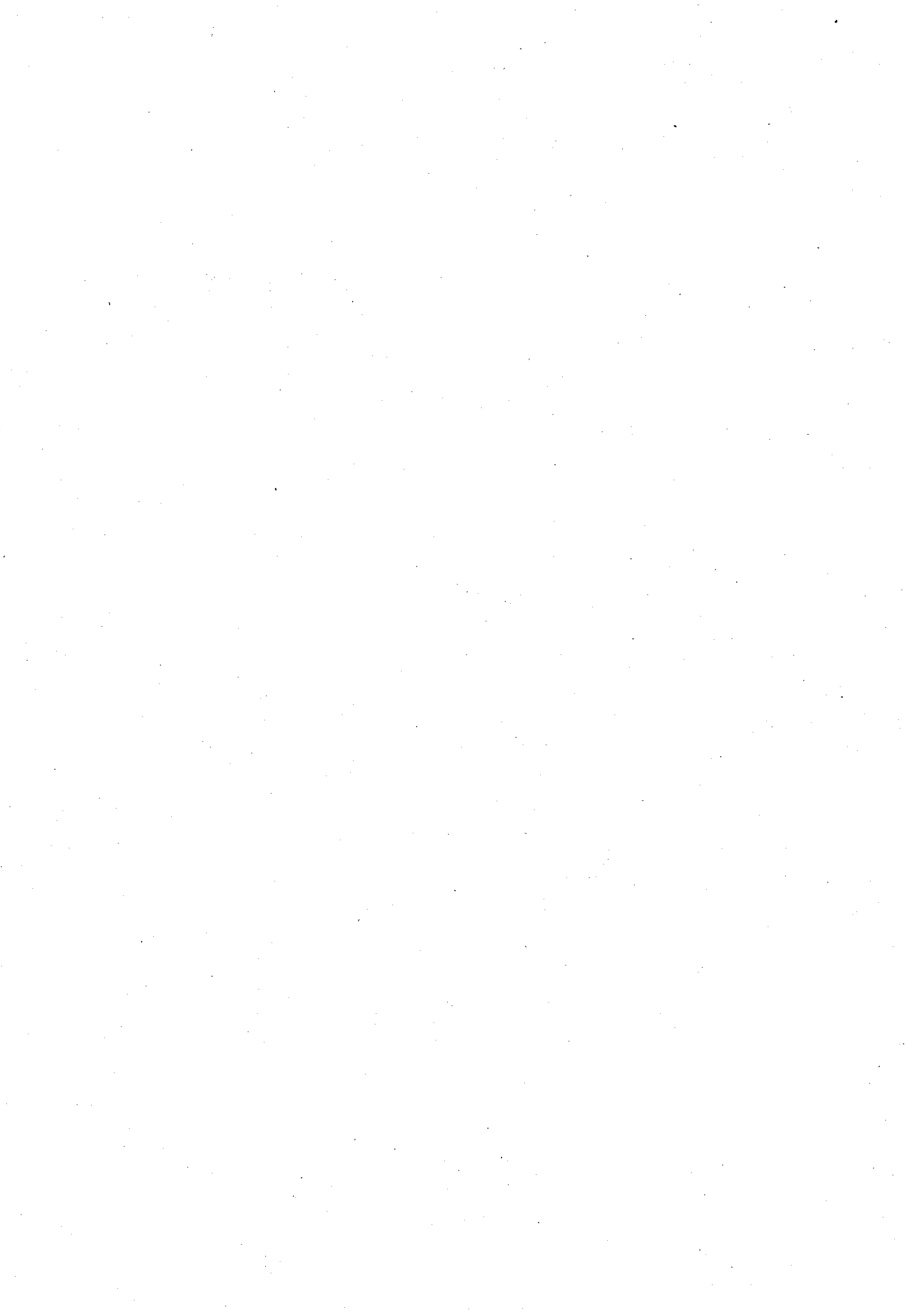
المبحث الأول :

في أسماء الله الحسنى ، ومذهب الماتريدية فيها .

المبحث الثاني :

في صفات الله تعالى ، ومذهب الماتريدية فيها .





□ المقدمة □

في شرح بعض المصطلحات

تتعلق بموضوع هذه الرسالة ـ ولا سيما هذا الباب ـ مصطلحات كثيرة يجب شرحها للتعريف بها.

وقد تقدم بعضها: كالمجاز، والتأويل، والتحريف، والتعطيل، والتفويض ونحوها(*).

ويأتي بعضها: كالاسم، والصفة، والربوبية، والألوهية، ونحوها إن شاء الله تعالى(*).

ونذكر الآن مصطلحات أخرى ذاتَ صلة بهذا الباب ولاسيما هذا الفصل؛ لأن الحكم على الشيءِ والإخبار عنه فرعان عن تصوره:

١ ـ السلف:

لغةً: ينبئ عن التقدم، وله معان، ويطلق على كل «من تقدمك من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السن والفضل»[1].

واصطلاحًا: له معنيان:

معنى باعتبار الزمن، مع الموافقة للكتاب والسنة عقيدة وعملاً.

ومعنى باعتبار الموافقة للكتاب والسنة دون اعتبار الزمن.

---

(١) تهذيب اللغة لـ (الأزهري): ١٢/ ٤٣١، لسان العرب: ٩/ ١٥٩، وانظر القاموس: ١٠٦، وراجع المفردات في غريب القرآن للراغب: ٢٣٩.

(*) انظر ما تقدم في ص: ٢/ ١٥١ـ١٥٩، ١٩٦ـ١٩٧، ٢٤٦، ٢٩٤، ٢٩٨، ٣٨٢، وما سيأتي في ص: ٢/ ٤٤٨ـ٤٤٩، ٣/ ١٨٥ـ١٨٩، ٣/ ٢٠٤، ٢٠٦، ٢/ ٤٦٢ـ٤٦٦.

فمعنى «**السلف**» باعتبار الزمن، مع موافقة الكتاب والسنة هم أهل القرون المشهود لهم بالخير على لسان رسول الله ﷺ .

«**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(١) .

فيدخل فيهم أئمة الإسلام المتقدمون من الفقهاء والمحدثين، كالأئمة الأربعة، وأصحاب الصحاح والسنن، والمسانيد(٢) .

والسلف بهذا المعنى يكون مرادفًا للمتقدمين.

قال الحافظ الذهبي: «فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاث مئة»(٣) .

وأما «**السلف**» باعتبار العقيدة دون اعتبار الزمن - فهم الصحابة والتابعون لهم وأتباعهم والأئمة المجتهدون من الفقهاء والمحدثين والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين(٤) .

---

(١) رواه البخاري: في الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور..، : ٢/ ٩٣٨، وفضائل الصحابة، باب فضل أصحاب النبي ﷺ ..، ٣/ ١٣٣٥، والرقاق باب ما يحذر من زهرة الدنيا..، : ٥/ ٢٣٦٢، والأيمان والنذور، باب: إذا قال: أشهد بالله..، ٦/ ٢٤٥٢، ومسلم: ٤/ ١٩٦٣، من حديث ابن مسعود.

(٢) راجع إلجام العوام للغزالي: ٥٣، ودرء التعارض: ٤/ ٩٥، وتحفة المريد للبيجوري شرح جوهرة التوحيد للقاني: ٩١، ٢١١، ومحيط المحيط لبطرس البستاني: ٤٦٢، والمفسرون...، للدكتور المغراوي: ١/ ١٧ - ٢٠، وأهل السنة والجماعة...، للشيخ محمد عبد الهادي المصري: ٥١ - ٥٢، ومقدمة الشيخ أحمد عصام الكاتب لكتاب الاعتقاد للبيهقي: ١٥، وهذه مفاهيمنا للشيخ صالح آل الشيخ: ٢٢٦.

(٣) الميزان: ١/ ٤، واللسان: ١/ ٨.

(٤) راجع المفسرون...، للدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوي: ١/ ١٩ - ٢٠، وأهل السنة والجماعة، للشيخ محمد عبد الهادي المصري: ٥٢.

فيكون لفظ «السلف» يفيد معنى «أهل السنة المحضة»، و«الطائفة المنصورة» و«الفرقة الناجية» و«أصحاب الحديث» و«أهل الحديث» ونحو ذلك من الألقاب بشهادة أئمة الإسلام: أمثال ابن المبارك، ويزيد بن هارون، وعلي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري وغيرهم[*].

وعلى هذا الاصطلاح تنصب تسمية رسالة شيخ الإسلام أبي إسماعيل ابن عبد الرحمن الصابوني (٤٤٩هـ): «عقيدة السلف أصحاب الحديث».

حيث صار لفظ «أهل الحديث» بدلاً، وبيانًا للفظ «السلف».

وشيخ الإسلام يعني هذا الاصطلاح بقوله: «والسلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث»[١].

وربما هذا الاصطلاح يعني الدكتور/ علي سامي النشار[٢]،

والشيخ/ عمار جمعي الطالبي بقولهما: «ما كتبه السلف أهل القرن الثالث، والرابع».

وقالا: «لقد صنف السلف من أهل القرن الثالث والرابع مؤلفات».

وقالا في الثناء على الإمام أحمد: «ونبدأ بشيخ السنة، وإمام السلف الإمام أحمد بن حنبل».

---

(١) درء التعارض: ٤/ ٩٥.

(٢) هذا رجل عجيب مضطرب مريب، تراه في كتاب «عقائد السلف» سلفيًا محضًا، سنيًا خالصًا، بينما تراه، في كتابه «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» خلفيًا بحتًا، كوثريًا صرفًا انظر «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام»: ١/ ٢٤٧-٢٤٩-٢٨٧ نسأل الله الاستقامة على الحق ونعوذ به من التذبذب والاضطراب.

(*) شرف أصحاب الحديث: ٢٥-٢٧، ومجموع الفتاوى: ٤/ ٩٥، ٢٨/ ١٥٣-٥٣٢-٥٥٢، والاعتصام للشاطبي: ١/ ١٢٠.

وقالا: «ولكن اشتهر من بين هؤلاء جميعًا إمام أهل السنة أحمد بن حنبل»[1].

قلت: من فرق بين «الناجية» و«المنصورة» - فقد جانب الصواب وأبعد النجعة.

وأقول: فمن حاد عن عقيدة السلف فهو ليس من أهل السنة، بل من أهل البدعة، ولا ريب في أن الماتريدية وأمثالهم حادوا في تأويلاتهم وتعطيلهم عن طريق السلف وأهل السنة والجماعة، وعقيدتهم، فهم من أهل البدع، لا من أهل السنن[2].

٢ - «الخلف»:

وهم ضد السلف لغة واصطلاحًا، بالمعنيين الذين ذكرناهما في تعريف «السلف»، ولكلمة «الخلف» إطلاقات أخرى[3].

فالماتريدية وأمثالهم خلف سوء بمعنى أنهم مخالفون لعقيدة السلف أهل السنة والجماعة؛ فهم ليسوا منهم.

---

(١) مقدمتهما لكتاب «عقائد السلف»: ٥، ٨، ١٠.

(٢) راجع ص: ١/ ٤٣٩، ٤٤٦، ٢/ ٤٨٥، ٥٠٦.

(٣) والخلف بفتح اللام: وسكونها بمعنى واحد: صالحًا كان أو طالحًا، وقد يختص الأول بالصالح، والثاني بالطالح، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٧٠، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ٢٣٢، وتهذيب اللغة: ٧/ ٣٩٣-٣٩٤، والقاموس: ١٠٤٢.
وذكر الإمام أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ) فرقًا آخر بينهما فقال: إذا قلت خَلَف سوء وخلف صدق، فهما سواء، والخلف: هو البدل مما قبله قد قام مقامه وأغنى غناءه.
أما الخلْف: فهو الذي يكون بعد قرن من مضى سواء كان خلفًا له أم لا، انظر معاني القرآن ٢/ ٣١٣.

٣ ـ «السنة» :

لغــــة : لها معان كثيرة : منها : «الوجه» و«حُرُّ الوجه» و«السيرة»، و«الطبيعة» و«تمرٌ بالمدينة» و«دائرة الوجه» و«الصورة» و«الجهة» و«الجبينان» و«حكم الله، وأمره، ونهيه»[١] .

وقال الأزهري (٣٧٠هـ) : «قال شمر : «السنة» في الأصل : سنة الطريق، وهو طريق سنة أوائل الناس .

وسن فلان طريقًا من الخير يسنه : إذا ابتدأ أمرًا من البر لم يعرفه قومه»[٢] .

الحاصل : أن «السنة» بمعنى «الطريق» سواء كانت الطريق «حِسِّيَّةً» يمشي عليها الناس والدواب ونحوها .

أو «معنويةً» بمعنى إيجاد عمل أو رأي أو مذهب، سواء كان حقًا أو باطلاً، حسنًا أو سيئًا .

وقال الجرجاني : ««السنة» في اللغة : الطريقةُ، مرضيةً أو غير مرضية، والعادة»[٣] .

قلت : من أدلة هذا الإطلاق قوله ﷺ : **«من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»**[٤] .

---

(١) القاموس : ١٥٥٨، وانظر أيضًا : مجمل اللغة لابن فارس : ٢/ ٤٥٥، والصحاح للجوهري : ٥/ ٢١٣٩، ولسان العرب : ١٣/ ٢٢٤ .

(٢) تهذيب اللغة : ١٢/ ٢٩٨، ولسان العرب : ١٣/ ٢٢٦ .

(٣) التعريفات : ١٦١، وإرشاد الفحول : ٣٣ .

(٤) رواه مسلم : ٢/ ٥، ٤/ ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه .

واصطلاحًا: لها عدة تعريفات، لاختلاف اصطلاحات العلوم، وهي ما يلي:

أ ـ **عند المحدثين**: كل ما أثر عن النبي ﷺ ـ سوى القرآن ـ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خلقية أو خلقية، أو سيرة سواء أكان ذلك قبل البعثة، أم بعدها.

فالسنة على هذا ترادف «الحديث» الذي هو صنو للقرآن الكريم.

ب ـ **عند الأصوليين**: كل ما نقل عن النبي ﷺ مما يدل على حكم شرعي من قول، أو فعل، أو تقرير «غير القرآن».

فالسنة على هذا أخص من الأولى.

جـ ـ **عند الفقهاء**: الطريقة المتبعة في الدين من غير وجوب، أو ما واظب عليه النبي ﷺ مع الترك أحيانًا.

فالسنة على هذا بما يقابل الوجوب، والحرام.

د ـ **وقد يتوسع في معنى** «السنة» فتطلق ـ عند المحدثين والفقهاء والأصوليين جميعًا ـ إطلاقًا عامًا.

فتشمل فعل الخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم أجمعين أيضًا.

هـ ـ **في اصطلاح علم العقيدة السلفية وأئمتها**: ما ثبت في الكتاب والسنة من عقيدة، وقول، وعمل.

فالسنة على هذا ما يضاد «البدعة» في الدين بجميع أنواعها عقيدة وقولاً وعملاً [1].

---

(١) راجع «السنة ومكانتها» للدكتور مصطفى السباعي: ٤٧ ـ ٤٨، السنة قبل التدوين ١٦ ـ ١٨، =

وعلى هذا الاصطلاح ألف السلف أئمة السنة كثيراً من كتبهم في «العقيدة السلفية» بعنوان «السنة».

١ ـ كإمام أهل السنة(*) أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).

٢ ـ وصاحبه الإمام أبي داود سليمان بن أشعث السجستاني (٢٧٥هـ)[١].

٣ ـ والإمام حرب بن إسماعيل السيرجاني (٢٨٠هـ) صاحب الأئمة أحمد ابن حنبل وطبقته.

٤ ـ والإمام ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (٢٨٧هـ).

٥ ـ والإمام ابن الإمام: عبد الله بن أحمد بن حنبل (٣٩٠هـ).

٦ ـ والإمام محمد بن نصر المروزي (٢٩٤هـ).

= الصفات الإلهية. . .، لشيخنا الدكتور محمد أمان علي الجامي: ١٩ ـ ٢٠، وانظر أيضًا الكواكب الدراري للكرماني: ١/ ١٢، ونزهة النظر: ١٨، والمغني للخبازي: ٨٥، والمنار مع شرحيه كشف الأسرار، ونور الأنوار: ٢/ ٣، وتعريفات الجرجاني: ١٦١ ـ ١٦٢، وإرشاد الفحول: ٣٣.

(١) انظر سنن أبي داود: ٥/ ٤ ـ ١٢٩.

(*) **وعلى هذا الاصطلاح ثناء الإمام الشافعي على الإمام أحمد بقوله**: «أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة». طبقات الحنابلة: ١/ ٥.

قلت: وهذه الشهادة من الإمام الشافعي للإمام أحمد ـ ومثلها من كثير من الأئمة ـ مما يقطع أبهر الكوثري ووتينه حيث طعن في الإمام أحمد بأنه غير فقيه، وأنه لا يعرف اللغة العربية وقواعد النحو. انظر تأنيب الكوثري: ٤٠، ٢٠٦، ٢٧٣، ومن هنا عرفنا أن الكوثري طعانٌ أفاكٌ رأسُ عصبةِ التعصب، وساقطٌ عن مكانة الصدق والأمانة إلى درك الكذب والخيانة.

٧ ـ والإمام محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)[1].

٨ ـ والإمام أبي بكر الخلال أحمد بن محمد (٣١١هـ) جامع علوم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في العقيدة، والأعمال، والأقوال.

٩ ـ والإمام الحافظ ابن الحافظ: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)[2].

١٠ ـ والإمام أبي محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)[3].

١١ ـ والإمام أبي أحمد محمد بن أحمد العسال (٣٤٩هـ).

١٢ ـ والإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

١٣ ـ والإمام أبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩هـ)[4].

وعلى هذا الاصطلاح أجمع أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا من القرن الأول إلى يومنا هذا أولهم عن آخرهم من دون نكير من أحد منهم.

فيقولون: فلان من أهل السنة، وفلان من أهل البدعة.

وفيما يلي بعض نصوص السلف:

---

(١) وعنوانه: «صريح السنة» مطبوع.

(٢) وعنوانه: «أصل السنة واعتقاد الدين» مطبوع.

(٣) وعنوانه: «شرح السنة» مطبوع.

(٤) وهؤلاء جميعًا بدون استثناء ومعهم أمثالهم ممن ألفوا في العقيدة السلفية بعناوين مختلفة، كالتوحيد، والشريعة، والصفات، والاستقامة، والرد على الجهمية «العلو» والإبانة، ونحوها ـ

كلهم عند هذا الكوثري الجركسي الجهمي اللعان الطعان الكذاب البهات ـ

وثنية مشبهة مجسمة، وكتبهم كتب الوثنية والشرك والكفر والتجسيم والتشبيه وتابعه الكوثرية وبعض الديوبندية كما تقدم تفصيله في ص: ٢/٥٩٦ ـ ٥٩٨، ٣/ ١٦٠ ـ ١٦٦.

١ ـ قال الإمام محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر البصري (١١٠هـ):

«لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة ـ قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم»[١].

٢ ـ وقال الإمام أبو حنيفة (١٥٠هـ) في تحقيق الصفات بلا تعطيل ولا تأويل: «وهو قول أهل السنة والجماعة...»[٢].

٣ ـ وقال الإمام الأزهري (٣٧٠هـ): «والسنة: الطريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة»[٣].

الحاصل: أن اصطلاح «السنة» بمعنى حسن المعتقد والاعتصام بالكتاب والسنة قولاً وعملاً وعقيدة، والانتساب إلى أهل السنة ـ مما أجمع عليه أئمة الإسلام شرقًا وغربًا طيلة القرون ولم ينكر ذلك أحد إلى أن نبغ نابغة البدعة، جماعة التكفير، أفراخ الخوارج، الذين تَسَمَّوا «بجماعة المسلمين»[٤] إسلام الخوارج الذين خرجوا على الإجماع، وخرجوا من نور السنة إلى ظلمة البدعة،

---

(١) رواه مسلم في مقدمة صحيحه ١/ ١٥.

(٢) الفقه الأبسط: ٥٦، وشرحه للسمرقندي: ٣٣، وإشارات المرام: ١٨٧.

(٣) تهذيب اللغة: ١٢/ ٢٩٨، ولسان العرب: ١٣/ ٢٢٦.

(٤) هي جماعة حديثية حدثت في التسعينات في القرن الرابع عشر الهجري مركزهم الرئيسي بكراتشي وانتشرت سمومها إلى أماكن من باكستان، لهم تمسك بالسنة في بعض الأمور وتحمل أفكار الخوارج ولاسيما قضية التكفير غالبهم جهال رعاع أتوا من جهل وغلو مع خلوص النية، ولهم بدع وفتن غالبها على أهل الحديث.
من مزاعمهم أنهم يرون وجوب التسمي «بالمسلمين» و«جماعة المسلمين» ويرون الانتساب إلى السلف أو إلى السنة وإلى الحديث بدعة.

فأنكروا لقب «أهل السنة» وبدّعوا من ينتسب إلى السنة، والحديث، والسلف.

وكان الواجب عليهم أن يتبعوا السنة ويفهموا الكتاب والسنة بفهم أهل السنة[1].

ومن هذا العرض نعرف: أن الماتريدية وأمثالهم من فرق البدعة أهل التأويل والتعطيل - ليسوا من أهل السنة؛ لأنهم خالفوا ببدعهم عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، فهم من أهل البدع، لا من أهل السنن.

٤ - «البدعة»:

لغة: قال النواوي (٦٧٦هـ): «قال أهل اللغة: هي كل شيء عمل على غير مثال سابق»[2].

واصطلاحًا له عدة تعريفات ترجع إلى معنى واحد: وهو إحداث شيء في الدين.

١ - قال الجوهري (٣٩٦هـ): «البدعة: الحدث في الدين بعد الإكمال»[3].

٢ - وقال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): «والبدعة في المذهب: إيراد

---

(١) راجع كلام شيخ الإسلام في الواسطية: ١٦٦، لبيان أهمية الانتساب إلى «أهل السنة بعد ظهور فرق أهل البدعة».

(٢) شرح صحيح مسلم: ٦/ ١٥٤، الاعتصام للشاطبي: ١/ ٣٦، المرقاة للقاري: ١/ ٢١٦.
قلت: لم أجده بهذا اللفظ في كتب اللغة العربية وذكروه بمعناه، انظر تهذيب اللغة للأزهري ٢/ ٢٤٠ - ٢٤١، والصحاح للجوهري: ٣/ ١١٨٣ - ١١٨٤، ولسان العرب: ٨/ ٦، والقاموس: ٩٠٦.

(٣) الصحاح: ٣/ ١١٨٤، ولسان العرب: ٨/ ٦، والقاموس: ٩٠٦.

قول لم يستن قائلها وفاعلها فيه بصاحب الشريعة، وأماثلها المتقدمة، وأصولها المتقنة»[1] .

٣ ـ وقال النواوي (٦٧٦هـ): «في الشرع هي: إحداث ما لم يكن في عهد رسول الله ﷺ»[2] .

٤ ـ وقال الحافظ ابن كثير (٧٧٤هـ): «وأما أهل السنة والجماعة ـ فيقولون في كل فعل وقول لم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم: هو بدعة؛ لأنه لو كان خيراً لسبقونا إليه؛ لأنهم لم يتركوا خصلة من خصال الخير إلا وقد بادروا إليها»[3] .

٥ ـ وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ):

«فالبدعة ـ إذن ـ عبارةٌ عن طريقة في الدين مخترعةٍ تضاهي الشريعة يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[4] .

٦ ـ وقال الجرجاني (٨١٦هـ): «البدعة: هي الفعلة المخالفة للسنة سميت: البدعة؛ لأن قائلها ابتدعها غير مقال إمام.

وهي: الأمر المحدث الذي لم يكن عليه الصحابة والتابعون، ولم يكن مما اقتضاه الدليل الشرعي»[5] .

قلتُ: فالبدعة في الدين كلها ضلالة، وليس شيء منها حسنًا.

لقول النبي ﷺ : «**أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي**

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٩.
(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ٣/ ٢٢.
(٣) تفسير القرآن العظيم: ٤/ ١٥٧.
(٤) الاعتصام: ١/ ٣٧.
(٥) التعريفات: ٦٢.

هدي[1] محمد[*] ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة»[2] .

إذن تقسيم البدعة إلى الحسنة والسيئة مخالف لصريح كلية رسول الله ﷺ بل باب إلى التحريف والتخريف ، والضلال والإضلال ، والفساد والإلحاد ؛ لأن كل مبتدع يرى بدعته حسنة ، فيحتج لبدعته بهذه القاعدة الفاسدة .

وقد صرح كثير من أهل العلم بأن البدعة الشرعية لا تنقسم إلى الحسنة والسيئة ، وأنها كلها ضلالة ، وأن ما يوجد في كلام بعض العلماء من تحسين بعض البدع فإنما ذلك في البدعة اللغوية وهي أعم من الشرعيّة[3] .

قلت : ومن هنا نعلم علمًا قطعيًا لا يحتمل النقيض أن تعطيلَ الصفات كلاً أو بعضًا وتحريف نصوصها بأنواع التأول بدعة محضة في صميم الإسلام كما

---

(١) ضبطهما النواوي بضم الهاء وفتح الدال المهملة ، وبفتح الهاء وسكون الدال المهملة وذكرهما عن جماعة . ولكن قال : إن القاضي عياضًا قال : رويناه في مسلم بالضم ، وفي غيره بالفتح . انظر شرح مسلم : ٦/ ١٥٤ ، وراجع مشارق الأنوار للقاضي عياض : ٢/ ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) رواه مسلم : ٢/ ٥٩٢ ، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(*) ﷺ .

(٣) انظر ، اقتضاء الصراط المستقيم : ٢/ ٥٨٣ - ٥٩٠ ، تحقيق الدكتور/ ناصر بن عبد الكريم آل العقل ، و : ٢٧٤ - ٢٧٧ تحقيق محمد حامد الفقي ط/ الثانية ، مكتبة السنة المحمدية ، ومجموع الفتاوى : ٢١/ ٣١٩ ، ٢٧/ ١٥٢ ، والاعتصام للشاطبي : ١/ ١٤١ - ١٩٥ ، جامع العلوم والحكم ، لابن رجب : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، مكتوبات الرباني الصوفي السرهندي الحنفي إمام الصوفية المجدّدية : ٢/ ٣٤ - ٣٥ ، الترجمة العربية وفي الأصل الفارسي : ٢/ ٣١ - ٣٨ ، ومئة مسائل للإمام الشاه محمد إسحاق الدهلوي : ٨٦ ، وهو إمام الحنفية في وقته بعد إمام الشاه ولي الله الدهلوي ، والفتاوى الرشيدية للعلامة رشيد أحمد الجنجوهي الحنفي أحد كبار أئمة الديوبندية : ١٠٢ ، وعون المعبود للعظيم الآبادي : ١٢/ ٣٦٠ . ومرعاة المفاتيح/ لعبيد الله المباركفوري : ١/ ٢٦٤ .

تقدم تفصيله[1] ، وأن الماتريدية من أهل البدع وليسوا من أهل السنة المحضة ، والله المستعان .

٥ ـ «الزندقة» :

لغة : هي كلمة معربة عن الفارسية ، اختلف في أصلها :

١ ـ فقيل : أصلها «زن دين» أي دين المرأة»[2] .

قلتُ : لم أر أحداً فسر الزندقة والزنديق بمناسبة «دين المرأة» .

ولعل المراد : «دين الحماقة والجهل والضلالة» ؛ لأن النساء يغلب عليهن الجهل والحماقة .

٢ ـ وقيل أصلها : «زنده»[3] .

قلت : «زنده» كلمة فارسية معناها : «حَيٌّ» ، ولعل المناسبة أنّ الزنديق يعتقد هذه الحياة الدنيا دون الآخرة كما في القول الآتي .

٣ ـ وقال **ابن دريد** ت(٣٢١هـ) : «قال أبو حاتم : الزنديق فارسي معرب أصله عنده «زنده كَر» أي يقول : بدوام الدهر .

قال أبو بكر : «زنده» «الحياة» ، و«الكر» العمل بالفارسية»[4] .

وفي لسان العرب : «الزنديق» القائل ببقاء الدهر ، فارسي معرب ، وهو بالفارسية : «زند كراي»[5] .

---

(١) انظر ص : ٢/ ٢٩٩ .

(٢) القاموس : ١١٥١ ، وتاج العروس : ٦/ ٣٧٣ ، نقلاً عن الصاغاني الحنفي .

(٣) تاج العروس : ٦/ ٣٧٣ ، نقلاً عن شفاء العليل للخفاجي الحنفي .

(٤) جمهرة اللغة : ٣/ ٥٠٤ـ٥٠٥ .

(٥) ١٠/ ١٤٧ ، وتاج العروس : ٦/ ٣٧٣ .

وقال الزبيدي (١٢٠٥هـ): «قلت: الصواب أن الزنديق نسبة إلى «الزند» وهو كتاب «ماني» المجوسي الذي كان في زمن بهرام بن هرمز بن سابور، ويدعي متابعة المسيح عليه السلام، وأراد الصيت، فوضع هذا الكتاب، وخبأه في شجرة، ثم استخرجه، و«الزند» بلغتهم: التفسير، يعني هذا تفسير لكتاب زرداشت الفارسي، واعتقد فيه الإلهين: النور، والظملة...»[(١)].

وقال الأزهري (٣٧٠هـ): «وقال الليث: «الزنديق» معروف.

وزندقته: أنه لا يؤمن بالآخرة، وأن الله واحد... وليس في كلام العرب «زنديق»... فإذا أرادت العرب معنى ما تقول العامة - قالوا: ملحد ودهري»[(٢)].

قلتُ: المصدر: «الزندقة» والاسم «الزنديق» وجمعه: «الزنادقة»[(٣)].

واصطلاحًا: لها عدة معانٍ أذكر منها:

● **أولاً**[(*)]: أن الزندقة إظهار الإسلام وإبطان الكفر، فالزنديق، من يبطن الكفر ويظهر الإيمان[(٤)] فكل زنديق منافق، وكذا العكس[(٥)].

قلت: القول الحقيق الدقيق هو تحقيق الفرق الدقيق بينهما:

---

(١) تاج العروس: ٦/ ٣٧٣، وانظر أيضًا مروج الذهب ١/ ٢٥٠ - ٢٥١، للمسعودي(٣٤٦هـ)، وشرح المقاصد للتفتازاني: ٢/ ١٦٨، وإكفار الملحدين للكشميري: ١٣.

(٢) تهذيب اللغة: ٩/ ٤٠٠، ولسان العرب: ١٠/ ١٤٧.

(٣) راجع المراجع السابقة، والصحاح للجوهري: ٤/ ١٤٨٩.

(٤) انظر القاموس: ١١٥١، وتاج العروس: ٦/ ٣٧٣، وانظر الرد على الجهمية للدارمي: ١١٥-١١٦.

(٥) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٥٨.

(*) صرح به ابن عابدين الشامي، انظر: رد المحتار: ٤/ ٢٤١.

فيجتمع الزندقة والنفاق في شخص واحد فيكون منافقًا زنديقًا، ولشيخ الإسلام كلام طيب[1].

قال الزبيدي (١٢٠٥هـ): «والفرق بينه وبين المنافق مشكل جدًا، كما في حواشي الملا عبد الكريم على تفسير البيضاوي»[2].

قلت: لعل الفرق أن المنافق من أظهر الإسلام وأبطن الكفر خوفًا، أما الزنديق فهو مع هذا أراد الإفساد في الدين والتلبيس فيه والتحريف له بتفلسفه وتأويله وإلحاده، فالمنافق أعم والزنديق أخص[3].

وفرق دقيق آخر بين الزنديق والمنافق ذكره ابن كمال باشاه الحنفي الماتريدي (٩٤٠هـ) حيث قال:

«فإن قلت: كيف يكون - [يعني الزنديق] - معروفًا داعيًا إلى الضلال؟».

وقد اعتبر في مفهومه الشرعي أنه يبطن الكفر؟

قلت: لا بعد فيه، فإن الزنديق يموه كفره، ويروج عقيدته الفاسدة، ويخرجها في الصورة الصحيحة، وهذا معنى إبطان الكفر، فلا ينافي إظهاره، الدعوة إلى الضلال وكونه معروفًا بالإضلال»[4].

قلت: لهذا قال الإمام الدارمي عثمان بن سعيد: «والزنديق شر من المنافق...».

---

(١) انظر: درء التعارض: ٥/ ٣٢٠، ٣٦١، ٣٦٩، وبغية المرتاد «السبعينية»: ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) القاموس: ٣٧٣٦.

(٣) وانظر: للفرق بينهما - شرح المقاصد للتفتازاني: ٢/ ٢٦٨، ورد المختار لابن عابدين الشامي: ٤/ ٢٤١-٢٤٢، وإكفار الملحدين للعلامة محمد أنور شاه، الديوبندي الكشميري: ١٣.

(٤) رد المحتار لابن عابدين الشامي: ٤/ ٢٤٢، إكفار الملحدين للكشميري: ١٣، عن رسالة لابن كمال باشا الحنفي.

وذكر أيضًا: أن الزندقة أكبر عند السلف من الارتداد، وله كلام مهم في شناعة «زندقة الجهمية»[1] .

● **ثانيًا**: أن الزندقة قد تكون بمعنى اللادينية، فيكون الزنديق من لا يتدين بدين[2] .

ككثير من الشيوعيين وأهل الانحلال والإباحة قديمًا وحديثًا، وهم كفرة بلا ريب.

● **ثالثًا**: أن الزندقة تتفاوت دركاتها؛ لأن الزنديق قد يكون مسلمًا[3] حسن النية، مع كونه ضالاً مضلاً ملحدًا في الدين، وقد يكون كافرًا منافقًا:

وذلك أن يكون عنده كفر فيظهره، بمظهر الحق بشبهة عرضت له؛ فيحرف النصوص وهو لا يشعر؛ فلا يحكم بكفره قبل إتمام الحجة، إذا كانت الزندقة عن حسن النية كما هو شأن كثير من أهل الفلسفة، والمنطق، والكلام، من المسلمين[4] .

والزندقة بهذا الاعتبار نوع من «الإلحاد» فيكون الزنديق نوعًا من الملحد؛ لأن الملحد أعم من الزنديق[5] .

هذه كانت كلمة موجزة تاريخية ولغوية واصطلاحية عن «الزنادقة» وتطورها وتوسع فيها ولما كان الجهمية الأولى والمتفلسفة والباطنية القرامطة والمعتزلة والمعطلة عامة من المتكلمين الذين عطلوا صفات الله كلاً أو بعضًا، وأنكروا علو الله تعالى على خلقه، وقالوا بخلق القرآن ـ ألحدوا في آيات الله

---

(١) الرد على الجهمية: ١١٥ـ١١٦.

(٢)، (٣) رد المحتار لابن عابدين الشامي الحنفي: ٤/ ٢٤١.

(٤) انظر ص: ٢/ ٤٣٤، وص: ٣/ ١٢٥ـ١٢٦.

(٥) رد المحتار: ٤/ ٢٤١.

وأسمائه وصفاته.

صح إطلاق الزنادقة عليهم مع اعتبار المفاهيم الثلاثة للزندقة ودركاتها التي ذكرناها آنفًا.

ولذلك تواتر عن سلف هذه الأمة وأئمة السنة إطلاق لفظي «الزندقة» و«الزنادقة» على الجهمية الأولى والمعطلة لصفات الله تعالى كلاً أو بعضًا، والقائلين بخلق القرآن من المتفلسفة والمتكلمين على اختلاف دركاتهم في الإلحاد والزندقة في تعطيل صفات الله تعالى وتحريف نصوصها.

❑ **وفيما يلي بعض النماذج:**

١ ـ **قال الإمام أبو يوسف** يعقوب بن إبراهيم القاضي أحد أئمة الحنفية الثلاثة (١٨٢هـ):

«من طلب الدين بالكلام تزندق»[(١)].

وقال في المعتزلة: «إنهم زنادقة»[(٢)].

٢ ـ **وقال الإمام أحمد** بن حنبل إمام أهل السنة (٢٤١هـ):

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ١/ ١٤٧، والموفق المكي الحنفي: في مناقب الإمام أبي حنيفة: ١/ ٤٩٢، وابن عساكر في التبين: ص: ٣/ ٩٤، وانظر: عيون الأخبار: ٢/ ١٤١، وتأويل مختلف الحديث: ٦١، كلاهما لابن قتيبة، وقواعد العقائد: ٨٨، والإحياء: ١/ ٩٥، كلاهما للغزالي ودرء التعارض ١/ ٢٣٢، ١٥٨/٧، ٢٤٣، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٤٣، . . . والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٦٤، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٧٢. وصون النطق للسيوطي: ٦ وشرح الفقه الأكبر للقاري الحنفي: ٩، وشرح الإحياء للزبيدي الحنفي: ٢/ ٤٢.

(٢) حكاه عنه البغدادي في أصول الدين: ٣٠٨، وأقره.

«علماء الكلام زنادقة»[1] .

وقد سمى الإمام أحمد رحمه الله الجهمية «الزنادقة»[2] .

٣ ـ وهكذا صنع الإمام البخاري (٢٥٦هـ) فقد أقر أقوال أئمة الإسلام في أن الجهمية، وبشر بن غياث وأصحابه المريسية زنادقة[3] .

٤ ـ والإمام أبو داود (٢٧٥هـ)[4] .

٥ ـ وبوب الإمام الدارمي عثمان بن سعيد (٢٨٠هـ) فقال: «باب قتل الزنادقة والجهمية، واستتابتهم من كفرهم» .

ثم قال: «فالجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة» .

وقال: «وما يعرف في الإسلام زنادقة غير هؤلاء الجهمية»[5] .

٦ ـ وعلى هذا مشى الإمام ابن الإمام عبد الله بن أحمد (٢٩٠هـ) فأقر كثيراً من أقوال أئمة الإسلام في أن الجهمية زنادقة ومنهم بشر وأصحابه المريسية[6] .

وأكبر زندقة هؤلاء الجهمية المعطلة الزنادقة وإلحادهم هو تعطيلُهم لعلو الله

---

(١) لم أجد من رواه عنه ولكنه استفاض عنه، راجع: قواعد العقائد: ٨٦ ـ ٨٧، والإحياء ١/ ٩٥ وتلبيس إبليس: ١٠٢، ورسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٤٣، ودرء التعارض: ٧/ ١٥٧، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٦٦، ١٢٦٩، وشرح الفقه الأكبر: ٩، وشرح الإحياء للزبيدي الحنفي: ٢/ ٤٨، ٤٩.

(٢) انظر: الرد على الجهمية والزنادقة: ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٣) انظر: خلق أفعال العباد: ١٣، ١٦، ١٧، ٢٦، ٢٧، ٢٨

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد: ٢٦٨.

(٥) الرد على الجهمية: ١٠٢، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ودرء التعارض: ٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٨.

(٦) كتاب السنة: ١/ ١١٤، ١٢٢، ١٢٦، ١٧٠، ١٧٣.

تعالى، ونفيُ فوقيته سبحانه، وقولُهم: إن القرآن مخلوق.

وهذان الإلحادان موجودان عند الماتريدية ومتأخري الأشعرية حذو القذة بالقذة، وفي هذا عبرة لهم مع زيادة بدعة الكلام النفسي.

٧ ـ فقد قال الإمام وهب بن جرير (٢٠٦هـ): «الجهمية زنادقة إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى»[١].

٨ ـ قال يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) «من قال: القرآن مخلوق فهو والله الذي لا إله إلا هو زنديقٌ»[٢].

قلت: الكلام في ذكر نماذج من أقوال السلف في هذا الباب يطول جداً.

٩ ـ ولذلك شيخ الإسلام يطلق في بعض المناسبات على بعض مواقف المتكلمين من الصفات ومن نصوصها، لفظَ «الزندقة»[٣].

كما يطلق عليهم لفظي «التعطيل» و«الإلحاد» في أسماء الله وآياته[٤].

كما يقول: إن تقديم المتكلمين عقولهم على نصوص الوحي يتضمن الكفر والنفاق والزندقة والإلحاد جميعًا[٥].

١٠ ـ وهذا كما قال العلامة أنور الكشميري الحنفي الديوبندي في ابن سينا الحنفي الباطني: «الملحد الزنديق القرمطي»[٦] فوصفه بالإلحاد والزندقة معًا.

---

(١) ذكره البخاري معلقًا جزمًا في خلق أفعال العباد: ١٣.

(٢) رواه أبو داود في مسائله للإمام أحمد: ٢٦٨، وعبد الله بن أحمد في السنة: ١/ ١٢٢، وذكره البخاري في خلق أفعال العباد: ٢٨.

(٣) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٧.

(٤) مجموع الفتاوى: ١١/ ٤٨٢.

(٥) انظر: درء التعارض: ٥/ ٣٢٠.

(٦) انظر فيض الباري: ١/ ١٦٦.

الحاصل: ما قال الدكتور/ عبد الرحمن عميرة بعد بحث دقيق عميق حول «الزندقة»:

لا شك أن كلمة «زندقة» إذا تتبعنا استعمالها تدل على كل إنكار لأصل من أصول العقيدة أو رأي يؤدي إلى ذلك، أو على كل بدعة في تفسير النصوص الشرعية.

ولقد تُوسع في ذلك حتى قيل في عصر الإمام الغزالي والإمام ابن تيمية: «من تمنطق فقد تزندق» ينهون بذلك عن دراسة المنطق الأرسطي»[(١)] .

٦ ـ «الإلحاد»:

لغة: هو الميل عن الشيء.

١ ـ قال أبو عبيدة (٢١٠هـ) في معنى الإلحاد: «الزيغ، والجور، والعدل عن الحق»[(٢)] .

٢ ـ وقال أبو عبد الرحمن عبد الله اليزيدي (٢٣٧هـ) : ««الإلحاد» الجور عن القصد، و«الملحد» المائل عن الحق. . . »[(٣)] .

٣ ـ وقال ابن قتيبة: (٢٧٦هـ): «هو الظلم والميل عن الحق»[(*)] .

٤ ـ وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ): «أصل الإلحاد في كلام العرب، العدول عن القصد والجور عنه، والإعراض. . . »[(٤)] .

---

(١) مقدمته لكتاب «الرد على الجهمية» للإمام أحمد: ٥٢ .

(٢) مجاز القرآن: ٢/ ٤٨ .

(٣) غريب القرآن وتفسيره: ١٥٣ .

(*) تفسير غريب القرآن: ٢٩١ .

(٤) جامع البيان: ٩/ ١٣٤ .

٥ ـ وقال أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١هـ): «معنى الإلحاد».

في اللغة: العدول عن القصد.

وقال في معنى الإلحاد في الحرم: «قيل: الإلحاد فيه الشرك بالله، وقيل: كل ظالم فيه ملحد، وجاء عن عمر: أن احتكار الطعام بمكة «إلحاد»»[١].

٦ ـ وقال ابن دريد (٣٢١هـ): «ألحد إلحاداً، إذا مال عن القصد فهو ملحد، وسمي اللحدُ لأنه مِيْلَ به في أحد جوانب القبر، وكل مائل، لاحد وملحد، ولا يقال له: لاحد وملحد حتى يميل عن الحق إلى باطل»[٢].

٧ ـ وقال أبو إبراهيم إسحاق الفارابي اللغوي (٣٥٠هـ): «ألحد أي مارى وجادل»[٣].

٨ ـ وقال أبو منصور محمد بن إبراهيم أحمد الأزهري (٣٧٠هـ): «معنى الإلحاد في اللغة: الميل عن القصد، وقال الليث: ألحد في الحرم، إذا ترك القصد فيما أمر به، ومال إلى الظلم».

وقال: «الملحد»: «العادل عن الحق، المُدخِل فيه، ما ليس منه»[٤].

٩ ـ وقال ابن فارس (٣٩٥هـ): «اللام، والحاء، والدال، أصل يدل على ميل عن استقامة، يقال: ألحد الرجل، إذا مال عن الطريق الحق والإيمان وسمي اللحد؛ لأنه مائل في أحد جانبي الجدث»[٥].

١٠ ـ وقال الجوهري (٣٩٦هـ): «ألحد في دين الله، أي حاد عنه،

---

(١) معاني القرآن: ٣/ ٤٢١، وتهذيب اللغة: ٤/ ٤٢١، ولسان العرب: ٣/ ٣٨٩.

(٢) جمهرة اللغة: ٢/ ١٢٥، في الأصل «جولي» وهو غلط.

(٣) ديوان الأدب: ٢/ ٢٩٣. ولسان العرب: ٣/ ٣٨٨ـ٣٨٩.

(٤) تهذيب اللغة: ٤/ ٤٢١ـ٤٢٢، والقاموس: ٤٠٤، وتاج العروس: ٢/ ٤٩٢.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٢٣٦، ومجمل اللغة: ٣/ ٨٠٣.

وعدل. . . ، وألحد الرجل أي ظلم في الحرم»[1] .

١١ ـ وقال أبو محمد مكي القيسي (٤٣٧هـ): («يلحدون» أي يجورون عن الحق ويعدلون عنه و«أصل الإلحاد» الميل)[2] .

١٢ ـ وقال الفيروز آبادي (٨١٧هـ): «ألحد: مال، وعدل، وماری، وجادل، وفي الحرم: ترك القصد فيما أمر به، وأشرك بالله، أو ظلم، أو احتكر الطعام»[3] .

١٣ ـ وقال الزبيدي (١٢٠٥هـ): «أصل الإلحاد «الميل» والعدول عن الشيء»[4] .

واصطلاحًا: هو الميل عن الحق:

فقد تبين لنا منْ أقوال أهل اللغة السابقة أن الإلحاد: هو الميل عن الحق وإدخال الباطل فيه، فهو شيء واسع الذيل يشمل الفسقَ، وارتكاب الجريمة في الحرم والتحريف في الإسلام وتأويل النصوص الشرعية، والتعطيل في أسماء الله تعالى وصفاته وإنكار أمر من أمور الدين.

فهو أعم من الفسق والفجور والكفر، والنفاق، والارتداد، والزندقة، والبدعة والضلالة.

فالملحد، قد يكون أخبث أنواع الكفار وأشنعها وأخبثها.

وقد يكون كافرًا ظاهرًا وباطنًا.

---

(١) الصحاح: ٢/ ٥٣٤، ومختار الصحاح: ٢٤٧.

(٢) تفسير المشكل: ١٧٧، ٢٢٤.

(٣) القاموس: ٤٠٤، وتاج العروس: ٢/ ٤٩٢.

(٤) تاج العروس: ٢/ ٤٩٢.

وقد يكون مسلمًا ظاهرًا، منافقًا باطنًا زنديقًا.

وقد يكون مسلمًا مبتدعًا ضالاً فيه نوع من الزندقة والإلحاد؛ كتعطيل المتكلمين.

وقد يكون مسلمًا فاجرًا فاسقًا.

هذا من جهة.

ومن جهة أخرى:

قد يكون الإلحاد كفرًا بواحًا، يحكم على صاحبه بالكفر، إذا تمت عليه الحجة وقد لا يحكم عليه بالكفر لوجود الشبهة،

وقد لا يكون الإلحاد كفرًا بل يكون مجرد بدعة، وفسق.

قال ابن كمال باشا الحنفي الماتريدي (٩٤٠هـ):

«الملحد: هو من مال عن الشرع القويم إلى جهة من جهات الكفر، مِنْ «ألحد في الدين»: حاد وعدل.

ولا يشترط فيه الاعتراف[1] بنبوة نبينا ﷺ، ولا بوجود الصانع وبهذا فارق «الدهري» أيضًا، ولا إضمار الكفر، وبه فارق «المنافق»، ولا سبق الإسلام، وبه فارق «المرتد» فالملحد أوسع فرق الكفر حدًا؛ أي هو أعم من الكل»[2].

قلت: الذي يهمنا ههنا من أنواع «الإلحاد» هو في أسماء الله تعالى وصفاته وآياته. وهذا النوع من «الإلحاد» من أعظم أنواع «الإلحاد».

---

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب «ولا يشترط فيه عدم الاعتراف... الصانع».

(٢) رد المحتار لابن عابدين الشامي الحنفي: ٤/ ٢٤١، عن رسالة لابن كمال باشا.

وتحت هذا النوع من «الإلحاد» أصناف تتفاوت في الخطورة.

وبعض تلك الأصناف أعظم من كل إلحاد.

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾[3].

وقال جل شأنه: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[4].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ...﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾[6].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا

---

(١) الأعراف: ١٨٠.

(٢) فصلت: ٤٠.

(٣) الفرقان: ٦٠.

(٤) آل عمران: ١٨١.

(٥) المائدة: ٦٤.

(٦) التوبة: ٣٠.

(٨٩) تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠) أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾[١] .

وقال تعالى : ﴿ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١] .

وقال جل وعلا : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتَ وَالْعُزَّىٰ (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَىٰ (٢٠) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَىٰ (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾[١] .

وقال تبارك وتعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[١] .

ولأجل ذلك كانت الجهمية المعطلة الأولى من أعظم طوائف الملاحدة والزنادقة عند سلف هذه الأمة وأئمة السنة .

وقد دخل من إلحادهم شيء كثير على أذيالهم من الماتريدية والأشعرية ، لأجل ما عندهم من تعطيل بعض أسماء الله الحسنى وبعض الصفات العليا وتحريف نصوصها ، وتقديم عقولهم الفاسدة عليها .

قال شيخ الإسلام : «وقد تقدم من كلام الملاحدة ، كابن سينا ونحوه ما يبين ذلك وكل من تدبر كلام السلف والأئمة في هذا الباب - علم أن الجهمية النفاة للصفات كانوا عند السلف والأئمة - من جملة الملاحدة والزنادقة .

ولهذا لما صنف الإمام أحمد ما صنفه في ذلك :

سماه : «الرد على الزنادقة والجهمية» .

---

(١) مريم : ٨٨ - ٩١ .

(٢) النمل : ٦٣ .

(٣) النجم : ١٩ - ٢٢ .

(٤) الزمر : ٦٧ .

وكذلك ترجم البخاري آخر كتاب الصحيح بكتاب «التوحيد والرد على الزنادقة[1] والجهمية»»[2] .

وقد نقل شيخ الإسلام عن عثمان بن سعيد الدارمي في تكفير الجهمية، وأنهم زنادقة ثم قال:

«وهذا الذي حكاه عثمان بن سعيد. . . هو لسان حال أئمة الجهمية المتشيعة، كالقرامطة من الإسماعيلية، والنصيرية، ونحوهم، وهم رؤوس الملاحدة وأئمتهم وقد دخل كثير من «إلحادهم» على كثير من الشيعة، والمتكلمين من المعتزلة. . . والأشعرية، والكرامية، ومن أهل التصوف، والفقه، والحديث، والتفسير، والعامة. لكن عامة هؤلاء لا يعتقدون الزندقة.

بل يقرون بنبوة النبي ﷺ .

لكن دخل فيهم نوع من «الإلحاد» وشعبة من شعب «النفاق» و«الزندقة» أضْعَفَ إيمانهم وحصل في قلوبهم نوع «شك» و«شبهة» في كثير مما جاء به الرسول مع تصديقهم للرسول ﷺ .

وتجدهم في هذا الباب في حيرة واضطراب، وشك وارتياب. . .

---

(١) **قلت**: لم أر هذا العنوان عند غير شيخ الإسلام، فإن أكثر الرواة عن الفربري ذكروا عنوان: «كتاب التوحيد»: وفي رواية المستملي: «كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم» وفي بعض النسخ: «رد الجهمية» بالإضافة، وفي بعضها لم يذكر كلمة: «غيرهم» ووقع لابن بطال، وابن التين: «كتاب رد الجهمية وغيرهم التوحيد».
انظر: الكواكب الدراري: ٢٥/ ٩٥، وفتح الباري: ١٣/ ٤٤٤، وعمدة القاري: ٢٥/ ٨١، وإرشاد الساري: ١٠/ ٣٥٧، لامع الدراري: ١٠/ ٣٥٨-٣٦٠، وفيض الباري: ٤/ ٥١٣.

(٢) درء التعارض: ٥/ ٣٠٢.

ولكن ليس كل من دخل عليه شعبة من شعب «النفاق» و«الزندقة».

فقبلها جهلاً أو ظلمًا ـ يكون كافرًا منافقًا في الباطن.

بل قد يكون معه في الإيمان بالله ورسوله ما يجزيه الله عليه ﴿ **وَلَا يَظْلِمُ**[*] **رَبُّكَ أَحَدًا** ﴾»[1].

وقال: «قلت: وكلام السلف والأئمة في تكفير الجهمية، وبيان أن قولهم يتضمن «التعطيل» و«الإلحاد» كثير ليس هذا الموضع لبسطه...

وقد تبين أن الجهمية عندهم من نوع الملاحدة الذين يعلم بالاضطرار أن قولهم مخالف لما جاءت به الرسل.

بل إنكار صفات الله أعظم إلحادًا في دين الرسل، صلوات الله وسلامه عليهم، من إنكار معاد الأبدان.

فإن إثبات صفات الله، الذي[2] أخبرت به الرسل،

أعظم مما أخبرت بمعاد الأبدان.

ولهذا كانت التوراة مملوءة من إثبات صفات الله.

وأما ذكر المعاد ـ.

فليس هو فيها كذلك.

حتى قيل: إنه ليس فيها ذكر المعاد.

والقرآن فيه من ذكر «أسماء الله» «وصفاته وأفعاله» أكثر مما فيه من ذكر

---

(١) المصدر نفسه: ٥/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وانظر ما تقدم في ص: ٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥، وما سيأتي في ص: ٣/ ٢٠، ٢١.

(٢) صفة لقوله «إثبات».

(*) اقتباس من سورة الكهف: ٤٩.

الأكل، والشرب والنكاح في الجنة.

والآيات المتضمنة لذكر «أسماء الله وصفاته».

أعظم قدراً من آيات المعاد.

فأعظم آية في القرآن آية الكرسي المتضمنة لذلك.

وأفضل سورة، سورة أم القرآن...

وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته.

أعظم فيها من ذكر المعاد...»[1].

وقال: «الدليل الثاني والثلاثون:

أن يقال: القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها من عقل، أو كشف، أو غير ذلك يوجب أن لا يستدل بكلام الله، ورسوله ﷺ، على شيء من المسائل العلمية ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول، لكون الرسول ﷺ، أخبر به، ولا يستفاد من إخبار الله ورسوله - ﷺ - هدى، ولا معرفة بشيء من الحقائق.

بل ذلك مستلزم لعدم الإيمان، بالله ورسوله - ﷺ -.

وذلك متضمن للكفر والنفاق و«الزندقة» و«الإلحاد».

وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام.

كما أنه في نفسه قول فاسد، متناقض في صريح العقل.

وهذا لازم لكل من سلك هذه الطريق، كما يجد ذلك من اعتبره»[2].

---

(١) درء التعارض: ٥/ ٣٢٠، ومثله في ٥/ ٣٠٩-٣١٢، و: ٥/ ٢٢٢، وراجع ما تقدم في ص: ٢/ ٣٥٤-٣٥٦.

(٢) درء التعارض: ٥/ ٣٢٠.

□ أنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته:

الآيات التي سقناها من كتاب الله تعالى، تدل على أنواع من الإلحاد في أسمائه وصفاته تعالى[1].

ولقد ذكر الإمام ابن القيم بحثًا قيمًا في أنواع الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته.

فذكر خمسة أنواع من الإلحاد:

● **الأول**: تسمية الأصنام بأسمائه تعالى.

كتسمية النصارى آلهة، وتسمية اللات من الإلهية، والعزى من العزيز.

● **الثاني**: تسمية الله تعالى بما لا يليق بجلاله:

كتسمية النصارى إياه «أبًا»، وتسمية الفلاسفة إياه «موجبًا بالذات دون الاختيار»، أو «علة فاعلة بالطبع دون الإرادة» ونحو ذلك.

● **الثالث**: وصفه سبحانه بما يتعالى ويتقدس عنه.

كقول اليهود: «إن الله فقير»، وقولهم: «إنه استراح بعد خلق الخلق»، وقولهم: «يد الله مغلولة» ونحوها...

● **الرابع**: تعطيل أسماء الله تعالى عن معانيها التي هي صفاته العليا:

كتعطيل من أثبت لله أسماء مجردة عن معانيها وسلب عنه ما تدل عليه أسماؤه تعالى من الصفات الكمالية.

كقول المعطلة: «إنه سميع بصير، عليٌّ، رحمن، رحيم» ولا سمع ولا بصر، ولا علو ولا رحمة، ونحو ذلك.

---

(١) تقدمت في ص: ٢/ ٤٣٢-٤٣٣.

وهذا من أعظم الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته عقلاً وشرعاً، ولغة، وفطرة، وهو يقابل إلحاد المشركين.

فإنهم أعطوا أسماءه تعالى وصفاته سبحانه آلهتهم.

أما هؤلاء الجهمية المعطلة ـ

فقد سلبوا الله تعالى صفات كماله، جحدوها وعطلوها.

فكلاهما ملحد في أسماء الله وصفاته سبحانه وتعالى.

ثم الجهمية وفروخهم متفاوتون في هذا الإلحاد.

فمنهم الغالي، ومنهم المتوسط، ومنهم المنكوب.

فكل من جحد شيئاً مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، فقد ألحد في صفاته تعالى.

فليستقل، أو ليستكثر.

● **الخامس**: تشبيه صفاته تعالى بصفات خلقه سبحانه.

كما يفعله المشبه.

فهذا الإلحاد في مقابلة إلحاد المعطلة.

فإن المعطلة نفوا صفة كماله عنه تعالى.

والمشبهة شبهوها بصفة خلقه سبحانه.

فهؤلاء جميعاً مع تفرقهم في شتى الطرق، جمعهم الإلحاد في أسمائه وصفاته تعالى.

وبرّأ الله تعالى أتباع رسولهِ وورثةَ سنته ﷺ.

عن تلك الطرق الشيطانية.

فلم يصفوه إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ :

فلم يعطلوا شيئًا من أسمائه وصفاته .

كما أنهم لم يشبهوا شيئًا منها بأسماء خلقه وصفاته .

فكان إثباتهم بريئًا من التمثيل وتنزيههم خليًا من التعطيل .

لا كمن مثل حتى يعبد صنمًا ، أو عطل حتى يعبد عدمًا .

فأهل السنة المحضة وسط بين أهل الملل .

توقد مصابيح معارفهم من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور ، يهدي الله لنوره من يشاء[1] .

٧ ـ «التوحيد» :

لغةً : جعل الشيء واحدًا ، والحكم عليه بأنه واحد ، ونسبته إلى الانفرادية والوحدانية ونفي الشركاء عنه .

---

(١) بدائع الفوائد : ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠ ، تيسير العزيز الحميد : ٦٤٥ ـ ٦٤٧ ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى : ١٦ ـ ١٧ للشيخ محمد بن صالح العثيمين . وراجع أيضًا تفسير غريب القرآن لابن قتيبة : ١٧٥ ، جامع البيان/ لابن جرير : ٩/ ١٣٣ ـ ١٣٤ ، معاني القرآن/ للزجاج ٢/ ٣٩٢ ، النكت والعيون/ للماوردي : ٢/ ٧٢ ـ ٧٣ ، المفردات في غريب القرآن/ للراغب ٤٤٨ ، معالم التنزيل/ للبغوي : ٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨ ، أحكام القرآن/ لأبي بكر بن العربي : ٢/ ٨١٦ ، زاد المسير/ لأبي الفرج الجوزي : ٣/ ٢٩٣ ، الجامع لأحكام القرآن/ للقرطبي : ٧/ ٣٨٨ .

مدارك التنزيل/ لحافظ الدين النسفي الحنفي : ١/ ٥٩١ ، غرائب القرآن/ لنظام الدين الحسن النيسابوري : ١٠/ ٩٢ ، لباب التأويل/ للخازن : ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠ ، مدارج السالكين ١/ ٣٦ ـ ٤٦ الدر المصون/ للسمين ٥/ ٥٢٣ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

بصائر ذوي التمييز/ للفيروز آبادي : ٤/ ٤٢١ ، إرشاد العقل السليم/ لأبي السعود العمادي الحنفي ٣/ ٢٩٦ . روح المعاني/ للألوسي الحنفي : ٩/ ١٢١ .

وفيما يلي كلام علماء اللغة :

١ ـ يقال : وحده ، وأحده ، كما يقال : ثناه وثلثه[١] .

٢ ـ وحده توحيداً ، جعله واحداً[٢] .

٣ ـ الحكم بأن الشيء واحد ، والعلم بأنه واحد[٣] .

٤ ـ النسبة إلى الوحدانية ، نحو : فسقت زيداً ، نسبة إلى الفسق[٤] .

٥ ـ وحدته : علمته واحداً[٥] .

□ **واصطلاحًا : له مفهومان :**

الأول : عند المتكلمين من الماتريدية والأشعرية بما يلي من تعبيرات شتى .

١ ـ إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له وواحد في أفعاله لا شريك له[٦] .

٢ ـ إثبات ذات غير مشبهة بالذوات ، ولا معطلة من الصفات[٧] .

٣ ـ إفراد القديم من المحدث[٨] .

٤ ـ معرفة الله بالربوبية ، ونفي الأنداد عنه جملة[٩] .

---

(١) الصحاح : ٢/ ٥٤٨ ، لسان العرب : ٣/ ٤٤٨ .
(٢) القاموس : ٤١٤ .
(٣) تعريفات الجرجاني : ٩٦ .
(٤) الكواكب الدراري : ٢٥/ ٩٥ .
(٥) فتح الباري : ١٣/ ٣٤٥ .
(٦) الملل والنحل/ للشهرستاني الأشعري : ١/ ٤٢ .
(٧) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٣٢٨ ، وعمدة القاري للعيني الحنفي : ٢٥/ ٨١ .
(٨) فتح الباري : ١٣/ ٣٤٤ ، وإرشاد الساري : ١٠/ ٣٥٧ .
(٩) تعريفات الجرجاني الحنفي الماتريدي : ٩٦ .

٥ ـ واحد في ذاته واحد في صفاته، وخالق لمصنوعاته[١] .

٦ ـ إثبات الوحدة لله في الذات والفعل، في خلق الأكوان، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد[٢] .

قلت: هذه التعريفات كلها كما ترى ـ باطلة فاسدة؛

لأنها ليست جامعة، فهي ناقصة[٣] .

إذ لم تتناول توحيد الألوهية، فخرج عنها توحيد العبادة، مع أنه أهم أنواع التوحيد إذ هو الغاية[٤] .

☐ **المفهوم الثاني**: وهو عند أهل الحديث والسنة والتوحيد.

وهو التعريف الصحيح الجامع المانع المستنبط من الكتاب والسنة.

للتوحيد على الطريقة السلفية تعريفاتٌ متنوعةٌ ترجع إلى معنى واحد:

١ ـ هو الاعتقاد بأن الله واحد في ملكه، وأفعاله لا شريك له، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحد في إلهيته وعبادته لا ند له[٥] .

٢ ـ العلم والاعتراف بتفرد الرب بصفات الكمال، والإقرار بتوحده بصفات العظمة والجلال وإفراده وحده بالعبادة[٦] .

٣ ـ اعتقاد أنه إله واحد لا شريك له، ونفي المثل، والنظير عنه، والتوجه إليه وحده بالعبادة، وأنه منفرد في ذاته وصفاته فلا رب غيره ولا مشارك له في

---

(١) ضوء المعالي/ للقاري: ١٣، وانظر شرح الطحاوية للبابرتي ٢٩.

(٢) رسالة التوحيد/ للشيخ محمد عبده الماتريدي: ٤٣.

(٣) كما سيأتي إن شاء الله تفصيله في ص: ٣/ ١٧٨ وما بعدها.

(٤) انظر: تحقيق هذه الغاية في ص: ٣/ ٢٢٠ـ٢٥١.

(٥) تيسير العزيز الحميد/ للعلامة سليمان بن عبد الله آل شيخ: ٣٣.

(٦) القول السديد/ للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي: ١١.

صفاته ولا إله غيره[1] .

٤ ـ علم العبد واعترافه واعتقاده بتفرد الرب بكل صفة كمال، وأنه لا شريك في كماله وفي أنه ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين[2] .

قلت: فالتوحيد على هذا يتضمن توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية «العبادة».

☐ أنواع التوحيد:

عند المتكلمين من الماتريدية وزملائهم الأشعرية:

التوحيد عند المتكلمين نوعان[*] كما يظهر من تعريفاتهم للتوحيد:

● **الأول**: توحيد الربوبية: وهو المقصد الأسمى والهدف الأسنى والغاية العظمى عندهم، وأفنوا لتحقيقه أعمارهم وأنظارهم وأفكارهم، ومع ذلك فشلوا في تحقيقه؛ حيث وصفوا الله بصفات المعدوم والممتنع[3] .

● **الثاني**: توحيد الصفات، وتوحيدهم في هذا الباب تلحيد وإلحاد و«زندقة» حسب تفاوتهم في دركات تعطيل الصفات وتحريف نصوصها، فمستقل ومستكثر، كما سيأتي نماذج ذلك في هذا الفصل[4] .

أما توحيد الألوهية فلا وجود له عندهم، بل عطلوه وحرفوه إلى توحيد الربوبية[5] ولذلك يرتكب كثير منهم ما يضاد توحيد الألوهية من الشرك

---

(١) دعوة التوحيد/ للدكتور محمد خليل هراس: ٧ـ٨.

(٢) الكواشف الجلية/ للشيخ عبد العزيز المحمد السلمان: ٤١٧.

(٣) يأتي ذلك كله في ص: ٢/ ٥٥٣ـ٥٦٧.

(٤) انظر ص: ٢/ ٤٨٦ـ٥٠٧.

(٥) راجع ص: ٣/ ١٧٧ـ١٨٣.

(*) بعد توحيد الذات.

الأكبر، أو ما يوصل إليه[1] .

وهذا والله طامة كبرى، ورزية عظمى! .

أنواع التوحيد عند أهل السنة المحضة: أهل الحديث والتوحيد:

ولهم في ذلك تقسيمان لا خلاف بينهما إلا في التعبير:

* **الأول: تقسيم ثلاثيٌّ:**

فعلى هذا يكون التوحيد على ثلاثة أنواع:

- **الأول**: توحيد الربوبية.
- **الثاني**: توحيد الأسماء والصفات.
- **والثالث**: توحيد الألوهية «العبادة»[2] .

* **والثاني: تقسيمٌ ثنائيٌّ:**

فعلى هذا يكون التوحيد على نوعين:

- **الأول**: توحيدٌ في الإثبات والمعرفة.
- **والثاني**: توحيدٌ في الطلب والقصد.

فالأول: إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، وأنه ليس كمثله شيء في ذلك كله.

---

(١) سيرى القارئ نماذج ذلك في ص: ٣/ ٣٠٥-٣٤٦.

(٢) شرح عقيدة الطحاوية: ٧٦، شرح الفقه الأكبر/ للقاري الحنفي الماتريدي: ١٥، تيسير العزيز الحميد: ٣٣-٣٦، القول السديد: ١١-١٤، دعوة التوحيد/ للدكتور محمد خليل هراس: ١١، ٢٥، ٣٢، وحاشية كتاب التوحيد/ للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ص: ١١، والكواشف الجلية: ٤١٧.

والثاني: إفراد الله تعالى بالعبادة كلها لا شريك له[1].

ويُعَبَّر عن النوع الأول بتعبيراتٍ أخرى كما يلي:

١ ـ التوحيد في العلم والاعتقاد[2].

٢ ـ التوحيد العلمي[3].

٣ ـ التوحيد في العلم والقول[4].

٤ ـ التوحيد القولي[5].

٥ ـ التوحيد في العلم الخبري[6].

٦ ـ توحيد العلم[7].

٧ ـ توحيدٌ علميٌ اعتقاديٌ[8].

٨ ـ توحيدٌ قوليٌ اعتقاديٌ[9].

كما يعبر عن النوع الثاني بما يلي من التعبيرات:

١ ـ التوحيد في الإرادة والقصد[10].

---

(١) شرح الطحاوية / لأبي العز: ٨٨، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٢٦٠، وتيسير العزيز الحميد ٣٣، وفتح المجيد: ١٧، وقرة عيون الموحدين: ١٦.

(٢، ٣) مدارج السالكين: ١/ ٣٣.

(٤) بيان تلبيس الجهمية: ١/ ٤٧٩.

(٥) التوسل والوسيلة: ١٧٧، والقصيدة النونية: ١٤٥، وشرحها توضيح المقاصد: ٢/ ٢١٠، وشرحها/ للدكتور هراس: ٥١.

(٦) شرح الطحاوية: ٨٨ شرح الفقه الأكبر ١٥، شرح النونية/ للهراس: ٢/ ٥٢.

(٧) بيان تلبيس الجهمية ١/ ٤٧٩.

(٨) توضيح الكافية الشافية/ للعلامة السعدي: ١١٥.

(٩) شرح القصيدة النونية/ للهراس: ٢/ ٥٢، والكواشف الجلية: ٤١٨.

(١٠) مدارج السالكين: ١/ ٣٣.

٢ ـ التوحيد القصدي الإرادي[1] .

٣ ـ التوحيد في الإرادة والعمل[2] .

٤ ـ توحيد العمل[3] .

٥ ـ التوحيد العملي[4] .

٦ ـ التوحيد الفعلي[5] .

٧ ـ التوحيد الإرادي الطلبي[6] .

قلت : بيان هذه التسميات مذكور في مظانها .

ولا منافاة بين هذا التقسيم الثنائي ، وبين ذلك التقسيم الثلاثي .

لأن هذا يشمل ذلك .

فيدخل «توحيد الربوبية» و«توحيد الأسماء والصفات» في «توحيد الإثبات والمعرفة» .

أما «توحيد الألوهية ـ العبادة ـ فهو» توحيد في الطلب والقصد[7] .

---

(١) مدارج السالكين : ١/ ٣٣ .

(٢ ، ٣) بيان تلبيس الجهمية : ١/ ٤٧٩ .

(٤) التوسل والوسيلة : ١٧٧ ، وتوضيح الكافية : ١١٥ .

(٥) القصيدة النونية : ١٤٥ ، وشرحها توضيح المقاصد : ٢/ ٢١٠ ، وشرحها/ للهراس : ٥١ ـ ٥٢ .

(٦) شرح الطحاوية لابن أبي العز : ٨٨ ، وشرح الفقه الأكبر/ للقاري : ١٥ .

(٧) راجع القصيدة النونية : ١٤٥ ، ١٥٦ ، وشرح الطحاوية/ ابن أبي العز : ٨٨ ، وشرح الفقه الأكبر/ للقاري : ١٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، وتيسير العزيز الحميد : ٣٣ ، وفتح المجيد : ١٧ ، وقرة عيون الموحدين : ١٦ . وحاشية كتاب التوحيد للشيخ/ عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم : ١٢ ، وشرح النونية/ للهراس : ٢/ ٥٢ .

وذكر الإمام ابن القيم: أن التوحيد القصدي والإرادي نوعان:

«توحيد الربوبية».

و«توحيد الإلهية»[1].

قلت: هذا بظاهره يخالف القول الأول.

ولعل وجهه: أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية، كما أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية[2].

والذي يهمنا في هذا الفصل هو توحيد الأسماء والصفات[3].

فتعريفه:

«اعتقاد العبد بانفراد الرب جل وعلا بالكمال المطلق من نعوت العظمة والجلال، وتنزيهه عن النقائص والعيوب».

وذلك بوصف الله تعالى بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ من غير تكييف ولا تعطيل، ومن غير تحريف، ولا تمثيل[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) مدارج السالكين: ١/ ٣٣.

(٢) انظر تحقيقه في ص: ٣/ ٢٠٦-٢٠٧، ٣/ ٢٢٧-٢٣٢.

(٣) أما توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية فسيأتي الحديث عنهما في الفصل الرابع إن شاء الله في ص: ٣/ ١٧٥-٢٥٠.

(٤) راجع الحموية: ٣١-٣٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٢٦، والواسطية: ٢٠-٢١، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣ شرح حديث النزول: ٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٣٢٥، الوصية الكبرى: ٥٣، وضمن مجموع الفتاوى ٣/ ٣٧٣، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ١/ ٢٧٧، وتيسير العزيز الحميد: ٣٣-٣٥، والقول السديد: ١١-١٢، وحاشية الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: ١١، والكواشف الجلية: ٤١٧-٤١٨.

المبحث الأول

في أسماء الله الحسنى، وموقف الماتريدية منها.

وفيه فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى:

في تعريف «الاسم» لغة واصطلاحًا:

أ - «**الاسم**» **لغة**: العلو، والارتفاع، وأصله: «السمو» وليس أصله «الوسم».

فيما يلي بعض نصوص أئمة اللغة:

١ - قال أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ): «سما الشيء يسمو سموًا، أي: ارتفع...

و «الاسم»: أصل تأسيسه: «السمو»، وألف «الاسم» زائدة، ونقصانه الواو، فإذا صغرتَ - قلت: سُمَيٌّ...»[1].

٢ - وقال أبو إسحاق إبراهيم الزجاج (٣١١هـ): «والدليل على ذلك: أنك إذا صغرت «الاسم» قلت: «سمي»...، ومعنى قولنا: «اسم»: أنه مشتق من «السمو» و«السمو» الرفعة، والأصل فيه: «سَمَوٌ» - بالواو - على وزن «جَمَل»، وجمعه «أسماء»، مثل «قنو وأقناء»، و«حنو وأحناء».

ومن قال: إن «سما» مأخوذ من «وسمت» - فهو غلط؛ لأنا لا نعرف شيئًا دخلته ألف الوصل، وحذفت فاؤه، أعني فاء الفعل.

---

(١) كتاب العين: ٧/٣١٨.

نحو قولك: «عدة» و «زنة» و أصله: «وعدة»، و «وزنة».

فلو كان «اسمٌ» «وسمةً» ـ لكان تصغيرهُ ـ إذا حذفت منه ألف الوصل ـ «وسيمًا»[1].

كما أن تصغير «عدة وصلة»: «وعيدة ووصيلة»»[2].

٣ ـ وقال أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ): «في اشتقاق «اسم» قولان:

أحدهما من «السمو»: وهو العلو، والارتفاع، فقيل «اسم»؛ لأن صاحبه بمنزلة المرتفع به.

وقيل: هو من «وَسَمْتُ»؛ فقيل: «اسم»؛ لأنه لصاحبه بمنزله «السمة» أي يعرف به.

والقول الثاني خطأ؛ لأن الساقط منه لامه، فصح أنه من «سما يسمو»»[3].

ب ـ اصطلاحًا[4]:

هو الدال بمعنى يقوم بذات الشيء[5].

وقال شيخ الإسلام: «أسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها»[6].

فأسماؤه الحسنى ـ مثل «الرحمن الرحيم»، و «الغفور الرحيم» فهذه الأقوال هي أسماؤه الحسنى»[7].

---

(١) في الأصل «وسيم».

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٩ـ٤٠، ونقله الأزهري في تهذيبه: ١٣/ ١١٧.

(٣) معاني القرآن الكريم ١/ ٥١، وانظر مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٠٧ـ٢٠٩.

(٤) أعني اصطلاح «العرف العام» ولا سيما في أسماء الله وصفاته ولا أعني اصطلاح النحاة.

(٥) مأخوذ من تعريفات الجرجاني: ٤٠، وانظر نشر الطوالع للمرعشي: ٢٩٧.

(٦، ٧) مجموع الفتاوى: ٦/ ١٩٥، ١٩٧.

قلت: حاصل كلام أئمة السنة في تعريف أسماء الله الحسنى أنها:

كلمات شرعية تدل على ذات الله تعالى تتضمن إثبات صفات الكمال المطلق له جل وعلا، وتنزيهه سبحانه عن كل عيب ونقص.

❑ الفائدة الثانية:

في ذكر بعض المعارف العظيمة حول أسماء الله الحسنى في توضيح منهج السلف فيها.

وهذا باب عظيم من أبواب التوحيد، وقد فتح لمن بصره الله: فإنه من أشرف المعارف[1].

وأحسن ما اطلعت عليه في هذا الباب كلام الإمام ابن القيم فإنه لب اللباب لعقيدة السلف في هذا المطلب العظيم.

فأود أن أذكر منه بعض الفرائد، والقواعد الأصولية:

● **أولاً**: أسماؤه تعالى كلها حسنى، فمنها ما يدل على صفات ذاتية، نحو: «العليم والقدير»، ومنها ما يدل على صفات فعلية نحو «الخالق والرازق»، ومنها ما يدل على التنزيه مع تضمنه إثبات الكمال؛ فإن النفي المجرد لا مدح فيه، نحو «السلام» فإنه كما يدل على تنزيه الله عن العيوب كذلك يدل على اتصافه تعالى بالكمال.

● **ثانيًا**: أسماؤه تعالى أعلام، وأوصاف، ووصف الله بها لا ينافي العلمية، فليست أسماءُ الله تعالى أسماء مجردة عن المعاني التي هي صفات الله تعالى الدالة على إثبات الكمال المطلق له تعالى وتنزيهه سبحانه عن كل

---

(١) قاله الإمام ابن القيم في بدائع الفوائد: ١/ ١٦٠، ١٦١، وانظر مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٠٩، ٢١٢.

عيب ونقص.

● **ثالثـًا**: دلالة أسمائه على ذاته سبحانه وعلى صفاته جل وعلا معًا ـ دلالةٌ مطابقيةٌ[1]. ودلالتها على أحدهما دلالةٌ تضمنية[2]. ودلالتها على اسم آخر أو صفة أخرى دلالةٌ التزامية[3].

توضيح ذلك:

أن من أسمائه الحسنى: «العليمَ» و «العليَّ» و «الرحمنَ» فدلالة «العليم» على ذات الله المقدسة وعلى صفته: «العلم» وكذا دلالة «العليِّ» على ذاته سبحانه وعلى صفته: «العلو» وهكذا دلالة «الرحمن» على ذاته جل وعلا، وعلى صفته «الرحمة» ـ دلالةٌ مطابقيةٌ.

أما دلالة هذه الأسماء على ذات الله تعالى فحسب أو على تلك الصفات: «العلم» و «العلو» و «الرحمة» فقط ـ دلالةٌ تضمنيةٌ.

ودلالتُها على اسمه «الحيِّ» مثلاً، أو غيره من أسماء الله تعالى، وكذا دلالتُها على صفة «الحياةِ» مثلاً، أو غيرها من صفات الله جل وعلا ـ دلالةٌ التزاميةٌ.

● **تنبيه**:

الدلالة المطابقية هي مقتضى الحقيقة:

لأن الحقيقة: اسم أريد به ما وضع له، أو الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب[4].

(١ ـ ٣) دلالة اللفظ على تمام ما وضع له تسمى مطابقية، وعلى جزئه تضمنية، وعلى لازمه التزامية. انظر تعريفات الجرجاني: ١٤٠، وتهذيب المنطق للتفتازاني مع شرحه للجلال: ٢٦.

(٤) تعريفات الجرجاني: ١٢١.

فنفي حقائق أسماء الله تعالى تعطيل لها وإلحاد فيها.

وهذا النفي له دركات ثلاثة:

● **الأول**: إنكار أسماء الله تعالى رأسًا: وهذا أعظمها وأشنعها وأبشعها، كما تفعله غلاة الجهمية[1].

ويليه في الشناعة والبشاعة.

● **الثاني**: وهو إثبات الأسماء لله تعالى مجردةً عما تدل عليه من المعاني التي هي الصفات الكمالية له تعالى، والنافية عنه تعالى كل نقصٍ وعيب.

كما تفعله المعتزلة الجهمية[2].

● **الثالث**: إثبات الأسماء لله تعالى جميعًا، وتعطيل معاني بعضها، وهذا مما وقع فيه كثير من المعطلة أفراخ الجهمية الأولى: كالماتريدية وزملائهم الأشعرية. كما سيأتي أمثلة ذلك قريبًا إن شاء الله تعالى[3].

● **رابعًا**: أسماؤه سبحانه لا تدخل تحت الحصر، فلا يعدها العاد ولا يحصيها العباد، فهناك من أسماء الله تعالى ما استأثر به رب العباد.

● **خامسًا**: أسماء الله تعالى توقيفية فلا يجوز تسمية الله تعالى إلا بما ورد في الكتاب والسنة.

فلا يجوز أن يسمى الله «السخي» و «الفاعل» و «العاقل» و «الصانع» و«الساتر» و «السامع» و «الباصر» و «العارف» ونحوها مما لم يرد في الشرع.

● **سادسًا**: لا يجوز أن يشتق من أفعاله تعالى المقيدة اسمًا مطلقاً.

(١، ٢) التدمرية: ١٨٢ـ١٨٣، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٩٩ـ١٠٠.

(٣) انظر ص: ٢/ ٤٥٧ـ٤٦٢.

فلا يجوز أن يقال «المستهزئ» و «المضل» و «الفاتن» و «الماكر» و «المخادع» وغيرها .

● **سابعًا** : باب الإخبار عنه تعالى أوسع من باب أسمائه سبحانه وتعالى .

فقد يجوز الإخبار عنه جل وعلا بلفظ صحيح المعنى ، كالإخبار عنه تعالى بأنه «موجود» و «شيء» و «متكلم» و «آمر» و «ناه» ونحوها .

● **ثامنًا** : أسماء الله تعالى من حيث دلالتها على ذات الله سبحانه مترادفة ، ومن حيث دلالتها على صفات الله جل وعلا متباينة .

● **تاسعًا** : كما يجب تنزيه الله تعالى عن كل عيب ونقص ، كذلك يجب تنزيه أسمائه الحسنى عن كل إلحاد .

والإلحاد فيها خمسة أنواع وقد ذكرناها[1] .

إلى غير ذلك من الدرر الغرر التي ذكرها الإمام ابن القيم رحمه الله وغيره من العلماء[2] .

● **عاشرًا** : أسماء الله الحسنى غيرُ مخلوقة؛ لأنها من كلام الله سبحانه وتعالى ، وكلام الله جل وعلا غير مخلوق ، بل الله جل جلاله هو المسمي نفسه بها .

---

(١) انظر ص : ٢/ ٤٣٦-٤٣٨ .

(٢) انظر بدائع الفوائد : ١/ ١٥٩-١٧٠ ، وراجع أيضًا جامع البيان : ٩/ ١٣٣-١٣٤ ، معالم التنزيل : ٢/ ٢١٧-٢١٨ ، مجموع الفتاوى : ٦/ ١٤١-١٤٣ ، ٣٧٩/ ٣٨٢ ، وتفسير ابن كثير ٢/ ٢٦٩-٢٧٠ ، وتيسير العزيز الحميد : ٦٣٧-٦٤٧ ، القواعد المثلى في صفات الله الحسنى : ٦-١٧ للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، حفظه الله ، وتعليق شيخنا الدكتور علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي على كتاب التوحيد لابن منده : ٢/ ١٧-٢٠ .

والجهمية المعطلة قالوا: كلام الله مخلوق، وأسماؤه مخلوقة، ولا يخفى إنكار سلف الأمة وأئمة السنة أمثال: الإمام أحمد إنكاراً غليظًا وردهم الشديد على هؤلاء الجهمية المعطلة الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة[1].

قلتُ: فساد القول بخلق أسماء الله الحسنى لا تقل من فساد القول بخلق القرآن الكريم كما سيأتي إن شاء الله تعالى[2].

❑ الفائدة الثالثة:

في مذهب الماتريدية: في الأسماء الحسنى.

في مذهب الماتريدية في أسماء الله الحسنى - حقٌ وباطلٌ.

فما كان عندهم من الحق الذي ينور القلوب - فقد أخذوه من الكتاب والسنة لاحتكاكهم بأهل السنة، وهذا من فضلهم، ومحاسنهم التي لا تنسى، ومساعيهم التي يشكرون عليها وبذلك نجوا من كثير من الإلحاد.

وما كان عندهم من الباطل الذي يظلم القلوب - فقد أخذوه من الجهمية الأولى لاحتكاكهم بهم فدخل عليهم شيء من إلحادهم وبدعهم وتعطيلهم الذي ظنوه حقًا. وخيل إليهم أنه مذهب أهل السنة.

فمذهبهم في الأسماء الحسنى على نوعين:

● **الأول: ما اشتمل على الحق**:

فمن محاسنهم في هذا الباب وموافقتهم لأهل السنة ما يلي:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٦/ ١٨٥ - ١٨٦، ٢٠٥، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ٢٢٤، وراجع كتاب التوحيد، للإمام ابن منده: ٢/ ١٤ - ١٧، واعتقاد الإسماعيلي ٤٧ - ٥٢.

(٢) انظر ص: ٣/ ١٦٩ - ١٧١.

١ ـ إثبات جميع أسماء الله الحسنى له تعالى. لا نعلم لهم في ذلك خلافًا ولا استثناء.

وبذلك فارقوا غلاة الجهمية؛ لأنهم لا يثبتون لله الأسماء[1].

٢ ـ إثبات كثير من معاني أسماء الله تعالى.

وبذلك فارقوا جهمية المعتزلة؛ لأنهم يثبتون الأسماء مجردةً عن المعاني[2].

٣ ـ أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يجوز تسمية الله تعالى إلا بما ورد في الشرع[3].

قال الإمام حافظ الدين عبد الله النسفي (٧١٠هـ) في بيان الإلحاد في أسمائه تعالى:

«فيسمونه بغير الأسماء الحسنى وذلك أن يسموه بما لا يجوز عليه، نحو أن يقولوا: يا سخي، يا رفيق؛ لأنه لم يسم نفسه بذلك، ومن الإلحاد تسميته بالجسم، والجوهر، والعقل، والعلة»[4].

٤ ـ ٥ ـ أسماء الله تعالى كلها حسنى، وأنها ليست ألفاظًا مجردة عن معانيها، بل تدل على معانٍ حسنة من التمجيد، والتقديس، والتعظيم[5].

فأسماؤه تعالى أحسن الأسماء وأجلها، لإنبائها عن أحسن المعاني

(١، ٢) انظر التدمرية: ١٨٢ ـ ١٨٣، وضمن مجموع الفتاوى ٣/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) انظر كتاب التوحيد للماتريدي: ٣٨ ـ ٤٤، والدر اللقيط: ٤/ ٤٢٨، لتاج الدين أحمد بن عبد القادر الحنفي (٧٤٩هـ)، شرح المواقف للجرجاني الحنفي الماتريدي: ٨/ ٢١٠، ونشر الطوالع ٣٠٩ للمرعشي الماتريدي.

(٤) مدارك التنزيل: ١/ ٥٩١، وانظر إرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٣/ ٢٩٦.

(٥) مدارك التنزيل: ١/ ٥٩١، ٢/ ٢٧٤، وانظر الدر اللقيط لتاج الدين الحنفي: ٤/ ٤٢٩.

وأشرفها ولدلالتها على صفات الكمال من الجلالة والجمال والإكرام[1] .

● **والثاني : ما اشتمل على باطل وإلحاد :**

وأهم نماذج ذلك ما يلي :

١ ـ إنّ أسماء الله تعالى ليست أسماءً حقيقية لله تعالى .

قال أبو منصور الماتريدي : «فيدلك أن الأسماء التي نسميه بها عبارات عما يقرب إلى الأفهام ، لا أنها في الحقيقة أسماؤه»[2] .

٢ ـ الأسماء الحسنى غير مشتملةٍ على صفاتٍ مستقلةٍ بل هي مندرجة في صفة التكوين[3] .

قال العلامة أنور شاه الكشميري الديوبندي : «والأسماء الحسنى عند الأشاعرة عبارة عن الإضافات ، وأما عند الماتريدية فكلها مندرجة في صفة التكوين»[4] .

٣ ـ أسماء الله الحسنى مخلوقةٌ عندهم : لأنها عبارة عن الألفاظ والحروف ، وهي مخلوقة ، ولذلك جعلوا أسماء الله تعالى الحسنى تسمياتٍ .

فلما قالوا إنها تسمياتٌ ـ قالوا : إنها غيرُ الله تعالى ، وإنها حروفٌ وألفاظٌ وإن الاسم الأزلي عين المسمى وهو الله لا غير[5] .

---

(١) إرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي : ٣/ ٢٩٦ ، ٥/ ٢٠٠ .

(٢) كتاب التوحيد : ٩٣ ـ ٩٤ .

(٣) انظر معنى صفة التكوين في ص : ٢/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨ .

(٤) فيض الباري : ٤/ ٥١٧ .

(٥) انظر كتاب التوحيد : ٦٥ ـ ٦٦ ، وبدء الأمالي للأوشي الفرغاني مع شرحه ضوء المعالي للملا علي القاري : ٢٦ ، ونشر الطوالع : ٣٠٢ ـ ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، وروح المعاني : ١/ ٥٣ .

كل هذا للتدرج إلى القول بأن أسماء الله تعالى مخلوقةٌ بعد قولهم: إنها غيرُ الله؛ لأن كل ما هو غير الله فهو مخلوق[1].

قلت: وهذا القول مبني على القول بخلق القرآن.

فالماتريدية وافقوا جهاراً دون إسرار الجهمية الأولى في بدعة القول بخلق الأسماء الحسنى كما وافقوهم في بدعة القول بخلق القرآن، فهم جميعًا قائلون بخلق القرآن وبخلق الأسماء الحسنى[2].

غير أن الماتريدية كزملائهم الأشعرية انفردوا عن الجهمية الأولى ببدعة أخرى وهي بدعة الكلام النفسي[3].

ولنا عودة لبيان «هل الاسم عين المسمى أو غيره أو له» وما هو الصواب في ذلك وبيان أن فساد القول بخلق أسماء الله تعالى -

كفساد القول بخلق القرآن.

وسلف هذه الأمة وأئمة السنة قد كفروا القائلين بخلق الأسماء الحسنى كما كفروا القائلين بخلق القرآن. كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[4].

٤ - تعطيل معاني بعض الأسماء الحسنى بأنواع من التأويلات، وهذا من أعظم الإلحاد فيها عقلاً، وشرعًا، ولغة، وفطرة[5].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى ٦/ ١٨٥ - ١٨٦، وشرح كتاب التوحيد في صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان ٢٢٤.

(٢) راجع ص: ٣/ ٧٨ - ٨٥، ٣/ ١٦٢ - ١٦٨.

(٣) عليك بما سيأتي في ص: ٣/ ٧٨ - ٨٥.

(٤) انظر ما سيأتي في ص: ٣/ ١٦٢ - ١٧٠.

(٥) انظر بدائع الفوائد: ١/ ١٦٩، ومدارج السالكين: ١/ ٣٧.

○ **وفيما يلي بعض أمثلة هذا الإلحاد:**

● **المثال الأول:**

أن (**العلي**) من أسماء الله الحسنى، يدل دلالةً حقيقيةً مطابقيةً قطعيةً على ذات الله المقدسة، وعلى صفته «العلو» على خلقه.

فالماتريدية لما عطلوا صفة «علو»الله تعالى وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات والمجازات[1]، جعلوا اسمه «العليَّ» مجرداً عن صفته «العلوِ» المطلقِ على خلقه، ولذلك فسروا اسم الله تعالى «العلي» بما يلي:

١ ـ «العلي عن كل موهوم يحتاج إلى عرش أو كرسي»[٢].

٢ ـ «العلي في ملكه وسلطانه، أو المتعالي عن الصفات التي لا تليق به»[٣].

٣ ـ «المتعالي بذاته عن الأشباه والأنداد»[٤].

٤ ـ بمعنى «المتكبر»[٥].

فأنت ترى أنهم جعلوا هذا الاسم الأحسن «العلي» من السلوب المحضة التي لا مدح ولا ثناء فيها[٦].

مع أنه من أعظم الأسماء الحسنى الدالة على إثبات الصفات الكمالية لله تعالى وأنه يدل على صفة هي من أعظم صفات الله تعالى الذاتية الثبوتية ألا وهي صفة «العلو» المطلق على خلقه مع تضمنه تنزيه الله تعالى عن كل عيب

(١) انظر ص: ١/ ٥١٥.

(٢) تأويلات أهل السنة للماتريدي تحقيق جاسم محمد الجبوري: ١/ ٥٩٣.

(٣) مدارك التنزيل: ١/ ١٧٠.

(٤) إرشاد العقل السليم: ١/ ٢٤٨.

(٥) راجع شرح المواقف: ٨/ ٢١٥، ونشر الطوالع: ٣٢٠.

(٦) راجع ص: ١/ ٥٤٥ـ٥٤٨.

ونقص.

● **المثالان: الثاني والثالث:**

أن «**الرحمن الرحيم**» اسمان من أسماء الله الحسنى وكلاهما يدل دلالة حقيقية قطعية مطابقية على صفته تعالى: «الرحمة» الكاملة.

لكن القوم لما عطلوا صفة الله العظيمة «الرحمة» وحرّفوها بتأويلاتهم جعلوا هذين الاسمين: «الرحمن الرحيم» مجردين عن صفته «الرحمة» حيث فسروا الرحمة بإيصال الخير ودفع الشر[(١)].

فوا عجبًا لقوم يعبدون ربًا يزعمون أنه لا «رحمة» له! فماذا يرجون منه؟

● **المثال الرابع:**

أن «**الودود**» من أسماء الله الحسنى يدل على ذات الله تعالى وعلى صفته «الود» دلالة قطعية حقيقية مطابقية، ومعنى «الودود» أنه محب للمؤمنين، فيكون «الفعول بمعنى الفاعل» فالله تعالى ذو المحبة لهم. وقيل: «محبوب» للمؤمنين فيكون الفعول بمعنى المفعول[(٢)].

والماتريدية عطلوا صفة «المحبة» الثابتة لله تعالى وحرفوا نصوصها إلى صفة «الإرادة» وغير ذلك من التأويلات[(٣)].

● **المثال الخامس:**

أن «**الظاهر والباطن**» من الأسماء الحسنى.

---

(١) راجع ص: ٢/ ٥٠٥ والتبيان للرستمي الفنجفيري: ٤٩.

(٢) انظر جامع البيان ١٢/ ١٠٥، ٣٠/ ١٣٨، معالم التنزيل ٢/ ٣٩٩، ٤/ ٤٧١.

(٣) راجع ما سيأتي في ص: ٢/ ٥٠٥.

ومعنى «الظاهر»: العالي على الخلق وفوق كل شيء فليس فوقه شيء[1].

ويؤيده حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**» الحديث[2].

فهذا الاسم يدل دلالة قطعية حقيقية مطابقية على ذات الله تعالى وإثبات صفة «العلو» المطلق لله تعالى. وهذا هو الراجح في معناه.

فإن قيل: «معناه»: الظاهر على كل شيء علمًا[3].

أو معناه: «**الظاهر وجوده بالأدلة الواضحة**»[4].

قلت: لو سلم صحة هذين المعنيين ـ فهما لا ينافيان المعنى الأول؛ لأن علو الله على خلقه أجمعين متضمن لعلمه على كل شيء وظهور وجوده. بل وجود الله تعالى لا يحتاج إلى برهان. ولله در القائل:

*** وليس يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل ***[5]

ولأن ذكر بعض معنى اللفظ لا ينفي أصل معناه وكذا ذكر لازم معنى اللفظ لا ينفي الملزوم.

قال شيخ الإسلام في الرد على من زعم أن تفسير «نور السموات» بهادي أهل السموات والأرض تأويل:

---

(١) جامع البيان ٢٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦، معالم التنزيل ٤/ ٢٩٣، فتح القدير للشوكاني ٥/ ١٦٥، النونية: ٦٤، ١٤٦، توضيح المقاصد ١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٥.

(٢) رواه مسلم: ٤/ ٢٠٨٤.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٣٢، وذكره البخاري بالتمريض: كتاب التفسير باب تفسير سورة الحديد ٤/ ١٨٥١، وانظر فتح الباري ٨/ ٦٢٧ ـ ٦٢٨.

(٤) انظر فتح القدير للشوكاني ٥/ ١٦٠، وروح المعاني ٢٧/ ١٦٦.

(٥) الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٢١، مدارج السالكين ١/ ٧١.

«ثم قول من قال من السلف: «هادي أهل السموات والأرض» لا يمنع أن يكون في نفسه نوراً؛ فإن من عادة السلف في تفسيرهم أن يذكروا بعض «صفات المفسر» من الأسماء أو بعض أنواعه، ولا ينافي ذلك ثبوت بقية الصفات للمسمى بل قد يكونان متلازمين».

إلى آخر كلامه المهم القيم الذي يكشف الغمة عن كثير من المشكلات في فهم كلام السلف[1].

الحاصل: أن اسم الله تعالى: «الظاهر» يدل على علوه المطلق فنفيه إلحاد صريح وتعطيل قبيح.

- **المثالان: السادس والسابع:**

أن «السميع» و «البصير» من أسماء الله الحسنى، يدلان على ذات الله تعالى وعلى صفتيه «السمع والبصر» الكاملين المطلقين دلالةً مطابقية حقيقية قطعية.

ولكن بعض الماتريدية عطل هاتين الصفتين: «السمع والبصر» وحرف نصوصهما بتأويلهما إلى صفة العلم[2].

وهذا تعطيل صريح وإلحاد قبيح؛ لأن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى قد صرح بأن تفسير صفة «اليد» بالقدرة أو النعمة إبطال لها وأنه قول المعطلة المعتزلة[3].

---

(١) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٩٠ـ٣٩١، وانظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ١٥٧.

(٢) كما سيأتي قريباً في ص: ٢/ ٤٨٥ـ٤٨٧.

(٣) الفقه الأكبر بشرح القاري: ٥٩، وانظر ما سبق من التفصيل في ص: ١/ ٤٤٨ـ٢/ ٣٤٥.

فعلم أن إرجاع صفة إلى أخرى تعطيل وإلحاد بشهادة هذا الإمام وفي ذلك عبرة لهؤلاء الماتريدية .

● **المثال الثامن :**

«النور» وسيأتي الحديث عنه في مبحث الصفات[1] .

● **المثال التاسع :**

«الحَيِيُ»[2] عطلوا معناه فنفوا صفة «الحياء» لله تعالى كما سيأتي[3] .

● **المثال العاشر :**

«الإلــــه»[4] عطلوا معناه فحرفوا صفة «الألوهية» لله سبحانه وفسروها بالربوبية ، وهذا من أعظم الإلحاد * وأمٌّ للشر والإفساد *[5] .

---

(١) انظر ص : ٢/ ٤٩٩ـ٥٠١ .

(٢) ورد هذا الاسم الحسن في عدة أحاديث :

منها : حديث سلمان رضي الله عنه مرفوعًا : «**إن ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يده إليه أن يردها صفرًا**» . رواه أبو داود ٢/ ١٦٥ ، وابن ماجه ٢/ ١٢٧١ ، وانظر صحيح سنن ابن ماجه ٢/ ٣٣١ ، وفي رواية «**إن الله حيي كريم يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما خائبتين**» رواها الترمذي ٥/ ٥٥٧ ، وانظر صحيح سنن الترمذي ٣/ ١٧٩ .

وقد ذكر هذا الاسم «الحيي» من جملة الأسماء الحسنى كثير من العلماء .

انظر القصيدة النونية : ١٤٨ ، وشرحها توضيح المقاصد ٢/ ٢٢٧ ، وتوضيح الكافية الشافية للعلامة السعدي ، ١٢١ ، والقواعد المثلى : ١٦ ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، وعلى هذه الرسالة تقريظ مهم لشيخ شيوخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظهما الله .

(٣) انظر ص : ٢/ ٥٠٦ .

(٤) «الإله» من أعظم الأسماء الحسنى لله سبحانه ، وقد ذكره الشيخ محمد بن صالح العثيمين في الأسماء الحسنى ، انظر القواعد المثلى : ١٥ ، وأقره شيخ مشايخنا عبد العزيز بن عبد الله بن باز وكتب تقريظًا مهمًا على هذه الرسالة .

(٥) انظر ص ٣/ ١٧٥ـ٣٤٦ ، الفصل الأخير بكامله في «الألوهية» .

● **المثال الحادي عشر * وهو أظهر من أن يشهر * وأفظع الأمثلة ضرارًا ودمارًا * وأشنعها وأبشعها عارًا وشنارًا ***

وهو إلحادهم في اسم «الله» الأعظم؛

فقد صرحوا بأن مفهوم اسم الجلالة «الله» نفس الذات بدون اعتبار الصفة[1] .

قلت: هذا إلحاد صريح واضح * وتعطيل قبيح فاضح *؛

□ لأن اسم الجلالة «الله» اسم الله الأعظم الحسن الدال على جميع الأسماء الحسنى * والصفات الكمالية العليا *[2] .

□ ولأن الأسماء الحسنى * ليست حسنى * إلا لأجل دلالتها على المعاني الحسنى * وهي صفات الله العليا * حتى باعتراف الماتريدية[3] .

○ **الحاصل**: أن الأسماء الحسنى عند الماتريدية بعضها لا يدل إلا على نفس الذات * وبعضها يدل على الصفات * وبعضها يدل على السلوب والإضافات *

○ وبعد ما عرفنا مذهب الماتريدية في أسماء الله الحسنى ننتقل إلى الحديث عن مذهبهم في صفات الله تعالى لما بين الأسماء وبين الصفات من العلاقة الوثيقة من حيث إن الأسماء مشتقة من الصفات كما أن الصفات أجزاء من معاني الأسماء.

* * *

(١) راجع إشارات المرام لقاضي عساكرهم ١١٤، ونظم الفرائد ٢١.
(٢) انظر مدارج السالكين ١/ ٣٨، ٣٩، ٤١.
(٣) راجع ما سبق في ص ٢/ ٥٠٧.

□ المبحث الثاني □

في صفات الله العليا وموقف الماتريدية منها

وفيه فوائدُ أربعٌ

□ الفائدة الأولى:

في تعريف الصفة لغة واصطلاحًا:

أ ـ لغةً:

الصفة أصلها «وصف» حذفت الواو وعوض عنها التاء، كالعدة، والوعد[1] ومادة «و ص ف» تدل على نعت الشيء يقال وصف الشيء له، وعليه وصفًا وصفة: حلاه[2]، ووصفه يصفه وصفًا وصفة: نعته[3].

وهذا يدل على أن «الصفة» و «الوصف» مترادفان[4].

قلت: الصحيح أن بينهما فرقًا: وهو أن «الوصف» مصدرٌ متعد قائمٌ بالواصف، والواصف في وصفه لشيء قد يكون صادقًا وقد يكون كاذبًا، أما «الصفة»: فهي حاصلة المصدر ولازمة غير متعدية، وتكون حلية لشيء ونعتًا له على ما هو عليه في نفس الأمر والواقع، فلا يدخلها الكذب[*].

---

(١) ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق الفارابي اللغوي: ٣/ ٢٢١، الصحاح للجوهري: ٤/ ١٤٣٨، ولسان العرب: ٩/ ٣٥٦، وتعريفات الجرجاني: ٣٢٦.

(٢) لسان العرب: ٩/ ٣٥٦.

(٣) القاموس: ١١١١، وتاج العروس: ٦/ ٢٦٦.

(٤) تاج العروس: ٦/ ٢٦٦.

(*) مستفاد من مفردات الراغب الأصفهاني: ٥٠٢، ولسان العرب: ٩/ ٣٥٦، وتعريفات الجرجاني ٣٢٦، وتاج العروس للزبيدي: ٦/ ٢٦٦، وغيرها.

وفيما يلي بيان ذلك:

١ ـ قال الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ):

«الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته»[١].

٢ ـ وقال ابن فارس: «الوصف: تحلية الشيء[٢]، والصفة: الأمارة اللازمة للشيء»[٣].

٣ ـ وقال أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري (توفي بعد ٤٠٠هـ): «وصفت الشيء وصفًا: نعته، ويقال: إن «الصفة» بالحال المنتقلة، و«النعت» بما كان في خُلْقٍ أو خَلْقٍ»[٤].

قلت: كأنه أراد بالصفة الوصف، وبالنعت الصفة اللازمة.

٤ ـ وقد أجاد الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) وأفاد فقال:

«الوصف: ذكر الشيء بحليته ونعته، والصفة: الحال التي عليها الشيء من حليته ونعته، كالزنة التي هي قدر الشيء و«الوصف قد يكون حقًا، وباطلاً، قال ـ الله تعالى ـ: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَٰذَا حَلَالٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ**﴾[٥] ـ

تنبيهًا على كون ما يذكرونه كذبًا.

---

(١) كتاب العين: ٧/ ١٦٢، وانظر أيضًا جمهرة اللغة لابن دريد: ٣/ ٨٣، تهذيب اللغة للأزهري: ١٢/ ٢٤٨، ولسان العرب: ٩/ ٣٥٦، وتاج العروس: ٦/ ٢٦٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٦/ ١١٥.

(٣) مجمل اللغة: ٤/ ٩٢٧، ومعجم مقاييس اللغة: ٦/ ١١٥.

(٤) كتاب الأفعال: ٤/ ٢٣٢.

(٥) النحل: ١١٦.

وقوله ـ عز وجل ـ ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾[1] ، تنبيه علي أن أكثر صفاته ليس على حسب ما يعتقده كثير من الناس ، لم يتصور عنه تمثيل وتشبيه ـ [ولا تكييف وتعطيل] ـ وأنه يتعالى عما يقوله الكفار ـ [وكذا عما تصفه طوائف المعطلة بصفات العدم والامتناع ، وعما تصفه المشبهة بتشبيه الله تعالى بصفات خلقه أو بتشبيه المخلوق بصفات الله تعالى[2]] .

ولهذا قال عز وجل : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ ﴾[3] . . . »[4] .

٥ ـ وقال أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٧١٠هـ) :

«وقيل : «الوصف» المصدر ، و«الصفة» الحِلْيَةُ»[5] .

٦ ـ وقال علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني الحنفي الماتريدي : (٨١٦هـ) : «فالوصف والصفة مصدران ، كالوعد والعدة ، والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا : «الوصف» يقوم بالواصف ، و «الصفة» تقوم بالموصوف»[6] .

٧ ـ وقال محمد بن محمد مرتضي الزبيدي الحنفي الماتريدي (١٢٠٥هـ) : « . . . وقد أكثر الناس من الفروق بينهما ، ولاسيما علماء الكلام ، وهو مشهور . . . »[7] .

---

(١) الصافات : ١٨٠ ، وانظر الأنعام : ١٠٠ ، الأنبياء : ٢٢ ، المؤمنون : ٩١ ، الصفات : ١٥٩ ، الزخرف : ٨٢ .

(٢) ما بين الخطوط زيادات مني لزيادة الفائدة .

(٣) الروم : ٢٧ ، وانظر النحل : ٦٠ .

(٤) المفردات في غريب القرآن : ٥٢٥ .

(٥) لسان العرب : ٩/٣٥٦ .

(٦) تعريفات الجرجاني : ٣٢٦ .

(٧) تاج العروس : ٦/٢٦٦ .

ب ـ اصطلاحًا:

«الصفة»: هي المعنى القائم بالله تبارك وتعالى مما نعت به نفسه أو نعته به رسوله ﷺ مما يدل على إثبات الكمال المطلق له تعالى وتنزيهه عن كل عيب ونقص لا شريك له سبحانه في ذلك، ولا مثيل[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) أخذت هذا التعريف للصفة من نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف هذه الأمة.

❑ الفائدة الثانية:

في أنواع الصفات على طريقة أهل السنة.

لم يعرف عن السلف تقسيم الصفات ولا الخوض في ذلك.

قال الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥هـ):

«. . . بل كلهم - [أي الصحابة رضي الله عنهم] - فهموا معنى ذلك - [أي معنى ما وصف به الرب تبارك وتعالى] - وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزليةً[1]، من العلم والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع،

(١) **قلت**: لم أجد عن أحد من الصحابة اصطلاح: «أزلية» وإن كان معناه مرادًا لهم.

تنبيه: : ههنا كلمات لابد من تعريفها، وهي «الأزل والأبد، والأزلي، والأبدي والقديم، والحادث».

فأما الأزل: فما لا افتتاح له، وجوديًا كان أو عدميًا، فالأزل الوجودي: استمرار الوجود في جانب الماضي، والأزل العدمي: استمرار العدم في جانب الماضي.

الأبد: استمرار الوجود في جانب المستقبل.

أما الأزلي: فهو نسبة إلى الأزل وهو نوعان:

أزلي وجودي: وهو ما لم يكن مسبوقًا بالعدم أي لا بداية لوجوده، فوجوده مستمر في جانب الماضي، كالله جل وعلا فهو أبدي أيضًا، لاستمرار وجوده وبقائه في جانب المستقبل.

وأزلي عدمي: وهو عدم كل ما سوى الله تعالى.

الأبدي: ما استمر وجوده في المستقبل، كالآخرة.

القديم نوعان:

قديم بالذات: وهو الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره.

والقديم بالزمان: وهو الموجود الذي ليس وجوده مسبوقًا بالعدم.

فالفرق بين الأزلي والقديم:

أن الأزلي أعم مطلقًا لأنه قد يكون وجوديًا وقد يكون عدميًا. =

والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعز، والعظمة، وساقوا الكلام سوقًا واحدًا، وهكذا أثبتوا رضي الله عنهم ما أطلقه الله سبحانه على نفسه الكريمة، من اليد، والوجه، ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا رضي الله عنهم بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت...»[1].

قلت: لكن لما خاض المتكلمون في تقسيم الصفات، اقتضى ذلك أن يكون لأهل السنة منهج واصطلاح في ذلك للرد على أهل البدع.

فتكلم أئمة السنة بأشياء لم ينقل عن الصحابة التصريح بذلك، وإن كان لها معانٍ صحيحةٌ معقولةٌ موافقةٌ لنصوص الكتاب والسنة، ولذلك أمثلة عديدة، كالذات، وبذاته، وبائن ونحوها، ومنها تقسيم الصفات[2].

= والقديم أخص مطلقًا لأن القديم لا يكون إلا وجوديًا، نعم إن الأزلي الوجودي، والقديم متساويان.

الحادث أيضًا نوعان:

حادث بالذات: ما كان محتاجًا إلى الغير.

وحادث بالزمان: وهو ما كان مسبوقًا بالعدم.

انظر تعريفات الجرجاني: ٢١، ٣٢، ١١٠، ٢٢٢-٢٢٣، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: ٥٥، ورحلة الحج للعلامة محمد الأمين الشنقيطي: ٧٢.

(١) الخطط المقريزية «المواعظ والاعتبار...»: ٢/ ٣٥٦، وانظر دعوة التوحيد للدكتور هراس: ١٧، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ١٨، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي: ١٩٩.

(٢) الأكملية: ٢٤-٢٥، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٩٨-٩٩، وبدائع الفوائد: ٢/ ٧، انظر مختصر العلو للألباني: ١٨-١٩، شرح كتاب التوحيد في صحيح البخاري لشيخنا عبد الله ابن محمد الغنيمان: ٢٤٣-٢٤٥، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان بن علي الجامي: ١٩٩.

ولعل هذه الألفاظ، والتقسيمات وأمثالها تدخل تحت قاعدة:

«الإخبار عن الله تعالى» فقد تقدم أن باب الإخبار عنه تعالى أوسع من باب الأسماء والصفات[1].

وأول من قسم الصفات إلى الذاتية، والفعلية، من أئمة الإسلام - فيما أعلم - هو الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى ثم تلاه آخرون، وزاد بعض الأئمة أمثال عبد العزيز الكناني (٢٤٠هـ) وابن كلاب (بعد ٢٤٠هـ) والإمام أحمد (٢٤١هـ)، والبيهقي: سمعية وعقلية[2].

فنقول: صفات الله تعالى - على طريقة أئمة السنة - ستة أنواع، تحت ثلاثة تقسيمات:

○ **التقسيم الأول**: باعتبار ما تشتمل عليه الصفات من المعاني الوجودية والعدمية فهي بهذا الاعتبار نوعان:

● **النوع الأول: الصفات الثبوتية**: وهي ما أثبته الله لنفسه فوصف به نفسه أو أثبته له رسوله ﷺ فوصفه به، وتدل على إثبات الكمال المطلق له سبحانه وتعالى، مع تضمنه تنزيه الله تعالى عما يضاده من كل عيب ونقص،

كالحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر، والعلو، والربوبية،

---

(١) انظر ص: ٢/ ٥٤٦-٥٥٧.

(٢) انظر الفقه الأكبر بشرح القاري: ٢٥-٢٦، وكتاب التوحيد للماتريدي: ٥٠-٥١، ٥٤-٥٥، ٥٧، ٩٣، ٩٥، والاعتقاد: ٧٠-٧٢، والأسماء والصفات: ١١٠، كلاهما للبيهقي، وتقسيم الصفات إلى سمعية وعقلية يظهر من كلام الإمام أحمد وابن كلاب، وعبد العزيز المكي، كما صرح بذلك شيخ الإسلام: انظر التدمرية: ١٤٩-١٥٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٨٨/ جـ-٨٨/ د.

والألوهية، ونحوها.

● **النوع الثاني: الصفات السلبية**: وهي التي نفاها الله سبحانه وتعالى عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ؛ لأنها صفات نقص وعيب مع تضمنها إثبات الكمال المطلق له تعالى، فإن النفي المجرد المحض لا مدح فيه[1].

نحو نفي الولد، والوالد، ونفي اتخاذ الصاحبة، ونفي الشريك، والند، والمثل، والكفء، والنظير، ونفي الموت والظلم، والنوم، والسنة، والعجز، ونحوها، كما سبق[2].

○ **التقسيم الثاني**: باعتبار تعلقها بمشيئة الله تعالى وعدمه، فهي بهذا الاعتبار أنواع ثلاثة:

● **النوع الأول: ذاتية محضة**: وهي التي لا تنفك عن الله أزلاً وأبداً ولا تدخل تحت مشيئة الله وفعله وذلك كحياته تعالى، وعلمه، وقدرته، وعلوه على خلقه، وحكمته، وعظمته، ووجهه، ويديه، ونحوها.

● **النوع الثاني: فعليه محضة**: وهي التي تتعلق بمشيئته سبحانه وتعالى إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كاستوائه تعالى على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا، ومجيئه يوم القيامة، وغضبه ورضاه، وضحكه وفرحه سبحانه وغيرها.

● **النوع الثالث: ذاتيةٌ باعتبار، وفعليةٌ باعتبار آخر**، كصفة كلامه

---

(١) انظر ما تقدم في ص: ١/ ٥٤٥ـ٥٤٨.

(٢) في ص: ١/ ٥٤٤.

سبحانه وتعالى، فإنه باعتبار أصله ونوعه صفةٌ ذاتيةٌ؛ لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلمًا، وباعتبار آحاد الكلام، وأفراده صفةٌ فعليةٌ؛ لأن الكلام يتعلق بمشيئته تعالى فالله سبحانه يتكلم متى شاء، كما قال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴾[1] .

● **تنبيه**: يقال للصفات الفعلية: الصفات الاختيارية، والأفعال الاختيارية أيضًا[2] .

التقسيم الثالث: باعتبار طريق إثباتها، فهي بهذا الاعتبار على نوعين:

● **النوع الأول**: خبرية سمعية، وعقلية معًا: وهي التي يشترك في إثباتها الدليل الشرعي، والعقلي، والفطري، كالحياة، والقدرة، والعلو، والعلم والسمع، والبصر، والربوبية، والألوهية، وغيرها.

● **النوع الثاني**: **خبرية**، **سمعية**، وتسمى: النقلية، والشرعية؛ وهي التي لا سبيل إلى إثباتها إلا السمع والخبر عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ، بيد أن العقل الصحيح الصريح لا يعارضها بل يؤيدها نحو وجه الله الكريم، ويديه، وعينه، وساقه، وقدمه، ورجله، وأصابعه، وقبضته، واستوائه على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا وإتيانه، ومجيئه يوم القيامة، ونحوها.

● **تنبيه**: أنواع هذه التقسيمات تتداخل بعضها في بعض.

فالصفات الثبوتية التي ذكرناها تنقسم إلى ذاتية وفعلية، والصفات الذاتية

---

(١) يس: ٨٢.

(٢) انظر درء التعارض: ٢/ ٣، شرح الطحاوية: ١٢٨، ولشيخ الإسلام رسالة في الصفات الاختيارية طبعت ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣-٧٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢١٧-٢٦٧.

والفعلية كلها من قبيل الصفات الثبوتية، وهذه الصفات كلها قد تكون خبرية، عقلية معًا، وقد تكون خبرية فقط، وهكذا الصفات السلبية. فتكون جميع أقسام الصفات ستة:

١ - **ثبوتية ذاتية سمعية عقلية**، نحو حياة الله تعالى وعلمه، وقدرته، وعلوه، وربوبيته، وألوهيته سبحانه.

٢ - **ثبوتية ذاتية سمعية**، نحو وجهه تعالى، وعينه، ويديه، ونحوها.

٣ - **ثبوتية فعلية سمعية**، كاستوائه سبحانه على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة، ونحوها[١].

٤ - **ثبوتية فعلية سمعية عقلية**، كخلقه وإحيائه، وإماتته وكلامه سبحانه وتعالى ونحوها.

٥ - **سلبيةٌ سمعيةٌ، عقلية** كنفي الموت، والظلم، والعجز، والسفه،

---

(١) هذا البحث كله مستفاد من الفقه الأكبر بشرح القاري: ٢٥-٣٦، وبشرح أبي المنتهي المغنيساوي: ٥، وكتاب التوحيد للماتريدي: ٥٠-٥١، ٥٤-٥٥، ٥٧، ٥٣، ٩٥، والاعتقاد: ٧٠-٧٢، والأسماء والصفات: ١٠، كلاهما للبيهقي والتدمرية: ٥٧-٥٨، ١٣٧-١٣٩، ١٤٦-١٥٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٥-٣٦، ٨٣-٨٤، ٨٨/ أ-٨٨/ د، والقصيدة النونية: ١٤٥-١٤٦، ومختصر الصواعق المرسلة: ٢/ ٢٩٦، ط قديمة و: ٢/ ٤٢٩، ط جديدة، وشرح الطحاوية: ١٢٧-١٢٨، وفتح الباري: ١٣/ ٣٥٧، ودعوة التوحيد: ١٦-١٧، وشرح الواسطية: ٩٨-٩٩، كلاهما للدكتور هراس، والقواعد المثلى للشيخ محمد بن صالح العثيمين: ٢١-٢٥، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان بن علي الجامي: ١٩٩-٢٠٩، والبيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد ابن عطية الغامدي: ١٥٠-١٥٣، الكواشف الجلية: ٤٢٩-٤٣٠، وتعليقات شيخنا الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي على كتاب التوحيد لابن منده: ١/ ٨٠، وابن القيم وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف: ٣٢٩، للدكتور عبد الله بن محمد جار النبي.

والجهل عنه سبحانه وتعالى، ونحوها.

٦ ـ **سلبية سمعية**، كسلب كون الله سبحانه مرئيًا بالأبصار يقظةً في هذه الحياة الدنيا[١].

❋ ❋ ❋

---

(١) وصل إليه اجتهادي في فهم نصوص الكتاب والسنة، ولم أر أحدًا صرح بذلك. غير أن رؤية الله تعالى في الدنيا يقظة ممكنة عقلاً، وإن لم تتحقق وقوعًا. راجع لوامع الأنوار البهية للسفاريني: ٢/ ٢٨٤.

الفائدة الثالثة

في أنواع الصفات على طريقة أهل الكلام من المعتزلة وتلاميذهم الماتريدية، وزملائهم الأشعرية، لهم في هذا الباب تقسيمات عدة نذكر منها ما يلي:

أ ـ الصفات الثبوتية والسلبية[1] :

فالسلبية ما ينفي عن الله تعالى ما لا يليق بجلاله[2] .

ولها تعريفات أخرى[3] .

قلت: فتكون الصفات الثبوتية ما يثبت لله ما يليق بجلاله.

والصفات الثبوتية هي سبع صفات عند الماتريدية ومتأخري الأشعرية وهي: الحياة، والقدرة، والعلم، والسمع، والبصر، والإرادة، والكلام، وهي صفات ذاتية أيضًا[*] .

ب ـ الصفات الذاتية والفعلية[4] :

واختلفوا في تعريفها:

فعند المعتزلة: ما جرى فيه النفي والإثبات ـ فهو من الفعلية.

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقاري الحنفي الماتريدي: ٣٧، نقلاً عن الإمام فخر الإسلام البزدوي الحنفي ولم أجده عند البزدوي.

(٢) انظر المطالب الحسان مع شرحها فيض الرحمن: كلاهما لعبد الملك الفتني الهندي الحنفي الماتريدي: ٥٣، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري: ٥٤.

(٣) انظر الصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي: ٢٠٠، وابن القيم وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف للدكتور عبد الله بن محمد جار النبي: ٣٢٥ـ٣٢٦.

(٤) شرح الفقه الأكبر للقاري: ٣٦ـ٣٧ نقلاً عن فخر الإسلام البزدوي.

(*) شرح الفقه الأكبر للقاري: ٣٣، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد: ٨٩.

كما يقال: خلق لفلان ولداً، ولم يخلق لفلان ولداً.

وإلا فهو من الذاتية، كالحياة، والعلم مثلاً.

فعلى هذا صفتا «الكلام» و«الإرادة» عندهم من الفعلية.

وعند الأشعرية: ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من الذاتية، وإلا فهو من الفعلية، فعلى هذا «الكلام» و «الإرادة» من الصفات الذاتية؛ لأنه يلزم من نفي «الكلام» «الخرس»، ومن نفي «الإرادة» «الجبر».

وعند الماتريدية: أن كل ما وصف به، ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من الصفات الذاتية، كالقدرة، والعلم، مثلاً، وإن جاز وصفه به وبضده فهو من الصفات الفعلية كالتخليق، والترزيق، والإحياء، والإماتة وغيرها من الصفات الفعلية التي يرجعونها إلى صفة التكوين[1].

قلت: الصفات الفعلية ليست صفات لله تعالى على الحقيقة ولا قائمة به سبحانه عند الماتريدية والأشعرية أما الماتريديةً فيرون أن جميع الصفات الفعلية داخلة تحت صفة التكوين، وصفة التكوين صفة أزلية قديمة.

أما متعلقات التكوين كالتخليق، والترزيق، والإماتة والإحياء، وغيرها من الصفات الفعلية فهي ليست من صفات الله تعالى ولا قائمة بذاته تعالى؛ لأنها حادثة والله ليس محلاً لحلول الحوادث.

أما الأشعرية فيرون أن الصفات الفعلية كلها حادثة فليست هي من صفات الله تعالى ولا قائمة به تعالى لئلا يلزم حلول الحوادث به تعالى[2].

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ٣٣ ـ ٣٤، وضوء المعالي شرح بدء الأمالي له ٢١، وانظر تعريفات الجرجاني ١٧٥.

(٢) انظر ما تقدم في ص: ١/ ٤٥٨ ـ ٤٦٣.

قلت: الفريقان واقعان في تعطيل مبين.

والصفات الذاتية عند الماتريدية ومتأخري الأشعرية هي تلك الصفات السبع التي ذكرناها في الصفات الثبوتية، فهي ذاتية، وثبوتية، وقالوا بالحصر فيها[1].

قال شيخنا الدكتور/ محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله: «هذه اصطلاحات، قد لا يختلفون في جوهر المسألة»[2].

قلت: هذا الحصر ـ والله ـ إلحاد، وتعطيل صريحان فاضحان، فصفات الله تعالى لا يعدها العاد ولا يحصيها إلا رب العباد.

جـ ـ الصفات الحقيقية المحضة والإضافية المحضة والحقيقية ذات الإضافة:

- **فالأولى**: خالصة من الإضافة إلى المخلوق كالوجود والحياة.
- **والثانية**: صفة تلحقها الإضافة كالعلم والقدرة فيقال: علم الله بخلقه وقدرة الله على خلقه.
- **والثالثة**: نحو كون الله مع العالم أو قبل العالم أو قبل الخلق مثلاً[3].

د ـ تقسيم آخر وهو أشهر التقسيمات وأوسعها:

وهو أن الصفات على أربعة أنواعٍ مشتملةٍ على إحدى وعشرين صفةً:

---

(١) انظر من كتب الماتريدية العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ٥١ ـ ٥٣، والطريقة المحمدية للبركوي، ١٧، وشرح المواقف للجرجاني ٨/ ١٠٤، ١١٣، وشرح الفقه الأكبر للقاري ٣٣، ٣٥، ومن كتب الأشعرية: المحصل للرازي ٢٧٠، طوالع الأنوار للبيضاوي مع شرحها مطالع الأنظار لأبي الثناء الأصبهاني ١٨٣، ١٨٤، وانظر اللمع للأشعري ٣٨ـ ٣٩، واللمع للجويني ٨٢ـ٩٣.

(٢) الصفات الإلهية ٢٠٥.

(٣) انظر شرح المواقف للجرجاني ٨/ ٣٣٨، ونشر الطوالع للمرعشي ٢٣٢، وراجع شرح العقائد النسفية للتفتازاني ٦٤، ورسالة المبدأ والمعاد للسرهندي ٢/ ١٥٨.

الصفة النفسية، والصفة السلبية، وصفة المعنى، والصفة المعنوية.

* **فالصفة النفسية**: صفة ثبوتية يدل الوصف بها على الذات نفسها، وهي صفة واحدة، وهي: «الوجود».

* **والصفة السلبية**: تقدم تعريفها وهي خمس صفات: القدم، والبقاء، ومخالفة الحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانية.

* **وصفة المعنى**: صفة ثبوتية ـ ذاتية أزلية قديمة[1] دالة على معنى زائدٍ على الذات يليق بذاته.

وهي صفات عقلية[2]. ويسمونها وجودية أيضًا[3].

وهي سبع صفات تقدمت في الصفات الثبوتية قريبًا.

* **والصفة المعنوية**: وهي حالة بين الوجود والعدم لازمة لصفة المعنى، لا موجودة، ولا معدومة، وهي أيضًا سبع صفات: نحو كونه حيًا، وعالمًا، وقادرًا، وبصيرًا ومريدًا، ومتكلمًا. وهذه من حماقات المتكلمين كما ذكرناها تفصيلاً[4].

والصفات المعنوية هي عند المعتزلة والماتريدية.

غير أنها معللة بالذات المؤثرة المحضة عند المعتزلة.

وعند الماتريدية: معللة بقيام صفات المعاني بالذات.

---

(١) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ٣٣، ٣٥، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ٨٩.

(٢) ولذلك ذكروها في العقليات دون السمعيات، انظر العقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني الماتريدي: ٤٤ـ٦٩، المواقف للإيجي الأشعري ٢٧٩ـ٢٩٣.

(٣) انظر المواقف للإيجي الأشعري: ٢٧٩، وشرحها للجرجاني الماتريدي: ٨/ ٤٤.

(٤) انظر ما سبق في ص: ١/ ٤٩٧.

أمـا الأشـعـرية: فلا يعدونها صفات، بل هي عبارة عن صفات المعاني بالذات، فتكون أمرًا اعتباريًا. فهذه كلها إحدى وعشرون صفةً[1] .

وهذه التقسيمات عليها مؤاخذات نذكر بعضها في الفائدة الرابعة إن شاء الله تعالى.

إذن هذه التقسيمات غير صحيحة والصحيح طريقة أئمة السنة في تقسيم الصفات[2] .



---

(١) هذا التقسيم مستفاد من أم البراهين للسنوسي: ٣ ـ ٤ ضمن مجموعة مهمات المتون، منجية العبيد في هول يوم الوعد والوعيد لمحمد عثمان الميرغني الحنفي الماتريدي ٩٩ ـ ١٠٠، المطبوعة في آخر بحر الكلام لأبي المعين النسفي، والمطالب الحسان مع شرحها فيض الرحمن، كلاهما لعبد الملك الفتني الهندي الحنفي الماتريدي ٥٣، ٧٣ ـ ٧٤، والخريدة البهية لأحمد الدردير: ٢٤ ـ ٢٥ ضمن مجموع مهمات المتون، ومذكرة التوحيد لحسن السيد المتولي: ٥/ ٤٦.

وانظر الإرشاد للجويني ٥١، وراجع أضواء البيان ٢/ ٣٠٥ ـ ٣٠٧، ٣١٠ ـ ٣١٢ ومنهج الأسماء والصفات: ٥، وما بعدها كلاهما للعلامة الشنقيطي، والبيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور/ أحمد بن محمد علي الغامدي ١٤٩ ـ ١٥٠، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي ١٩٩ ـ ٢٠٦، وابن القيم وجهوده في الدفاع عن عقيدة السلف للدكتور/ عبد الله بن محمد جار النبي ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(٢) راجع أضواء البيان ٦/ ٣٠٦، راجع البيهقي وموقفه من الإلهيات: ١٥٠ ـ ١٥٤، والصفات الإلهية: ٢٠١ ـ ٢٠٦.

□ الفائدة الرابعة □

في مذهب الماتريدية في صفات الله تعالى

مذهب الماتريدية في صفات الله تعالى - مزيج أمشاج من حق، وباطل حيث دخل عليهم شيء كثير من الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته وتعطيلها وتحريف نصوصها، كما سيتضح للقراء بعد قليل[1] .

فنبدأ ببيان ما عندهم من الحق الذي يشكرون عليه، وبه فارقوا الجهمية الأولى والمعتزلة ووافقوا الكتاب والسنة، وبذلك قاربوا أهل السنة في الجملة.

ونجمل أهم جوانبه فيما يلي:

١ - أنهم أثبتوا كثيراً من صفات الله تعالى الثبوتية الذاتية، كحياته تعالى، وعلمه، وقدرته، وإرادته سبحانه وتعالى، وإن كان عندهم تفلسف في طريق إثباتها كما سيأتي[2] .

٢ - أن جمهورهم أثبتوا سمعه تعالى، وبصره سبحانه.

٣ - أن الصفات السلبية أثبتوها ولكن مع إلحاد وتعطيل فاحشين وقعوا فيهما كما سيأتي[3] .

٤ - أنهم أثبتوا صفة التكوين باعتبار أنها مرجعٌ للصفات الفعلية، وهذا القول وإن كان في طيه تعطيل لكنه أحسن من التعطيل الصريح.

٥ - أنهم استدلوا لإثبات الصفات التي أثبتوها بنصوص الكتاب والسنة[4] .

---

(١) في ص: ٢/ ٤٨٥ - ٥٠٧.

(٢) في ص: ٢/ ٤٨١ - ٤٨٢.

(٣) في ص: ٢/ ٤٨٥ - ٤٨٦.

(٤) انظر شرح العقائد النسفية: ٤٤ - ٥٨، وانظر كتاب التوحيد للماتريدي ٥٧.

فقد عرفوا بعض قيمة نصوص الوحي ولو في الجملة وهذا خير من ردها بالكلية.

٦ ـ أن لهم جهودًا عظيمةً طيبةً في الرد على الجهمية الأولى لإثبات ما أثبتوه من الصفات وإن كانت تلك الردود ترتد عليهم فيما نفوه من الصفات؛ لأنهم كثيرًا ما يحتجون بحجج أهل السنة على الجهمية الأولى والمعتزلة ثم يخالفون ما تدل عليه تلك الحجج فيتناقضون فترتد عليهم تلك الحججُ نفْسُها[١].

وأما ما عندهم من باطل في مذهبهم في صفات الله تعالى، فقد دخل عليهم باطل من إلحاد وتعطيل.

والكلام معهم من ناحيتين:

○ **الناحية الأولى: حول تقسيمهم للصفات:**

ونجملها فيما يلي:

١ ـ أن أول إلحاد وتعطيل وقعوا فيهما ـ هو حصرهم لصفات الله تعالى، فأنت رأيت أنهم حصروا جميع الصفات في إحدى وعشرين صفةً لا غير، وقد صرح أحد أئمتهم ألا وهو كمال الدين البياضي الحنفي الماتريدي (١٠٩٨هـ) بحصر الصفات الذاتية الثبوتية في سبعٍ، والصفة الثامنة هي التكوين، وهي صفة فعلية فقال: «وعند جلة الخلف لا يزيد على الصفات الثمانية، والصفات الأخرى راجعة إليها»[٢].

كما صرح الشاه محمد أنور الكشميري أحد كبار أئمة الديوبندية

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب التوحيد للماتريدي ٢٥، ٤٢، ٥٧، ٩٣، ٩٤.

(٢) إشارات المرام ١٨٨، وقوله: «الثمانية» خطأ والصواب «الثماني».

(١٣٥٢هـ) بأن الأسماء الحسنى كلها مندرجة في صفة التكوين[١] .

ومعلوم أن صفة التكوين مرجعٌ للصفات الفعلية عندهم فهي صفة فعل فأين يضعون لفظ الجلالة «الله» وهو الاسم الأعظم ونحوه من الأسماء الحسنى التي تدل على ذات الله تعالى وعلى الصفات الثبوتية الذاتية الكمالية، فهل يضعونها أيضًا في صفة التكوين؟ .

ولما قالوا بحصر صفات الله تعالى فيما ذكروه ـ عطلوا جميع ما سواها من صفات الله الكمالية، وحرفوا نصوصها الصريحة المحكمة الصحيحة، كما سيأتي عدة أمثلة لذلك[٢] .

وهذا ـ والله تعطيل وإلحاد صريحان قبيحان ـ كما ذكرنا في معنى الزندقة والإلحاد[٣] .

٢ ـ أن الماتريدية تظاهروا بإثبات سبع صفات ذاتية ثبوتية ألا وهي: «الحياة والقُدرة والعلم والإرادة والسمع والبصر والكلام» لكنهم في الحقيقة لا يثبتونها كلها جميعًا باتفاقهم بل الحقيقة أنهم اتفقوا على إثبات الصفات الأربع الأول فقط، وأما صفتا «السمع والبصر» فجمهورهم يثبتونها وخالفهم بعضهم كالإمام ابن الهمام شارح الهداية (٨٦١هـ) فأرجعهما إلى صفة «العلم»[٤] .

ومعلوم أن إرجاع صفة إلى أخرى وتفسير صفة بمعنى صفة أخرى تعطيل صريح وتحريف قبيح فمن فسر «العلم» بالحياة، أو فسر «اليد» بالقدرة ونحو

---

(١) فيض الباري ٤/ ٥١٧ .

(٢) انظر ص: ٢/ ٤٨٦ ـ ٥٠٧ .

(٣) راجع ص: ٢/ ٤٢١ ـ ٤٣٨ .

(٤) انظر المسايرة مع شرحها لقاسم بن قطلوبغا، وسكت عليه: ٦٩ .

ذلك فقد أبطل وعطل حتى بشهادة الإمام أبي حنيفة رحمه الله وفي ذلك عبرة[1] .

وهم مع إثباتهم لهذه الصفات تفلسفوا في إثباتها تفلسفًا كادوا أن ينفوها ويعطلوها فإنهم قد صرحوا بأن كلاً من هذه الصفات صفة واحدة قديمة أزلية لا تكثر فيها ولا تجدد وإنما التجدد في متعلقاتها؛ لأن ذلك أليق بكمال التوحيد[2] .

فأخرجوا الصفات عما عرف في الشرع والعقل والفطرة .

هكذا كابروا العقل والنقل، ولذلك يقول في أمثالهم شيخُ الإسلام ذلك الإمام البعيد النظر الثاقب الفكر الذي كشف الأستار عن كثير من أسرار المتكلمين وأخرج خباياهم من زواياهم :

«وإثبات إرادة كما ذكروه لا يعرف بشرع ولا عقل بل هو مخالف للشرع والعقل فإنه ليس في الكتاب والسنة ما يقتضي أن جميع الكائنات حصلت بإرادة واحدة بالعين تسبق جميع المرادات بما لا نهاية له وكذلك سائر ما ذكروه»[3] .

٣ـ أن الماتريدية تظاهروا بإثبات صفة «الكلام» لله تعالى ولكنهم في الحقيقة عطلوها، وأنهم جهمية معطلة خالصة، وارتكبوا العجب العجاب في هذا الباب من إلحادٍ وتعطيلٍ واضحين فاضحين، وإليك إجمال ذلك أنهم :

● أولاً : أنهم عطلوا صفة «كلام الله» الذي كان يعرفه الأنبياء والمرسلون

---

(١) انظر الفقه الأكبر بشرح القاري ٥٨ـ٥٩، وراجع ما ذكرنا في ص : ٤٩٥ .
(٢) شرح العقائد النسفية للتفتازاني ٥٥ـ٥٦، والنبراس للفريهاري ٢١٧ـ٢١٨ .
(٣) درء التعارض ٨/ ٢٨٣ .

والصحابة والتابعون والأئمة المتقنون والفقهاء والمحدثون إلى زمن ابن كلاب.

وهو كلام الله تعالى المسموع بحرف وصوت وهو لم يزل ولا يزال متكلمًا[1].

● **ثانيًا**: أنهم قالوا صراحةً - دون حياء - جهارًا دون إسرار - بخلق القرآن فسايروا الجهمية الأولى وشيوخهم المعتزلة، وفارقوا أهل السنة.

● **ثالثًا**: أنهم لم يكتفوا بهذين - التعطيل والإلحاد - بل زادوا بدعةً أخرى على بدعة الجهمية الأولى والمعتزلة، ألا وهي «بدعة الكلام النفسي» الذي لم يعرفه الأولون والآخرون من الأنبياء والمرسلين والصحابة والتابعين وأئمة هذا الدين قبل ابن كلاب (٢٤٠هـ)، و لا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح ولا فطرة سليمة ولا إجماع في آن واحد[2].

٤ - أن الماتريدية تظاهروا بإثبات الصفات الفعلية - الصفات الاختيارية - والحقيقة أنهم لا يثبتون الصفات الفعلية ولا يقولون بقيامها بالله تعالى، ومعلوم أن الصفة لا تكون صفةً إلا إذا قامت بالموصوف واتصف الموصوف بها، وإلا لزم أن تكون صفاتٌ لعمرو صفاتٍ لزيد، وهذا قلب الحقائق ومكابرة بداهة العقل السليم الصريح والنقل الصحيح.

وهذه حقيقة اعترفوا بها في صدد احتجاجهم على المعتزلة فقالوا: «ومعلوم أن كلاً من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب. وليس الكل ألفاظًا مترادفة، وأن صدق المشتق على الشيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له فثبت له صفة العلم، والقدرة والحياة وغير ذلك، لا كما يزعم المعتزلة: أنه عالم لا علم له، وقادر لا قدرة له، إلى غير ذلك، فإنه محال

---

(١) إذا شاء كما شاء، كما اعترف به الشيخ الحنفي في تفسير سورة الكهف ٢٩٩.

(٢) لنا عودة لتحقيق ما قلنا إن شاء الله تعالى انظر ص: ٣/ ٤١، ٣/ ١١٢-١١٧.

ظاهر بمنزلة قولنا: أسود لا سواد له، وقد نطقت النصوص بثبوت علمه، وقدرته، وغيرهما...»؛

وقالوا: «ولا معنى له سوى أنه متصف بالكلام»[1].

ومعلوم أيضًا أنهم أرجعوا جميع الصفات الفعلية إلى صفة التكوين، وأن جميع الصفات الفعلية ليست صفات حقيقةً لله تعالى، وإنما هي من متعلقات صفة التكوين، والتكوين صفة أزليةٌ وهي عندهم: مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود.

فلا شك أن ما يزعمون من صفة التكوين ليس إلا مجموع صفتي «القدرة والإرادة»، ولا شيء غير ذلك، وأنه لا خلاف في الحقيقة بين الماتريدية وبين الأشعرية فكلٌ متفقون على نفي الصفات الفعلية، ونفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، حذرًا عن تعدد القدماء، وفرارًا عن حلول الحوادث بذاته تعالى في زعمهم كما تقدم ذلك في المسائل الخلافية بين الفريقين[2].

٥ ـ أن الماتريدية خالفوا طريقة الكتاب والسنة، ونابذوا منهج سلف هذه الأمة، وعاكسوا أئمة السنة في باب الصفات السلبية[3]، فأجملوا في الإثبات وفصلوا في النفي المحض ولذلك نرى الإثبات عندهم قليلاً، والنفي كثيرًا، فعامة توحيدهم سلوب خالصة اقتداءً بشيوخهم المعتزلة[4]، ولهذا تراهم بالغوا وأسرفوا فأدرجوا في السلوب كثيرًا من الصفات الثبوتية الذاتية التي هي من أعظم صفات الله تعالى الدالة على كماله سبحانه وتعالى، كصفة «العلو» لله سبحانه وتعالى، فيفسرون هذه الصفة العظيمة بالسلوب فيقولون: «المراد

---

(١) شرح العقائد النسفية للتفتازاني: ٤٤، ٥٨.

(٢) في ص: ١/ ٤٥٨ـ٤٦٣.

(٣، ٤) انظر ما سبق في بحث التنزيه ص: ١/ ٥٤٤ـ٥٥١. وتنشيط الفنجفيري ٧.

تعاليه عن الأمكنة، والمراد علو القهر، والتنزيه، وتعاليه عن كل موهوم، وتعاليه عن الأشباه، والأنداد، والصفات التي لا تليق به»[١] .

والسلوب قد أشربوها في قلوبهم، وتوحيد السلوب قد شغفهم حبًا إلى حد قالوا: «إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به، ولا منفصل عنه، ولا فوق العرش، ولا يمين، ولا شمال، ولا أمام، ولا خلف»[٢] .

فقالوا بما لا يقره عقل صريح ولا نقل صحيح، ولا فطرة سليمة، ولا إجماع، وأرادوا الفرار من التشبيه وقصدوا التنزيه، فنزهوا الله تعالى عن كثير من صفاته الكمالية، ووقعوا في أبشع التشبيه وأشنعه وهو تشبيه الله تعالى بالحيوانات، بل بالجمادات، بل بالمعدومات، بل بالممتنعات[٣] .

وقالوا: إن الله تعالى لا كلام له، ولا يتكلم ولا يناجي، ولا ينادي- بالمعنى الذي دل عليه الكتاب والسنة وفهمه سلف الأمة وأئمة السنة[٤] .

ولا له يد، ولا يدان ولا أصابع، ولا قبضة[*] .

ولا وجه، ولا عين، ولا ساق، ولا قدم، ولا رجل، وأولوها إلى المعاني الأخرى[٥] .

كما قالوا: إن الله تعالى لا يغضب ولا يرضى، ولا [**] يرحم ولا يفرح،

---

(١) راجع ص: ١/ ٥١٢.

(٢) انظر ص: ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٣) راجع ص: ص/ ٥٤٤-٥٥٨.

(٤) انظر ص: ٢/ ٤٨٧-٤٨٨، ٣/ ٧٨-١٥١.

(٥) راجع ص: ٢/ ٤٩٣-٤٩٩.

(*) ٣/ ٥٥-٥٦.

(**) حرّف الرستميُّ تبعًا للماتريدية «صفة الرحمة» إلى إيصال الخير ودفع الشر. التبيان: ٤٩.

ولا يكره ولا يمقت، ولا يتصف بالحياء ولا بالغيرة، وأولوها إلى المعاني الأخرى[١] .

الناحية الثانية: حول ما أصلوه في «التشبيه والتنزيه» وما نتج من ذلك من إلحادٍ وتعطيل كثير من صفات الله تعالى وتحريف نصوصها:

الماتريدية لما فهموا من صفات الله تعالى تشبيه الله بخلقه ورأوا أن ذلك يخالف تنزيهه تعالى، وأدخلوا في مفهوم التشبيه كثيراً من صفات الله، كما أدرجوا في التنزيه نفي كثير منها ـ كما تقدم تفصيله في مبحث التشبيه ـ[٢] دخل عليهم الإلحادُ في أسمائه وصفاته سبحانه والتعطيلُ لكثير من صفات الله تعالى وتحريفُ نصوصها بشتى التأويلات.

وفيما يلي بعض الأمثلة الواقعية من نصوصهم في كتبهم لتكون شاهدة لما قلنا ويكون القراء الكرام على بصيرة من أمر هؤلاء:

● **المثـال الأول**: أنهم تظاهروا بإثبات «الحياة، والقدرة، والعلم، والإرادة» لله ولكنهم تفلسفوا فيها فأخرجوها عما كانت عليه في العقل والنقل[٣] .

● **المثال الثاني**: أنه أرجع بعضهم كالإمام ابن الهمام (٨٦١هـ) صفتي «السمع والبصر» إلى صفة «العلم» وهذا تعطيل واضح[٤]، وللعلامة محمد أنور شاه الكشميري أحد كبار أئمة الديوبندية (١٣٥٢هـ) تفلسف آخر في معاني الصفتين «السمع والبصر» لا نطيل المقام بذكره[٥] .

---

(١) انظر ص: ٢/ ٥٠٢ـ٥٠٧.

(٢) انظر ص: ١/ ٥٢٦ـ٥٤٢، ١/ ٥٤٤ـ٥٥١.

(٣) راجع ص: ٢/ ٤٨١ـ٤٨٢.

(٤) تقدم قريبًا في ص: ٤٨١.

(٥) انظر فيض الباري ٤/ ٥١٦ـ٥١٧.

● **المثال الثالث**: أنه تظاهر الماتريدية بإثبات الصفات الفعلية، ولكن الحقيقة أنها ليست صفاتٍ حقيقيةً قائمةً بالله تعالى - عندهم - وهذا تعطيل صريح[1].

● **المثال الرابع**: أنهم توسعوا وبالغوا وأسرفوا في السلوب وفصلوا فيها فأدخلوا فيها كثيراً من الصفات الذاتية الثبوتية، ونابذوا طريق الكتاب والسنة وعاكسوا سلف هذه الأمة، وشاقوا أئمة السنة[2].

● **المثال الخامس**: أنهم عاملوا صفة «العلو» لله على خلقه - معاملةً كابروا بها صريح العقل وصحيح النقل وسليم الفطرة وواقع إجماع بني آدم من أولهم إلى آخرهم مسلمهم وكافرهم، عربهم وعجمهم، رجالهم ونسائهم.

فعطلوا هذه الصفة العظيمة بأنواع من التحريفات، وقالوا: إن الله لا فوق، ولا تحت، ولا خلف، ولا أمام، ولا يمين، ولا شمال، ولا فوق العالم، ولا تحته، ولا خارج العالم، ولا داخله، إلى آخر ذلك الهذيان[3].

● **المثال السادس**: أنهم فعلوا في صفة «الكلام» ما لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة كفعلهم في صفة «العلو».

فعطلوا هذه الصفة العظيمة عن مفهومها المعروف عند سلف هذه الأمة وأئمة السنة، وأتوا ببدعة شنعاء ظلماء أخرى ألا وهي بدعة «الكلام النفسي» وحرفوا نصوص الشرع ونصوص أئمة الإسلام إلى تلك البدعة وصرحوا ببدعة القول بخلق القرآن جهاراً دون حياء[4].

---

(١) راجع ص: ٢/ ٤٦٧ - ٤٧٢.

(٢) تقدم في ص: ١/ ٥٤٤ - ٥٥١.

(٣) راجع ص: ١/ ٥١٢ - ٥١٣.

(٤) انظر ص: ٣/ ٧٨ - ٨٦.

● **المثال السابع**: أنهم عطلوا صفة «تكليم الله» لعباده من الرسل والملائكة وغيرهم، وحرفوا نصوصها، وقالوا بأن كلام الله غير مسموع، وأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يسمع كلام الله تعالى، وإنما سمع صوتًا مخلوقًا في الشجرة(١)، وهذا عين كلام الجهمية الأولى بل هو كلام النصارى(*).

● **المثال الثامن**: أنهم عطلوا صفة «نداء الله تعالى» عباده وحرفوا نصوصها بأنها تمثيل لكلام موسى عليه السلام من تلك الجهة(٢).

● **المثال التاسع**: صفة «الصوت» لله تعالى، فقد عطلوها، وحرفوا نصوصها إلى أن المراد من الصوت «صوت المخلوق» أو المراد «مخلوق غير قائم به تعالى»(٣).

● **المثال العاشر**: صفة «الأذَن»(**) بفتح الهمزة وفتح الذال المعجمة - أي «الاستماع»(٤) أعني استماع الله سبحانه إلى قراءة النبي ﷺ، فقد صح أن النبي ﷺ قال:

«ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي ﷺ، يتغنى بالقرآن»(٥).

---

(١) انظر ص: ١/ ٤٢٨، ١/ ٤٦٤-٤٦٥، ٢/ ٦٢٣، ٣/ ٨٦.

(٢) انظر إرشاد العقل السليم: ٥/ ٢٧٠ لأبي السعود الهادي.

(٣) انظر عمدة القاري: ٢٥/ ١٥٢، وانظر تعليق الكوثري على الأسماء والصفات: ٢٠٢.

(٤) عمدة القاري ٢٥/ ١٥٤، وانظر القاموس: ١٥١٦.

(٥) رواه البخاري، فضائل القرآن، باب من لم يتغن بالقرآن: ٤/ ١٩١٨، والتوحيد باب قول الله: ﴿**وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ**﴾ ٦/ ٢٧٢٠، وباب ما يجوز من تفسير التوراة: ٦/ ٢٧٤٣، ومسلم: ١/ ٥٤٦، عن أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(*) انظر شرح العقيدة الأصبهانية: ٦٥، وراجع ما سيأتي في ص: ٣/ ١١٢-١١٣.

(**) وقد وردت صفة «الأذن» صريحة مضافة إلى الله تعالى في حديث أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: «**ما أذِن الله لشيء كأذَنِه لنبيٍّ يتغنى بالقرآن يجهر به**» رواه مسلم: ١/ ٥٤٦.

فحرفوا هذه الصفة العظيمة التي يفرح بها المؤمن وتثير عواطفه وتشوقه فزعموا أنها لا حقيقة لها بل أنها مجاز عن تقريبه تعالى للقاريء، وإجزال ثوابه أو قبول قراءته[1] ففسروها باللوازم.

● **المثال الحادي عشر**: صفة «الصورة» لله تعالى، فقد عطلوها وحرفوا نصوصها إلى «صورة اعتقاد» أو «صورة الأمر» أو «صورة الحال» أو «صورة الملك الذي لا ينبغي لغيره» أو المراد من «الصورة» عظمة الله تعالى لا تشبه شيئًا» أو غير ذلك[2].

والكوثري لغلوه في التعطيل وإسرافه في البدعة، وانحرافه عن السنة وأهلها، وأئمتها لم يتمالك نفسه فقدح في حديث «الصورة» ظلمًا وعدوانًا[3].

مع أنه حديث متفق عليه بين أئمة الإسلام ولا سيما البخاري ومسلم فقد أخرجاه وليس من الأحاديث المنتقدة عليهما حتى جاء هذا الجركسي فطعن فيه فخرق ثوب الحياء، كما خرق إجماع الفضلاء.

وهو من حديث أبي هريرة في حديث طويل فيه قصة رجل هو آخر أهل الجنة دخولاً وفيه: «**فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه**».

وفيه: «**فلا يزال يدعو حتى يضحك فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها**» الحديث[4].

---

(١) انظر عمدة القاري ٢٥/ ١٥٤.

(٢) عمدة القاري: ٢٥/ ١٢٥ ـ ١٢٦، وانظر كتاب التوحيد للماتريدي: ٨٥.

(٣) انظر تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي: ٢٩٢، ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٤) رواه البخاري في الرقاق، باب صفة الجنة والنار: ٥/ ٢٤٠٣ ـ ٢٤٠٤.

وفي لفظ: «فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه».

وفيه: «... حتى يضحك الله منه، فإذا ضحك منه...»[1].

وهو من حديث أبي سعيد الخدري في حديث الشفاعة الكبرى وفيه: **«فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أول مرة...، فيكشف عن ساقه...»**[2].

وفي لفظ: «... أتاهم رب العالمين سبحانه وتعالى في أدنى صورةٍ من التي رأوه فيها... فيكشف عن ساق...»[3].

وفي لفظ: «... أتاهم رب العالمين في أدنى صورة من التي رأوه فيها...»[4].

قلت: طَعْنُ الكوثري في هذا الحديث الصحيح المحكم الصريح المتفق على صحته المتلقى بالقبول - يكفي لسقوطه عن منزلة الديانة والأمانة إلى درك الخيانة. هل هذا هو تثبت الكوثري واحتياطه وأمانته وديانته؟

● **المثال الثاني عشر**: ما أثبته الله تعالى لنفسه من «النفس» فقد نفوها،

---

(١) رواه البخاري في التوحيد باب قول الله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٦/ ٧٦٠٤، ومسلم: ١/ ١٦٣-١٦٦.

(٢) رواه البخاري في التوحيد باب قول الله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ٦/ ٢٧٠٦.

(٣) رواه مسلم: ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٤) رواه البخاري في التفسير، تفسير سورة النساء، باب «إن الله لا يظلم مثقال ذرة» ٤/ ١٦٧١-١٦٧٢.

قالوا: إن ذكر «النفس» للمشاكلة[(١)] [(٢)].

قلت: لقد ورد صفة «النفس» في الكتاب والسنة في مواضع لا تحتمل المشاكلة:

منها قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[(٤)].

وقوله سبحانه: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾[(٥)].

وقوله تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾[(٦)].

وقول النبي ﷺ: «لما خلق الله الخلق كتب في كتابه ـ وهو يكتب على نفسه، وهو وضعٌ عنده على العرش ـ: إن رحمتي تغلب غضبي»[(٧)].

وقول رسول الله ﷺ: «. . . لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على

---

(١) المشـاكلة: عند الفلاسفة والمتكلمين: الاتحاد في الشكل، انظر محيط المحيط لبطرس البستاني: ٤٧٨، والمراد هنا اصطلاح البلاغيين، فعندهم ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، ومنه: «قالوا اقترح شيئًا نجد لك طبخه * فقلت اطبخوا لي جبة وقميصًا».
انظر الإشارات والتنبيهات للجرجاني: ٢٦٧، والإيضاح: ٤٩٣ ـ ٤٩٤، وتلخيص المفتاح: ٣٥٦، كلاهما للخطيب القزويني، والتبيان للطيبي: ٣٤٧.

(٢) انظر إرشاد العقل السليم: ٣/ ١٠١، وراجع عمدة القاري: ٢٥/ ١٠٠.

(٣) آل عمران: ٢٨: ٣٠.

(٤) الأنعام: ١٢.

(٥) الأنعام: ٥٤.

(٦) طه: ٤١.

(٧) رواه البخاري كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٦/ ٢٦٩٣ ـ ٢٦٩٤، ومسلم: ٤/ ٢١٠٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

نفسك»[١] .

وقد انتبه إلى ذلك العلامة الملا علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ) فرد على احتمال المشاكلة[٢] رحمه الله رحمة واسعة وإيانا آمين!

- **تنبيه مهم: على أن «النفس» صفة، أم عبارة عن «الذات»؟**

عد كثير من سلف الأمة «النفس» من صفات الله تعالى، كالإمام أبي حنيفة، وإمام الأئمة ابن خزيمة رحمهما الله تعالى (٣١١هـ) وغيرهما من أئمة السنة[٣] .

وبالغ الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله (٢٨٠هـ) فاستنبط «الضمير» لله سبحانه من نصوص «النفس»[٤] .

وصنيعه هذا لا يتمشى مع طريقة أئمة السنة ـ وهو منهم ـ لأن «الضمير» لم نجد إثباته في نصوص الشرع، وإن كان قصدُه معنىً صحيحًا.

وذكر بعض أئمة السنة كالإمام البخاري رحمه الله (٢٥٦هـ): «النفس» ونصوصها لإثبات إطلاقها على الله سبحانه وتعالى بدون التصريح بأنها من

---

(١) رواه مسلم: ١/ ٣٥٢، ومالك: ١/ ٢١٤، وأبو داود: ١/ ٥٤٧، والترمذي ٥/ ٥٢٤، وابن ماجه: ٢/ ١٢٦٢ـ١٢٦٣، وأحمد: ٦/ ٥٨ عن عائشة رضي الله عنها، ورواه أبو داود: ٢/ ١٣٤، والترمذي: ٥/ ٥٦١ والنسائي: ٣/ ٢٤٨ـ٢٤٩، وابن ماجه: ١/ ٣٧٢، وأحمد: ١/ ٩٦، ١١٨، ١٥٠، عن علي رضي الله عنه.

(٢) شرح الفقه الأكبر: ٥٨.

(٣) انظر الفقه الأكبر بشرح القاري: ٥٨، وكتاب التوحيد: ١/ ١١ـ١٢، وأقاويل الثقات لمرعي الكرمي (١٠٣٣هـ) ١٨٦ وقطف الثمر لعلامة صديق حسن خان (١٣٠٧هـ) ٦٦، والصفات الإلهية: ٣٠٣ـ٣٠٤ لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله.

(٤) رد الدارمي (نقضه) على بشر المريسي ١٩٥ـ١٩٦، وضمن عقائد السلف ٥٥٠ـ٥٥١.

صفات الله تعالى[1] .

ولكن صرح كثير من أئمة السنة

منهم شيخ الإسلام بأن «النفس» ليست من صفات الله تعالى، وإنما المراد من «النفس» «ذات الله المقدسة»؛ لأن «نفس الشيء» «ذاته وعينه» وأن هذا هو الصواب.

فإذن نصوص «النفس» ليست من نصوص الصفات[2] .

ومنهم شيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان حفظه الله تعالى فله تحقيق دقيق عميق أنيق وثيق حقيق بالقبول فقد حقق أن «نفس» الشيء «ذاته وعينه» ووفق بين كلام الأئمة أمثال ابن خزيمة، والدارمي وبين كلام شيخ الإسلام فراجعه[3].

● **المثال الثالث عشر**: صفة «الوجه الكريم» لله عز وجل، فقد عطلوها، وحرفوا نصوصها بتأويلها إلى «الوجود»، و«الذات»[4] .

● **المثال الرابع عشر**: صفة «العين» لله تعالى، فتراهم يعطلونها ويحرفونها إلى: «الحفظ، والرعاية، والإعلام، والأمر، والوحي، والمنظر، والمرأى»

---

(١) انظر صحيح البخاري، التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ٦/ ٢٦٩٣-٢٦٩٤، وهكذا فسر مراد الإمام البخاري العلامة المحدث الفقيه أبو محمد عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (١٣٩٢هـ) في شرح كتاب التوحيد للإمام البخاري: ٧٠.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٩/ ٢٩٢-٢٩٣، ١٤/ ١٩٦-١٩٧، وعلى هذا مشى الدكتور أحمد ابن ناصر الحمد، انظر ابن حزم وموقفه من الإلهيات: ٢٨٤-٢٨٦.

(٣) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ١/ ٢٤٩-٢٥٥.

(٤) انظر مدارك التنزيل للنسفي: ٢/ ٦٧٠، شرح المواقف للجرجاني: ٨/ ١١١، إرشاد العقل السليم لأبي السعود العمادي: ٧/ ٢٨، إشارات المرام للبياضي: ١٨٩.

وغيرها[1] .

● **الأمثلة: الخامس عشر إلى العشرين**: صفات «اليدين»، و«اليد» و«اليمين» و«القبضة» و«الكف» و«الأصابع» لله سبحانه وتعالى ليس كمثله جل وعلا، فهذه الصفات قد عطلوها وحرفوا نصوصها إلى «القدرة أو النعمة، أو التدبير، أو الذات» أو غيرها[2] .

● **المثال الحادي والعشرون**: صفة «الرِّجْل» له سبحانه وتعالى، عطلوها وحرفوا نصوصها إلى «رجل بعض المخلوقين»، أو المراد بالرجل أنه «اسم لمخلوق من المخلوقين» أو المراد «الجماعة»، أو «الجد في الأمر» أو «الزجر لجهنم والردع والقمع لها وتسكين حدتها»[3] .

وقد ذكرنا حديث «الرجل» وخرجناه من الصحيحين وبينا بطلان قول من طعن فيه، ونصه يبطل تأويلات هؤلاء المتكلمين[4] .

● **المثال الثاني والعشرون**: صفة «القدم» لله جل وعلا، فعطلوها وحرفوا نصوصها إلى أن المراد «المتقدم» أو «قدم بعض المخلوقين» أو «مخلوق اسمه قدم» أو «موضع» أو «اسم لما قدم من شيء»، وغيرها[5] .

---

(١) انظر تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ هود: ٣٧، مخطوط دار الكتب المصرية، والمدارك للنسفي ٢/ ٣٥٧، وشرح المواقف: ٨/ ١١٢، وإرشاد العقل: ٤/ ٢٠٥، ٦/ ١٥، وإشارات المرام: ١٨٩، ونشر الطوالع للمرعشي: ٢٦٢، وراجع تلخيص الأدلة للصفار: ٢٤٠/ ب.

(٢) سيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى في ص: ٣/ ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) انظر عمدة القاري: ١٩/ ١٨٨، وتعليقات الكوثري على الأسماء والصفات: ٣٤٨، ٣٥٢.

(٤) انظر ص: ٢/ ٣٧٨، ٢/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٥) انظر بحر الكلام لأبي المعين النسفي: ٢٢، وعمدة القاري: ١٩/ ١٨٨، ٢٥/ ٩٠، ١٣٧، وحاشية حسن الشلبي «الجلبي» على شرح المواقف للجرجاني: ٨/ ١١٢.

ولقد سقنا روايات صفة «القدم» وخرجناها من الصحيحين ونصوصها تبطل هذه التحريفات[1] .

وللإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ) - الذي يجعله الكوثرية وبعض الديوبندية حنفيًا ويعدونه من كبار أئمة الحنفية[2] - حول أحاديث الرجل والقدم ونحوها من أحاديث الصفات - كلام يقضي على تأويلات هؤلاء المتكلمين .

ونصُّه : «نحن نروي هذه الأحاديث ، ولا نزيغ لها المعاني»[3] .

قلت : فمن أول هذه الأحاديث فقد عطل وحرف وزاغ .

وهذا هو الإلحاد ، بشهادة هذا الإمام وفيه عبرة للكوثري والكوثرية خاصة والماتريدية عامة فهل من مدّكر؟

● **المثال الثالث والعشرون** : صفة «الساق» له سبحانه وتعالى ، فقد عطلوها وحرفوا نصوصها بأن المراد من الساق «الشدة ، أو أمر مهول أو النور العظيم ، أو جماعة من الملائكة ، أو النفس ، أو ذات الله تعالى ، أو ساق أخرى يخلقها الله تعالى ، أو تَجَلِّي الله سبحانه ، وغيرها من التأويلات»[4] .

قلت : حديث «الساق» هو من أعظم الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة المتلقاة بالقبول والمتفق عليها ، وقد ذكرنا نصه وخرجناه من

---

(١) انظر ص : ٢/ ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(٢) انظر فقه أهل العراق : ٦٤ .

(٣) نقله البيهقي عن أبي سليمان الخطابي عنه في الأسماء والصفات : ٣٥٠ ، وسكت عليه الكوثري فصار حجة عليه وعلى الكوثرية والماتريدية عامة .

(٤) انظر عمدة القاري : ٢٥/ ١٢٩ ، وراجع بحر الكلام للنسفي : ٢١ ، وتعليقات الكوثري على الأسماء والصفات : ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،

الصحيحين[1] .

ومع ذلك قد طعن فيه ذلك الكوثر الجركسي الجهمي ظلمًا وعدوًا، وفيما يلي حاصل طعونه مع الجواب:

أ - **أن الكوثري** قرر أن «الساق» لم ترد مضافة إلى الله لا في حديث صحيح ولا سقيم[2] .

قلت: انظروا أيها المسلمون إلى هذا البهات الكذاب كيف ينفي وجود هذا الحديث بهذا الإطلاق؟

مع أن «الساق» موجودةٌ في صحيح البخاري مضافةً إلى الله تعالى[3] .

مع اعتراف الكوثري بوجود «الساق» مضافةً إلى الله سبحانه، في صحيح البخاري[4] .

ب - **أن الكوثري** غمز من رواة هذا الحديث الصحيح الذي في الصحيحين - يحيى بن عبد الله بن بكير، وسعيد بن أبي هلال، وسويد بن سعيد الهروي[5] .

مع أن «يحيى بن عبد الله بن بكير» وثقه جمهور أهل هذا الشأن، وشذ النسائي فضعفه، فالحكم للجماعة على الشاذ، فهو ثقة ولا سيما في «الليث

---

(١) انظر ما سبق في ص: ٢/ ١١٤، ورواه البخاري أيضًا في التفسير، سورة القلم، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾: ٤/ ١٨٧١، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي: ٣٤٤.

(٣) خرجنا حديث الساق قبل قليل وانظر ص: ٢/ ٤٩٠.

(٤) تعليقاته على الأسماء والصفات: ٣٤٥.

(٥) راجع تعليقاته المذكورة: ٣٤٥.

ابن سعد» بل هو أثبت الناس فيه[1] .

وحديث الساق الذي رواه البخاري عن يحيى بن عبد الله بن بكير ـ هو من حديث الليث[2] .

فماذا قيمة نسج هذا العنكبوت؟! فليس لحياكته ثبوت .

ثم «يحيى بن عبد الله بن بكير» لم ينفرد بهذا الحديث عن «الليث» فقد رواه البخاري عن «آدم» عن «الليث»[3] .

فماذا يصنع هذا الجهمي؟ الذي يعمل أعمال الجهنمي .

وأما «سعيد بن أبي هلال» فهو صدوق بل ثقة وثقه ابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وابن خزيمة، والدارقطني، وابن حبان، وآخرون .

ولم يعرف لابن حزم سلفٌ في تضعيفه، غير أن الساجي حكى عن الإمام أحمد : أنه اختلط[4] .

ولم يقل أحد من أهل هذا الشأن ـ وإليهم المرجع في هذا الشأن ـ إن هذا الحديث إنما أخذه البخاري عنه في حال اختلاط «سعيد بن أبي هلال» إن صحت حكاية الساجي، بل تلقاه الأئمة بالقبول ورواه البخاري في صحيحه مستدلاً به على إثبات صفة «الساق» له سبحانه وتعالى .

حتى جاء أشقى قوم الجهمية * الكوثري الأبتر * فتعاطى فعقر .

وأما «سويد بن سعيد الهروي» فصدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن

---

(١) انظر ميزان الاعتدال : ٤/ ٣٩١، والتقريب : ٥٩٢، وهدي الساري : ٤٥٢، وانظر ص : ٣/ ٧٣ـ٧٤ .

(٢، ٣) راجع تخريج هذا الحديث في ص : ٢/ ٤٩٠ .

(٤) انظر التقريب : ٢٤٢، وهدي الساري : ٤٠٦، وانظر التفصيل في ص : ٢/ ٣٤٩ـ٣٥١ .

ما ليس من حديثه[1] .

ولم يقل أحد أن مسلمًا أخذ عنه في حال عماه، وشأن مسلم تعالى عن ذلك؛ على أن هذا الحديث مروي في صحيح البخاري من غير طريق سويد بن سعيد، فهل وجود «سويد» عند مسلم يضير هذا الحديث الصحيح الصريح؟!

ولا تخفى مكانة الصحيحين على أحد إلا على المغرضين الممرضين، ورجال الصحيحين قد جاوزوا القنطرة عند أهل هذا الشأن[2] .

وقد ذكرنا نبذةً من مكانة الصحيحين وموقف الكوثري والكوثرية وبعض الحنفية منهما[3] .

جـ - أن الكوثري قال: «من عادة أهل الزيغ حمل المجاز المشهور في القرآن على الحقيقة»[4] .

قلت: مذهب سلف هذه الأمة وأئمة السنة عدمُ تعطيل صفات الله تعالى وعدمُ تحريف نصوصها بالتأويلات، وحملُها على الحقائق اللائقة بالله سبحانه وعدم حملها على المجاز؛ كما تقدم في فصل التأويل مفصلاً[5] .

أما أهل الزيغ وأئمة التعطيل والتحريف فيعطلون صفات الله تعالى ويحرفون نصوصها، وقد تقدم قول الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (٢٢٤هـ) - الذي يجعله الكوثري من كبار أئمة الحنفية[6] - حول أحاديث

---

(١) انظر التقريب: ٢٦٠.

(٢) انظر هدي الساري: ٣٨٤، وفتح الباري: ١٣/ ٤٥٧.

(٣) راجع ص: ٢/ ١٢٣.

(٤) تعليقات على الأسماء والصفات: ٣٤٥.

(٥) انظر ص: ٢/ ٢٥٦-٢٧٩.

(٦) راجع ص: ٢/ ٤٩٤-٤٩٥.

«الرجل والقدم» ونحوها من أحاديث الصفات .

ونصه : «نحن نروي هذه الأحاديث ولا نزيغ لها المعاني»[1] .

وتقدم أيضًا أن الكوثري سكت عليه[2] .

فالآن نتحاكم إلى حكم الحق والإنصاف والعدل، ليتبين من هم أهل الزيغ؟! فلنعم ما قيل : «رمتني بدائها وانسلت» .

ولله در القائل :

*** فحسبكم هذا التفاوت بيننا * وكل إناء بالذي فيه ينضح ***

وما أحسن ما قال القائل :

*** وقال السهى يا شمس أنت خفيةٌ * وقال الدجى يا صبح لونك حالكٌ ***

● **المثال الرابع والعشرون** : أن «النور» من أسماء الله الحسنى إذا أطلق عليه تعالى، وصفةٌ من صفاته جل وعلا إذا أضيف إليه سبحانه إضافة صفة إلى موصوفها، أما إذا أضيف إلى غيره تعالى فلا يكون اسمًا له تعالى، ولا صفة له بل خلقًا له[3] .

ونظير ذلك : «الحق» فإنه يطلق على الله تعالى فيكون اسمًا له سبحانه،

---

(١) راجع ص : ٢/ ٤٩٤-٤٩٥ .

(٢) راجع ص : ٢/ ٤٩٤-٤٩٥ .

(٣) راجع مجموع الفتاوى : ٦/ ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦، والقصيدة النونية : ١٥٢، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٤٤-٤٥، وما بعدها، ومختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ١٨٩، ١٩٤ الطبعة القديمة، ٢/ ٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٣، الطبعة الجديدة، وشرح كتاب التوحيد لشيخنا العلامة عبد الله بن محمد الغنيمان : ١٧٣-١٧٦، وانظر توضيح المقاصد ٢/ ٢٣٧-٢٤١، شرح النونية : ٢/ ١٠٥-١٠٩ .

ويطلق على صفاته جل وعلا[1] .

لكن الماتريدية وحلفاؤهم أولوا «النور» إلى أنه «ذو نور» و«الوجود» و«المنور»[2] .

قلت : قصدهم بهذا التأويل : أن «النور» ليس من أسمائه تعالى ، ولا من صفاته ، بل هو فعل من الأفعال المنفصلة عنه تعالى ، أو معناه أن الله تعالى سبب لوجود الكائنات .

قال شيخنا العلامة عبد الله بن محمد الغنيمان بعد ما ذكر تأويلات المؤولين معقبًا عليها :

« **قلت** : هذا تأويل باطل . . . »[3] .

وقال شيخ الإسلام : « . . . جماهير المسلمين لا يتأولون هذا الاسم ، وهذا مذهب السلفية ، وجمهور الصفاتية من أهل الكلام ، والفقهاء ، والصوفية ، وغيرهم وهو قول أبي سعيد بن كلاب[4] ، ذكره في الصفات ورد على الجهمية ، تأويل اسم «النور» وهو شيخ المتكلمين في الصفاتية من

---

(١) انظر مجموع الفتاوى : ٦/ ٣٨٤ .

(٢) راجع مدارك التنزيل للنسفي : ٢/ ٥٠٨ ، تبصير الرحمن : ٢/ ٦٩ ، لعلي بن أحمد الحنفي المهايمي (٨٣٥هـ) وعمدة القاري ٢٥/ ٩١ ، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود العماري ٦/ ١٧٥ ، وتاج التفاسير : ٢/ ٤٠ ، للمرغني الحنفي (١٢٦٨هـ) .

(٣) شرح كتاب التوحيد في صحيح البخاري : ١/ ١٧١ .

(٤) هكذا في الأصل ولعل الصواب : (أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب) أو (أبي محمد عبد الله بن محمد بن كلاب) بعد (٢٤٠هـ) راجع الفهرست لابن النديم : ٢٣٠ أصول الدين للبغدادي : ٣٠٩ ، سير أعلام النبلاء : ١١/ ١٧٤ ، الوافي بالوفيات : ١٧/ ١٩٧ ، ٤٩٢ ، وطبقات السبكي : ٢/ ٢٩٩ ، وشرح الإحياء للزبيدي : ٢/ ٥ .

الأشعرية ـ [الشيخ الأول] ـ وحكاه عنه أبو بكر بن فورك في كتاب «مقالات ابن كلاب»[١]، والأشعري، ولم يذكروا تأويله إلا عن الجهمية المذمومة باتفاق، وهو أيضًا قول أبي الحسن الأشعري ذكره في الموجز. . . »[٢].

قلت: الحاصل أن هذه التأويلات باطلة وفي هذه كفاية[٣].

● **المثال الخامس والعشرون**: صفة «البقاء» ذهب جمهرة الماتريدية إلى أن «البقاء» هو الوجود وليس زائدًا عليه، وذهب الإمام أبو الحسن الأشعري، وقدماء الأشعرية إلى أن «البقاء» صفة وجودية «ثبوتية» زائدة على «الوجود»[٤].

ومال نور الدين الصابوني الماتريدي (٥٨٠هـ) إلى مذهب الأشعري في

---

(١) **قلت**: قد طبع «مجرد مقالات الأشعري» لابن فورك محققًا، ولم أجد فيه ذلك، ولابن فورك كتاب آخر: «المجرد. . . » ذكر فيه مقالات ابن كلاب ولم أره، انظر اجتماع الجيوش الإسلامية: ٢٨٢، وذكر الإمام ابن القيم أن ابن فورك سماه «مقالات أبي محمد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري» انظر مختصر الصواعق: ٢/ ١٩٦، الطبعة القديمة، و٢/ ٣٦٤، الطبعة الجديدة، ولعله كتاب آخر.

(٢) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٧٩، ومختصر الصواعق: ٢/ ١٩٦، الطبعة القديمة، و٢/ ٣٦٤، الطبعة الجديدة، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ١/ ١٧١.

(٣) وانظر الرد التفصيلي في مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٧٤ـ٣٩٦، ومختصر الصواعق: ٢/ ١٨٨ـ ٢٩٥، الطبعة القديمة، و: ٢/ ٣٥٩ـ٣٦٩، الطبعة الجديدة، والقصيدة النونية: ١٥٢، وشرحها توضيح المقاصد: ٢/ ٢٣٧ـ ٢٤١، وتوضيح الكافية الشافية للسعدي: ١٢٩، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس: ٢/ ١٠٧ـ ١٠٩، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: ١/ ١٧٠ـ ١٧٧، لشيخنا عبد الله الغنيمان حفظه الله.

(٤) انظر من كتب الماتريدية: شرح المواقف: ٨/ ١٠٦ـ ١٠٩، إشارات المرام: ٥٣، نظم الفرائد: ٧ـ٨، وشرح الفقه الأكبر للقاري ١٨ـ ١٩.

ومن كتب الأشعرية: مجرد مقالات الأشعري لابن فورك: ٤٣، والمواقف: ٢٩٦ـ٢٩٧، وطوالع الأنوار مع شرحها مطالع الأنظار: ١٨٣.

هذا، وناظر الفخر الرازي فيلسوف الأشعرية (٦٠٦هـ) ولكنه انهزم أمام الرازي[١] .

والرازي كعادته خالف الأشعري في هذا كما خالف في مسائل أخرى، كما أن كثيراً من متأخري الأشعرية الجهمية المعطلة مالوا إلى مذهب الماتريدية فنفوا صفة البقاء زائدةً على الوجود وقالوا: البقاءُ هو الوجود نفسُه[٢] .

وقد صرح بعض الأشعرية والماتريدية بأن الباقلاني: (٤٠٣هـ) مال إلى مذهب الماتريدية[٣] .

لكن رأيت في تمهيده خلاف ما ذكروه، فقد أثبت صفة «البقاء» وبوب لها فقال: «باب البقاء من صفات ذاته»[٤] ، بل قد صرح الإمام ابن فورك (٤٠٦هـ) بالإجماع على إثبات هذه الصفة[٥] .

والحقيقة أن هؤلاء الماتريدية ومن وافقهم من متأخري الأشعرية على باطل محض وفي تعطيل بحت في تأويلهم لصفة «البقاء» إلى «الوجود»؛ لأن «البقاء» أخص من «الوجود» وأكمل منه، و«الوجود» أعم من «البقاء» لأن «البقاء» استمرار الوجود، وهو الوجود المستمر الأبدي الذي لا نهاية له، فهو

---

(١) انظر مناظرات الرازي في بلاد ما وراء النهر: ٢٣ـ٢٤.

(٢) انظر الإرشاد: ٩٠، ١٣٣، لإمام الحرمين، والمحصل ٢٥٢ـ٢٥٣، ومناظرات الرازي: ٢٣، كلاهما للرازي، وغاية المرام: ١٣٥ـ١٣٦، للآمدي، والمواقف: ٢٩٦ـ٢٩٧.

(٣) انظر أصول الدين للبغدادي: ٩٠، والمحصل للرازي: ٢٥٢، والمواقف للإيجي، ٢٩٦، وإشارات المرام للبياضي: ٥٣، وطوالع الأنوار للبيضاوي مع شرحها مطالع الأنظار لأبي الثناء الأصبهاني: ١٨٣، ونظم الفوائد: ٧.

(٤) انظر التمهيد: ٢٦٣.

(٥) انظر مجرد مقالات الأشعري لابن فورك: ٤٣.

وجود مقيد بالدوام والاستمرار والأبدية، وهذا المعنى زائد على مفهوم مطلق الوجود دون شك فكلُ «بقاء» «وجودٌ» ولا عكس؛

قال الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].

فوجود الله تعالى أزلي وأبدي، وليس كذلك وجود خلقه سبحانه وتعالى؛ فالله متصف بـ«الوجود» و«البقاء» معًا.

● **الأمثلة السادس والعشرون إلى التاسع والعشرين:** صفات «الاستواء»[1] و«النزول» و«الإتيان» و«المجيء» له تعالى، وسيأتي الحديث عنها إن شاء الله تعالى فقد عطلوها وحرفوا نصوصها معنويًا[2].

● **المثالان الثلاثون والواحد والثلاثون:** صفتا «الرضا» و«الغضب» له سبحانه وتعالى، نسأل الله رضاه ونعوذ به من غضبه جل وعلا.

هاتان الصفتان عطلهما الماتريدية، وحرفوا نصوصهما اتباعًا للجهمية الأولى فحرفوا صفة «الغضب» إلى «الانتقام»، و«إرادة الانتقام»[3]، وحرفوا صفة «الرضى» إلى «الثواب» ونحوه[4]، مع أن إمامهم الأعظم الإمام أبا حنيفة رحمه الله (١٥٠هـ) قال: «لا يوصف الله تعالى بصفات المخلوقين، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، وهو قول أهل السنة والجماعة،

---

(١) بلغ إلحادهم إلى جعل «استوى» تورية. مختصر التفتازاني ٣٢٤.

(٢) انظر ص: ٣/ ٣٢-٣٣، وراجع التيسير للكافيجي الحنفي ١٢٥-١٣١.

(٣) انظر مدارك التنزيل: ١/ ٦، عمدة القاري: ٢٥ / ١١٥، إرشار العقل السليم: ١/ ١٩.

(٤) انظر شرح الفقه الأبسط لأبي الليث السمرقندي: ٢٣، ونظم الدر: ١٨٣، لعبيد الله الديوبندي المخرف المحرف لنص أبي حنيفة.

وهو يغضب ويرضى، ولا يقال: غضبه عقوبته ورضاه ثوابه، ونصفه كما وصف نفسه»[1] .

كما صرح الإمام أن تفسير صفة بأخرى مذهبُ المعتزلة، وأن ذلك إبطال لتلك الصفة[2] .

قلت: فالماتريدية خرجوا على أهل السنة والجماعة وعلى إمامهم الأعظم بشهادة هذا الإمام الأعظم، وفي ذلك لعبرة بالغة أيما عبرة.

ومن العجب العجاب أن العلامة القاري اعترف بذلك[3] .

وهذا من محاسن هذا الرجل التي يشكر عليها وكم له من اعتراف بالحق ورجوعٍ إلى الصواب ومواقفَ طيبةٍ من ذم الكلام وأهله وكشف الأستار عن مخازيهم، وبيان شكوكهم وتشكيكهم وشبهاتهم، ومناصرته للعقيدة السلفية في الجملة في بعض المواضع ودفاعه الشديد المتين عن شيخ الإسلام، والإمام ابن القيم ونحو ذلك مما ترغم أنوف الكوثرية[4] .

ومن حسن حظه أن الكوثري لقبه بـ «ناصر السنة»[5] .

وفي ذلك عبرة للكوثرية فكلامه حجة عليه وعلى ذويه!!!

● **المثال الثاني والثلاثون**: صفة «المحبة» فقد عطلوها وحرفوها إلى

(١، ٢) الفقه الأبسط: ٥٦، تحقيق الكوثري وسكت عليه فلم يجد إلى دفعه سبيلاً وإشارات المرام: ١٨٧، وعقيدة الإسلام: ١٦٢، وقريب منه ما قال في الفقه الأكبر: ٥٩، بشرح القاري وبشرح أبي المنتهى المغنيساوي: ١٤.

(٣) انظر شرح الفقه الأكبر: ٥٩ ـ ٦٠.

(٤) راجع شرح الفقه الأكبر: ٧ ـ ١٤، ١٥ ـ ١٨، ٥٨، ٦١ ـ ٦٢، والمرقاة ٨/ ٢٥١ ـ ٢٥٢، وراجع ص ١/ ٥٣٧ ـ ٥٤٠.

(٥) تبديد الظلام ص: ٢/ ٤٥٠.

«إرادة خيري الدنيا والآخرة» و«إيصال الخير إلى العبد» و«إرادة الثواب»[1] ويكفي في الرد عليهم كلام الإمام أبي حنيفة السابق ذكره آنفًا.

● **المثال الثالث والثلاثون**: صفة «الرحمة» لله تعالى:

عطلت الماتريدية هذه الصفة التي تُحَرِّكُ القلوبَ وتثيرُ العواطف وبها يرجو المسلمون عفو الله سبحانه وتعالى، كما أنهم حرفوا نصوصها إلى «إرادة الإنعام» أو «الإعطاء» ومعنى «الرحمن الرحيم» عندهم: «معطي جلائل النعم» و«رحمة الله» عندهم: «إنعامه، والتفضل، والإحسان»[2].

فأنت ترى أنهم أرجعوها إلى صفة الإرادة وإلى فعل من الأفعال كالإعطاء ونحوه، وعلى هذا الفنجفيرية من الماتريدية المعاصرة[3].

وقد تقدم منهج الإمام أبي حنيفة وتصريحه بأن تفسير صفة بأخرى، وإرجاع صفة إلى أخرى تعطيلٌ لها وإبطال لها، وهو مذهب المعتزلة، وليس هذا من مذهب أهل السنة والجماعة؛ بل هو مذهب الجهمية[*].

● **المثال الرابع والثلاثون**: صفة «الضحك» لربنا سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، وهذه الصفة ثابتة له جل وعلا على لسان رسول الله ﷺ[4] لكن الماتريدية عطلوها وحرفوا نصوصها إلى «ظهور تباشير الخير» أو «العفو»

---

(١) انظر مدارك التنزيل ١/ ٢٠٩، ٤١٩، عمدة القاري ٢٥/ ٨٤، ١٥٥، إرشاد العقل السليم: ٣/ ٥١.

(٢) انظر مدارك التنزيل: ١/ ٣، شرح المواقف: ٨/ ٢١٢، عمدة القاري: ٢٥/ ١١٥، إرشاد العقل السليم: ١/ ١١، نشر الطوالع: ٣١٢.

(٣) انظر التبيان للرستمي الفنجفيري: ٤٩.

(٤) انظر تخريج حديث الضحك ونصه في ص: ٢/ ٤٧٩ـ ٤٩٠.

(*) انظر ص: ٢/ ٣٤١.

و«الارتضاء»، ونحوها[1].

● **المثال الخامس والثلاثون**: صفة الغيرة لله عز وجل:

فقد حرفوها وعطلوا نصوصها إلى «كراهية الإتيان إلى الفواحش» و«عدم رضاه» و«غضبه» أو «الزجر عن الفواحش» أو «التحريم لها».

أو «المنع منها» أو غيرها من المجازات[2].

ولم يكتفوا بمجاز واحد بل ارتكبوا المجاز في المجاز فقالوا:

«ولازم الغضب إرادة إيصال العقوبة عليها»[3].

فأنت ترى أنهم حرفوا صفة «الغيرة» بنوع من المجاز إلى «الغضب» و«عدم الرضا» ثم حرفوا صفة «الغضب» إلى إرادة إيصال «العقوبة»، كما حرفوا صفة «الرضا» إلى ماسبق من المجاز[4].

فارتكبوا المجاز في المجاز فصارت ـ في هذا الباب ـ ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا** ﴾ ﴿ **أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ** ﴾[5].

---

(١) شرح المواقف: ٨/ ١١٤، عمدة القاري: ٢٥/ ١٢٧، إشارات المرام: ١٨٩، نشر الطوالع: ٢٦٣.

(٢، ٣) عمدة القاري: ٢٥/ ١٠٠، ١٠٩.

(٤) انظر ص: ٢/ ٥٠٣.

(٥) اقتبست من سورة النور: ٣٩ ـ ٤٠، اقتداء بشيخ الإسلام، انظر رسالة في الصفات الاختيارية: ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٢٧، وضمن مجموع الفتاوى ٦/ ٢٤٤.

● **المثال السادس والثلاثون**: صفة «الحياء» وهي صفة تزيد للمؤمنين رجاءً ولكن الماتريدية عطلوها وحرفوا نصوصها إلى «الترك» و«الامتناع»[1].

وتقدم تخريج حديث يتعلق بهذه الصفة[2].

● **المثال السابع والثلاثون**: صفة «الألوهية» تلك الصفة العظيمة التي هي غاية إنزال الكتب وإرسال الرسل وخلق الجن والإنس؛ ولكن الماتريدية قد عطلوها وحرفوا نصوصها إلى صفة «الربوبية»[3].

وسنتحدث عنها في الفصل الأخير من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

○ **خاتمة هذا الفصل**:

والمدخل إلى الفصول الآتية:

هذه كانت أمثلة لمذهب الماتريدية في الأسماء والصفات ـ ذكرناها بدون مناقشة لإلحادهم فيها إلا تنبيهات وإشارات، وسنتحدث في الفصول الثلاثة الآتية عن مذهبهم في الصفات الست وهي: «العلو، والاستواء، والنزول، واليدان، والكلام، والألوهية»؛ ونناقشهم في تعطيلهم لها وتحريفهم لنصوصها بمشيئة الله تعالى، وتوفيقه وعونه.

وسبب اختياري لهذه الصفات الست ما قاله شيخ الإسلام: «أن أمهات المسائل التي خالف فيها متأخرو المتكلمين ـ ممن ينتحل مذهب الأشعري ـ لأهل الحديث ـ ثلاث مسائل:

---

(١) انظر بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي: ١/ ٢٩٩، ومدارك التنزيل: ١/ ٣٤، وإرشاد العقل السليم: ١/ ٧١ـ ٧٢.

(٢) في ص: ٢/ ٤٦١.

(٣) انظر ص: ٣/ ١٨١ـ ١٨٢، والتبيان للرستمي الفنجفيري ٥٨ـ ٥٩.

أ ـ وصف الله بالعلو على العرش .

ب ـ ومسألة القرآن .

جـ ـ ومسألة تأويل الصفات»[1] .

قُلتُ : **فصفتا** «العلو» و«الكلام» أعظم صفات الله التي ارتكبت الجهمية الأولى تعطيلها وإبطالها وتحريف نصوصها ودارت الحرب لأجلهما بين هؤلاء الزنادقة الملاحدة وبين أئمة السنة .

والماتريدية مع أعظم المعطلة لهاتين الصفتين والمحرفة لنصوصهما .

وأما صفتا «الاستواء والنزول» فكلتاهما تتضمن علو الله على خلقه ؛ مع أن الماتريدية في غاية الإبطال لهما ؛ فلذلك اخترتهما .

وأما صفة «اليدين» فقد اخترتها من بين تلك الصفات التي أبطلتها الجهمية بشبهة الجوارح والأعضاء والتبعيض ؛ وتبعتهم في ذلك الماتريدية ؛ لأن للإمام أبي حنفية كلامًا قاطعًا في ذلك .

وأما صفة «الألوهية» فهي أعظم الصفات الإلهية من حيث الغاية ، فقد أنزلت لأجل تحقيقها الكتب وأرسلت الرسل وخُلِقَ الجن والإنس .

ومع ذلك قد عطلها المتكلمون من الماتريدية والأشعرية ، وحرفوا نصوصها إلى صفة «الربوبية» .

ولم أر أحدًا أدرج هذه الصفة العظيمة في الصفات التي عطلها المتكلمون وحرفوا نصوصها إلا مباحث منثورة في كتب شيخ الإسلام وغيره مع أنها صفة ثبوتية ذاتية لله سبحانه وتعالى ، وأعظم صفة من ناحية الغاية .

---

(١) المدينة : ٢٨ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٣٥٥ .

وقد ذكرت هذه الصفات في فصول ثلاثة آتية:

فصفة «العلو» في الفصل الثاني:

وصفات «الاستواء» و«النزول» و«الكلام» و«اليدين» في الفصل الثالث.

وصفة «الألوهية» في الفصل الرابع.

وبهذا الفصل تنتهي فصول هذه الرسالة وبالله التوفيق.



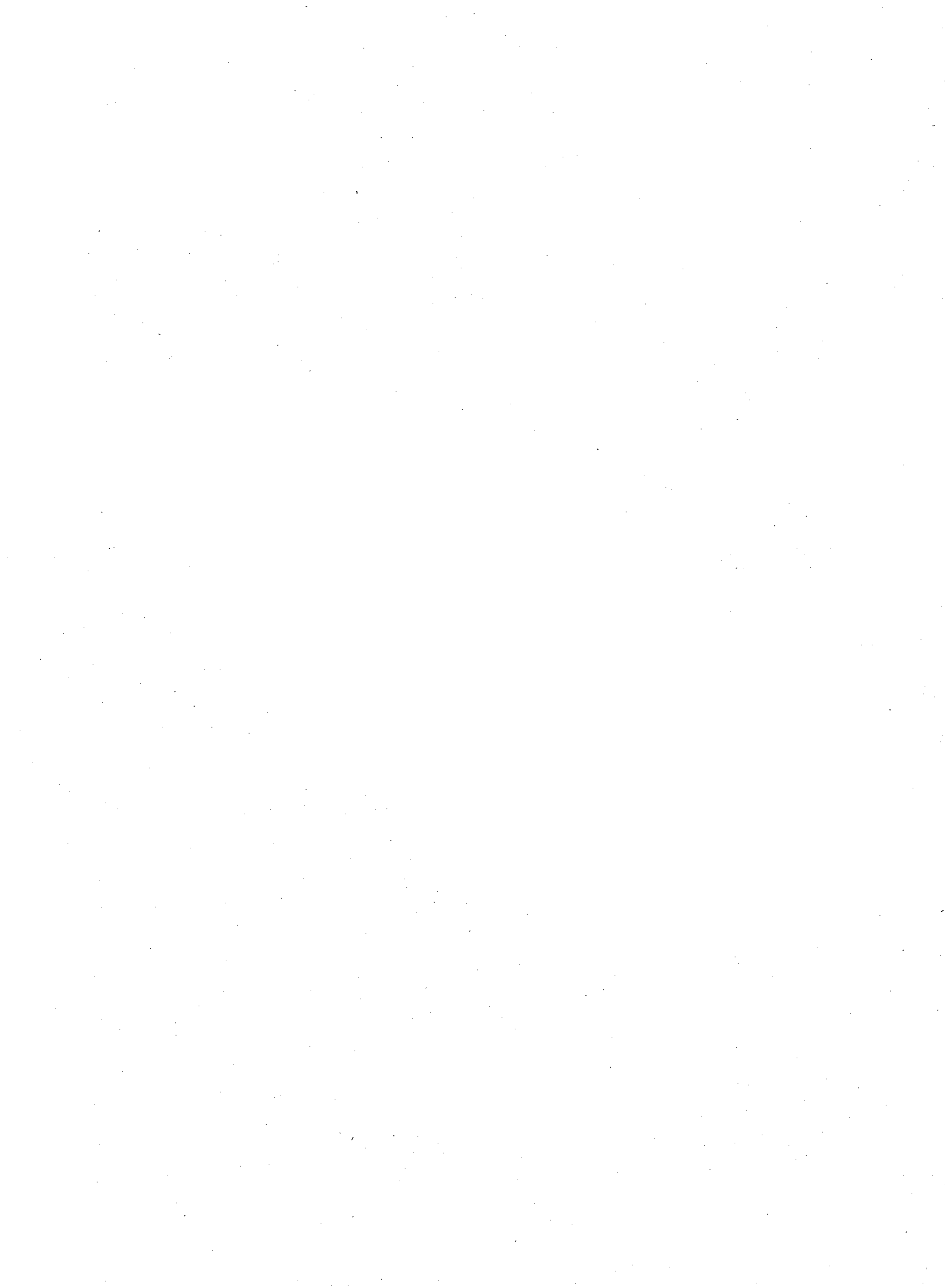


□ الفصل الثاني □

في تعطيل الماتريدية لصفة «العلو» ومناقشتهم في ذلك

وفيه ستة مباحث :

* **المبحث الأول :** في مخالفتهم للنقل الصحيح .
* **المبحث الثاني :** في مخالفتهم للإجماع المحقق .
* **المبحث الثالث :** في مخالفتهم للعقل الصريح .
* **المبحث الرابع :** في مخالفتهم للفطرة السليمة .
* **المبحث الخامس :** في صحة السؤال بأين الله ، والجواب بأنه في السماء .
* **المبحث السادس :** في إبطال شبهاتهم حول «علو الله تعالى» .



☐ **كلمة بين يدي هذا الفصل :**

لقد سبق أن بيّنّا تعطيل الماتريدية لصفة «العلو» لله تعالى على خلقه وفوقيته على عباده، كما بينا تحريفهم لنصوصها بأنواع من التأويلات[1] .

ونحن بمشيئة الله تعالى وتوفيقه نناقشهم في هذا الفصل، ونبين أن تعطيلهم هذا لهذه «الصفة العظيمة» ـ «علو الله تعالى على خلقه». مخالفٌ للنقل الصحيح، والإجماع المحقق، والعقل الصريح، والفطرة السليمة في آن واحد.

وأنه يلزم من تعطيلهم «علو الله» وقولهم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه، ولا فوق العالم ولا تحته. . .» كونُ الله تعالى ممتنع الوجود فضلاً عن أن يكون واجب الوجود.

كما نناقش بعض شبهاتهم التي تشبثوا بها في تعطيلهم لهذه الصفة العظيمة.

ويكون الكلام للرد عليهم في مباحث خمسة:

❋ ❋ ❋

---

(١) راجع ما سبق في ص: ١/ ٥١٢ـ٥١٣.

☐ المبحث الأول ☐

في مخالفة الماتريدية للنقل الصحيح

لقد عارضت الماتريدية - في تعطيلهم لصفة «العلو» لله سبحانه وتعالى جميعَ ملل الأنبياء والمرسلين السابقين، وجميع الكتب الإلهية المنزلة، والنصوص الصريحة المحكمة الصريحة في الكتاب والسنة.

أما اتفاق ملل الأنبياء والمرسلين السابقين على تحقيق «علو» الله تعالى:

فقد اعترف بذلك كبار الماتريدية[1]، والأشعرية[1]، بل القرامطة الباطنية[1].

والشيخ الإمام عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلاني (٥٦١هـ)[2] - الذي اتفق على كراماته وولايته[3]، والذي قال فيه الإمام عز الدين بن عبد السلام: «ما نعرف أحداً كراماته متواترة كالشيخ عبد القادر رحمه الله»[3] - قد قال: «وهو لجهة العلو مستو على العرش، . . . وكونه على العرش مذكور في كل كتاب أنزله على نبي أرسله»[*].

وقال الإمام ابن القيم معلقًا على كلام الشيخ الجيلاني هذا:

«وصدق. . . ، فإن الرسل من أولهم إلى آخرهم ليس بينهم اختلاف في أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله. . . ، فلم يختلف منهم اثنان في باب الأسماء والصفات وإن كان في الكتابين اللذيْن لم ينزل من السماء كتاب

---

(١) انظر ص: ٢/ ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١١.

(٢) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب: ١/ ٢٩٠-٣٠١، وشذرات الذهب: ٤/ ١٩٨.

(٣) الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٧٩.

(*) غنية الطالبين ١/ ٦٣.

أهدى منهما ـ من ذلك ما ليس في غيرهما، حتى زعمت أمة المعطلة: أنهما كتابا تشبيه، ومن جاء بهما إماما المشبهة»[1] .

وأما أدلة «علو الله تعالى» في القرآن الكريم وأحاديث رسول الله ﷺ وكلام سلف هذه الأمة ونصوص أئمة السنة، فأمر لا يعده العاد ولا يحصيه إلا رب العباد. وقد ذكر بعض كبار الحنفية وغيرهم من أهل العلم أن بعض أئمة السنة تتبعها فوجدها أكثر من ألف دليل[2] .

وقد تنوعت أدلة «علو الله تعالى» أنواعًا متعددة ذكر منها بعض أئمة السنة أكثر من عشرين نوعًا، واعترف بها بعض كبار أئمة الكلام[3] . ولا

---

(١) الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٧٩، وراجع اجتماع الجيوش: ٣٢٣، ومختصر الصواعق: ٢/ ٢٠٥ـ٢٠٦، الطبعة القديمة، و: ٢/ ٣٧٠، الطبعة الجديدة، وانظر أيضًا درء التعارض: ٥/ ٢٢٢، ٣٠٩ـ٣١٠، والحموية: ١٠٨ـ١٠٩، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١١٠ـ ١١١، ٢٧١، ٢٧٥، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى: ٣/ ٤٧١، وانظر مناهج الأدلة: ١٧٦.

(٢) انظر الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٧٩، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٣٣١، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٣٢، وروح المعاني للعلامة محمود الألوسي مفتي الحنفية: ٧/ ١١٤، وجلاء العينين لنعمان الألوسي الحنفي: ٣٥٥، وغاية الأماني لشكري الألوسي الحنفي: ١/ ٤٤٣، وانظر الجواب الصحيح: ٣/ ٨٤.

(٣) راجع الرد على الجهمية والزنادقة لإمام أهل السنة أحمد: ١٣٦، وفهم القرآن للحارث المحاسبي (٢٤٣هـ) على ما في الحموية: ٦٨ـ٧٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٦٥ـ٧١، وصحيح البخاري، التوحيد، باب: «وكان عرشه على الماء» وباب قول الله تعالى: «تعرج الملائكة...» ٦/ ٢٦٩٨ـ٢٧٠٣، والرد على الجهمية للدارمي: ١٧ـ٣٦، وكتاب التوحيد لإمام الأئمة ابن خزيمة: ١/ ٢٣١ـ٢٨٩، والإبانة للإمام أبي الحسن الأشعري: ٢/ ١٠٥ـ ١٠٧، تحقيق فوقية و: ٨٥ـ٨٦، تحقيق الأرناؤوط، ط دار البيان، و: ١١٩ـ١٢٠، ط الجامعة الإسلامية، والموجز له كما في الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٤٣ـ١٢٤٥، والشريعة للآجري: ٢٨٩ـ٢٩٠، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٣/ ٣٨٧ـ٤٠٢ والأسماء والصفات للبيهقي: ٤٠٥ـ٤٣١، والتمهيد لابن عبد البر: ٧/ ١٢٩ـ١٤٢،

حاجة إلى ذكرها ولكن أشير إلى بعض تلك الأنواع :

١ ـ نصوص علوه تعالى على خلقه سبحانه[١] .

٢ ـ نصوص فوقيته سبحانه على عباده .

قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾[٢] .

قلت : لا يصح أي تأويل لقوله تعالى : ﴿ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ : كأن يقال : المراد من «الفوقية» فوقية القهر ، والغلبة ، والعظمة ، ونحوها مما يرتكبه الماتريدية في تحريف نصوص العلو كما تقدم[٣] .

لأن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ ﴾ دل على تلك الفوقية ، فلو حمل قوله تعالى : ﴿ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ أيضًا على تلك الفوقية القهرية ـ لكان الكلام مبنيًا على

= وإثبات صفة العلو للموفق بن قدامة : ٤٣ ، وما بعدها ، والحموية : ١٧ ـ ٢٠ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٢ ـ ١٥ ، والمراكشية : ٣٥ ، وما بعدها ، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ١٦٤ ، لشيخ الإسلام ، والعلو للذهبي : ١٥ ، وما بعدها ، والقصيدة النونية : ٥٧ ـ ٨٥ ، واجتماع الجيوش الإسلامية : ٩٥ ، وما بعدها ، ومختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ٢٠٥ ـ ٢١٧ ، الطبعة القديمة ، و : ٣٦٩ ـ ٣٧٢ ، الطبعة الجديدة ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز : ٢١٩ ـ ٣٢٢ ، وتوضيح المقاصد لأحمد بن إبراهيم بن عيسى : ١/ ٣٩٦ ـ ٥٣٤ وتوضيح الكافية الشافية للسعدي : ٦١ ـ ٧٣ ، وشرح النونية للدكتور محمد خليل هراس : ١/ ١٨٤ ـ ٢٦١ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله الغنيمان : ٤٥٨ ـ ٤٦١ ، والصفات الإلهية لشيخنا الدكتور محمد أمان بن علي الجامي : ٢٢٥ ـ ٢٣٨ .

(١) كنصوص اسمه «العلي» انظر البقرة : ٢٥٥ ، النساء : ٣٤ ، الحج : ٦٢ ، لقمان : ٣٠ ، سبأ : ٢٣ ، ١٢ ، الشورى : ٤ ، ٥١ .

ونصوص اسمه «الأعلى» انظر الأعلى : ١ ، ونصوص اسمه «المتعال» انظر الرعد : ٩ ، ولاريب أن هذه الأسماء تدل دلالة تضمنية على صفة «علو» الله تعالى ، كما تقدم في ص : ٢/ ٤٥٠ .

(٢) انظر الأنعام : ١٨ .

(٣) انظر ص : ١/ ٥١٣ .

التأكيد والتكرار، مع أن التأسيس أولى من التأكيد لاشتمال التأسيس على الإفادة فائدةً جديدةً حتى باعتراف الماتريدية[1] .

على أن حمل الكلام على الحقيقة متعين؛ لأن الحقيقة هي الأصل باعترافهم أيضًا[2] .

وقال عز وجل: ﴿ **يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ** ﴾[3] .

وهذه الآية لا احتمال فيها لأي مجاز وتأويل بوجهٍ من الوجوه، لوجود كلمة «من» المعيِّنَة للفوقية الذاتية الحقيقية[4] .

٣ ـ ونصوص كونه تباك وتعالى في السماء[5] .

والمراد من «السماء» العلو والارتفاع، وكلمة «في» بمعنى كلمة «على»[6] .

---

(١) **التأكيد** : إعادة المعنى الحاصل قبله، و**التأسيس** إفادة معنى آخر لم يكن أصلاً قبله؛ فالتأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمله على الإفادة خير من حمله على الإعادة، تعريفات الجرجاني الحنفي الماتريدي: ٧١، وانظر نصب الراية للزيلعي الحنفي: ١/ ٣٦٠.

(٢) انظر المغني للخبازي: ١٣٧، والمنار مع شرحه كشف الأسرار ونور الأنوار: ١/ ٢٢٨، ٢٦٧، وارجع لإبطال حمل هذه الآية على الفوقية القهرية ونحوها إلى مختصر الصواعق: ٢/ ٢٠٥، وما بعدها، ط/ قديمة، و: ٢/ ٣٦٩، وما بعدها، ط/ جديدة.

(٣) النحل: ٥٠.

(٤) انظر مختصر الصواعق: ٢/ ٢٠٥، ٢٠٧، ط/ قديمة، و: ٢/ ٣٦٩، ٣٧١، ط/ جديدة، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣١٩، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ١/ ٤٥٨، والصفات الإلهية لشيخنا محمد أمان الجامي: ٢٢٧.

(٥) انظر الملك: ١٦ ـ ١٧، وانظر ما تقدم في ص: ٢/ ٣١١ ـ ٣١٧.

(٦) انظر الإبانة للأشعري: ٢/ ١٠٧، تحقيق فوقية، و: ٨٦، تحقيق الأرناؤوط، ط/ دار البيان، و: ١٢٠، ط/ الجامعة الإسلامية، والموجز له كما في الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٤٣ ـ ١٢٤٥، والأسماء والصفات للبيهقي: ٤١٠ ـ ٤١١، ٤٢١.

٤ ـ ونصوص استوائه سبحانه على عرشه تعالى[١] .

٥ ـ ونصوص العروج إليه جل وعلا[٢] .

٦ ـ ونصوص الصعود إليه تبارك[٣] .

٧ ـ ونصوص الرفع إليه سبحانه[٤] .

٨ ـ وأحاديث نزول الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا[٥] .

٩ ـ وأحاديث معراجه ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى.

ففي لفظ من تلك الأحاديث: «ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتى جاء سدرة المنتهى، ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى . . .»[٦] .

١٠ ـ وأحاديث الإشارة إلى السماء بِعَدِّها إشارةً إلى الله عز وجل

منها: حديث جابر الطويل في حجة الوداع، وفيه: «فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس ـ **اللهم اشهد اللهم اشهد** ـ ثلاث مرات»[٧] .

---

(١) انظر الأعراف: ٥٤، يونس: ٣، الرعد: ٢، طه: ٥، الفرقان: ٥٩، السجدة: ٤، الحديد: ٤ .

(٢) انظر السجدة: ٥، المعارج: ٤ .

(٣) انظر فاطر: ١٠ .

(٤) انظر آل عمران: ٥٥، والنساء: ١٥٨ .

(٥) انظر ما يأتي في ص: ٣/ ٣٦ـ٣٨ .

(٦) رواه البخاري، التوحيد، باب قوله: ﴿وكلم الله موسى تكليمًا﴾ ٦/ ٢٧٣١، وأصله عند مسلم ١/ ١٤٥ـ١٤٧، عن أنس، ودافع الحافظ في الفتح: ١٣/ ٤٨٣ـ٤٨٦، عن هذه الرواية.

(٧) رواه مسلم: ٢/ ٨٩٠، ولشيخنا الألباني جزء مفرد في تخريج هذا الحديث وذكر بعض فوائده ـ مطبوع مرارًا.

ومنها: حديث الجارية وفيه: «**أين الله**» فقالت: «في السماء»[1] .

قلتُ: هذه النصوص ومعها أضعافُ أضعاف أضعاف تدل دلالة قاطعة لا تحتمل النقيض على أن الله تعالى فوق هذا العالم حقيقة، وأنه على عرشه عالٍ على عباده بائن عن خلقه، وأن هذه النصوص القاطعة الساطعة لا تحتمل المجاز والتأويل بوجه من الوجوه؛ ولهذا **قال الإمام ابن القيم** بعد ما ساق أحدًا وعشرين نوعًا من حجج «علو» الله تعالى:

*** وقد اقتصرت على يسير من كثيـ * ـرٍ فائتٍ للعدّ والحسبان***

*** ما كل هذا قابل التأويل بالـ * ـتحريف فاستحيوا من الرحمن***[2]

لكن الماتريدية يحرفون هذه النصوص مع كثرتها واطرادها وتظافرها إلى معانٍ مجازية قد ذكرناها فيما سبق فلا داعي إلى إعادتها[3] .

وقد برهنًّا في فصل التأويل على أن تأويل نصوص الصفات بدعةٌ في صميم الإسلام، وخروجٌ على إجماع أئمة الإسلام، وأن مقالة التأويل في الأصل مقالةُ الكفار، وأنها تستلزم تعطيلَ الصفات وتحريفَ نصوصها، وأنها طريق إلى الزندقة والإلحاد[4] .

ولقد تصدى شيخ الإسلام لإبطال حمل نصوص علو الله تعالى وفوقيته على المجاز فأجاد وأفاد[5] ، وهكذا للإمام ابن القيم رحمه الله مباحثُ قيمةٌ في

---

(١) انظر تخريجه في ص: ٢/ ٦٠٧-٦٠٩.

(٢) القصيدة النونية: ٨٥، وشرحها توضيح المقاصد: ١/ ٥٣٤، وتوضيح الكافية الشافية: ٧٣، وشرح النونية للهراس: ١/ ٢٦٠.

(٣) انظر ص: ١/ ٥١٣.

(٤) انظر ص: ٢/ ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٣٨.

(٥) انظر المراكشية: ٣٩، وما بعدها، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١٦٧، وما بعدها.

إبطال تأويلات نصوص فوقية الله تعالى وعلوه سبحانه فراجع إليها[1] .

وللإمـام ابن أبي العـز (٧٩٢هـ) والعلامة محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ) وابنه نعمان الآلوسي (١٣١٧هـ) وحفيده العلامة شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) كلمة قيمة قاضية على تأويلات الماتريدية وأمثالهم لنصوص «علو الله سبحانه وفوقيته» أنقلها لما فيها من عبرةٍ بالغةٍ وهم من كبار الحنفية وأئمتهم، واللفظ للآلوسي الجد:

«وتأويل بعضهم كل نص فيه نسبة الفوقية لله تعالى بأن «فوق» بمعنى «خير وأفضل» كما يقال: «الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم» وأنت تعلم أن هذا مما تنفر منه العقول السليمة وتشمئز منه القلوب الصحيحة؛ فإن قول القائل ابتداء «الله خير من عباده» أو «خير من عرشه» من جنس قوله «الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار» ونحو ذلك.

وليس في ذلك أيضًا تمجيد ولا تعظيم لله تعالى، بل من أرذل الكلام، فكيف يليق حمل الكلام المجيد عليه.

على أن في ذلك تنقصًا لله تعالى شأنه ففي المثل السائر:

*** ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا * قيل: إن السيف أمضى من العصى ***

«والفوقية» بمعنى «الفوقية في الفضل» مما يثبتها السلف لله تعالى أيضًا وهي متحققة في ضمن «الفوقية المطلقة» وكذا يثبتون «فوقية القهر والغلبة» كما يثبتون «فوقية الذات» ويؤمنون بجميع ذلك، وليسوا كمن يؤمنون ببعض

---

(١) مختصر الصواعق: ٢/ ٢٠٥-٢١٧، ط القديمة، و: ٣٦٩-٣٧٨، ط/ الجديدة، و: ٣٥٥-٣٦٣، ط/ دار الكتب العلمية (١٤٠٥هـ).

ويكفرون ببعض»[1] .

قلت: لا حاجة إلى مزيد من الرد على تأويلات الماتريدية بعد كلام هؤلاء الأئمة لكني أود أن أشير إلى نكتة تتعلق بهذا المقام وهي :

أنه لا يمكن لأحد إثبات «علو المكانة وعلو الشأن» لله سبحانه وتعالى إلا أن يعترف لله تعالى بعلو الذات والعلو حقيقةً؛ لأن نفي العلو الحقيقي الذاتي - عن الله تعالى - نفيٌ لعلو الشأن والمكانة عنه سبحانه بالطريق الأولى والأحرى لكن التالي باطل فالمقدم مثله .

الحاصل: أن علو الله تعالى ثابت بنصوص الكتب السماوية الصريحة والأحاديث الصحيحة، وأن الماتريدية قد خرجوا عليها، وأن تأويلها باطل محض؛ لأنه تحريف لها وتعطيل لهذه الصفة، وإبطال لها؛ حتى بشهادة إمامهم «**الأعظم**» حيث قال :

«ولا يقال : غضبه : عقوبته، ورضاه : ثوابه»[2] .

وقال أيضًا:

«ولا يقال : إن يده : قدرته، أو : نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال»[3] .

وهذا برهان باهر * وسلطان قاهر * على أن تأويل صفة بأخرى - كما تفعله الجهمية الأولى وأفراخهم من الماتريدية والأشعرية - تعطيلٌ للصفات

---

(١) شرح الطحاوية : ٣٢٣-٣٢٤، روح المعاني : ٧/ ١١٦، جلاء العينين : ٣٥٨، غاية الأماني : ١/ ٥٠٨، وأصل الكلام للإمام ابن القيم رحمه الله انظر مختصر الصواعق المرسلة : ٢/ ١٤١-١٤٢، ٢٠٦، ط/ قديمة و: ٣٢٩-٣٣٠، ٣٧٠، ط/ جديدة و٣١٥-٣١٦، ٣٥٥، ط دار الكتب العلمية .

(٢-٣) راجع ص ١/ ٥٠٨، ٢/ ٢٥٦-٢٥٧ .

وإبطالٌ لها وتحريفٌ لنصوصها وتخريفٌ للعقيدة .

فوا عجباً للفنجفيري القائل غالطًا جاهلاً * أو مغالطًا متجاهلاً :

الخلف المؤولون لا ينكرون الصفات بل الصفاتُ عندهم ثابتةٌ مثل ما ثبت عند السلف ؛ فهم من أهل السنة لا يخرجون منهم[1] .

*** فإن كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ * وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم ***

* * *

(١) تنشيط الرستمي ٣٥٠.

☐ المبحث الثاني ☐

في بيان خروج الماتريدية على إجماع جميع بني آدم

إن الماتريدية وأمثالهم وكل من نفى «علو» الله تعالى على خلقه من جميع طوائف المعطلة قديمًا وحديثًا ـ قد خالفوا إجماع جميع بني آدم على «علو الله تعالى» **فإن جميع الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين على** إثبات علو الله سبحانه وتعالى حتى باعتراف كبار القرامطة الباطنية وكبار الماتريدية والأشعرية[1] .

بل أهل الأديان كلهم أجمعون من المسلمين[2] .

واعترف بذلك ابن سينا وأمثاله من القرامطة الباطنية، وكذا كبار الماتريدية والأشعرية[3] ، حتى الفلاسفة اليونانيين الكافرين[4] ، وحتى اليهود والنصارى[5] .

ولذلك قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله (١٨١هـ) ـ الذي يعده

---

(١) انظر ما سبق من اعترافهم في ص: ١/ ٤٩٠، وتقدم كلام الشيخ عبد القادر الجيلاني ومن نقله عنه في ص: ٢/ ١٣٨ . وانظر أيضًا مناهج الأدلة لابن رشد: ١٧٦، وراجع أيضًا درء التعارض: ٦/ ٢٦٦، ٢٤٩، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٧٩، ١٢٨٣، ومختصر الصواعق: ٢/ ٢٠٥ـ٢٠٦، ط/ قديمة، ٣٧٠، ط/ جديدة، واجتماع الجيوش: ٢/ ٢٠٥ـ ٢٠٦.

(٢) راجع خلق أفعال العباد: ١٥ـ١٦، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ٢٧٢، ودرء التعارض: ٢/ ٢٦٥، والحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٢، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨١، ١٣٠٥ـ١٣٠٦، والعلو الذهبي: ١٤٥، ومختصره للألباني: ٢١٦ .

(٣) انظر ما سبق في ص: ٢/ ٢٩٩، ٣٠٦ـ٣١٠.

(٤) راجع مناهج الأدلة: ١٧٦، ودرء التعارض: ٦/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢٤٢، ٢٦١، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٣١٦، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٣٢٢ـ٣٢٣.

(٥) انظر خلق أفعال العباد: ١٥ـ١٦، والحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٢ .

الكوثرية والديوبندية من كبار أئمة الحنفية ـ[1] : « . . . إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[2] .

بل العرب والعجم[3] ، والآدميون كلُّهم عربُهم وعجُمهم، مؤمنُهم وكافُرهم[4]، واتفقت بذلك كلمة المسلمين والكافرين[5] ، وكل عاقل من مسلم وكافر[6] ، وجميع بني آدم[7] .

وعلى ذلك إجماع الأولين والآخرين، العالمين منهم والجاهلين، وكل من مضى ومن غبر، حتى فرعون ونمرود[8] .

وعليه فطرة المسلمين علمائهم وجهالهم، أحرارهم ومماليكهم، ذكرانهم وإناثهم، بالغيهم وأطفالهم، وكل من دعا الله[9] .

---

(١) انظر فقه أهل العراق: ٦١ للكوثري، تحقيق أبي غدة الكوثري.

(٢) ذكره البخاري تعليقًا جزمًا في خلق أفعال العباد: ١٥، ووصله أبو داود في مسائله: ٢٦٩، والدارمي في الرد على الجهمية: ٩، ١٥٥، وعبد الله بن أحمد في السنة: ١/ ١١١، وذكره الآجري في الشريعة: ٣٠٥، وابن عبد البر في التمهيد: ٧/ ١٤٣، وشيخ الإسلام في درء التعارض: ١/ ٢٤٣، ٥/ ٣٠٢، ٣٠٨، وصححه ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية: ١٣٥.

(٣) انظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: ١٧٢، التمهيد لابن عبد البر: ٧/ ١٣٤، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٢٥٩، ٤٠٥، والعلو للذهبي: ١٤٥، ومختصره للألباني: ١٧٢.

(٤) قاله ابن كلاب (٢٤٠هـ) إمام الكلابية، وإمام الأشعري والأشعرية جميعًا، انظر مجموع الفتاوى: ٥/ ٣٢٠، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨٢، واجتماع الجيوش: ٢٨٤.

(٥) انظر رد الدارمي على بشر المريسي: ٢٥.

(٦) قاله أبو يعلى في «إبطال التأويل» كما في درء التعارض: ٦/ ٢٠٨.

(٧) نقض المنطق: ٥٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٦١، ٥/ ٢٧٥.

(٨) الرد على الجهمية للدارمي: ٢٠ـ٢١.

(٩) توحيد ابن خزيمة: ١/ ٢٥٤، وانظر الفتاوى: ٥/ ٢٧٥.

بل ابن كلاب (٢٤٠هـ) والكلابية، والأشعري (٣٢٤هـ) وقدماء الأشعرية، كالباقلاني وابن فورك، بل الجويني وغيرهم[(١)].

وجمهور الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والداوودية[(٢)]، والصوفية والكرامية، والهشامية[(٣)]، والمرجئة، وقدماء الشيعة، وأهل التفسير والحديث والكلام[(٤)]، والعرب العاربة، والعبرانيون[(٥)]، ومشركوا العرب[(٦)].

وعلو الله على خلقه واستواؤه على عرشه أمر مجمعٌ عليه بين الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ومن تبعهم، ولم يخالف فيه إلا من هو متهم على الإسلام، أو مغرور بالتقليد لمن يحسن به الظن[(٧)].

---

(١) انظر درء التعارض: ٦/ ١٢٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٩، وسيأتي نص ابن كلاب إمام الكلابية في ص: ٢/ ٥٥٨ـ٥٦١، ٥٩١ـ٥٩٢، ونص الحارث المحاسبي أحد كبار أئمة الكلابية في ص: ٢/ ٥٣٣، ونص أبي الحسن الأشعري إمام الأشعرية في ص: ٢/ ٥٦١، ٥٦٢. ونص الباقلاني أحد كبار أئمة الأشعرية في ص: ٢/ ٥٩٤ـ٥٩٥، وابن فورك في ٢/ ٢٢٠، والجويني ٢/ ٢٢١.

(٢) أي الظاهرية، وهم أتباع الإمام داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٧٠هـ) ترجمته في تاريخ بغداد: ٨/ ٣٦٩ـ٣٧٥، وتذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٧٢ـ٥٧٣.

(٣) أتباع هشام بن عبد الحكم الرافضي الإمامي (؟ هـ) وتنتسب أيضًا إلى هشام بن سالم الجواليقي الرافضي الإمامي (؟ هـ) انظر مقالات الأشعري: ٣١ـ٣٤، تحقيق هلموت ريتر والفرق بين الفرق: ٤٧ـ٤٨.

(٤) انظر درء التعارض: ٦/ ٢٠٩، وبيان تلبيس الجهمية: ١/ ١٢٧، وراجع مناهج الأدلة: ١٧٦.

(٥) انظر رسالة الأضحوية لابن سينا القرمطي الباطني: ٩٨، تحقيق حسن عاصي، وانظر ص: ٢/ ٣٠٨.

(٦) انظر مجموع الفتاوى: ٥/ ١٩٧.

(٧) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ٤٠٧.

● **أول من أنكر علو الله تعالى:**

وأول من عرف عنهم ذلك هم الجهمية الأولى، فهم أول من خرجوا على هذا الإجماع المحقق - إجماع بني آدم كلهم جميعًا - وتبعهم من وافقهم من المعتزلة والخوارج ومتأخري الشيعة، ومتأخري الأشعرية[1].

قلتُ: دخلت عقيدة إنكار علو الله تعالى من هؤلاء الجهمية الأولى على الماتريدية أيضًا، غير أن الجهمية الأولى كانوا يقولون: إن الله في كل مكان، فإنه تحت الأرضين السبع كما هو على العرش، لا يخلو منه مكان[2].

ومرجع هذا القول إلى الحلول أو الاتحاد، ثم إلى العدم والامتناع.

ولكن الماتريدية تبعًا للمعتزلة، وهكذا الأشعرية قالوا: إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه، ولا فوق العالم ولا تحته ولا يمينه ولا شماله، ولا خلفه ولا أمامه، ولا في أية جهة من الجهات الست[3].

ومرجع هذا القول الشنيع الفظيع إلى عدم وجود الله تعالى بل إلى امتناعه فضلاً عن أن يكون واجب الوجود[4].

---

(١) راجع إثبات صفة العلو للإمام موفق الدين بن قدامة: ١٣١، ودرء التعارض: ٦/ ٢٠٩، ٢٦٦، والحموية: ٢٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٢٠، ٢٧١، وبيان تلبيس الجهمية ١/ ١٢٧، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٢٧، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ٤٠٧، وانظر أيضًا خلق أفعال العباد: ١٤، ١٥، ١٦ والسنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ١١٢، ١١٨، ١٢٧، ولا تنس ما حكى الإمام أحمد من عقيدة الجهم بن صفوان وشيعته في الرد على الجهمية والزنادقة ١٠٣-١٠٦، ١٣٥.

(٢) انظر الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد: ١٠٥، ١٣٥.

(٣) انظر ما سبق في ص: ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٤) راجع ص: ٢/ ٥٥٣-٥٦٨.

• الجهمية عند السلف :

ولذلك كانت الجهميةُ الأولى نفاة صفات الله تعالى ولا سيما منكري صفة «علو الله» والقائلين بخلق القرآن ـ ملاحدة، وزنادقة، وكفارًا، بل أكفر من اليهود والنصارى ومشركي العرب ـ عند سلف هذه الأمة، وأئمة السنة حتى باعتراف الحنفية الماتريدية الديوبندية[1] .

ولقد سجل الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (٤١٨هـ) تكفير الجهمية عن (٥٥٠) نفسًا بل أكثر من كبارأئمة الإسلام من مختلف البلدان والأمصار والأعصار وذكر أسماءهم وفيهم كبار أئمة الحنفية أيضًا كما ذكر (٣١) عالمًا من علماء بلخ من الحنفية[2] .

بل رأيت من تشدد أئمة الحنفية من بلخ في تكفير الجهمية ما لا يخطر بالبال[3] .

ولهذا قال الإمام ابن القيم :

*** ولقد تقلد كفرهم خمسون في * عشرٍ من العلماء في البلدان ***

*** واللالكائيُّ الإمامُ حكاه عَنْـ * ـهمُ، بل حكاه قبله الطبراني ***[4]

---

(١) انظر خلق أفعال العباد: ١٣، ١٥، ١٧، ٢٦، ٢٨، والرد على الجهمية للدارمي: ١٧١ ـ ١٨٦، ط بدر، والسنة لعبد الله بن أحمد: ١/ ١١٤، ١٢٢، ومجموع الفتاوى: ٥/ ١٩٧، وبيان تلبيس الجهمية: ١/ ١٢٧، وإكفار الملحدين للعلامة أنور الكشميري: ٣٩ ـ ٤١، وشرح كتاب التوحيد لشيخنا عبد الله بن محمد الغنيمان: ٤٠٧، وراجع ما يأتي في ص: ٣/ ١٢٤.

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٢/ ٢٢٧ ـ ٣١٢.

(٣) انظر مشائخ بلخ من الحنفية: ١/ ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٤) القصيدة النونية: ٣٧، وشرحها توضيح المقاصد: ١/ ٢٩٠، وشرحها للدكتور هراس: ١/ ١١٥، وانظر فنون الأفنان لابن الجوزي: ١٥٣ ـ ١٩٥.

- **بعض نصوص الأئمة على إثبات علو الله:**

بعد هذه الكلمة الإجمالية في تحقيق إجماع بني آدم كلهم جميعًا على إثبات «العلو» لله تعالى أريد لمزيد من إقامة الحجة أن أذكر بعض نصوص أئمة الإسلام عامةً وأئمة الحنفية خاصة، وبعض كبار أساطين الكلام وتصريحاتهم، بإثبات فوقية الله تعالى على خلقه، وأكتفي باليسير لدلالته على الكثير من نصوصهم؛ لأن إحصاء نصوصهم أمر غير ممكن.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وأما من نقل إجماع الأنبياء والرسل - صلوات الله عليهم وسلامه - والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين - رضي الله عنهم - أجمعين - فأكثر من أن يذكر، ولكن ننبه على اليسير منه»[1] .

قلتُ: قد سبق أن ذكرنا (٥٢) إمامًا من كبار أئمة الإسلام وسقنا نصوص أكثرهم الصريحة في تحقيق إجماع السلف على إثبات جميع الصفات ومنها صفة «العلو» وعدم تأويلها[2] .

ونذكر هنا من نصوصهم ما يتعلق بصفة «العلو» لله تعالى خاصة؛ فأقول وبالله التوفيق:

١ - الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه (١٥٠هـ)، فقد أثبت صفة «العلو» لله تعالى بالعقل والفطرة والنقل واستدل بحديث الجارية[3] . وكَفَّرَ من أنكر صفةَ العلو لله تعالى، بل كَفَّرَ من شك في ذلك[4] .

---

(١) الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨٣، وانظر شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣١٨.

(٢) انظر ص: ٢/ ٢٥٦-٢٧٩.

(٣) انظر تخريج هذا الحديث في ص: ٤٠٣.

(٤) انظر ص: ٢/ ٩٧-٩٩.

٢ـ إمـام أهل الشـام الأوزاعي (١٥٧هـ)، له نص مـهم في نقل الإجماع على الفوقية[١].

٣ ـ وقال إمام دار الهجرة مالك بن أنس (١٧٩هـ): «الله في السماء وعلمه في كل مكان»[٢].

٤ ـ الإمام حماد بن زيد (١٧٩هـ) وسيأتي نصه قريبًا إن شاء الله[٣].

٥ ـ الإمام شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) الذي يجعله الكوثرية من الحنفية[٤]، فقد قال: «نعرف ربنا فوق سبع سماوات على العرش استوى بائن من خلقه، ولا نقول كما قالت الجهمية: إنه ههنا في الأرض، بل على العرش استوى»[٥].

---

(١) انظر ص: ٢/ ٢٥٧.

(٢) انظر تخريجه في ص: ٢/ ٦٢٣ـ ٦٢٥.

(٣) في ص: ٢/ ٦٢٥.

(٤) فقه أهل العراق: ٦١ للكوثري، تحقيق أبي غدة الكوثري.

(٥) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: ١/ ١١١، ٣٠٧، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية: ٣٣، وفي الرد على بشر المريسي: ٢٤، ١٠٣، والحاكم كما في اجتماع الجيوش: ١٣٤، ٢١٤، والبيهقي في الأسماء والصفات: ٤٢٧، وسكت عليه الكوثري على رغم أنفه؛ والإمام الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث: ٢٠، والموفق ابن قدامة في إثبات العلو: ١١٧ـ ١١٨، والذهبي في العلو: ١١٠، وصححه، وذكره الإمام البخاري معلقًا جزمًا باعتبار أنه يمثل عقيدة السلف في خلق أفعال العباد: ١٥، وصححه شيخ الإسلام في الحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٥١ـ ٥٢، والمراكشية: ٦٥، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١٨٤، ودرء التعارض: ٦/ ٢٦٤، وبيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٣، وقال ابن القيم: «قد صح عنه صحة قريبة من التواتر» اجتماع الجيوش ١٣٤، ٢١٣ـ ٢١٤، وصححه الألباني ونقل تصحيح الأئمة وأقره، مختصر العلو: ١٥٢، واستدل به العلامة نعمان الآلوسي الحنفي في جلاء العينين: ٢٨٣.

٦ - **الإمام القاضي أبو يوسف** رحمه الله (١٨١هـ) أحد أئمة الحنفية الثلاثة. فقد استتاب «بشراً المريسي الحنفيَّ الجهمي (٢٢٨هـ) لما أنكر كون الله تعالى فوق العرش، وهي قصة مشهور رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) وغيره[١].

٧ - **وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ):**

«إن الجهمية أرادوا أن ينفوا أن يكون الله قد كلم موسى، وأن يكون على العرش أرى أن يستتابوا، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم»[٢].

٨ - **الإمام يزيد بن هارون** (٢٠٦هـ) لما قيل له: من الجهمية؟ فقال: «من زعم أن الرحمن على العرش على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي»[٣].

وعلق الإمام الذهبي على كلامه قائلاً:

«والعامة مراده بهم جمهور الأمة، وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٢٣، وانظر أيضًا الحموية: ٥٨، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٤.

(٢) رواه أبو داود في مسائله: ٢٦٢، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/ ١١٩-١٢٠ كلاهما مختصراً، ورواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في الحموية: ٥٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٣، ودرء التعارض: ٦/ ٢٦١، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٩٥، وصححه الذهبي وابن القيم والألباني: انظر العلو: ١١٨، واجتماع الجيوش: ٢١٤-٢١٥، ومختصر العلو: ١٦٩-١٧١، وقال شيخ الإسلام: «رواه ابن أبي حاتم وغيره بأسانيد ثابتة» المراكشية ٦٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١٨٤، وانظر بيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٢، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٩٩-٢٠٠.

(٣) رواه أبو داود في مسائله: ٢٦٨-٢٦٩، وعبد الله بن أحمد في السنة ١/ ١٢٣، وعلقه البخاري جزمًا واستدل به في خلق أفعال العباد: ٢٤، وجوّد الألباني سنده في مختصر العلو: ١٦٨، وانظر درء التعارض: ٢/ ٢٤، ٧/ ١٠٩، واجتماع الجيوش: ٢١٤.

من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء، وهذا الذي وقر في فطرهم السليمة، وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه»[1] .

٩ ـ عالم الري وإمام الحنفية هشام بن عبد الله الرازي (٢٢١هـ) الذي توفي الإمام محمد بن الحسن الشيباني في منزله، وصاحب أبي يوسف ومحمد[2] فقد حبس رجلاً في التجهم فتاب فجيء به إليه ليمتحنه.

فقال له: «أتشهد أن الله على عرشه بائن من خلقه؟».

قال: لا أدري ما بائن من خلقه؟.

فقال هشام: «ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب»[3] .

قلت: وفي أقوال هؤلاء أئمة الحنفية عبرة للماتريدية الذين يزعمون: أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت... إلى آخر هذيان المجانين والمحمومين.

١٠ ـ الإمام علي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ) لما سئل: ما قول أهل السنة والجماعة؟ فقال: «يؤمنون بالرؤية، وبالكلام، وأن الله عز وجل فوق السماوات على عرشه استوى»[1] .

١١ ـ وقال الإمام قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ) : «هذا قول الأئمة في الإسلام

---

(١) العلو: ١١٧، ومختصره: ١٦٧.

(٢) راجع الجواهر المضيئة: ٣/ ٥٦٩، والفوائد الجلية: ٢٢٣.

(٣) رواه ابن أبي حاتم، كما في درء التعارض: ٦/ ٢٦٥، والحموية: ٥٣، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٤٩، والعلو للذهبي: ١٢٣، ومختصره: ١٨١، ورواه الهروي في ذم الكلام «ق١٢٠/ أ»، كما في مختصر العلو للألباني: ١٨١.

(٤) تقدم تخريجه في ص: ٢/ ٢٦٢.

والسنة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة وعلمه في كل مكان»[1].

قلت: يجب على الماتريدية أن يراجعوا أنفسهم وعقولهم ويتدبروا نصوص أئمة الإسلام التي تمثل العقيدة الإسلامية الصحيحة.

١٢ ـ إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) فقد قيل له: «الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وعلمه في كل مكان؟» قال: «نعم، هو على عرشه ولا يخلو شيء من علمه»[2].

وسئل الإمام أحمد عمن يقول: «إن الله تعالى ليس على العرش»، فقال: «... كلامهم كله يدور على الكفر»[3].

وللإمام أحمد نصوص صريحة أخرى في أن الله تعالى فوق العرش وأنه بائن من خلقه وأن علمه في كل مكان[4].

وقد بوَّب الإمام أحمد فقال: «بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش».

ثم ذكر عدة آيات لإثبات أن الله تعالى فوق العالم وأنه عالٍ على خلقه.

---

(١) سبق تخريجه في ص: ٢/ ٢٦٢ وكلمة «في» بمعنى «على».

(٢) السنة للإمام أحمد رواية الأصطخري: ٧٥، ورواه الخلال في كتاب السنة عن الأثرم، انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي: ٣/ ٤٠١ـ٤٠٢، طبقات الحنابلة، ١/ ٢٦٧، ٤٢١، إثبات صفة العلو لابن قدامة: ١١٦، درء التعارض: ٢/ ٣٤، العلو للذهبي: ١٣٠، اجتماع الجيوش: ٢٠٠، وصحح شيخنا الألباني إسناده في مختصر العلو: ١٨٩ـ ١٩٠.

(٣) رواه الخلال انظر اجتماع الجيوش: ٢٠٠.

(٤) راجع درء التعارض: ١/ ٢٣٧ـ٢٣٨، والعلو للذهبي: ١٨٩، واجتماع الجيوش: ٢٠٠ـ ٢٠٨.

وقال: «فهذا خبر الله أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه»[1].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾[2]: «يقول: هو إلهُ من في السماوات، وإلهُ من في الأرض، وهو على العرش وقد أحاط بما دون العرش...»[3].

١٣ ـ إمام الكلابية والأشعرية أبو محمد عبد الله بن سعيد المعروف بابن كلاب (بعد ٢٤٠هـ) له نص مهم سيأتي إن شاء الله تعالى بعد قليل[4].

١٤ ـ الإمام أبو عبد الله الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي (٢٤٣هـ)[5].

أحد شيوخ الصوفية وأحد أئمة الكلابية المتكلمة ـ الذي يبجله أبو غدة وشيخه الكوثري[6]، له كلام مهم طيب في فوقية الله تعالى على عباده وأنه في

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) الأنعام: ٣.

(٣) الرد على الجهمية: ١٣٧.

(٤) انظر ص: ٢/ ٥٥٨ ـ ٥٦١، ٢/ ٥٩١ ـ ٥٩٢.

(٥) ترجمته في سير أعلام النبلاء: ١٢/ ١١٠ ـ ١١٢، وهجره الإمام أحمد ـ لا لأجل ما زعمه الغزالي وغيره: من أنه رد على الجهمية والمعتزلة ـ بل هجره لأجل أنه كان على قول ابن كلاب الذي وافق فيه المعتزلة في الجملة، ولم يوافقهم في نفي الصفات مطلقًا؛ لأن ابن كلاب وأصحابه كالحارث المحاسبي وغيره يثبتون أن الله تعالى فوق العالم، ثم ذكر غير واحد أن الحارث المحاسبي رجع عن ذلك إلى مذهب أهل السنة كما صرح به معمر بن زياد في «التعرف لمذهب أهل التصوف»، فقد صرح بأن الحارث يقول: «إن الله يتكلم بصوت»، وهذا يناقض قول ابن الكلاب، انظر درء التعارض: ٧/ ١٤٧، ١٤٩، واعترف به أبو غدة الكوثري أيضًا، انظر مقدمته لرسالة المسترشدين للمحاسبي: ٢٠، وانظر ما يأتي في ص: ٣/ ١٥١.

(٦) راجع مقدمة أبي غدة لرسالة المسترشدين للمحاسبي: ١٦ ـ ٣٢.

السماء مع ذكر أنواع من الحجج على ذلك، وأنه فوق العرش، وفوق الأشياء كلها وأنه بنفسه فوق عباده[١].

فهل يكون مثل هذا من المشبهة المجسمة الوثنية عند الكوثرية؟!

١٥ - إمام أهل الإسلام أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، فقد اهتم بتحقيق عقيدة السلف ولا سيما في الصفات، فألف كتابه المعروف: «خلق أفعال العباد» وفيه بحر يموج بنصوص أئمة السنة في إثبات الصفات وخاصة صفة «العلو»[٢]، وألف «الجامع الصحيح» أصح كتب أهل الإسلام بعد كتاب الله تعالى، ومن كتب هذا الجامع «كتاب التوحيد»، ومن أبوابه «باب: وكان عرشه على الماء» و«باب قول الله تعالى: تعرج الملائكة والروح إليه...»، وذكر عدة أحاديث تدل على علو الله تعالى على خلقه[٣].

قلت: كُتُبُ أئمة الإسلام في التوحيد، والصفات، والعلو، والسنة، ونحوها عند الكوثري والكوثرية وبعض الديوبندية - كُتُبُ كفرٍ وشركٍ، ووثنية، وتجسيمٍ وتشبيهٍ[٤]؛ وفي ذلك عبرة بالغة! فهل من مدَّكرٍ؟ ومَن ينزجر؟

١٦ - ١٧ - الإمامان الجليلان: أبو زرعة (٢٦٤هـ)، وأبو حاتم (٢٧٧هـ)

---

(١) انظر الحموية: ٦٨-٧٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٦٥-٧١، واجتماع الجيوش: ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) انظر خلق أفعال العباد: ١٣-١٧.

(٣) انظر صحيح البخاري: ٦/ ٢٦٩٨-٢٧٠٣، وانظر العلو للذهبي: ١٣٧، واجتماع الجيوش: ٢٣٥-٢٤١، ومختصر العلو: ٢٠٢.

(٤) انظر ص: ١/ ٣٧٧-٣٧٨، ٢/ ١٨-١٩.

الرازيان لهما نص مهم في نقل إجماع أئمة الإسلام على إثبات الصفات عامة وتحقيق صفة علو الله خاصةً، وأنه تعالى على عرشه بائن من خلقه، وعلمه في كل مكان من قال غير هذا فعليه لعنة الله[1] .

١٨ ـ إمام أهل البصرة المحدث الفقيه زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧هـ) شيخ الإمام أبي الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) قال: «القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم: أن الله تعالى على عرشه في سمائه . . .»[2] .

١٩ ـ إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ) يقول: «من لم يقر بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سماواته، بائن من خلقه ـ فهو كافر يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على بعض المزابل، حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلمُ لا يرث الكافر كما قال ﷺ»[3] .

قلت: هذا الحكم بعد إقامة الحجة.

٢٠ ـ وقال الإمام أبوجعفر الطحاوي (٣٢١هـ) إمام الحنفية في وقته، في

---

(١) تقدم تخريجه في ص: ٢/ ٢٦٣.

(٢) تقدم ترجمته وتخريج كلامه في ص: ٢/ ٢٦٤.

(٣) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٨٤، وفي تاريخ نيسابور كما قال الإمام الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث: ٢٠، ورواه عن الحاكم الإمام الصابوني في كتابه المذكور: ٢٠ـ٢١، والهروي في ذم الكلام «٦/ ١٢٤/ ٢»، كما قال شيخنا الألباني في مختصر العلو: ٢٢٦، ورواه الموفق بن قدامة في إثبات العلو: وصححه شيخ الإسلام في الحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٢، وانظر درء التعارض: ٦/ ٢٦٤، وبيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٢، والعلو للذهبي: ١٥٢، ومختصر العلو: ٢٢٥ـ٢٢٦، والحديث في خ ٦/ ٢٤٨٤، و م ٣/ ١٢٣٣.

بيان عقيدة أهل السنة عامةً وأئمة الثلاثة للحنفية خاصةً: «محيط بكل شيء وفوقه»[1] .

٢١ ـ الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) إمام الأشعرية، والذي يجعله كثير من الحنفية ومنهم الكوثرية، حنفيًا[2] ، له نصوص مهمة في تحقيق فوقية الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه والإجماع على ذلك، ستأتي بعضها[3] .

قلت: وفي ذلك عبرة للأشعرية والماتريدية جميعًا.

٢٢ ـ الإمام أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي (٤٢٩هـ)، قال: «أجمع المسلمون من أهل السنة على . . ، أن الله فوق السماوات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء . . . قال أهل السنة . . . ، إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز»[4] .

٢٣ ـ الإمام أبو نعيم الأصفهاني (٤٣٠هـ) قال: «طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة . . . وأن الله بائن عن خلقه . . وهو مستوٍ على عرشه في سماواته من دون أرضه». وقال: «وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه»، ثم رد على الجهمية بأدلة متنوعة[5] .

---

(١) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي: ٦٩، ٣١٣، وبشرح عبد المغني الغنيمي الحنفي: ٤٤ ـ ٤٥، ٩٣، وبتعليقات الشيخ ابن مانع: ٥ ـ ٦، ١٤، وبحواشي الألباني: ١٧، ٣٧، وبشرح البابرتي الحنفي: ٢٢، ٩٣.

(٢) انظر ما تقدم في ص: ١/ ٤٤٨، وما سيأتي في ص: ٢/ ٥٦١.

(٣) انظر ص: ٢/ ٥٦١، وانظر مقالات الأشعري: ٢٩٠ ـ ٢٩٧، تحقيق هلموت، و: ١/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠، تحقيق محمد محيي الدين.

(٤) تقدم ترجمته وتخريج كلامه في ص: ٢/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩.

(٥) تقدم تخريجه في ص: ٢/ ٣٧٩.

٢٤ ـ الإمام الحجة أبو نصر الوائلي السجستاني «السجزي» الحنفي شيخ الحرم (٤٤٤هـ) فقد نقل إجماع سلف هذه الأمة على أن الله بذاته فوق العرش وعلمه في كل مكان(١).

٢٥ ـ حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) له نصوص مهمة في نقل الإجماع على إثبات الصفات عامة وفوقية الله خاصة على الحقيقة بدون مجاز وتأويل، وأنه في السماء على العرش من فوق سبع سماوات(١).

قلتُ: هذه كانت نماذج من نصوص السلف التي تموج موجًا في كتب أئمة السنة، فهل هؤلاء كلهم وأمثالهم كانوا وثنية مجسمة مشبهة؟!.

وأنت تراهم يثبتون لله تعالى «الفوقية والعلو» على الخلق وأنه تعالى بائن منه، فهل أحد من الأنبياء والمرسلين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ أو الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة هذا الدين ـ رضي الله عنهم أجمعين قال: إن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق العالم ولا تحته إلى آخر الهذيان؟ كما يقوله هؤلاء الماتريدية ومَنِ «الماتريديةُ» أمام أئمة السنة وسلف الأمة؟ فإنهم كما قيل:

*** وقالوا: فهذا عندنا هو ثابت * ومن أنتم، حتَّى يكون لكم عند***

وكان علينا إبانة الحق لإخواننا الماتريدية *

ليرجعوا عن عقيدتهم الجهمية إلى العقيدة السلفية* على حدّ قيل القائل:

*** أبِنْ وجهَ نورِ الحق في صدر سامع * ودعه فنور الحق يَسري ويُشرِق***

---

(١) تقدم نصه في ص: ٢/ ٢٦٩، وتقدمت ترجمته في ص: ١/ ٣٨٥.

(٢) تقدم بعض نصوصه في ص: ٢/ ٢٧١، وسيأتي بعضها في ص: ٢/ ٥٦٢، ٥٩٦.

* فإن اهتدوا فلهذا المرجوّ نجول * وإلا فالله المستعان ونقول *

* وقل للعيون الرمد: للشمس أعينُ * سواكَ تراها في مَغيبٍ ومَطلعٍ *

❋ ❋ ❋

❏ المبحث الثالث ❏

في بيان مكابرة الماتريدية بداهة العقل الصريح

لقد كابر الماتريدية بداهة العقل الصريح كما ناقضوا النقل الصحيح، وخالفوا إجماع بني آدم في قولهم: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق العالم ولا تحته.

أما بيان مخالفتهم للنقل الصحيح والإجماع المحقق الثابت فقد تقدم بيانه في المبحثين السابقين.

وأما بيان مكابرتهم لبداهة العقل الصريح فمن وجوه عقلية صريحة متعددة.

ولقد ذكر الإمام ابن القيم رحمه الله منها ثلاثين وجهًا[1].

وأكتفي بذكر بعضها فأقول وبالله التوفيق:

- **الوجه الأول:**

أننا جميعًا نحن وخصومنا على علم يقيني لا يحتمل النقيض بالاضطرار من دين الإسلام والعقل الصريح والفطرة الصحيحة: أن الله تعالى خلق هذا الكون بعد أن لم يكن.

فنسأل الماتريدية: هل خلق الله تعالى هذا الكون في ذاته المقدسة؟.

فيكون الكون داخلاً في ذات الله تعالى! والعياذ بالله منه!.

أم أن الله تعالى خلق الكون خارجًا عن ذاته المقدسة؟.

---

(١) انظر الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٧٩ـ١٣٤٠.

فإن اخترتم الصورة الأولى: فقد كفرتم كفرًا قبيحًا صريحًا؛ لأنه حلول فظيع شنيع.

وإن اخترتم الصورة الثانية: فقد اعترفتم بأن الله تعالى خارج عن هذه الأكوان وهذا هو المطلوب. فبطل قولكم: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه.

وإن تقولوا: لا نقول بالصورة الأولى ولا بالثانية - فقد كابرتم بداهة العقل الصريح كما عارضتم النقل الصحيح وخرجتم عن إجماع بني آدم وأكرهتم أنفسكم على مخالفة الفطرة المستقيمة[1].

● **الوجه الثاني**:

أن نقول لهؤلاء المنكرين لفوقية الله تعالى على خلقه القائلين: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق ولا تحت:

نسألكم أولاً: هل وجود رب العالمين وجودٌ ذهنيٌّ؟

أم وجوده وجودٌ خارجيٌّ؟

فإن قلتم وجوده وجود ذهني - فقد صرتم في غاية تعطيل لرب العالمين - وأنكرتم وجوده إنكارًا واضحًا، وصرتم كفارًا كفرًا فاضحًا، وهذا لا تقولون به.

وإن قلتم وجوده وجودٌ خارجيٌّ -

نسألكم ثانيًا:

هل رب العالمين عين هذه الأكوان؟ أم غيرها؟.

---

(١) راجع الرد على الجهمية للإمام أحمد: ١٣٨ - ١٣٩، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٢٦٧، ٣٢٠، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٤١ - ١٤٢٢، ١٢٧٩ - ١٣٠٩، ١٣٣٩، والقصيدة النونية: ٥٤ - ٥٥، وشرحها توضيح المقاصد: ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦. وتوضيح الكافية الشافية: ٥٧ - ٥٨، وشرح النونية للدكتور هراس: ١/ ١٧٣ - ١٧٦.

فإن قلتم: هو عين هذه الأكوان - ارتديتم بالإلحاد الصريح والكفر القبيح وجحدتم الرحمن رب هذه الأكوان، فكفركم حينئذ أقبح من كفر النصارى الحمير البلداء الحمقى عبدة الصلبان.

وإن قلتم: هو غير هذه الأكوان -

نسألكم ثالثًا:

هل هذه الأكوان في ذات رب العالمين؟ أم ذات الرحمن في هذه الأكوان؟

فبأيهما قلتم - صرتم حلوليين ملحدين، وشرًا من النصارى، وحينئذ يرحب بكم النصارى ويقبلون خدودكم.

وإن قلتم: ننفي الأمرين جميعًا -

نسألكم رابعًا:

هل رب العالمين مستغنٍ عن هذه الأكوان قائمٌ بنفسه؟ أم هو عرضٌ من الأعراض قائم بغيره؟.

فإن قلتم بالثاني: أتيتم بكفرٍ أقبح أشنع، وإلحادٍ أصرح أبشع.

وإن قلتم بالأول: فقد اعترفتم بأن الله تعالى خارجٌ عن هذه الأكوان مستغنٍ عنها وهو المقصود.

فبطل زعمكم: أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت... وإلا فقد كابرتم صريح المعقول كما عارضتم صحيح المنقول.

وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم رحمه الله:

وسل المعطل عن مسائل خمسة * تردي قواعده من الأركان
قل للمعطل هل تقول: إلهنا الـ * ـمعبودُ حقًا خارج الأذهان
فإذا نفى هذا فذاك معطل * للرب حقًا بالغ الكفران
وإذا أقر به فسله ثانيًا * أتراه غير جميع ذي الأكوان؟
فإذا نفى هذا وقال بأنه * هو عينها ما ههنا غيران
فقد ارتدى بالاتحاد مصرحًا * بالكفر جاحدُ ربه الرحمن
حاشا النصارى أن يكونوا مثله * وهم الحمير وعابدوا الصلبان
هم خصصوه بالمسيح وأمه * وأولاء ما صانوه عن حيوان
وإذا أقرّ بأنه غير الورى * عبدٌ ومعبودٌ هما شيئان
فاسأله: هل هذا الورى في ذاته * أم ذاته فيها هنا أمران
وإذا أقرّ بواحد من ذينك الـ * أمرين قَبَّلَ خدَّه النصراني
ويقول: أهلاً بالذي هو مثلنا * خشداشنا[1] وحبيبنا الحقاني
وإذا نفى الأمرين فاسأله إذًا * هل ذاته استغنت عن الأكوان؟
فلذلك قام بنفسه أم قام بالـ * أعيان كالأعراض والألوان؟[2]
فإذا أقر وقال: بل هو قائم * بالنفس، فاسأله وقل ذاتان»

إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى[3].

---

(١) كلمة غير عربية للتعظيم، انظر توضيح المقاصد: ١/ ٣٩٥.

(٢) في الأصل: والأكوان، والمثبت من توضيح المقاصد: ١/ ٣٩٤.

(٣) القصيدة النونية: ٥٦ - ٥٧، وشرحها توضيح المقاصد: ١/ ٣٩٣-٣٩٦، وتوضيح الكافية الشافية: ٥٩ - ٦١، وشرح النونية للدكتور هراس: ١/ ١٨١ - ١٨٤، وانظر أيضًا الصواعق المرسلة: ٤/ ١٣١١ - ١٣١٢.

● **الوجه الثالث:**

ما ساقه أربعة من الشهود العدول من كبار الحنفية وهم الإمام ابن أبي العز (٧٩٢هـ) والعلامة محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ)، وابنه نعمان الآلوسي (١٣١٧هـ) وحفيده شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ) واللفظ للأول.

«من سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف - وجد منه في إثبات «الفوقية» ما لا ينحصر.

ولا ريب أن الله تعالى لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة - تعالى الله عن ذلك -؛ فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجًا عن ذاته.

ولو لم يتصف سبحانه «بفوقية الذات» - مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم لكان متصفًا بضد ذلك[١]؛ لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده[٢]. وضد «الفوقية»، «السفول» وهو مذموم على الإطلاق؛ لأنه مستقر «إبليس» وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل «للفوقية» حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها[٣].

قيل: لو لم يكن قابلاً «للعلو والفوقية» - لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها.

(١، ٢) **قلتُ**: وبهاتين القاعدتين احتج المتكلمون من الماتريدية وغيرهم على المعتزلة في إثبات ما أثبتوه من الصفات، انظر على سبيل المثال: شرح العقائد النسفية للتفتازاني: ٣٦، والنبراس للفريهاري: ١٦٨، فكل ما احتج هؤلاء على المعتزلة فيما أثبتوه من الصفات فهو حجة عليهم فيما نفوه منها.

(٣) **قلتُ**: وقد أجاب عن هذه الشبهة أيضًا الفريهاري الماتريدي بقوله: «**قلت**: ثبوت «الحيوية» بديهي وكذلك كون «الحي» قابلاً للصفات الباقية وكذا اتصافه بأضدادها عند عدم الاتصاف بها». النبراس: ١٦٨، **قلت**: لله الحمد على اعترافهم.

فمتى أقررتم أنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج وليس وجوده ذهنيًا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعًا[1].

وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة: أن ما كان وجوده كذلك - فهو إما داخل العالم، وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات[2] الضرورية[3] بلا ريب؛ فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان

---

(١) **قلت**: جواب متى محذوف يدل عليه الكلام الآتي وتقديره «فقد اعترفتم بأنه إما خارج عن العالم أو داخل فيه» ونحوه من العبارات.

(٢، ٣) «**البديهي والضروري**» بمعنى واحد وهو ما لا يتوقف حصوله على نظر وكسب سواء احتاج إلى حدس أو تجربة وغير ذلك أم لا فهما مترادفان أو البديهي ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء آخر، كتصور الحرارة والبرودة، فيكون البديهي أخص من الضروري.

«**فالبديهي**» على هذا يكون مرادفًا للأولى. نحو الواحد نصف الاثنين أو الكل أعظم من الجزء، تعريفات الجرجاني: ٦٣، ٥٨.

وقد يراد بالضروري ما يكون حاصلاً بدون اختيار فيكون مقابلاً «للاكتسابي» لأن «**الاكتسابي**» ما حصل بمباشرة الأسباب بالاختيار كصرف العقل والنظر في المقدمات أو الإصغاء، وتقليب الحدقة، ونحو ذلك في الحسيات.

وقد يراد «بالضروري» ما يحصل بدون فكر ونظر في الدليل فيكون مقابلاً «**للاستدلالي**» وهو العلم الذي يحصل بالنظرفي الدليل العقلي.

وظهر من هذا أن العلم «الاكتسابي» أعم من العلم «الاستدلالي» لأن «**الاكتسابي**» يشمل العلم «العقلي» و«الإحساسي» كليهما، بخلاف «**الاستدلالي**» فإنه خاص بالعلوم العقلية.

انظر شرح العقائد النسفية للتفتازاني: ٢٠-٢١، والنبراس: ١٠١-١٠٤، ثم العلم «الاستدلالي» نوعان: «لميّ» نسبة إلى «لمَ» و «إني» نسبة إلى «إنَّ» «**فاللمي**» استدلال بالعلة على المعلول كجعلَ النار دليلاً علىَ الدخان، و«**الإني**» عكسه وهو الاستدلال بالمعلول على العلة كجعل الدخان دليلاً على وجود النار مثلاً. انظر النبراس ١٠٢-١٠٣، وتعريفات الجرجاني: ٦٤، ومن هذا المبحث علم تعريفات الأدلة الكسبية والاستدلالية، والضرورية، والبديهية، واللمية، والإنية.

الضروريات تسمى أيضًا اليقينيات والاستدلاليات تسمى النظريات أيضًا وتقابلها المشاهدات أي المحسوسات وهو ما يدرك بالحواس نحو الشمس مشرقة والنار محرقة،

العلم بالمباينة أظهر منه وأوضح وأبين.

وإذا كان «صفةُ العلو والفوقية» صفة كمال لا نقص فيها، ولا يستلزم نقصًا ولا يوجب محذوراً ولا يخالف كتابًا ولا سنةً ولا إجماعًا. فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً. فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده، وتصديق رسله والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله - صلوات الله عليهم وسلامه - إلا بذلك؟

فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة على «علو الله» على خلقه، وكونه، فوق عباده التي تقرب من عشرين نوعًا...»[1].

❑ شبهة والجواب عنها:

هذه الوجوه العقلية التي ذكرناها لبيان أن الماتريدية كابروا بداهة العقل الصريح في نفيهم لعلو الله تعالى، وقولهم: «إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا تحته»، وشُدَّ الخناقُ عليهم - فلم يجدوا عنها جوابًا، ولا للخروج عنها بابًا، وكان الواجب عليهم أن يذعنوا للنقل الصحيح ولا يكابروا العقلَ الصريحَ، ولكنهم ازدادوا في المكابرة للعقل الصريح مكابرةً على مكابرةٍ فحكموا على هذه الوجوه العقلية الصريحة

= راجع تهذيب المنطق مع شرحه للجلال: ١٨٤، وكشاف اصطلاحات الفنون: للتهانوي: ١/ ٢٢٦، وانظر أيضًا المستصفى للغزالي: ١/ ٤٤-٤٥.

والنظري: علم يتوقف حصوله على كسب، كتصور النفس، والعقل، وكالتصديق بأن العالم حادث. تعريفات الجرجاني: ٣١٠.

(١) شرح الطحاوية: ٣١٨-٣١٩، ٣٢٥، روح المعاني: ٧/ ١١٥، جلاء العينين: ٣٥٦-٣٥٧، ٣٨٧، ٣٨٨، غاية الأماني: ١/ ٤٤٥.

البديهية بأنها وهمية[1] .

أما هذيانهم من أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت فهو من القطعيات العقليات اليقينيات، حيث قالوا:

«واحتج المخالف - [يعنون سلف هذه الأمة وأئمة السنة] - بالنصوص الظاهرة في الجهة والجسمية والصورة والجوارح - يعنون علو الله تعالى ووجهه ويديه سبحانه وتعالى - وبأن كل موجودين فرضًا لابد أن يكون أحدهما متصلاً بالآخر مُمَاسّاً له، أو منفصلاً عنه مباينًا في الجهة والله تعالى ليس حالاً ولا محلاً للعالم فيكون مباينًا للعالم.

والجواب: أن ذلك وهم محض. . . »[2] .

---

(١) «**الوهمية**» نسبه إلى «الوهم»، و«الوهميّاتُ»: هي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة والقياس المركب منها يسمى «سفسطيًا».

و«**الوهم**» قوة جسمانية من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، تعريفات الجرجاني: ٣٢٩، وانظر النبراس: ١٢٣، وشرح التهذيب للجلال: ١٩٠ .

قلتُ: المتبادر إلى الذهن «هو أن الوهم: صورة ذهنية مركبة ليس لها ما يطابقها في الخارج» المعجم الفلسفي: ٢١٥، معجم المصطلحات العربية: ٤٣٨، ومن تعريفات الوهم: قوة تحكم على غير المحسوسات ويصادم البديهيات والنظريات بالأحكام الباطلة، كخوفه من المقابر والموتى النبراس: ١٨٤ .

أما العقل: فهو إدراك يمتاز به الإنسان عن البهائم وهو كالقيد عن ارتكاب القبائح، أو قوة للنفس تستعد للعلوم والإدراكات، وله تعريفات أخرى، انظر شرح العقائد النفسية: ١٩، والنبراس: ٩١ - ٩٣، وانظر تعريفات الجرجاني ١٩٦ - ١٩٨ .

(٢) شرح العقائد النسفية للتفتازاني: ٤٢، وشرح المواقف للجرجاني: ٨/ ٢٢ - ٢٣، وحاشية حسن الجلبي «الشلبي» على شرح المواقف: ٨/ ٢٢، وحاشية الكستلي على شرح التفتازاني للعقائد النسفية: ٧٤، وحاشية أحمد الجندي عليه أيضًا: ١٠١، والنبراس للفريهاري: ١٨٤ .

وانظر من كتب الأشعرية: المستصفى للغزالي: ١/ ٤٦ - ٤٧، والمواقف للإيجي: ٢٧٢ .

قلت: وا عجبًا لهؤلاء المتكلمين يحكمون على القضايا الصادقة العقلية الصريحة الضرورية البديهية الموافقة للنصوص المحكمة الصحيحة بأنها قضايا وهميةٌ كاذبةٌ.

أما حماقاتهم وجهلياتهم وخزعبلاتهم وشبهاتهم الواهية التي أوهى من بيت العنكبوت، وهي في نفسها كاذبة بل من قبيل المستحيلات الممتنعات فهي عندهم براهينُ عقليةٌ قاطعةٌ يقينيةٌ حاكمةٌ على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ونصوص سلف هذه الأمة وأئمة السنة.

كقولهم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوقه ولا تحته».

وكقولهم الآخر العميق في الحماقة: «إنه لا خلاء ولا ملاء وراء العالم»[1].

ولذلك يقول شيخ الإسلام في بيان حماقاتْ المتكلمين ومكابرتهم للعقل الصريح ومناقضتهم للنقل الصحيح وخروجهم على الإجماع المحقق وإكراههم أنفسهم ضد الفطرة:

(... وأن ما عارض أخباره من الأمور التي يحتج بها المعارضون ويسمونها «عقليات» أو «برهانيات»...[2] أو «مشاهدات» أو نحو ذلك من الأمور «الدّهاشات» أو يسمون ذلك «تحقيقًا» أو «توحيدًا» أو «عرفانًا» أو «حكمة حقيقية» أو «فلسفة» أو «معارفَ يقينية» ونحو ذلك من الأسماء التي

---

(١) انظر المستصفى للغزالي: ١/ ٤٧، والنبراس للفريهاري الماتريدي: ١٨٤، وراجع لتعريف الخلاء تعريفات الجرجاني: ١٣٥.

(٢) «البرهان»: القياس المؤلف من اليقينيات فالاستدلال من العلة إلى المعلول، «برهان» «لمي»، والاستدلال من المعلول إلى العلة، «برهان» «إني» تعريفات الجرجاني: ٦٤.

يسميها أصحابها.

فنحن نعلم علمًا يقينيًا لا يحتمل النقيض: أن تلك «جهلياتٌ» و «ضلالاتٌ» و «خيالاتٌ»[1] و «شبهاتٌ مكذوباتٌ» و «حججٌ سوفسطائيةٌ» و «أوهامٌ فاسدةٌ».

وأن تلك الأسماء ليست مطابقة لمسماها، بل هي من جنس تسمية الأوثان «آلهة» وتسمية «مسيلمة الكذاب» وأمثاله «أنبياء»...)[2].

والحقيقة أن هؤلاء المتكلمين وإن حكموا بلسانهم أن حجج فوقية الله تعالى وهميةٌ، ولكنهم ليسوا مقتنعين مطمئنين بذلك في قلوبهم، فقلوبهم تناقض ما يجري على ألسنتهم من الإنكار والعناد والمكابرة، وقلوبهم تشهد على «علو الله».

قال شيخ الإسلام: «وكل هؤلاء يجد نفسه مضطربة في هذا الاعتقاد في نفسه وإنما يُسكّنُ بعضَ اضطرابه نوع تقليد لمُعَظَّمٍ عنده، أو خوفه من مخالفة أصحابه أو زعمه، أن حكم الوهم، والخيال، دون العقل.

وهذا التناقض في إثبات هذا الموجود الذي ليس بخارج عن العالم، ولا هو العالم الذي ترده فطرهم وشهودهم، وعقولهم.

غير ما في الفطرة من الإقرار بصانعٍ فوقَ العالم.

فإن هذا إقرار الفطرة بالحق المعروف، وذلك إنكار الفطرة بالباطل

---

(١) «الخيال»: قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة، انظر: تعريفات الجرجاني: ١٣٧، ومن تعريفاته: القدرة التي يستطيع العقل بها أن يشكل صور الأشياء، انظر: معجم المصطلحات: ١٦٣، والمراد ههنا أشياء لا حقيقة لها.

(٢) درء التعارض: ٥/ ٢٥٥-٢٥٦، وراجع ما تقدم.

المنكر . . .»[1] .

قـلـت : ولله در شيخ الإسلام ما أصدقه وما أنور فراسته، فلقد اعترف الغزالي (٥٠٥هـ) بهذه الحقيقة التي ذكرها شيخ الإسلام، من حيث لا يشعر .

فقال : (وهذه «القضايا» ـ يعني أدلة السلف في إثبات «علو الله تعالى» ـ مع أنها وهميةٌ فهي في النفس لا تتميز عن الأوليّات القطعية مثل قولك :

«لايكون شخص في مكانين» .

بل يشهد به أول الفطرة كما يشهد بالأوليات العقلية .

وليس كل ما تشهد به الفطرة قطعًا هو صادق .

بل الصادق ما يشهد به قوة العقل . . .)[2] .

تدبر أيها المسلم في كلام هذا الفيلسوف الذي لقب بـ «حجة الإسلام» إسلام المكابرة لبداهة العقل الصريح ومناقضة محكم النقل الصحيح !

كيف اعترف ببعض الحق؟ .

ولكن لما كان كلامه متمضنًا للباطل أيضًا ـ

وقف له العلامة المعلمي بمرصاد فقال معلقًا على كلامه هذا، ومعقباً عليه، مُجْتَثّاً لأوهامه، مُقْبِلاً مكَرّاً على هامته :

«قال المثبتون ـ [للفوقية] ـ : أما أن القضية ـ [يعني كون الله فوق العالم] بديهية فطرية فحق لا ريب فيه .

وأما زعمه : أنها وهميةٌ ـ فباطل ؛

---

(١) نقض المنطق : ٥١، وضمن مجموع الفتاوى : ٤/ ٦٠ ـ ٦١ .

(٢) المستصفى : ١/ ٤٧ .

لأن القضايا الوهمية من شأنها أن ينكشف حالها بالنظر انكشافًا واضحًا ومن شأن الشرع إذا كانت ـ تلك الوهمياتُ ـ ماسةً بالدين كهذه أن يكشف عنها، وكلا هذين ـ الأمرين ـ منتفٍ.

أما الشرع ـ فإنما جاء بتقرير هذه القضية، وتثبيتها، وتأكيدها بنصوص صريحة تفوق الحصر، بل أصل بناء الشرائع على نزول الملك من عند الله عز وجل بالوحي على أنبيائه عليهم الصلاة والسلام»[1].

قلتُ: ومما يُكَذِّبُ هؤلاء تكذيبًا صريحًا اعترافُهم بأن بني آدم كلهم ـ سوى أهل الكلام والفلسفة العريقين الغريقين ـ على الإقرار بأن الله تعالى فوق العالم، واعترافهم أيضًا بأن ملل الأنبياء والكتب السماوية والأحاديث النبوية جاءت على موافقتهم في «أن الله فوق العالم» لكن لمصلحة دعوتهم؛ لأن ملل الأنبياء والكتب السماوية والأحاديث النبوية لو جاءت مصرحةً بأن الله تعالى «لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته...» لسارع الناس إلى الإنكار وبادروا إلى العناد، ولقالوا: هذا الرب الذي هذا وصفه عدم محض[2].

قلت: تدبر أيها المسلم في هذا الكلام مع اشتماله على كفر قبيح ـ وهو أن الأنبياء والكتب جاءت على خلاف الحق وجاءت بالكذب لمصلحة دعوة العوام ولكن كلامهم هذا مع هذا الكفر الشنيع والإلحاد الفظيع، صريح في اعترافهم «بأن الله تعالى فوق العالم ليس إلا، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تكون فوقية الله تعالى على خلقه مع موافقتها المعقول والمنقول وإجماع بني آدم وفطرهم أمرًا وهميًا؟!

---

(١) التنكيل: ٢/ ٣٥١، والقائد إلى تصحيح العقائد: ١٧٩.

(٢) انظر: ص: ٢/ ٢٩٩.

وهذا كله دليل على أن سلف هذه الأمة وأئمة السنة على حق مبين من إثبات «فوقية الله تعالى» على العالم كله، وأن هذه قضية شرعية نقلية صحيحة، كما هي عقلية بديهية صريحة، وإجماعية فطرية أيضًا.

فمن قال خلاف ذلك أو زعم أن الفوقية أمروهمي فهو «قرمطي» في المنقولات، وسوفسطائي في المعقولات.

ولذلك قال شيخ الإسلام في هؤلاء الماتريدية والأشعرية وأمثالهم: «ولهذا كان هؤلاء المعرضون عن الكتاب، المعارضون له سوفسطائية منتهاهم السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات...»[1].

وقد يقول فيهم: «وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا»[2].

وقال: «بل سلطوا الفلاسفة عليهم وعلى الإسلام»[3].

وللإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) رحمه الله كلام مهم ينبغي الاطلاع عليه.

حاصله: لو فرضنا أن العقل إن قبل قولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا

---

(١) درء التعارض: ٥/ ٢٥٦، و: ١/ ٢١٨، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢/ ١٥، ٣/ ٣٤، ٨/ ٥٩، بغية المرتاد «السبعينية»: ١٨٣-١٨٤، التدمرية: ١٩، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٩، والحموية: ١١٤-١١٥، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١١٩، وضمن مجموعة الرسائل الكبرى ٤٧٧-٤٧٨، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٦-٣٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٤٣-٢٤٤، وانظر: ٢/ ٥٦.

(٢، ٣) انظر الحموية: ٣٨، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٣٣، وشرح حديث النزول: ١٦٣، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٤٤، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٣، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٤٠، وانظر: ٢/ ٥٦-٥٧.

خارجه ولا فوق ولا تحت . . . » فهو لقولنا : «إن الله فوق العالم» ـ أقبل .

وإن أبطل العقلُ قولنا ـ فهو لقولكم أشد إبطالاً ، فكيف تدعون أن قول القائل : «إن الله فوق العالم» من حكم الوهم؟

ثم نقول : إن عامة فطر الناس بل جميع بني آدم في ذلك معنا ولم يخرج عن هذه البداهة العقلية وهذه الفطرة السليمة إلا طائفة قليلة من المتكلمين ، وأول من عرف عنه ذلك الجهم .

فكيف تقولون : إن قول القائل : «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق . . . » هو من حكم العقل ، وقول القائل : «إن الله فوق العالم» من حكم الوهم؟

ونقول أيضًا : أنتم تحكمون على عقلياتنا بأنها من حكم الوهم ، فإن كان حكم فِطَرِ بني آدم مقبولاً ترجحنا عليكم ، وإلا نرجع إلى السمع ، فإن السمع معنا لاَ معكم ؛ فترجحنا فكيف تدعون علينا بالوهم؟[1] .

قلت : الآن ليوازن كل مسلمٍ طالبٍ للحق والإنصاف بين حجج أئمة الإسلام وبين شبهات أساطين الكلام ليتبين من هم أصحاب الوهميات الكاذبات؟ .

ومَنِ المكابرُ لصريح العقل؟ ومَنِ المخالفُ لصحيح النقل؟ ومَنِ الخارج عن الإجماع والفطرة؟

وهؤلاء كانوا أئمة السنة الأبطال ، وتلك سيوفهم الصوارم على أهل الضلال وأذكر ما قيل في هؤلاء الرعيل :

---

(١) انظر : شرح الطحاوية : ٣٢٦ـ٣٢٧ ، وأصل الكلام لشيخ الإسلام في الجواب عن شبهة أثارها الرازي ، انظر : درء التعارض : ٦/ ١١٣ـ٢٦٧ .

«ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب»

فلينظر المسلم من يخالل؟ فإن المرء مع من أحب، ولا يَخَفْ في الله لومة لائم.

«وعيرني الواشون أني أحبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها»

- **الوجه الرابع:**

أن قول الماتريدية: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل بالعالم ولا منفصل عنه، ولا فوق العالم ولا تحته، ولا يمين ولا شمال، ولا خلف، ولا أمام»-

مع مخالفته المنقول الصحيح ومكابرته المعقول الصريح، وخروجه على الفطرة والإجماع- مستلزمٌ لكون الله معدومًا بل ممتنعًا، بل صريح في ذلك بأبلغ عبارة؛ لأن الشيء إذا لم يكن داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته ولا يمينه ولا شماله ولا أمامه ولا خلفه فهو معدوم بل ممتنع بلا ريب، والعقل الصريح، والفطرة الصحيحة يشهدان على ذلك.

بل الماتريدية والأشعرية أحسوا أن تصور هذا الشيء الذي هذه صفته- صعبٌ.

ولذلك قال الإيجي الأشعري (٧٥٦هـ)، والجرجاني الماتريدي (٨١٦هـ) الحنفي واللفظ له: «وربما يستعان في تصور موجود لا حيز له أصلاً بالإنسان الكلي[1] المشترك بين أفراده، وعلمنا به، فإنهما موجودان، وليسا بمتحيزين

(١) **الكلي**: نوعان «كلي حقيقي»، «وكلي إضافي»؛ فالكلي الحقيقي: ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، كالإنسان، والكلي الإضافي: هو الأعم من الشيء.

والجزئي: ما يقابله، انظر تعريفات الجرجاني: ١٠٣، ٢٣٨-٢٣٩.

قطعًا[1].

قلت: انظر أيها المسلم كيف اعترف هؤلاء بالحق وأن هذا الشيء الذي هذه صفته لا يعقل ولكن ربما يستعان في تصوره بالإنسان الكلي؟

ومع ذلك لا يذعنون للحق.

فاعترافهم هذا أكبر دليل وأقطع حجة على أن قولهم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق، ولا تحت...» -

صريح في عدم وجود الله تعالى بل في كونه ممتنعًا؛ لأن وجود الإنسان الكلي وجود ذهني لا خارجي، حتى باعتراف الماتريدية عامة والكوثري خاصة[2].

فوجود الإنسان الكلي في الخارج ممتنع بلا ريب، فإذا كان وجود الله تعالى كوجود الإنسان الكلي -

فلابد أن يكون وجوده ذهنيًا، يمتنع وجوده في الخارج؛

فيكون الله على قولهم معدومًا بل ممتنعًا.

قال شيخ الإسلام: «الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وبشرط سلب الأمور الثبوتية أو لا بشرط مما يعلم بصريح العقل انتفاؤه في الخارج، وإنما يوجد في الذهن، وهذا مما قرروه في منطقهم اليوناني.

وبينوا أن المطلق بشرط الإطلاق، كإنسان مطلق بشرط الإطلاق، وحيوان مطلقٍ بشرط الإطلاق، وجسم مطلقٍ بشرطً الإطلاق، ووجودٍ مطلق بشرط

---

(1) انظر المواقف: ٢٧٢، وشرحها: ٨/ ٢٢.

(2) انظر: شرح المواقف: ٨/ ٢٢، وتعريفات الجرجاني: ٢٣٩، وشرح الفقه الأكبر: ٦٢، وتبديد الظلام/ الكوثري: ٦٣ شرح التهذيب: ٥٩-٦٠.

الإطلاق لا يكون إلا في الأذهان دون الأعيان»[1] .

قلتُ : لذا نرى أن استدلالهم على إثبات الصانع في الحقيقة استدلال على نفي الصانع .

قال شيخ الإسلام : « . . . قولهم : إنا عرفنا حدوث العالم بهذه الطريق وبه أثبتنا الصانع -

يقال لهم : لا جرم [أنكم] ابتدعتم طريقًا لا يوافق السمع ولا العقل ؛

فالعالمون بالشرع معترفون أنكم مبتدعون في الإسلام ما ليس منه ، والذين يعقلون ما تقولون يعلمون أن العقل يناقض ما قلتم ، وأن ما جعلتموه دليلاً على إثبات الصانع لا يدل على إثباته ؛ بل هو استدلال على نفي الصانع ، وإثبات الصانع حق ،

وهذا الحق يلزم من ثبوته إبطال استدلالكم»[2] .

قلت : لذلك قال أئمة السنة : «المعطل يعبد عدمًا ، والممثل يعبد صنمًا ، والمعطل أعمى ، والممثل أعشى ، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه»[3] .

ومن هذا يظهر أن المشبهة خير من المعطلة ؛ فإن المعطل شر منه ؛ لأنه شبه الله تعالى ، بالمعدومات والممتنعات[4] .

---

(١) درء التعارض : ١/ ٢٨٦ ، وانظر شرح التهذيب : ٥٩ ١ ٦٠ ، للجلال .

(٢) رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل : ٢/ ٣٢ ، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٢٣٩ ، وانظر : الصواعق المرسلة : ٣/ ٩٦٢ - ٩٨٨ ، ومختصر الصواعق : ١/ ١٣٠ ، ط جديدة ، والصواب : «لا جرم أنكم ابتدعتم» .

(٣) مجموع الفتاوى : ٥/ ٢٦١ ، ١٩٦ ، وجلاء العينين : ٣٩١ ، ٣٨٨ .

(٤) راجع لتحقيق هذا المطلوب : الصواعق المرسلة : ١/ ٢٦٣ - ٢٦٥ ، ٤/ ١٢٣٤ - ١٢٣٥ ، وانظر : التدمرية : ٣٠ ، ٨٠ ، ومجموع الفتاوى : ٣/ ١٦ ، ٤٩ ، ودرء التعارض : ٦/ ١٣٦ - ١٣٧ ، ٧/ ٢٦٠ .

ولأنه جمع بين التشبيه وبين التعطيل[1].

وأن القول بالتشبيه المحض أهون من التعطيل، والتعطيل أعظم ضرراً من التشبيه، حتى باعترافهم[2].

وقد صرح القرامطة الباطنيةُ على لسان ابن سينا وأمثاله، والأشعرية على لسان الغزالي والرازي وأمثالهما، والماتريدية على لسان التفتازاني والبياضي، وأمثالهما، بأن الكتب السماوية والرسل لو صرحت للجمهور بأن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق ـ

لبادروا إلى الإنكار ولقالوا: إن هذا هو المعدوم[3].

قلتُ: لا ريب أن هذا الرب الذي يصفه الماتريدية بأنه لا فوقُ ولا تحتُ ولا خارجُ ولا داخلُ شيءٌ ممتنعُ الوجود فضلاً عن أن يكون واجب الوجود.

ولذلك جاءت الكتب السماوية والرسل على أن الله تعالى فوق العالم فتوافق النقلُ الصحيحُ والعقلُ الصريحُ والفطرةُ السليمةُ.

وكل هذا يدل على أن هؤلاء الماتريدية في قولهم هذا مبطلون ومُعدمون وجود الله سبحانه وتعالى، بل جعلوه ممتنعًا، من حيث لا يشعرون.

وقد صرح كثير من أئمة السنة والكلام بأن نفي علو الله تعالى مستلزم لكون الله معدومًا بل ممتنعًا.

وسأذكر فيما يلي نماذج من نصوص بعضهم لتكون محجة واضحة

---

(١) انظر: رد الدارمي على بشر المريسي: ٧٦، والتدمرية: ٨١، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٤٩ مع أن المشبه معطل أيضًا.

(٢) انظر: إلجام العوام للغزالي الأشعري: ١٣٠، وعقيدة الإسلام/ لأبي الخير الماتريدي: ٣٥٦، وراجع أيضًا درء التعارض: ١/ ٢٤٩، ١٠/ ٣٠٦، وشرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٣٧.

(٣) انظر: ٢/ ٢٩٩ـ٣١٦.

وشاهدة لما قلنا، وتكون فيها عبرة للماتريدية وتتم الحجة عليهم وتقطع أدبارهم وأعذارهم، وتقلع أوردتهم وأوتنتهم:

١ ـ الإمام محمد بن الحسن الشيباني أحد الأئمة الثلاثة للحنفية رحمهم الله (١٨٩هـ) فقد صرح بأن الجهمية وصفوا الله تعالى بصفة لا شيء[١].

٢ ـ إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).

قال بعد ما ذكر عقيدة الجهمية وسلوبهم: «فعند ذلك تبين للناس أنهم لا يؤمنون بشيء»[٢].

٣ ـ الإمام عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني المكي[٣] (٢٤٠هـ) صاحب كتاب «الحيدة»[٤] في صدد رده على الجهمية:

---

(١) تقدم نص كلامه مع التخريج في: ٢/ ٩٨.

(٢) الرد على الجهمية: ١٠٥ ـ ١٠٦، ونقله شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية: ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

(٣) راجع ترجمته الفهرست لابن النديم: ٢٣٦، وتاريخ بغداد: ١٠/ ٤٤٩، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٣٦٣، وشذرات الذهب: ٢/ ٩٥.

(٤) هذا الكتاب مناظرة بينه وبين بشر بن غياث المريسي الحنفي الجهمي (٢١٩هـ) وله مخطوطات كثيرة وطبع مراراً وتكراراً، وحقق بتحقيق الدكتور جميل صليبا سنة (١٣٨٤هـ) من مطبوعات «المجمع العربي» بدمشق، والكتاب صحيح النسبة إليه، راجع الفهرست/ لابن النديم: ٢٣٦، تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٤٩، ودرء التعارض: ٢/ ٢٤٥، ٦/ ١١٥.
وينقل عنه شيخ الإسلام، انظر: على سبيل المثال: درء التعارض: ٢/ ٢٤٥، ٢٥١.
ومشى على تصحيح نسبته إليه ابن حجر في التهذيب: ٦/ ٣٦٤، وابن العماد في الشذرات: ٢/ ٩٥، وحاجي خليفة في الكشف: ١/ ٦٩٤.
وراجع: لمزيد التفصيل، إلى مقدمة الدكتور/ جميل صليبا لكتاب «الحيدة».
فلا عبرة بتشكيك إمامنا الذهبي ـ رحمه الله ـ في الميزان ٢/ ٦٣٩، ولا بتقليد التاج السبكي له في «طبقاته» ٢/ ١٤٥، والله أعلم.

قال: «قال ـ [يعني أحدُ الجهمية] ـ أقول: إن الله في كل مكان لا كالشيء في الشيء، ولا كالشيء على الشيء، ولا كالشيء خارجًا عن الشيء، ولا مباينًا للشيء.

قال: [أي الكناني]:

فقد دللت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد شيئًا،

لأنه لو كان شيئًا داخلاً في القياس والمعقول ـ

لأن يكون داخلاً في الشيء أو خارجًا من الشيء، فوصفت ـ لعمري! ملتبسًا لا وجود له وهو دينك، وأصل مقالتك التعطيل»[1].

قلت: علق على كلام الكناني هذا شيخ الإسلام قائلاً:

«فهذا عبد العزيز يبين أن القياس والمعقول يوجب أن ما لا يكون في الشيء ولا خارجًا منه فإنه لا يكون شيئًا، وأن ذلك صفة المعدوم...، وعبد العزيز هذا قبل وجود الحنبلية...»[2].

٤ ـ الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (بعد ٢٤٠هـ).

الذي أصَّل ومهَّد للماتريدية والأشعرية جميعًا.

والذ يعدُّ الإمام الأول للأشعرية كما هو الإمام للكلابية بل للأشعري نفسه[3] في دوره الكلابي[4].

(١، ٢) درء التعارض: ٦/ ١١٨ ـ ١١٩، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٣١٧، ٢٩٥، وبيان تلبيس الجهمية: ٩١، عن كتاب الرد على الزنادقة والجهمية: للكناني.

(٣) درء التعارض: ٦/ ١٢١.

(٤) تقدم الكلام عن أدوار الأشعري الثلاثة في: ١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

والذي قد أثنى عليه ابن فورك (٤٠٦هـ) ثناء عاطراً وغالى فيه مغالاة فوصفه بألقاب فخمةٍ وأوصافٍ ضخمةٍ منها ما يلي:

«شيخ أهل الدين»، «إمام المحققين»، «المنتصر للحق وأهله»، «الذاب عن دين الله».

«السيف المسلول على أهل الأهواء والبدع»، «المؤيد بنصرة الهدى والرشد».

«الشيخ الأول»، «الإمام السابق»، «الممهد لهذه القواعد»، «المؤسس لهذه الأصول».

«الفاتق لرتق الأباطيل» إلى آخر ذلك الثناء العاطر...[1].

فقد قال ابن كلاب هذا: «وأخرج من النظر والخبر قول من قال: «لا في العالم ولا خارج منه فنفاه نفيًا مستويًا؛ لأنه لو قيل له: «صفه بالعدم»-

ما قدر أن يقول فيه أكثر منه، ورد أخبار الله نصًا، وقال في ذلك ما لا يجوز في خبر ولا معقول، وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص».

والنفي الخالص عندهم هو الإثبات الخالص، وهم عند أنفسهم قياسيون.

فإن قالوا: «نعم ليس فوق».

قيل لهم: «وليس هو تحت»؟

فإن قالوا: «لا فوق ولا تحت».

أعدموه؛ لأن ما كان لا تحت ولا فوق فعدم.

---

(١) درء التعارض: ٦/ ١٢١.

قيل لهم: «فهو لا مما س ولا مباين»؟.

فإذا قالوا: «نعم».

قيل لهم: «فهو بصفة المحال من المخلوقين الذي لا يكون ولا يثبت في الوهم»؟.

فإذا قالوا: «نعم».

قيل لهم: فأخبرونا عن معبودكم: مماس هو أم مباين؟

فإذا قالوا: «لا يوصف بهما».

قيل لهم: «فصفة إثبات خالقنا كصفة عدم المخلوق.

فلم لا تقولون: «عدم».

كما تقولون للإنسان «عدم» إذا وصفتموه بصفة المعدوم؟.

وقيل لهم: «إذا كان عدم المخلوق وجوداً له، فإذا كان العدمُ وجوداً كان الجهلُ علماً والعجزُ قوةً»»[1].

وقال ابن كلاب أيضاً في الرد على ما يقولون: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته»، وجعلهم كالدهرية: «فلم لا كنتم أولى بالكفر والتشبيه منهم؟ إذ زعمتم مثل زعم الملحدين، وقلتم مثل مقالة الضالين، وخرجتم عن توحيد رب العالمين»[2].

---

(١) درء التعارض: ٦/ ١١٩-١٢١، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٣١٧-٣١٩، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٤١، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٢٨٢-٢٨٣، عن كتاب «المجرد» لابن فورك الذي جمع فيه مقالات ابن كلاب. و «خرج» أولى.

(٢) الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٤٠، عن كتاب «المجرد» لمقالات ابن كلاب لابن فورك.

قلت: وفي كلام ابن كلاب هذا عبرة بالغة للماتريدية والأشعرية.

وقد علق على كلامه هذا شيخ الإسلام قائلاً:

«والمقصود: أن ابن كلاب ـ إمام الأشعري، وأصحابه، ومن قبلهم، كالحارث المحاسبي وأمثاله ـ

يبين أن من قال: «لا هو في العالم ولا خارج منه».

فقوله فاسدٌ خارجٌ عن طريق النظر، والخبر، وأنه قد رد خبر الله نصًا.

ولو قيل له: «صفه بالعدم»

ما قدر أن يقول أكثر منه...، وأنهم قالوا: «هذا هو التوحيد الخالص».

وهو النفي الخالص، فجعلو «النفيَ الخالص» هو «التوحيد الخالص» وهذا الذي قاله ـ ابن كلاب ـ هو الذي يقوله جميع العقلاء الذين يتكلمون بصريح العقل، بخلاف من تكلم في المعقول بما هو وهم وخيال فاسد»[١].

٥ ـ الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) إمام الأشعرية، والذي جعله كثير من الحنفية، ومنهم الكوثري حنفيًا[٢].

فقد قال هذا الإمام في الرد على الجهمية نفاةِ الصفات ولا سيما صفة «العلو»:

«... فلم يثبتوا له في وصفهم حقيقةً، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانيةً، إذ كلّ كلامهم يؤول إلى التعطيل، وجميع أوصافهم تدل على النفي، يريدون بذلك «التنزيه»، ونفي «التشبيه» على زعمهم.

---

(١) درء التعارض: ٦/ ١٢٢.

(٢) انظر: الجواهر المضيئة: ٢/ ٥٤٤، وطبقات طاش كبرى زاده: ٥٥، وتعليقات الكوثري على تبيين كذب المفتري: ١١٧.

فنعوذ بالله من «تنزيه» يوجب النفي والتعطيل»[1] .

قلت: في كلام هذا الإمام عبرة للماتريدية والأشعرية جميعًا، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

٦ ـ السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي (٤٢١هـ) الملك العادل، وفاتح بلاد الهند والسند، وكاسر الأصنام، الملقب بـ «يمين الدولة» و«أمين الملة»[2] فله قصة مع ابن فورك (٤٠٦هـ) الذي قال فيه ذهبي العصر العلامة المعلمي (١٣٨٦هـ) ما قال[3]؛

فقد نفى ابن فورك ـ أمام هذا السلطان ـ «فوقية» الله تعالى، ووافق الجهمية، وخرج من الجماعة وكابر العقل الصريح وناقض النقل الصحيح وعاند الفطرة السليمة، فوصف الله بصفة المعدوم بل الممتنع؛

فقال له السلطان:

«فلو أردت أن تصف المعدوم كيف تصفه بأكثر من هذا»[4] .

وقال له أيضًا: «فرق لي بين هذا «الرب» الذي تصفه، وبين «المعدوم»»[4] .

٧ ـ وقال الإمام حافظ المغرب ابن عبد البر (٤٦٣هـ):

«... وهم ـ [أي «المعطلة»] ... نافون للمعبود «يلاشون أي يقولون: لا

---

(١) الإبانة: ٢/ ١١٧، تحقيق د/ فوقية، و: ٩٢، تحقيق الأرناؤوط، ط/ دار البيان و١٢٦، ط/ الجامعة الإسلامية.

(٢) انظر ترجمته في البداية والنهاية: ١٢/ ٢٩ ـ ٣١.

(٣) انظر: التنكيل: ١/ ٢٦، ٢٤٢، ٢/ ٣٤٥، والقائد إلى تصحيح العقائد: ١٧٣، وقد ذكرنا بعض كلام المعلمي فيه انظر: ص: ١/ ٢٧٥، ٢/ ٢٨٩.

(٤) التدمرية: ٦٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٧، ودرء التعارض: ٦/ ٢٥٣ والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨٧.

شيء»[1] والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهم أئمة الجماعة. . . »[2].

٨ ـ شيخ الإسلام (٧٢٨هـ).

حَصْرُ كلام شيخ الإسلام في بيان أن قول المتكلمين: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت. . . »ـ

صريح في كون الله معدومًا بل ممتنعًا بشهادة بداهة النظر والفطرة ـ: صعبٌ.

وله تحقيقات بديعة إلى الغاية تسر الخواطر وتقر النواظر.

وأكتفي بالإحالة إلى بعض مؤلفاته القيمة فليرجع القارئ إليها[3].

وقد رفع إلى شيخ الإسلام فتيا في صورة قصيدة فيها:

يا مُنْكرًا أن الإله مباين * للخلق يا مفتون بل يا فاتن

هب قد ضللت فأين أنت؟ فإن تكن * أنت المباين فهو أيضًا بائن

أو قلت: لست مباينًا قلنا: إذن * بالاتحاد، أو الحلول تشاحن

أو قلت: ما هو داخل، أو خارج * هذا يدل بأن ما هو كائن[4]

---

(١) زيادة من الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨٩، ولم أجدها في التمهيد لابن عبد البر.

(٢) التمهيد/ لابن عبد البر: ٧/ ١٤٥ ـ وانظر ما سبق في ص: ٢/ ٢٧٢.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية: ١/ ١٣، ٣١٤ ـ ٣١٧، ودرء التعارض: ٦/ ١١٩، ١٢٢، ١٤٣ ـ ١٤٦، شرح حديث النزول: ٣٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٣٦٨، ورسالة الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل: ٢/ ٣٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٦/ ٢٣٩، وقد ذكرنا بعض النصوص لشيخ الإسلام لتحقيق هذا المطلب انظر ما تقدم في ص: ٢/ ٥٥٨، ٥٦١ ـ ٥٦٢.

(٤) هكذا في الأصل، ولعل الصواب «بأنه لا كائن» أي بأنه غير موجود.

إذ قـد جـمـعت نقـائصًـا ووصـفـتـه * عدمًا بها هل أنت عنها ضاعن[1]
فــارجع وتب من قــال مــثلك إنه * لمعطل والكفـر فـيـهـا كـامن»

فأجاب شيخ الإسلام بجواب كاف شاف يشفي العليل ويروي الغليل، من المرضى بأدواء التحريف والتعطيل.

وحقق بالمنقول الصحيح والمعقول الصريح أن الله فوق العالم،

وأن قولهم: «إنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت. . . »۔

يلزم منه كون الله تعالى معدومًا بل ممتنعاً، فأجاد وأفاد شيخ الإسلام، جزاه الله خيراً[2].

٩ ـ وقال مؤرخ الإسلام ناقد الرجال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ):

«**مـقـالة السلف، وأئمـة السنة، بل الصـحـابة، والله ورسـوله ﷺ والمؤمنون**: أن الله عـز وجل في السـمـاء وأن الله على العـرش، وأن الله فـوق سماواته.

ومقالة الجهمية: أنه في جميع الأمكنة.

ومـقـالة مـتـأخـري المتـكلمين: أن الله تعـالى ليس في السمـاء، ولا على

---

(١) هكذا في الأصل، بالضاد المعجمة والعين المهملة، ولم أجد مادة «ضعن» في كتب اللغة، ولعله خطأ، والصواب «ظاعن» بمعنى «السير» أو «ضاغن» بمعنى «الميل» راجع القاموس: ١٥٦٤، ١٥٦٦، فيكون المعنى «أنت عن هذه العقيدة سائر مائل» أي هل أنت تتوب عن هذه العقيدة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ٥/ ٢٦٧ ـ ٣٢٠، وهذه الرسالة حرية بأن تكتب بمداد العقيان على ألواح الجنان ولعلها ستطبع محققة لتعم فائدتها، وانظر: أيضًا التدمرية: ٥٩ ـ ٦٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٧ـ ٣٩.

العرش ولا على السماوات، ولا في الأرض، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه، ولا هو متصل بهم . . .

قال لهم أهل السنة والأثر . . . :

فإن هذه السلوب نعوت المعدوم، تعالى الله جل جلاله عن العدم؛ بل هو متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه،

من أنه فوق العرش بلا كيف»[1] .

١٠ ـ الإمام ابن القيم رحمه الله (٧٥١هـ) له بحوث قيمة في تحقيق أن كلام المتكلمين: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا تحت. . . ».

مستلزم لكون الله تعالى معدومًا بل مستحيلاً ممتنعًا.

وأن حاصل قولهم إنكار وجود الصانع، وأنهم سايروا الفلاسفة، والدهرية، والجهمية، والزنادقة، وأنهم لا للإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا، وأن طريقهم لإثبات الصانع طريق لنفيه، إلى آخر كلامه القيم المهم الفصيح البليغ الذي فيه دواءٌ شافٍ كافٍ للمرضى بداء التحريف والتعطيل[2] .

ومن أقواله الصوارم:

---

(١) العلو: ١٠٧، ١٩٥، ومختصر العلو: ١٤٦ـ١٤٧، ٢٨٧، ومثله كلام شيخنا الألباني في مختصر العلو: ٥٤، ١٢٢.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة: ٣/ ٩٦٢ـ٩٨٨، الوجه الستون، والوجه الحادي والستون ٤/ ١٢٣٣ـ١٢٣٥، الوجه «١٣٧» ومختصر الصواعق: ١/ ١٨٨ـ٢٠١، الطبعة القديمة، و١/ ١٢١ـ١٣٠، الطبعة الجديدة، الوجه الثلاثون، والحادي والثلاثون.

«فاحكم على من قال: ليس بخارج * عنها، ولا فيها، بحكم بيان
بخلافه الوحيين، والإجماع والـ * ـعقل الصريح، وفطرة الرحمن
فعليه أوقع حدَ معدومٍ وذا[1] * حدُّ المحال بغير ما فرقان
با للعقول إذا نفيتم مخبرًا * ونقيضه! هل ذاك في إمكان
إذ[2] كان نفي دخوله، وخروجه * لا يصدقان معا لذي الإمكان
إلا على عدم صريح نفيه * متحقق ببداهة الإنسان
أيصح في المعقول يا أهل النهى * ذاتان لا بالغير قائمتان
ليست تباين منهما ذات لأخـ * ـرى، أو تحايثها فتجتمعان
إن كان في الدنيا محال فهو ذا * فارجع إلى المعقول، والبرهان»[3]

١١ ـ وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ):

«. . . بل يقول هؤلاء المتكلمون: «لا مباين، ولا مجانب، لا داخل العالم ولا خارجه».

فيصفونه بصفة العدم والممتنع. . .

تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. . .»[4].

---

(١) في الأصل: «بلا» وفي توضيح المقاصد «بلى» ولعل الصواب «وذا» كما في شرح الهراس.

(٢) في الأصول كلها: «إن» ولعل الصواب «إذ» فإنها للتعليل، ولا يصح: «إن» لعدم وجود الجواب.

(٣) القصيدة النونية: ٥٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٨٦ـ٣٨٩، وتوضيح الكافية الشافية: ص: ٥٨، وشرح النونية لهراس: ١/ ١٧٦ـ١٧٧.

(٤) شرح الطحاوية: ٣٤٥، ٣١٨، ٣٢٥، وانظر نصه فيما سبق في ص: ٢/ ٥٤٣ـ٥٤٦.

١٢ ـ وقال الإمام الشوكاني (١٢٥٠هـ):

(يا هذا. . . قد رأيت ما يقوله كثير منهم:

«إن الله سبحانه. . . ، لا داخل العالم، ولا خارجه».

فأنشدك الله! أي عبارة تبلغ مبلغ هذه العبارة في النفي؟

وأي مبالغةٍ في الدلالة على هذا النفي، تقوم مقام هذه المبالغة؟

فكأن هؤلاء في فرارهم من شبهة «التشبيه» إلى هذا «التعطيل» كما قال القائل:

«فكنت كالساعي إلى مثعب[1] موائلاً من سبل الراعد»

أو «كالمستجير من الرمضاء بالنار»[2]

والهارب من لسعة الزنبور إلى لدغة الحية، ومن قرصة النحلة إلى قضمة الأسد)[3].

١٣ ـ ١٥ ـ وللعلامة محمود الآلوسي الحنفي (١٢٧٠هـ) وابنه نعمان الآلوسي الحنفي (١٣١٧هـ، وحفيده شكري الآلوسي الحنفي (١٣٤٢هـ) كلام مهم في هذا الصدد وقد تقدم نص كلامهم[4].

وفي ذلك عبرة للماتريدية أيما عبرة؟

---

(١) «المثعب» مسيل الوادي. القاموس: ٨٠.

(٢) هذا عجز وصدره: «والمستجير بعمرو عند كربته».

(٣) التحف في مذاهب السلف: ٩، ضمن الرسائل السلفية له، وضمن الرسائل المنيرية: ٢/ ٩٢، ونقله المولوي برخوردار على الملتاني الحنفي وأقره، انظر: حاشيته على النبراس للفريهاري: ١٦٩.

(٤) انظر: ص: ٢/٥٤٣ـ٥٤٦.

الحاصل: أن هؤلاء الماتريدية وخلطاءهم من المتكلمين أفنوا أعمارهم وأنهوا قواهم لإثبات وجود الله تعالى وأنه واجب الوجود بطرق استلزمت كون الله تعالى معدومًا؛ بل لم ممتنع الوجود فضلاً عن كونه ممكن الوجود؛

لأنهم وصفوا الله تعالى بصفات المعدومات بل الممتنعات، فأرادوا التنزيه فوقعوا في أقبح التشبيه وأوقحه، وأرادوا نفي التمثيل فوقعوا في أبشع التحريف وأشنع التعطيل.

● **الوجه الخامس**:

أن قول الماتريدية: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت...» إلى آخر هذيانهم-

رفعٌ للنقيضين؛

ورفع النقيضين محال عند العقلاء جميعًا [1]؛

فإن القاعدة المطردة الكلية في «النقيضين» أنه لا يجوز رفعهما ولا يجوز جمعهما، حتى باعتراف الماتريدية[2].

---

(1) راجع التدمرية: ٦٣-٦٥، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٩-٤٠، ونقض المنطق: ٥١، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٦٠-٦١، والقصيدة النونية: ٥٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٨٦-٣٨٩، وتوضيح الكافية الشافية: ٥٨-٥٩، وشرح النونية/ للهراس: ١/ ١٧٦-١٧٧.

(2) اعلم أن «الشيئين» إن تصادقا كليًا، فهما «**متساويان**» كالإنسان والناطق عندهم، فكل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان.
وإن تفارقا كليًا فهما «**متباينان**» كالإنسان، والفرس، فلا شيء من الإنسان بفرسٍ وكذا العكس، تهذيب المنطق مع شرحه/ للجلال: ٤٣.
و«**المتقابلان**» هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة. =

- **شبهة والجواب عنها:**

إن أئمة السنة لما شدوا الخناق على هؤلاء المتكلمين من الماتريدية وغيرهم، بأن قولكم هذا: «لا داخل ولا خارج ولا فوق ولا تحت. . .» صريح في رفع النقيضين - أرادوا التخلص من هذا المضيق فلم يجدوا حيلةً ولا وُفّقُوا لقبول الحق بل تشبثوا بشبهة أوهن من بيت العنكبوت الذي ليس له ثبوت.

فقالوا: إن قولنا: «لا داخل ولا خارج. . .» - ليس من قبيل رفع النقيضين؛ لأن «الداخل» ليس نقيضًا لـ «الخارج»؛

لأنهما وجوديان، فهما «ضدان» وليسا «نقيضين»؛ لأنه يشترط في «النقيضين» أن يكون أحدهما وجوديًا والآخر عدميًا.

فنقيض «الداخل» هو «اللا داخل» ونقيض «الخارج» هو «اللا خارج».

= وأنواع التقابل أربعة:

١ - «**الضدان**» وهما الوجوديّان اللذان لا يجتمعان، وقد يرتفعان ويعقل كل واحد منهما دون الآخر، كالإنسان، والحجر، فالشجر لا إنسان، ولا حجر، فارتفعا.

٢ - «**المتضايفان**» وهما الوجوديّان اللذان لا يجتمعان، ولكن لا يعقل أحدهما بدون الآخر، كالأبوة، والبنوة.

٣ - «**النقيضان**» وهما اللذان يكون أحدهما وجوديًا والآخر عدميًا ولا يجتمعان ولا يرتفعان، نحو «الإنسان» و«اللا إنسان» ويسمى «التقابل» بالإيجاب والسلب.

٤ - «**العدم والملكة**» وهما اللذان يكون أحدهما وجوديًا والآخر عدم ذلك ومحل أحدهما صالح للآخر، نحو «البصر» و «العمى» راجع: تعريفات الجرجاني: ٢٥٤ - ٢٥٥، وتبديد الظلام/ للكوثري: ٧٨ - ٨٩.

قلت: هذا الذي ذكرنا من معنى «التناقض» هو عند هؤلاء المناطقة والمتكلمين، لكن «التناقض» عند العقول السليمة الصحيحة الصريحة أوسع منه وأعم.

قال شيخ الإسلام: «ومن المعلوم، أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين، أو امتناع ارتفاعهما سواء كان أحدهما وجودًا والآخر عدمًا، وهو «التناقض الخاص» أو كانا وجودين. . .» انظر: درء التعارض: ٦/ ١٢٣، ٥/ ٢٧١ - ٢٧٣.

فإذا قلنا: «إن الله لا داخل العالم، ولا خارجه...».

لم يلزم منه «رفع النقيضين» وإنما يلزم منه رفع «الضدين» وهو جائز[1].

وقالوا: «... ليس «خارجٌ» مساويًا لـ «لا داخل» وإنما هو أخص منه فلا يلزم من نَفْيه نَفْيُه؛ لأن نفي الأخصِ أعمُّ من نفي الأعمِّ، والأعمُّ لا يستلزم الأخصَّ...»[2].

قلت: لنا عن هذه الشبهة عدة أجوبة: أكتفي منها بجوابين:

- **الأول: جواب إنكاري**:

فنقول: لا نسلم أن «المتناقضين» هما اللذان يكون أحدهما وجوديًا والآخر عدميًا؛ فإن هذا مجرد اصطلاحكم، بل الصحيح عند الأذهان الصحيحة والعقول الصريحة، بل العرف واللغة: أن «المتناقضين» هما الأمران اللذان يمتنع اجتماعهما وارتفاعهما سواء كانا وجوديين، أو عدميين، أو كان أحدهما وجوديًا، والآخر عدميًا.

فمن سلب عن الله حياة وعلمًا لابد أن يصفه بالموت والجهل وإلا لزمه رفعُ النقيضين مع أنهما وجوديان؛ فـ«المتناقضان» على هذا التعريف والاصطلاح أعم مما ذكرتم تبعًا للمتفلسفة المشائين لتتذرعوا باصطلاحكم هذا إلى جواز سلب النقيضين عن الخالق سبحانه وتعالى[3].

فحينئذ يلزم من قولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوق ولا

---

(١) انظر: السيف الصقيل/ لتقي الدين السبكي، مع تعليقات الكوثري المسماة: «تبديد الظلام»: ٧٨، وبراءة الأشعريين/ لأحد الكوثرية المجاهيل: ٨٣.

(٢) براءة الأشعريين: ٨٣.

(٣) انظر: درء التعارض: ٥/ ٢٧١-٢٧٤.

تحت . . .» .

رفع النقيضين بغاية صراحة وأوضح عبارة .

ولن تجدوا لرفعه نصيراً ، ولو كان بعضكم لبعض ظهيراً .

قال شيخ الإسلام: « . . . وهذا منتهى قول القرامطة ، وهو جمع النقيضين ، أو رفع النقيضين ومن المعلوم أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين ، أو امتناع ارتفاعهما سواء كان أحدهما وجوداً ، والآخر عدمًا ، وهو التناقض الخاص ، أو كانا وجودين ، فإنا نعلم ذلك ابتداءً بما نشهده في الموجودات التي نشهدها»[1] .

وقال: (ولفظ « التنافي» و «التضاد» و «التناقض» و«التعارض» ألفاظ متقاربة في أصل اللغة ، وإن كانت تختلف فيها الاصطلاحات ، فكل «متضاد» فهو مستلزم لـ «التناقض اللغوي» ولهذا يسمي أهل اللغة أحد «الضدين» «نقيض» الآخر .

وكلٌّ «تعارض» مستلزمٌ لـ «التناقض» اللغوي ، و«النقيضان» في اصطلاح كثير من أهل النظرٍ : هما اللذان لا يجتمعان ، ولا يرتفعان .

و«الضدان» لا يجتمعان ، لكن يرتفعان . . .

فـ «التناقض» في عرف أولئك أعم منه في عرف هؤلاء .

فإنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وقد يكونان «ثبوتيين» وقد يكونان «عدميين» وقد يكونان «ثبوتًا وانتفاء» ولو كان أحدهما وجوداً والآخر عدمًا ، فقد يعبر عنهما بصيغة الإثبات التي لا تدل بها على «التناقض الخاص» .

---

(١) درء التعارض : ٦/ ١٢٣ .

كما إذا قيل للموجود: «إما أن يكون قائمًا بنفسه، وإما أن يكون قائمًا بغيره، وإما أن يكون واجبًا بنفسه، وإما أن يكون ممكنًا بنفسه، وإما أن يكون قديمًا، وإما أن يكون محدثًا» ونحو ذلك.

فمن المعلوم أن تقسيم الموجود إلى قائم بنفسه وغيره، وواجب وممكن، وقديم ومحدث ـ تقسيم حاصر، كتقسيم المعلوم إلى الثابت والمنفي، وهذان القسمان لا يجتمعان ولا يرتفعان كما أن الوجود والعدم لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وأما أهل اللغة:

فالنقيضان عندهم أعم من هذا كله، كـ«المتنافيين...».

ثم حقق شيخ الإسلام أن المتكلمين في اصطلاحهم هذا تابعون للمتفلسفة المشائين ليتذرعوا بذلك إلى سلب النقيضين عن الخالق سبحانه، ويتم لهم نفي الصفات بهذه الطريقة الباطلة العاطلة[1].

قلت: هذا الذي حققه شيخ الإسلام تحقيق لا تحقيق بعده في ميدان العلم نقلاً وعقلاً.

أما سباب تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) والكوثري للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ـ بأن ابن القيم: فشر فشاراً كثيراً، وهو ممن لا يعرف «الضدين» ولا «النقيضين» وقد خلط، وأنه «البجباج، النفاج»[2] ـ

---

(١) درء التعارض: ٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٣، وما بعدها، وانظر: أيضًا التدمرية: ٦١ ـ ٦٥، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٢ ـ ٤٠، والقصيدة النونية: ٥٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٨٦ ـ ٣٩٣، وتوضيح الكافية الشافية: ٥٨ ـ ٥٩، وشرح النونية / للهراس: ١٧٧ ـ ١٨١.

(٢) «البجاج» السمين المضطرب اللحم المجتمع الضخم، «النفاج» المتكبر المنتفخ. القاموس: ٢٣٠، ٢٦٦.

إلى آخر ما طعنا فيه[1].

فلا جواب عن هذا السباب إلا أن أقول: رمتني بدائها وانسلت، **وأقول**: لا يطعن في اطلاع الإمام ابن القيم على العلوم العقلية والنقلية إلا مصاب في عقله أو دينه، ومطعون في ديانته وأمانته.

وكلام ابن القيم هو بعينه كلام شيخ الإسلام، وشيخ الإسلام كما أنه إمام في العلوم الشرعية القرآنية الحديثية الفقهية الأصولية، والعلوم العربية والتاريخية، كذلك كان إمامًا في العلوم العقلية، الفلسفية، المنطقية، الكلامية، فهو باري أقواسها وأبو عذرها وعارف بعجرها وبجرها.

ولذلك قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

*** فوزان هذا النفي ما قد قلته * حرفًا بحرف أنتما[2] صنوان***[3]

وقال:

*** فافرق لنا فرقًا يبين مواقع الـ * إثبات والتعطيل بالبرهان***

*** أولا فأعط القوس باريها وخلـ * ـل الفشرَ منك وكثرة الهذيان***[3]

وأقول ما قال الشاعر:

*** يا باري القوس بريًا لست تحسنها * لا تفسدنها وأعط القوس باريها ***

---

(١) السيف الصقيل مع تبديد الظلام: ٧٨.

(٢) أي الفيلسوف، والمتكلم، يعني أن الفيلسوف نفى عن الله: القيام بالنفس والقيام بالغير، والمتكلم نفى عنه الدخول في العالم والخروج عن العالم فكلاهما سيان صنوان ما الفرق بين هذين وكلاهما رفع للنقيضين فبماذا يرد المتكلم على الفيلسوف؟

راجع: شرح النونية/ للدكتور هراس: ١/ ١٨١.

(٣) القصيدة النونية: ٥٦، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٩٢، وشرح النونية/ لهراس: ١/ ١٨١.

● **الجواب الثاني: تسليمي:**

فنقول: سلمنا: أن «النقيضين» هما اللذان يكون أحدُهما وجوديًا والآخر سلبيًا فلا يجوز رفعهما ولا جمعهما؛

ولكن نقول: إن قولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارج العالم ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت ولا في الجهات الست».

وإن كان بظاهره رفع «المتضادين»، ولكنه في الحقيقة يرجع إلى رفع «النقيضين» حتى على اصطلاحكم، وذلك من طريقين:

○ **الطريقة الأولى:**

أن «المتضادين» إذا لم يكن بينهما واسطة - يكون رفعهما عين رفع «النقيضين»، كالوجود والعدم، والحركة والسكون، فإنه لا واسطة بين الوجود وبين العدم، كما لا توجد واسطة بين الحركة والسكون.

فإذا نفيت الوجود يلزم القول بالعدم، وكذا إذا نفيت الحركة يلزم القول بالسكون.

فإذا نفيتهما، وقلت: هذا الشيء لا موجود ولا معدوم، أو قلت: هذا الشيء لا متحرك ولا ساكن - فقد رفعت «النقيضين»؛ لأن حقيقة كلامك هذا هي أن تقول: هذا الشيء لا موجود ولا لا موجود، ولا متحرك، ولا لا متحرك؛

وهكذا قولك: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا منفصل عنه ولا متصل به ولا فوق ولا تحت . . .».

هو عين قولك: «إن الله لا داخل العالم ولا لا داخله، ولا منفصل عنه، ولا لا منفصل عنه».

وهذا رفع «النقيضين» حتى على اصطلاحكم؛ لأنه لا شك أن «الداخل» و«اللا داخل» نقيضان و «الخارج» و «اللاخارج» نقيضان،

وكذا «المتصل» و«اللامتصل» نقيضان، و«المنفصل» و«اللامنفصل» نقيضان.

وثبت من هذا أيضًا أن النسبة بين «الخارج» وبين «اللاداخل» ـ نسبة المساواة؛ فكلُّ «خارجٍ» «لا داخلٌ» وكلُّ «لا داخلٍ» «خارجٌ»،

وليسا أعمَ وأخصَ كما قلتم، فعليكم أن تتهموا أنفسكم بدل أن تتهموا أئمة الإسلام بالجهل، والفشر، والخلط، والبجبجة، والنضج. . . !؟!.

الحاصل: أن قولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه. . .» ـ عين قول القائل: «إن الله لا داخل العالم ولا لا داخله. . .» لا فرق بينهما إلا في المبنى.

أما في المعنى فكلاهما صريح في رفع «النقيضين» ومآلهما واحد، ولاعبرة بتغيير العبارة.

ولقد ذكر العلامة المعلمي: من حمقات المتكلمين قصة طريفة فقال:

(ذكر أن بعضهم أورد هذا ـ يعني لزوم «الفوقية» لله تعالى من قيامه بالنفس ـ على أبي إسحاق الإسفراييني»[1].

ففرّ إلى قوله: إنما أعني بقولي: قائم بالنفس «أنه غير قائم بالغير».

[قال المعلمي:] وهذا عجيب!؛

(١) هو إبراهيم بن محمد الملقب بـ «ركن الدين» والمعروف بالأستاذ، من كبار الأشعرية توفي سنة (٤١٨هـ) الأنساب: ١/ ٢٣٧، طبقات الشافعية: ٤/ ٢٥٦ ـ ٢٥٩، للسبكي.

فإنه إذا كان موجودًا، والموجود إما قائم بنفسه، وإما قائم بغيره، فقوله: «غير قائم بغيره» إنما حاصله: أنه قائم بنفسه، فحاصل جوابه: إنما يعني بقوله «قائم بنفسه أنه قائم بنفسه».

*** أقـام يُعْـمِلِ أيامًـا رويتـه * وشبـه الماء بعد الجهـد بالماء ***[1]

قلت: لله در **العلامة المعلمي**، فقد ذكر قصة طريفة من الحماقات الكلامية التي هي مصداق ما قيل:

*** أرى الأمر يُفضي إلى آخر * يُصَيِّرُ آخِرَه أولاً ***

○ الطريقة الثانية:

أن النسبة بين «المتصل» وبين «المنفصل» وبين «الزوج» و«الفرد» وبين «الداخل» وبين «الخارج» نسبة انفصال حقيقي، والقضية المركبة من ذلك قضية منفصلة حقيقية، وتسمى «مانعة الجمع والخلو»[2]، فلا يجوز جمعهما ولا رفعهما.

فقولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه...» قضية كاذبة باطلة، ترجع إلى رفع «النقيضين في المعنى؛ لأن القضايا المنفصلة انفصالاً حقيقيًا لا يصدقان معًا فلا يقال: «هذا العدد زوج وفرد»، للزوم اجتماع «النقيضين».

---

(١) التنكيل: ٢/ ٣٥٥، والقائد: ١٨٣.

(٢) **الانفصال الحقيقي**: عدم الجمع صدقًا وكذبًا، والقضية: قول يصح أن يقال لقائله: «إنه صادق أو كاذب» والقضية المنفصلة الحقيقية: ما تحقق فيها الانفصال في جانبي الصدق والكذب. انظر: إيسا غوجي/ لأثير الدين الأبهري ضمن مجموع مهمات المتون: ٢٧٤ ـ ٢٧٥، وتهذيب المنطق/ للتفتازاني مع شرحه/ الجلال، ومع حاشية الجمال على الجلال/ للحسن بن الحسين بن القاسم: ٩٣، وتعريفات الجرجاني: ٢٢٦.

ولا يكذبان معًا، فلا يقال: «هذا العدد لا زوج ولا فرد»؛ للزوم ارتفاع «النقيضين».

بل يجب أن يقال: «هذا العدد إما زوج وإما فرد»؛ لئلا يلزم اجتماع «النقيضين» ولا ارتفاعهما؛

لأن العدد إذا كان زوجًا لا يكون فردًا، وإذا كان فردًا لا يكون زوجًا.

كل ذلك باعترافكم وطبق أصولكم[1].

مع أن «الزوج» و«الفرد» وجوديان، ومع ذلك لا يجوز ارتفاعهما ولا اجتماعهما.

فهكذا لا يجوز أن يقال: «إن الله داخل العالم وخارجه»، «وإن الله متصل بالعالم ومنفصل عنه»؛ لاجتماع «النقيضين»؛

كما لا يجوز قولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولامنفصل عنه»؛ لارتفاع «النقيضين»،

فأنتم في قولكم الفاسد الباطل: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته» -

كمن قال: «العدد لا زوجٌ ولا فردٌ».

وهذه حقيقة يشهد لها صريح المعقول وصحيح المنقول، والفطرة المستقيمة؛ لأنها وأمثالها من أوضح الأوليات الضروريات البديهيات.

فلا يشك فيها إلا مفتون أو مجنون، أو صاحب غرض ومرض.

---

(١) راجع المراجع السابقة أنفسها.

ولنعم ما قيل:

*** وهذا الحق ليس به خفاء * فدعني من بنيات الطريق***

ولله در الآخر حيث قال:

*** وليس يصح في الأذهان شيء * إذا احتاج النهار إلى دليل ***

ولكون فساد قولكم، وبطلانه عقلاً ونقلاً وفطرةً في نفيكم «علو الله تعالى» وارتكابكم ما لا يقره عقل ولا نقل ولا فطرة من رفع «النقيضين» وقولكم: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت. . .» إلى آخر هذيانكم وخروجكم على إجماع جميع بني آدم ومكابرتكم للعقول، وإكراهكم نفوسكم ضد الفطرة.

صرتم فاتحين أبوابًا لزندقة أخرى وإلحاد آخر وهو «الحلول والاتحاد»[1].

لأن قولكم هذا كان مستحيلاً في بداهة العقول، وكان القولُ بالحلول والاتحاد أهونَ من قولكم، وقولكم شرًا منهما؛ لأن قولكم صريح في كون الله تعالى معدومًا بل ممتنعًا.

ولذلك يقال: «متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئًا، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء»[2].

---

(١) انظر تفصيله في نقض المنطق: ٥٠ ـ ٥١، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٥٩ ـ ٦٠، ٥/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٢) جلاء العينين لنعمان الآلوسي الحنفي: ٣٨٨، وانظر: درء التعارض: ٥/ ١٦٩، وراجع مجموع الفتاوى: ٥/ ١٩٦، ٢٦١، ودرء التعارض: ٥/ ٢٧٤، ٦/ ١٢٢ ـ ١٢٣، والصواعق المرسلة: ١/ ١٤٧ ـ ١٤٨.

ومتكلموهم تفلسفوا وصوفيتهم تكهنوا[1] .

وأهل النظر منهم أهل الشك، وأهل الزهد منهم أهل الشطح[2][3] .

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

***فلذاك قلنا: إنكم باب لمن * بالاتحاد يقول بل بابان ***

*** فنقطتمُ[4]لهمُ وهمّ خَطُّوا على * نُقَطٍ لكم، كمعلّمِ الصبيان *[5]**

الحاصل: أن هؤلاء الماتريديين الذين قالوا: «إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه ولا فوق ولا تحت. . . »،

وأهل الحلول الذين يقولون: «إنه في كل شيء»،

وأهل الاتحاد الذين يقولون: «إنه كلُ شيء»-

كلهم معطلة ضلال، وكلهم أهل إلحاد وإضلال، وكلهم يكابرون المعقول الصريح ويناقضون المنقول الصحيح والفطرة السليمة، والإجماع المحقق.

فهم كلهم زمرة العميان مع تفاوت فيما بينهم وهم كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

---

(١) انظر تلبيس إبليس ٦٥، ودرء التعارض: ٨/ ٦١-٦٢.

(٢) «الشطح» عبارة عن طامات الصوفية التي لا يصدق بها إلا أجهل الخلق. درء التعارض ٥/ ٤٦، وعند هؤلاء الخرافيين عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى تصدر من أهل المعرفة-[الجهل]-باضطرار واضطراب، وهو من زلات المحققين-[المتهوكين]-تعريفات الجرجاني: ١٦٧.

(٣) درء التعارض: ٣/ ٢٦٤، ٥/ ٣٤٦.

(٤) في الأصول «نقطتم» بدون الفاء، ولكن زدتها لاستقامة الوزن.

(٥) القصيدة النونية: ٥٧، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٩٤-٣٩٦، وشرح النونية/ للدكتور هراس: ١/ ١٨٣-١٨٤.

*واضرب لهم مثلاً بعميان خلوا * في ظلمة لا يهتدون سبيلا *
* فتصادموا بأكفهم وعصيهم * ضربًا يُدير رحى القتال طويلا *
* حتى إذا ملوا القتال رأيتهم * مشجوجا أو مفجوجا[1] أو مقتولا[2] *

قلت: أكتفي بهذا القدر ففيه كفاية لمن طلب الحق أما من عاند وقال: «عنزة وإن طارت» فلا دواء لدائه.

وأقول لهؤلاء الماتريدية الذين وقعوا في رفع النقيضين، وارتكبوا ما لا يقرّه عقل صريح ولا نقل صحيح، ولا إجماع ولا فطرة: كُفُّوا عن الولوغ في لحوم أئمة السنة وأعلام هذه الأمة، وانتهوا عن الطعن فيهم والملام عليهم، فأيّ مناسبة بينكم وبينهم؟ أين الثرى من الثريّا؟

*عدمتُك قد بان التفاوتُ في الورى *
* وفيما برى الباري فسبحان من برى *
* فهل يستوي العقيانُ والرمل والحصا *
* أما تعقلَنْ؟ أين الثريا من الثرى؟ *

وأقول: إن أهل الحديث هم الذين قدموا للإسلام ما قدموا من خدمات جليلة وجهود جميلة، متحديًا ومتمثلاً بما قيل:

---

(١) هكذا في الصواعق المرسلة، وفي مختصرها: «مبعوج»؛ غير أن الصواب «مبعوجًا» بالنصب؛ يقال: «بَعَجَ بطنه بالسكين يَبعَجُه بَعَجًا: إذا شقه، فهو مبعوج وبعيج».
تهذيب اللغة: ١/ ٣٨٩، الصحاح: ١/ ٣٠٠، القاموس: ٢٣١.

(٢) الصواعق المرسلة: ٣/ ٩٨١، ومختصر الصواعق الطبعة القديمة: ١/ ١٩٦، والطبعة الجديدة: ١/ ١٢٦، وط دار الكتب العلمية: ١٢٢.

*أقلوا عليهم لا أبا لأبيكمُ *

* مِنَ اللَّوم أو سُدُّوا المكان الذي سَدُّوا*

* فليس شعاع الشمس يخفى لناظرٍ *

*ولا من عليه الحق ينفعه الجحد *

* * *

□ المبحث الرابع □

في خروج الماتريدية على الفطرة السليمة المستقيمة

تشهد فطر بني آدم كلهم جميعًا ـ غير الشرذمة القليلة من المتكلمين ـ أن الله تعالى فوق خلقه أجمعين، وقلوبهم تتوجه إليه وترغب وقت نزول الشدائد والكرب، وعلى ذلك جميع بني آدم ذكورهم وإناثهم، وعلمائهم وعوامهم، وعربهم وعجمهم، ومسلمهم وكافرهم[1]. وليس إنكار ذلك إلا مكابرة وعنادًا وإكراهًا للعقول على قبول ما لا تقبله أبدًا وترده فَطِرُ بني آدم جميعًا.

وقد استدل كثير من سلف هذه الأمة وأئمة السنة بدليل الفطرة على «علو الله تعالى» وأقدِّم للقراء بعض النماذج من كلامهم ليعرفوا مدى مكابرة الماتريدية للمعقول والمنقول والفطرة والإجماع في آن واحد.

ونبدأ بذكر نص مهم للإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ إتمامًا للحجة على الماتريدية وإيضاحًا للمحجة السلفية:

١ ـ قال الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى (١٥٠هـ):

«من قال: لا أعرف الله أفي السماء أم في الأرض فقد كفر، قال الله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾[2].

فإن قال: أقول: بهذه الآية، ولكن لا أدري أين العرش؟

في السماء أم في الأرض؟ فقد كفر أيضًا.

---

(١) انظر في ص: ٢/٥٢٣ـ٥٢٥، ٥٢٨ـ٥٣٧.

(٢) طه: (٥).

ونذكره من أعلى لا من أسفل.

لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء.

وروي في الحديث أن رجلاً أتى النبي ﷺ بأمة سوداء فقال: وجب علي عتق رقبة مؤمنة أفيجزئ أن أعتق هذه؟

فقال لها النبي - ﷺ - «**أمؤمنة أنت؟**».

قالت: نعم. فقال: «**أين الله؟**»

فأشارت إلى السماء فقال: «**اعتقها فإنها مؤمنة**»[1].

والمعتزلة تنكر هذا الخبر»[2].

ولفظ الفقه الأبسط بتحقيق الكوثري: «من قال: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض؟

فقد كفر، وكذا من قال: «إنه على العرش ولا أدري العرش أفي السماء أو في الأرض؟

والله يدعى من أعلى لا من أسفل... وعليه ما روي في الحديث...»[3].

قلت: هاتان الروايتان متفق عليهما بين الماتريدية ولا سيما الكوثري. وهما صريحتان في إثبات الإمام أبي حنيفة لصفة «علو» الله تعالى، وأنه في السماء وأن من أنكر كون الله في السماء، بل من شك في ذلك بل من شك في

---

(١) الفقه الأبسط بشرح أبي الليث السمرقندي: ١٦-٢٠، المطبوع خطأ باسم «الفقه الأكبر» والمنسوب خطأ إلى الماتريدي.

(٢) عندي تردد في هذه الجملة، أهي من كلام الإمام أبي حنيفة، أم من كلام السمرقندي؟ لأن شرح السمرقندي مختلط بمتن الفقه الأبسط بدون علامة التميز.

(٣) ٤٩-٥٢، وإشارات المرام: ١٩٧-١٩٨.

كون العرش في السماء فقد كفر.

ونص **أبي حنيفة هذا** ذكره غير الحنفية أيضًا بهذا اللفظ وكذا بألفاظ متقاربة فقد رواه شيخ الإسلام: أبو إسماعيل الهروي: (٤٨١هـ) وذكره غيره.

وفي بعض تلك الألفاظ: «من أنكر الله في السماء فقد كفر».

وفي بعضها: «إذا أنكر أنه في السماء أم في الأرض فقد كفر».

وفي لفظ: «من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر؛ لأن الله يقول: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ**﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سماوات...،

قلتُ [أي أبو مطيع الحكم بن عبد الله البلخي (١٩٩هـ)][1]:

فإن قال: إنه على العرش استوى، ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض؟ قال [أي الإمام أبو حنيفة]: هو كافر؛ لأنه أنكر أن يكون في السماء؛ لأنه تعالى في أعلى عليين...»[2].

---

(١) ثقة عند الكوثري ودافع عنه، انظر: مقدمة للعالم والمتعلم، والفقه الأبسط والرسالة: ٦، انظر: ترجمته في الميزان: ١/ ٥٧٤ - ٥٧٥، واللسان: ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٦ فهو كذاب، ولكنه حجة على الكوثرية.

(٢) انظر إثبات صفة العلو للموفق الدين المقدسي: ١١٦ - ١١٧، والعلو/ للذهبي: ١٠١ - ١٠٢، والحموية: ٥١ - ٥٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٤٧ - ٤٩، ودرء التعارض: ٦/ ٢٦٣ - ٢٦٤، اجتماع الجيوش الإسلامية: ١٣٨ - ١٤٠، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٢٢ - ٣٢٣، روح المعاني: ٧/ ١١٥، وجلاء العينين: ٣٥٦، وغاية الأماني: ٤٤٤ - ٤٤٩، ومختصر العلو: ١٣٦ - ١٣٧.

قلت: أيها المسلم طالب الحق والإنصاف تدبر نصوص الإمام أبي حنيفة التي أجمع الماتريدية حتى الكوثرية منهم والتي ذكرها غيرهم من أئمة السنة، فتراها كلها صريحة بأن الله فوق العالم، وأنه في السماء على عرشه، وأن من أنكر ذلك أو شك فيه أوشك في أن العرش في السماء فقد كفر.

كما ترى الإمام أبا حنيفة استدل بعلو الله تعالى بحجج ثلاث:

- **الأولى**: الحجة النقلية فذكر آية من كتاب الله تعالى كما ذكر حديث الجارية.

وهذا دليل على أنه كان يستدل بخبر الواحد في باب العقيدة، وفي ذلك عبرة للماتريدية.

- **الثانية**: الحجة العقلية: وهي قوله: «لأن الأسفل ليس من الربوبية والألوهية في شيء».

وهذا يتضمن الفرق بين توحيد الربوبية وبين توحيد الألوهية أيضًا.

- **الثالثة**: الحجة الفطرية: وهي قوله: «والله يدعى من أعلى لا من أسفل».

وكلام أبي حنيفة في جميع ذلك صريح غاية الصراحة لا يحتمل التأويل بوجه ما.

ومع وضوح نص الإمام أبي حنيفة هذا وصراحته غاية الصراحة بإثبات الفوقية لله تعالى وأنه في السماء وأن من أنكر ذلك أوشك فقد كفر - ترى كثيراً من هؤلاء الماتريدية، ومنهم الكوثرية - يحرفون نص هذا الإمام الصريح إلى ضدّ ما يقصده الإمام أبو حنيفة رحمه الله، من إثباته «الفوقية» لله تعالى؛

فيقول هؤلاء المحرفون: إن وجه تكفير الإمام أبي حنيفة لمن قال ذلك - هو

إيهام كون الله تعالى في مكان؛ لأن هذا القائل: يوهم أن لله مكانًا، فكان مشركًا[1]،

ويقولون أيضًا: إن المراد من «الفوقية» الكبرياء والفوقية بالاستيلاء[2].

واستحالوا «الأينية» - أي الإشارة إلى الله تعالى بأين؟ - في حق الله تعالى فقالوا: «... فلا تتصور «الأينية» إلا في الحادث»[3].

وقالوا أيضًا في هذا الحديث: «حديث الجارية» الذي استدل به الإمام أبو حنيفة رحمه الله على فوقية الله تعالى وجواز الإشارة إليه سبحانه وتعالى، وجواز القول «بأين الله»؟ وجواز الجواب «بأنه في السماء»:

«إنه مؤول لمخالفة القواطع العقليات والنقليات...»[4].

كما حرّفوا الدليل الفطري الذي استدل به الإمام أبو حنيفة رحمه الله؛ فقالوا: المراد أن السماء قبلةُ للدعاء[5] لا أن الله في السماء.

ثم هؤلاء لم يكتفوا بتحريف قول الإمام أبي حنيفة؛ بل حرفوا هذا الحديث «حديث الجارية» أيضًا فقالوا: المراد من «العلو» وكون الله في السماء المنزلةُ والعلوُّ على العباد علوَ القهر والغلبة[6].

---

(١) انظر شرح الفقه الأبسط: لأبي الليث السمرقندي: ١٧، المطبوع خطأ باسم أبي منصور الماتريدي، والمطبوع بعنوان «الفقه الأكبر» خطأ أيضًا، وتعليقات الكوثري: على الفقه الأبسط: ٥٩.

(٢) إشارات المرام: ١٩٨.

(٣) تعليقات الكوثري على الفقه الأبسط: ١٩٩.

(٤) إشارات المرام: ١٩٩.

(٥) انظر: ص: ٢/٦٠١-٦٠٢.

(٦) إشارات المرام: ١٩٨.

ولا غرو في ذلك؛ فإنهم لما تعودوا تحريف نصوص الصفات القرآنية والحديثية ـ هان عليهم التحريفُ لنصوص الإمام أبي حنيفة؛ لأنه أسهل وأيسر.

ولشيخنا الألباني كلام مهم في كشف الستار عن تحريفهم لكلام الإمام أبي حنيفة[1].

تعصب الحنفية الماتريدية للإمام أبي حنيفة في الفقهيات ومخالفتهم له في العقائد:

والعجب كل العجب من هؤلاء الحنفية الماتريدية!.

كيف خرجوا على عقيدة الإمام أبي حنيفة؟

أ ـ مع أنهم مقلدون له في الفقهيات تقليداً أعمى ومتعصبون له تعصبًا مقيتًا، كعادة المقلدة المتعصبة في رفع أئمتهم حتى كأنهم أنبياء مرسلون[2]،

ب ـ ووصل الأمر بهم إلى أن جعلوا أحاديث رسول الله ﷺ حنفيةً.

وقد اعترف بهذه الحقيقة الشيخ العلامة المفتي محمد شفيع الديوبندي رحمه الله تعالى رحمة واسعة، فأوصى وصيةً مهمةً حريةً بأن تكتب بماء الذهب على ألواح القلوب حيث قال: «لا بأس بأن تكونوا حنفيةً في مذهبكم الفقهي، ولكن إياكم وأن تتكلفوا بجعل الحديث النبوي حنفيًا»[3].

جـ ـ بل قد جعل بعضهم عيسى عليه السلام والمهديَّ من الحنفية[4].

---

(١) انظر مختصر العلو: ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) انظر: حجة الله البالغة: ١/ ١٥٥، والإنصاف: ١٠٠، وسكت عليه أبو غدة الكوثري.

(٣) انظر: تكملة فتح الملهم للشيخ محمد تقي العثماني: ١/ ٧.

(٤) انظر: الدر المختار مع رد المحتار: ١/ ٥٦ ـ ٥٧.

د ـ ولهذا سهل على الكوثري جعل كثير من أئمة الإسلام من الحنفية[١] .

هـ ـ وحديثهم المفتعل المختلق المكذوب الموضوع المصنوع معروف، وهو «أن سائر الأنبياء يفتخرون بي وأنا أفتخر بالنعمان وهو سراج أمتي. وفي بعض طرقه: محمد بن إدريس ـ يعني الإمام الشافعي ـ أضر من إبليس»[٢] .

و ـ فتراهم يحتجون به ويدافعون عنه ومنهم الكوثري[٣] .

ز ـ ومن نماذج غلوهم ما يقول الكوثري: «إن عقل أبي حنيفة يزنُ عقول أهل طبقته»[٤] .

ح ـ وإنّ سحر أبي حنيفة: «سحر نعماني سحر به ألباب الفقهاء حتى العائب لا سحر بابلي ليسحر به عيون المغفلين»[٥] .

ط ـ ويقول: «مآثره عند الجميع تبهر الأبصار، ومفاخره تزفر بها الأسفار»[٦] .

---

(١) انظر: فقه أهل العراق: ٦٠ ـ ٦٤، وما بعدها.

(٢) انظر: المدخل إلى الإكليل/ الحاكم: ٥٦ ـ ٥٧، تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٣٥، الأباطيل/ للجورقاني: ١/ ٢٨٣، موضوعات/ ابن الجوزي: ٢/ ٤٨ ـ ٤٩، معرفة التذكرة لابن القيسراني: ٢٥٧، الميزان: ٣/ ٤٣٠، الكشف الحثيث/ لسبط ابن العجمي: ٣٧٧، واللسان: ٥/ ٧، ١٧٩، اللآلئ المصنوعة/ للسيوطي: ١/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨، تنزيه الشريعة/ للكتاني: ٢/ ٣٠٠، الخيرات الحسان: لابن حجر الهيثمي المكي: ٢٤ ـ ٢٥، الأسرار المرفوعة/ للقاري: ١٠١، الفوائد المجموعة / للشوكاني: ٤٢٠، كشف الخفاء/ للعجلوني: ١/ ٣٣، التنكيل/ للمعلمي: ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٩.

(٣) انظر: الدر المختار مع حاشية رد المحتار: ١/ ٥٢ ـ ٥٣، تأنيب الكوثري: ٤٥، وتعليقات الكوثري على تاريخ بغداد: ١٣/ ٣٣٥.

(٤) تأنيب الكوثري: ١٧٤.

(٥) المرجع نفسه: ٢٠٤.

(٦) ترحيب الكوثري: ٣٠٧.

ي ـ ومن غلوهم زعمهم أن أبا حنيفة لم يكد يخطئ وإن أخطأ ردوه، أي لا يُقَرُّ على الخطأ[1].

أقول: وهذا من صفات الأنبياء عليهم السلام.

ك ـ وأشنع من هذا قول العلامة الإمام أنور الكشميري الديوبندي (١٣٥٢هـ):

«. . . فإن شأن الإمام ـ أبي حنيفة ـ أرفع من أن تجري كلمة على لسانه لا يرضاها الله ورسوله ﷺ»[2].

قلت: هذه المنقبة أرفع من منقبة الأنبياء «عليهم السلام».

ل ـ وأبشع من هذا كله ما وقع فيه الشيخ محمود الحسن الحنفي الديوبندي الملقب بـ «شيخ الهند» وصدرُ المدرسين بجامعة ديوبند (١٣٣٩هـ) الذي زاد في القرآن من عند نفسه وتقول على الله[3].

فقد اعترف في مسألة «خيار المجلس» أن مذهب الشافعي حق ومع ذلك صرّح بوجوب تقليد الإمام أبي حنيفة فيقول:

(فالحاصل أن مسألة «الخيار» من مهمات المسائل، وخالف أبو حنيفة فيه الجمهور وكثير من المتقدمين والمتأخرين . . . ، ورجح مولانا الشاه ولي الله . . . مذهب الشافعي من جهة الأحاديث والنصوص، وكذلك قال مولانا شيخنا . . . : «الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي في هذه المسألة، ونحن

---

(١) انظر: تأنيب الكوثري: ٢٢٢، ومقالاته: ١٣٢.

(٢) فيض الباري: ٤/ ٥١٤، وأقره البنوري، وبدر علام الديوبنديّان.

(٣) تقدمت ترجمته في ص: ١/ ٣٦٧ـ٣٦٨، وانظر تحريفه في إيضاح الأدلة ٩٧.

مقلدون يجب علينا تقليدُ إمامنا أبي حنيفة» . . .)[1] .

قلت : هذا هو التقليد الباطل المذموم المقيت أمُّ الطامات الكبرى الشركية ، وبها طمّ الوادي على القرى ، وعمّ العضالُ الورى[2] .

وهو مخالف لوصايا أئمة الإسلام عامة ووصية الإمام أبي حنيفة خاصة[3] .

فانظر : أيها المسلم وتدبر في مواقفهم وانظر غلوهم في الإمام أبي حنيفة وتقليدهم الأعمى له وتعصبهم المقيت له في الفقهيات ! .

ثم انظر : خروجهم عليه في باب توحيد الأسماء والصفات ، ولله في خلقه شئون !

وهذا الدليل الفطري الذي استدل به الإمام أبو حنيفة على «فوقية» الله تعالى على خلقه ـ

قد استدل به بعد الإمام أبي حنيفة أئمة الإسلام أيضًا :

---

(١) تقرير سنن الترمذي / لشيخ الهند : ٤٠ .

ومن هذا القبيل صنيع الإمام ابن نجيم (٩٧٠هـ) الملقب عند الحنفية بأبي حنيفة الثاني ؛ حيث اعترف اعترافًا واضحًا بوجوب تقليد المذهب مع العلم بكون الحق خلافه ، فيقول في صدد مسألة عدم نقض عهد الذمي بسبّه للنبي ﷺ : «نعم نفس المؤمن تميل إلى قول المخالف في مسألة السبّ ، لكن اتباعنا للمذهب واجب» . انظر البحر الرائق : ٥/ ١١٥ .

قلت : نعوذ بالله من نبذ الحق نضالاً عن مذاهب الناس وتعصبًا لها ؛ إذ هذا من الخذلان والخسران وهذا عين الضلال والإضلال .

(٢) راجع حجة الله البالغة : ١/ ١٥٥ ، والإنصاف : ٩٩ـ١٠٠ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثري ، ومفاتيح الغيب ١٦/ ٣١ ، وتحفة الأنام : ٦٣ ، وراجع ص ١/ ٧٤ـ٨١ .

(٣) انظر : حجة الله البالغة : ١/ ١٥٧ ، والإنصاف : ١٠٤ـ١٠٥ ، وسكت عليه أبو غدة الكوثري .

وفيما يلي أسماء بعضهم مع ذكر نصوصهم:

٢ ـ الإمام يزيد بن هارون (٢٠٦هـ) فقد قيل له: مَنِ الجهميةُ؟.

فقال: «من زعم أن الله على العرش على خلاف ما يَقِرُ في قلوب العامة فهو جهمي»[١].

٣ ـ الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب إمام الكلابية وإمام الأشعري والأشعرية (بعد ٢٤٠هـ) الذي ذكرنا مكانته على لسان ابن فورك[٢].

فقد قال ابن كلاب: «وقد غرس في بنية الفطر ومعارف الآدميين، من ذلك ما لا شيء أبين منه، ولا أوكد.

لأنك لا تسأل أحدًا عنه عربيًا ولا عجميًا، ولا مؤمنًا ولا كافرًا.

فتقول: أين ربك؟.

إلا قال: في السماء إن أفصح.

أو أومأ بيده، أو أشار بطرفه ـ إن كان لا يفصح.

لا يشير إلى غير ذلك من أرض، ولا سهل، ولا جبل.

ولا رأينا أحدًا داعيًا إلا رافعًا يديه إلى السماء.

ولا وجدنا أحدًا ـ غير الجهمية ـ يُسأل عن ربه، فيقول في كل مكان.

كما يقولون ـ [الجهمية] ـ وهم يدَّعون أنهم أفضل الناس كلهم!.

---

(١) تقدم تخريجه في ص: ٢/ ٥٣٠.

(٢) انظر: ص: ٢/٥٥٨ـ٥٥٩.

فتاهت العقول، وسقطت الأخبار، واهتدى جهم ورجلان معه. . .»[1].

قلت: فليعتبر الماتريدية والأشعرية من كلام ابن كلاب هذا، فهل من مدكر؟ وهل ابن كلاب من المشبهة الوثنية؟

٤ - الإمام أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أديب أهل السنة (٢٧٦هـ) له كلام مهم: قال فيه: «وأن القلوب عند الذكر تسمو نحوه، والأيدي ترفع بالدعاء إليه. . . والأمم كلها عربيها وعجميها تقول: «إن الله تعالى في السماء».

ما تُرِكَتْ على فِطَرِها. . .»[2].

٥ - الإمام الحافظ المحدث الفقيه اللغوي الأديب أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)[3]، فله كلام طويل في تقرير هذا الدليل الفطري.

فمن كلامه: «ثم إجماع من الأولين والآخرين العالِمْين منهم والجاهلين: أن كل واحد ممن مضى وغبر إذا استغاث بالله تعالى. . .، يمد يديه وبصره إلى السماء. . .، لمعرفتهم بالله أنه فوقهم. . .، أن فرعون ونمرود مع كفرهما وعُتُوّهما يعلمان أن الله عز وجل فوق السماء. . .»[4].

٦ - إمام الأئمة ابن خزيمة (٣١١هـ) قال:

«. . . كما هو مفهوم في فطرة المسلمين علمائهم وجهالهم، أحرارهم

---

(١) درء التعارض: ٦/ ١٩٤، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٣٢٠، اجتماع الجيوش: ١٨٠، الصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨٢، عنه.

(٢) تأويل مختلف الحديث: ٢٧١-٢٧٢، والعلو/ للذهبي: ١٤٥، ومختصر العلو: ٢١٦.

(٣) راجع جلالة مكانه في العلوم إلى شهادة السبكي له في طبقاته: ٢/ ٣٠٢-٣٠٤.

(٤) الرد على الجهمية: ٢٠-٢١، وانظر: رد الدارمي على بشر المريسي: ٢٥.

ومماليكهم، ذكرانهم وإناثهم، بالغيهم وأطفالهم.

كل من دعا الله عز وجل فإنما يرفع رأسه إلى السماء ويمد يديه إلى الله...»[1].

٧ ـ الإمام أبو الحسن الأشعري إمام الأشعرية (٣٢٤هـ) الذي جعله الحنفية ـ ومنهم الكوثرية ـ حنفيًا[2].

له كلام مهم قيم إلى الغاية فمن كلامه: «ورأينا المسلمين جميعًا يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله تعالى مستوٍ على العرش...»[3].

قلت: ينبغي للأشعرية والماتريدية أن يستحيوا من هذا الإمام على أقل تقدير فهل الأشعري مشبه مجسم وثني يعبد صنمًا سماويًا؟!.

٨ ـ الإمام أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) الذي يقول فيه الكوثري: «ومنزلته في العلم أشهر من نار على علم، جمع بين الحديث والفقه والأدب ومعرفة الغريب...»[4].

وبعد هذا الثناء العاطر لا يمكن للكوثري أن يرميه بالشرك والوثنية والتجسيم والتشبيه.

لقد قال رحمه الله: «القول في أنه «تعالى مستوٍ على العرش...»؛ ثم ذكر عدة آيات وأقوال السلف ثم قال:

«فدل ما تلوناه في هذه الآيات أن الله في السماء ومستوٍ على

---

(١) كتاب التوحيد: ١/ ٢٥٤.

(٢) انظر: ما سبق في: ٢/ ٥٦١.

(٣) الإبانة: ٢/ ١٠٧، تحقيق د/ فوقية، و: ٨٦، تحقيق الأرناؤوط، طبعة دار البيان، و: ١٢٠، طبعة الجامعة الإسلامية.

(٤) مقدمة الكوثري للأسماء والصفات للبيهقي: ي.

العرش. . . » إلى أن قال: «وقد جرت عادة المسلمين خاصتهم وعامتهم أن يدعوا ربهم عند الابتهال والرغبة إليه ويرفعوا أيديهم إلى السماء وذلك لاستفاضة العلم عندهم بأن المدعو في السماء سبحانه وتعالى»[1].

قلت: لعل الإمام الخطابي لا يكون من الوثنية المجسمة المشبهة عند الكوثرية! إذًا يجب عليهم أن يذعنوا له ويسلموا لقوله.

٩ - الإمام أبو بكر القاضي محمد بن الطيب الباقلاني أحد كبار أئمة الأشعرية القدامى (٤٠٣هـ) الملقب بـ«سيف السنة» ولسان الأمة، والمتكلم على لسان أهل الحديث، حتى باعتراف الكوثري وإقراره[1].

ومما قال الكوثري في إجلال الباقلاني، وابن فورك (٤٠٦هـ) وعبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ): «ولا تجد في كلام هؤلاء مجاراةً للحشوية بكلام مُوْهِمٍ، بل هم صرحاء في التنزيه البات»[1].

قلت: الآن أقدم أمام الكوثرية نصًّا مهمًا للإمام الباقلاني في إثبات فوقية الله تعالى، واحتجاجه عليها بدليل الفطرة.

فلعل هؤلاء الماتريدية ولاسيما الكوثرية يقبلون كلامه؛ لأنه لا يوجد في كلامه مجاراةٌ للحشوية ولا كلامه مُوهِمٌ للتشبيه، بل هو صريح في التنزيه البات حتى على اعتراف الكوثري، كما سمعتم.

فلقد بوب الإمام الباقلاني لتحقيق صفتي «الاستواء» و«الفوقية» لله تعالى وأطنب في الرد على المعطلة وساق الأدلة النقلية والعقلية والفطرية.

فمما قال: «باب: هل الله في كل مكان. . . ؟

---

(١) بيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٣٦-٤٣٧، عن كتاب «شعار الدين» للخطابي.

(٢، ٣) مقدمة الكوثري لكتاب «الإنصاف» للباقلاني: ٨-٩، ١١.

قيل: معاذ الله! بل هو مستوٍ على العرش كما أخبر في كتابه...».

وقال في بيان دليل الفطرة على ذلك: «ولو كان في كل مكان... لصح أن يُرْغَبَ إليه نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا، وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله».

ثم أجاب عن شبهات المعطلة وأبطل تأويلاتهم، فأجاد وأفاد[1].

قلت: هذا كان الباقلاني، وتلك كانت منزلته عند الكوثري، وهذه كانت عقيدته كما سمعت، فليحكم الكوثرية عليه بالوثنية والشرك والتجسيم والتشبيه! فهل كان الباقلاني أيضًا من الكفرة المشركين الوثنية المجسمة المشبهة؟؟.

١٠ ـ الإمام ابن فورك أحد أئمة الأشعرية (٤٠٦هـ):

له كلام في غاية من الأهمية في إثبات «الفوقية» لله تعالى، واستدلاله عليها بدليل الفطرة، وجواز السؤال بأين الله؟ والجواب بأنه في السماء[2].

وقد تقدم آنفًا أن الكوثري شهد لابن فورك بأنه بعيد عن مجاراة الحشوية وأنه صريح في التنزيه البات فالكوثري منتحر بمدية لسانه.

١١ ـ الإمام أحمد بن إبراهيم بن شيخ الحزاميين الواسطي (٧١١هـ) له أيضًا كلام متين رصين في هذا الصدد[3].

---

(١) التمهيد: ٢٦٠ ـ ٢٦٢، وذكر شيخ الإسلام والذهبي وابن القيم والألباني نصوصًا مهمة أخرى للباقلاني عن كتابيه «الإبانة» و«الذب عن الأشعرية» انظر: بيان تلبيس الجهمية ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، الحموية: ٩٩، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٩٩، والعلو: ١٧٣، واجتماع الجيوش: ٣٠١ ـ ٣٠٣، ومختصر العلو: ٢٥٨.

(٢) انظر: نص كلامه في ص: ٢/ ٦٢٩ ـ ٦٣٠.

(٣) راجع ما سيأتي في ص ٢/ ٦٣٠ ـ ٦٣١.

١٢ ـ وقال الإمام القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين (٤٥٨هـ):

«. . . ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء وفي هذا كفاية. . . ، ولأن من نفى الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول: ليس في جهة ولا خارجًا منها».

ثم ذكر أن هذا خلاف الفطرة: «لأن العوام لا يفرقون بين قول قائل: طلبته فلم أجده في موضع ما وبين قوله طلبته فإذا هو معدوم»[١].

١٣ ـ وقال حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ):

«ومن الحجة أيضًا ـ على أنه عز وجل على العرش فوق السموات السبع: أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة ـ رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى.

وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحدٌ، ولا أنكره عليه مسلمٌ. . . »[٢].

قلت: هل يستطيع الكوثري والكوثرية أن يرموا أمثال ابن عبد البر بالوثنية، والشرك، والتشبيه، والتجسيم؟

أم ماذا يصنعون أمام هؤلاء الأئمة؟

وقد شددوا الخناق على المعطلة.

وقد قيل:

«لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع»

---

(١) درء التعارض: ٦/ ٢٠٨، وبيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩، عن كتاب «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» لأبي يعلى.

(٢) التمهيد: ٧/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

١٤ ـ ١٦ ـ محاورة بين إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ) وبين الشيخ أبي جعفر الهمذاني (٥٣١هـ)[(١)].

حكاها الإمام المحدث محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن «القيسراني» (٥٠٧هـ).

فقد قال أبو المعالي على المنبر: «كان الله ولا عرش».

فقال الهمذاني: «يا أستاذ. . . ، أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ما قال عارف قط: يا ألله ـ إلا وجد من قلبه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟».

فصرخ أبو المعالي، ووضع يده على رأسه وقال: «حيرني الهمذاني. . .» ونزل[(٢)].

---

(١) هو محمد بن أبي علي الحسن بن محمد بن عبد الله (٥٣١هـ) وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الرحال الزاهد بقية السلف والأثبات، وذكر حواره مع إمام الحرمين: انظر سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٠١ ـ ١٠٢، وراجع أيضًا العلو له: ١٨٨، ومختصر العلو للألباني: ٢٧٧، قد وصفه ابن تغري بردي بالحافظ المحدث المشهور. انظر النجوم الزاهرة: ٥/ ٢٦٠.

ومع جلالة هذا الإمام ترى التاج السبكي في طبقاته: ٥/ ١٩١ ـ تحامل عليه وعلى الذهبي كعادته.

وقد وهم الشيخ بشير عيون فذكر أنه أحمد بن محمد بن الضحاك: انظر شرح الطحاوية بتحقيقه: ٦٥٠، «الفهارس».

(٢) رواها الذهبي في العلو: ١٨٨ ـ ١٨٩، وسير أعلام النبلاء: ١٨/ ٤٧٧، وذكرها في السير: ٢٠/ ١٠٢، معلقة أيضًا وقال الألباني في مختصر العلو: ٢٧٦ ـ ٢٧٧: «إسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ».

قلت: ذكرها التاج السبكي في طبقاته: ٥/ ١٩٠ ـ ١٩١، ثم حاول توهينها ونال من الإمامين: الهمذاني والذهبي كعادته ولكن محاولته فاشلة والتعنت عليه واضح كما صرح بذلك الشيخان شعيب الأرناؤوط الحنفي، ومحمد نعيم العرقسوسي في تعليقاتهما على سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٤٧١، وانظر القصة في نقض المنطق: ٥٢، وضمن مجموع =

١٧ ـ قال الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الرازي الحنفي (٦٣١هـ)[1].

«. . . وأما المعقول ـ فمن وجوه:

أحدها: إطباق الناس كافة، وإجماع الخلق عامة من الماضين، والغابرين المؤمنين والكافرين على رفع الأيدي إلى السماء عند السؤال والدعاء. . .»[1].

١٨ ـ اعتراف القرامطة الباطنية على لسان ابن سينا الحنفي القرمطي الباطني (٤٢٨هـ).

١٩ ـ ٢٠ ـ واعتراف الأشعرية على لسان الغزالي (٥٠٥ هـ) والرازي (٦٠٦ هـ).

٢١ ـ ٢٣ ـ واعتراف الماتريدية على لسان التفتازاني (٧٩٢هـ) والقاضي كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) وأحد الكوثرية المجاهيل مؤلف «براءة الأشعريين» هؤلاء كلهم قالوا: لو جاءت الرسل وأنزلت الكتب

= الفتاوى: ٤/ ٦١، وبيان تلبيس الجهمية: ٤٤٦، واجتماع الجيوش: ٢٧٥، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٢٥ـ٣٢٦، وروح المعاني: ٧/ ١١٥، وغاية الأماني: ١/ ٤٤٥، وجلاء العينين: ٣٥٧، كلهم عن المقدسي عنهما. وانظر القصة أيضًا في منهاج السنة: ١/ ٢٦٣، الطبعة القديمة، والمنتقى للذهبي: ١١٧ـ١١٨.

تنبيه: استبعد العلامة خطيب أهل السنة وأديبهم «محب الدين الخطيب» أن يكون المراد من «أبي المعالي» في هذه القصة، هو «الجويني إمام الحرمين» انظر تعليقاته على «المنتقى للذهبي: ١١٧»، ولكن هذا الاستبعاد مستبعد من مثله!!.

(١) ترجمته في كشف الظنون: ٢/ ١٧٨٤ ـ ١٧٨٥، وإيضاح المكنون: ١/ ٥٣، ١٧٤، ٢/ ١٩٧، ٤٠٥، ومعجم المؤلفين: ٢/ ١٥٨، وفي كشف الظنون: ٢/ ١٧٨٥: «فرغ من مقامات بدر الدين» سنة (٧٠٠هـ)».

(٢) اجتماع الجيوش: ٣٠٦ـ٣٠٧، عن كتابه «فرع الصفات في تقريع نفاة الصفات».

السماوية على التصريح بأن الله لا فوق العالم ولا تحته ولا خارجه ولا داخله ولا متصل به ولا منفصل عنه . . . .

لبادر الناس إلى الإنكار وسارعوا إلى العناد .

ولقالوا : إن هذا الرب الذي تدعوننا إليه ـ هو عدم محض[1] .

قلت : كلام هؤلاء مشتمل على حق محض ، وكفر صريح بواح :

أما الحق المحض :

فهو اعتراف هؤلاء جميعًا بأن فطر بني آدم على أن الله تعالى فوق العالم لا يقبلون غير ذلك ، وأن الوصف بأنه «لا داخل العالم ولا خارج ولا فوق ولا تحت» وصف معدوم وممتنع .

وأما الكفر الصريح البواح :

فهو زعمهم أن الكتب السماوية جاءت على باطل وكذب وكفر . وأن الرسل جاؤوا بتقرير هذا الكذب استدراجًا للعوام لمصلحة دعوتهم .

وأقول : بعد هذا الاعتراف الصريح ، وبعد هذا الكفر القبيح هل تنتبه الأشعرية من غفلتهم وهفوتهم؟ ومتى تستيقظ الماتريدية من سباتهم وغفوتهم؟ .

فقد قيل :

«على حين عاتبت المشيب على الصبا * فقلت : ألما تصح والشيب وازع؟»

٢٤ ـ الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) .

---

(١) تقدمت نصوصهم في ص : ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣١١ .

له كلام طيب قيم مهم في تقرير «علو الله تعالى» والبرهنة عليه ببرهان الفطرة(١).

٢٥ - ٢٧ - أئمة السنة الثلاثة: شيخ الإسلام (٧٢٨هـ)، والذهبي مؤرخ الإسلام (٧٤٨هـ)، وابن القيم الإمام (٧٥١هـ).

لهم تحقيقات بديعة دقيقة قيمة في تقرير «علو الله تعالى» وإقامة أنواع من الحجج عليه ومنها حجة الفطرة(٢).

٢٨ - ٣١ - أربعة شهود من كبار الحنفية: الإمام ابن أبي العز (٧٩٢هـ).

ومفتي الحنفية محمود الألوسي (١٢٧٠هـ) وابنه العلامة نعمان الألوسي (١٣١٧هـ) وحفيده السيد شكري الألوسي (١٣٤٢هـ).

لهم كلام مهم في تحقيق «علو الله تعالى» وإقامة دليل الفطرة عليه(٣).

قلت: هل هؤلاء كلهم كانوا مشركين كفاراً وثنيةً مجسمةً مشبهةً؟

فليبك على حال الكوثرية من كان باكيًا، أو ليضحك منهم من كان ضاحكًا!.

---

(١) انظر: إثبات صفة العلو: ١٣١.

(٢) انظر: درء التعارض: ٦/ ١٩٤، ٢٠٨، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٦٧، وبيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٣٣ - ٤٧١ ونقض المنطق: ٥٢، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٦٠ - ٦١، والعلو/ للذهبي: ١١٧، ١٤٥، ومختصر العلو للألباني: ١٦٧، ٢١٦، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٨١ - ١٢٨٣، ١٢٩١، ١٣٠٦، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦.

(٣) انظر: شرح الطحاوية: ٣٢٥-٣٢٦، وروح المعاني: ٧/ ١١٥، وجلاء العينين: ٣٥٧، وغاية الأماني: ١/ ٤٤٥.

فهل تستطيع الكوثرية أن ترميهم بالشرك والكفر والوثنية وعبادة الصنم السماوي مع أنهم جميعًا يثبتون «العلو» لله ويصرحون بأن الله تعالى في السماء فوق خلقه؟! مستدلين على ذلك بالنقل والعقل والفطرة!

- **شبهة والجواب عنها:**

لقد سقنا ـ كما سمعتم ـ نصوص سلف هذه الأمة وأئمة السنة، واعتراف بعض كبار الماتريدية والأشعرية، بل بعض القرامطة الباطنية.

بدايةً من الإمام أبي حنيفة رحمه الله ونهاية بالآلوسيين رحمهم الله ـ بأن الناس يرفعون أيديهم إلى جهة العلو ويتوجهون إلى السماء وقت الدعاء وهذا من الحجج الدامغة على أن الله تعالى «فوق العالم».

وأن هذا من الفطرة الضرورية التي يجدونها بالضرورة في أنفسهم لا يقبلون خلاف ذلك البتة.

لكن الماتريدية وخلطاءَهم الأشعرية لما لم يجدوا حيلة لدفع هذه الفطرة الضرورية البدهية حرفوا هذا الدليل الفطري وقالوا: إن رفع الأيدي إلى السماء وقت الدعاء أمر تعبدي كما أن التوجه إلى الكعبة أمر تعبدي وأن جهة الفوقِ قبلةٌ للدعاء؛ لأن السماء منزل البركات والخيرات ومنها يتوقع الخير، لا لقصدِ «أن الله تعالى فوق العالم»[1].

---

(١) انظر: من كتب الماتريدية: كتاب التوحيد للماتريدي: ٧٥-٧٦، و: أصول الدين/ لأبي اليسر البزدوي: ٣١، تبصرة الأدلة/ لأبي المعين النسفي: ٧٦/ب، والتمهيد له: ٦/أ، والبداية/ لنور الدين الصابوني: ٤٨، وشرح المقاصد/ للتفتازاني: ٢/ ٥٠، وإشارات المرام للبياضي: ١٩٨، وشرح الفقه الأكبر/ للقاري: ١٧٢ ـ ١٧٣، وشرح الإحياء/ للزبيدي: ٢/ ١٠٤، وتعليقات الكوثري على الفقه الأبسط: ٥١، وتبديد الظلام له: ٩٢، وبراءة الأشعريين لأحد الكوثرية المجاهيل: ٨١.

وانظر من كتب الأشعرية: إحياء العلوم: ١/ ١٠٧، قواعد العقائد: ١٦٥، الاقتصاد: =

وأول من حرف هذا الدليل ـ فيما أعلم ـ أبو منصور الماتريدي.

ولعل الأشعرية تابعوه في هذا التحريف.

بل الماتريدية لم يكتفوا بتحريف هذا الدليل فقط.

بل قالوا: إن الدليل متمسك غلاة الروافض واليهود والكرامية، وجميع المجسمة[1].

فقد جعلوا الإمام أبا حنيفة ومعه سلف هذه الأمة وأئمة السنة وكل من استدل بهذا الدليل الفطري، على «فوقية الله تعالى» كما تقدم نصوصهم ـ

من غلاة الروافض واليهود والكرامية والمجسمة.

وهذا والله إلحاد وإفساد!

فيشتمون السلف عامةً، وإمامهم الأعظم أبا حنيفة خاصةً وهم لا يشعرون.

❑ **الجواب عن هذه الشبهة:**

إنه قد تبين لأهل الإنصاف طالبي الحق من نصوص سقناها آنفًا لكبار أئمة هذه الأمة بل أساطين الكلام، وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة ـ الإمام الأعظم للماتريدية ـ أن رفع الناس أيديهم إلى جهة العلو وتوجههم إلى السماء وقت الدعاء لدفع الكربات أمر فطري ضروري يجدونه في قلوبهم بالضرورة بدون اختيارهم وبدون تكليفهم تكليفًا شرعيًا، وذلك لأن الله تعالى فوق العالم.

لا لأن الله تعالى كلفهم بالتعبد بذلك كما كلفهم بالتوجه إلى الكعبة ـ

وهذا أمر لا يشك فيه المجانين فضلاً عن عقلاء المجانين.

= ٣١، وكلها للغزالي، وأساس التقديس: ٧٦، والمطالب العالية: ٢/ ٧٢، كلاهما للرازي، والمسامرة/ لابن أبي شريف: ٣١.

(١) شرح الفقه الأكبر/ للقاري: ١٧٣، عن الصغناقي «السغناقي» وأقره.

قال أربعة من الشهود العدول من كبار الحنفية: الإمام ابن أبي العز (٧٩٢هـ) ومفتي الحنفية محمود الآلوسي (١٢٧٠هـ) وابنه العلامة نعمان الآلوسي (١٣١٧هـ) وحفيده السيد شكري الآلوسي (١٣٤٢هـ)، في الرد على من حرّف دليل الفطرة على «علو» الله تعالى:

وأجيب على هذا الاعتراض من وجوه:

● **أحدها**: أن قولكم: «إن السماء قبلة للدعاء».

لم يقله أحد من سلف الأمة، ولا أنزل به من سلطان.

وهذا من الأمور الشرعية فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

● **الثاني**: أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة؛ فإنه يستحب للداعي أن يستقبل القبلة...، فمن قال: «إن للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة» أو «إن له قبلتين إحداهما الكعبة، والأخرى السماء» ـ.

فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعة المسلمين.

● **الثالث**: أن القبلة هي ما يستقبله العابد بوجهه..

فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه ـ

فهذا لا يسمى قبلة لا حقيقةً ولا مجازًا؛

فلو كانت السماء قبلة الدعاء ـ

لكان المشروع أن يوجه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يشرع...

● **الرابع**: أن التوجه بالقلب واللجوء، والطلب الذي يجده الإنسان من

نفسه أمر فطري يفعله المسلم والكافر، والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله.

● **الخامس**: أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة.

● **السادس**: أن أمر التوجه في الدعاء إلى جهة العلو مركوز في الفطرة، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله ليس هناك، بخلاف الداعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجوه الرحمة أن تنزل من عنده.

● **السابع**: أن نقول: أما النقص بوضع الجبهة.

فما أفسده من نقص، فإن واضع الجبهة إنما يقصد الخضوع لمن فوقه بالذل، لا أن يميل إليه إذ هو تحته.

هذا لا يخطر في قلب ساجد[1].

قلت: في هذا القدر كفاية لقلع نسج العناكب ومن أراد التفصيل فليراجع إلى تحقيقات شيخ الإسلام «رحمه الله رحمة واسعة»[2].

فهو في هذا الباب نسيج وحده ووحيد دهره وفريد عصره، لا لجواده كبوة ولا لصارمه نبوة، إذ هو كما قيل:

*** لساني صارم لا عيب فيه * ويجري لا تكدره الدلاء ***

---

(١) شرح الطحاوية: ٣٢٧-٣٢٨، وروح المعاني: ٧/ ١١٥-١١٧، جلاء العينين: ٣٥٧-٣٥٨، غاية الأماني: ١/ ٤٤٥-٤٤٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: بيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٣١-٥٠٢، وهذه التحقيقات التي جاد بها قريحة شيخ الإسلام حرية بأن تطبع محققة في صورة رسالة مستقلة، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

الحــاصل: أن الله تعالى فوق هذا العالم وأن فطر بني آدم تشهد بذلك مع موافقتها المعقول الصريح والمنقول الصحيح وإجماع بني آدم كلهم ما خلا شرذمة قليلة من المتكلمين كالماتريدية، وأشقاؤهم الأشعرية.

وأن الناس يقصدون برفع الأيدي إلى جهة السماء أن الله فوق العالم وهذا أمر يجدونه بالاضطرار من أنفسهم وقلوبهم فطرت على ذلك. ولا يقصدون بذلك أن السماء قبلة للدعاء فقط.

فبطل زعم الماتريدية: أن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت... والحمد لله رب العالمين.

* **تنبيه**: هذه النصوص السلفية العنبرية الفوّاحة وهذه البراهين الوحيية النقلية العقلية الصرّاحة كافية شافية نافعة قانعة لطالبي الحق المخلصين؛

وأما المغرضون المرضون فتزيدهم ضلالاً وإضلالاً.

*** وما على العنبر الفوّاح من حرج * إن مات من شمّه الزبّال والجعل***

*** أو هل على الأسد الكرّار من ضررٍ * أن ينهق العير مربوطًا أو البغل***

﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً﴾



□ المبحث الخامس □

في تحقيق صحة السؤال بأين الله
وصحة الجواب بأنه في السماء

لقد أقمنا - بتوفيق الله تعالى في المباحث السابقة - حججًا باهرة وبراهين قاهرةً على أن الله تعالى في السماء. ونعني بذلك: أنه في العلو فوق العالم كله، ويشهد لذلك صحيح المنقول، وصريح المعقول وفطر جميع بني آدم وإجماعهم على اختلاف أديانهم وألوانهم، وألسنتهم وبلدانهم[1].

ومع ذلك ترى هؤلاء الماتريدية وزملاءهم الأشعرية كشيوخهم الجهمية الأولى يكابرون العقل والنقل ويعارضون الإجماع والفطرة في آن واحد.

فلا يجوزون السؤال عن الله تعالى بأين؟ كما لا يجوزون الجواب بأنه في السماء؛ لأنهم لما عطلوا صفة «العلو» لله تعالى وحرفوا نصوصها، وقالوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق ولا تحت إلى آخر هذيانهم - لم يجوزوا - بطبيعة الحال - هذا السؤال ولا هذا الجواب.

ولهذا قال رئيس قضاتهم كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) في عدم جواز هذا السؤال وذلك الجواب: «... لمنع البراهين اليقينية عن حقيقة الأينية...»[2].

---

(١) تقدم الدليل النقلي في ص: ٢/ ٥١٤-٥٢١، والإجماعي في ص: ٢/ ٥٢٣-٥٣٧، والعقلي في ص: ٢/ ٥٣٩-٥٨١، والفطري في ص: ٢/ ٥٨٢-٦٠٤.

(٢) إشارات المرام: ١٩٩.

وقال مجددهم رافع لواء الجهمية والقبورية في آن واحد ذلك الكوثري الجركسي (١٣٧١هـ): «. . . فلا تتصور الأينية إلا في الحادث. . .»[١].

ويقول: القول «بأين» مخالف للبراهين القائمة[٢].

وإن «أين» سؤال عن المكانة[٣].

فتابعوا القرامطة الباطنية[٤].

والجواب عن هذا الهذيان من وجوه:

○ **الوجه الأول:**

أنه تقرر ـ فيما سبق ـ بالمنقول الصحيح، والمعقول الصريح، وإجماع بني آدم كلهم جميعًا ـ وفطرتهم «خلا هذه الشرذمة القليلة الجهمية»: أن الله تعالى في السماء. ونعني بذلك أنه فوق العالم.

فجاز السؤال بأين الله؟ وتَعَيّنَ الجوابُ بأنه في السماء.

○ **الوجه الثاني:**

أن رسول هذه الأمة خاتم الأنبياء والمرسلين قد تكلم بهذا السؤال فقال للجارية: «**أين الله؟**» فقالت: «في السماء».

وقد أقر النبي ﷺ جوابها واستحسنه منها وقال لسيدها: «**اعتقها فإنها مؤمنة**».

فعن معاوية بن الحكم السلمي في حديث طويل: (. . .، وكانت لي

---

(١) تعليقاته على الفقه الأبسط: ٤٩.

(٢) انظر ص: ٢/ ٦٠٩.

(٣) تعليقاته على الأسماء والصفات: ٤٠٧.

(٤) انظر ص: ٢/ ٣٠٧.

جارية ترعى غنمًا لي، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكني صككتها صكة، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك عليّ.

قلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟

قال: «**ائتني بها**».

فأتيته بها.

فقال لها: «**أين الله**»؟

قالت: «في السماء».

قال: «**من أنا**»؟

قالت: «أنت رسول الله».

قال: «**اعتقها فإنها مؤمنة...**»[1].

---

(١) رواه مسلم: ١/ ٣٨١-٣٨٢، ومالك: ٢/ ٧٧٦-٧٧٨، وأبو داود: ١/ ٥٧٠-٥٧٢، ٣/ ٥٨٧-٥٨٨، والنسائي: ٣/ ١٤-١٨، والشافعي في الرسالة/ ٧٥-٧٦، والأم: ٥/ ٢٨١، ورواه أبو داود الطيالسي: ١٥٠، وابن أبي شيبة في كتاب الإيمان: ٢٧-٢٨، وأحمد: ٥/ ٤٤٧-٤٤٩، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية: ٢١، والرد على بشر المريسي: ٩٥، وابن أبي عاصم في السنة: ١/ ٢١٥، وعبد الله في السنة: ١/ ٣٠٦، وابن الجارود في المنتقى: ٨٢-٨٣، وابن خزيمة في التوحيد: ١/ ٢٧٨-٢٨٢، وأبو عوانة: ٢/ ١٤١-١٤٣، وابن حبان انظر: «الإحسان لابن بلبان»: ٤/ ٩-١٠، والطبراني: في المعجم الكبير: ١٩/ ٣٩٨-٣٩٩، وابن منده في الإيمان: ١/ ٢٣٠-٢٣١. ورواه الإمام أبو حنيفة كما سيأتي في ص: ٢/ ٥٧٨، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٣٩١-٣٩٢، والبيهقي في السنن الكبرى: ٧/ ٣٨٧، ١٠/ ٥٧، والأسماء والصفات ٤٢١-٤٢٢، وابن عبد البر في التمهيد: ٧/ ١٣٤-١٣٥، والبغوي في شرح السنة: ٣/ ٢٣٧-٢٣٩، ٩/ ٢٤٦-٢٤٧، وموفق الدين بن قدامة المقدسي في إثبات صفة العلو: ٤٦.

❑ **قلع نسج الكوثري حول حديث الجارية:**

لقد طعن الكوثري في هذا الحديث الصحيح عدواً وبغيًا، وحاصله ما يلي:

١ ـ أن هذا الحديث مضطرب.

٢ ـ أن كلمة «أين الله» ليست من كلام النبي ﷺ بل هي من سبك الراوي.

٣ ـ أن قصة هذه الجارية لعلها زيدت في صحيح مسلم.

٤ ـ أن فيه يحيى بن أبي كثير، وهو مدلس، وقد عنعن.

٥ ـ أن الجارية كانت خرساء صماء، يعني أنها كانت مضطرة للإشارة.

٦ ـ أن هذا الحديث لا يصلح في باب الاعتقاد، يعني أنه خبر الواحد.

٧ ـ أنه مخالف للبراهين القائمة في تنزيه الله تعالى عن المكان.

٨ ـ أن معاوية بن الحكم الصحابي راوي هذا الحديث لم يكن فقيهًا بل كان

= وقد صححه البيهقي، والبغوي، وابن قدامة المقدسي، راجع:
مظان تخريج هذا الحديث والإمام التوربشتي الحنفي في الميسر شرح المصابيح كما في التعليق الصبيح لمحمد إدريس الكاندهلوي الديوبندي: ٤/ ٧٢، والذهبي وصرح بأنه من الأحاديث المتواترة، انظر: العلو: ١٦ ـ ١٧، ٢٦، ومختصر العلو: ٨١ـ٨٣، والتقي السبكي وقال: «متفق على صحته» نقله عنه كمال الدين البياضي الحنفي في إشارات المرام: ١٩٩، وأقره، والحافظ في الفتح: ١٣/ ٢٥٩، قلت: كفاه صحة إخراج مسلم إياه في صحيحه، وهو من الأحاديث المتلقاة بالقبول التي تفيد العلم اليقيني النظري كما تقدم تفصيله في ص: ٢/ ٩٠ ـ ١٤٢، وليس هذا الحديث من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، فأجمعت الأمة جمعاء على صحته وقبوله ولم يطعن فيه إلا المعتزلة كما قال أبو حنيفة أو أبو الليث السمرقندي انظر: الفقه الأبسط بشرح أبي الليث السمرقندي: ٢٠، وراجع كلام التوربشتي إمام الحنفية في وقته انظر تعليق الصبيح: ٤/ ٧٢، حتى إذا جاء دور الكوثري فأحيا سنة المعتزلة فطعن فيه« والطير على أشكالها تقع» «تشابهت قلوبهم» (أتواصو به بل هم قوم طاغون)؟ وسيأتي الرد على نسج الكوثري قريبًا إن شاء الله تعالى.

أعرابيًا يتكلم في الصلاة، فإذا وقعت الرواية من غير فقيه فهناك الطامة الكبرى.

٩ ـ أن هذا الحديث حديث القوم يعني هذا الحديث حديث الوثنية المجسمة المشبهة[١].

قلت: هذه كانت نماذج من نسج العنكبوت * وسيعلم المسلمون أنه ليس لها آية ثبوت *

فنقول وبالله التوفيق: لنا عن شبهاته أجوبة نذكر بعضها فيما يلي:

١ ـ أن هذا الحديث مما تلقته الأمة بالقبول ورواه مالك في «الموطأ» ومسلم في «صحيحه» وليس من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، ومثله يفيد العلم اليقيني النظري؛ فإنه بمثابة المستفيض المشهور، بل المتواتر حتى باعتراف الحنفية الماتريدية كما تقدم تحقيق ذلك[٢].

٢ ـ أن هذا الحديث لم يطعن في صحته أحد من هذه الأمة من أهل السنة بل صححوه بل صححه كبار الماتريدية والأشعرية كما تقدم في تخريجه، فتلقته الأمة بالقبول.

وأول من طعن فيه هم المعتزلة وبعض المتكلمين الوارثين عن المعتزلة، حتى باعتراف الحنفية الماتريدية[٣].

٣ ـ أن هذا الحديث موافق لصريح نصوص كتاب الله تعالى وصحيح

---

(١) انظر: تعليقات الكوثري على الأسماء والصفات: ٤٢١-٤٢٣، ومقالاته: ٣٤٩، ومقدمته للأسماء والصفات: ط/ وتبديد الظلام: ٩٤، ٩٦.

(٢) انظر ص: ٢/ ١١٥-١٣٤.

(٣) انظر: شرح الفقه الأبسط لأبي الليث السمرقندي: ٢٠، والتعليق الصبيح: ٤/ ٧٢.

أحاديث «رسول الله ﷺ» الدالة على أن الله تعالى في السماء، حتى باعتراف كبار الحنفية الماتريدية[1]، فليس هو مجرد خبر الواحد.

٤ ـ **أن هذا الحديث** قد رواه الإمام أبو حنيفة «رحمه الله تعالى»[2].

ومن قواعد الكوثري نفسه: أنه لا يستساغ تضعيف أحاديث رواها أبو حنيفة[3].

فكيف يستسيغ الكوثري ذلك لنفسه؟ وليس هذا إلا تناقضًا واضحًا واضطرابًا فاضحًا وليس هذا إلا تلاعبًا بالقواعد يورث المفاسد.

وأيضًا لا تنس مقالةً لمحدث الحنفية محمد الحسن السنبلي الحنفي الجلد المتعصب الصلب (١٣٠٥هـ) ـ حتى باعترافهم[4].

---

(١) انظر: كلام الإمام التوربشتي الحنفي في الميسر شرح المصابيح على ما نقله الشيخ محمد إدريس الكاندهلوي الحنفي الماتريدي الديوبندي في التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح ٤/ ٧٢، ولفظه: «ثم إن المتنفر عن هذا الحديث المجد في الهرب عنه لو أمعن النظر فيه وفيما يتلى عليه من الآيات والذكر الحكيم، ويروى له من السنن بالنقل القويم ـ لم يعدم له نظائر في القبيلين ـ [يعني الكتاب والسنة] ـ قال الله تعالى: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ ...﴾ الملك/ ١٦، ولا شك أنه يريد به نفسه...» إلى آخر كلامه الطيب القيم غير أننا لا نوافقه بتأويله في آخر كلامه لجملة أن أمره ونهيه جاء من السماء، فإن هذا من التأويل الباطل كما تقدم في فصل التأويل.

(٢) انظر: مسند أبي حنيفة/ لأبي محمد الحارثي الحنفي (٣٤٠هـ) باختصار صدر الدين موسى الحصكفي الحنفي (٦٥٠هـ) مع شرح الملا علي القاري: ١٥٧ ـ ١٥٨، ومسند أبي حنيفة/ لصدر الدين موسى الحصكفي (٦٥٠هـ) ترتيب العلامة المحدث محمد عابد السندي الحنفي (١٢٥٧هـ): ١١، ومع شرحه «تنسيق النظام» لمحمد الحسن السنبلي الحنفي: ٧، وجامع المسانيد لأبي حنيفة، لأبي المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي (٦٦٥هـ): ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) انظر: تأنيب الكوثري: ٢٢٥ مع أن هذه القاعدة زائفة فاسدة.

(٤) نزهة الخواطر: ٨/ ٤١٩.

والذي يجلّه الكوثرية وذكروه في كبار أئمة الحنفية[1] .

فقد قال : «أحاديث مسند إمامنا صحاح، وأصح من أحاديث الأربعة»[2] .

٥ ـ أن من قواعد الكوثري والكوثرية قاعدة أخرى وهي : أن استدلال المجتهد بحديثٍ تصحيحٌ له[3] .

وقد تقدم مراراً أن أبا حنيفة رحمه الله قد استدل بحديث الجارية على «علو الله تعالى»[4] .

هكذا يفضح الله أهل الغرض والمرض بالتناقض الواضح الفاضح .

٦ ـ أن من قواعد الحنفية أن الحديث يُحْكَمُ له بالصحة إذا تلقاه الناس بالقبول وإن لم يكن له إسناد صحيح[5] .

فكيف بمثل هذا الحديث؟

٧ ـ أن نقول : أما دعوى الكوثري أنه مضطرب فإفك مبين.

غير أن هذا الحديث طويل مشتمل على عدة أبواب من الفقه فبعض المحدثين ذكره بطوله وبعضهم بتقطيعه حسب ما يوافق ترجمة الباب[6] .

---

(١) انظر : فقه أهل العراق : ٧٧ .

(٢) مقدمة تنسيق النظام شرح مسند الإمام : ٧ .

(٣) انظر : مقالات الكوثري : ٧٠، والتعليقات المهمة : ٧٢، وتعليقات أبي غدة الكوثري على قواعد في علوم الحديث : ٥٧ للتهانوي الحنفي .

(٤) انظر : ص : ٢/ ٩٧، ٢/ ٥٨٢ـ٥٨٤ .

(٥) قواعد في علوم الحديث بتحقيق أبي غدة الكوثري : ٦٠ ـ ٦٢، والأجوبة الفاضلة، للكنوي : ٥١ ـ ٥٢، وتتمة أبي غدة الملحقة بالأجوبة الفاضلة : ٢٢٨ـ٢٣٨ .

(٦) انظر : الاستيعاب/ لابن عبد البر : ٣/ ١٤١٤ـ١٤١٥، وأقره الحافظ في الإصابة : ٦/ ١٤٩ .

مع أنه لابد من تحقيق الاضطراب كون الطرق متساويةً.

أما إذا ترجح بعض الطرق على بعضها فلا يتحقق الاضطراب أبدًا حتى باعترافهم[1].

مع أنه لا تنس قاعدةً أخرى: «أن الضعيف لا يعل به الصحيح» حتى باعترافهم أيضًا[*].

٨ ـ أن نقول: أما قوله: إن كلمة «أين الله» ليست من كلام النبي ﷺ - فهذا قول أبعد غورًا في الضلال والإضلال.

فقد ثبت أن هذا الحديث رواه أئمة ثقات ومنهم إمامهم الأعظم «أبو حنيفة رحمه الله» وتلقته الأمة بالقبول، فما ذا قيمة وسوسة هذا الوسواس الذي يوسوس إلى الناس؟

ومن المعلوم المتقرر أنه لا يجوز تخطئة الرواة بغير حجة بعد ما ثبت الحديث؛ لأن هذا فتح الباب لرفع الأمان عن السنة النبوية ولا تخفى عواقبه الوخيمة[2].

والجهمية يريدون هذا، وأنى لهم ذلك؟ بحمد الله تعالى.

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٨٤، الإرشاد/ للنواوي: ١/ ٢٤٩، الخلاصة/ للطيبي: ٧٣، الباعث الحثيث: ٧٢، التقييد والإيضاح: ١٠٤، التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٤٠، رسالة في أصول الحديث/ للجرجاني الحنفي: ٩١ ـ ٩٢، النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٣٧٢، نزهة النظر: ٤٧، المختصر في علم الأثر/ للكافيجي الحنفي: ١٤٠، فتح المغيث: ١/ ٢٣٧، تدريب الراوي ١/ ٢٦٢.

(٢) راجع: الكواكب الدراري/ للكرماني: ٢٥/ ١٢٨، وفتح الباري: ١٣/ ٣٩٩، ٤٠١.

(*) راجع السنن الكبرى للبيهقي: ١٠/ ١٦٨، ونصب الراية للزيلعي الحنفي عن الدارقطني: ٤/ ٩٧، فتح الباري: ٤/ ٣٦٥.

٩ ـ أن نقول: أما قوله: «إن قصة الجارية زيدت في صحيح مسلم» ـ

فكلمة ماكرة يستحي منها من يستحي؛ وأما من فاته الحياء فليصنع ما يشاء من مين وشين! فهل نسي الكوثري مساعي هؤلاء الجهابذة النحارير الذين وقفوا بمرصاد للكذابين الوضاعين اللاعبين بالسنن؟

فكيف يمكن مع ذلك أن يزاد حديثٌ في صحيح مسلم؟ والمحدثون ساكتون صامتون!.

ولا يخفى اعتناء هذه الأمة بهذا الكتاب.

مع أن هذا الحديث قد رواه أئمة ثقات كمالك، والطيالسي، وأحمد وغيرهم، بما فيه قصة الجارية.

على أن الإمام مسلمًا قد رواه من طريق ابن أبي شيبة، وابن أبي شيبة قد رواه بطوله بما فيه قصة الجارية، كما تقدم ذلك في تخريج هذا الحديث.

ولا ينبغي لأمثال الكوثري أن يَنْسَوْا ما حدث في التاريخ مِنْ حادثٍ أثار ضجة في العالم، وهو أن عبد العزيز بن الحارث بن أسد (٣٧١هـ) قد وضع حديثين في مسند الإمام أحمد، فلم يلبث إلا هتك الله ستره وأخزاه على رءوس الأشهاد، وكتبوا عليه محضراً[١].

فكيف بمن يتلاعب بصحيح مسلم ويزيد فيه حديثًا ليس منه؟؟.

وأما تشبث الكوثري بقول الإمام البيهقي: «أخرجه مسلم... دون قصة الجارية»[٢] ـ

فباطل، قطعًا؛

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ١٠/ ٤٦٢، الميزان؟ ٢/ ٦٢٤، اللسان: ٤/ ٢٦.

(٢) انظر: السنن الكبرى: ١٠/ ٥٧، والأسماء والصفات: ٤٢٢.

لأن الإمام مسلمًا قد روى هذا الحديث في كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، بدون قصة الجارية على عادة المحدثين في تقطيع الحديث(١).

أما في كتاب المساجد، فقد رواه بطوله مع قصة الجارية.

فلعل الإمام البيهقي وقع نظره على رواية رواها مسلم في كتاب «السلام».

فقال ما قال؛ فلا يكون مثلُ هذا النفي حجةً.

ومثل هذا وقع فيه كثير من الناس؛ حيث نفوا عن صحيح البخاري أحاديث هي موجودةٌ فيه؛ لأجل أنهم لم يجدوها في مظانها(٢).

فلا يكون نفيهم حجة إلا للمغرضين الممرضين أهل الأغراض والأمراض.

١٠ ـ أن نقول: أما قوله: إن يحيى بن أبي كثير مدلس وقد عنعن عن هلال.

فالجواب من وجوه:

● **الأول**: أن هذا الحديث رواه مالك، والشافعي، وعثمان الدارمي، وابن خزيمة، والبيهقي وغيرهم، وليس فيه يحيى بن أبي كثير.

● **الثاني**: أن يحيى بن أبي كثير قد صرح بالتحديث في روايته عن هلال عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان والطبراني.

كما صرح هلال بالتحديث عن عطاء، وصرح عطاء بالتحديث عن معاوية بن الحكم أيضًا عنده فصار الحديث مسلسلاً بالتحديث على رغم أنوف

(١) انظر: صحيح مسلم: ٤/ ١٧٤٩.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم/ للنووي: ١/ ١٥.

الكوثري، والكوثرية.

● **الثالث**: أن يحيى بن أبي كثير من الطبقة الثانية من المدلسين وهم ممن احتمل الأئمة تدليسهم لوجوه معروفة عند أهل هذا الشأن[١].

● **الرابع**: أن يحيى بن أبي كثير لا يحدث إلا عن ثقة كما صرح به أبو حاتم إمامُ هذا الشأن[٢].

● **الخامس**: أن تدليس الصحيحين محمول على السماع حتى باعترافهم[٣].

وبهذه الوجوه الخمسة انهار بنيان الكوثري الذي بناه على شفا جرف هار. والعجب أنهم إذا شُدَّ عليهم الخناقُ قالوا: التدليس لا يضر عندنا![*].

---

(١) انظر: طبقات المدلسين: ٢٣، ٧٦، لكن الحافظ قد أورده في الثالثة أيضًا، انظر: النكت: ٢/ ٦٤٣، قلت: هذا وهم بلا مرية.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٦٩، الخلاصة/ للخزرجي: ٣/ ١٥٩، وانظر: علومقام هذا الراوي في التعديل والتجريح للباجي: ٣/ ١٢٢٥-١٢٢٧، وانظر: مكانة الباجي: في الحديث والفقه والنظر والتاريخ عند الكوثري في التأنيب: ٣، فقد بالغ الكوثري في الثناء عليه وغالى.

(٣) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح: ٦٦، شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ٢٣، ٣٣، الإرشاد: ١/ ٢١١، التقريب مع التدريب: ١/ ٢٣٠، التقييد والإيضاح: ٤٤٢، التبصرة: ١/ ١٨٦، كلاهما/ للعراقي، الجوهر النقي/ لابن التركماني الحنفي: ٣/ ٣٢٧، النكت/ للحافظ: ٢/ ٦٣٤، فتح المغيث: ١/ ١٧٦، التبيين لأسماء المدلسين/ لـ «سبط ابن العجمي»: ٤٥، ألفية السيوطي: ٦، إرشاد الساري: للقسطلاني: ١/ ١٠، مقدمة فتح الملهم/ لشبير أحمد الحنفي الديوبندي الماتريدي: ١/ ٣٩، وهو الذي يقول فيه الكوثري: أعلم علماء الهند وفخر الحنفية، كما يرجح الكوثري شرحه على جميع شروح مسلم: انظر: مقالات الكوثري: ٨٢-٨٤ وتأنيبه: ٢٢٣.

(*) إعلاء السنن ٢/ ٢١٥.

١١ ـ أن نقول: أما قوله: «إن تلك الجارية كانت خرساء صماء» ـ فمثله لا يقوله إلا الأفاكون الكذابون.

كيف لا وهي نطقت كأبلغ ناطق وأفصحه وسمعت كلام رسول الله ﷺ فقالت: «في السماء» وقالت: «رسول الله» تعني: أنت رسول الله.

بل لا يدل شيء من تلك الروايات الصحيحة أنها أعجمية.

بل هي كانت صحابية أفصح وأعقل وأعرف بربها من هؤلاء المتكلمين المتهوكين المضطربين الحيارى صرح بذلك الإمام الجويني والد إمام الحرمين[١].

ولنعم ما قال: الإمام التوربشتي[٢] أحد أئمة الحنفية الكبار (بعد ٦٦٦هـ) ـ في الرد على هؤلاء الطاعنين في هذا الحديث الصحيح ـ

«... حتى انتهى بفريق منهم إلى النكير والطعن على العمياء في الحديث، ولم يعد إليهم من ذلك إلا إفك صريح، فإن الحديث صحيح.

وأفضى بآخرين منهم إلى ادعاء ما لم يعرف له في الحديث أصل. وذلك زعمهم، «أن الجارية كانت خرساء». فأشارت إلى السماء.

وكلا القولين مردود؛ لأنهم قابلوا الصدق بالكذب، وعارضوا اليقين بالشك. والسبيل فيما صح عن رسول الله ﷺ أن يتلقى بالقبول...»[٣].

١٢ ـ ١٣ ـ أن نقول: أما قوله إن حديث الجارية لا يصلح في باب

---

(١) انظر: ص: ٢/ ٦٣١.

(٢) تقدمت ترجمته في ص: ١/ ٣١٥ـ٣١٦.

(٣) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح/ للكاندهلوي الحنفي الديوبندي: ٤/ ٧٢، وعن المسير شرح المصابيح/ للتوربشتي. وأقره.

الاعتقاد وإنه مخالف للبراهين العقلية القائمة على تنزيه الله تعالى عن المكان -

فهو قول أهل البدع من الجهمية، قديمًا وحديثًا والكوثري رافع لوائهم كما هو رافع لواء القبورية في آن واحد.

وقد فصلنا القول في إبطال ذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني[1].

وكفى لهذا الحديث صحة وكفى للكوثري تقريعًا وتنكيلاً وتبكيتًا أن الإمام أبا حنيفة «رحمه الله» قد استدل به على «علو الله تعالى» على رغم أنوف الكوثري والكوثرية وأنه ليس خبر الواحد فقط ولامجرداً عن قرائن الصحة، بل هو موافق للقرآن والفطرة والعقل والإجماع ومتلقى بالقبول فهل يمكن لأحد بعد هذه القرائن أن يرده بحجة أنه خبر الواحد؟

١٤ - أن نقول: أما هذيان الكوثري: أن هذا الصحابي: «معاوية بن الحكم» لم يكن فقيهًا، وكان يتكلم في الصلاة، فإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه فهناك الطامة الكبرى - فطامة كبرى ورزية عظمى وطعن شديد واستخفاف بهذا الصحابي عدوانًا وبهتانًا، لوجوه:

- **الأول**: أنه كان أفقه من هذا الكوثري حيث كان مؤمنًا بعلو ربه وأنه في السماء ووعى لنا حديثًا هو جذع في أعين الجهمية عبر القرون.

- **الثاني**: أنه تكلم في الصلاة مرة واحدة، ثم لما عرف الحق عض به.

أما أنه كان يتكلم في الصلاة - فهو فرية من الكوثري بلا مرية، والله حسيبه في طعنه في هذا الصحابي الجليل.

---

(١) انظر: ٢/ ٨٩-١٤٢.

● **الثالث**: أن زعم الكوثري أن هذا الصحابي روى الحديث بالمعنى - فرية أخرى على فرية، وكفى بها إثمًا مبينًا.

● **الرابع**: أن الكوثري تعود بالطعن في الصحابة لتحقيق هواه فقد رمى أنس بن مالك بالخرف والهرم ورد حديثه الصحيح[1].

● **الخامس**: أن الطعن في الصحابة دليل على فساد سيرة الطاعن وكونه مبتدعًا ضالاً.

قال الإمام أبو المظفر السمعاني: (٤٨٩هـ) جدّ صاحب الأنساب (٥٦٢هـ):

«التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله، وهو بدعة وضلالة»[2].

● **السادس**: أن قاعدة «الفقيه» و«غير الفقيه» باطلة من أصلها، وهي من أصول الحنفية الباطلة قديمًا وحديثًا، حيث ردوا بها كثيراً من الأحاديث الصحيحة المحكمة الصريحة[3].

---

(١) انظر: تأنيب الكوثري: ١١٧، وترحيبه: ٣٣٢، وانظر: بدع التفاسير/ للغماري: ٨٠.

(٢) فتح الباري: ٤/ ٣٦٥، عن «كتاب الاصطلام» للسمعاني.

(٣) انظر: أصول الشاشي: ٢٧٥-٢٧٦، وأصول السرخسي: ١/ ٣٣٨-٣٤١، وأصول البزدوي مع شرحها كشف الأسرار/ لعلاء الدين البخاري: ٢/ ٣٧٨-٣٨٠، والمنتخب/ للحسامي: ٧٥، وشرحه للمولوي: ٣٠٥، والمغني/ للخبازي: ٢٠٨، ومنار الأنوار مع شرحيه كشف الأسرار، ونور الأنوار المتن والشرح الأول/ لحافظ الدين النسفي، والشرح الثاني/ لملاجيون الهندي: ٢/ ٢٢، وشرح المنار المسمى «بفتح الغفار» لابن نجيم المصري الملقب بـ«أبي حنيفة الثاني»: ٢/ ٨٠، والتنقيح مع التوضيح/ لصدر الشريعة مع التلويح/ للتفتازاني: ٢/ ٥.

وقد نسفها العلماء نسفًا حتى بعض الحنفية أيضًا، فصارت كأن لم تغن بالأمس[1].

● **السابع**: أنه لو سلمنا هذه القاعدة الكاسدة الفاسدة الباطلة العاطلة - فالجواب أنها في الأمور التي تتعلق بالاجتهاد والدراية، أما الأمور التي تتعلق بالحس كالسمع والبصر ونحوها، فلا فرق في ذلك بين الفقيه وغير الفقيه بل العبرة بقوة الحافظة وسلامة الحواس.

فقد قال الرازي - وهو من أئمة الكوثري: «وأي مدخل للفقه في الحس»[2].

فهذا الصحابي سليم الحواس قد سمع حديث رسول الله ﷺ، ووعاه وأداه كما سمع فأي حاجة إلى قاعدة «الفقاهة» ليُرَد بها هذا الحديث الصحيح؟

١٥ - أن نقول: أما قول هذا الجركسي رافع لواء الجهمية والقبورية: «إن

---

(١) انظر: المحصول للرازي: ٤/ ٦٠٧ - ٦١٠، وحجة الله البالغة/ للشاه ولي الله الدهلوي الحنفي: ١/ ١٦٠ - ١٦١، وفي كلامه عبرة لهم، ومرعاة المفاتيح: ٢/ ٢٧٤، وانظر فتح الباري: ٤/ ٣٦٤، وعمدة الحواشي للشيخ محمد فيض الحسن الحنفي الجنجوهي على أصول الشاشي: ٢٧٨ - ٢٧٩.

وقد ذكر الدميري (٨٠٨هـ) قصة طريفة حول رجل حنفي استخف بأبي هريرة رضي الله عنه وطعن في «حديث المصراة» بحجة أن راويه أبا هريرة غير فقيه؛ فسقطت حيّة عظيمة من سقف جامع المنصور ببغداد على ذلك الحنفي المتعصب فهرب الناس وتبعت الحية ذلك الحنفي، فقيل له: تُبْ، فقال: تُبت فغابت الحية، قال ابن الصلاح: هذا إسناد ثابت.

انظر حياة الحيوان: ١/ ٢٨٠، مادة الحية، وفيها عبرة للحنفية الماتريدية ولا سيما الكوثرية منهم ط/ القديمة، و: ١/ ٣٩٩، ط/ الجديدة.

(٢) مرعاة المفاتيح/ للمباركفوري: ٢/ ٢٧٤، عن الرازي، وراجع أيضًا المحصول/ للرازي: ٤/ ٦١٠.

هذا الحديث حديث القوم» - يعني هو حديث الوثنية والمشبهة والمجسمة -.

فنقول: نعم وألف نعم! هذا حديث قوم لا يشقى جليسهم؛ لوجوه:

● **الأول**: أنه حديث رسول الله ﷺ فداه أبي وأمي.

● **الثاني**: أنه حديث أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم.

● **الثالث**: أنه حديث التابعين لهم بإحسان.

● **الرابع**: أنه حديث أتباع التابعين.

● **الخامس**: أنه حديث أئمة هذا الدين، بما فيهم الإمام أبو حنيفة رحمهم الله.

● **السادس**: أنه حديث المسلمين جميعًا من أهل السنة إلى يوم الدين الذين عرفوا ربهم بصفاته ومنها صفة «العلو» وأنه في السماء.

ومعلوم أن الكوثري ليس من هؤلاء القوم؛ لأنه من قوم كابروا بداهة المعقول الصريح وخالفوا المنقول الصحيح، وخرجوا على إجماع جميع بني آدم ونابذوا الفطرة السليمة وهذوا هذيان المجانين ويدّعون أنهم عقلاء.

فركبوا متن عمياء وخبطوا خبط عشواء؛ لارتكابهم الجهل المركب.

الحاصل: أن قدح الكوثري في هذا الحديث الصحيح بمثل هذا الهذيان والعدوان آية كون سقوطه عن مكانة التثبت والاحتياط والصدق والديانة والأمانة إلى درك التهور والبهت والخيانة.

ومن هنا علمنا أن وصف بعض الديوبندية الكوثرية وشهادتهم للكوثري بالتثبت والأمانة، والاحتياط في النقل، والتقوى والورع، والتيقظ، وأنه لا

فلة فيه لا رواية ولا دراية[1] ـ من قبيل وصف الأوثان بالألوهية ووصف أمثال مسيلمة الكذاب بالنبوة.

فتعجبوا يا قوم! وأهل النوم لا ينفعهم اللوم *

ولنعم ما قيل:

*** عجبتُ لشيخ يأمر الناس بالتقى * وما راقب الرحمن يومًا وما اتقى ***

وهؤلاء لم ينتفعوا بعلومهم ولو كانت بحاراً *

فمثلهم «كمثل الحمار يحمل أسفاراً» *

وقد قيل:

*** فلو لبس الحمار ثياب خزّ * لقال الناس يا لك من حمار ***

وتطاولهم على صحاح السُنة * وأئمة هذه الأمة *

ثم تظاهرهم بالديانة * وتنزههم عن الخيانة * كما قيل:

*** وطَاوَلتِ الأرضُ السماءَ سفاهةً * وفاخرت الشُهبَ الحصا والجنادلُ ***

* ولكن ستظهر تلبيسات الملبسين * لأن العاقبة للمتقين*

*** ألم تر أن الحق تلقاه أبلجا * وأنك تلقى باطل القول لجلجا ***

* * *

---

(١) انظر: مقدمة خطيرة مسمومة فتاكة مكتظة بسباب أئمة الإسلام ورميهم بالوثنية وإجلال الكوثري لذلك الحنفي الديوبندي البنوري: ج ـ م.

○ **الوجه الثالث:**

أن سلف هذه الأمة وأئمة السنة، بل كبار أساطين الكلام صرحوا بجواز هذا السؤال وتعين ذلك الجواب.

وفيما يلي أذكر بعض أقوال بعضهم لتتضح المحجة وتتم الحجة على الماتريدية:

١ ـ قال الإمام الثقة سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري (١٤٣هـ):

(لو سُئلت: «أين الله تبارك وتعالى»؟ قلت: «في السماء...»)[١].

ـ وقال مالك إمام دار الهجرة (١٧٩هـ): «الله في السماء وعلمه في كل مكان...»[٢].

---

(١) رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه كما في اجتماع الجيوش: ١٢٩، ٢٦٨، ٢٦٩، وروى عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٤/ ٤٠١، وابن قدامة في إثبات صفة العلو: ١١٤، وذكره البخاري جزمًا فقال: «قال ضمرة بن ربيعة، عن صدقة سمعت سليمان التيمي يقول...» انظر: خلق أفعال العباد: ٢٤، ٢٥، قلت: ضمرة من الثقات المأمونين توفي (٢٠٢هـ) انظر الجرح والتعديل: ٤/ ٤٦٧، الكاشف: ٢/ ٣٤، التقريب: ٢٨٠، فلعل البخاري سمع منه. وذكره الذهبي في العلو: ٩٩، قلت: إسناده صحيح. راجع مختصر العلو/ لشيخنا الألباني: ١٣٣.

(٢) رواه الإمام أحمد في السنة: ٥، وانظر الحموية: ٥٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٣، ورواه عن الإمام أحمد أبو داود في المسائل: ٢٦٣، وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة: ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧، ورواه عن أبي داود الآجري في الشريعة: ٢٨٩، ورواه عن عبد الله بن الإمام أحمد اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: ٣/ ٤٠١، و رواه ابن قدامة عن اللالكائي في إثبات صفة العلو: ١١٥، ورواه ابن عبد البر عن عبد الله بن الإمام أحمد من طريق آخر في التمهيد: ١٣٨، وانظر: العلو/ للذهبي: ١٠٣، واحتج به إمام أهل السنة =

. . . .

= أحمد بن حنبل، كما في الشريعة للآجري: ٢٨٩، وقال شيخ الإسلام: «وكل هذه الأسانيد صحيحة» درء التعارض: ٦/ ٢٦٢، وقال شيخنا الألباني: «سنده صحيح» مختصر العلو: ٤٠، وانظر جلاء العينين: ٣٨٣.

تنبيه السري على تمويه الكوثري:

لقد قدح الكوثري ـ على عادته المتوارثة عن الجهمية ـ في هذه الرواية فارتكب الخيانة في النقل والجناية على هذا الراوي، فقال: «قال ابن فرحون: كان أميًا لا يكتب. . .» تبديد الظلام: ١١٣، وقال: «وما عزوه إلى مالك فيه عبد الله بن نافع الأصم صاحب المناكير عن مالك».

انظر: مقدمة الكوثري للأسماء والصفات: ط.

قلت: ارتكب هذا الأفاك البهات خيانتين:

الأولى: القدح في عبد الله بن نافع بأنه صاحب المناكير عن مالك.

والواقع خلافه.

بل هو أعلم الناس برأي مالك وحديثه بشهادة الإمام أحمد وغيره.

وهو ثقة صحيح الكتاب بالاتفاق، وفي حفظه لين، وهو من رجال مسلم.

الثانية: وصفه بالأصم، وأنه أمي لا يكتب، واكتفاؤه عليه ليوهم أنه ليس بشيء لا يكتب ولا يسمع قلت: إنما هو الصائغ نعم قيل: كان أصم لا يكتب ولكن صرحوا بأن «أشهب» كان يكتب لنفسه وله فماذا يضره؟ انظر ترتيب المدارك: ٣/ ١٢٨ ـ ١٣٠، والديباج المذهب/ لابن فرحون: ١/ ٤٠٩ ـ ٤١٠، ولا شك أن هذه الرواية تتعلق بفقه مالك وعبد الله بن نافع أعلم به.

انظر: مختصر العلو/ لشيخنا الألباني: ١٤٠.

وراجع أيضًا: التاريخ الكبير/ للبخاري: ٥/ ٢١٣، الثقات/ للعجلي: ٢/ ٦٤، (ترتيب الهيثمي والسبكي) وأبو زرعة: الرازي: ٢/ ٣٧٥ـ٣٧٦، الجرح والتعديل: ٥/ ١٨٣ ـ ١٨٤، ثقات/ لابن حبان: ٨/ ٣٤٨، رجال صحيح مسلم/ لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني: ١/ ٣٩٥، الجمع بين رجال الصحيحين: ١/ ٢٧٩، لابن القيسراني، وتهذيب الكمال للمزي: ٢/ ٧٤٨، النسخة المطبوعة المصورة عن مخطوط دار الكتب العربية في ثلاثة مجلدات ضخام. =

٣ ـ وقال إمام العراقيين حماد بن زيد (١٧٩هـ) وهو كمالك إمام الحجازيين في الجلالة والعلم[١] : «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء».

وفي لفظٍ: «إنما يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء إله»[٢].

٤ ـ وقال الإمام عباد بن العوام بن عمر الواسطي (١٨٥هـ أو بعدها)[٣] :

(كلمتُ بشرًا المريسي، وأصحابه فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن

= الكاشف: ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢، وذكر من تكلم فيه وهو موثق: ١١٤، والميزان: ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤، كلاهما/ للذهبي، وتهذيب التهذيب: ٦/ ٥١ ـ ٥٢، والتقريب: ٣٢٦، والخلاصة/ للخزرجي: ٢/ ١٠٥.

قلت: لو كان هذا الراوي حنفيًا لقام الكوثري وقعد وهوّل وجوّل وصاح وصرخ كما هو عادته في الدفاع حتى عن الكذابين فكيف عن مثل هذا؟؟

كما فعل في الدفاع عن الحسن بن زياد وتلميذه ابن شجاع الثلجي الجهمي، كما تقدم في ص: ١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٧، ١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

(١) انظر: العلو: ١٠٧، ومختصره: ١٤٧.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في: «الرد على الجهمية» كما في بيان تلبيس الجهمية: ٢/ ٤٢، والعلو/ للذهبي: ١٠٧، ومختصره للألباني: ١٤٧، ورواه عبد الله بن أحمد في السنة: ١/ ١١٨، وابن خزيمة كما في اجتماع الجيوش: ١٣٦، وصححه شيخ الإسلام في درء التعارض: ٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، والحموية: ٥٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٢، والمراكشية: ٦٤، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١٣٨، ١٨٣ ـ ١٨٤، والألباني في مختصر العلو: ١٤٧، وذكره البخاري جزمًا في خلق أفعال العباد: ١٤، وابن قدامة في إثبات صفة العلو: ١١٨، وانظر: اجتماع الجيوش: ٢١٤.

(٣) انظر: مكانته في تاريخ ابن معين: ٢/ ٢٩٢، وتاريخ بغداد: ١١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، سير أعلام النبلاء ٨/ ٥١١ ـ ٥١٢، تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٦١، التهذيب: ٥/ ٩٩، التقريب: ٢٩٠.

يقولوا: «ليس في السماء شيء» أرى والله أن لا يناكحوا ولا يوارثوا)[1] .

٥ ـ وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) :

أصحاب جهم يريدون أن يقولوا: «إن الله لم يكلم موسى».

ويريدون أن يقولوا: «ليس في السماء شيء وأن الله ليس على العرش».

أرى أن يستتابوا فإن تابوا وإلا قتلو)[2] .

٦ ـ وقال علي بن عاصم بن صهيب (٢٠١هـ) : شيخ أحمد والبخاري[3] :

«. . . احذروا من المريسي وأصحابه فإن كلامهم الزندقة،

وأنا كلمتُ أستاذهم ـ [جهمًا] ـ فلم يثبت أن في السماء إلهًا»[4] .

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة: ١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وصححه شيخ الإسلام في درء التعارض: ٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، وانظر: المراكشية: ٦٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ١٨٥، واجتماع الجيوش: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في كتاب «السنة» وابن أبي حاتم في كتاب «الرد على الجهمية» كما قال شيخ الإسلام في درء التعارض: ٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، وصحح إسناده.
قلت: لم أجده في سنة ابن أحمد.

(٣) ترجمته في تاريخ بغداد: ١١/ ٤٤٦، وما بعدها، وانظر درء التعارض: ٦/ ٢٦١، واجتماع الجيوش: ٢١٦.

(٤) **قال شيخ الإسلام**: «رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» وابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية»» انظر: درء التعارض: ٦/ ٢٦١ ـ ٢٦٢، وصحح إسناده.
تنبيه:
راجعت كتاب «السنة» لعبد الله بن أحمد: ١/ ١٦٨، فإذا فيه: «علي بن عاصم بن علي»، وعلق عليه المحقق الدكتور/ محمد بن سعيد القحطاني: «لم أجد ترجمة لهذا الاسم وأظن والله أعلم، أن في الاسم قلبًا من الناسخ، وأن صحته «عاصم بن علي بن عاصم». . .
قلت: يحتمل كلامه بدليل أن شيخ الإسلام ذكر نصًا عن «عاصم بن علي بن عاصم». . . =

٧ ـ وقال وهب بن جرير الإمام (٢٠٦هـ):

«إنما يريد الجهمية «أنه ليس في السماء شيء»»[١].

وقال الإمام ابن القيم: «صح عنه أنه قال: إياكم ورأي جهم، فإنهم يحاولون، «أن ليس في السماء شيء، وما هو إلا من وحي إبليس، وما هو إلا الكفر...»[٢].

وفي لفظ: «الجهمية زنادقة إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى»[٣].

٨ ـ وقال عاصم بن علي بن عاصم بن حبيب (٢٢١هـ)[٤]:

= في الحموية: ٥٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٥/ ٥٣، وقال: رواه ابن أبي حاتم، وهذا النص قريب من النص الذي في كتاب السنة، لكن أين نص «علي بن عاصم بن صهيب»؟؟

والذي يظهر لي: أنه وقع تصحيف في متن «كتاب السنة» ولعل الصواب: «علي بن عاصم ابن صهيب» والنص الذي ذكرته أخذته عن اجتماع الجيوش.

تنبيه آخر: ذكر الإمام ابن القيم نصّ علي بن عاصم بن صهيب في اجتماع الجيوش: ٢١٦، وقال: «صح عنه...» وعلق عليه المحقق الدكتور عواد المعتق: «انظر خلق أفعال العباد/ للبخاري» عقائد السلف: ١٢١، الفتاوى ٥/ ٥٣، والثقات/ لابن حبان: ٩/ ٢٥٨».

قلت: أما «الثقات لابن حبان» فليس فيه هذا الأثر إلا كلمة: «اقتلوا المريسي فإنه والله زنديق» وأما «خلق أفعال العباد ـ فليس فيه إلا «وقال علي: ....، وقال: ...» بدون ذكر نسبه، ولذلك علق عليه المحقق بدر البدر: «علي هو ابن المديني شيخ البخاري»: ١٦.

قلت: كأنه مشى على أنه إذا ذكر «علي» مطلقًا ـ فالمراد «ابن المديني».

(١) رواه الأثرم كما في اجتماع الجيوش: ١٣٧.

(٢) المرجع المذكور: ٢١٧، وقال: حكاه محمد بن عثمان الحافظ في رسالته في السنة ورواه الذهبي: في العلو: ١١٨، وانظر لبيان حال إسناده إلى مختصر العلو: ١٧٠.

(٣) ذكره البخاري معلقًا جزمًا في خلق أفعال العباد: ١٣.

(٤) ترجمته في تاريخ بغداد: ١٢/ ٢٤٧، والحموية: ٥٧، وضمن مجموع الفتاوى ٥/ ٥٣، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٥٩، التقريب: ٢٨٦.

«ناظرت جهميًا فتبين من كلامه أنه لا يؤمن أن في السماء ربًا»[1] .

٩ ـ وقال قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ) :

«هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة، «نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه»[2] .

١٠ ـ قول إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل : «في أن الله في السماء»[3] .

١١ ـ وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن سعيد الكلاب (بعد ٢٤٠هـ) .

الذي ذكرنا مكانته على لسان ابن فورك (٤٠٦هـ)[4] :

«فرسول الله ﷺ وهو صفوة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم جميعًا به .

يجيز السؤال «بأين» ويقول : ويستصوب قول القائل :

«إنه في السماء» ، ويشهد له بالإيمان عند ذلك .

وجهم بن صفوان وأصحابه لا يجيزون «الأين» بزعمهم[5] .

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية» كما في الحموية : ٥٧، وضمن مجموع الفتاوى : ٥/ ٥٣، وانظر العلو للذهبي : ٢١٢، واجتماع الجيوش : ٢١٧ـ٢١٨، ومختصر العلو/ للألباني : ١٧٩ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٢/ ٢٦٢ .

(٣) تقدم في ص : ٢/ ٥٣٢ .

(٤) انظر : ص : ٢/ ٥٥٨ـ٥٥٩ .

(٥) في درء التعارض : ٦/ ١٩٣، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٣٩، «زعموا» وما أثبتناه، فهو من اجتماع الجيوش : ٢٨٣ .

ويحيلون القول به[1] .

ولو كان خطأ ـ كان رسول الله ﷺ أحق بالإنكار له .

وكان ينبغي أن يقول لها :

«لا تقولي ذلك فَتُوْهِمِي[2] أن الله عز وجل محدود[3] ، وأنه في مكان دون مكان ، ولكن قولي : «إنه في كل مكان ؛ لأنه هو الصواب ، دون ما قلت»[4] .

كلا ، فلقد[5] أجازه رسول الله ﷺ مع علمه فيه ، وأنه من الإيمان[6] ، بل الأمر الذي يجب به الإيمان لقائله[7] .

ومن أجله شهد لها بالإيمان حين قالته .

وكيف[8] يكون الحق في خلاف ذلك؟ . .

---

(١) هكذا في الأصول وفي مجموع الفتاوى : ٥/ ٣١٩ ، «ويحرمون القول به» .

(٢) في الصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٣٩ ، «فهو قسمان» قلت : هذا تحريف محض .
وفي درء التعارض : ٦/ ١٩٣ ، «فتوهمين» وما أثبتناه فهو من مجموع الفتاوى : ٥/ ٣١٩ ، واجتماع الجيوش : ٢٨٤ .

(٣) في مجموع الفتاوى والصواعق المرسلة : «أنه عز وجل محدود» وفي اجتماع الجيوش : «أنه محدود» والثابت في درء التعارض .

(٤) وفي درء التعارض ، والصواعق المرسلة : «لأنه الصواب» .

(٥) وفي درء التعارض ، والصواعق المرسلة : «لقد» .

(٦) في الدرء والصواعق : «وأنه أصوب الأقاويل» «وفي المجموع» : «أنه أصوب الإيمان» وما أثبتناه ، فهو في الاجتماع .

(٧) هكذا في المجموع ، والاجتماع ، وفي الدرء : «والأمر الذي يجب الإيمان لقائله» وفي الصواعق : «والأمر الذي يجب به الإيمان لقائله» .

(٨) في درء التعارض : «فكيف» .

والكتاب ناطق بذلك[1] وشاهد له. . . »[2] .

ولابن كلاب هذا نصان آخران مهمان جدًا تقدما قريبًا[3] .

١٢ ـ الإمام الحارث المحاسبي (٢٤٣هـ) أحد كبار أئمة الكلابية .

له كلام مهم في تحقيق كون الله تعالى في السماء وأنه بنفسه فوق عباده تقدم تخريجه كما تقدم إجلال الكوثري وأبي غدة إياه[4] .

١٣ ـ الإمام أبو الحسن الأشعري (٣٣٤هـ) إمام الأشعرية .

الذي عده الحنفية ومنهم الكوثرية في زمرة الأحناف[5] .

فله نصوص مهمة في تحقيق كون الله تعالى «في السماء» وأن كلمة «في» بمعنى كلمة «على» وأنه تعالى فوق خلقه جميعًا، وأنه مستو على عرشه، ثم احتج بنصوص الكتاب والسنة ولا سيما حديث الجارية[6] .

وقد تقدم بعض كلامه[7] .

١٤ ـ الإمام المحدث الفقيه الخطابي (٣٨٨هـ) .

تقدم كلامه المهم في تحقيق كون الله «في السماء» وأنه مستو على العرش،

---

(١) في جميع الأصول: «به» والثابت من الاجتماع .

(٢) درء التعارض: ٦/ ١٩٣ ـ ١٩٤، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٣١٩، واجتماع الجيوش الإسلامية: ٢٨٣ ـ ٢٨٤، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٢٣٨ ـ ١٢٣٩، عن كتاب الصفات/ لابن كلاب .

(٣) انظر: ٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦١، ٥٩١ ـ ٥٩٢ .

(٤) انظر: ص: ٢/ ٥٣٣ .

(٥) انظر: ص: ٢/ ٥٦١ .

(٦) انظر: الإبانة: ٢/ ١٠٦ ـ ١١٩، تحقيق الدكتور فوقية، و: ٨٥ ـ ٩٣، تحقيق الأرناؤوط، طبعة/ دار البيان، و: ١١٩ ـ ١٢٧، طبعة/ الجامعة الإسلامية .

(٧) انظر: ص: ٢/ ٥٦١ .

فوق خلقه، وذكره حججًا متنوعة على ذلك كما تقدم إجلال الكوثري، إياه غاية الإجلال[1].

١٥ ـ الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني (٤٠٣هـ) أحد كبار أئمة الأشعرية القدامى.

له كلام في غاية من الدقة والإتقان في تحقيق كون الله تعالى «في السماء» وإقامته أنواعًا من الحجج على ذلك، وقمع شبهات المعطلة «لعلو الله تعالى»[2].

ولقد تقدم بعض كلامه ـ كما تقدم إكبار الكوثري إياه غاية الإكبار، وتصريح الكوثري بأنه ليس في كلامه مجاراة للحشوية ولا في كلامه إيهام للتشبيه والتجسيم، بل هو من الصرحاء في التنزيه البات[3].

قلت: في ذلك عبرة للكوثرية أيما عبرة: فهل هم يعتبرون؟

لأن كلام الباقلاني هذا ليس فيه إيهام للتجسيم ولا مجاراة للحشوية بل هو صريح في التنزيه البات حتى باعترافهم هم.

١٦ ـ وقال الإمام أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن فورك (٤٠٦هـ) كبير أئمة الأشعرية: «. . . وإن سألت فقلت: «أين هو»؟

فجوابنا: «أنه في السماء» كما أخبر في التنزيل عن نفسه بذلك. . .، وإشارة المسلمين بأيديهم عند الدعاء في رفعهما إليه.

وأنك لو سألت صغيرهم، وكبيرهم، فقلت: «أين الله»؟

لقالوا: «إنه في السماء».

---

(١) انظر: ص: ٢/ ٥٩٣ـ ٥٩٤.

(٢) انظر: التمهيد: ٢٦٠ـ ٢٦٢.

(٣) انظر: ص: ٢/ ٥٩٤ـ ٥٩٥.

ولم ينكروا لفظ السؤال بأين»؟ .

ثم ذكر حديث الجارية، فقال :

«ولو كان ذلك قولاً منكرًا لم يحكم بإيمانها، ولأنكره عليها» .

ومعنى ذلك - [أي في السماء] - أنه فوق السماء ؛

لأن «في» بمعنى «فوق» .

قال الله تعالى : ﴿ فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ ﴾[1] أي «فوقها . . . »[2] .

١٧ - الإمام أحمد بن إبراهيم بن شيخ الحزاميين الواسطي (٧١١هـ) .

فقد تاب هذا الإمام عن العقيدة الكلامية الكلابية الأشعرية التي أصلها عقيدةٌ جهميةٌ ورجع إلى العقيدة السلفية، وألف في تحقيقها رسالته المعروفة التي فيها نصيحة كاملة وموعظة تامة وحكمة بالغة، وعبرة للماتريدية والأشعرية جميعًا .

قال فيها : «فصل : العبد إذا أيقن أن الله تعالى فوق السماء عال على عرشه بلا حصر ولا كيفية . . .

صار لقلبه قبلةً في صلاته، وتوجهه ودعائه .

ومن لا يعرف ربه بأنه فوق سماواته على عرشه -

فإنه يبقى ضائعًا لا يعرف وجهة معبوده . . .

بخلاف من عرف أن إلهه الذي يعبده فوق الأشياء .

---

(١) التوبة : ٢ .

(٢) تفسير سورة الأعلى ضمن دقائق التفسير : ٥/ ٣٩، وضمن مجموع الفتاوى : ٦/ ٩٠، عن كتاب ابن فورك الذي صنفه في أصول الدين .

فإذا دخل في الصلاة وكبر ـ

توجه قلبه إلى جهة العرش منزِّهًا ربَه تعالى عن الحصر . . . ، ويعتقد أنه في علوه قريب من خلقه .

وهو معهم بعلمه وسمعه وبصره وإحاطته وقدرته ومشيئته .

وذاته فوق الأشياء فوق العرش .

ومتى شعر بذلك قلبه في الصلاة . . .ـ

أشرق قلبه واستنار . . .

بخلاف من لا يعرف وجهة معبوده ، وتكون «الجارية» راعية الغنم أعلم بالله منه ، فإنها قالت : «في السماء» عرفته بأنه على السماء فإن «في» بمعنى «على»»[1] .

١٨ ـ حافظ المغرب الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) الذي يعظمه الكوثري ـ وهو من أهم مصادره ـ ويقول فيه : إنه يسوق الأنباء من أصفى المصادر ، ويثني على أمانته وحفظه[2] .

فقد قال : هذا الإمام : «وقد قال ﷺ للأمة التي أراد مولاها عتقها إن كانت مؤمنة فاختبرها رسول الله ﷺ »بأن قال لها : «**أين الله**»؟ فأشارت إلى السماء . . . »[3] .

---

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية : ١/ ١٧٤ ـ ١٨٧ ، وطبعت مستقلة بعنوان «النصيحة في صفات الرب جل وعلا» وهذا النص من الأولى في : ١٨٥ ، ومن الثانية : في : ٥٠ ـ ٥٣ .

(٢) انظر : تأنيب الكوثري : ٥١ ، ٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ .

(٣) التمهيد : ٧/ ١٣٤ وقوله حجة على الكوثرية فإنه يسوق من الأصفى .

قلت : ولهذا الإمام مبحث قيم مهم إلى الغاية في تحقيق علو الله تعالى وإرغام أنوف المعطلة - فلله در هذا الإمام[1] . وقد تقدم بعض نصوصه[2] .

١٩ - الإمام أبو القاسم التيمي الملقب «بقوام السنة» (٥٣٥هـ)[*] .

له كلام مهم في غاية الإتقان حول« علو الله تعالى» وتحقيق كونه في السماء واحتجاجه بحديث «الجارية» .

ومن كلامه : «فحكم النبي ﷺ ، بإيمانها حين قالت : «إن الله في السماء» وحكم الجهمي بكفر من يقول ذلك»[**] .

٢٠ - وقال مؤرخ الإسلام ناقد الرجال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) : بعد ما ذكر حديث الجارية :

(وهكذا رأينا كل من يسأل ، «أين الله»؟ يبادر بفطرته ، ويقول : «في السماء» .

ففي الخبر مسألتان :

- **إحداهما** : شرعية قول المسلم : «أين الله»؟
- **وثانيتهما** : قول المسئول : «في السماء» .

فمن أنكر هاتين المسألتين - فإنما ينكر على المصطفى ﷺ)[3] .

---

(١) التمهيد : ٧/ ١٢٨ - ١٥٩ ، وهذا البحث حري بأن يطبع محققًا في صورة رسالة ولعل الله يحقق هذا الأمل ليعم نفعه .

(٢) انظر ص : ٢/ ٢٧١ - ٢٧٢ ، ٥٦٢ ، ٥٩٦ .

(٣) العلو : ٢٦ ، ومختصر العلو/ للألباني : ٨١ .

(*) ستأتي ترجمته في ص : ٢/ ٦٤٦ .

(**) اجتماع الجيوش الإسلامية : ١٧٩ - ١٨٢ ، عن كتاب «الحجة في بيان المحجة له» .

قلت : هذه كانت النماذج من نصوص الكتاب والسنة وتصريحات سلف هذه الأمة وأئمة السنة وأقوال كبار أساطين الكلام ـ

في جواز السؤال عن الله تعالى «بأين»؟

وتعين الجواب عنه «بأنه في السماء» .

ولم يخالف في ذلك إلا الجهمية الأولى وأفراخهم الضلال .

ومن هذا علمنا أن الماتريدية أتباع للجهمية الأولى وليسوا من أهل السنة ـ وأنهم في منع هذا السؤال، وهذا الجواب كما قيل :

*** وكم من عائب قولاً صحيحًا * وآفته من الفهم السقيم ***

وأقول للماتريدية : إنما أعظكم بواحدة : أن تقوموا لله مثنى وفرادى ، وقابلوا عقيدة أئمة السلفية ، بعقيدة أئمتكم الجهمية :

«* أولئك آبائي فجئني بمثلهم * إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ *»

* * *

□ المبحث السادس □

في إبطال شبهاتهم حول «علو» الله تعالى

للماتريدية شبهات كثيرة تشبثوا بها في نفي «علو» الله سبحانه وتعالى تَشَبُّثَ الغريق بكل حيلة.

وكلها ترجع إلى شبهة «التشبيه» التي عطلوا بها كثيراً من الصفات ـ ومنها صفة «العلو» وقد أبطلنا هذه الشبهة في الفصل الأول من الباب الثاني.

أما في هذا الفصل فقد ذكرنا من شبهاتهم حول صفة «العلو» ستّاً مع إبطالها في المباحث السابقة[1].

ونذكر في هذا المبحث من شبهاتهم أربعًا أخرى مع الجواب عنها، وهي: شبهات «الحد» و «الجهة» و «الحيز» و «المكان»[2].

---

(١) انظر: **الشبهة الأولى** ـ في ص ٢/٥١٨ ـ ٥٢١، **والثانية** ـ في ص: ٢/٥٤٦ ـ ٥٥٣، **والثالثة** ـ في ص: ٢/٥٦٩ ـ ٥٨٠، **والرابعة** ـ في ص: ٢/٦٠١ ـ ٦٠٥، **والخامسة** ـ في ص: ٢/٦٠٦ ـ ٦٠٨، **والسادسة** ـ في ص: ٢/٦٠٩ ـ ٦٢٢.

(٢) «**الحد**» عندهم: جزء بين المقدارين يكون منتهى لأحدهما ومبتدأ للآخر **والجهة** عند المتكلمين: منتهى الإشارات، وعند الفلاسفة: نفس الأمكنة.

و«**الحيز**» عند المتكلمين: هو الفراغ المتوهم الذي يشغله شيء ممتد كالجسم أو غير ممتد كالجوهر الفرد، وعند الفلاسفة: هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي.

و«**المكان**» عند الفلاسفة: هو «الحيز» بلا فرق، وعند المتكلمين: بعد موهوم لا شيء محض يشغله الجسم. فالحيز عند المتكلمين أعم مطلقًا من «المكان» لأن المكان خاص بالجسم و«الحيز» يكون للجسم وللجوهر الفرد، فكل مكان حيز ولا عكس. راجع: تعريفات الجرجاني: ١١٢، ١٢٧، ٢٩٢، وشرح عقائد النسفية/ للتفتازاني: ٣٩ ـ ٤٠، والنبراس/ للفريهاري: ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، وانظر بيان تخبطهم واضطرابهم وتحيرهم في مفهوم =

زعمت الماتريدية تبعًا للجهمية الأولى أن نصوص الفوقية وعلو الله تعالى لو حملت على ظاهرها، وأن صفة «علو» الله تعالى لو حملت على حقيقتها - لزم كون الله تعالى في «الجهة» وكونه «محاطًا» وإن كان في «جهة» لابد أن يكون بينه وبينها مسافة مقدرة.

ويتصور أن تكون أزيد من ذلك، أو أنقص، أو مساوية.

ولو كان الله تعالى في «جهة» -

لزم قدم «المكان» و «الجهة» و «الحيز».

كما لزم كون الله تعالى «جسمًا» و «مركبًا» و «جوهرًا»[1].

وكونه محلاً للحوادث.

وأيضًا إما أن يساوي «الحيز» أو ينقص عنه فيكون «متناهيًا» أو يزيد عليه فيكون «متحيزًا»[2].

هذا كان تقريرًا لشبهاتهم فى نفي «علو الله تعالى»[3].

وبناءً على هذه الواهيات قالوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه وليس في جهة، ولا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا أمام ولا خلف، ولا على العرش ولا فوق العالم، ولا على

= الحيز والمكان في منهاج السنة: ١/ ٢٤٩، الطبعة القديمة.

(١) «الجسم» جوهر قابل للأبعاد الثلاثة: أي الطول، والعرض، والعمق، أو: هو المركب من الجوهر، انظر: تعريفات الجرجاني: ١٠٣-١٠٤، وتقدم تعريف «الجوهر» و «العرض» في ص: ٢/ ٣٠٧.

(٢) تقدم تعريف المركب، والمتبعض، والمتجزئ في ص: ١/ ٥١٦.

(٣) انظر: ما تقدم في ص: ١/ ٥١٢-٥١٣.

غيره[1].

ولذلك كفروا من وصف الله بأنه في السماء أو وصفه بأنه فوق العالم[2].

وقـالـوا: «وهو تعالى منزه عن صفات الجواهر والأجسام والأعراض، ولوازمها لا مجال للزمان والمكان والجهة في حضرته تعالى، وهذه كلها مخلوقاته.

وزعم جماعة ممن لا خبر لهم: أنه تعالى فوق العرش.

وأثبتوا له سبحانه وتعالى جهة الفوق والعرش. . .»[3].

أما الكوثري مجدد الماتريدية ورافع لواء الجهمية والقبورية في آن واحد - فيقول: من جوز في معبوده الدخول والخروج والاستقراء - فهو عابد وثن[4].

وقال فيمن أثبتوا علو الله تعالى، واستواءه على عرشه:

لا حظ لهم من الإسلام غير أن جعلوا صنمهم الأرضي صنمًا سماويًا[5].

(١، ٢) انظر: ما تقدم في ص: ١/ ٥١٢-٥١٣.

(٣) مكتوبات أحمد السرهندي: ٢/ ١١٠، الترجمة العربية من الفارسية/ للشيخ محمد مراد المنزولي المكي - التي سماها «الدرر المكنونات. . .».

وأحمد السرهندي هذا هو: أحمد بن عبد الأحد الهندي السرهندي الملقب بـ «الإمام الرباني» ومجدد الألف الثاني، مؤسس الطريقة «المجددية» من فروع «النقشبندية» الصوفية الخرافية، وكبار الصوفية في الهند وأفغانستان وتركيا وغيرها. . . ينتسبون إليه.

وهذا الرجل له خدمات جليلة عظيمة في مقاومة الروافض وإحياء كثير من معالم الإسلام، ولكنه مع ذلك من كبار المعطلة الماتريدية، والصوفية الذين جمعوا بين ما اصطلحوا عليه من التوحيد الوجودي والشهودي، قاتل الله البدع والفتن ما أفتكها بالسنن! توفي (١٠٣٤هـ) ترجمته في نزهة الخواطر: ٥/ ٤٣-٥٥.

(٤) انظر ص: ١/ ٥١٣.

(٥) انظر ص: ١/ ٥١٣.

وقال الكوثري أيضًا: «واعتقاد حلول الحوادث فيه جل شأنه كفر صراح عند أهل السنة»[1].

وقال: «وما له حد وغاية ونهاية - فهو الجسم الذاهب في الجهات، وإكفار من يقول بذلك في إله العالمين واجب...»[2].

وقال: «... وأما المسلمون - فهم يعتقدون أن الله سبحانه منزه عن المكان...»[3].

«وإثبات الحد له تعالى من أهون ما في هذا الكتاب - [نقض الدارمي»] من صنوف الضلال»[4].

وقال: «مع أن القول بإثبات الجهة كفر عند الأئمة الأربعة هداة الأمة...»[5].

وقال فيمن أثبت لله جهة الفوق: «هم فهم منكرون لذات الإله المنزه عن ذلك فلزمهم الكفر لا محالة»[6].

وقال: «والصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور»[7].

وذكر أن من قال: بفوقية الله تعالى وأنه على العرش - فهو من أتباع فرعون ومحتج بقول ملحد جاهلي[8].

وقال: «إن الأشعريَ وأكثر المتكلمين قالوا بتكفير كل مبتدع كانت بدعته كفرًا أو أدت إلى كفر، كمن زعم أن لمعبوده صورةً، أو أن له حدًا ونهايةً...، وكل ذلك موجود في كتاب الدارمي...»[9].

(١ - ٩) انظر مقالات الكوثري: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦.

ثم قال: وما في كتاب الدارمي من إثبات المكان والجهة والحد والنهاية والغاية. . . كفر ناقل من الملة حتى إخوان الصفا يقرون في قرارة أنفسهم أن ذلك كفر ناقل عن الملة فكيف أصدر الأزهر القرار بإباحة نشره وأنه لا شيء في تداوله.

على ما فيه من الكفريات الفظيعة التي ذكرنا بعض نماذج منها[1].

ثم قال: في كتاب الدارمي وسنة عبد الله بن أحمد من الكفريات والجاهلية الجهلاء والوثنية الخرقاء ودسائس الوثنية وصرائح الكفر الناقل من الملة[2].

وقال: «ومن يَعُدُّ الله سبحانه متمكنًا بمكان فهو عابدُ وثنٍ خارجٌ عن جماعة المسلمين كما نص عليه غير واحد من أئمة أصول الدين، تعالى الله عن إفك الأفاكين»[3].

قلت: هكذا نرى الكوثري في عامة كتاباته الفتاكة المسمومة يجاهر بتلبيس الحق بالباطل، وتدليس في الدين وتحريف لصميم الإسلام وتكفير لسلف هذه الأمة وأئمة السنة وجعلهم وثنية وطعنه في كتبه وجعلها من كتب الوثنية.

وقد قال مثل هذا الهذيان كبار أساطين الماتريدية.

وقد حرف أبو الليث السمرقندي (٣٧٥هـ) قول الإمام أبي حنيفة: «من قال: لا أعرف ربي أفي السماء أم في الأرض فقد كفر»[4].

(١، ٢) انظر مقالات الكوثري: ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٥.

(٣) مقالات الكوثري: ٣٠٢.

(٤) تقدم بطوله وتخريجه في ص: ٢/ ٥٨٢-٥٨٣.

فقال في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: «لأنه بهذا القول يوهم أن يكون له مكان فكان مشركًا»[1].

وتبعه في هذا التحريف رئيس قضاة الماتريدية لعساكرهم كمال الدين البياضي (١٠٩٨هـ) فقال في توجيه كلام الإمام أبي حنيفة: «لكونه قائلاً باختصاص الباري بجهة وحيز، وكل ما هو مختص بالجهة والحيز فإنه محتاج محدث بالضرورة...»[2].

قلت: هذا كان بيان تشبثهم بتلك الشبهات وتمسكهم بتلك الألفاظ المجملة البدعية الفلسفية الكلامية البراقة المدهشة المخوّفة المهوّلة لمن لا يعرف حقيقة قصدهم منها، وبهذه الشبهة عطلوا «صفة العلو» لله تعالى، وحرفوا نصوصها بأنواع من التأويلات إلى شتى المعاني المجازية التي ذكرناها[3].

❑ الجواب عن هذه الشبهات:

لأئمة السنة عن شبهاتهم جوابان: إجمالي، وتفصيلي:

● أما الجواب الإجمالي:

فهو أن هذه الألفاظ المجملة المتشابهة المحدثة الفلسفية الكلامية لا تقبل مطلقًا ولا ترد مطلقًا قبل أن يعلم مراد قائلها.

بل لابد أن يستفسر قائلها؛ فإن أراد معنًى حقًا موافقًا للكتاب والسنة - قُبِلَ

---

(١) شرح الفقه الأبسط المطبوع خطأ باسم الماتريدية بعنوان شرح الفقه الأكبر: ١٧، ونقله الكوثري محتجًا به، انظر: تعليقاته على الفقه الأبسط: ٤٩.

(٢) إشارات المرام: ٢٠٠، ونقله الكوثري محتجًا به، انظر: مقالات الكوثري: ٢٩١، وتعليقاته على الفقه الأبسط: ٤٩.

(٣) انظر ص: ١/ ٥١٣-٥١٥.

قوله وإلا يُرَدُّ قوله، وينبذ نبذ النواة.

قال شيخ الإسلام (٧٢٨هـ) والإمام ابن القيم (٧٥١هـ) وابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) ونعمان الألوسي الحنفي (١٣١٧هـ) واللفظ للثالث:

«للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسف. . . لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية.

فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي.

ولهذا كانت النفاة ينفون بها حقًا وباطلاً. . . وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً مخالفًا لقول السلف. . .

وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصف به رسوله ﷺ نفيًا وإثباتًا وإنما نحن متبعون لا مبتدعون، فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات فما أثبته الله ورسوله ﷺ أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله ﷺ» نفيناه. . . وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها.

فإن كان معنى صحيحًا قُبِلَ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك»[1].

---

(١) شرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٣٨-٢٣٩، وانظر: جلاء العينين/ لنعمان الألوسي: ٣٨٦، وراجع أيضًا إلى منهاج السنة: ١/ ٢٤٩، والتدمرية: ٦٥-٦٦، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٤١-٤٢، فهو في غاية الأهمية، وانظر: ما تقدم في ص: ٢/ ٥٨٤.

وقال ابن أبي العز أيضًا بعد ما أكد أن يجعل الكتاب والسنة أصلاً ودليلاً وبرهانًا:

«ويجعل أقوال الناس التي توافقه أو تخالفه متشابهة مجملة، فيقال: لأصحابها هذه الألفاظ يحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر رسول الله ﷺ قُبِلَ، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد، وهذا مثل لفظ المركب والجسم، والحيز، والجوهر والجهة، والحيز، والعرض، ونحو ذلك... وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل».

ثم ذكر رحمه الله أننا لا نوافق هؤلاء على هذه التسميات ولا كرامة فإن سموا إثبات الصفات تركيبًا مثلاً، فنقول لهم: العبرة للمعاني لا للألفاظ سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم، فلو اصطلح على تسمية اللبن خمرًا لم يحرم بهذه التسمية[1].

قلت: بناء على ذلك نقول: للماتريدية سموا صفات الله تعالى من العلو والنزول والاستواء والوجه واليد، والقدم، والغضب، والرضا، والمحبة، والكراهة، ما شئتم فلا يجوز إبطال صفات الله تعالى بالتسميات المبتدعة والألقاب الشنيعة المدهشة من الحد، والحيز، والجهة، والمكان، والأفول، وحلول الأعراض، والتشبيه، والتجسيم ونحوها؛ فالعبرة للمعاني لا للمباني.

- **وأما الجواب التفصيلي فهو ما يلي:**

١ ـ «الحد»:

إننا قد بينا قاعدة مهمة من قواعد السلف في باب الصفات حول الألفاظ

(١) شرح الطحاوية: ٢٢٢ـ٢٢٦.

المجملة المشابهة الكلامية آنفًا في الجواب الإجمالي.

فنقول: في ضوء هذه القاعدة: إن لفظ «الحد» يطلق على معنيين:

● **الأول**: بمعنى الإحاطة بالله علمًا فلا شك أن «الحد» بهذا المعنى منفي عن الله تعالى فلا منازعة بين أهل السنة؛ لأن الله تعالى غير مدرك بالإحاطة، وقد عجز الخلق عن الإحاطة به، وعلى هذا يحمل قول من نفى «الحد» من السلف.

● **والثاني**: بمعنى أن الله تعالى متميز عن خلقه منفصل عنهم مبائن لهم عال عليهم غير مخلوط بهم ولا حال فيهم.

فهذا المعنى حق فـ«الحد» بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته وعلى هذا يحمل قول من أثبت «الحد» لله تعالى من السلف[1].

ولذا نرى كثيراً من السلف كسفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد ابن سلمة، وشريك وأبي عوانة وأبي داود الطيالسي والطحاوي[2]، وغيرهم نفوا «الحد».

وفي رواية عن الإمام أحمد أيضًا[3].

وبجانب ذلك نرى كثيراً من السلف يثبتون «الحد» لله تعالى.

كعبد الله بن المبارك[4] - وهو حنفي عند الحنفية - ورواية عن الإمام

---

(١) درء التعارض: ٢/ ٣٣-٣٥، وشرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) شرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) رواه الخلال كما في درء التعارض: ٢/ ٢٩-٣٢، والسنة/ للإمام أحمد رواية الأصطخري: ٢٤.

(٤) رواه أبو داود كما في التمهيد/ لابن عبد البر: ٧/ ١٤٢، والدارمي في الرد على بشر المريسي: ٢٤، والخلال كما في درء التعارض: ٢/ ٣٤.

أحمد[1] .

والإمام عثمان الدارمي[2] وغيرهم.

فالذين نفوا «الحد» قصدوا المعنى الأول، وهو الباطل الذي يجب نفيه عن الله تعالى.

والذين أثبتوا «الحد» قصدوا المعنى الثاني وهو الحق الذي يجب الإيمان به وهو «العلو»[3] .

ولكن الطامة الكبرى أن طوائف المعطلة أدخلوا في معنى «الحد» حقًا وباطلاً فنفوها جميعًا فنفوا ضمن نفيهم «للحد» فوقية الله تعالى على عباده وعلوه على عرشه[4] .

قال الإمام الذهبي (٧٤٨هـ) :

وقد **سئل أبو القاسم[5] التيمي رحمه الله**: هل يجوز أن يقال: لله حدٌّ أو لا؟ .

وهل جرى هذا الخلاف في السلف؟

فأجاب: هذه مسألة أستعفي من الجواب عنها لغموضها، وقلة وقوفي على غرض السائل منها؛ لكني أشير إلى بعض ما بلغني، تكلم أهل الحقائق

---

(١) رواها الخلال كما في درء التعارض: ٢/ ٣٤.

(٢) انظر: رد الدارمي على بشر المريسي: ٢٣-٢٥.

(٣) درء التعارض: ٢/ ٣٣-٣٥، وشرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٣٩-٢٤٠.

(٤) راجع: شرح الطحاوية: ٢٣٩.

(٥) هو الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد الفضل التيمي الملقب «بقوام السنة» (٥٣٥هـ) انظر: مكانته وإمامته: في الكامل/ لابن الأثير: ٨/ ٣٦٩، وسير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٨٠-٨٨، والبداية والنهاية: ١٢/ ٢١٧.

في تفسير الحد بعبارات مختلفة، محصولها أن حد كل شيء موضع بينونته عن غيره، فإن كان غرض القائل: ليس لله حد: لا يحيط علم الحقائق به، فهو مصيب، وإن كان غرضه بذلك: لا يحيط علمه تعالى بنفسه فهو ضال، أو كان غرضه أن الله بذاته في كل مكان فهو أيضًا ضال»[1] .

وعلق عليه الذهبي قائلاً:

«**قلت**: الصواب الكف عن إطلاق ذلك، إذ لم يأت فيه نص، ولو فرضنا أن المعنى صحيح فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله خوفًا من أن يدخل القلب شيء من البدعة اللهم احفظ علينا إيماننا»[1] .

٢ - «الجهة»:

هذه اللفظة أيضًا من الألفاظ المبتدعة الكلامية المتشابهة المجملة التي يجب التفصيل فيها، حتى يتميز الحق من الباطل، فيقبل الحق ويرد الباطل، وقبل التفصيل لا يحكم عليها نفيًا ولا إثباتًا لئلا ينفي الحق ضمن النفي العام، لأن أهل البدع من طوائف المعطلة ينفون «الجهة» ويريدون بذلك نفي «علو الله تعالى» على عرشه، وفوقيته على خلقه[2] .

وإذا فصلنا في معنى الجهة، علمنا أن «الجهة» تطلق على معنيين: حقٍ، باطلٍ.

فنظرًا إلى المعنى الباطل يجب نفي الجهة عن الله تعالى، ونظرًا إلى المعنى الحق يجب إثباته لله تعالى.

قال شيخ الإسلام، والإمام ابن أبي العز، والعلامة محمود الألوسي،

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٨٥-٨٦ وأثبتَ جهة الفوق في الحجة ٢/ ١١٤ .

(٢) شرح الطحاوية/ لابن أبي العز: ٢٤٢، وروح المعاني/ للألوسي: ١١٦/٧، وجلاء العينين/ لابنه نعمان: ٣٥٩، غاية الأماني لحفيده شكري الألوسي: ١/ ٤٤٧ .

وابنه نعمان، وحفيده شكري، وكلهم حنفية غير الأول، واللفظ له:

«فلفظ «الجهة» قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقًا كما إذا أريد بالجهة نفس العرش، أو نفس السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ «الجهة» ولا نفيه.

كما فيه إثبات «العلو» و «الاستواء» و«الفوقية» و«العروج إليه» ونحو ذلك. . . ، وقد علم أنه ما ثم موجود إلا الخالق، والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق - سبحانه وتعالى ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

فيقال لمن نفى «الجهة»: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق؟

فالله ليس داخلاً في المخلوقات.

أم تريد بالجهة ما وراء العالم؟

فلا ريب أن الله فوق العالم بائن من المخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟.أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟.

فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل»[1].

---

(١) التدمرية: ٦٦-٦٧، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٤١-٤٢، ونقض المنطق: ٥٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٥٨-٥٩، ٥/ ٢٦٢-٢٦٣، ٦/ ٣٨-٤٠، ودرء التعارض: ١/ ٢٥٣-٣٥٤، والتسعينية ضمن الفتاوى الكبرى: ٥/ ٤-٥، ٢٣، ٣١، ٢١، ٣٧، فرد على هذه الشبهة في أربعة عشر وجهًا، ومختصر الفتاوى المصرية: ٥٨٥، وشرح الطحاوية: ٢٤٢-٢٤٤، وروح المعاني: ٧/ ١١٦، وجلاء العينين: ٣٥٩، وغاية الأماني: ١/ ٤٤٧، ٤٩٣، وارجع إلى الجواب الصحيح: ٣/ ٨٣-٨٤.

وانظر منهاج السنة: ١/ ٢٦٤، الطبعة القديمة، والمنتقى للذهبي: ١٩٩.

قلت: لفظ «الجهة» بالمعنى الصحيح، أعني بمعنى «العلو» لله تعالى على خلقه، هو مقتضى الكتب السماوية والأحاديث النبوية، وعلى ذلك العقل الصريح والفطرة السليمة ولذلك يوجد في كلام أئمة السنة، لفظة «الجهة» بهذا المعنى، ولا غبار عليها، ومع ذلك الأفضل التقيد بالألفاظ المأثورة.

وإثبات «الجهة» لله تعالى بهذا المعنى مما اعترف به كثير من كبار المتفلسفة، والمتكلمة أيضًا.

١ - ٣ - القاضي عياض (٥٤٤هـ) والإمام النواوي (٦٧٦هـ) والزبيدي الحنفي (١٢٠٥هـ):

فقد صرحوا بأن المحدثين والفقهاء والمتكلمين بإثبات «جهة» الفوق وأن معنى في السماء عندهم «على السماء» وأما دهماء المتكلمين فينفون الجهة[١].

٤ - وقال أبو الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن «رشد» الحفيد المتفلسف (٥٩٥هـ):

«القول بالجهة: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه وتعالى حتى نفتها المعتزلة ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية. . . وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة».

ثم ذكر عدة أدلة على ذلك كما ضرب مثالاً مهمًا للمؤولين المحرفين[٢].

٥ - وقال القرطبي المفسر (٦٧١هـ) بعد ما ذكر مذهب المتكلمين النفاة

---

(١) نقل النووي كلام القاضي عياض وأقره، انظر: شرح صحيح مسلم: ٥/ ٢٤ - ٢٥، وراجع شرح الإحياء للزبيدي: ٢/ ١٠٥.

(٢) مناهج الأدلة: ١٧٦ - ١٨٢، وانظر درء التعارض: ٦/ ٢١٢ - ٢٣٧، والصواعق المرسلة: ٤/ ١٣٠٥، واجتماع الجيوش: ٣٢٣ - ٣٢٤، وقد ذكر بعض كلامه في ص: ٢/ ٢٧ - ٢٨، ٣٢٧ - ٣٢٨.

لعلو الله تعالى :

«وقد كان السلف الأول لا يقولون بنفي «الجهة» ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله، كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة . . . وإنما جهلوا كيفية الاستواء» .

ثم ذكر مقالة الإمام مالك المشهورة في الاستواء ثم قال : «وهذا القدر كاف . . . ، والاستواء في كلام الرب : هو العلو والاستقرار . . .»[1] .

٦ - **وقال القرطبي أيضًا** : «وأظهر الأقوال في ذلك ما تظاهرت عليه الآي والأخبار، وقاله الفضلاء الأخيار أن الله على عرشه كما أخبر في كتابه، وعلى لسان نبيه بلا كيف بائن من خلقه، هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات»[2] .

قلت : بعد هذا كله تبين بلا ريب للمسلمين طالبي الحق والإنصاف أن الكوثري كذاب بهات أفاك فيما يفتري على الله ورسوله وأئمة الإسلام وغيرهم حيث يقول متحديًا :

«ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ولا في سنة رسوله ولا في لفظ صحابي أو تابعي، ولا في كلام أحد ممن تكلم في ذات الله

---

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٧/ ٢١٩ - ٢٢٠، وانظر درء التعارض : ٦/ ٢٥٩ - ٢٦٠، وبيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٧، والعلو/ للذهبي : ١٩٤ - ١٩٥، ومختصر العلو/ للألباني : ٢٨٦، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٩٣ - ١٢٩٤، واجتماع الجيوش : ٢٦٣ - ٢٨١ .

(٢) درء التعارض : ٦/ ٢٥٨، وبيان تلبيس الجهمية : ٢/ ٣٦، والصواعق المرسلة : ٤/ ١٢٩٢، واجتماع الجيوش : ٢٨١، عن كتاب «شرح أسماء الحسنى» للقرطبي .

وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة، وأتحدى من يدعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح فلن يجد إلى ذلك سبيلاً فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة...»[1].

ويقرر الكوثري قول السبكي ويسكت عليه بعد ما ذكر قول الإمام ابن القيم: «إن الله فوق سماواته... نقول ما قاله ربنا».

فقال السبكي وأقره الكوثري: «أين قال ربنا: إنه بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته؟ فقد نسبت إلى قول الله ما لم يقله»[2].

قلت: عار وشنار على الكوثرية وبعض الديوبندية حيث يبالغون في الثناء على هذا الخائن الظنين الذي غالب كلامه ثرثرة وكذب وطنين، ثم يصفونه بالتثبت والاحتياط والأمانة وأنه لا فلة فيه دراية ورواية وأنه لا لجواده كبوة ولا لصارمه نبوة[3].

مع أن نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف هذه الأمة وأئمة السنة بل نصوص كثير من أئمة الكلام صريحة في «الفوقية».

٣ ـ «الحَيِّز»:

وكذلك لفظة «الحيز» فالقول فيها كالقول في أخواتها من ألفاظهم الكلامية المجملة المدهشة التي يردون بها الحق أيضًا ضمن ردهم للباطل.

---

(١) تبديد الظلام: ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) السيف الصقيل مع تبديد الظلام/ للكوثري: ٢٢.

(٣) انظر تلك المقدمة الفتاكة المسمومة المكتظة بشتائمه لأئمة الإسلام/ البنوري الديوبندي المطبوعة في أول مقالات الكوثري.

قال شيخ الإسلام: «وكذلك لفظ «المتحيز» إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر بل وسع كرسيه السماوات والأرض. . .، وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها، منفصل عنها ليس حالاً فيها، فهو سبحانه كما قال أئمة السنة، فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه»(١).

٤ ـ «المكان»:

وهكذا لفظ «المكان» لا ننفيه ولا نثبته حسب قاعدة السلف المذكورة بل نفصل فيه ونستفسر قائله فنقبل المعنى الحق ونرد المعنى الباطل، ولا نفعل كما يفعل طوائف المعطلة من نفيهم علو الله تعالى على خلقه ضمن نفيهم للمكان عن الله تعالى.

قال شيخ الإسلام: «. . . ومنهم من لا يفهم قول الجهمية بل يفهم من النفي معنى صحيحًا. . . مثل أن يفهم من قولهم: «ليس في جهة» ولا له «مكان» ولا هو «في السماء»:

أنه ليس في جوف السماوات ـ وهذا معنى صحيح وإيمانه بذلك حق ـ ولكن يظن أن الذين قالوا هذا النفي اقتصروا على ذلك، وليس كذلك بل مرادهم، أنه ما فوق العرش شيء أصلاً ولا فوق السماوات إلا عدم محض، وليس هناك إله يعبد، ولا رب يدعى ويسأل، ولا خالق خلق الخلائق، ولا عرج بالنبي ﷺ إلى ربه أصلاً هذا مقصودهم»(٢).

---

(١) التدمرية: ٦٧ ـ ٦٨، وضمن مجموع الفتاوى: ٣/ ٤٢، وانظر: مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٨ ـ ٤٠، ودرء التعارض: ١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤، والتسعينية ضمن الفتاوى الكبرى: ٥/ ٤ ـ ٥، ٢٣ ـ ٣١.

(٢) نقض المنطق: ٥٠، وضمن مجموع الفتاوى: ٤/ ٥٨ ـ ٥٩.

وقال **العلامة نعمان الألوسي الحنفي**: «وأما القائل الذي يقول: إن الله لا ينحصر في مكان إن أراد به أن الله لا ينحصر في جوف المخلوقات، وأنه لا يحتاج إلى شيء منها فقد أصاب، وإن أراد أن الله تعالى ليس فوق السماوات، ولا هو مستو على العرش استواء لائقًا بذاته وليس هناك إله يعبد، «ومحمد ﷺ» لم يعرج إلى ربه تعالى، فهذا جهمي فرعوني معطل».

ثم ذكر قاعدة السلف في الألفاظ المجملة(١).

قلت: إثبات «المكان» بالمعنى الصحيح - وهو العلو لله تعالى - لا يستلزم أي محذور ولا لوازم باطلةً(٢).

قلت: لقد تبين بهذه النصوص:

أنه لا يلزم من حمل نصوص «العلو والفوقية» على ظاهرها من المعاني الحقيقية المتبادرة إلى الأذهان السليمة أي محذور ما دمنا ملتزمين نفي التكييف والتمثيل.

فلا يلزم من ذلك تشبيه يخالف التنزيه.

ولا يلزم الحد والجهة، والحيز والمكان بالمعاني التي يقصدها هؤلاء المعطلة ولا يلزم كون الله محدودًا متبعضًا متجزيًا متناهيًا جوهرًا وجسمًا.

ولا يلزم كون الله محلاً للحوادث ولا لزوم الانتقال ولا التجزي ولا الانقسام.

كما لا يلزم أن يكون كل واحد من الحد والجهة، والحيز، والمكان، قديمًا

---

(١) جلاء العينين: ٣٨٥، عن شيخ الإسلام.

(٢) كما حققه ابن رشد في مناهج الأدلة: ١٧٦ - ١٧٧، وانظر: اجتماع الجيوش: ٣٢٤.

مع الله تعالى لأن الحيز والمكان عند هؤلاء المتكلمين بعد موهوم لا شيء محض كما تقدم[1] .

فلا يلزم تعدد القدماء، وقد تقدم أيضًا أن المراد من الجهة ما فوق العالم غير الله تعالى، وما فوق العالم غير الله تعالى هو أمر معدوم؛ لأن الموجود إما خالق، وإما مخلوق وفوق المخلوق ليس إلا الخالق، فلا يتصور كون الخالق في شيء موجود، إذًا لا يتصور كون موجود قديمًا مع الله تعالى، فلا يلزم قدم الحد والجهة والحيز والمكان بالمعنى الذي يريد الماتريدية.

قال شيخ الإسلام: «فقوله: يلزم قدم الجهة أو الانتقال، إنما يصح لو قيل: إنه موجود في سواه، وأما إذا أريد بذلك أنه فوق العالم، أو وراء العالم، وليس هناك غيره، وليس هناك شيء موجود آخر، حتى يقال: إنه قديم.

وأما العدم فإن قيل: إنه قديم بهذا التفسير، فهو كعدم سائر المخلوقات، وقدم العدم بهذا التفسير ليس بممتنع . . .»[2] .

قلت: ما ذكرنا في هذه المباحث في هذا الفصل من إقامة الحجج الباهرة والبراهين القاهرة على علو الله تعالى على خلقه - من صحيح المنقول وصريح المعقول والإجماع المحقق والفطرة السليمة لنسف شبهات الماتريدية وبيان أنهم خالفوا النقل والعقل والإجماع والفطرة في آن واحد، وأنهم ليسوا من أهل السنة بل هم من الفرق الجهمية - فيه كفاية لطلاب الحق والإنصاف * والله حسيب عصبة التعصب والاعتساف*

---

(١) انظر تعريف «الحيز» في ص: ٢/ ٦٣٣ .

(٢) مختصر الفتاوى المصرية/ لشيخ الإسلام، اختصار بدر الدين البعلي: ٥٨٥ .

فإنهم لا يدفعون حماقتهم بالندامة * ولو أطلت لهم الملامة *

فهم كمن قيل فيه :

(* وشيخ عن الحمق لا ينتهي * أطلتَ له اللومَ أم لم تُطِلْ *)

* * *

○ فهرس موضوعات الجزء الثاني ○

* **الفصل الثاني** * في إبطال زعم الماتريدية، أن نصوص الصفات ظنية، وفيه مباحث ثلاثة، وخاتمة ١٤٨-٥

* **المبحث الأول** * في مصدر الماتريدية لتلقي العقيدة، وعرض موقفهم من نصوص الصفات

وفيه أمور ثلاثة:

الأمر الأول: بيان مصدر الماتريدية لتلقي العقيدة ٧

الأمر الثاني: موقف الماتريدية عامة من نصوص الصفات ١٠

موقفهم في النصوص المتواترة ١٠

موقفهم في أخبار الآحاد ١٤

الأمر الثالث: موقف الماتريدية الحديثة من أحاديث الصفات ١٥

خلاصة هذا المبحث ٢٠

* **المبحث الثاني** * في إبطال مذهب الماتريدية في نصوص الصفات المتواترة ٢٢

وذلك من وجوه ثمانية:

- **الوجه الأول**: بيان فساد هذا المذهب ٢٣

- **الوجه الثاني**: أن الماتريدية خالفوا السلف ووافقوا الجهمية

مذهب السلف في العقل ٣٠

وظيفة كل من الفطرة، والعقل، والنقل، عند السلف ٣٤

- **الوجه الثالث**: إبطال زعمهم أن نصوص الصفات ظنية بجوابين: ٣٦

الجواب الأول: أن نصوص الصفات ليست ظواهر بل نصوصًا مفسرات محكمات ٣٦

الماتريدية محجوجون باعترافهم ٣٦

الجواب الثاني:

- **الوجه الرابع**: أن زعمهم أن نصوص الصفات ظنية الدلالة - خلاف الواقع بل هي قطعية الدلالة ٤٠

- **الوجه الخامس**: أن مذهب الماتريدية هذا معارض لاعترافهم، وأنهم متناقضون ٤٢

اعتراف الكوثري بأن القول بظنية النصوص الشرعية في باب العقيدة أصل يهدم به الدين ومعول بأيدي المشككين، وأنه تقعر من المبتدعة، وليس هذا من أصول أهل السنة، ووقوعه في التناقض الواضح الفاضح ٤٥

- **الوجه السادس**: في إبطال زعم الماتريدية، أن نصوص الصفات معارضة للبراهين العقلية القطعية، وإبطال بدعة القول بتقديم العقل على النقل، وإثبات أن نصوص الصفات الصحيحة مطابقة للفطرة، والعقول الصحيحة، وبيان أن ما تسميه «الماتريدية» «البراهين العقلية القطعية» هي في الحقيقة جهالات وحماقات وشبهات، وضلالات، وأوهام

سوفسطائية، والرد على الماتريدية بأمور ثلاثة ٥٠

ـ **الوجه السابع**: في مطالبتنا «الماتريدية» بتعيين العقل الذي يكون معيارًا وميزانًا للنقل الصحيح فما هو ذلك العقل؟

وأي عقل يجب تقديمه على النقل الصحيح؟

والحال أن العقول كثيرة، متفاوتة ومتضاربة

هل نتحاكم إلى عقول الفلاسفة الكفار والمتكلمين من المعتزلة والماتريدية والأشعرية، المتضاربة المتناقضة؟ ٥٨

نماذج من عقليات فاسدة لكبار أساطين الكلام ٥٩

* توجيه السؤالين إلى الماتريدية:

ـ **السؤال الأول**: إن تَعْنُون بالعقول هذه العقول الفاسدة ـ التي ذكرنا ونذكر نماذج منها فتبًا لها؛ لأنها ليست عقولاً، فكيف تقدمونها على النصوص الصحيحة؟ ٨٢

ـ **السؤال الثاني**: إن تعنون بالعقول عقول الأنبياء والمرسلين، وسلف هذه الأمة وأئمة السنة، فهي مطابقة للنصوص الصحيحة ٨٢

ـ **الوجه الثامن**: أن القول ببدعة تقديم العقل على النقل مناقض لنصوص كثيرٍ من الماتريدية واعترافاتهم، فبعضهم محجوج محجوج ببعض ٨٤

* **المبحث الثالث** * في إبطال مذهب الماتريدية في أخبار الآحاد ٨٩

كلمة بين يدي هذه المبحث في عرض موقفهم من أخبار

الآحاد ٨٩
إبطال مذهب الماتريدية في أخبار الآحاد بوجوه ستة ٩٢
- **الوجه الأول**: أن مذهب الماتريدية هذا مأخوذ من أهل البدع ومخالف لإجماع سلف هذه الأمة ٩٢
- **الوجه الثاني**: أن الماتريدية خرجوا على الإمام أبي حنيفة وأصحابه الأوائل ٩٧
- **الوجه الثالث**: أن عامة أحاديث الصفات ليست أخبار الآحاد بل هي إما متواترة وإما مشهورة، وهي قطعية حتى عند الماتريدية ١٠٣
- **الوجه الرابع**: أنه لو سلمنا أن أحاديث الصفات أخبار الآحاد، ولكنها موافقةٌ لكتاب الله تعالى، والفطرة والعقل، فصارت قطعيةً لا ظنيةً ١٠٨
- **الوجه الخامس**: أنه لو سلمنا أن أخبار الصفات أخبار الآحاد، ولكنها محتفة بالقرائن وخبر الواحد المحتف بالقرائن قطعي موجب للعمل اليقيني حتى عند الماتريدية ١١٣
* الأخبار المحتفة بالقرائن * **أربعة أنواع**: ١١٥
النوع الأول: أحاديث الصحيحين ١١٥
إبطال موقف الحنفية من الصحيحين ١٢٤
عدةُ أصول فاسدة للحنفية يردون بها الأحاديث الصحيحة ١٢٦
النوع الثاني: المشهور، وهو أيضًا مفيد للعلم عند الحنفية ١٢٦
النوع الثالث: المسلسل بالأئمة وهو يفيد العلم أيضًا. ١٢٦

النوع الرابع: المتلقى بالقبول، فهذا أيضًا مفيد للعلم اليقيني حتى عند الماتريدية ١٢٧

خاتمة هذا الوجه، في اعتراف الكوثري وكونه محجوجًا باعترافه ١٣٥

استغلال كثير من الملحدين موقفَ المتكلمين من أخبار الآحاد حتى باعتراف الكوثري وهذا من شؤم المتكلمين ١٣٥

ـ **الوجه السادس**: أنه لو سلمنا أن أحاديث الصفات لا تفيد اليقين ولا يثبت بها إلا العملُ، لكن نقول الاعتقاد من العمل حتى باعتراف الماتريدية، وقلب اعتراف الكوثري عليه وأنه محجوج باعترافه: ١٣٨

خاتمة هذا الفصل: في إبطال طامات الكوثري الكبائر ضد أحاديث الصفات، وكتب أئمة السنة، والاحتجاج على الكوثري بحجته هو وبيان تناقضه الواضح الفاضح ١٤٣

الطعن في أئمة السنة أبرز علامات أهل البدع ١٤٥

* **الفصل الثالث** * في بدعة «التفويض» وإبطاله.

وفيه مباحث ثلاثة: ١٤٩ ـ ٢٣١

المبحث الأول: في معنى «التفويض» لغة، واصطلاحًا

أ ـ التفويض: لغة ١٥١

ب ـ التفويض في اصطلاح السلف وهو تفويض حق ١٥٢

جـ ـ التفويض في اصطلاح الماتريدية وهو تفويض باطل ١٥٢

د ـ ادعاء الماتريدية أن مذهب السلف التفويض الماتريدي ١٥٦

هـ ـ مذهب الماتريدية هو التأويل وهو الطريق الأحكم عندهم ١٥٧
فما قيل: إن الماتريدية على مذهب السلف، أو هم غير مؤولين فزعم باطل خلاف الواقع ١٥٨
ـ **المبحث الثاني**: في إبطال «التفويض» المبتدع وذلك من ١٦٠
وجوه تسعة: ١٦٠
ـ **الوجه الأول**: بيان ضرر هذا التفويض ١٦٠
ـ **الوجه الثاني**: أن القول بالتفويض يناقض كون القرآن بيانًا وتبيانًا ١٧٠
ـ **الوجه الثالث**: أن السلف تعرضوا لتفسير نصوص الصفات، فكيف يصح زعم الماتريدية أن السلف كانوا مفوضة؟ ١٧٢
ـ **الوجه الرابع**: أن السلف كانوا يميزون بين صفة وأخرى ويعرفون معانيها، فكيف يصح القول: إنهم كانوا مفوضة؟ ١٧٧
ـ **الوجه الخامس**: أن الإنسان إذا سمع كلامًا لا يفهمه يسعى لفهمه، فكيف بكلام الله تعالى وكيف بسلف هذه الأمة؟ مع أنهم لم يسألوا عن نصوص الصفات ١٧٩
ـ **الوجه السادس**: أن دعوى «التفويض» على السلف يكذبها الواقع ١٨٥
معنى قول أئمة السنة: «الاستواء معلوم والكيف مجهول» ١٨٥
إبطال حمل الماتريدية كلام السلف على التفويض المبتدع ١٨٨

- **الوجه السابع**: أنه لو كان السلف مفوضة، وكانت نصوص الصفات غير معلومة المعنى، كما تزعم الماتريدية - لكان هذا قدحًا واضحًا في القرآن، ولبادر المشركون إلى الطعن في القرآن ١٩٢

- **الوجه الثامن**: أن «التفويض» الموضوع المصنوع على السلف أخو «التأويل» وهما يتضمنان «التعطيل» والسلف برءاء من هذه الثلاثة ١٩٦

- **الوجه التاسع**: أن الماتريدية في دعوى «التفويض» على «السلف» متناقضون ١٩٨

* **المبحث الثالث** * في إبطال شبهات الماتريدية التي تشبثوا بها لدعم دعوى «التفويض» «على السلف» ٢٠٠

* **الشبهة الأولى**: أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله - وعدة أجوبة عنها: ٢٢٠

الجواب الأول: أن نصوص الصفات واضحة المراد معلومة المعنى وليست كالحروف المقطعات ٢٠٢

الجواب الثاني: أن نصوص الصفات من قبيل المحكمات لا من المتشابهات ٢٠٣

الجواب الثالث: أن القول بكون نصوص الصفات من المتشابهات يكذبه الواقع ٢٠٥

الجواب الرابع: أن الماتريدية عاكسوا السلف في جعلهم المحكمات متشابهات وجعلهم المتشابهات محكمات ٢٠٧

الجواب الخامس: أن الماتريدية متناقضون في جعل نصوص الصفات متشابهات ٢٠٩
الجواب السادس: أنه لوسلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات، لكن المراد من «التأويل» هو التفسير، وبيان المعنى والراسخون في العلم يعلمون ذلك ٢١١
الجواب السابع: أنه لو سلمنا أن نصوص الصفات من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله تعالى ـ لكان المراد من «التأويل» حقيقة ما يؤول إليه الشيء ـ وهو الكيف ـ، لا بيان المعنى، وتفسيره، فيكون الراسخون يعلمون معاني نصوص الصفات، ولا يعلمون كيفية الصفات
المتشابه نوعان: متشابه بأصله، ومتشابه بوصفه حتى باعتراف الماتريدية ٢٠٢
* **الشبهة الثانية**: تَشَبُّثُ الماتريدية بقول السلف: «أمروها كما جاء»، ونحوه من الأقوال لدعم «التفويض» الباطل. ٢١٩
والجواب: أن السلف لا يريدون بذلك «التفويض» المطلق المبتدَع، بل أرادوا بذلك الرد على تحريفات الجهمية ٢١٩
الحاصل: أن جعل كلام السلف على المصطلحات المبتَدَعة الكلامية، ومنها «التفويض» تحريفٌ لكلامهم، وافتراءٌ عليهم، ومن قبيل شهادة الزور ٢٢٧
اعتراف الكوثري وقلب حجته عليه ٢٣٠
* **الفصل الرابع** * في بدعة «التأويل» وإبطاله.

وفيه مبحثان: ٢٣٣-٤٠١
*المبحث الأول: في معاني «التأويل» لغة واصطلاحًا
أ - معنى التأويل لغة ٢٣٥
ب - «التأويل» اصطلاحًا عند السلف بمعنيين: ٢٣٧
المعنى الأول: التفسير، والإيضاح، والشرح ٢٣٨
المعنى الثاني: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ٢٤٠
«التأويل» اصطلاحًا عند الخلف، وهو باطل وتحريف للكلام ٢٤٤
هل «التأوّل» بمعنى «التأويل»؟ ٢٤٦
* المبحث الثاني: في إبطال التأويل الباطل
وذلك من وجوه: ٢٤٧
- الوجه الأول: أن أساس التأويل كان شبهةَ «التشبيه» فبإبطالها بطل «التأويل» ٢٤٩
- الوجه الثاني: في خطر «التأويل» ٢٥١
- الوجه الثالث: أن «التأويل» بدعة في الإسلام، ومخالف لطريقة السلف حتى باعتراف الماتريدية ٢٥٢
- الوجه الرابع: أن «التأويل» خروج على إجماع السلف وذكر نصوص (٥٢) إمامًا من أئمة الإسلام على إجماع السلف على إثبات الصفات بدون «تأويل» ولا «تمثيل» ٢٥٦
- الوجه الخامس: أن «التأويل» ليس مقالةً للمسلمين إطلاقًا بل هو مقالةٌ خارجةٌ عن دين الإسلام مأخوذةٌ من غير المسلمين. ٢٨٠

- **الوجه السادس**: أن «التأويل» تحريفٌ معنويٌ للنصوص، وإثبات ذلك بحجج وأمثلة ٢٩٤
الحجة الأولى: ٢٩٤
أنواع التحريف ٢٩٧
الحجة الثانية ٢٩٨
- **وفيها أمثلة**:
المثال الأول: في صلة تأويلات الماتريدية بتأويلات القرامطة الباطنية ٢٩٩
المثال الثاني: قريب من الأول بل أشنع وأبشع ٣١٢
المثال الثالث: أن «تأويل» «الاستواء» بالاستيلاء تحريف ٣١٨
المثال الرابع: أنّ «تأويل» «اليد» أو «اليدين» بالنعمة، أو القدرة تحريف ٣١٩
المثال الخامس: أن حمل نصوص الكتاب والسنة وأقوال السلف في صفة «الكلام» على «الكلام النفسي» تحريف بحت ٣٢٠
المثال السادس: أن حمل نصوص «صفة العلو» على علو المكانة أو علو القهر ونحوها تحريف محض ٣٢٢
الحجة الثالثة: تصريح كثير من الأئمة بأن تأويلاتهم تحريفاتٌ ٣٢٣
* **الوجه السابع**: أن التأويل تعطيل للصفات وإبطال لها حتى بشهادة الإمام أبي حنيفة وكبار أئمة الحنفية واعتراف الماتريدية بذلك فانظر ما هنالك لئلا تقع في المهالك! ٣٣٨
معنى «التعطيل» لغة واصطلاحًا ٣٣٨

الفرق بين «التحريف» وبين «التعطيل» ٣٤٠
* **الوجه الثامن**: أن تأويل الصفات فتح الباب إلى الزندقة والإلحاد للباطنية القرامطة لتحريف نصوص المعاد والشرائع وذلك لأمور ثلاثة: ٣٤٧
الأول: عدم وجود ضابط دقيق للتأويل ٣٤٧
الثاني: أن تأويل نصوص المعاد والشرائع أسهل من تأويل نصوص الصفات ٣٤٨
الثالث: أن القرامطة الباطنية ألزموا المتكلمين ٣٤٨
تفصيل هذه الأمور الثلاثة وتحقيقها ٣٤٨
نماذج من آفات التأويل ومصائبه على الإسلام والمسلمين ٣٤٨
عدّة أمثلة لتأويلات القرامطة الباطنية وغيرهم من الملاحدة بمثل تأويلات المتكلمين وإلزامهم للمتكلمين
المثال الأول: ما فعله ابن سينا الحنفي القرمطي الباطني ٣٦١
المثال الثاني: ما فعله أبويعقوب الإسماعيلي الباطني ٣٦٢
المثال الثالث: اعتراف الغزالي ٣٦٢
المثال الرابع: ما ارتكبه ابن شجاع البلخي الحنفي الجهمي المريسي المرجئ ٣٦٦
المثال الخامس إلى المثال السابع: ما فعله بعض المبطلين في إنكار نزول عيسى عليه السلام ٣٦٧، ٣٦٨
المثال الثامن: ما ارتكبه غلام أحمد القادياني الحنفي الدجال ٣٦٨
* **الوجه التاسع**: في مطالبتنا الماتريدية بتوفُّر شروط التأويل

في النصوص التي أولوها، وضابطٍ للتأويل وعدمه ٣٧١
وفيه ثلاثة مقاماتٍ:
المقام الأول: في مطالبتنا الماتريدية بتوفُّر شروط أربعة توجب التأويل ٣٧١
المقام الثاني: بيان ضابط دقيق لما يقبل التأويل وما لا يقبله ٣٧٣
المقام الثالث: في الأنواع العشرة للتأويل الباطل وهي ضوابط ٣٧٦
* **الوجه العاشر**: في بيان تناقض الماتريدية في تأويلاتهم ٣٨٧
* **الباب الثالث** * ٤٠٣
في الأسماء والصفات، ومذهب الماتريدية فيها، ومناقشتهم في تعطيلهم لبعض الصفات
وفيه فصول أربعة:
* **الفصل الأول** * في أسماء الله تعالى وصفاته ومذهب الماتريدية فيها ٤٠٧-٥٠٩
وفيه مقدمة ومبحثان وخاتمة
المقدمة في شرح المصطلحات السبعة ٤٠٩
١ - ٢ - السلف والخلف ٤١٠-٤١٢
٣ - السنة ٤١٣
٤ - البدعة ٤١٨
الماتريدية من أهل البدع ٤٢١
٥ - الزندقة لغة واصطلاحًا ٤٢١
الجهمية زنادقة عند السلف ٤٢٧

٦ ـ الإلحاد لغة واصطلاحًا ٤٢٨
من أعظم أنواع الإلحاد: الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته وآياته ٤٣٥
الجهمية من أعظم الملاحدة عند السلف ٤٣٥
أنواع الإلحاد في أسماء الله وصفاته ٤٣٧
٧ ـ التوحيد لغة واصطلاحًا، وأنواعه ٤٣٩
تعريف التوحيد لغة واصطلاحًا عند المتكلمين وعند أئمة السنة ٤٣٩، ٤٤٠
أنواع التوحيد عند المتكلمين، وعند أئمة السنة ٤٤٢، ٤٤٣
* **المبحث الأول**: في أسماء الله تعالى ومذهب الماتريدية فيها **وفيه فوائدُ ثلاثٌ**: ٤٤٧
الفائدة الأولى: في تعريفات «الاسم» لغة واصطلاحًا ٤٤٧
الفائدة الثانية: في بيان المعارف العشر الأصولية حول أسماء الله الحسنى ٤٤٩
الفائدة الثالثة: في موقف الماتريدية من أسماء الله الحسنى ٤٥٣
أ ـ ما عندهم من الحق ٤٥٣
ب ـ ما عندهم من باطل وإلحاد ٤٥٥
أمثلة ما عند الماتريدية من إلحاد في أسماء الله تعالى: ٤٥٧
المثال الأول ٤٥٧
الأمثلة: الثاني والثالث والرابع ٤٥٨
المثال الخامس ٤٥٨

المثالان: السادس والسابع ٤٦٠
المثال الثامن إلى المثال العاشر ٤٦١
* المبحث الثاني: في صفات الله تعالى وموقف الماتريدية منها
وفيه فوائد أربع: ٤٦٣
الفائدة الأولى: في تعريف «الصفة» لغةً واصطلاحًا ٤٦٣
الفائدة الثانية: في أنواع الصفات على طريقة أهل السنة ٤٦٧
الفائدة الثالثة: في أنواع الصفات على طريقة أهل البدع ٤٧٤
الفائدة الرابعة: في موقف الماتريدية من صفات الله تعالى ٤٧٩
أ ـ ما عندهم من الحق ٤٥٣
ب ـ ما عندهم من الباطل والتعطيل ٤٥٥
ذلك من ناحيتين:
الناحية الأولى: في بيان خمسة أمثلة للباطل الذي عندهم ٤٥٥
الناحية الثانية: في بيان ما عندهم من التعطيل بذكر (٣٧) مثالاً ٤٨٦
الأمثلة: الأول والثاني والثالث: تظاهرهم بإثبات بعض الصفات الذاتية مع تفلسفهم فيها ٤٨٦، ٤٨٧
الأمثلة: الرابع إلى السابع: الصفات العقلية، و«العلو» و «الكلام»، و«التكليم» ٤٨٧، ٤٨٨
الأمثلة: الثامن إلى العاشر: «نداء الله» «وصوته» و«استماعه تعالى» ٤٨٨
المثال الحادي عشر: «الصورة» ٤٨٩

طعن الكوثري في «حديث الصورة» ظلمًا وعدوانًا وبغيًا وبهتانًا ٤٩٠
المثال الثاني عشر : «النفس» ٤٩٠
هل النفس من صفات الله تعالى؟ أم عبارة عن الذات؟ ٤٩٢
الأمثلة : الثالث عشر إلى الحادي والعشرين : «الوجه» «العين» «اليدين» «اليد» «اليمين» «القبضة» «الكف» «الرجل» ٤٩٣، ٤٩٤
المثالان الثاني والعشرون والثالث والعشرون : «القدم» و«الساق» ٤٩٤، ٤٩٥
طعن الكوثري في حديث «الساق» بهتانًا وعدوانًا
المثال الرابع والعشرون : «النور» ٤٩٩
المثال الخامس والعشرون : صفة «البقاء» ٥٠١
الأمثلة : السادس والعشرون إلى الواحد والثلاثين : «الاستواء» «النزول» «الإتيان» «المجيء» «الرضا» «الغضب» ٥٠٣
المثال الثاني والثلاثون : «المحبة» ٥٠٤
الأمثلة : الثالث والثلاثون إلى الخامس والثلاثين : «الرحمة» «الضحك» «الغيرة» ٥٠٥، ٥٠٦
المثالان السادس والثلاثون والسابع والثلاثون : «الحياء» «الألوهية» ٥٠٧
خاتمة هذا الفصل ٥٠٧
*** الفصل الثاني *** ٥١١-٦٧٣
في تعطيل الماتريدية لصفة «العلو» لله تعالى، ومناقشتهم في

ذلك
وفيه خمسة مباحث:
* **المبحث الأول**: في بيان مخالفة الماتريدية للنقل الصحيح ٥١٤
أنواع الأدلة النقلية على «علو الله تعالى» ٥١٥
إبطال تحريفات الماتريدية لنصوص «علو الله تعالى» ٥١٦
* **المبحث الثاني**: في بيان خروج الماتريدية على إجماع جميع بني آدم ٥٢٢
وقد بينا ذلك بنصوص (٢٥) إمامًا من أئمة السنة والكلام ٥٢٨
* **المبحث الثالث**: في بيان مكابرة الماتريدية بداهة العقل الصريح ٥٣٩
وذلك من وجوه:
الوجه الأول ٥٣٩
الوجه الثاني ٥٤٠
الوجه الثالث ٥٤٣
شبهة الماتريدية حول «البراهين العقلية القطعية» على علو الله تعالى من أن هذه الأدلة خيالات وهمية، وإبطال هذه الشبهة وبيان فساد عقولهم إلى حد حكموا على البدهيات الأوليات الفطريات العقليات القطعيات بأنها خيالات وأوهام ٥٤٦
الوجه الرابع: زعم الماتريدية، أن الله تعالى لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصل به ولا منفصل عنه، ولا فوق العالم ولا تحته إلى آخر الهذيان - مع مخالفتهم النقل الصحيح

والعقل الصريح، والفطرة السليمة والإجماع المحقق - حكم على الله تعالى بأنه معدوم بل ممتنع، وتحقيق هذه المطالب بنصوص (١٥) إماماً من أئمة السنة وأساطين الكلام ٥٥٣

الوجه الخامس: زعم الماتريدية، أن الله لا داخل العالم ولا خارجه إلى آخر سفسطتهم - قول برفع النقيضين ٥٦٨

شبهة قوية للماتريدة لمحاولة خروجهم عن القول برفع النقيضين وإبطالها، ببيان أنهم واقعون في رفع النقيضين ولابد لهم من ذلك ٥٦٩

وبيان ذلك في جوابين:

* **الجواب الأول: إنكاري** ٥٧٠

* **الجواب الثاني: تسليمي** ٥٧٤

وهو من طريقين:

- **الطريقة الأولى:** ٥٧٤

- **الطريقة الثانية:** ٥٧٦

* **المبحث الرابع:** في بيان خروج الماتريدية على الفطرة السليمة ٥٨٢

وذلك بنصوص (٢٨) إماماً من أئمة السنة وسلف هذه الأمة، بما فيهم الإمام أبو حنيفة وكبار أساطين الكلام ٥٨٢

نماذج من تعصب الحنفية للإمام أبي حنيفة وغلوهم فيه في باب الفقهيات، ومخالفتهم إياه مخالفة واضحة فاضحة في باب العقائد ٥٨٧

شبهة قوية للماتريدية: حول دليل الفطرة على «علو الله تعالى» وإبطال شبهتهم ٦٠١
* **المبحث الخامس**: في تحقيق صحة السؤال، بأين الله؟ وصحة الجواب، بأنه «في السماء» ٦٠٦
وذكل من وجوه:
- **الوجه الأول**: الدليل النقلي والعقلي والإجماعي ٦٠٧
- **الوجه الثاني**: **حديث الجارية** ٦٠٧
طعن الكوثري في حديث الجارية، بهتانًا وعدوانًا، والكشف عن خياناته وكذباته ٦٠٩
- **الوجه الثالث**: تصريح سلف هذه الأمة وأئمة السنة وكثير من كبار أساطين الكلام بأن الله تعالى في السماء، وقد ذكرنا نصوص (٢٠) إمامًا من كبار هؤلاء الأئمة ٦٢٣
* **المبحث السادس**: في بيان الشبهات الأربع، للماتريدية حول «علو الله» تعالى وإبطالها ٦٣٦
كلمة عامة في عرض تلك الشبهات وبيان محاولة تكفير الماتريدية لأئمة السنة وتحريفهم لكلام الإمام أبي حنيفة ٦٤١
الجواب الإجمالي عن شبهاتهم
الجواب التفصيلي ٦٤٣
الجواب عن شبهة «الحد»
تصريح كثير من كبار أئمة الإسلام بأن «لله» «حدًا» بالمعنى الصحيح الحق وهو «العلو» ٦٤٦

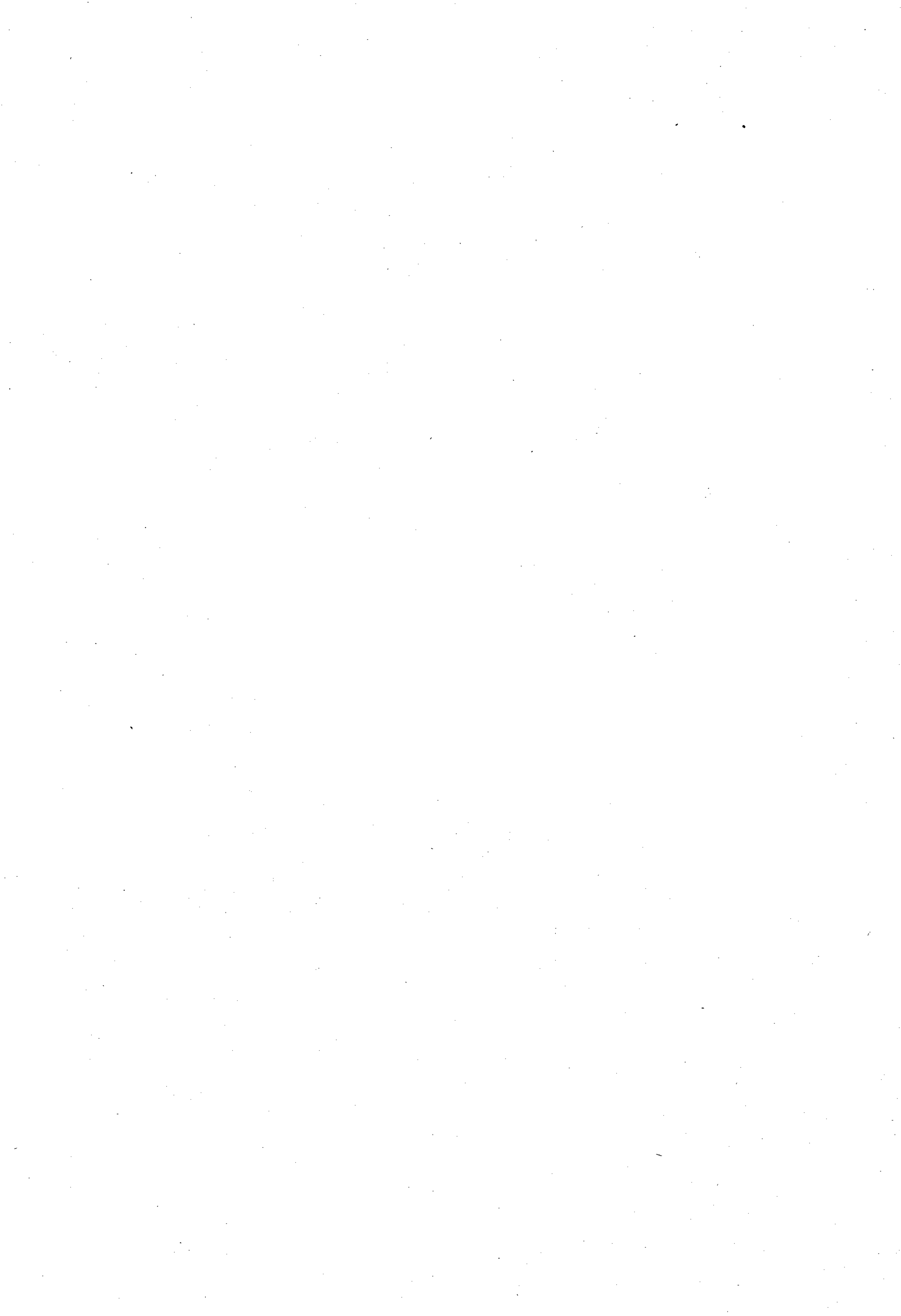
الجواب عن شبهة «الجهة» ٦٤٦
تصريح كبار من أئمة الإسلام وأساطين الكلام بأن الله تعالى
في «جهة» بالمعنى الصحيح الحق وهو «العلو» ٦٤٨
الجواب عن شبهة «الحيز» ٦٥٩
الجواب عن شبهة «المكان» ٦٥١

تنبيه: بحمد الله وحسن توفيقه - قد تم الجزء الثاني، ويتلوه الجزء الثالث:

وأوله: الفصل الثالث في مناقشة الماتريدية في تعطيلهم للصفات الأربع.

والحمد لله رب العالمين* والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين * وعلى آله وصحبه أجمعين* والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الدين*





الإشراف الفنى والإدارى
ناصر السيد شعبان
فاكس : ٢٥٣٤٣٩٧ - القاهرة